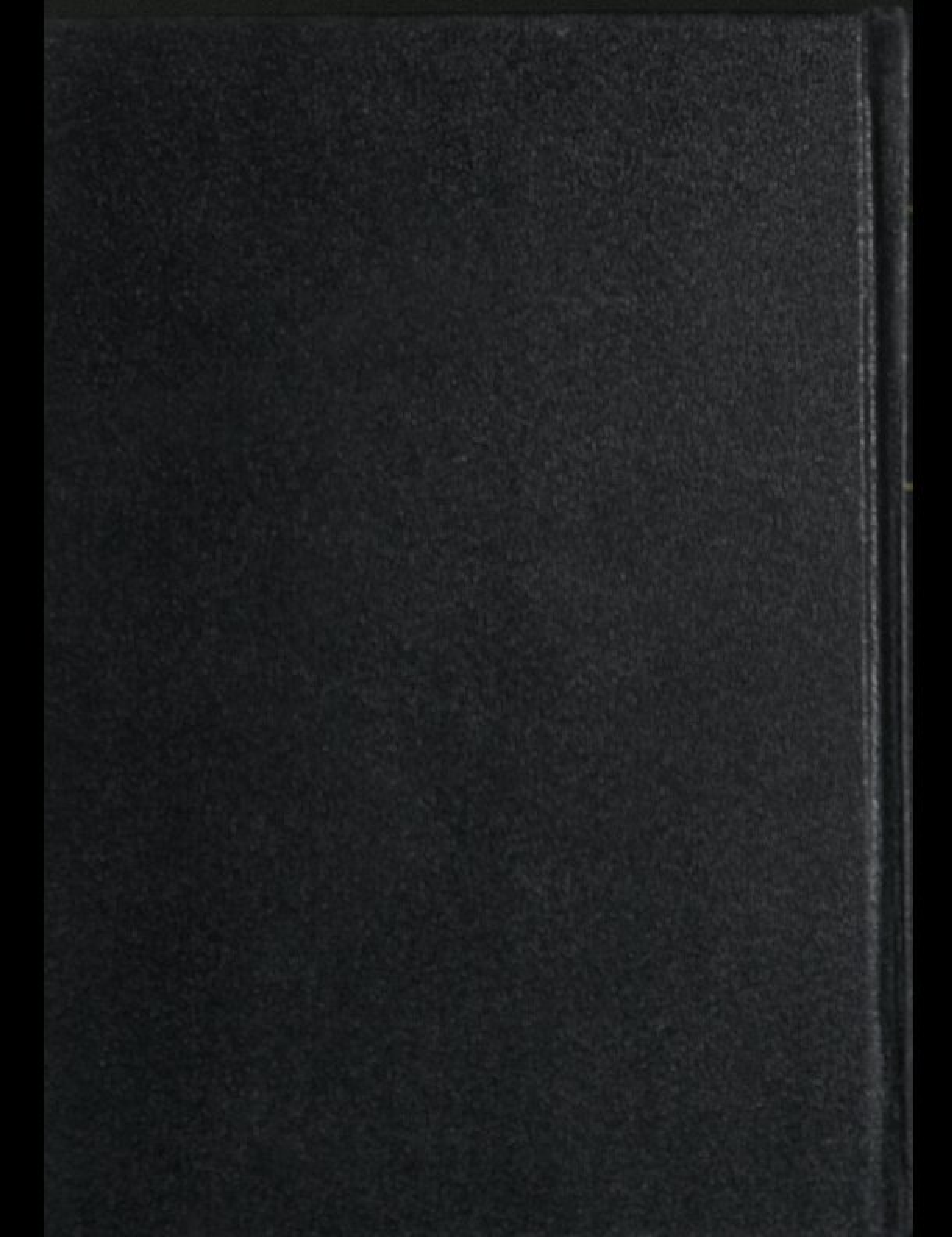


شاكر الدبس

الدول العربية
في منظمة الامم المتحدة

الطبعة الأولى

آب ١٩٤٨ – مطبعة الانشاء بدمشق

الاهداء

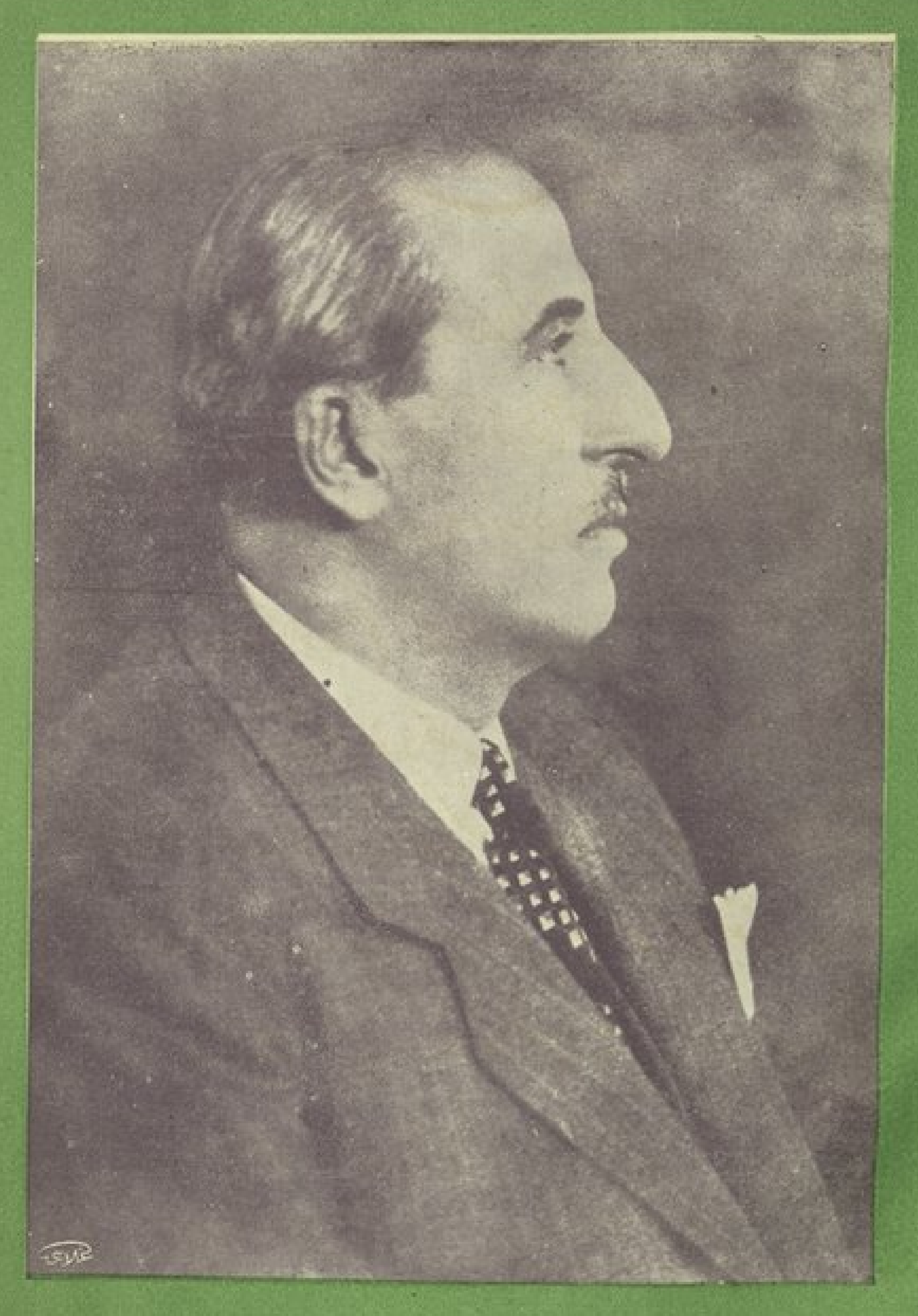
الى الرجل الذي سما بالتجرد والاخلاص الى الذروة ، وضرب في التفاني ونكران الذات اروع مثال .

الى الاب البار الذي قاد سورية في احلك ساعات محنتها ، فأحسن القيادة واحكم التوجيه .

الى المنقذ الأكبر الذي سجلت الأقدار في عهده الزاهر نعمة الجلاء وبركة الحرية والاستقلال ، فتبوأت البلاد مكاناً مرموقاً في موكب الامم ، وساهمت في مصائر الشعوب .

الى الرئيس الجليل السيد شكري القوتلي اتشرف باهداء هذا الكتاب الجامع ، والجهد المتواضع .

دمشق في آب ١٩٤٨ شاكر الديس



حضرة صاحب الفخامة السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية المعظم

مُقتَطفَات

من أقوال فخامة رئيس الجمهورية السورية المعظم
في "علاقاتنا الدولية" وفي "منظمة الامم المتحدة"

١ ـ من خطاب القاه فخامته في العيد الوطني السوري يوم ١٦ جمادى الأولى ١٣٦٥ و ٧ نيسان ١٩٤٦.

أزفت الدعوة الى مؤتمر سان فرنسيسكو ، فوفقت المساعي المتواصلة التي بذلناها في الحقل السياسي الدولي ، لدى حكومات الدول المتحالفة ، ولدى الدول العربية الشقيقة ، فدعينا اليه ،فساهمنا وأربع دول عربية أخرى في وضع ميثاق الامم المتحدة ، وظفرنا بذلك عملياً ونهائياً باقرار دول العالم اننا « أمة مستقلة حرة ذات سيادة تامة » .

فقد غدت البلاد اعتباراً من هذا اليوم مستقلة استقلالاً ناجزاً ، ذات سيادة كاملة غير مشوبة بقيد ، ولا منقوصة بشرط ، وهي في وضع دولي حميد تود لو تهنأ بمثله كثيرات من دول العالم .

اما في سياستنا الخارجية ، فنمحض دول هيأة الامم المتحدة اصدق المودة ، وستكون صلاتنا في ميادين الاقتصاد والثقافة والشؤون العالمية الاخرى الصلات التي تقتضيها طبيعة الحياة الدولية ،وضرورة المساهمة في النشاط العالمي على اختلاف ميادينه وتعدد مناحيه ، على أن نقف في ذلك على قدم المساواة بغيرنا ، وعلى الا تمس سيادتنا

الوطنية ، وفي نطاق ميثاق الامم المتحدة ، هذا الميثاق الذي دشنا حريتنا الدولية بالمساهمة في وضعه ، وكان الاعتراف العملي باستقلالنا وجلاء القوى الاجنبية عن بلادنا بشير اعتناق الدول لمبادئه وتنفيذهم احكامه ورعايتهم مراميه . ونحن في علاقتنا الدولية لن نفرق بين دولة وأخرى ، ولن نسلم لدولة ما برجحان او امتياز ، ولا بمركز خاص او ممتاز .

٢ – من خطاب القاء فخامته في الحفلة التي اقامتها « جمعية الطيران السوري » في نادي الضباط تحت رعاية فخامته احتفالا بافتتاح مقرها يوم ٤ صفر ١٣٦٦ و ٢٧ كانون الاول ١٩٤٦ .

لقد شرعت دولتنا الفتية توطد مكانتها بين الدول ، وتدلي برأي رزين في المشاكل العالمية ، حتى بوأتها جهودها ، ونصرة الدول العربية اياها ، عضوية مجلس الامن الدولي ، وظفرت في سبيل ذلك باصوات لم تظفر بمثلها كبريات من الدول زاحمتها ، وهن أوسع منها رقعةً ، واكثر جنداً ومالا ، ولعمري أن ذلك ذكر لنا وللعرب اجمعين .

لقد كنا ايام الانتداب البغيض نرسل الصيحات تلو الصيحات ، ونجأر بالشكاوى الصارخات ، ونبرق بعديد البرقيات الى مجلس عصبة الامم في جنيف ، فلا نجد ثم سميعاً ، ولا نجد ثم مجيباً ، ولكن ثم مستعمر يتكلم باسمنا ، ثم يفتري علينا ، ويعمل جاهداً لتأييد انتدابه وتخليد استعباده ، فغدونا اليوم والحمد لله حكاما بين الامم ، وقضاة في محكمة الشعوب ، وفي عداد الدول التي يفزع اليها في الخلافات الدولية ، بل غدونا رقباء على القنبلة الذرية .

ولن نكون في هذا المقام الرفيع الذي تبوأناه الا انصاراً للحق ، واخداناً للعدل ، ورحماء بالانسانية ، وعمالا لمصلحة العرب كلهم ، يستوي في ذلك عرب المشرق والمغرب ، وشعوب عربية ظفرت باستقلالها وأخرى تعمل له وتجاهد في سبيله .

٣ – من خطاب القاه فخامته في الذكرى الأولى للعيد الوطني يوم ٢٦ جادى الأولى ١٣٦٦ و ١٧ نيسان ١٩٤٧

ونسائل بعد ذلك انفسنا اين نحن في المضمار الدولي ، فنرانا والحمد لله قد

تبوأنا بفضل تعاون الدول العربية وتآزرها المكانة المرموقة ، ونرانا نرسل من على المنبر الدولي صوتاً عالياً في نصرة الحق ، ونرانا في منظمة الامم المتحدة ، وفي مجلس الامن ، وفي المؤتمرات العالمية ، وفي اللجان الدولية ، قد استطعنا ان نجعل من حريتنا التي ظفرنا بها ، ومن مكانتنا التي تبوأناها ، مصدر خير للعرب اجمعين .

واننا لنحرص كل الحرص على ان نقيم احسن صلات الود والتفاهم مع الدول كافة متمسكين بكامل سيادتنا ، حريصين على دعم المبادئ الديموقراطية الحقة ، والنظم الحرة ، وتأييد كل ما من شأنه تعزيز الحق والعدل ، وتوطيد اركان السلام في العالم .

٤ - من خطاب القاه فخامته في الحفلة التكريمية التي اقامتها الحكومة السورية على شرف فخامته بمناسبة مرور أربع سنوات على انتخابه لرئاسة الجمهورية بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٦٦ و ١٥ ايلول ١٩٤٧

وقد بذل رجال العهد جهوداً جبارة ، وعملوا دون كلل ولا ملل للاستفادة من ظروف الحرب حتى اصابوا بفضل تأييد الامة فوزاً عظيماً بدخول سورية في هيئة الامم المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة ، فكان ذلك اقراراً علنياً لاستقلالها ، وتثبيتاً لوضعها في العالم الدولي ، مما زاد في قوتها ، وضاعف في مضائها للخلاص من بعض الشوائب التي كانت تنتقص من سيادتها .

اما في الحقل الخارجي فقد بدل الله الاحتلال بالجلاء ، والعزلة والانقطاع السياسي الدولي بتبادل التمثيل السياسي مع الدول الصديقة ، عدا الدول الشقيقة ، والاشتراك في المؤتمرات الدولية التي نعتز بما نتبوأ فيها من مكان اصبح محطاً للانظار ومبعثاً على الفخار . هذا فضلا عن العلائق الاقتصادية التي اصبحت قائمة بيننا وبين البلاد الاجنبية على أساس حرمة السيادة ، والتي كان من شأنها وسيكون في المستقبل ان شاء الله الخير والازدهار .

وقد نهجت الحكومات المؤيدة بثقة المجلس نهجاً في صلاتها الخارجية قائماً على اقامة افضل علائق المودة مع الدول الديموقراطية ، والمساهمة في توطيد السلام العالمي ، وخدمة مبادئ الحق والعدل .

٥ ــ من خطاب القاه فخامته في الندوة النيابية على أثر تجديد البيعة لفخامته في ١٨ نيسان ١٩٤٨ .

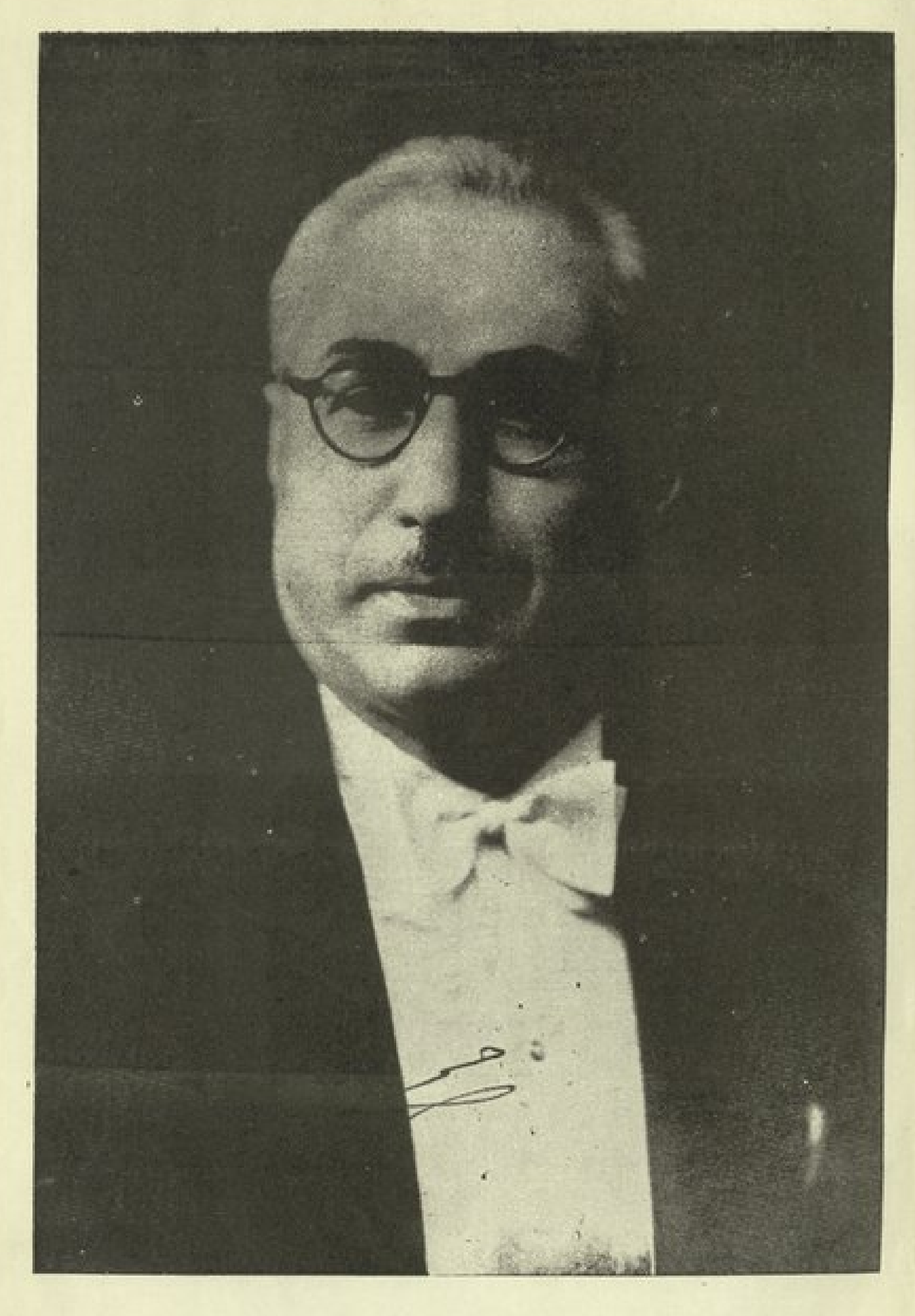
واتصلت سورية بالعالم الدولي بعد ان كانت مقصية عنه بتبادل التمثيل السياسي مع الدول الاجنبية ، ودخلت في هيئة الامم المتحدة نداً للدول العريقة في السيادة . وما لبثت منذ ذلك الحين تساهم مساهمة بارزة في اعمال هــذه المنظمة ، وتشترك اشتراكاً مجدياً في شتى المؤتمرات ، حتى اصبحت تحتل في هــذه الفترة القصيرة مكانة مرموقة بين الامم .

وما زالت بلادنا سائرة على الخطة التي انتهجتها منذ البداية ، من توثيق اواصر الاخوة بينها وبين الدول العربية الشقيقة ، والوقوف واياها صفاً واحداً للذود عن قضايا العرب ، متمسكة بميثاق الجامعة ، عاملة على تنمية الروح العربي الكريم الذي اوحى بها ، عازمة على نصرة الحق والعدل في كل حقل ، وتأييد المثل الانسانية العليا لكبح الطغيان وصيانة الحرية والسلام في العالم .

تم طبع هذا الكتاب في ١٥ آب ١٩٤٨



الشعار الذي اقرته اللجنة الخاصة لمنظمة الامم المتحدة . والعلم الذي يحمل الشعار من اللون الازرق الفاتح ،
اما الشعار فابيض اللون



حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك رئيس مجلس الوزراء في سورية



حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية



ماكاد العالم يكتوي بنار الحرب العالمية الاولى ، ويقاسي ماقاساه من ويلاتها ونكباتها ، حتى تمخض فكره عن خلق وسيلة لمنع الحرب في المستقبل ، وانقاذ العالم من الاكتواء مرة اخرى بنيرانها المحرقة ، فكانت عصبة الامم ، وكانت محكمة العدل الدولية الاولى ، وكانت المؤتمرات المتعددة . غير ان هذه جميعها لم تحقق لمحبي السلم في العالم اهدافهم ، ولم تنلهم مرادهم . وهكذا كانت الحرب العالمية الثانية ، وما انزلته بالبشرية البائسة من ضروب الاحن والويلات ، والتي مازال العالم دامي الجروح منها . فراح محبو السلم مرة اخرى يعملون للقضاء على الحرب ، في المستقبل القريب والبعيد ، فكانت منظمة الامم المتحدة التي اصبحت اليوم قبلة انظار الامم الكبيرة والصغيرة ، والامل الوحيد للبشرية في قطع دابر الحروب وانقاذ العالم من شرورها وويلاتها .

وقد اصبح ميثاق الامم المتحدة نافذاً ، كقانون أساسي لشعوب العالم ، في الرابع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٤٥ ، واجتمعت الجمعية العامة لاول مرة في لندن في العاشر من شهر كانون الثاني ١٩٤٦ ، ودامت حتى ١٣ شباط من السنة نفسها ، وانتخبت الامين العام الذي يعتبر الموظف الاداري الاول فيها ، وأسست مجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومحكمة العدل

الدولية . ثم عقدت القسم الثاني من دورتها الاولى في نيويورك في الثالث والعشرين من تشرين الاول ١٩٤٦ ، ودامت الى ١٦ كانون الاول من السنة نفسها . واتمت عملها بتشكيل مجلس الوصاية ، ومعالجة بعض القضايا الدولية الخطيرة . وجميع مؤسسات الجمعية العامة تقوم بممارسة اعمالها منذ السنة الماضية، ماعدا مجلس الوصاية الذي بدأ عمله في شهر نيسان من سنة ١٩٤٧ . ليقوم باعباء المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقه .

وكان عمل منظمة الامم المتحدة في السنة الماضية يهدف الى بناء أسس المستقبل، وقد شمل هذا البناء المؤسسات الاساسية ، والفروع الرئيسية الانفة الذكر ، والوكالات ذات التخصص كمنظمة التغذية والزراعة الدولية ، ومنظمة التجارة والعمل الدولية ، والمصرف الدولي للتعمير والتحسين الاقتصادي ، والصندوق النقدي الدولي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة العمل الدولية ، وعدداً آخر من المنظمات الدولية . وكل منظمة ذات تخصص تعمل ضمن دائرة عملها بموجب دستور خاص بها ، وتتصل بالامم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة . وهكذا لم يبق حقل من حقول العمل الدولي ، لخير الناس ورفاهية البشر، لم تؤسس له منظمة في السنة الماضية .

وأهم سياسة قامت بها الجمعية العامة تأثيرها الواضح الفعال في سياسات الامم والشعوب ، وايجاد التفاهم بين هذه الامم على نطاق واسع . يدلنا على ذلك ان اعمال هذه المنظمة في بادىء الامر كانت مجرد تقديم توصيات ومقترحات تحولها الامم الى قوانين وتصوغها شرائع تمشي على احكامها . غير ان هذا التأثير قد اتسع نطاقه اليوم ، فاصبحت قادرة على السيطرة على القوى المدمرة . وها هي قد اتخذت قراراً بتشكيل لجنة السيطرة على الطاقة الذرية في القسم الاول من دورتها الاولى التي عقدتها الجمعية العامة في لندن . وقد شكلتها فعلاً، وهي تعمل اليوم على استخدام هذه الطاقة في مصالح السلم ولخير البشرية قاطبة . وهاهو مجلس الامن يعمل على حل النزاعات الدولية ، وقد وفق في حل البعض منها ، وقد كانت خطراً على السلم والامن الدوليين .

والمنظمة تعمل ايضا في حقل التجارة والعمل بازالة الشيء الكثير من قيود التجارة التي كانت في الماضي توقف الدولاب التجاري ، وتشل الحركة الاقتصادية الدولية . فشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة الاقتصاد لاوروبا ولجنة اخرى لاسيا والشرق الاقصى، وسيعمل ولا ريب في المستقبل على تشكيل لجان على غرار هاتين اللجنتين في اقاليم ومناطق اخرى . ومما لاريب فيه ان تأمين التعاون الاقتصادي بين شعوب العالم يعمل حتما على تحقيق السلم وتأمين دوامه .

وكذلك فان المنظمة تعنى بضمان حقوق الانسان الاساسية وحرياته الطبيعية وتأمينها ، فأنشأت منظمة اللاجئين الدولية لتحقيق هذا الغرض مع غيرها من المنظمات الاخرى .

وهنالك ايضا نظام الوصاية ، ومن ثم مجلس الوصاية ، اللذان يعملان على رفع مستوى الشعوب المتأخرة ، واعدادها للحكم الذاتي وتقرير المصير . هذا فضلا عن ان المنظمة تعمل على سن تشريع دولي واحد يشمل الافراد كما يشمل الدول . وقد كانت محكمة نورمبورغ نموذجا لهذا التشريع، حيث حوكم فيها مسببو الحرب، ونالوا جزاء اجرامهم وشرورهم .

وبكلمة فان منظمة الامم المتحدة تعمل جاهدة على توطيد السلم والامن الدوليين، والسيطرة على الطاقة الذرية ، وتخفيض الاسلحة الضخمة الاخرى ، والاصلاح الاقتصادي بايجاد اقتصاد عالمي . وتعمل بنوع خاص على ايجاد فهم صحيح لحقوق الانسان الاساسية . وكما جاء في ميثاق هذه المنظمة :

ان اهداف الامم المتحدة هي :

١ — حفظ السلم والامن الدوليين .

٢ — تنمية علاقات الصداقة بين الامم على اساس حرمة مبدأ التساوي في حقوق الشعوب ، وحقهم في تقرير المصير ، واتخاذ سائر التدابير الملائمة لتوطيد السلم في العالم .

٣ — تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي

والاجتماعي والثقافي والانساني ، وفي اشاعة وتشجيع حرمة حقوق الانسان والحريات الاساسية للبشر اجمع ، من غير ما تمييز في العرق او اللغة او الدين ، او تفريق بين الرجل والمرأة .

٤ — جعل الامم المتحدة مركزاً تنسق فيه جهود الامم للوصول الى هذه الغايات المشتركة . وقد كان المستر هنري والاس ، وزير التجارة ونائب رئيس الولايات المتحدة الامريكية سابقا ، مصيبا كل الاصابة حين قال :

« يجب ان نشترك في وقف عقيدتنا ومواردنا على ضمان نجاح الامم المتحدة ، لانها تشكل افضل أمل وأقواه ، وربما الامل الوحيد في ايجاد سلم دائم » .

شاكر الدبس

الأُمَـمُ المتّحِـدَة

تدعو الدول الأعضاء لتعليم أهداف منظمة الأمم المتحدة ومبادئها وتشكيلاتها وأعمالها

النص الرسمي للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٧ بشأن تعليم اهداف الامم المتحدة ومبادئها وتشكيلاتها واعمالها في مدارس الدول الاعضاء ومعاهدها العلمية الابتدائية والثانوية والعالية .

ان الجمعية العامة التي تعتبر ان معرفة أهداف منظمة الامم المتحدة وفهمها وادراك مدى نشاطها من الامور الحيوية التي لابد منها لضمان التأييد الشعبي لعملها والاهتمام العام لامرها .

١ — توصي جميع الدول الاعضاء باتخاذ التدابير في اقرب وقت ممكن لتشجيع تعليم ميثاق الامم المتحدة وأهدافها ومبادئها وتشكيلاتها وتاريخها ومدى نشاطها في عملها ، وذلك في المدارس ومعاهد التعليم العالي الموجودة في بلادها ، على ان تشدد على تعليمها في المدارس الابتدائية والثانوية بنوع خاص .

٢ — وتدعو منظمة التربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) لمساعدة اعضاء الامم المتحدة ، بناء على طلبهم لتنفيذ هذا البرنامج ، بنوع المساعدة التي تطلبها

من الامين العام للامم المتحدة ، وان تقدم تقريراً بذلك الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٣ — وترجو الدول الاعضاء تزويد الامين العام للامم المتحدة بالمعلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذه التوصية ، على ان تقدم هذه المعلومات على شكل تقرير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من قبل الامين العام بعد التشاور مع منظمة التربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) وبمساعدتها .

الفصل الأول

فروع منظمة الأمم المتحدة ومثلها العليا وأعمالها

أعرب ميثاق الامم المتحدة في مقدمته عن المثل العليا والاهداف المشتركة التي تضافرت أمم الارض لبلوغها والعمل على تحقيقها تحت لواء منظمة الامم المتحدة ، هذه المنظمة الدولية التي اصبحت اليوم قبلة انظار الامم الضعيفة ، ومحط آمال الشعوب المغلوبة على أمرها ، والاداة الفعالة في ايجاد سلم وأمن دوليين والمحافظة عليها . وتتألف هذه المنظمة من الفروع التالية ، الجمعية العامة ، وأمانة السر العامة ، ومجلس الامن الدولي ، ولجنة الطاقة الذرية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومحكمة العدل الدولية ، ومجلس الوصاية ، ولجنة اركان الحرب ، ومن فروع ثانوية يمكن انشاؤها وفقا لاحكام هذا الميثاق كلما دعت الحاجة الى ذلك ، ومن منظمات اخرى مرتبطة بها .

واليكم هذه الفروع وما تقوم به من عمل مستقل او مشترك بقصد تحقيق المثل العليا وبلوغ الاهداف المشتركة التي انشئت لاجل تحقيقها وبلوغها :

اولا — الجمعية العامة

تتألف الجمعية العامة في الوقت الحاضر من ٥٨ دولة منضمة الى عضويتها ، وهي كما يلي : افغانستان ، الارجنتين ، اوستراليا ، بلجيكا ، بوليفيا ،

البرازيل ، روسيا البيضاء ، كندا ، تشلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، الاكوادور ، مصر ، السلفادور ، الحبشة ، فرنسا ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ، هوندوراس ، ايسلاندة ، الهند ، ايران ، العراق ، لبنان ، ليبيريا ، لوكسمبورغ ، المكسيك ، هولندة ، نيوزيلاندة ، نيكاراغوا ، نروج ، بناما ، باراغواي ، البيرو ، بولونيا ، جمهورية الفيليبين ، المملكة العربية السعودية ، سيام ، اسوج ، سورية ، تركيا ، اوكرانيا ، اتحاد جنوبي افريقية ، الاتحاد السوفياتي ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، يوروغواي ، فنزويلا ، يوغسلافيا ، الباكستان ، اليمن ، بورما .

ولكل عضو من الاعضاء صوت واحد ولا اكثر من خمسة ممثلين ، وتقوم الجمعية العامة بالاعمال التالية :

١ — تدرس مبادىء التعاون الدولي في المحافظة على السلم والامن وتقدم توصيات بشأنها ، وتشمل هذه المبادىء السيطرة على نزع السلاح وتنظيم التسليح . وتدرس ايضا اية قضية عالمية اخرى ، وتقدم توصيات بشأنها ، ماعدا قضايا الحال او النزاع التي يدرسها مجلس الامن .

٢ — وتحض على القيام بدراسات وتقديم توصيات بقصد انماء التعاون الدولي في الحقل السياسي وتشجيع تدوين القانون الدولي واطراد ازدهاره ، وانماء التعاون الدولي في حقول الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتربية والصحة العامة ، وتسهيل التمتع بحقوق الانسان وبالحريات الاساسية لجميع الناس على السواء .

٣ — وتتلقى تقارير من مجلس الامن ومن سائر فروع المنظمة وتنظر فيها ، وتقدم توصيات بقصد تأمين تسوية سلمية لكل حالة مهما كان منشؤها ، مما ترى ان من شأنها تعكير صفو العلاقات الودية بين الامم ، وتوجه نظر مجلس الامن الى الاحوال التي يكون من شأنها ان تعرض الامن والسلم الدوليين الى خطر ، وتشرف بواسطة مجلس الوصاية على تنفيذ اتفاقات الوصاية وتنتخب اعضاء مجلس الوصاية

غير الدائمين واعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الثمانية عشر ، كما انها تشترك ايضا في انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية ، وتبحث في موازنة المنظمة وتقرها ، وتدقق ميزانيات الوكالات ذات التخصص .

وبكلمة مختصرة فان الجمعية العامة تبحث وضع العالم العام وتناقشه ، وبنوع خاص القضايا التي تؤثر على السلم الدولي ، وتقدم التوصيات الى مجلس الامن وسواه من الفروع الاخرى . اما فيما يتعلق بالدورات التي تعقدها الجمعية العامة فانها تعقد دورة واحدة سنوية عادية في الثلاثاء الثالث من شهر ايلول، ودورات خاصة تعقد حسب مقتضيات الحاجة بطلب من مجلس الامن او من كثرة الاعضاء . وقد عقدت الجمعية العامة دورة واحدة عادية في سنة ١٩٤٦ قسمتها الى قسمين، الاول من ١٠ كانون الثاني الى ١٣ شباط، والثاني من ٢٣ تشرين الاول الى ١٦ كانون الاول ، وعقدت دورة خاصة لاجل تعيين لجنة تحقيق دولية للقضية الفلسطينية من ٢٨ نيسان الى ١٥ ايار سنة ١٩٤٧ ، وعقدت دورتها العادية الثانية في مقرها الدائم من ١٦ ايلول الى ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٧، ودورة خاصة ثانية للنظر في القضية الفلسطينية في نيسان سنة ١٩٤٨ . وتنتخب الجمعية العامة في كل سنة رئيسا وسبعة نواب ، وقد كان الرئيس في الدورة الاولى العادية السيد بول هنري سباك وزير خارجية البلجيك ووزير التجارة فيها ، ونوابه السبعة رؤساء وفود الصين وفرنسا واتحاد جنوبي افريقية والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية وفنزويلا، وكان رئيس الدورة الخاصة الدكتور اسوالدو آرانها مندوب البرازيل . وقد جدد انتخابه رئيسا للدورة العادية الثانية التي عقدت في لايك سكسس نيويورك من ١٦ ايلول الى ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٧ كما ذكر آنفا .

وتقوم الجمعية العامة باعمالها بواسطة ست لجان رئيسية دائمة هي كما يلي :

الاولى : الامن والسياسة ، والثانية : الاقتصادية والمالية ، والثالثة : الاعمال الانسانية والثقافة ، والرابعة : الوصاية ، والخامسة : الموازنة والادارة ، والسادسة : القوانين .

وهنالك لجان خاصة شكلت في الاجتماع التحضيري لاعداد اعمال الهيئة العامة وهي:

الاولى — لجنة المقر الدائم وهي مؤلفة من ممثلين عن جميع اعضاء الجمعية العامة .

الثانية — لجنة عصبة الامم وهي مؤلفة ايضا من ممثلين عن جميع اعضاء الجمعية العامة . ورئيس هذه اللجنة سعادة الدكتور نجيب الارمنازي وزير سورية المفوض في لندن . وكانت اول لجنة انهت أعمالها .

الثالثة — لجنة مؤسسة « الاونرا » *Unrra* وهي مؤلفة من احدعشر عضوا .

الرابعة — لجنة المفاوضة مع الولايات المتحدة الامريكية .

الخامسة — لجنة المفاوضات بشأن تحويل متروكات عصبة الامم وبياناتها في قصر السلم في لاهاي وهي مؤلفة من ثمانية اعضاء .

السادسة — لجنة المقر وهي مؤلفة من ثمانية اعضاء .

وقد انتخب مندوب سورية ورئيس وفدها الى الامم المتحدة دولة السيد فارس الخوري رئيسا للجنة الخامسة اي لجنة الموازنة والادارة في الدورة الاولى ورئيسا للجنة السادسة أي لجنة لجنة القوانين في الدورة الثانية .

وبالاضافة الى هذه اللجان الرئيسية الست فان هناك لجنة اخرى تتألف من رئيس الجمعية العامة ونوابه السبعة ورؤساء اللجان الرئيسية الانفة الذكر ، وتعرف باللجنة التوجيهية او التحضيرية ، وعملها يقتصر على اعداد لوحة الاعمال ومراقبة سير العمل في الجمعية العامة .

وتعالج الجمعية العامة القضايا التي تعرض عليها باحالتها اولا الى اللجان المختصة او الى لجان مشتركة لتدرسها وتناقشها وتتقدم بتوصيات بشأنها الى الجمعية العامة ، ومن ثم تجتمع الاخيرة بكامل اعضائها لمناقشتها والموافقة عليها أو رفضها .

اما التصويت في الجمعية العامة فيجري على نوعين : ففي القضايا الهامة ، كالتصويت بشأن المحافظة على السلم والامن الدوليين ، وانتخابات مجلس الامن ،

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ، وقبول الاعضاء او تعليق حقوقهم وامتيازاتهم ، وتنفيذ نظام الوصاية وقضايا الموازنة ، تعتبر الكثرة ثلثي الاصوات ، واما في القضايا الاخرى فيكتفى بالكثرة العادية .

ثانيا — امانة السر العامة او الامانة العامة

تحافظ الامانة العامة على العلاقات بين اعضاء الامم المتحدة وفروعها المختلفة والوكالات ذات التخصص ، والمنظمات غير الحكومية ، وتوفق بين دوائرها اي دوائر الامانة العامة المتعددة .

وتتألف الامانة العامة من الامين العام للمنظمة المستر تريغفي لي ومعاونيه من المديرين المختلفين وسواهم من الموظفين فيها ، وجميع هؤلاء يخدمون الامم المنضمة الى عضوية المنظمة ، ويقدمون تقاريرهم الى مجلس الامن والجمعية العامة .

وتقسم الامانة العامة الى ثمان دوائر ومصالح ، وهي كما يلي :

الاولى — دائرة الشؤون الاقتصادية ، وتعنى بالقضايا والاحصاءات الاقتصادية والمالية والنقلية والمواصلات العامة وبجنسيات الموظفين ، وتقوم ايضا بالاعمال الاحصائية للدوائر الاخرى ، ومدير هذه الدائرة هو المستر أ . د . ك . أوين .

الثانية — دائرة الشؤون الاجتماعية، وتعنى بالقضايا المتعلقة بالصحة والمخدرات والنواحي الاخرى من القضايا الاجتماعية والثقافية والتربوية وبحقوق الانسان، ومدير هذه الدائرة هو المستر هنري لوجيار .

الثالثة — دائرة شؤون مجلس الامن ، وتعنى بخدمة مجلس الامن لمساعدته على القيام باعماله المتواصلة بموجب أحكام الميثاق ، وكذلك تعنى بخدمة الجمعية العامة بالقضايا المتعلقة بالمحافظة على السلم والامن ، ومدير هذه الدائرة هو المستر اركادي سوبوليف .

الرابعة — دائرة الوصاية والمعلومات من البلدان والمناطق التي لاتتمتع بالحكم الذاتي . وتقوم هذه الدائرة بالاعمال الملقاة على عاتق الامانة العامة بموجب الفصول

الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من الميثاق ، ومدير هذه الدائرة هو الدكتور فكتور هو .

الخامسة — دائرة القوانين ، وتقوم باسداء النصح للامانة العامة ، ولفروع الامم المتحدة الاخرى في القضايا الدستوية والقانونية ، وفي اعداد مشاريع الاتفاقات الدولية ، ومدير هذه الدائرة هو الدكتور ايفان كرنو .

السادسة — دائرة المعلومات العامة ، وتعنى باعداد المعلومات عن الامم المتحدة وتسهيل توزيعها على العالم قاطبة باستخدامها جميع وسائل الاستعلامات ، وتستقصي الرأي العالمي العام بشأن أعمال الامم المتحدة ، ومدير هذه الدائرة هو المستر بنيامين كوهين .

السابعة — المصالح العامة والمؤتمرات ، وتعنى باعداد المواد لاجتماعات فروع الامم المتحدة ، وتعمل على تنظيم مصالح ادارة العمل ، وعلى تأسيس مكتبة للاستقراء والتنقيب ، وتقوم ايضا باعمال الكتابة والترجمة والطباعة ، ومدير هذه الدائرة هو الدكتور ادريان بكت .

الثامنة — المصالح المالية والادارية ، وتعنى بوضع برامج الموازنة والمالية والموظفين للامم المتحدة وتنفيذها ، وتعتبر مسؤولة عن جمع التبرعات والاشتراكات من الاعضاء ، وعن استثمار الاموال ، ومدير هذه المصالح هو المستر جان هتسون وجميع هؤلاء المديرين هم معاونون للامين العام المستر تريغفي لي .

ثالثا — مجلس الامن (او مجلس ضمان الامن)

يعتبر مجلس الامن من أهم الفروع الرئيسية في منظمة الامم المتحدة ، ويتألف من احد عشر عضوا ، وهم الخمسة الكبار ، اي الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا والصين ، وستة اعضاء غير دائمين وهم حاليا : البلجيك ، وكولمبيا ، وسورية ، وتنتهي عضويتهم في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٨ ، والارجنتين وكندا واوستراليا ، وتنتهي عضويتهم في ٣١

كانون الاول سنة ١٩٤٩ . ويعنى هذا المجلس بالنزاعات الدولية ،وتطبيق التدابير اللازمة ضد المعتدين حين الضرورة ، وتشكيل لجان الاشراف على الطاقة الذرية والاسلحة الاخرى المدمرة . ويمثل سورية في مجلس الامن دولة السيد فارس الخوري رئيس مجلس النواب السوري .

رابعا — لجنة الطاقة الذرية

تضم هذه اللجنة جميع اعضاء مجلس الامن مع كندا في حال عدم وجودها في عداد اعضائه غير الدائمين ، وتعنى بالمشاكل التي تنشأ عن اكتشاف الطاقة الذرية، وبالقضايا الاخرى المتعلقة بها ، وتسعى لوضع هذه الطاقة تحت رقابة دولية .

خامسا — المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يتألف هذا المجلس من ثمانية عشر عضواً من الامم المتحدة تنتخبهم الجمعية العامة كل ستة اعضاء لمدة ثلاث سنوات ، على ان يجري الانتخاب في السنة الاولى على الثمانية عشر عضواً معاً ، ومن ثم يسقط ستة منهم بالاقتراع بعد مرور سنة واحدة وينتخب او يعاد انتخاب ستة اعضاء لمدة ثلاث سنوات ، ويسقط ثلاثة آخرون بعد مرور سنتين اثنتين ، وينتخب او يعاد انتخاب ستة آخرين لمدة ثلاث سنوات ، وبعد مرور ثلاث سنوات ينتخب ستة آخرون لمدة ثلاث سنوات ، واذ ذاك يعود الانتخاب الى حاله الطبيعي فينتخب في كل سنة ستة اعضاء تستمر عضويتهم ثلاثسنوات . واعضاء هذا المجلس هم حاليا كما يأتي : اوستراليا ، والبرازيل ، والدانمارك ، وبولونيا ، واتحاد الجمهوريات السوفياتية ، والمملكة المتحدة ، وروسيا البيضاء ، ولبنان ، ونيوزيلندة ، وتركية ، والولايات المتحدة الاميركية ، وفنيزويلا ، وكندا ، والشيلي ، والصين ، وفرنسا ،وهولندا، والبيرو . ويعمل هذا المجلس التوفيق بين اعمال المنظات المنتسبة اليه ، والعمل على حل القيود الاقتصادية التي نشأت عن الحرب ، وعلى رفع المستوى العالمي للمعيشة والحياة الاجتماعية .

سادساً — محكمة العدل الدولية

تتألف هذه المحكمة من خمسة عشر عضواً أو قاضيا تختارهم الجمعية العامة من أشهر قضاة العالم خبرة قضائية وشهرة عالمية ، وهم كما يأتي :

١ — الذين تنتهي عضويتهم في سنة ١٩٥٥ وهم ،جوليس باسديفان «فرنسا» ، والدكتور جوزي كيستافو كريرو « السلفادور » ، والسيد ارنولد دونكان ماكنزه المملكة المتحدة» ،والدكتور الجاندورالفارز« الشيلي »،والدكتورجوزي فيلاد لفوده باروس ازيفيدو « البرازيل » .

٢ — الذين تنتهي مدةعضويتهم في سنة ١٩٥٢ وهم : ايسيدور فابيلا كفارو « المكسيك »،الدكتور هلج كاليستاد « النروج » ،شارل ديفيشر « البلجيك » كرين ها كوورث « الولايات المتحدة الاميركية »، والاستاذ سرجي بوريسوفيش كريلوف « الاتحاد السوفياتي » .

٣ — الذين تنتهي عضويتهم في سنة ١٩٤٩ وهم: الدكتور موليفان زوريسيك «يوغوسلافيا»،وجان ريد« كندا»،والدكتور بكدان فنيارسكي«بولونيا»، والدكتور عبد الحميد بدوي باشا « مصر » والدكتور هسومو « الصين » . وتجتمع هـــذه المحكمة الدولية بدون انقطاع للفصل في النزاعات التي تقع ضمن نطاق القضاء.وقد انتخب كريرو رئيسا وباسديفاند نائب رئيس .

سابعا — مجلس الوصاية

يتألف مجلس الوصاية :

١ — من الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن ، والتي لاتدير اقاليم تحت نظام الوصاية .وتوجد في الوقت الحاضر دولتان هما الصين والاتحاد السوفياتي .

٢ — من الدول التي تدير اقاليم تحت نظام الوصاية ، وهي في الوقت الحاضر : اوستراليـا ، والبلجيك ، وفرنسا ، ونيوزيلاندا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الاميركية » ، ومجموعها ستة اعضاء .

٣ — من الدول التي لاتدير اقاليم تحت نظام الوصاية وتنتخبها الجمعية العامة لعضوية هذا المجلس ، بحيث تصبح العضوية متساوية بين الاعضاء الذين يديرون اقاليم تحت الوصاية وبين الاعضاء الذين لايقومون بهذه المهمة . وقد انتخب لهذه العضوية العراق والمكسيك وكوستاريكا وجمهورية الفيلبين التي تنتهي عضويتها جميعها في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٩ .

وهكذا نجد ان عدد الاعضاء الذين يديرون اقاليم تحت نظام الوصاية هم ستة ، والاعضاء الدائمين في مجلس الامن ولا يديرون اقاليم تحت نظام الوصاية مع الاعضاء المنتخبين لاكمال التعادل بين القسمين ستة ايضا ، بحيث اصبح عدد الفريقين متساويا ومجموعه اثنا عشر عضواً .

ثامنا — لجنة اركان الحرب

تتألف هذه اللجنة من رؤساء أركان حرب الدول العظمى وهي الصين ، فرنسا ، الاتحاد السوفياتي ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الاميركية ومن ممثلين عن هؤلاء الرؤساء ، وذلك لتزويد مجلس الامن بالنصح والمشورة في القضايا العسكرية . وبناء على أوامر يصدرها اليهم مجلس الامن فانهم يوجهون قوات الامم المتحدة ضد أي معتد ليوقفوه عند حده ، ويقضوا على اعتدائه .

وسيشكل في الوقت المناسب بموجب الميثاق فرق دولية من القوى المسلحة تشتمل على حصص (*Guota*) من جميع اعضاء المنظمة ، وتوضع تحت تصرف مجلس الامن لتوجيها بواسطة لجنة اركان الحرب الآنفة الذكر ضد المعتدين .

تاسعا — المنظمات الاخرى التي توطدت علاقاتها مع منظمة الامم المتحدة

١ — المصرف الدولي للتعمير والتحسين الاقتصادي .

أنشيء هذا المصرف بموجب اتفاقية بريتون وودز ، وصدقت عليه خمس وثلاثون دولة ، وهي التي تزوده بالمال ليتمكن بدوره من مساعدتها لاعادة تعمير مادمرته الحرب العالمية الثانية .

٢ ـ المصرف النقدي الدولي .

انشىء هذا المصرف ايضاً بموجب اتفاقية بريتون وودز لمساعدة الامم المنضمة الى عضويته لتتمكن بواسطة هذه المساعدة من توطيد عملها وتثبيته .

٣ ـ منظمة التغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة .

تسعى هذه المنظمة ، عن طريق التنقيب والدراسة والتوصية والمؤتمرات الدولية ، الى رفع مستوى الطعام والتغذية في العالم .

٤ ـ منظمة الطيران المدني الدولية الموقتة .

تعمل هذه المنظمة على تنظيم الطيران المدني الدولي ، وتعنى بعمليات النقل الجوي التجاري .

٥ ـ منظمة الاغاثة واعادة الاسكان (*Unrra*) .

تعنى هذه المنظمة باعمال الاغاثة واعادة الاسكان الدولية في البلدان التي تأثرت بالاعمال الحربية .

٦ ـ منظمة التربية والعلم والثقافة التابعة للامم المتحدة (*Unesco*)

تعنى هذه المنظمة بتنمية التعاون الثقافي والاجتماعي والتربيوي بين الامم ، وبالعمل على ايجاد روح التفاهم وتوسيع نطاقه بين الشعوب .

٧ ـ المكتب الدولي للصحة العامة .

تشكل هذا المكتب بموجب اتفاقية وقعت في روما سنة ١٩٠٧ ، ويقوم بجميع المعلومات العامة عن الصحة ، وبنوع خاص عن كل مايتعلق بالامراض المعدية والتدابير التي تساعد على مكافحة هذه الامراض .

٨ ـ منظمة اللاجئين الدولية .

وتعنى هذه المنظمة بشؤون اللاجئين الدوليين ، والعناية بهم ، وحل مشكلتهم المالية، وتعتبر هذه المنظمة مؤسسة ذات تخصص ، وقد حلت محل الاونرا (*Unrra*).

٩ ـ منظمة التجارة والعمل الدولية .

تعنى هذه المنظمة بحل المشاكل السياسية والعلاقات التجارية بين الدول بطريق التعاون والتبادل ، وتوسيع التجارة وتنمية الاقتصاد ، وتشجيع البلدان الصغيرة

ومعاضدتها في الناحيتين الصناعية والاقتصادية ، والسعي لتوسيع الانتاج وتخفيض التعرفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية وازالة أشكال التعامل كافة، وخلق اوضاع اقتصادية تؤدي الى صيانة السلم العالمي .

١٠ — منظمة العمل الدولية .

انشئت هذه المنظمة في سنة ١٩١٩ ، على أساس الاعتراف التام بان خير العمال والمستخدمين ـ الصحي والاخلاقي والعقلي ـ هو ذو خطورة دولية ، والعمل على تحقيق هذا الخير العام .

عاشرا — تمثيل سورية في منظمة الامم المتحدة والوكالات ذات التخصص

ان سورية ممثلة في الجمعية العامة ، ومجلس الامن ، والطاقة الذرية . وهي كذلك ممثلة في اللجنة السادسة الرئيسية في الجمعية العامة ، أي لجنة القوانين ، وفي اللجنة الخامسة الرئيسية في المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، أي لجنة الشؤون النسائية . وقد مثلت في مؤتمر سان فرانسيسكو ، ومؤتمر الطيران الدولي ، ومؤتمر خبراء البريد ، وغير هذه من المؤتمرات الدولية . وهي مشتركة في مؤسسة التغذية والزراعة منذ ٢٧ تشرين الاول ١٩٤٥ ، وفي الصندوق النقدي الدولي منذ ٢ آذار ١٩٤٦ ، وفي المصرف الدولي منذ ذلك التاريخ ايضا ، وفي غير هذه من المنظمات الدولية المرتبطة بمنظمة الامم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

احد عشر — متفرقات عن منظمة الامم المتحدة

١ — تقسم الثماني والخمسين دولة بحسب القارات .

اولا — اوروبا : البلجيك ، روسيا البيضاء ، تشيكوسلوفاكية ، الدانمرك ، ايسلندة ، فرنسا ، لكسمبرغ ، هولندة ، نروج ، اسوج ، بولونيا ، الاتحاد السوفياتي ، اوكرانيا ، المملكة المتحدة ، يوغسلافية (١٦ دولة اوروبية) .

ثانيا — آسيا : الصين ، الهند ، ايران ، افغانستان ، سيام ، العراق ، سورية ،

لبنان ، الفيليبين ، المملكة العربيـة السعودية ، تركيا ، الباكستان ، اليمن ، وبورما (١٤ دولة) .

ثالثا — الاميركتان : الارجنتين ، بوليفيـا ، البرازيل ، كندا ، تشيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، الجمهورية الدومينيكية ، الاكوادور ، السلفادور ، الغواتيمالا ، هايتي ، الهندوراس ، المكسيك ، نيكاراغوا ، بناما ، باراغواي ، البيرو ، الولايات المتحدة الاميركية ، اليوروغواي ، وفنزويلا (٢٢ دولة اميركية) .

رابعا — افريقيا : مصر ، الحبشة ، ليبيريا ، اتحاد جنوبي افريقيا (٤ دول) .

خامسا — استراليا ، ونيوزيلاندة (دولتان اثنتان) .

وهكذا تقسم هذه الدول كما يلي : في اوروبا ١٦ دولة . وفي آسيا ١٤ دولة ، وفي الاميركتين الشمالية والجنوبيـة ٢٢ دولة ، وفي افريقيـا ٤ دول ، واستراليـا دولة واحـدة ، ونيوزيلاندة دولة واحـدة ، والمجموع ٥٨ دولة .

٢ — الدول المحايدة أو العدوة التي لم تدخل بعد في عضوية المنظمة وعددها ١٥ .

اولا — اوروبا : البانيا ، النمسا ، بلغاريا ، ايرلندة الحرة ، فلندة ، المانيا ، المجر ، ايطاليا ، البورتوغال ، رومانيا ، اسبانيا ، وسويسرا (١٢ دولة) .

ثانيا — آسيا : اليـابان ، كوريا ، النيبال ، ٣ دول والمجموع ١٥ دولة .

٣ — نسبة السكان المنضمين الى منظمة الامم المتحدة .

يقدر عدد سكان العالم على وجه التقريب بـ (٢،١٦٩،٨٦٨،٠٠٠) نسمة ، وعدد سكان البلدان المنضمة الى منظمة الامم المتحدة بـ (١،٧٣٧،٦٩٦،٠٠٠) نسمة ، ومن هذا العدد الدول الخمس العظمى الصين وفرنسا وبريطانيـا العظمى والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية ، وعدد سكانها (٣٨٠،٤١٥،٠٠٠) نسمة وهو يعادل ١٧،٥ من مجموع سكان العـالم .

ثاني عشر — اللغات في المنظمة

قرر استعمال اللغات الخمس التالية : الاسبانية ،الصينية ، الروسية ،الفرنسية، الانكليزية . أما الاعمال كلها فتجري في اللغتين الاخيرتين الفرنسية والانكليزية ، والوثائق الهامة تطبع باللغات الخمس ، أما الوثائق العادية فتطبع باللغة التي يطلب ان تطبع فيها .

الفصل الثاني

نشأة المنظمة وتطوراتها

كانت الحروب وما زالت، بما تجره على العالم من ويلات وبؤس ، مبعث الفكرة بتشكيل منظمة دولية تضم امم العالم قاطبة لتعمل على ايجاد السلم الدائم والمحافظة عليه. وقد كانت جامعة الامم السابقة الثمرة الاولى لهذه الفكرة ، غير انها لم تتمكن من ايجاد سلم دائم كما توخى مؤسسوها ، فانهارت وعقبتها الحرب العالمية الاخيرة التي اكتوى العالم بنارها اللاهبة مدة ستة اعوام كاملة. وهكذا عاد اقطاب العالم يفكرون مجدداً بايجاد منظمة عالمية ثانية ترتكز على اسس صالحة ووطيدة لتكون اداة فعالة في ايجاد سلم وامن دائمين على الارض . وقد عولجت هذه القضية في مراحل متعددة توصل القائمون عليها ، في نهاية هذه المراحل ، الى تشكيل هذه المنظمة المعروفة اليوم باسم « منظمة الامم المتحدة » ، وفيما يلي تحديد هذه المراحل وخلاصة عن اعمالها .

١ — الميثاق الاطلسي او المرحلة الاولى

في الرابع عشر من شهر آب ١٩٤١ ، والحرب مضطرمة الاوار ، عقد المرحوم الرئيس روزفلت والمستر ونستون تشرشل اجتماعاً خطيراً في خليج بلاسنتيا ، بحثا فيه شؤون العالم ووضعا ميثاقاً عرف بالميثاق الاطلسي ، اقرا فيه المبادىء التالية :

اولا — ان حكومتيهما لا تسعيان وراء التوسع مهما كان نوعه .

ثانياً — ولا ترغبان في حدوث اي تبديل اقليمي لا يتفق مع رأي الشعوب المختصة الذي تبديه بشأن هذا التبديل بحرية تامة .

ثالثاً — وتحترمان حق جميع الشعوب في اختيار نوع الحكم الذي ترغب هذه الشعوب ان تعيش في ظله . كما انهما ترغبان في ان الدول التي جردت بالقوة من سيادتها وحكمها الذاتي تسترجع هذه السيادة وهذا الحكم الذاتي .

رابعا — وستسعيان، مع احترامها الواجب لمسؤولياتها الراهنة ، بزيادة تمتع جميع الدول ، سواءاً كانت كبيرة ام صغيرة، غالبة ام مغلوبة ، على قدم المساواة بالتجارة وبالمواد الاولية في العالم ، هذه المواد التي تحتاج اليها في تأمين نجاحها الاقتصادي .

خامساً — وترغبان في ايجاد التعاون التام بين جميع الامم في الحقل الاقتصادي بقصد تأمين مستوى عال للعمل ، وتقدم اقتصادي ، وضمانة اجتماعية لجميع الناس .

سادساً — وبعد القضاء التام على الطغيان النازي فانهما تأملان بان يشاد صرح سلم يهيء لجميع الامم وسائل السكنى بطمأنينة ضمن حدودها الخاصة ، ويهيء لجميع افراد البشر في كل مكان ان يعيشوا حياة محررة من الخوف والعوز .

سابعاً — وهذا السلم سيمكن جميع الناس من خوض عباب البحار والمحيطات بدون عائق .

ثامناً — وتعتقدان بان على جميع امم العالم ، لاسباب واقعية او روحية، ان تقلع عن استعمال القوة لانه لا يمكن المحافظة على السلم في المستقبل مادامت هنالك امم تستعمل اسلحتها الجوية والبحرية والبرية للتهديد بالطغيان خارج حدودها. وهما تعتقدان بان تجريد هذه الامم من اسلحتها ، اثناء تأسيس نظام امن عام دائم وواسع النطاق، امر حيوي جداً . وهما كذلك تساعدان وتشجعان جميع الاجراءات العملية التي تخفف عن كواهل الامم المحبة للسلم اعباء التسلح الساحقة .

وفي اول شهر كانون الثاني ١٩٤٢ اجتمع في واشنطن ممثلو ست وعشرين امة للتوقيع على المبادىء الانفة الذكر في الميثاق الاطلسي واصدروا التصريح التالي الذي دخلت الحكومات المختلفة بموجبه في منظمة الامم المتحدة ، وهو كما يلي :

اما وقد اقتنعت هذه الدول بان النصر على العدو المشترك هو امر جوهري في الدفاع عن الحياة والحرية والاستقلال ، وحرية المعتقدات الدينية ، وحفظ الحقوق الانسانية والعدالة في بلادها كما في البلدان الاخرى ، وبما انها الان منهمكة في نزاع مشترك ضد قوى وحشية وغاشمة تعمل على اخضاع العالم لسيطرتها ، فانها تعلن ما يأتي :

اولا – تأخذ كل حكومة عهداً على نفسها بان تستخدم كامل مواردها العسكرية والاقتصادية ضد اولئك الاعضاء ، من الاتفاق الثلاثي واتباعهم ، الذين هم في حالة حرب معنا .

ثانياً – تأخذ كل حكومة عهداً على نفسها بان تتعاون مع الحكومات الموقعة على الميثاق ، وان لا تعقد هدنة او صلحاً منفرداً مع العدو .

ويمكن لاية حكومة اخرى ان تدخل في هذا التصريح اذا كانت قد قدمت او بامكانها ان تقدم اية مساعدات مادية او تبرعات لتحقيق النصر في النزاع القائم ضد الهتلرية (١) .

٢ – مؤتمر موسكو (مؤتمر الاتفاق الثلاثي) او المرحلة الثانية

عقد هذا المؤتمر في موسكو من ١٩ تشرين الاول ١٩٤٣ الى ٣٠ منه ، وقد عقد اثني عشر اجتماعاً ، وكان مؤلفاً من كوردل هال [الولايات المتحدة الاميركية]

---

(١) – فيما يلي اسماء الحكومات الموقعة على التصريح (١) الولايات المتحدة الاميركية (٢) المملكة المتحدة (٣) الاتحاد السوفياتي (٤) الجمهورية الصينية (٥) الهند (٦) لكسمبورغ (٧) اوستراليا (٨) هولندة (٩) بلجيكا (١٠) كندا (١١) كوستاريكا (١٢) السلفادور (١٣) كوبا (١٤) تشيكوسلوفاكية (١٥) جمهورية الدومينيكان (١٦) اليونان (١٧) غواتيمالا (١٨) هايتي (١٩) هندوراس (٢٠) نيوزيلاندة (٢١) نيكاراغوا (٢٢) النروج (٢٣) بناما (٢٤) بولونيا (٢٥) اتحاد جنوبي افريقيا (٢٦) يوغوسلافيا .

وانطوني ايدن [المملكة المتحدة] ومولوتوف [الاتحاد السوفياتي] . وقد انضم اليهم اخيراً سفير الصين في موسكو .

وقد ادلى المؤتمرون بالتصريح التالي المستمد من روح تصريح الامم المتحدة الصادر في ١ كانون الثاني ١٩٤٢ : ان حكومات الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة وجمهوريات الاتحاد السوفياتي والصين ، تحدد موقفها وفقاً لتصريح الامم المتحدة الصادر في ١ كانون الثاني ١٩٤٢ ، ولتصريحات تالية تتعلق بمواصلة العداء ضد القوات النازية التي هي في حالة حرب معها ، الى ان تلقي هذه القوات سلاحها بدون قيد او شرط ، وهي شاعرة بالتبعات الملقاة على عاتقها لتأمين تحرير نفسها والشعوب المتحدة معها من تهديد قوات الشر لها ، وعالمة بضرورة الخروج السريع والمنتظم من حالة الحرب الى حالة السلم لتعمل على توطيد وحفظ دعائم سلم وامن دوليين دون ان يعتورهما مانع بقصد تحويل الموارد الاقتصادية والبشرية الى ادوات تسلح ، وتصرح مشتركة بما يلي :

١ — بان عملها الموحد الذي بموجبه تعهدت بمواصلة الحرب ضد اعدائها سيستمر لتنظيم السلم والامن الدوليين فيما بعد وحفظها .

٢ — بانها قد ادركت ضرورة انشاء منظمة دولية عامة مؤسسة على مبدأ المساواة في السيادة لكل الحكومات المحبة للسلام ، والتي لها حق الاشتراك في المنظمة صغيرة كانت ام كبيرة ، للمحافظة على السلم والامن الدوليين ، وذلك في اقرب وقت ممكن .

٣ — ولاجل المحافظة على السلم والامن الدوليين ، يجب العمل على توطيد القانون والنظام بتدشين نظام امن عام ، وذلك بالمشاورة عند الاقتضاء مع اعضاء آخرين من الامم المتحدة ، وبالقيام بعمل مشترك لمصلحة الاسرة البشرية .

٣ - مؤتمر طهران او المرحلة الثالثة

وفي اليوم السادس من شهر كانون الاول ١٩٤٣ ، اعلن في لندن وموسكو وواشنطن في وقت واحد ان الرئيس روزفلت والمارشال ستالين والمستر تشرشل قد

اجتمعوا في طهران من ٢٨ تشرين الثاني الى ١ كانون الاول ١٩٤٣ ، وانهم قد اصدروا البيان المشترك التالي :

نحن رئيس الولايات المتحدة الاميركية ، ورئيس وزراء بريطانيا العظمى، ورئيس وزراء الاتحاد السوفياتي، قد عقدنا اجتماعاً خلال هذه الايام الاربعة في عاصمة حليفتنا ايران، وقد اعددنا ووطدنا سياستنا المشتركة واوضحنا ، وقفنا بتأكيد تعاون شعوبنا معاً في الحرب وفي السلم الذي يتبعه . أما بشأن السلم فنحن واثقون بان اتفاقنا هو عنوان الاستمرار في السلم الدائم ، ومتأكدون بأن المسؤولية العليا ملقاة علينا وعلى الامم المتحدة في ايجاد سلم يتمشى مع روح الكثرة الساحقة من شعوب العالم، ويعمل على ابعاد فكرة الحرب وما يرافقها من ذعر ورعب الى أجيال عديدة ، وقد درسنا قضية المستقبل مع المستشارين السياسيين ، وسنطلب تعاوناً فعلياً ومشتركاً من الامم الكبيرة والصغيرة كافة ، التي تكرس شعوبها حياتها قلباً وعقلاً كشعوبنا في سبيل استئصال الظلم والعبودية ، وقطع دابر الاستبداد وعدم التساهل ، واننا نرحب بها اذا شاءت الانضمام الى اسرة الامم المتحدة العالمية ، ومن هذه المؤتمرات الفياضة بروح الود والصداقة نرنو بانظارنا بثقة تامة الى ذلك اليوم الذي تعيش فيه شعوب العالم كافة حرة لايجد الظلم اليها سبيلا ، فتعيش كما ترغب وكما توحي اليها ضمائرها الطيبة . وقد اتينا الى هنا يحدونا الامل والعزم ، وسننصرف ونحن اصدقاء بالواقع والروح والقصد .

٤ — بيان الرئيس روزفلت او المرحلة الرابعة

وفي اليوم الخامس عشر من شهر حزيران ١٩٤٤ ، وعلى اثر عقد مؤتمرات متتابعة مع المستر كوردل هال والمستر ستاتينيوس وموظفي وزارة الخارجية ، اصدر البيان التالي :

« يجب ان تجري المحافظة على السلم والامن بالعمل المشترك الذي تقوم به الامم المحبة للسلم قاطبة ، ولذا فاننا نعمل على تحسين الخطط لايجاد منظمة دولية تشمل جميع هذه الامم التي ستكون غايتها المحافظة على السلم والامن ، والمساعدة بواسطة

التعاون الدولي على ايجاد ظروف استقرار ورفاهيـة لازمة للعلاقات السلميـة الوثيقة بين الامم » .

٥ – مؤتمر دومبارتن اوكس او المرحلة الخامسة:

بدأ مؤتمر القوات الاربعة أعماله في بحث وتشكيل منظمة الامن الدولية لما بعـد الحرب في ٢١ آب وانتهى في ٧ تشرين الاول ١٩٤٤ ، وذلك في دومبارتن اوكس بالقرب من مدينة واشنطن (٢) . وقد جرت المباحثـات على مرحلتين الاولى – بين بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، والثـانية– بين بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية والصين ، على أساس ان الاتحاد السوفياتي ليس في حالة حرب ضد اليابان . وكان رؤساء الوفود كما يأتي :

السير الكسندر كادوغان والمستر ادوارد ستاتينيوس والمستر اندره غروميكو والدكتور م.لا .ولنغتون كو .وقد انتخب المستر ستاتينيوس رئيسا دائما للمباحثات.

وقد اعلن في ٢٩ آب انمندوبي الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي قد توصلوا ، بعد مباحثات دارت فيما بينهم مدة اسبوع كامل، الى اتفاق عام بشأن أهداف جامعة دولية تؤسس وتعنى بالمحافظة على السلم والامن، وتعمل على ايجاد :

١ – مجموعة امم تضم جميع الامم المحبـة للسلم ، وتقوم على مبدأ المساواة في السيـادة .

٢ – مجلس يضم عدداً أقل من الاعضاء ، تشترك فيه الدول الرئيسية مع عدد من الدول الاخرى التي تنتخب للعضوية فيه بشكل دوري .

٣ – وسائل فعالة لحـل المنازعات عن طريق محكمة عدل دولية تفصل في

---

(٢) هو بناء قديم يرجع تاريخه الى القرن الثـامن عشر ، وهو اليوم ملك جامعة هارفورد .

القضايا القضائية مع استعمال جميع الوسائل الضرورية المؤدية الى المحافظة على السلم والامن .

وقد تقرر اثناء المباحثات ان تكون بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية وروسيا والصين ، التي تشكل جميعها الدول الاربع الكبيرة ،اعضاء دائمة في المجلس المقترح تشكيله مع انضمام فرنسا اليها عندما تتمكن من الرجوع الى مصاف الدول الكبرى . وبينما يحصر المشروع البريطاني بشأن هذا المجلس العضوية الدائمة بالدول الاربع مع فرنسا عندما تصبح في عدادها ، فان المشروع الاميركي يجعل أعضاء هذا المجلس احدى عشرة دولة ، ولكنه في مواد المشروع التي تتعلق بتمثيل الدول الصغرى لايشير الى عدد ممثلي هذه الدول في المجلس .

بدأت المحادثات الانكليزية الاميركية الصينية في ٢٩ ايلول وانتهت في ٦ تشرين الاول . وقد صرح الدكتور كو المندوب الصيني بان المنظمة الدولية الجديدة سوف لاتكون حارسة للامن الدولي فحسب ، بل ستعمل حتما على دراسة جميع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ذات الخطورة الدولية وحلها . ووافق على مشروع المنظمة العالمية للامن الذي وضع اثناء المباحثات الانكليزية الاميركية السوفياتية مؤكداً انه يحمل الدول العظمى مسؤوليات كبرى ، ويقر منح سلطات اوسع للدول الصغري .

وفي السابع من شهر تشرين الاول انهى المؤتمر اعماله قانونيا بعد ان انتهى من وضع اقتراح مطول لمشروع منظمة الامم الدولية وقرر ارساله الى حكومات الدول المعتبرة عضواً في المؤتمر والى جميع الامم المتحدة لدراسته وابداء ملاحظاتها عليه لاقراره نهائيا في مؤتمر شامل يعقد فيما بعد .

٦ — مؤتمر القرم او المرحلة السادسة

عقد هذا المؤتمر في يالطا من ٣ - ١١ شباط ١٩٤٥ واتفق فيه روزفلت وتشرشل وستالين على دعوة الامم المتحدة لعقد مؤتمر في سان فرانسيسكو في ٢٥

نيسان ١٩٤٥، لاعداد ميثاق الامم المتحدة على أساس الاقتراحات التي بحثت بصورة غير رسمية في مؤتمر دمبرتون اوكس ، فكان هذا المؤتمر والحالة هذه حلقة اتصال بين الوضع النظري وبين الوضع العملي ، أي أنه كان حلقة انتقال الى تنفيذ اقتراحات مؤتمر دمبرتون اوكس بصورة عملية .

٧ – مؤتمر سان فرانسيسكو او المرحلة السابعة والاخيرة

عقد هذا المؤتمر في مدينة سان فرانسيسكو من أعمال الولايات المتحدة الاميركية في ٢٥ نيسان ١٩٤٥ ، وانتهى في ٢٥ حزيران من السنة نفسها ، أي ان انعقاده دام مدة شهرين كاملين ، وكانت الغاية منه تنفيذ مشروع انشاء المنظمة العالمية التي اقر مؤتمر دمبرتون اوكس الآنف الذكر انشاءها .

وهكذا في الخامس والعشرين من شهر آذار ١٩٤٥ ، أي فور الانتهاء من مؤتمر القرم ، وجهت حكومة الولايات المتحدة الاميركية ، بالاصالة عن نفسها والنيابة عن الحكومات البريطانية والروسية والصينية والفرنسية، دعوة الى الامم المتحدة لحضور هذا المؤتمر لاجل وضع ميثاق المنظمة الدولية العامة التي ستعنى بالمحافظة على السلم والامن الدوليين . وقد اقتصر توجيه هذه الدعوة على الامم التي وقعت على تصريح الامم المتحدة وأعلنت الحرب على قوات المحور قبل أول آذار ١٩٤٥ ، وقد استثنت من هذه الدعوة كلا من بولونيا وسوريا ولبنان .

اما عدم توجيه الدعوة الى الحكومة البولونية ، مع توفر جميع المؤهلات لديها التي تجعلها في عداد الامم المتحدة ، فلأن حكومة الاتحاد الوطني التي اشترط على بولونيا تأليفها لتشترك في مؤتمر سان فرانسيسكو لم تكن قد تشكلت بعد .

واما عدم توجيه الدعوة الى سورية ولبنان ، في حين ان جميع الشروط المطلوبة لدعوتها كانت موفورة ، فقد كان موضع الاستغراب الشديد . وهكذا في الثامن من شهر آذار أرسلت حكومتا الدولتين سورية ولبنان مذكرة الى الدول الداعية تبديان فيها تعجبها من عدم توجيه دعوة اليها لحضور المؤتمر ، وتعددان

خدماتها المختلفة للحلفاء ، وتلتمسان اعادة النظر في قرار الدعوة ، وبعد بذل مساع جبارة في هذا السبيل ، وعلى الرغم مما أحاط بهذه القضية من الحواجز والمناورات ، وفقت الحكومتان بمساعيهما . وفي الثامن والعشرين من شهر آذار اعلنت وزارة الخارجية الاميركية بانها وجهت دعوة اليها للاشتراك في المؤتمر . وفي العاشر من شهر نيسان ١٩٤٥ عين الوفد السوري الى مؤتمر سان فرانسيسكو على النحو الآتي:

السادة فارس الخوري ونعيم الانطاكي وناظم القدسي	مندوبون
السيدان فريد زين الدين ونور الدين كحالة	مستشاران
السيد توفيق هنيدي	سكرتير

وهكذا سافر الوفد السوري الى مقر المؤتمر ، وكانت المرة الاولى التي تشترك فيها سورية في مؤتمر عالمي ذي شأن ، وكان تمثيلها فيه لائقا ، وقد بدأ مؤتمر سان فرانسيسكو اعماله في ٢٥ نيسان في بناية الاوبرا في مدينة سان فرانسيسكو نفسها . وقد ازدانت قاعة الاجتماعات باعلام جميع الامم المتحدة ، وافتتح المؤتمر بخطاب ممتع القاه المستر ترومان رئيس الولايات المتحدة الاميركية . ومن ثم رحب المستر ستاتينوس بجميع مندوبي الامم المتحدة ، وسارت الاعمال بواسطة اربع لجان هي كما يلي :

اللجنة الاولى — وتقسم الى فرعين هما : (أ) المقدمة والمبادىء والاهداف . (ب) العضوية والتعديلات وامانة السر .

اللجنة الثانية — لجنة الجمعية العامة وتقسم الى اربعة فروع وهي : (أ) اصول العمل . (ب) المجلس الاقتصادي الاجتماعي . (ج) الاعمال السياسية والامن . (د) الوصاية .

اللجنة الثالثة — لجنة مجلس الامن ، وتقسم الى لجان فرعية وهي : (أ) اصول العمل . (ب) اقرار السلم . (ج) الترتيبات التنفيذية . (د) الترتيبات الاقليمية .

اللجنة الرابعة — لجنة المنظمة العدلية وتقسم الى فرعين اثنين هما : (أ) المحكمة الدولية . (ب) القضايا القانونية .

ومن المقررات الخطيرة التي اتخذها المؤتمر :

١ — قبل اقتراح روسيا المتضمن وجوب وجود اربعة رؤساء للمؤتمر . وقد ترأس المؤتمر بالتتابع المستر ستاتينيوس ، والمستر ايدن ، والمسيو مولوتوف ، والدكتور سينغ في الجلسات العامة . وترأس المستر ستاتينيوس الهيئة التنفيذية ، ولجنة ادارة الاعمال ، والاجتماعات الاخرى التي عقدها الرؤساء الاربعة لوحدهم.

٢ — قبول دخول اوكرانيا وروسيا البيضاء كعضوين لها حق التصويت في منظمة الامن الدولية .

٣ — رفض طلب روسيا المتضمن السماح لمندوب حكومة بولونيا الموقتة بحضور جلسات المؤتمر .

٤ — المصادقة على ميثاق الامم المتحدة بالاتفاق التام .

٥ — جعل عضوية الامم المتحدة ميسورة لجميع الامم المحبة للسلم ، والقابلة للتعهدات الناتجة عن الميثاق . يستثنى من هذا القرار حكومات دول المحور المغلوبة والحكومات العاملة بوحيها ، وهذا الشرط الاخير ينطبق على حكومة اسبانيا الكتائبية .

وفي اليوم السادس والعشرين من شهر حزيران شكل المؤتمر لجنة تحضيرية تضم ممثلا واحداً من كل امة من الامم المتحدة لتعمل ، خلال الفترة بين نهاية المؤتمر وبين الوقت الذي يتم فيه التصديق على ميثاق الامم المتحدة ، على اخراج هذه المنظمة الى عالم الوجود ، وقد منحت اللجنة التحضيرية التي ستتخذ مركزها في لندن ، صلاحية لاعداد ترتيبات موقتة لدورة مجلس الامن الدولي الاولى ، ولاجتماعات الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي الاجتماعي ، ومجلس الوصاية ، ولتأسيس امانة السر العامة ، ولتوجيه دعوة الى محكمة العدل الدولية .

وبعد مباحثات دامت تسعة أسابيع كاملة وقع مندوبو الدول على ميثاق الامم المتحدة في ٢٦ حزيران ١٩٤٥ ، واختتم المؤتمر أعماله بسماع خطب القاها مندوبو

الدول الخمس الكبيرة وغيرهم من رجال السياسة ، وخطبة القاها الرئيس ترومان الذي حضر بذاته توقيع الميثاق . وعرفت هذه المنظمة العالمية منـذ ذلك التاريخ رسميا باسم الامم المتحدة وهو الاسم الذي وقع عليه الاختيار احتراما للمرحوم الرئيس روزفلت الذي استعمل هذه العبارة لاول مرة لتسمية ائتلاف الحلفاء خـــلال الحرب .

الفَصْل الثالِثُ

اللجنة التحضيرية واللجنة التنفيذية

ظهرت «منظمة الامم المتحدة» الى عالم الوجود بصورة رسمية في الرابع والعشرين من شهر تشرين الاول ١٩٤٥ ، وذلك في التاريخ الذي أعلن فيه وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية المستر بره نس انه بموجب احكام ميثاق الامم المتحدة الذي وقع عليه مندبو الامم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو قد تم ايداع وثائق تصديق اعضاء مجلس الامن الدائمين واربعة وعشرين عضواً آخرين على الميثاق ، بحيث اصبح المجموع ٢٩ عضواً .

وقد اودعت سورية وثيقة تصديقها على الميثاق لدى وزارة الخارجية الاميركية في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٥ ، وأصبحت منذ ذلك الحين عضواً عاملا في تلك المنظمة تتمتع بكامل الحقوق التي تتمتع بها الدول الكبيرة والصغيرة فيها . وبعد ان اكتمل العدد المطلوب وقع وزير الخارجية الاميركية على بروتوكول باللغة الانكليزية ، اودع نسخته الاصلية في ملفات الوثائق لدى حكومته ، وأرسل منه نسخا الى جميع الدول الموقعة على ميثاق الامم المتحدة .

ولما كان ميثاق المنظمة لايضع سوى النقاط الرئيسية والمبادىء العامة ، أصبح من الضروري والحالة هذه ، قبل ان تباشر مجالس المنظمة وجمعيتها العامة اعمالها ،

ان تكون لديها من التفاصيل والايضاحات والخطط مايتسنى لها معه العمل بانتظام . ولذلك كان من الضروري ان تجتمع اللجنة التحضيرية لهذه الغاية . غير انها اجتمعت على دفعتين هما : الاولى ـ اللجنة التنفيذية في اللجنة التحضيرية وهي مؤلفة من نفس الاعضاء الذين كانوا يؤلفون اللجنة التنفيذية في مؤتمر سان فرانسيسكو (٣) وقد دام اجتماعها من ١٦ آب الى ٢٧ تشرين الاول ١٩٤٥ .

والثانية ـ اللجنة التحضيرية بكاملها (٤) ، وقد دام اجتماعها من ٢٤ تشرين الثاني الى ٢٣ كانون الاول ١٩٤٥ .

ولذلك كان لابد من درس اعمال كل منها على حدة بحسب تاريخ اجتماعها .

باشرت اللجنة التنفيذية اعمالها في الموعد المعين ، وقررت ان يتناوب رئاستها لمدة اسبوعين كل من الدكتور كو الذي كان الرئيس للاسبوعين الاولين ، والمسيو ماسيغلي ، والمستر نويل بايكر ، والمسيو غروميكو ، والمستر ستاتينيوس .

---

(٣) بالنظر لاهمية الاعمال التي قامت بها هذه اللجنة التنفيذية رأيت من الواجب ان اذكر الرجال الذين تألفت منهم ، وهم (١) المستر بول هاسلوك من وزارة خارجية اوستراليا ، (٢) الدكتور ده فراتس غالي سفير البرازيل في كندا ، (٣) المستر لستر بيرسون وزير كندا المفوض في واشنطن ، (٤) السير دول مانيوبل بياتشي سفير تشيلي في لندن ، (٥) الدكتور ولنغتون كو سفير الصين في لندن ، (٦) المسيو جان مازاريك وزير خارجية تشيكوسلوفاكية ، (٧) المسيو رينه ماسيغلي سفير فرنسا في لندن ، (٨) المستر فيليب نويل بايكر وزير الدولة في بريطانيا العظمى ، (٩) السير لويس باديلا نيرفو وكيل وزير العمل والترفيه في المكسيك ، (١٠) الدكتور ج . هـ . روبان مستشار السفارة الهولندية في لندن ، (١١) المستر اندرة غروميكو سفير الاتحاد السوفياتي في لندن ، (١٢) المستر ادوار ستاتينيوس الولايات المتحدة ، (١٣) الدكتور لوجيبو ليوتش سفير يوغسلافيا في لندن ، (١٤) السيد نصر الله انتظام وزير خارجية سابق في ايران .

(٤) وهي مؤلفة من ممثل واحد من كل امة من الامم المتحدة .

وقد قامت اللجنة التنفيذية باعمالها بواسطة اللجان العشر الخاصة التالية :

اللجنة الاولى — لجنة الجمعية العامة لاعداد لوحة الاعمال الموقتة والوثائق للاجتماع الاول الذي تعقده الجمعية العامة في منظمة الامم المتحدة، ولاعداد التوصيات لاعمال الجمعية العامة الفورية ولاصول العمل فيها ولتشكيلها .

اللجنة الثانية — لجنة مجلس الامن لتقوم باعمال مماثلة لاعمال اللجنة الاولى ، هذا فضلا عن اعداد التوصيات بشأن القضايا التي تحتاج الى قرار مجلس الامن بشأنها .

اللجنة الثالثة — لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

اللجنة الرابعة — لجنة مجلس الوصاية لاعداد التوصيات لمجلس الامن والجمعية العامة بشأن قضايا الوصاية ، ولتعنى بانهاء نظام الانتدابات اذا تقرر ذلك .

اللجنة الخامسة — لجنة المحكمة الدولية والقضايا القانونية لاعداد الاجتماع الاول لمحكمة العدل الدولية ، ولاعداد توصيات بشأن تسجيل المعاهدات والاتفاقات الدولية ونشرها .

اللجنة السادسة — لجنة الامانة العامة لمنظمة الامم المتحدة .

اللجنة السابعة — لجنة الترتيبات المالية بما فيه شكل الميزانية الذي يمكن تطبيقه ، وطرق فرض المخصصات وجمعها من الدول المنضمة الى عضوية المنظمة .

اللجنة الثامنة — لجنة العلاقات بالوكالات ، غير الحكومية ، ذات التخصص .

اللجنة التاسعة — لجنة عصبة الامم السابقة وتشمل الترتيبات التي بواسطتها تنتهي أعمال العصبة بصورة رسمية ، واعداد التوصيات بشأن تحويل بعض اعمال هذه العصبة ومتروكاتها ووثائقها الى المنظمة .

اللجنة العاشرة — لجنة القضايا العامة وتشمل توصيات بشأن مقر المنظمة الدائم .

وقد قررت اللجنة التنفيذية ان جميع القرارات التي تتعلق باصول العمل تؤخذ بالكثرة البسيطة ، واما القرارات الاخرى فتؤخذ بكثرة الثلثين كما كان الحال في مؤتمر سان فرانسيسكو .

وبعد مناقشات ومباحثات دامت وقتا طويلا اعلن في ٢٧ تشرين الاول ١٩٤٥ ان اللجنة التنفيذية قد أتمت عملها ووافقت على تقرير نهائي يشتمل على التوصيات والاقتراحات التي يجب تقديمها الى اللجنة التحضيرية التي ستجتمع في لندن في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٥ ، كما نص على ذلك محضر مؤتمر سان فرانسيسكو ، والتي ستدعو الجمعية العامة لعقد اجتماعها بعد هذا الموعد بقليل .

اما النقاط الرئيسية التي تضمنها مشروع التقرير وقبلتها اللجنة التحضيرية فقد اختصرت كما يأتي :

اولا — بشأن مقر المنظمة الدائم

لقد اوصي: ١ — ان يكون مقر المنظمة الدائم في الولايات المتحدة الاميركية.

٢ — ان توصي اللجنة التحضيرية الجمعية العامة بتحديد موقع هذا المقر بموجب اتفاقية تعقد بين الدولة المضيفة ، الولايات المتحدة الاميركية ، وبين منظمة الامم المتحدة .

ثانيا — بشأن الجمعية العامة

اجمعت اللجنة التنفيذية على ان هناك اضطراراً الى تشكيل الجمعية العامة وغيرها من فروع منظمة الامم المتحدة في اسرع وقت ممكن ، ذلك لان هذا الاسراع في التشكيل يساعد على تنظيم المنظمة ولفت نظرها الى المشاكل العالمية الضاغطة . ولاجل تحقيق هذا الغرض تقرر ان تعقد الجمعية العامة دورتها الاولى على قسمين ، فيقتصر القسم الاول على الاجتماع التنظيمي ، ويعقد في شهر كانون الاول ، ويعقد القسم الثاني بعد مضي اشهر قليلة ، ويقتصر على معالجة القضايا العالمية الكبرى التي يمكن ادارجها في لائحة اعمال القسم الاول من الدورة الاولى .

وقد اوصي بان تقسم الجمعية العامة الى اللجان التالية :

١ — اللجان الرئيسية وهي :

اولا — لجنة الامن والسياسة ويشمل عملها تنظيم السلاح .

ثانيا — اللجنة الاقتصادية والمالية .

ثالثا — اللجنة الثقافية والاجتماعية والانسانية .

رابعا — لجنة الوصاية .

خامسا — لجنة الميزانية والادارة .

سادسا — لجنة القوانين .

٢ — لجان اصول العمل وهي :

لجنة الترشيح واللجنة العامة ولجنة منح الشهادات والوثائق الرسمية .

٣ — اللجنة الدائمة ، لجنة الاشراف على القضايا الادارية وقضايا الموازنة .

٤ — اللجان الاخرى التي لها علاقة بهذه المواضيع .

ثالثا — بشأن مجلس الامن

اوصى التقرير بان يعقد مجلس الامن اجتماعات نظامية في الفترات التي يقررها هو ، وقد اقترح بعض الاعضاء توصيات مطولة بشأن تنظيم مجلس الامن ،ولكنها لم تنل اثناء التصويت كثرة ثلثي الاعضاء .

رابعا — بشأن المجلس الاقتصادي الاجتماعي

اوصت اللجنة التنفيذية بان يشكل المجلس الاقتصادي الاجتماعي في دورته الاولى اللجان التالية :

لجنة حقوق الانسان ، لجنة الاقتصاد والتوظيف ، اللجنة الاجتماعية الموقتة ، لجنة الاحصاء ، لجنة النقل والمواصلات الموقتة .

خامسا — بشأن الوصاية

اوصت اللجنة التنفيذية بان تشكل لجنة الوصاية الموقتة بموجب المادة ٢٢ من الميثاق ، مؤلفة من :

١ — الدول[١] المذكورة في المادة ٢٣ من الميثاق وهي الصين وفرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا والولايات المتحدة الاميركية ، اي من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

٢ — من الدول غير الواردة اسماؤها اعلاه المنتدبة على اراض وبلدان اخرى ، وهي استراليا والبلجيك ونيوزيلاندة واتحاد جنوبي افريقيا .

٣ — ومن اية دولة اخرى يعهد اليها بادارة اراض سلخت عن الدول العدوة بنتيجة الحرب العالمية الثانية بقصد وضعها تحت الوصاية .

٤ — ومن العدد اللازم من الاعضاء الاخرين الذين تنتخبهم الجمعية العامة بحيث تتم المساواة بين الاعضاء الذين يديرون اراض بالوصاية وبين الاعضاء الذين لايقومون بهذه المهمة .

وقد اقترح بان توصي الجمعية العامة بانتخاب هولاندة بداعي خبرتها الطويلة بادارة اراض غير مستقلة .

سادسا — بشأن الامانة العامة

اوصت اللجنة التنفيذية بالطرق الواجبة لجمع الموظفين وانتقائهم من ذوي الكفاءة العليا والمقدرة والامانة ، لكي يتهيأ لدى الامانة العامة مجموعة صالحة منهم ، وان يراعى في انتقائهم اوسع دائرة جغرافية ممكنة ، وان ينتقوا من الرجال والنساء على السواء ، وان يدوم صلاحهم للخدمة حتى الستين من عمرهم فقط ، وان يصرحوا فور استلامهم العمل انهم يقومون باعمالهم وينظمون سلوكهم على ماتقتضيه مصلحة المنظمة فحسب . وبناء على المسؤوليات الجسام التي ستلقى على عاتق الامين العام ، وبصفته الموظف الاداري الاول في المنظمة ، فقد اوصت اللجنة بان تكون شروط تعيينه مناسبة لرجل نظيره له شهرته العظمى ومواهبه السامية ، وذلك :

١ — ان يكون معاشه السنوي الصافي عشرين الف دولار يضاف الى ذلك نفقات اضافية وغير ذلك خمسة عشر الف دولار .

٢ ــ ان يعين لمدة خمس سنوات يمكن تمديدها خمس سنوات اخرى ، على ان تشترك فروع المنظمة ، كل على حدة ، في بحث الترشيح والتعيين ، وعلى ان يجري الانتخاب بالاقتراع السري . وقد اقترح بان يكون لكل فرع من فروع المنظمة ، كمجلس الامن والمجلس الاقتصادي الاجتماعي ، امانة خاصة تعمل بارشاد الامانة العامة وتوجيهها فرفض . غير انها اوصت ان تقسم الامانة العامة نفسها اعمالها الى دوائر على الكيفية التالية : ١ ـ دائرة المحافظة على السلم والامن ، ٢ ـ الدائرة الاقتصادية ، ٣ ـ الدائرة الاجتماعية ، ٤ ـ دائرة الوصاية والاستعلامات من البلدان التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، ٥ ـ دائرة القوانين ، ٦ ـ دائرة الادارة والموظفين ، ٧ ـ دائرة الخزينة ، ٨ ـ دائرة الاستعلامات .

سابعا ــ بشأن الميزانية

اوصت اللجنة ان تكون الميزانية على اساس سنوي ، وان تبدأ السنة المالية في الربع الاول الذي يلي افتتاح دورة الجمعية العامة القانونية . والامين العام بصفته الموظف الاداري الاول هو الذي يتوجب عليه اعداد الميزانية وتقديمها الى الجمعية العامة .

ثامنا ــ بشأن عصبة الامم

اوصت اللجنة بنقل بعض اعمال عصبة الامم ووثائقها ومتروكاتها الى المنظمة مع بعض الاستثناءات ، مع العلم بان هذه هي مجرد اعمال فنية وليست سياسية ، لان الاعمال السياسية قد توقفت بطبيعة الحال .

تاسعا ــ احوال طارئة

مع ان اللجنة التنفيذية وافقت بالاجماع على التقرير النهائي الذي قدمته فيما بعد الى اللجنة التحضيرية العامة فقد اضطرت الى اطالة ، مدة اجتماعها اكثر مما هو مقرر لها ، وذلك :

١ ــ اما لان بعض المواضيع التي بحثتها لم تنل ثلثي الاصوات المطلوبة لاقرارها فاضطرت الى اشباعها بحثا واعادة التصويت عليها اكثر من مرة .

٢ ــ لانها قدمت بسرعة فاضطرت الى اعادة النظر فيها .ومن هذه المواضيع:

اولا ــ تشكيل اللجنة العامة للجمعية العامة التي اقترح ان تشكل من الرئيس، ونوابه السبعة،ورؤساء اللجان الرئيسية ،ولجنتي الميزانية والشهادات ، فقد تضاربت الآراء بشأن هذا التشكيل بين ان يكون كما ذكر اعلاه ، او ان يكون على نطاق اوسع وينظر بعين الاعتبار الى المقدرة والكفاءة ليس الا ، فتم الاتفاق اخيرا على ان يحال هذان الاقتراحان الى اللجنة التحضيرية للبت بها .

ثانيا ــ قضية الوصاية ، فقد اعترض على تشكيل لجنة الوصاية على اساس ان تشكيلها ليس دستوريا لان الميثاق لم يشر اليه ، واقترح بدلا من ذلك تشكيل لجنة دائمة ، غير ان هذا الاقتراح سقط بالتصويت .

ثالثا ــ علاقة الوكالات ذات التخصص بالمنظمة ، فقد جرت مقاومة هذه الفكرة بشدة على اساس انه يجب اعادة تنظيم البعض من هذه الوكالات التي كانت قائمة قبل الحرب ،وتصفية البعض الآخر ، قبل المباشرة ببحث امكانية ايجاد علاقات بينها وبين المنظمة ، وعلى اساس ان تقدم الاقتراحات ليس على سبيل توصيات بل على سبيل اقتراحات ، فتقرر الشق الاخير .

رابعا ــ انتقال اعمال العصبة الى المنظمة ، فقد اقترع على الاعتراض القائل بنقل الاعمال الفنية فقط والموظفين والمتروكات على اساس ان المنظمة ليست على استعداد ان تقبل موظفي العصبة ولا مسؤولياتها الاخرى كمكافحة المخدرات التي يجب ان تبدأ مجددا ، واخيرا قبل الاقتراح السابق .

خامسا ــ مقر المنظمة الدائم ، فقد طال البحث في هذا الموضوع حول ثلاث نقاط اساسية هي اولا : امكانية جمع الدوائر كلها في مكان واحد او تفريقها بعضها عن بعض ، لاسيما محكمة العدل الدولية وامكانية جعلها في لاهاي كسابقتها . ثانيا : امكانية جعل المنطقة التي تختارها المنظمة مقراً دائما لها منطقـة دولية ، فيما اذا

كانت تقبل الدولة المضيفة ان يتحول قسم من اراضيها الى منطقة دولية ام لا . ثالثاً – هل يجب جعل هذا المقر في اوروبا ام في الولايات المتحدة الاميركية ، واخيرا قررت التوصية الآنفة الذكر .

ثانيا – اللجنة التحضيرية من ٢٤ تشرين الثاني – ٢٣ كانون الاول ١٩٤٥

عقدت اللجنة التحضيرية اجتماعها الاول في لندن (تشارلزهاوس) في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٥ واستمر الى ٢٣ كانون الاول من السنة نفسها ، وقد تمثلت فيه الامم المتحدة كافة . وقد مثلت سورية فيها من قبل السيدين نجيب الارمنازي وفريد زين الدين، وانتخب الدكتور الارمنازي رئيسا للجنة عصبة الامم لتصفية هذه الهيئة التي فرضت علينا الانتداب فكان الجزاء من جنس العمل .

وكان الغرض من هذا الاجتماع اعداد الترتيبات الوقتية للدورات الاولى للجمعية العامة ومجلس الامن وغيرها من فروع الامم المتحدة ، ولتشكيل امانة السر العامة ، ودعوة محكمة العدل الدولية للاجتماع . فكان عملها والحالة هذه فنيا اكثر منه سياسيا .

وفي بدء دورتها قبلت اللجنة التمهيدية قوانين اصول العمل والمنهاج التي قدمتها اليها اللجنة التنفيذية ، وقررت احالة التوصيات الى ثماني لجان اختصاصية سيرد ذكرها فيما بعد . وقد عينت لجنة باسم اللجنة الادارية تضم ١٤ عضوا ورئيسا ونائبي رئيس ، وذلك بقصد ادارة اعمال اللجان الثماني الاخرى وتنظيمها . وقد عين لهذه اللجنة الادارية الدكتور ادورد زوليتا أنجل سفير كولومبيا الى البيرو ، ورئيس قضاتها سابقا ، وعين نائبي رئيس كل من المسيو بول هنري سباك وزير خارجية البلجيك الذي انتخب رئيسا للجمعية العامة فيما بعد والمسيو هانويلسكي وزير خارجية اوكرانيا .

اما اللجان الثماني الباقية فقد كانت كما يلي : ١ – لجنة الجمعية العامة ٢ – لجنة

مجلس الامن ، ٣ ـ لجنة المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، ٤ ـ لجنة الوصاية ، ٥ ـ لجنة القوانين . وقد عين رئيسا لهذه اللجنة الدكتور عبد الحميد بدوي باشا مندوب مصر ، ٦ ـ لجنة الميزانية والادارة ، ٧ ـ لجنة عصبة الامم ، وقد عين رئيسها الدكتور نجيب الامنازي مندوب سورية، وهكذا يكون العرب قد احتلوا رئاستين من تسع رئاسات ، ٨ ـ اللجنة العامة .

وبما ان بولونيا لم تكن ممثلة في مؤتمر سان فرانسيسكو ، وبالنظر لما قاسته من ويلات الحرب ، فقد عين مندوبها السيد زكمونت مودزيلوسكي رئيسا للجنة الثانية اي لجنة مجلس الامن .

وفي اثناء اجتماع اللجنة التحضيرية في لندن تمركز الاهتمام العام بنوع خاص في عمل اللجنة الثامنة التي كان عملها الرئيسي اختيار مقر دائم للمنظمة . فقد عرض على هذه اللجنة في خلال خمسة ايام فقط اي حتى ٢٩ تشرين الثاني ٢٢ مركزا في الولايات المتحدة الاميركية وحدها ، واثنان في كندا ، وواحد في الهاواي ، وقد حضرت بالذات شخصيات اميركية الى لندن لعرض مطاليب الولايات المختلفة ، فشكل رئيس اللجنة الثامنة لجنة فرعية لدرس هذه المطالب تمثل فيها البلدان التالية : اوستراليا ، كولومبيا ، كوبا ، مصر ، ايران ، هولندة ، يوغسلافية ، وقد اكدت الشخصيات الاميركية والوفود انها جاءت على مسؤولياتها الخاصة ، وان لادخل للحكومة الاميركية في ذلك .

وفي ١١ كانون الاول عرضت اماكن اوروبية ، وبنوع خاص اماكن في دول صغيرة ، على اساس ان اوروبا نقطة مركزية متوسطة في المواصلات الدولية ، واكثر بلدان العالم سكانا ، ولاسيما ان هناك دولا اخرى حيادية او دولا عدوة لم تنضم بعد الى المنظمة وقد تنضم يوما من الايام ، الامر الذي يقوي حجة طالبي جعل اوروبا مقرا دائما للمنظمة . وبعد مناقشات طويلة تقرر في ١٥ تشرين الاول ان تكون الولايات المتحدة المقر الدائم للمنظمة . وفي ٢٧ منه اعلن انه قرر ان يكون المقر الدائم في القسم الشرقي من الولايات المتحدة . وبهذا القرار الغيت فكرة جعله في سان

فرانسيسكو بصفتها مهد منظمة الامم المتحدة الاول . وهكذا كتب لهذه المدينة كتاب شكر بهذا المعنى .

وعندما انهت اللجنة التحضيرية اعمالها في ٢٣ كانون الاول ١٩٤٥ ، اعلن انها درست تقرير اللجنة التنفيذية درسا مستفيضا ، وان مشروع لوحة الاعمال وقوانين اصول العمل الموقتة ستقررها الجمعية العامة في اجتماعها الذي تقرر عقده في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٦ . واعلن ايضا انه تقرر تعيين لجنة للخدمة المدنية الدولية لتعيين موظفي امانة السر العامة ، وتشكيل دائرة استعلامات في المنظمة ومحطة اذاعة في حال موافقة الجمعية العامة على ذلك . وقد تم تأسيس هذه الاذاعة عمليا ، ولاجراء تفتيش دوري للمناطق التي تحت الوصاية من قبل مجلس الوصاية للتثبت من ان السكان قد اعلنوا رغبتهم على الوجه الاكمل ، ولتقديم تقرير عن تطور المؤسسات السياسية .

الفصل الرابع

الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة
القسم الأول من الدورة الأولى

عقدت الجمعية العامة في الامم المتحدة اجتماعها الاول من القسم الاول من دورتها الاولى في مدينة لندن ، بالقاعة المركزية ـ وستنمستر ، في العاشر من شهر كانون الثاني ١٩٤٦ (١). وقد حضر هذا الاجتماع مندوبون عن ٥١ دولة يعاونهم معاونون او أعضاء وفود . وقد مثل سورية السيد فارس الخوري رئيسا للوفد ، والسادة الدكاترة نجيب الارمنازي وناظم القدسي وفريد زين الدين أعضاء (٢) .

---

(١) لم تنص المادة ٣٠ من ميثاق الامم المتحدة ، وهي المادة المتعلقة بالاصول ، على تاريخ معين تعقد فيه الجمعية العامة دوراتها ، بل اكتفت بالاشارة الى دورات سنوية عادية ، والى دورات خاصة تعقد حسب الاقتضاء . غير ان اللجنة التحضيرية ، كما اشرنا الى ذلك سابقا ، قررت عقد دورة الجمعية العامة في لندن في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٦ . وأما النظام الاساسي للجمعية العامة فقد عين الموعد في ايلول من كل سنة .

(٢) المادة التاسعة من الميثاق تجيز ان يكون عدد المندوبين خمسة ، غير ان الحكومة السورية اكتفت بايفاد اربعة مندوبين فقط .

وقد اقيمت للاعضاء وليمة كبرى ، كانت الاولى من نوعها منـذ ٢١ آذار ١٩٣٩ ، عندما زار المسيو ليبران رئيس جمهورية فرنسا آنئذ مدينة لندن . وقد اقيمت في قصر سانت جيمس في التاسع من شهر كانون الثاني حيث رحب جلالة ملك بريطانيا العظمى بمندوبي المنظمة ، وحضر هذه المأدبة رجال السلك السياسي والوزراء وعدد غير قليل من رجالات بريطانيا العظمى . وأجاب على خطـاب جلالته الترحيبي الدكتور ادوورد زوليتا أنجل بصفته رئيسا للجنة التحضيرية ، وهو الرئيس الموقت للجمعية العامة . وفي ١٥ من الشهر نفسه أدبت الحكومـة البريطانية مأدبة ثانية لمندوبي الجمعية العامة في كلية البحرية الملكيـة في غرينوش .

وقد افتتح الدكتور زوليتا أنجل الاعمال بخطاب قصير ابان فيه غاية المنظمـة ومسؤولياتها الكبيرة ، وعقبه المستر اتلي بخطاب ترحيبي باسم الحكومة البريطانية ، ثم باشرت الجمعية العامة اعمالها على الكيفية التالية :

١ ــ انتخاب الرئيس

انتخبت الجمعية العامة رئيسا لها المسيو بول هنري سباك وزير خارجية البلجيك بثماني وعشرين صوتا مقابل ٢٣ صوتا نالها المستر تريغفي لي وزير خارجية النروج الذي انتخب فيما بعد امينا عاما للمنظمة .

٢ ــ انتخاب اللجان

انتخبت الجمعية العامة في الحادي عشر من كانون الثاني ست لجـان لتقوم بالاعمال المختلفة وتعد بها توصيات تقدمها الى الجمعية العامة ، وهي كما يلي مـع رئيس كل منهـا :

اللجنة الاولى ــ لجنة الامن والسياسة ـ الدكتورمانويلسكي (اوكرانيا) .

اللجنة الثانية ــ لجنة الاقتصاد والمالية ـ المسيو واكلو كوندارنسكي (بولونيا) .

اللجنة الثالثة ــ اللجنة الثقافية والاعمال الانسانيـة والاجتماعية ـ المستر بترفرايزر (نيوزيلاندة) .

اللجنة الرابعة ــ لجنة الوصاية ـ الدكتور روبرتوماك ايش (يوروغواي) .
اللجنة الخامسة ــ لجنة الميزانية والادارة ـ دولة فارس الخوري (سورية) .
اللجنة السادسة ــ لجنة القوانين ـ الدكتور جيماناز (بناما) .

٣ ــ انتخاب مجلس الامن

شرعت الجمعية العامة في ١٢ كانون الثاني بانتخاب الاعضاء الستة غير الدائمين لمجلس الامن ، ففازت بهذه العضوية لمدة سنتين كل من البرازيل واستراليا وبولونيا ، ولمدة سنة واحدة كل من مصر وهولندة والمكسيك .

وقد عقد مجلس الامن بعد انتخابه اجتماعه الاول في ١٧ كانون الثاني مؤلفا من المستر ارنست بيفن (بريطانيا العظمى) والمستر ادورد ستاتينيوس (الولايات المتحدة الاميركية) والمسيو اندره غروميكو (الاتحاد السوفياتي) والمسيو فينسنت اوريول (فرانسا) والدكتور ولنتغتون كو (الصين) ومن المسيو ن . ج . و . ماكين (اوستراليا) ـ وقد انتخب أول رئيس لمجلس الامن ـ والسنيور ده فرايتز فالي (البرزيل) والدكتور عبد الحميد بدوي باشا (مصر) والدكتور فان كليفنس (هولندة) والدكتور روزنزويك دياز (المكسيك) والمسيو مود زالوسكي (بولونيا) .

٤ ــ انتخاب المجلس الاقتصادي والاجتماعي

في ١٤ كانون الثاني انتخبت الجمعية العامة اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ففاز بالعضوية الدول الثمانية عشرة التالية : (١) البلجيك (٢) كندا (٣) تشيلي (٤) الصين (٥) فرنسا (٦) البيرو ، وقد انتخبت هذه الدول لمدة ثلاث سنوات ، (٧) كوبا (٨) تشيكوسلوفاكية (٩) الهند (١٠) نروج (١١) الاتحاد السوفياتي (١٢) المملكة المتحدة ، وقد انتخبت هذه الدول لمدة سنتين اثنتين ، (١٣) كولومبيا (١٤) اليونان (١٥) لبنان (١٦) اوكرانيا (١٧) الولايات المتحدة الاميركية (١٨) يوغوسلافية ، وقد انتخبت هذه الدول لمدة سنة واحدة فقط .

وعقد المجلس اجتماعه الاول بعد انتخابه في ٢٢ كانون الثاني مؤلفا من ممثل واحد عن كل دولة من الدول التي انتخبت لعضويته ، وكان يمثل لبنان فيه السيد يوسف سالم ، وانتخب السير رامازوامي مود اليار الرئيس الاول لهذا المجلس .

٥ — لجنة اركان الحرب التابعة لمنظمة الامم المتحدة

تألفت هذه اللجنة من رؤساء اركان حرب الصين وفرنسا والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية أو من ممثلين عنهم لتزويد مجلس الامن بالنصح في القضايا العسكرية .وقد عقدت اجتماعها الاول في ٤ شباط ١٩٤٦ برئاسة الاميرال السير هنري مور (المملكة المتحدة) .

٦ — محكمة العدل الدولية

جرى انتخاب أعضاء محكمة العدل الدولية الخمسة عشر في السادس من شهر شباط ١٩٤٦ من قبل الجمعية العامة ومجلس الامن اللذين اجتمعا بكامل هيئتها منفصلين ، ففاز بالعضوية كل من :

١ ـ الدكتور هسومو (الصين) ٢ ـ الدكتور س . دهفنشر (البلجيك) ٣ ـ الاستاذ ج.باسديفان (فرنسا) ٤ ـ الدكتور جوزي كاريرو (السلفادور) وكان رئيسا لمحكمة العدل الدولية السابقة عددا من السنين ٥ ـ السير ارنولد ماكناير (المملكة المتحدة) وهو استاذ القانون النسبي في جامعة كامبردج ٦ـ الاستاذ س . ج . كريلوف (السوفيات) اختصاصي في القانون الدولي ٧ ـ السير فايلا ارفارو (المكسيك) ٨ ـ المستر كرين ها كورث (الولايات المتحدة) وكان مستشارا حقوقيا في وزارة الخارجية الاميركية ٩ ـ الدكتور أ . الفاريز (شيلي) ١٠ ـ الدكتور ي . ب . ازيفيدو (البرازيل) ١١ ـ الدكتور عبد الحميد بدوي باشا (مصر) ١٢ـ المسيو جان م . ريد (كندا) ١٣ ـ الدكتور م . زيروتنشش (يوغسلافيا) ١٤ـ الدكتور هلج كاليستاد (نروج) ١٥ـ المسيو نيارسكي (بولونيا) .

وعلى اثر الانتهاء من عملية الانتخاب تقرر ان تدوم مدة عضوية كل من :

باسديفانت ، وكيريرو، وما كناير ، والفريز ،وآزيفيدو تسع سنوات ، وكل من: زوريتشش، وريد ،ونيارسكي، وهسومو ،وعبد الحميد بدوي باشا ، ثلاث سنوات. وانتخب الدكتور كريرو رئيسا للمحكمة .

وقد اقرت الجمعية العامة توصية اللجنة القانونيـة بشأن جعل راتب العضو السنوي خمسة آلاف ليرة انكليزية ، يضاف اليه بدل معيشة للرئيس الف واربعمائة ليرة انكليزية ،ولنائب الرئيس مايقرب من الف ليرة انكليزية .اما مقر هذه المحكمة الدولية فسيكون في لاهاي .

٧ – انتخاب الهر تريغفلي الامين العام للمنظمة:

بعد ان عقد مجلس الامن بضعة اجتماعات متوالية ؛ قرر في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ دعوة الهر تريغفلي وزير خارجية النروج لاستلام منصب الامين العـــام للمنظمة ، وقدمت توصية بوجوب انتخابه لهذا المنصب الى الجمعية العامة ، فانتخبته في ١ شباط ١٩٤٦ . وبعد ان اثنى عليـه كل من المستر بيفن والمستر ستاتينيوس والمسيو فيشنسكي والمسيو بيدو والدكتور ولنغتون كو وسواهم من رؤساء الوفود ، اقسم اليمين القانونية، وشكر للاعضاء انتخابهم اياه ووضع ثقتهم به ، واعداً بممارسة اعماله واتمام واجباته كأمين عام للمنظمة بكل ولاء واحترام وامانة .

وفي الثامن عشر من شهر شباط نفسه اختار المستر تريغفي لي كبار معاونيه وهم:

١ – اركادي سوبوليف (الاتحاد السوفياتي) معاوناً للامين العام ، وعهد اليه بادارة دائرة شؤون مجلس الامن العام ، وقد كان مندوب الاتحاد السوفياتي الى مؤتمري دمبرتن اوكس وسان فرانسيسكو .

٢ – الهر ادريان بكت (هولندة) معاون امين عام ، وعهد اليه بادارة المصالح العامة والمؤتمرات ، وقد كان سابقا رئيس مصلحة الاستعلامات الهولندية في لندن.

المستر ا . د . ك . أوين (المملكة المتحدة) معاون امين السر العام التنفيذي في الامانة العامة برتبة مدير ، وقد كان سابقا محاضرا في جامعة غلاسكو ، ومن

ثم المعاون الشخصي للسير ستافورد كريبس من ١٩٤١-١٩٤٣ .

٤ - المستر ابرهام فكر (الولايات المتحدة) مستشاراً عاماً للامانة العامة برتبة مدير ، وقد كان سابقاً محاضراً في القانون الدولي في مدرسة الحقوق في هارفورد والمستشار العام للاونرا ١٩٤٤-١٩٤٥ .

٨ - تشكيل لجنة الطاقة الذرية

في الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني وافقت لجنة الامن والسياسة في الجمعية العامة على قرار وقعه بالاشتراك الخمسة الكبار وكندا بشأن تشكيل لجنة للطاقة الذرية . وفي ٢٤ منه وافقت الجمعية العامة في جلستها العامة بالاجماع على تشكيل هذه اللجنة ، وأيد الكثيرون من العظماء هذه الفكرة ، والقوا بهذه المناسبة خطباً رنانة ، ومنهم المستر بفن والمستر برهنس والمسيو غروميكو والمستر مازاريك وسواهم .

وهكذا تشكلت اللجنة من جميع أعضاء مجلس الامن مع كندا ،في حال عدم وجودها في عداد اعضاء مجلس الامن غير الدائمين طبعا . واليكم نص القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن لجنة الطاقة الذرية وعملها :

قررت الجمعية العامة في منظمة الامم المتحده ان تشكل لجنة على النحو والصلاحية المدرجة فيما بعد ، لتعنى بالمشاكل التي تنشأ عن اكتشاف الطاقة الذرية ، وبالقضايا الاخرى المتعلقة بها .

والشروط التي تشكلت بموجبها هذه اللجنة هي ان تحقق في جميع نواحي هذه المشاكل ، وان ترسل الرسائل السريعة ،وتتقدم من وقت الى آخر بالتوصيات التي تراها ضرورية ، وبنوع خاص ان تحضر الاقتراحات الخاصة :

١ - لأجل تبادل المعلومات والآراء العلمية الاساسية بين جميع الامم توطيداً للسلم .

٢ – لأجل السيطرة على الطاقة الذرية الى درجة تؤمن استخدامها في مقاصد سلمية فقط .

٣ – لأجل نزع الطاقة الذرية وغيرها من الاسلحة الضخمة التي تستعمل للتدمير الاجماعي من عداد السلاح الوطني .

٤ – لأجل ايجاد ضمانات فعالة ، عن طريق التفتيش وسواه من الوسائل ، لحماية الدول القابلة بهذه اللجنة من اخطار التعديات والمراوغات .

وعلى اللجنة بنوع خاص ان تقوم باعمالها على مراحل ، فاذا ما أتمت عملها في المرحلة الاولى على اكمل وجه يربحها ثقة العالم بها ، ساعدها ذلك على المباشرة بالمرحلة التالية ، وعليها ايضا ان لاتعتدي على مسؤوليات اي فرع من فروع الامم المتحدة ، بل ان تقدم التوصيات الى هذه الفروع للنظر فيها اثناء القيام باعمالها بموجب احكام ميثاق الامم المتحدة .

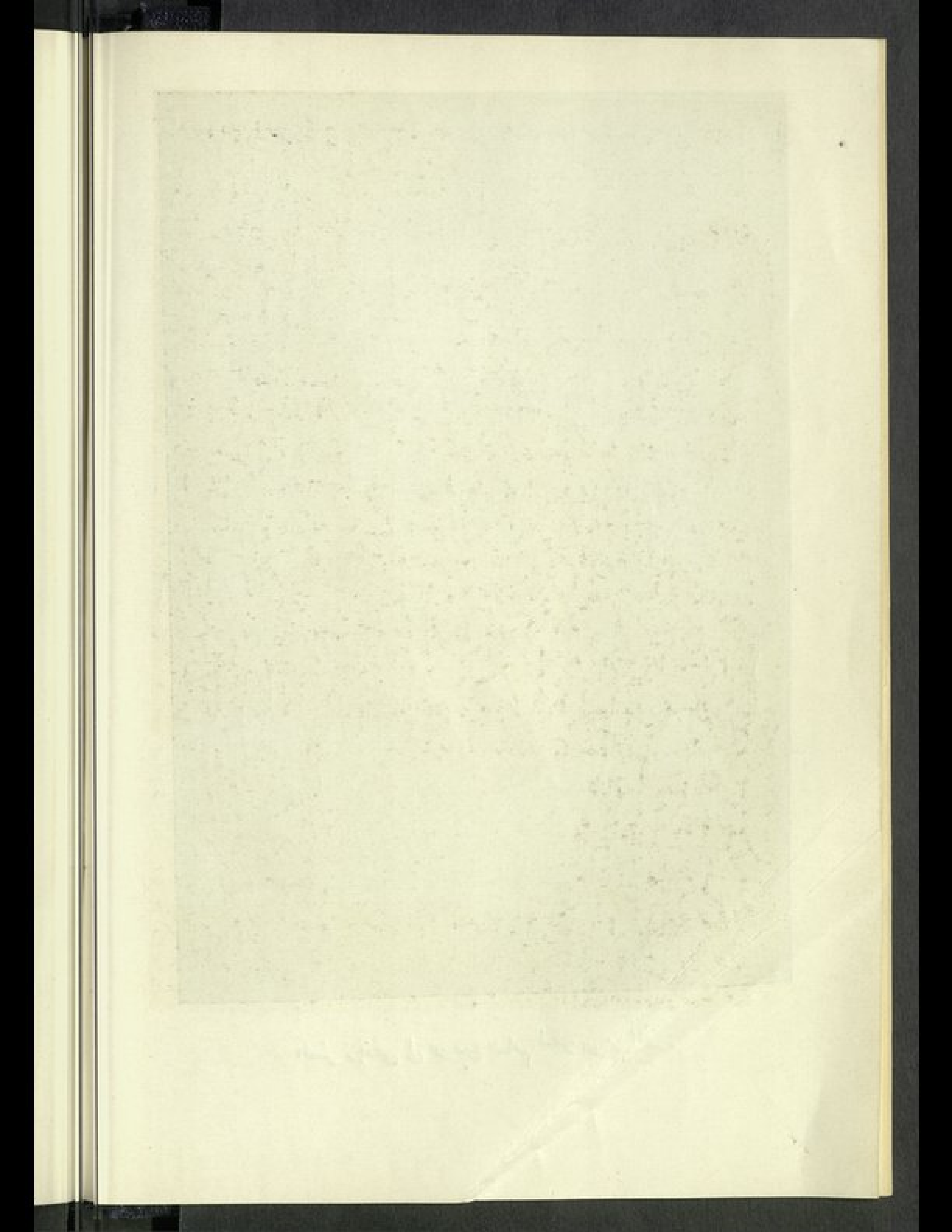
وتقدم اللجنة تقاريرها الى مجلس الامن لتعميمها ، مالم ير مجلس الامن لمصلحة السلم والامن خلاف ذلك . وفي حالات معينة يرسل مجلس الامن هذه التقارير الى الجمعية العامة ، وأعضاء الامم المتحدة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والمؤسسات الاخرى ضمن نطاق الامم المتحدة . وبالنظر الى مسؤولية مجلس الامن الاولية بموجب ميثاق الامم المتحدة بالمحافظة على السلم والامن الدوليين فانه يوجه اللجنة في الامور التي تتعلق بالامن ، فتكون اللجنة في مثل هذه الحالات مسؤولة عن عملها تجاه مجلس الامن نفسه .

٩ – الوصاية

ادلى المستر بيفن ببيان يعلن فيه ان بريطانيا العظمى تضع البلدان المنتدبة عليها في افريقيا تحت نظام الوصاية ، وتبعه المستر ما كن معلنا استعداد بلاده (اوستراليا) لوضع غينيا الجديدة وبلاد النورو *Nauru* تحت نظام الوصاية . وكذلك اعلن المستر فرايز عن عزم بلاده (نيوزيلاندة) على وضع صاموا الغربية تحت نظام الوصاية .



المستر تريغفي لي الامين العام لمنظمة الامم المتحدة





المسيو هنرى سباك رئيس الدورة العادية الاولى للجمعية العامة
اثناء اجتماعها الرسمى الثانى

واعلن المسيو لانفهوف عن عزم بلاده البلجيك على وضع رواندى اوروندي *Ruanda Urundi* تحت نظام الوصاية ايضا ، وقد اخذت رواندى اوروندي من املاك المانيا في افريقية الشرقية في نهاية الحرب الماضية ووضعت تحت تصرف البلجيك فضمتها الى الكونغو البلجيكية .

وفي ١٧ كانون الثاني تكلم المستر هابتون نيكلز امام لجنة الوصايـة قائلا ان اتحاد جنوبي افريقية المنتدب على افريقية الغربية الجنوبية ، التي كانت قبلا من املاك المانيا وقد وضعت في سنة ١٩١٩ تحت انتداب الاتحاد، قد ادى واجبه في رفع مستوى الاهلين الاجتماعي ، وفي الترفيه عنهم واعدادهم للحكم الذاتي ، وهو على استعداد لاستفتائهم بشأن اختيار نوع الحكم الذي يرغبون فيه ، مع احتفاظه بحقه بموجب الفقرة الاولى من المادة الثمانين من الميثاق .

وفي ١٩ من الشهر نفسه بحث المسيو بيدو وزير خارجية فرنسا قضية انتداب بلاده على التوكو والكيرون (*Togo & Kameroons*) الافريقيتين اللتين وضعتا تحت انتدابها من قبل عصبة الامم بعد الحرب الكونية الاولى ، ومن ثم عن استعداد فرنسا على ادارتها تحت نظام الوصاية بنفس الروح وبموجب ميثاق منظمة الامم ، مع الاحتفاظ بحق دراسة نظام الوصاية بالنسبة الى تطبيقـه على هذين القطرين . وبعد ان وجهت اليه الانتقادات العنيفة من قبل الدكتور فريد زين الدين مندوب سورية ومن قبل مندوب نيوزيلاندة ،عاد فأعلن رغبة فرنسا بوضعها تحت نظام الوصاية في ٢٣ كانون الثاني ، واكد ذلك وزير المستعمرات الفرنسي في ٧ شباط .

١٠ — وضع الطعام العالمي

تقدم الخمسة الكبار بقرار مشترك الى الجمعية العامة بشأن ازمة الطعام في العالم، فاقرته في اجتماعها الاخير في ١٣ شباط بالاجماع حاثة جميع الحكومات على الاحتفاظ بالطعام ، وتأمين انتاج اقصى كمية ممكنة من الحنطة ، ونشر المعلومات الكافية عن المخزون من الحبوب .

ومما قاله المستر بيفن بهـذا الصدد اثناء عرضه القرار ان العجز العالمي من

الحنطة في هذه السنة ١٩٤٦ يبلغ خمسة ملايين طن ومليوني طن من الارز ، وان مايقرب من الف مليون نسمة من سكان العالم مهددون بالموت جوعاً في الاشهر القليلة القادمة . وقد ايده زملاؤه الوزراء مؤكدين ان الحل الوحيد لهذه الازمة المخيفة جعلها قضية دولية .

١١ — منظمة الامم المتحدة والمنظمات الحكومية

في الخامس عشر من شهر كانون الثاني وجه المستر جب ، السكرتير التنفيذي قبل تعيين المستر تريغفي لي اميناً عاماً ، الانظار الى كتاب ورد اليه من المسيو لويس سايلانت السكرتير العام للاتحاد العالمي للنقابات العالية (١) *Trade Unions* يطالب فيه تمثيل هذا الاتحاد في الجمعية العامة بصفة استشارية ، وان يتمتع بحق التمثيل كاملا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع حق التصويت . وبناء على اقتراح المستر سباك رئيس الجمعية العامة شكلت لجنة فرعية برئاسته وعضوية المستر فرايزر ، والمسيو بول بونكور ، والدكتور ماك ايش ، والدكتور مانولسكي ، والمستر نويل بايكر للاتصال بالاتحاد بهذا الصدد ، فاثار بحث هذه القضية نقاشاً حاداً حول مخالفة هذا العمل لنص الميثاق ، وعدم ضرورة وضع المنظمات الدولية الاخرى على قدم المساواة مع الاتحاد . وانتهى هذا النقاش باقرار التوصية التالية :

١ — ان يعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الترتيبات التي تساعد على قبول الاتحاد الدولي الآنف الذكر وسواه من الاتحادات الدولية الاخرى المفيدة بصفة استشارية فقط .

٢ — ان تشمل هذه الترتيبات المنظمات الاميركية ايضا .

١٢ — منظمة الامم المتحدة والدول غير المنضمة الى عضويتها

في الخامس عشر من شهر كانون الثاني استلمت الجمعية العامة برقية من رئيس

---

(١) يمثل هذا الاتحاد ٦٥ مليون عامل في خمسين دولة من دول العالم .

وزراء ايطاليا السنيور ده كاسباري يلتمس فيها بالحاح السماح لايطاليا بالانضمام الى عضوية المنظمة الدولية ، مشيراً الى ان ايطاليا ،منذ طرحت عن عنقها نير الفاشية، حاربت جنباً الى جنب مع الامم المتحدة . فابدى الاعضاء شعورهم العميق مع ايطاليا ، وانما كل ما كان بامكانهم عمله في هذا الصدد آنيا درج هذا الطلب في لوحة الاعمال .

وفي ٢٥ من الشهر نفسه قدم طلب من البانيا بواسطة الوفد اليوغوسلافي تلتمس فيه قبولها في المنظمة ، فقاوم الوفد اليوناني هذا الطلب مقاومة شديدة على اساس ان البانيا في سنة ١٩٤٠-١٩٤١ كانت تحاربها الى جانب المحور ، والتمس قبول تأجيل الطلب الى القسم الثاني من دورة الجمعية العامة الاولى ، لعل في هذه الفترة من الزمن تتحسن العلاقات بينها ، كما طلب ايضا ان تستدعى اليونان الى مجلس الامن كلما بحثت هذه القضية للبت بها .

وفي ٩ شباط اقترح الدكتور جيمانيز ، مندوب بناما ورئيس لجنة القوانين ، وايده عدد غير قليل من الاعضاء ، استثناء اسبانيا من دخول عضوية منظمة الامم المتحدة على اساس ان الميثاق استثنى الدول التي استند نظام الحكم فيها الى قوة سلاح الدول التي حاربت ضد الامم المتحدة،فتقرر قبول هذا الاقتراح بالاجماع مع الرجاء ان تعود اسبانيا في أقرب وقت ممكن الى نظام الحكم الديمقراطي .

١٣ — منظمة الامم المتحدة وقضية اللاجئين

في ٨ شباط جرت مشادة بشأن قضية اللاجئين في اللجنة الثقافية والانسانية والاجتماعية ،بينما كانت هذه اللجنة تبحث في تحضير توصية تنص على ان الاشخاص الذين لامأوى لهم ، ولديهم اعذار مقبولة لعدم الرجوع الى اوطانهم، لايجبرون على ذلك اذا لم يكونوا مجرمي حرب او خونة او كويسليين (١) .

---

(١) نسبة الى كويسلن النروجي الذي حكم بلاده بالنار والحديد اثناء الاحتلال الالماني لنروج في الحرب العالمية الثانية ، فاعتبر خائنا لوطنه ، وجرى عمله المشين مثلا في العالم .

فاقترح مندوب السوفيات الاستاذ اورترونيان ان يقسم هؤلاء اللاجئون الى قسمين:

الاول – الخونة ومجرمو الحرب والكويسليون .

الثاني – اللاجئون الذين لاشائبة عليهم ، ولا يرغبون بالرجوع الى اوطانهم.

مقترحا بحث قضية القسم الثاني من اللاجئين بين الدول الموجودين في اراضيها وبين الدول التي هم منها .

فأيدت السيدة روزفلت التوصية الاولى بقوة قائلة ان للاجئين حقوقاً انسانية، وليس من العدل اجبارهم على الرجوع الى اوطانهم ضد ارادتهم ، وهكذا قررت التوصية الاولى كما اقترحت .وفي ٨ شباط قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي تشكيل لجان لدرس قضية اللاجئين ، ولجان اخرى للاشراف على المخدرات .

١٤ – الوضع في ايران واليونان واندونيسيا

في الخامس عشر من شهر كانون الثاني وفي ٢١ منه عرضت بالتتابع قضايا ايران واليونان واندونيسيا على الجمعية العامة ، فاصغت الى الاسباب الداعية الى عرضها ،ومن ثم احالتها على مجلس الامن للنظر فيها والبت بها .وسنأتي على تفصيلات هذه القضايا في موضوع « مجلس الامن » .

١٥ – المقر الدائم لمنظمة الامم المتحدة

ان لجنة التفتيش التي شكلتها اللجنة التحضيرية في نهاية سنة ١٩٤٥ مؤلفة من الدكتور كافريلومتش وكيل وزير خارجية يوغوسلافية رئيسا ، ومن الدكتور شوهسي هسو (الصين) ، والمسيو بريار (فرنسا) ، والدكتور عوني الخالدي (العراق) ،والعقيد.ك.يوتفر عضو البرلمان البريطاني والدكتور جوليو لاكارث (يوروغواي) والمسيو ساكسين (الاتحاد السوفياتي) اعضاء ،وصلت الى نيويورك في ٥ كانون الثاني ١٩٤٦ للبحث في اختيار المركز في شرقي الولايات المتحدة كمقر دائم للمنظمة .

وبعد تفتيش اماكن عديدة اعلن رسميا في ٥ شباط ١٩٤٦ ان اللجنة المذكورة

توصي بمنطقة مساحتها ٤٥ ميلا مربعا ، يقع ثلثاها في فارلند كونتي ـ كونكتكت، والثلث الاخر في وستشستر ـ ولاية نيويورك ـ وذلك لعوامل متعددة لامحل لذكرها ، على ان تقسم الى منطقتين داخلية وخارجية ،فالداخلية لبناء ابنية المنظمة، والخارجية لسكنى الموظفين وللمناظر الجميلة . ولفتت اللجنة النظر في نفس الوقت في تقريرها الى ثلاثة اماكن اخرى ، احدها في هايدبارك ـ ولاية نيويورك ـ والمكانان الآخران قرب مدينة بوسطن .

وفي ٧ شباط قبلت لجنة المقر الدائم في لندن توصية هذه اللجنة بشأن مركز كونكتكت ـ نيويورك، وفي ١٧ منه قررت اتخاذ مدينة نيويورك نفسها مقراً موقتاً الى ان تبني ابنية المنظمة في المكان المعد لها .

وفي الثالث عشر من شهر شباط انهت الجمعية العامة القسم الاول من دورتها الاولى ، وقد كان هذا القسم من الدورة لوضع الاسس التنظيمية للامم المتحدة، وتأليف الهيئات واللجان المختلفة التي تشكل هيكل المنظمة والتي يناط بها درس المشاكل المعروضة على المؤتمر ثم احالة مقرراتها على الجمعية العامة للنظر فيها واقرارها أو رفضها .

الفصل الخامس

الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة
القسم الثاني من الدورة الأولى

كان المفروض في الجمعية العامة ان تنعقد القسم الثاني من دورتها الاولى في مدينة نيويورك في ٢٣ ايلول ١٩٤٦ ، غير ان هذا الاجتماع اجل الى ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٦ بسبب انعقاد مؤتمر السلم في باريز ، وانهماك وزراء خارجية الدول الكبرى الخمس في قضايا هامة لم يكن بالامكان الانتهاء منها قبل هذا الموعد ، مع انه ـ أي المؤتمر ـ شرع باعماله في الرابع من شهر ايلول . وبناء على ذلك أعلن المستر تريغفي لي في ١٢ ايلول انه ارسل كتابا الى جميع اعضاء المنظمة يستفتيهم في قضية التأجيل ، فحصل على موافقة ٣٧ دولة من اصل ٥١ دولة . وهكذا اصبح موعد افتتاح القسم الثاني من الدورة الاولى للجمعية العامة في مدينة نيويورك في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٦ .

وفي الموعد المعين بدأت الجمعية العامة اجتماعها بحضور ممثلي ٥١ دولة ، وقد مثل سورية في هذه الدورة دولة فارس الخوري والدكتور قسطنطين زريق . فافتتح الرئيس ترومان هذا الاجتماع بخطاب رحب فيه بمندوبي الدول ، وأعلن انه فخور باختيار بلاده مقراً دائماً لمنظمة الامم ، وأشار الى خروج الولايات المتحدة عن سياسة العزلة التي أتبعتها في الماضي ازاء عصبة الامم الماضية ، معلناً تأييدها المطلق

للامم المتحدة ، واستعدادها التام للمساهمة في حل المشاكل الدولية ، والعمل على تأمين سلم وامن دائمين .

وقد امتاز الاسبوع الاول من اجتماعات الجمعية العامة بالقاء التقارير وبحث القضايا والمباحث العامة . وبالنظر لاهمية هذه التقارير وعلاقتها المباشرة باعمال المنظمة فقد أحببت ان الخصها فيما يلي :

التقرير الاول — تقرير امين السر العام المستر تريغفي لي

يتلخص تقرير امين السر العام بالنقاط التالية :

١ — اشار الى ان مصرف الرأسمال الشغال *Working Capital Fund* في المنظمة قد حدد في القسم الاول من الدورة الاولى بمبلغ ٢٥مليون دولار ، وانه استلم من هذا المبلغ حتى هذا التاريخ ، اي اواخر تشرين الثاني ١٩٤٦ ، ٢٣ مليونا ونصف مليون دولار ، أي مايعادل ٩٤ بالمئة من المجموع ، وان ٣٨ دولة من اصل ٥١ دولة قد سددت كامل ماعليها ، وست دول سددت قسما ، والسبع الدول الباقية لم تدفع شيئا بعد .

٢ — واشار الى الوكالات ذات التخصص التي يعهد اليها باعمال معينة ، فأكد ان منظمة العمل الدولية *ILO* ، ومنظمة التغذية والزراعة *FAO* ، ومنظمة التربية والعلم والثقافة التابعة لمنظمة الامم المتحدة *UNESCO* ، ومنظمة الطيران المدني الدولية الموقتة *PICAO* ، والصندوق النقدي الدولي *International Monetary Fund* والمصرف الدولي *International Bank* ، جميعها موجودة وقائمة على عملها ، الى ان قال : « ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد باشر مفاوضاته مع المنظمات الاربع الاولى بقصد التوفيق العام بين أعمالها وأعمال منظمة الامم المتحدة » . وتكلم عن الدستور الذي تحضره منظمة الصحة العالمية *WHO* ، ومنظمة اللاجئين الدولية *IRO* ، معربا عن رجائه بتشكيل منظمة التجارة الدولية *ITO* . ثم حث الاعضاء جميعا على التعاون التام مع جميع هذه الهيئات في اعمالها .

واضاف الى ماتقدم ان دائرة الاستعلامات العامة في المنظمة قد أعدت الخطة

اللازمة لتأسيس مركز استعلامات في نقاط مختلفة في العالم ، وان هنالك مشروعا لايجاد محطة اذاعة من موجة قصيرة في المنظمة سيقدم الى الجمعية في الوقت المناسب ، وان الغاية من هذه المحطة ايصال اخبار المنظمة واذاعتها الى العالم كله ، وقد تأسست هذه المحطة عمليا وباشرت اذاعتها .

٣ — ثم تكلم عن زيارته الى سويسرة بقصد الاتفاق مع الحكومة السويسرية على منح الامتيازات والحصانات لاعضاء المنظمة ، وعلى امكانية جعل جنيف مقراً اقليمياً للمنظمة في اوروبا ، مشيراً الى انه قد يحتاج الى زيارة اخرى من هذا النوع لانهاء هذه الاتفاقية ، والى ضرورة تأسيس مركز اقليمي آخر لمنطقة الباسفيكي .

٤ — وبصدد الوصاية اعلن في تقريره ان فرنسا هي اول دولة تقدمت باتفاقات وصاية للموافقة عليها من قبل الامم المتحدة ، وكان ذلك في ٣٠ ايلول ١٩٤٦ بشأن الوصاية على الكاميرون والتوكولاند . وان اوستراليا وبريطانيا العظمى قد تقدمتا بمشاريع مماثلة في الاسبوع الماضي ، منتصف شهر تشرين الاول ١٩٤٦ ، بشأن تانجانيكا *Tangynika* وغينيا الجديدة والكاميرون والتوكولاند البريطانيتين . وان البلجيك ونيوزيلاندة قد تقدمتا ايضا بمشاريع اتفاقيات وصاية بشأن الرواندا اوروندي *Ruanda Urundi* وساموا الغربية *Western Samoa* لاجل الموافقة عليها ، وان اتحاد جنوبي افريقيا قد التمس ادراج قضية افريقية الجنوبية الغربية في لوحة اعمال الجمعية العامة ، مؤكدا ان مجلس الوصاية هو احد الفروع الرئيسية في المنظمة ، ومعربا عن امله بتشكيل هذا المجلس في وقت قريب مشيرا الى خطورته واهميته كضمانة لحقوق الشعوب المتأخرة والبلدان التي لاتتمتع بالحكم الذاتي .

٥ — وقد اعلن ايضا في تقريره انه بناء على تكليف الامم المتحدة بموجب الميثاق بالاهتمام بتطور القانون الدولي ووضعه بشكل قانون ، فقد باشرت الامانة العامة بالقيام بهذا العمل ، وان القسم الموكل بالقوانين فيها منهمك بدراسة التشريع الدولي . الى ان قال في هذا الصدد : « ان محاكمات نورنبورغ قد فتحت باباً جديداً

في هذا الحقل من العمل ، وهذه هي المرة الاولى في التاريخ اتي بواسطة تعاون الامم المؤسسة على الديموقراطيـة ، كان ممكنا الاتفاق على تشكيل محكمة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب وزعماء شعب كان السبب في نكبة الجنس البشري بويلات الحرب . فان احد عشر رجلا من اكثر رجال العصر الحديث شرا قد جرت محاكمتهم بموجب شرائع دولية ،ومن قبل محكمة دولية، وفي هذا خدمة للسلم ومحافظة على الجنس البشري من ويلات الحروب في المستقبل ، فان من الاهميـة بمكان عظيم ان تستخدم المبادىء التي بموجبها جرت محاكمة نورنبرغ ،وحكم على مجرمي الحرب الالمان بالاعدام ، كجزء ثابت من هيكل القانون الدولي الدائم في اسرع مايمكن من الوقت . وهكذا منذ الآن يجب ان يعلم المحرضون على الحرب ان هناك قانونا يحاكمون بموجبه وقصاصاً ينال جرائمهم . »

٦ — وأما فيما يتعلق باسبانيا وعلاقاتها بالامم المتحدة فقد قال المستر تريغفي لي في تقريره مايأتي :

« لايمكنني الا ان الفت نظر الجمعية العامة الى القضية الناشئة عن وجود نظام فرانكو الذي فرض على الاسبانيين بتدخل مسلح من قبل دول المحور . فبامكان الجمعية العامة والحالة هذه ان تؤدي خدمة جلى بتقديمها الارشادات الشاملة الى الدول المنضمة الى عضويتها بصدد علاقة هذه الدول بنظام فرانكو . ومما يؤسف له ان سيطرة الفاشية على اسبانيا ، على الرغم من هزيمة المانيا واليابان في الحرب ، مازالت مستمرة بقوتها وفاعليتها .ويبدوجليا انه مادام نظام فرانكو قائما في اسبانيا فانه سيظل السبب الدائم في عدم الثقة والاتفاق المتبادلين بينها وبين مؤسسي الامم المتحدة . ولذا فان لي ملء الرجاء ان الذين منحوا العالم النصر والسلم سيتمكنون من ايجاد طرق ووسائل لاعادة الحرية والحكومة الديمقراطية الى اسبانيا » .

٧ — اما فيما يتعلق باعمال لجنة الطاقة الذرية التي استمرت دائبة على عملها بنجاح خلال الصيف، فقد قال بان لجنتها العلمية الفنية قد اعدت تقريراً يمثل الرأي العام الاجماعي الذي ابداه اثنا عشر بلداً بشأن طريقة انتاج « الوقود النووي »

Nuclear Fuel ، مبينا النقاط التي يحول فيها استعمال هـذا الوقود النووي الى استعمالات غير سلمية . ثم يختم كلامه بهذا الصدد بالاستنتاج التالي :

« انه بموجب الحقائق العلمية المعروفة لايوجد اساس للاعتقاد بان السيطرة الفعالة من الناحية الفنية غير ممكنة » الى ان قال : « لقد كان هنالك نجاح ، وانما كان هذا النجاح محدوداً وبطيئا ، ان المشكلة معقدة جدا ، ومن الواضح انها تتطلب وقتا لحلها . وليس بامكان احد في العالم ان ينام قرير العين مطمئن البال حتى تحل هذه المشكلة ، الامر الذي يرجع بكامله الى منظمة الامم المتحدة بواسطة لجنة الطاقة الذرية » .

٨ — وبعد ان تكلم المستر تريغفي لي في تقريره عن عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وبعد ان اشار الى الامل الوطيد بتمكن منظمة اللاجئين الدولية من حل مشكلة مئات الالوف من الاشخاص الذين لاوطن لهم ولا مأوى ، مؤكداً ضرورة الاسراع بتشكيل هذه المنظمة الدولية لمنع حدوث الفراغ الهائل الذي قد يحدث عن تصفية اعمال « الاونرا » مؤسسة اعادة الاسكان والتعمير في الامم المتحدة *URRA* ، ختم تقريره بقوله: « ان الحقيقة الوحيدة الهامة التي امتازت بها الامم المتحدة انها هيئة عاملة حية ، منهمكة الى اقصى حد ممكن بالقيام بسلسلة اعمال ومهام خطيرة لم تواجهها اية منظمة اخرى قبلها » .

التقرير الثاني — تقرير المسيو لاغوارديا مدير الاونرا العام

قدم المستر لاغوارديا تقريراً عن « الاونرا » بصفته مديراً عاماً لها جاء فيه على ذكر الوف الاطنان من الغذاء والاقمشة وما شاكل التي وزعتها هذه المنظمة على الدول المختلفة حتى ٣١ كانون الاول ١٩٤٦ ، مؤكدا ان استمرار هذا العمل الانساني في سنة ١٩٤٧ يتوقف على قليل من المساعدة تقدمها الامم المتحدة في هذا السبيل .

وبعد ان بحث ماقامت به هذه المنظمة نحو كل دولة بمفردها من المساعدات لتحسين زراعتها وصناعتها واعادة بنيانها ، اشار الى ستة عوامل كبيرة تستمر في سنة ١٩٤٧ وتحد من قوة تصدير البلدان التي تتناول هذه المنظمة مساعدتها منها وهي :

١ — النقص في المؤونة ، ٢ — تضخم النقد ، ٣ — انعدام السوق التجارية الالمانية ، ٤ — الترتيبات المالية غير المناسبة ، مدللا على ذلك بطريقة المقايضة المتبعة في الاتجار بين بلدان اوروبا الشرقية والبلدان الاوربية الشرقية الجنوبية ، ٥ — فقر الاسواق التجارية ، ٦ — المصاعب السياسية .

ثالثا — مواضيع عامة مختلفة

اولا — تكلم المستر نوبل بايكر عن ضرورة الرقابة الدولية على الطاقة الذرية .

ثانياً — عني المسيو مولوتوف بموقف السوفيات ازاء المشاكل العالمية الجارية ، مقدماً اقتراحات بشأن التجريد العام من السلاح .

ثالثاً — القى السناتور اوستن ممثل الولايات المتحدة خطاباً خطيراً في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٦ اجاب فيه على خطاب مولوتوف الذي القاه في اليوم السابق ، مبيناً فيه وجهة نظر الولايات المتحدة الاميركية بشأن قضايا التجريد من السلاح والاشراف على الطاقة الذرية ، وحق النقض *Veto* ، وقد وافق الرئيس ترومان والمستر برنس على جميع ما جاء في هذا الخطاب .

أنهت الجمعية العامة مباحثاتها العامة في ٣١ تشرين الاول ١٩٤٦ ، وشرعت ابتداء من ١ تشرين الثاني حتى ١٦ كانون الاول ١٩٤٦ ، بمعالجة القضايا المختلفة المدرجة في لوحة الاعمال ، وقد عالجتها جميعها عن طريق لجانها . واهم المواضيع الرئيسية التي عالجتها هذه اللجان هي :

١ — قبول عضوية دول جديدة في المنظمة

قرر بالاجماع في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٦ قبول اسوج وايسلندة وافغانستان اعضاء في منظمة الامم المتحدة ، ووقع ممثلو هذه الدول وثائق موافقة دولهم على الميثاق حسب الاصول واستلموا مراكزهم في الجمعية العامة . وبعد ان انهى مجلس الامن النزاع القائم بين سيام وفرنسا ، وبعد ان سحبت فرنسا اعتراضها على طلب سيام الدخول في عضوية المنظمة ، وافق المجلس بالاجماع في ١٢ كانون الاول على

طلب سيام الدخول في العضوية ، وعقبه موافقة الجمعية العامة الاجماعية على ذلك في ١٥ منه . وهكذا اصبحت سيام الدولة الخامسة والخمسين في المنظمة ، والدولة العدوة الاولى التي تدخل في عضويتها . وقد وقع مندوب سيام وثيقة المصادقة واودعها لدى وزارة الخارجية الاميركية حسب الاصول في ١٦ كانون الاول ١٩٤٦ .

٢ - القضية الاسبانية

بعد ان ناقش مجلس الامن هذه القضية مدة طويلة اعادها الى الجمعية العامة بقصد التوسع في مناقشتها ، وقد اجمعت الآراء تقريباً ، ما عدا فنزويلا واوستراليا واتحاد جنوبي افريقيا التي طلبت تأجيل القضية ، على وجوب التوصية بمقاطعة اسبانيا مقاطعة تامة تجارياً وسياسياً واجتماعياً .

واستؤنف بحث هذه القضية في الجمعية العامة مرة اخرى ، فاتخذت بواسطة لجنة الامن والسياسة قراراً تسحب بموجبه سفراءها ووزراءها المفوضين من مدريد ما دام نظام فرانكو قائماً . وتقدم مندوب الولايات المتحدة الاميركية بمشروع قرار ينص على انه ما دام نظام فرانكو قائماً في اسبانيا فلا يسمح لها بدخول منظمة الامم المتحدة . ومن ثم يعترف مشروع القرار الآنف الذكر بان الحكومة الاسبانية لا تمثل ارادة الشعب لانها فرضت عليه فرضاً بقوة سلاح النازية والفاشية ، ويدعو فرانكو الى اعتزال الحكم وتسليمه الى حكومة موقتة تمثل ارادة الامة تمثيلا صحيحاً ، وتحترم الدين وحرية الكلام ، وتجري الانتخابات بملء الحرية ، وعندئذ تفتح المنظمة ذراعيها لقبولها . وقد ايد المندوب البريطاني هذا المشروع قائلا : « ان بريطانيا العظمى لا ترغب في ان يجدد سفك الدماء في اسبانيا ، وانها تشعر مع الشعب الاسباني » ، الى ان قال ايضاً : « ان العالم لا ينسى كيف جيء بفرانكو الى الحكم على اشلاء الالوف من ابناء وطنه بمساعدة الدكتاتورين النازي والفاشي » . وقد عارض فكرة مشروع القرار الآنف الذكر كل من مندوب فرنسا وروسيا مؤكدين وجوب فرض العزلة الاقتصادية والسياسية على اسبانيا . وفي ٤ كانون الاول ١٩٤٦ تقرر تشكيل لجنة فرعية من

لجنة الامن والسياسة تمثل ١٨ دولة لتعد مشروع قرار بهذا الصدد وتقدمه الى اللجنة ، ومن ثم الى الجمعية العامة . وبعد ان اشبعت اللجنة الفرعية هذا الموضوع درساً اعدت توصية ذات شقين : الاول قطع العلاقات الدبلوماسية فردياً ، اي كل دولة بمفردها ، مع فرانكو ، والثاني ايقاف استيراد الاطعمة من اسبانيا حتى يثبت لهم ان الاسبانيين لم يعودوا بحاجة اليها ، اي الى الاطعمة .

وفي التاسع من كانون الاول ١٩٤٦ اجتمعت لجنة الامن والسياسة لدراسة توصية اللجنة الفرعية ، وبعد مناقشات حادة بشأن اقتراحات قدمها الاعضاء اقترح مشروع القرار النهائي التالي :

« ان شعوب الامم المتحدة قد شجبت نظام فرانكو في اسبانيا في مؤتمر سان فرانسيسكو وبوتسدام ولندن ، وقررت انه لا يمكن ان يسمح لاسبانيا بدخول منظمة الامم المتحدة ما دام هذا النظام قائماً فيها . وتؤكد شعوب الامم المتحدة للشعب الاسباني شعورها الدائم معه ، واستعدادها لقبوله في عداد اعضائها حينما تسمح له الظروف بذلك . وتذكر الجمعية العامة ان مجلس الامن قام في شهري ايار وحزيران ١٩٤٦ بتحقيق لاجل اتخاذ تدبير جديد ممكن بهذا الصدد ، فوجدت اللجنة الفرعية التي تشكلت لهذه الغاية : آ - ان نظام فرانكو ، بنشأته وطبيعته وتركيبه وتصرفاته العامة هو نظام فاشي اسس وترعرع بمساعدة المانيا النازية وايطاليا الفاشية ورعايتهما . ب - وفي اثناء النزاع الذي كان قائماً بين الامم المتحدة وبين هتلر وموسوليني ، كان فرانكو على الرغم من احتجاجات الحلفاء المتوالية عليه يمد قوات العدو بالمساعدة المادية في الحالتين التاليتين :

« الحالة الاولى — من ١٩٤١ - ١٩٤٥ حاربت الفرقة الزرقاء ، وجيش المتطوعة الاسبان ، والفرقة الجوية الاسبانية ، ضد روسيا في الجبهة الشرقية .

« الحالة الثانية — في سنة ١٩٤٠ استولت اسبانيا على طنجة *Tangier* مخالفة بذلك العرف والنظام الدوليين ، وبسبب احتفاظها بجيش كبير في

مراكش الاسبانية اضطرت الحلفاء الى الاحتفاظ بجيش كبير رابط مقابله في افريقية الشمالية».

«ومن الحقائق الراهنة ان فرانكو كان شريكاً لموسوليني وهتلر في المؤامرة على اثارة الحرب ضد الامم المتحدة، وتأجيل دخول فرانكو الحرب بصورة نهائية الى ان يتم الاتفاق المتبادل بينه وبين رفيقيه المجرمين كان ايضاً قسماً من هذه المؤامرة».

«فالجمعية العامة والحالة هذه، وهي مقتنعة تمام الاقتناع ان حكومة فرانكو الفاشية التي فرضت بالقوة على الشعب الاسباني بمساعدة قوات المحور، والتي قدمت له المساعدة المادية في خلال الحرب لا تمثل ارادة الشعب الاسباني، وبمواصلتها السيطرة على اسبانيا يبقى متعذراً على هذا الشعب الاشتراك في الشؤون الدولية، فانها توصي بحرمان حكومة فرانكو من العضوية في الوكالات الدولية في الامم المتحدة، ومن الاشتراك في مؤتمرات الامم المتحدة واعمالها الاخرى، الى ان تشكل في اسبانيا حكومة جديدة يمكن قبولها والاعتراف بها. وزيادة على ذلك فان الجمعية العامة التي ترغب في تأمين اشتراك جميع الشعوب المحبة للسلم، بما فيها الشعب الاسباني، توصي في خلال مدة معقولة، ما دامت الاحوال السياسية المذكورة آنفاً لم تحقق بعد، ان يعنى مجلس الامن باتخاذ التدابير المناسبة لاصلاح الموقف، وتوصي جميع اعضاء الامم المتحدة ان تستدعي فوراً من مدريد سفراءها ووزراءها المفوضين.»

وفي الثامن عشر من شهر كانون الاول ١٩٤٦، وافقت الجمعية العامة على هذا القرار واصبح نافذاً.

٣ — موازنة الامم المتحدة

درست لجنة الموازنة (١) ميزانية الامم المتحدة وعينت النسبة المئوية التي يطلب من كل عضو دفعها فبلغت حصة سوريا منها واحداً بالالف. وفي الخامس عشر

(١) يرأس هذه اللجنة دولة فارس بك الخوري مندوب سورية في منظمة الامم المتحدة.

من شهر كانون الاول ١٩٤٦ وافقت الجمعية العامة بالاجماع على ميزانية المنظمة لسنتي ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، وعلى ميزانية مصرف الرأسمال الشغال ، فكانت كما يلي :

١ — ميزانية المنظمة لسنة ١٩٤٦ (١٩,٣٩٠,٠٠٠) دولار اميركي .

٢ — ميزانية المنظمة لسنة ١٩٤٧ (٢٧,٧٤٠,٠٠٠) دولار اميركي .

٣ — ميزانية مصرف الرأسمال الشغال (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار اميركي .

وبناء عليه يكون المطلوب من سورية دفعه الى المنظمة عن سنة ١٩٤٦ مبلغ ١٩٣٩٠ دولاراً ، وعن سنة ١٩٤٧ عشرين الف دولار .

٤ — النقص العالمي في الحبوب ومواد الغذاء

سبق لي ان اتيت على ذكر تقرير المسيو لاغارديا ، مدير الاونرا العام ، وعما جاء في ذلك التقرير من حقائق تتعلق بنقص المواد الغذائيـــة . وقد قدم ايضاً الدكتور دنز فتزغرالد ، الامين العام لمجلس الطعام الدولي للطوارئ تقريراً أبان فيه بصورة واضحة وضع الطعام في العالم ، وآماله في امكانية تخفيف وطأة الحاجة . ومن ثم تقدم المسيو لاغارديا في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٦ بمشروع لتحقيق هذا الغرض في سنة ١٩٤٧ ، ولا سيما بعد الغـــاء « الاونرا » *Unrra* حصره في النقاط التالية :

١ — تأسيس مصرف للطوارئ في الامم المتحدة للطعام بقصد مساعدة الدول العاجزة مالياً عن تأمين مطاليبها الحيوية في سنة ١٩٤٧ .

٢ — ان يبلغ مجموع مال المصرف اربعماية مليون دولار بين دراهم نقدية ومؤونة تشترك جميع الدول المنضمة الى عضويته في تقديمه .

٣ — ان يدير هذا المصرف مجلس تنفيذي من الحكومات التي ترشحها الجمعية العامة ، فيعين هـــذا المجلس مدى المطالب ، ويحضر البرامج ، ويعين الحصص الضرورية لسد هذه المطالب .

٤ — تقوم الحكومات التي تتقبل المساعدة بمسؤولية جلب الاطعمة وشحنها

ونقلها وتوزيعها ، ويمنحها المصرف المال اللازم من القطع الاجنبي لهذه الغاية .

٥ – يستمر عمل المصرف حتى حصاد سنة ١٩٤٧ ، عندما تقرر الجمعية العامة فيما اذا كان من الضروري استمراره خلال شتاء ١٩٤٧ – ١٩٤٨ .

وقد اتخذت الجمعية العامة بهذا الصدد قراراً اجماعياً تطلب بموجبه الى الحكومات والمنظمات الدولية المختصة ان تبذل جهدها للتغلب على العجز المنتظر اثناء سنة ١٩٤٧ في الحبوب والارز والمواد الزيتية والدهنية والالبان واللحوم والسكر ، لتصل الى تقسيم عادل وتوزيع سريع للمواد الجاهزة على الدول المحتاجة دون النظر الى عقائدها وميولها السياسية .

٥ – انتخاب اعضاء مجلس الامن للمناصب الشاغرة

انتخبت البلجيك وكولومبيا وسورية اعضاء غير دائمين في مجلس الامن لمدة سنتين بدلاً من هولاندة والمكسيك ومصر التي انتهت مدة عضويتها في ٣١ كانون الاول ١٩٤٦ ، والاعضاء الجدد كأسلافهم يمثلون اوربا الغربية واميركا اللاتينية والشرق الاوسط ، فاصبح مجلس الامن والحالة هذه مؤلفاً من الاعضاء الدائمين الخمسة ، بريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي والصين والولايات المتحدة الاميركية وفرنسا ، ومن اوستراليا والبرازيل وبولونيا والبلجيك وكولومبيا وسورية اعضاء موقتين . وقد مثل سورية في مجلس الامن دولة السيد فارس الخوري .

٦ – انتخابات المجلس الاقتصادي الاجتماعي

انتهت مدة عضوية ستة اعضاء في المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، وهم الولايات المتحدة الاميركية وكولومبيا واليونان ولبنان واوكرانيا ويوغوسلافية. وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٦ جرى انتخاب اربعة اعضاء تدوم عضويتهم الى سنة ١٩٤٩ ، وهم الولايات المتحدة الاميركية وفنزويلا ونيوزيلاندة ولبنان ، ولما لم تحرز اية دولة اخرى النصاب القانوني اعلن المستر سباك تأجيل انتخاب العضوين الباقيين الى اجتماع الجمعية العامة المقبل .

وفي ٧ كانون الاول ١٩٤٦ انتخبت روسيا البيضاء لاحد المنصبين الباقيين، واجل انتخاب العضو السادس الى موعد آخر بسبب عدم احراز اية دولة للنصاب القانوني وقدره ٣٦ صوتا.

وفي العاشر من كانون الاول ١٩٤٦ ثبت المجلس ترشيح الاعضاء للجان المختلفة التي سبق ان تقرر انشاؤها وهي:

الاولى — لجنة الاقتصاد والتوظيف، وأعضاؤها هم اوستراليا والبلجيك والبرازيل وروسيا البيضاء وكندا والصين وكوبا وتشيكوسلوفاكية وفرنسا والهند ونروج وبولونيا والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية.

الثانية — لجنة النقليات والمواصلات، وأعضاؤها هم البرازيل والشيلي والصين وتشيكوسلوفاكية ومصر وفرنسا والهند وهولندة ونروج وبولونيا واتحاد جنوبي افريقيا والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية ويوغوسلافية.

الثالثة — لجنة الاحصاء، واعضاؤها هم كندا والصين وفرنسا والهند والمكسيك وهولندة ونروج والاتحاد السوفياتي وتركيا واوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية.

الرابعة — اللجنة المالية وأعضاؤها هم البلجيك والصين وكولمبيا وكوبا وتشيكوسلوفاكية وفرنسا والهند ولبنان ونيوزيلاندة وبولونيا واتحاد جنوبي افريقية والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية.

الخامسة — لجنة حقوق الانسان، واعضاؤها هم اوستراليا والبلجيك وروسيا البيضاء وتشيلي والصين ومصر وفرنسا والهند ولبنان وبناما والعجم والفيليبين والاتحاد السوفياتي واوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية واليوروغواي ويوغوسلافية.

السادسة — اللجنة الاجتماعية، واعضاؤها هم الصين وكولومبيا وتشيكوسلوفاكية والدنمرك والايكوادور وفرنسا واليونان والعراق وهولندة ونيوزيلاندة والبيرو

وبولونيا واتحاد جنوبي افريقية والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية ويوغوسلافيا .

السابعة — لجنة الشؤون النسائية ، جميع المندوبات اليها من النساء، واعضاؤها هم استراليا وروسيا البيضاء والصين وكوستاريكا والدنمرك وفرنسا وغواتيمالا والهند والمكسيك والاتحاد السوفياتي وسورية والمملكة المتحدة الاميركية ويوغوسلافية . ويمثل سورية في هذه اللجنة السيدة اليس قندلفت قزما ، التي برهنت في جميع مواقفها الماضية انها خير من يمثل المرأة السورية .

الثامنة — لجنة السكان ، واعضاؤها هم اوستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وهولندة والبيرو والاتحاد السوفياتي واوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية ويوغوسلافيا .

٧ — المجلس الاقتصادي الاجتماعي واتحاد النقابات العمالية

بعد ان نظرت الجمعية العامة في طلب اتحاد النقابات العالية بشأن تأسيس علاقات أوسع وأوثق مع المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، اخذت بعين الاعتبار قرار المجلس بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٤٦ القاضي بتأسيس علاقات استشارية وثيقة بينه وبين هذه الاتحادات . ولذا فهي ، اي الجمعية العامة ، توصي المجلس الاقتصادي الاجتماعي ان يمنح الحق لاتحادات النقابات العمالية بعرض قضاياها لادخالها في جدول الاعمال الموقت حسب النهج المتبع حالياً نحو المؤسسات ذات التخصص .

وفي ١٥ كانون الاول ١٩٤٦ قررت الجمعية العامة السماح للاتحاد العالمي للنقابات العمالية بتقديم مواضيع لتدرج في لوحة اعمال المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، واعطي نفس هذا الحق الى اتحاد العمل الاميركي ، والتحالف التعاوني الدولي ، وغرفة التجارة الدولية ، ورفضت اقتراحا تقدم به الاتحاد السوفياتي بان يسمح للاتحاد العالمي للنقابات العمالية بتقديم اقتراحات خطية او شفوية الى المجلس .

٨ — شعار الامم المتحدة

لما كان شعار الامم المتحدة السابق الذي استعمل في سان فرانسيسكو لايفي

بالمرادمن وضعه ، لان الاقسام الجنوبية من شيلي والارجنتين واوستراليا ونيوزيلاندة لاتظهر فيه ، فقد صرف النظر عن استعماله ووافقت لجنة القوانين بالاجماع في ٢١ كانون الثاني ١٩٤٦ على استبداله بسواه . وقد حذر استعماله للدعاية التجارية من قبل اشخاص او جمعيات غير مرخص لهم أولها بذلك .

٩ – صلاحية النقض VETO POWER

في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦ اعيد بحث حق النقض من قبل مندوبي الدول الصغيرة في لجنة الامن والسياسة . وقد قاد هذا البحث مندوبو كوبا واستراليا ، وكان القصد منه الغاء « مبدأ النقض » الغاء تاما من مجلس الامن . وبعد مناقشة شديدة وطويلة تقدم مندوب فرنسا باقتراح نال موافقة ٣٦ عضواً واصبح نافذاً ، وهو كما يلي :

« ان تعلق المناقشة على هذا الموضوع ، وان تقدم الاقتراحات بشأنه منسقة تنسيقا منطقيا للتوسع في دراستها وبحثها » .

ثم تشكلت لجنة فرعية مؤلفة من « الخمسة الكبار » والارجنتين واوستراليا وكوبا والدنمرك والهند والبيرو والفيليبين وبولونيا وفنزويلا لدرس هذه القضية واعداد مشروع قرار تقدمه الى الجمعية العامة لاقراره . فدرست هذه اللجنة الفرعية الموضوع وأعدت مشروع قرار ورفعته الى اللجنة السياسية ، فأقرته هي ايضاً واحالته الى الجمعية العامة فاقرته في ١٤ كانون الاول ١٩٤٦ . واليكم هذا القرار النهائي :

« ان الجمعية العامة ، وقد اخذت بعين الاعتبار اغراض ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ، والخلافات التي نشأت عن تفسير المادة ٢٧ من الميثاق وتطبيقها ، ترجو بالحاح من اعضاء مجلس الامن الدائمين ان يبذلوا قصارى جهدهم ، بالمشاورة مع بعضهم البعض ومع زملائهم اعضاء المجلس الآخرين ، للتثبت من ان استعمال حق النقض لايعيق مجلس الامن من اتخاذ القرارات فورا ، ومن التوصل الى احكام حاسمة ، وتوصي مجلس الامن بان يطبق باسرع وقت ممكن اصول العمل والطرق

التي تتفق مع الميثاق ، الامر الذي يساعد على انقاص الصعوبات التي تقف في سبيل تطبيق المادة ٢٧ من الميثاق ، ويؤمن لمجلس الامن ممارسة اعماله بصورة فورية فعالة ، وتوصي ايضاً مجلس الامن ، تحسينا لطرق العمل واصوله ، ان يأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر التي ابداها اعضاء المنظمة في القسم الاول من الدورة الاولى للجمعية العامة ».

١٠ — احصاء الجيوش

في العشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٤٦ اثار مندوب الاتحاد السوفياتي مجدداً موضوع جيوش الحلفاء في اراضي الدول غير العدوة والدول المحتلة، وافتتح المناقشة بعرض الاقتراح التالي :

« على الجمعية العامة ان توصي بان على الدول المنضمة الى عضويتها ان تقدم في خلال شهر المعلومات التالية :

١ — ماهو عدد جيوش الامم المتحدة في اراضي الدول غير العدوة وأين توجد في هذه الاراضي .

٢ — ماهو عدد جيوش الامم المتحدة في اراضي الدول العدوة واين توجد في هذه الاراضي .

٣ — اين توجد قواعد وحاميات جوية وبحرية في اراضي الدول الآنفة الذكر ، وما هو حجم هذه الحاميات .

٤ — ان تشمل هذه المعلومات حتى ١ تشرين الثاني ١٩٤٦ .

ولما سبق لممثل الولايات المتحدة الاميركية ان اقترح ان يشمل هذا الاقتراح المعلومات عن الجيوش الموجودة في اراضي الدول نفسها التي تعطي المعلومات ، اي جيوشها الخاصة ، اضاف ممثل السوفيات قائلا : « ان روسيا توافق على اعطاء مثل هذه المعلومات ايضا » ، وطلب ان يعتبر قوله هذا اقتراحا . وقد برر اقتراحاته هذه بقوله : « لقد انتهت الحرب منذ زمن طويل ، واصبح مفروضا ان تكون الجيوش

قد انسحبت ، فان وجود جيوش في اراض حليفة اصبح خطرا ، لان هذه الجيوش تتدخل في شؤون البلاد الداخلية ، باستثناء وجودها في اماكن يتطلبه تأمين خطوط المواصلات » . ثم عدد انسحاب الجيوش الروسية من نروج وتشيكوسلوفاكية ويوغوسلافيا بعد الحرب ، وبرر بقاءها في بولونيا لتأمين خطوط المواصلات بين روسيا وجيوشها في منطقة الاحتلال الروسية في المانيا ، وندد ببقاء الجيوش الانكليزية والاميركية في اراضي الدول غير العدوة في اوروبا وآسيا واميركا اللاتينية ، مصرا على ان بقاءها هناك لامبرر له .

وقد اجاب ممثل الولايات المتحدة الاميركية الشيخ كونالي مبديا استعداد بلاده لتقديم جميع المعلومات المطلوبة بموجب اقتراح الممثل السوفياتي بشرط ان يتخذ قرار بذلك حسب الاصول ، وان تكون المعلومات التي تعطى صحيحة ودقيقة ، مؤكداً ان اميركا قد سحبت القسم الاكبر من جنودها في الخارج بدليل انهم كانوا ثمانية ملايين جندي فاصبحوا ثمانماية الف فقط . وقال ايضا بان الجنود الباقين في الخارج انما هم باقون هناك برضاء الدول الموجودين في اراضيها ، الى ان قال : « ان كل مانرغب فيه ان نبقى في بلادنا نعمل على تطبيق مبادئنا الاساسية ، وان نعمل كل مافي وسعنا في الحقل الاجني لتقدم قضية السلم والصداقة الدوليين . نحن لا نرغب في الاعتداء على احد لابقوة الجيش ولا باية قوة اخرى ، ولانطلب اراض جديدة ، ولا نحاول تبديل حدودنا او دمج جيراننا بنا ، ولا ان نمتص دماء ضحايا الحرب لنغني نفوسنا » .

وتكلم المستر بيفن في ٢١ تشرين الثاني فقال انه لايمكن في هذا الاقتراح فصل احصاء الجيوش عن قضية نزع السلاح ، وطلب تعديل الاقتراح ليشمل القضيتين معا ، واشار الى مافعله هتلر الذي لم تكن لديه جيوش في البلدان الاخرى ولكنه تمكن من تشكيل جيش في نفس بلاده حاول بواسطته ان يمتلك العالم ويبسط نفوذه عليه . ثم ناشد جميع الدول باسم حكومته التي دفعت غاليا في هذه الحرب ان تعمل على معالجة هذا الموضوع على نطاق اوسع فيشمل احصاء الجيوش ونزع

السلاح معا ، واعدا بالموافقة التامة عليه اذا ماتقدم على هذه الكيفيـة ، مؤكدا انه يؤمن الامن والسلم الى مئات السنين .

وبعد نقاش طويل حاد تراجع ممثل بريطانية عن اقتراحه الاول وتقدم باقتراح آخر يشمل الاقتراح السوفياتي مع بعض التعديل وهو :

١ ــ ايجاد نص يساعد على التثبت من صحة التقارير .

٢ ــ ان تشمل التقارير الجيوش في الوطن وفي الخارج .

٣ ــ ان تمتد التقارير حتى ١ كانون الثاني ١٩٤٧ .

واصر على خطورة التقارير عن الجيوش الموجودة داخل البلاد اكثر منها عن الجيوش الموجودة خارج البلاد . وبعد ان تكلم ممثل الولايات المتحدة الاميركية مبديا استعداد بلاده للقيام بأوسع احصـاء ممكن من هـذا القبيل ، وافق المسيو مولوتوف على الاقتراح الانكليزي واضاف قائلا : « اذا كان لابد من ربط قضيـة احصاء القوات بمشكلة نزع السلاح ، فيجب والحالة هذه ان لاتقتصر المعلومات على عدد الذين هم في الخدمة العملية ، وانما تشمل جميع انواع الاسلحة الموجودة من ذرية وسواها » .

١١ ــ نزع السلاح

استأنفت الجمعية العامة الشق الثاني من الموضوع ، ونعني به نزع السلاح ، وبعد ان تقدم عدد من الاعضاء باقتراحات متنوعة بهذا الصدد تحوم حول تشميل قضية نزع السلاح جميع انواع الاسلحة ووضع مراقبة شديدة على صنع الطـاقة الذرية واستخدامها في امور السلم وغير ذلك ، شكلت اللجنة السياسية في الخامس من شهر كانون الاول ١٩٤٦ لجنة فرعية لدراسة القرارات والتعديلات المختلفة بهذا الصدد ، بقصد اعداد مشروع قرار جديد يشملها جميعا ، وانتخب المسترسباك رئيس الجمعية العامة رئيسا لها . فتمكنت هذه اللجنة الفرعية في ١٢ منه من وضع توصية بقرار مؤلف من تسع نقاط وافقت عليه اللجنة السياسية بالاجماع في ١٣

منه ،وفي مساءاليوم نفسه عرض على الجمعية العامة فوافقتعليه بالاجماع مع الهتاف .
واقترح المستر سباك تأجيل البت في قضيةاحصاء الجيوش فتقرر ذلك ، وترك امر تحضير الاقتراحات المفصلة بشأن نزع السلاح ،وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بهذا الصدد ، الى مجلس الامن .

اما النقاط التسع التي تضمنها قرار نزع السلاح فهي كما يلي :

النقطة الاولى — وفاقا لاحكام المادة ١١ من الميثاق ترى الجمعية العامة ضرورة الاسراع بتنظيم التسلح ونزع السلاح .

النقطة الثانية — توصي الجمعية العامة مجلس الامن ان ينجز بسرعة بحث التدابير العملية لهذا التنظيم وهذا النزع ، وان يراعى هذا الامر بصورة خاصة . والمشاريع التي تعد لهذه الغاية يجب ان تعرض على الجمعية العامة في دورة خاصة، ومن ثم توقع عليها الدول الموقعة على الميثاق .

النقطة الثالثة — منع الاسلحة الذرية وجميع الاسلحة الضخمة المستعملة للتدمير الكلي ، واتخاذ خطوات اساسية لالغائها الغاء تاما ، وهذا يشمل الاشراف الدولي على الطاقة الذرية وسواها من الاكتشافات العلمية الحديثة لتأمين استعمالها لاغراض وأهداف سلمية فقط . وعلى لجنة الطاقة الذرية ان تقوم بسرعة بما عليها من مسؤولية من هذا القبيل .

النقطة الرابعة — تطلب الجمعية العامة الى مجلس الامن ان يسرع بانجاز وضع مشروع اتفاق من شأنه ايجاد نظام دولي للرقابة والتفتيش يشمل منع السلاح الذري وجميع الاسلحة الاخرى الضخمة ، ويؤمن استعمال الطاقة الذرية لاغراض سلمية فقط .

النقطة الخامسة — تطلب الجمعية العامة الى مجلس الامن ان يعنى بسرعة بايجاد ضمانات فعالة وعملية تتعلق بالرقابة على الطاقة الذرية وبتنظيم السلاح والعمل على انقاصه .

النقطة السادسة — يجب ان تنحصر الطريقة الدولية للتفتيش والرقابة ضمن دائرة مجلس الامن ، غير ان الفروع الخاصة المطلوب وجودها تستمد صلاحياتها

وقانون احوالها من الاتفاقيات التي شكلت بموجبها ،وهكذا يصبح بامكانها ان تقوم بعملها دون الرجوع الى مجلس الامن .

النقطة السابعة — يتعهد اعضاء الامم المتحدة بسحب قوات الاحتلال بصورة تدريجية من اراضي العدو السابق ، وبسحبها فوراً من اراضي الدول المنضمة الى عضوية الامم المتحدة ، مالم تكن هنالك معاهدة تخولها حق البقاء ، وبتخفيض القوى الوطنية المسلحة بصورة عامة تدريجية .

النقطة الثامنة — وضع فقرة ضامنة قدمتها الولايات المتحدة ، تبين ان هذا القرار لايبدل قرار تشكيل لجنة الطاقة الذرية ولا يحد من مفعوله .

النقطة التاسعة — واخيراً فان الجمعية العامة تدعو جميع اعضاء الامم المتحدة ان يقدموا كل مساعدة ممكنة لمجلس الامن ولجنة الطاقة الذرية للمساعدة في ايجاد سلم دولي وأمن اجماعي ، والمحافظة عليها باستخدام أقل كمية ممكنة من الموادالبشرية والاقتصادية في سبيل التسلح .

١٢ — النزاع بين الهند واتحاد جنوبي افريقية

في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ اعلن الجنرال سمطس في الاجتماع المشترك الذي عقدته اللجنة السياسية ولجنة القوانين موافقته على مناقشة شكوى الهند على بلاده، اتحاد جنوبي افريقية ، مشترطا عدم منح الامم المتحدة حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول المنضمة الى عضويتها ، اي الامم المتحدة، الامر الذي يقود الى كارثة لا حد لها على الامم المتحدة وعلى السلم العالمي .

اما اساس شكوى الهنود ، فهو ان الاتحاد قد اصدر تشريعا يحرم فيه على القلة الهندية مشتري اراض في مناطق معينة ، الامر الذي احتجت عليه القلة الهندية في الاتحاد والهنود في الهند . وقد ورد في نص الشكوى التي قدمتها الهند الى الامم المتحدة ما يأتي :

« ان التمييز في معاملة حكومة الاتحاد للآسيويين بنوع عام وللهنود بنوع خاص

على اساس العرق يخالف مبدأ حقوق الانسان والحريات الاساسية واحكام الميثاق. كما ان قانون منع الهنود وحرمانهم من امتلاك الاراضي واستئجارها بنوع خاص قد اضر بالعلاقات القائمة بين دولتين هما عضوان في الامم المتحدة . ومالم يعمل على ايجاد حل سريع لهذه المشكلة تزداد هذه العلاقات تأثراً وتضعف » .

فأجاب المارشال سمطس على هـذه الشكوي بقوله : « لقد وضعت حكومة الاتحاد هذا القيد منعاً لتسرب عشرات الالوف من الهنود المهاجرين الى بلادها » ، واشار الى الفوارق الاجتماعية المخيفة القائمة بين السكان الهنود انفسهم ، مما لامثيل له في العالم اجمع ، ويعتبر الفارق الرئيسي في المجتمع الهندى الامر الذى ليس معروفا في اتحاد جنوبى افريقية . وقد اشار بنوع خاص الى الوف القتلى في الهند الذين قضوا ويقضون على مذبح الفوارق الدينية والاجتماعية .

وبعد مناقشات طويلة دارت حول هـذا الموضوع ، تقدم مندوب اسوج باقتراح يقضي باحالة القضية الى محكمة العدل الدولية لتحل على اساس قضائي بدلا من حلها على اساس سياسي . فوافقت على ذلك بريطانيا والولايات المتحدة وكندا ، وخالفته روسيا وبولونيا والهند على اساس ابقائها ضمن نطاق الجمعية العامة .

وفي الثامن من كانون الاول ١٩٤٦ اتخذت الجمعية العامة قرارا طلبت بموجبه امهال الدولتين مدة سنة واحدة لانهاء المشكلة القائمة بينها ، على ان تقدما تقريرا بنتيجة مساعيها بعد مرور سنة واحدة من هذا التاريخ .

١٣ — منظمة اللاجئين الدولية

لقد كان مشروع دستور منظمة اللاجئين الدولية المقترح تشكيلها من اهم المواضيع التي عالجتها اللجنة الثقافية والخيرية والاجتماعية . وقد نتج في ٢٥ تشرين الثاني عن هذا النقاش، الذي كان للمسز روزفلت اكبر نصيب فيه ، قبول تعديل اشترك في اقتراحه الدانمرك والولايات المتحدة وهولندة ومصر ويوغوسلافيا ، ينص على ايجاد مادة فيه اي في دستور منظمة اللاجئين الدولية تقضي في حال اسكان اللاجئين الذين لامأوى لهم ان يؤخذ بعين الاعتبار رأي سكان البلاد التي يقترح

اسكانهم فيها ورأي البلاد التي هم من سكانها الاصليين .

وقدعلقت الصحف الاميركية على هذا التعديل بقولها : « ان اسكان المهاجرين اليهود في فلسطين يقتضي اخذ موافقة العرب الفلسطينيين على ذلك قبل ان يتم اسكانهم فيها » .

وفي الخامس عشر من شهر كانون الاول ١٩٤٦ ، وافقت الجمعية العامة على ان تقدم منظمة اللاجئين الدولية التي حلت محل « الاونرا » *UNRRA* دستورها الى الدول المنضمة الى عضوية المنظمة ، كما وافقت ايضا على موازنة هذه المنظمة الموقتة وعلى السماح لها بجعل مقرها اما في باريس او في جنيف (١) . وقد بلغت ميزانية هذه المؤسسة سنة ١٩٤٧ مبلغ ١٦٥ مليون دولار .

وفي العاشر من شهر كانون الثاني ١٩٤٧ تقدم المستر ترومان باقتراح الى الكونغرس بموجوب الاشتراك السريع في تأييد هذه المنظمة ورصد ٧٥ مليون دولار لمساعدتها توضع في ميزانية سنة ١٩٤٨ ، وحجته في ذلك ان هنالك اكثر من مليون نفس من ضحايا الالمان مازالوا بدون مأوى ، وقد طلب ارجاعهم الى اوطانهم ، وفي حال رفضهم ذلك ان يعالوا اينما وجدوا ، ويطلب بالحاح تشكيل هذه المنظمة قبل شهر حزيران ١٩٤٧ .

١٤ — وقف الاضطهاد الديني والعرقي

في ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، اقرت الجمعية العامة بالاجماع قبول اقتراح قدمه الوفد المصري يدعو فيه الدول المنضمة الى الامم المتحدة الى القضاء ابديا على الاضطهاد

---

(١) اليك قرار الجمعية العامة بهذا الصدد : « ان الجمعية العامة توافق على دستور منظمة اللاجئين الدولية ، وتقدر خطورة الاسراع باسكان اللاجئين . وعلى اعضاء الامم المتحدة ان يقبلوا في مناطقهم بأول فرصة ممكنة نصيبهم من اللاجئين الذين يتعذر ارجاعهم الى بلادهم الاصلية . والجمعية تطلب من الامين العام ان يفتح باب التوقيع للدول التي توافق على هذا الدستور » .

الديني والعرقي ، والتمييز في المعاملة بين ابناء الاديان والعروق المختلفة. واليكم نص هذا القرار : « تعلن الجمعية العامة التابعة لمنظمة الامم المتحدة ان من مصلحة البشرية العليا القضاء فوراً قضاء ابديا على الاضطهاد الديني والعرقي ، والتمييز في المعاملة بين ابناء الاديان والعروق المختلفة ، وتدعو الحكومات والسلطات المسؤولة الى الامتثال لروح الميثاق ونصه ، وان تتخذ جميع الخطوات الفعالة للوصول الى هذا الهدف وتحقيقه » .

وقد علق الاعضاء على هذا القرار تعليقات مختلفة، منهم السير هارتلي شوكرس الذي وافق على ان هذا القرار لم يشمل جميع الحالات التي من هذا النوع ، مشيراً الى وجود بلدان لا تمارس فيها الحريات والحقوق كما يجب ان تمارس ، ولا يقام اي وزن للقيم الانسانية ، واضاف قائلا : « ان بريطانيا العظمى ستلح في اصدار قانون للحقوق الانسانية لا يقضي على الاضطهاد الديني والعرقي فحسب ، بل ايضاً على الاضطهاد السياسي وعلى التمييز في المعاملة السياسية » .

وقد تقرر عرض هذه القضية على المجلس الاجتماعي والاقتصادي ليبحثها كهيئة كاملة بدلا من بحثها من قبل لجنة فقط .

١٥ — الاشراف على تجارة المخدرات

في التاسع عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٤٦ ، وافقت الجمعية العامة بالاجماع على رفع التوصيات التي قدمتها اللجنة الثقافية الخيرية الاجتماعيـة الى الامم المتحدة بشأن الاشراف على تجارة المخدرات ، الذي كانت تمارسه قبلا عصبة الامم ، وفي نفس الوقت قبلت الجمعية العامة قرار اللجنة بشأن منع اسبانيا من ان تصبح احد الشركاء في الاتفاقية الدولية التي تعقد لهذه الغاية .

١٦ — مقر الامم المتحدة الدائم

بعد ان تقرر اتخاذ المقر الدائم لمنظمة الامم المتحدة في منطقة مانهاتان ـ نيويورك ، قبلت الامم المتحدة مع الشكر تقدمة مالية من المستر جان روكفلر لمشترى هذا

المكان قدره ثمانية ملايين ونصف مليون دولار اميركي ،ووعدت مدينة نيويورك نفسها بتقديم مليوني دولار اميركي لمشترى الاراضي المحيطة بهذا المكان .

وكان محافظ نيويورك قد اعلن في ١١ نيسان١٩٤٦ ان المقر الموقت للمنظمة، الى ان ينتهي بناء مقرها الدائم، سيكون قرب مدينة نيويورك ،فالجمعية العامة تجتمع في بناية البلدية ، ومجلس الامن في هانتر كالدج *Hunter College* ، وامانة السر العامة في اللايك سكسس في لونغ ايلاند *Lake Success Long Island* حيث يمكن ايواء اربعة آلاف شخص. واعداد هذه الاماكن يكلف مليونا ومئتين وخمسين الف دولار اميركي .

ومن الامور الجديرة بالذكر في هذه المناسبة ان مندوبي الدول العربية قاوموا بشدة اتخاذ مدينة نيويورك مقراً دائماً للمنظمة على اساس ان العنصر اليهودي فيها قوي جداً ، ووجوده يخلق جواً ضاراً جداً لدى بحث القضية الفلسطينية في المنظمة ، وبالنتيجة تتخذ القرارات بشأنها في غير مصلحة العرب . وعلى هذا الاساس تقدم مندوب العراق بمذكرة يصف فيها مدينة نيويورك بانها « منطقة مؤلمة » . ومما قاله في هذه المذكرة « ان هذه المنطقة صغيرة جداً ، ومكتظة بالسكان ، وفيها جميع الشوائب التي تمتاز بها المدن الكبيرة، وهي لاتناسب ان تكون مقراً للامم المتحدة لانها تضم جميع الاعمال الصناعية ، وقد اتصفت بالدخان الكثيف المؤذي ،وبحركة السير التي لا تنقطع ، وبالضجيج المزعج » . غير ان جميع هذه الاحتجاجات لم تجد فتيلا ، واضطر العرب ان يخضعوا لرأي الكثرة ويسلموا بالامر الواقع .

١٧ — مجلس الوصاية

قبلت الجمعية العامة الاتفاقات الثمانية بشأن الوصاية على البلدان التالية التي كانت قبلا تحت الانتداب وهي :

تانجانيكا والكاميرون والتوكولاند البريطانيتين تحت وصاية بريطانيا العظمى.

الكاميرون والتوكولاند الفرنسيتين تحت وصاية فرنسا .

رواندا اورندي تحت وصاية البلجيك ، وساموا الغربية تحت وصاية نيوزيلاندة.

وفي الرابع عشر من شهر كانون الاول ١٩٤٦ شكلت الجمعية العامة مجلس الوصاية بصورة رسمية وكلفت امين السر العام بدعوته لعقد اجتماعه الاول في ١٥ آذار ١٩٤٧ .

وبموجب المادة ٨٦ من الميثاق يتألف مجلس الوصاية من :

أ — الاعضاء المكلفين بادارة الاقاليم المشمولة بالوصاية .

ب — الاعضاء الذين لايقومون بادارة اقاليم مشمولة بالوصاية من الذين ذكرت اسماؤهم في المادة ٢٣ من الميثاق .

ج — الاعضاء الذين تنتخبهم الجمعية العامة من الامم المتحدة لمدة ثلاث سنوات بنسبة تجعل من مجموع اعضاء مجلس الوصاية قسمين متساويين في العدد ، قسما يقوم بادارة اقاليم مشمولة بالانتداب وقسما لايقوم بهذه المهمة .

وبناء على ذلك فقد اصبح مجلس الوصاية مؤلفا من بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي والصين واوستراليا والبلجيك ونيوزيلاندة ، بموجب الفقرتين آ و ب من المادة ٨٦ من الميثاق ، وهكذا كلما قبلت اتفاقية وصاية جديدة لدولة جديدة تصبح هذه الدولة عضواً في مجلس الوصاية وتنتخب الجمعية العامة بمقابل ذلك دولة لاتقوم بوصاية لتكون عضواً في المجلس لمدة ثلاث سنوات ، فيبقى عدد الدول في المجلس متساويا بين قسميه ، اي القسم الذي يقوم بمهمة الوصاية والقسم الذي لايقوم بهذه المهمة .

١٨ — افريقية الجنوبية الغربية

طلب اتحاد جنوبي افريقية ضم افريقيا الجنوبية الغربية اليه ، فرفضت الجمعية هذا الطلب ، وكلفت الاتحاد بتقديم اتفاقية وصاية على هذا الاقليم لاخذ موافقتها عليه ، وكان ذلك في ١٤ كانون الاول ، فأكد المارشال سمطس على الاثر ان الاتحاد سيستمر على ادارة هذا الاقليم بروح الانتداب . ولما كان هذا الامر لايمكن استمراره ، لان عهد الانتداب قد انقضى ، اتخذت الجمعية العامة القرار التالي :

« بناء على طلب وفد اتحاد جنوبي افريقيـة ان تضم اليه ممتلكات البلاد التي كانت تحت انتداب الاتحاد المذكور ، وبما ان ميثاق الامم المتحدة يستهدف تطبيق نظام الوصاية على البلاد الواقعة تحت الانتداب ، وبما ان غاية الميثاق الاساسية وهي التدرج بالشعوب الواقعة تحت الانتداب الى الحكم الذاتي او الاستقلال التام ،وليس وضعها تحت حكم الدولة المنتدبة ، وبما ان سكان افريقية الجنوبية الغربية ليسوا من النضج السياسي والثقافي في حالة تمكنهم من التعبير عن رغباتهم فيما يتعلق بمصيرهم السياسي ، لذلك فالجمعية العامة :

١ — ترفض اي قرار يتضمن ضم افريقية الجنوبية الغربية الى اتحاد جنوبي افريقية.

٢ — توصي ان توضع افريقية الجنوبية الغربيـة تحت نظام الوصاية الدولي ، وان يطلب الى حكومة اتحاد جنوبي افريقية ان تعرض على الجمعية العامة اتفاقية وصاية للبلاد المذكورة » .

١٩ — مصرف لإسعاف الاطفال المنكوبين

شعرت الجمعية العامة بالحاجة الملحة الى مساعدة الاطفال المنكوبين ، ولا سيما الاطفال الموجودين في البلدان التي اجتاحتها الحرب ، وان تكون هذه المساعـدة دون تفريق في اللون والعرق والاعتقاد السياسي ، ولذا اتخذت قراراً بانشاء مصرف دولي لهذه الغاية برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وان تكون لهذا المصرف لجنة ادارية مؤلفة من الخمسة الكبار وكندا والبرازيل ونروج وبولونيا ، يعهد اليها بدرس طلبات مساعدة الاطفال المنكوبين .

٢٠ — تحريم قتل الشعوب

اتخذت لجنة القوانين قراراً اجماعيا وافقت عليه الجمعية العامة باعتبار « القتل الاجماعي والحرق بالنار » جريمة دولية ، وأوصت الدول المنضمة الى الامم المتحدة بسن تشريع ضد هذا العمل ، وكلفت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتحضير مشروع معاهدة دولية بهذا الشأن . واليكم القرار الذي اتخذ بهذا الصدد : « ان قتل

الشعوب ـ القتل الاجماعي *Genocide* ـ هو انكار لحق هذه الشعوب بالحياة ، كما ان قتل الفرد هو انكار لحقه في الحياة ، ولذا فاننا نعلن ان قتل شعب ما *Genocide* هو جريمة بموجب القانون الدولي ، يعرض مرتكبيه او شركاء الجرم فيه سواء أكانوا أفراداً عاديين ام موظفين عموميين امسياسيين للقصاص ، لافرق أكانت جريمة القتل هذه قد ارتكبت على اساس عرقي ام سياسي ام على اي أساس آخر » .

٢١ — حقوق الانسان وحرياته

قررت الجمعية العامة احالة مشروع اعلان حقوق الانسان الاساسية وحرياته على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليحيلها بدورة على اللجنة الخاصة التي تهيء دستور حقوق الانسان الدولية ، وترجو بعدئذ ان يعاد اليها لادخاله في برنامجها في الدورة القادمة .

٢٢ — المؤتمر العالمي حول حرية الاستعلامات

اتخذت الجمعية العامة القرار التالي بالاجماع : « ان الجمعية العامة تعتبر ان حرية الاستعلامات هي حق اساسي من حقوق الانسان ، ولها مساس بجميع الحريات التي تهم الامم المتحدة ، وان حرية الاستعلامات تحمل في طياتها حرية الاجتماع والصحافة والنشر في كل مكان ودون أي قيد ، وهكذا فهي عامل اساسي في كل محاولة فعالة لتقدم السلم العالمي . ولذلك فالجمعية العامة تطلب الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يدعو الى مؤتمر لبحث هذا الموضوع قبل انتهاء سنة ١٩٤٧ ، وقبل اجتماع الجمعية العامة لتعرض عليها اقتراحات هذا المؤتمر وابحاثه » .

٢٣ — المنظمة الصحية العالمية

اتخذت الجمعية العامة القرار التالي بشأن هذه المنظمة بالاجماع : « ان الجمعية العامة تطلب الى جميع اعضاء الامم المتحدة ان يقبلوا دستور المنظمة الصحية العالمية في اول فرصة ممكنة ، وتوافق على رصد مليون دولار في موازنة الامم

المتحدة لهذه المنظمة ، عدا الثلاثمائة الف دولار لاعمال اللجنة الانتقالية التي تنتهي في سنة ١٩٤٦ » .

٢٤ — الانعاش الاقتصادي للمناطق المخربة

اتخذت الجمعية العامة بالاجماع القرار التالي : « ان الجمعية العامة تطلب الى الامين العام ان ينقل الى المصرف الدولي رأيها بشأن ضرورة مؤازرته الفعالة السريعة لتعمير المناطق المخربة ، وتوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يشكل في دورته القادمة لجنة اقتصادية لمنطقة اوروبا ولجنة اخرى لمنطقة آسيا والشرق الاقصى تكون غايتها مساعدة المناطق المخربة » .

٢٥ — توصيتان لمجلس الامن

وجهت الجمعية العامة التوصيتين التاليتين الى مجلس الامن :

الاولى — باتخاذ التدابير اللازمة السريعة ليضع تحت تصرفه قوات مسلحة عملا بالمادة ٤٣ من الميثاق .

الثانية — ان يحدد باول فرصة ممكنة المعلومات التي يجب ان يقدمها أعضاء الامم المتحدة لكي يصبح قرار ١٤ كانون الاول ١٩٤٦ المتعلق بخفض السلاح ومراقبته نافذاً .

٢٦ — حقوق المرأة السياسية

اتخذت الجمعية العامة القرار التالي بشأن « حقوق المرأة السياسية » بالاجماع: « ان الجمعية العامة ، بناء على المقدمة الواردة في ميثاق الامم المتحدة الذي يحترم حقوق الانسان الاساسية ، فانها توصي بان يتخذ جميع اعضاء الامم المتحدة التدابير اللازمة التي من شأنها ان تحقق ميثاق الامم المتحدة واهدافه ، وتؤمن للنساء ماللرجال من حقوق سياسية ، وتطلب من السكرتير العام ان يعمم هذه التوصية على أعضاء الامم المتحدة » .

٢٧ – اختتام القسم الثاني والاخير من الدورة الاولى للامم المتحدة

انهت الجمعية العامة دورتها الاولى في ١٦ كانون الاول ١٩٤٦ ، على ان تبدأ دورتها الثانية في شهر ايلول ١٩٤٧ ، هذا اذا لم تدع الى جلسة فوق العادة لبحث قضية فلسطين او سواها من القضايا المستعجلة في الفترة بين ١٦ كانون الاول ١٩٤٦ وايلول ١٩٤٧ .

٢٨ – خلاصة عن اعمال القسم الثاني من الدورة الاولى للجمعية العامة كما جاء في جريدة النيويورك تيمس بعددها الصادر في ١٥ كانون الاول ١٩٤٦

بعد مقدمة طريفة اطرت فيها المنظمة واعمالها، والجمعية العامة وقراراتها ولجانها، قالت ما يأتي : لقد وضعنا محضر هذا الاجتماع تحت مواضيع ستة تتفق مع اللجان الست الرئيسية في الجمعية العامة وهي :

الموضوع الاول ـ قضايا الامن

القضية الاولى – نزع السلاح ـ ويعتبر القرار الذي اتخذ في هذا الصدد من الاعمال الكبرى التي تمت في هذه الدورة ، وقد دفع الى اتخاذه عاملان هما :

اولا – السعي لتأسيس رقابة دولية على استعمال الطاقة الذرية .

الثاني – اقتراح سوفياتي يطلب فيه من جميع اعضاء الامم المتحدة ان يعلنوا عن المواقع الموجودة فيها قواتهم المسلحة في اراضي الدول غير العدوة ، وعن عدد هذه القوات المسلحة فادرج الاقتراح الثاني في لوحة الاعمال .

وبعد مناقشات حادة بشأن نزع السلاح واحصاء الجيوش اتخذت لجنة السياسة والامن قراراً تدعو فيه اعضاء الامم المتحدة الى تقديم تقرير عن عدد قواتهم المسلحة في الوطن وفي الخارج حتى ١ كانون الثاني ١٩٤٧ ، وقد كان الموقف مثيراً عندما اتخذت اللجنة الفرعية قراراً اجماعيا بوجوب نزع السلاح بصورة عامة . وقد وافقت الجمعية العامة بالاجماع على هذا القرار ، واحالت المعلومات عن الجيوش والاسلحة

الى مجلس الامن . وهكذا كان هذا القرار بعيد المدى لانه يرمي الى ايجاد رقابة على الطاقة الذرية وانقاص القوات المسلحة .

ومن عداد التوصيات التي يقدمها هذا القرار :

١ — جلسة خاصة تعقدها الجمعية العامة لدرس التدابير التي اتخذها مجلس الامن لخفض السلاح وتنظيمه .

٢ — نزع السلاح الذري والاسلحة الضخمة الاخرى التي تسبب دماراً اجماعيا .

٣ — تشكيل ضمانات تفتيشية خاضعة لحق النقض ضد مراوغات نزع السلاح .

٤ — الاسراع في اعداد الخطط لايجاد قوة بوليس دولية تحت تصرف مجلس الامن .

٥ — انقاص متوازن للجيوش الموجودة في اراضي الاعداء السابقين .

القضية الثانية — النقض *Veto* — لقد استعمل الخمسة الكبار حق النقض في مجلس الامن ثماني مرات في خلال الاحد عشر شهراً الماضية ، وقد استعملته روسيا وحدها سبع مرات ، ومرة ثامنة بالاشتراك مع فرنسا . وفضلا عن ذلك فقد هددت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية مرتين باستعماله . وقد اعترفت الامم الصغيرة بنوع خاص بان حق النقض يعارض ارادة الكثرة .

كانت هذه القضية من اطول القضايا مناقشة واكثرها تعقيداً ، وقد هوجم حق النقض مرتين :

الاولى — باقتراح تقدمت به كوبا لاعادة النظر في الميثاق والعمل على الغاء مبدأ النقض .

الثانية — بمشروع قرار تقدمت به اوستراليا يشجب استعمال النقض في مجلس الامن ، ويطلب الى الخمسة الكبار ان يتدبروا أمره .

وقد كان الخمسة الكبار بصورة اجماعية ضد اي تعديل اساسي في مبدأ النقض ، وجميعهم ماعدا روسيا وافقوا على اتخاذ قرار بطلب الاعتدال في استعماله . وفي الاسبوع الاخير من اجتماعات هذه اللجنة سقط اقتراح كوبا بالتصويت ، واجريت

بعض التعديلات على الاقتراح الاسترالي وقرر على الرغم من مقاومة روسيا لـه ، وهو يقضي بان يطلب من الخمسة الكبار ان يبذلوا قصارى جهدهم بالمشاورة مع بعضهم البعض ، ومع زملائهم اعضاء المجلس الآخرين ، للتثبت من ان استعمال حق النقض لايعيق مجلس الامن من اتخاذ القرارات فوراً ، ومن التوصل الى احكام حاسمة . وقد وافقت الجمعية العامة على هذا القرار بكثرة ٣٦ صوتا .

القضية الثالثة ــ نظام فرانكو واسبانيا ـ ان استمرار نظام فرانكو الموالي للنازية في الحكم في اسبانيا قد كان مشكلة المشاكل امام الحلفاء منذ انهزام المانيا ، وقد تقدم بشأنه ثلاثة اقتراحات :

الاول ــ قطع العلاقات السياسية والاجتماعية مع اسبانيا .

الثاني ـ اخضاع الحالة الاقتصادية للمصادقة القانونية .

الثالث ــ دعوة الشعب الاسباني الى قلب حكومة فرانكو واستبدالها بحكومة ديموقراطية .

فاتخذ بالنتيجة قرار بسحب السفراء والوزراء المفوضين من مدريد ، ووافقت عليه الجمعية العامة .

الموضوع الثاني ـ قضايا الوصاية

المناطق والبلدان المنتدب عليها ـ ينص الميثاق على ان نظام الوصاية يطبق على البلدان الموضوعة تحت نظام الوصاية بموجب اتفاقية وصاية ، وهـذه المناطق على ثلاثة انواع : الاول ـ المناطق التي تحت الانتداب ، والثاني ـ المناطق التي سلخت عن اراضي العدو بعد الحرب الثانية ، والثالث ـ المناطق التي توضع تحت نظام الوصاية باختيار الدول التي عهد اليها بادارتها . وينص الميثاق ايضا على ان شروط الوصاية يتفق عليها بين الدول ذات الصلاحية المباشرة .

وقد تمركز النقاش الرئيسي حول وضع المناطق التي تحت الانتداب والمناطق التي سلخت عن اراضي العدو ، تحت نظام الوصاية في الامم المتحدة ، هل يجب ان

يكون اجباريا ام ان يترك ذلك الى اختيار الدول التي عهد اليها بادارة هذه المناطق. فروسيا التي ليست دولة منتدبة اصرت على ان ذلك يجب ان يكون اجباريا ، اما بريطانيا التي لا ترغب في التخلي عن انتدابها على فلسطين ، والولايات المتحدة التي ترغب في الاحتفاظ بالجزر التي كانت تحت انتداب اليابان سابقاً وتشكل قواعد ستراتيجية في الاوقيانوس الهادىء ، فقد فسرتاه بان الميثاق قد يترك الامر للدولة المنتدبة لتقرر فيما اذا كان من الواجب وضع البلاد المنتدبة عليها تحت نظام الوصاية ام لا .

وبعد ان اصبحت اللجنة امام طريق مقفل ، وامام رغبة ملحة في تشكيل مجلس الوصاية ، وافقت على تحويل ثمانية انتدابات الى الجمعية العامة ، وكان هذا العمل من اكبر الاعمال التي عملت ، فقبلت الجمعية العامة توصيات اللجنة، وهكذا فسحت المجال لتشكيل مجلس الوصاية .

الموضوع الثالث ـ القضايا الاقتصادية

الاونرا والتغذية ـ لما كانت أعمال « الاونرا » للاغاثة والتعمير ستنتهي في نهاية كانون الاول ١٩٤٦ فقد نشأ عن ذلك مشكل هو كيف يمكن استئناف هذه الاعمال في المستقبل . والموضوع الرئيسي الذي دار حوله البحث هو هل توزيع التغذية ومواد الاغاثة يجب ان يتم عن طريق منظمة دولية او بواسطة اتفاقية متعددة الجوانب بين الدول المعطية وبين الدول الآخذة . وقد حبذت بلدان كثيرة الخطة الاولى ، غير ان بريطانيا العظمى والولايات المتحده الاميركية اللتين مولتا ٨٧ بالمئة من ميزانية « الاونرا » حبذتا الخطة الثانية .وقد كان الدافع الى هذه المناقشة تخوف بعض البلدان من ان ينتج عن الاتفاقات المتعددة الجوانب استخدام التغذية والطعام كسلاح سياسي .

واخيراً وبعد مناقشات جمة ، اتخذ قرار يقضي بايجاد لجنة فنية تعمل على توزيع الاحتياجات وترك امور تقرير التعيينات الى البلدان المصدرة للغذاء كل بمفردها . وهنالك تدابير اخرى اوصت بها اللجنة تشتمل على قرار يتعلق بعجز العالم في الحبوب، الامر الذي دفع الحكومات والوكالات الدولية للحث على تعيين مقدار المؤونة الجاهزة

وتوزيعها طليقة من الاعتبارات السياسية ، وعلى قرار يتعلق باعادة بناء المناطق المدمرة اقتصاديا ، الامر الذي اضطرها الى تشكيل لجنة اقتصادية لاوروبا واخرى لآسيا ، وذلك في الاجتماع القادم الذي يعقده المجلس الاقتصادي الاجتماعي .

الموضوع الرابع ـ حرية الاستعلامات

بين المواضيع التي بحثت ونوقشت موضوع منظمة لمؤتمر الصحافة الدولي واعمال الاشراف على المخدرات في كل امة . ففي الموضوع الاول اتخذت اللجنة قراراً يدعو الى عقد مؤتمر دولي يعنى بحرية الاستعلامات قبل نهاية سنة ١٩٤٧ ، وذلك بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ويصوغ المؤتمر آراءه بما يتعلق بالحقوق والالتزامات التي يجب ان تشتمل عليها فكرة حرية الاستعلامات . وفي الموضوع الثاني وافقت اللجنة على تحويل الاشراف على المخدرات ، واستثنت اسبانيا الكتائبية من الاشتراك في هذه المؤتمرات .

الموضوع الخامس ـ قضايا الميزانية

دار جدل حاد حول تشذيب اقلام ميزانية الامم المتحدة ام ابقائها على ما اوصت به اللجنة الاستشارية من الاختصاصيين ، ولا سيما الاتهام الذي وجه الى المنظمة بانها تتبع سياسة الاسراف في القرطاسية ، وفي النهاية وافقت لجنة الميزانية والادارة على جعل الميزانية لسنة ١٩٤٦ مبلغ ٩٧٢ ، ٩١٢ ، ١٨ دولاراً اميركياً ولسنة ١٩٤٧ مبلغ ٢٧٧٤٠٠٠٠ دولار اميركي ، ووافقت عليها الهيئة العامة .

الموضوع السادس ـ القضايا القانونية

كانت لجنة القوانين في بدء الدورة منهمكة في الامور العادية ، ومن ثم اصدرت بياناً هاماً في حقل القانون الدولي يتعلق بتحريم قتل شعب بكامله ، وهو القتل الاجماعي الذي درج عليه هتلر ، واعتبرته جريمة دولية يقاص من اجلها الافراد والجماعات ، واقترحت عقد اتفاقية دولية ضد هذا العمل غير الانساني .

الفَصلُ السَّادِسُ

مجلس الأمن الدولي

تبين لنا من الفصل الخامس من الميثاق ان مجلس الامن هو أهم فرع من فروع منظمة الامم المتحدة . وبالنظر لهذه الاهمية التي يتمتع بها هذا المجلس فاني ، قبل بحث القضايا الدولية التي عالجها حتى الان ، سأبحث في ثلاث نواحٍ هامة تتعلق به وهي : ١ ـ لمحة تاريخية عنه ، ٢ ـ صلاحيته ، ٣ ـ حق التصويت فيه .

الناحية الاولى — اللمحة التاريخية

ان الامن الدولي والمحافظة عليه أملان مبهجان رافقا الفكر الانساني منذ شعر الناس بويلات الحرب ، ولمسوا الدمار والخراب اللذين تجلبها معها . وقد اجمع الرأي في جميع المناسبات وفي مختلف العصور على ان الاساس الذي يرتكز عليه الامن انما هو روح المساواة بين الدول والشعوب كبيرها وصغيرها . وقد تعدى ذوو الشأن في العالم حدود النظريات في تحقيق فكرة المساواة ، فأقدموا على تأسيس عصبة الامم السابقة بعد الحرب الكونية الاولى ، وبنوا على تأسيسها الآمال الكبيرة . غير انها عجزت عن بلوغ الغاية التي وجدت من أجلها فانفرط عقدها ، وعاد العالم مجدداً الى الوقوع بين فكي حرب ضروس ثانية لم تبق ولم تذر ، فنشدهذه المساواة

مرة اخرى ، وراح يدلل عليها بالمؤتمرات المتواصلة ، وكان آخرها مؤتمر سان فرانسيسكو ، هذا المؤتمر الذي كان مهد « منظمة الامم المتحدة » وأهم فروعها « مجلس الامن الدولي » ، كل ذلك بقصد صيانة الامن الدولي ، وانقاذ العالم من الارتماء مرة اخرى في آتون حرب عالمية جديدة قد تقضي على الحضارة والمدنية، وترجع بالبشرية الى الوراء الوفا من السنين .

الناحية الثانية — صلاحيات مجلس الامن

ان صلاحيات مجلس الامن متعددة غير اننا سنقتصر على أهمها وهي كما يلي :

١ — قبول الاعضاء الجدد بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية .

٢ — وقف اي عضو عن ممارسة حقوقه بناء على توصية .

٣ — فصل الاعضاء المخالفين بناء على توصية .

٤ — توجيه الجمعية العامة بواسطة التقارير .

٥ — ممارسة التبعة الرئيسية في شؤون الامن العالمي .

٦ — يضع اعضاء المنظمة تحت تصرفه مايلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات لحفظ الامن وتنفيذ هذه الاحكام بموجب اتفاقات تعقد بينه وبين اعضاء المنظمة او المجموعات الاقليمية .

٧ — يحاط المجلس علماً بالاعمال التي تتخذ بمقتضى الاتفاقات الاقليمية او بواسطة الجامعات الاقليمية لحفظ السلم والامن الدوليين .

٨ — يمارس فيما يتعلق بالمناطق الستراتيجية جميع وظائف المنظمة ، بما فيها الموافقة على نصوص اتفاقات الوصاية وتغييرها أو تعديلها اذا قضت الحاجة بذلك .

الناحية الثالثة — التصويت

نصت الفقرة الاولى من المادة ٢٧ من الميثاق ان لكل من أعضاء مجلس الامن صوتا واحداً . اما كيفية اتخاذ المقررات فانها تختلف باختلاف الاحتمالات ، وذلك لتبيان حقوق الدول الكبري .وهذ التصويت يكون على ثلاثة أنواع :

الاول — التصويت في القضايا التي تتعلق باصول العمل . فقـد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من الميثاق على ان مقررات مجلس الامن المتعلقة بالاصول تتخذ بتصويت ايجابي من قبل سبعة أعضاء ، فلا تكون هنالك والحالة هذه اية ميزة للدول الكبرى على الدول الصغرى . غير ان الصعوبة الحقيقية تبدأ حين تعيين هذه القضايا اذ ليس هناك أي نص يعرفها .

الثاني — التصويت في القضايا التي تتعلق بوجود « حالة » .

الثالث — التصويت في القضايا التي تتعلق بنشوب « نزاع » .

فقد نصت الفقرة الاولى من المادة ٣٥ من الميثاق على انه يحق لكل عضو من اعضاء المنظمة ان يوجه نظر مجلس الامن الى كل « نزاع » أو « حالة » من شأنها تهديد السلم والامن الدوليين . وقد استندت الحكومة السورية الى هـذه الفقرة عندما عرضت قضيتها على مجلس الامن .

فاذا كانت القضية تتعلق « بحالة » يجوز لمجلس الامن ان يدعو الدولة صاحبة العلاقة ، التي ليست عضواً في المجلس ، للاشتراك في المناقشات دون ان تمنح حق التصويت . أما اذا كانت القضية تتعلق « بنزاع » فعلى المجلس ان يدعو الدولة صاحبة العلاقة للاشتراك في المناقشات دون أن تمنح حق التصويت حتى ولو كانت عضواً في المجلس .

اما في قضية التصويت ، فسواء أكانت القضيـة حالة ام نزاعا ، فان قرارات المجلس تتخذ بتصويت ايجابي من قبل سبعة أعضاء ، على ان يكون بينهم جميع الاعضاء الدائمين . على انه اذا كانت القضية « حالة » فليس هنالك ما يمنع الدول الكبرى من الاشتراك في التصويت حتى ولو كانت طرفاً في القضية . وبالعكس اذا كانت القضية نزاعا فهنالك الفقرة الاخيرة من المـادة ٢٧ التي تمنع الدولة الكبرى اذا كانت طرفا في النزاع ان تشترك في التصويت ، الامر الذي يعتبر نصـراً للدول الصغرى . اما الصعوبة الحقيقية فتبدأ لدى الشروع بتعيين القضايا المتعلقة « بالحالة » وتلك المتعلقة « بالنزاع » .

القضايا التي عالجها مجلس الامن

القضايا التي عرضت على مجلس الامن وحلها او مابرح في طريق ايجاد حل لها فهي متعددة ، وقد عقد اولى جلساته في مطلع سنة ١٩٤٦ ، وكان الاعضاء غير الدائمين فيه آنئذ مصر وهواندة والبرازيل والمكسيك وبولونيا واوستراليا ، واليكم هذه القضايا :

القضية الاولى — القضية السورية اللبنانية

في ٣١ كانون الاول ١٩٤٥ اتخذت الحكومة السورية قراراً بالاعتراض على الاتفاق الفرنسي البريطاني بشأن جلاء الجيوش الاجنبية عنها ، وشرعت في اعداد العدة لعرض قضيتها على مجلس الامن ، فكتبت الى الوفدين السعودي والمصري في لندن تطلب معاونتها في قضية الجلاء ، وذلك في ١٤ كانون الثاني ١٩٤٦ . كما انها طلبت الى الوفد السوري في ٣١ منه عرض القضية السورية على مجلس الامن ، وكانت الحكومة اللبنانية ايضاً قد أعدت العدة لتقديم قضيتها . وهكذا تقدم مندوبا سوريا ولبنان السيدان فارس الخوري وحميد فرنجية باسم حكومتيها ، في السادس من شهر شباط ١٩٤٦ ، بعريضة يلفتان فيها انظار مجلس الامن الى وجود الجيوش البريطانية والفرنسية في بلاديها ويطلبان انسحابها فوراً من البلدين .

فشرع المجلس بمناقشة هذه القضية في الخامس عشر من شهر شباط ١٩٤٦ ، فكرر المندوبان السوري واللبناني طلبهما بوجوب سحب الجيشين معاً فوراً من البلدين ، فابدى المسيو بيدو مندوب فرنسا تعجبه من هذا الطلب مدعيا ان الحرب مازالت قائمة ، والسلم لم يستتب نهائياً بعد ، وما زالت هنالك جيوش من جنسيات مختلفة متمركزة ، بسبب الاحوال الحاضرة ، في اراضي كل بلاد محاربة داخلة في الحرب عمليا . ثم اكد ميل الحكومتين البريطانية والفرنسية الى سحب جيوشها فوراً من سورية ولبنان بشرط ان تقوم الامم المتحدة باجراء الترتيبات اللازمة لحفظ الامن في هذا القسم من العالم ، الى ان قال : « ان اتفاقية ١٣ كانون الاول

١٩٤٥ لم يفسرها الموقعون عليها انه يقصد منها الاحتفاظ بجيوشهم في بلاد المشرق بدون تحديد وقت لانسحابها فيما لو لم يتخذ مجلس الامن قراراً بذلك . ان في المسألة بعض مصاعب فنية وفرنسا ترغب في بحث هذه القضية مع الحكومتين السورية واللبنانية » ، ثم الح على المجلس ان يضع ثقته بانكلترا وفرنسا لان بامكانها ان تجدا حلاً لهذه القضية .

واكد مندوب بريطانيا للحكومتين السورية واللبنانية ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعطف على قضيتها وعلى رغبتها في انسحاب الجيوش البريطانية من اراضيها ، مشيراً الى ان دخول الجيوش البريطانية والفرنسية الى سورية انما كان للسببين التاليين :

الاول — لمنع الالمان من استخدام المطارات التي وضعتها حكومة فيشي تحت تصرفهم .

الثاني — لتأمين المواصلات الى الشرق الاقصى .

واستأنف كلامه قائلا : « ان الحكومة السورية نفسها دعت الجيوش البريطانية في ايار ١٩٤٥ للتدخل في حسم النزاع الذي قام آنئذ بين الجيوش الفرنسية والسوريين ، والحت على هذه الجيوش بالبقاء مادام في البلاد جيش فرنسي » . وبعد ان وافق على ماجاء في كلام مندوب فرنسا بشأن اتفاقية ١٣ كانون الاول الآنفة الذكر ، اعلن عن عزم حكومته على سحب جيوشها في اقرب وقت ممكن .

وتكلم المستر ستاتينيوس معلناً ان السياسة التي اقرتها الولايات المتحدة الاميركية هي جلاء الجيوش الاجنبية عن جميع بلدان الامم المتحدة فور اعلان هذه البلدان رغبتها في ذلك ، ثم ابدى رغبة حكومته في ان يعمل المجلس على تنفيذ طلب سورية ولبنان في السرعة الممكنة .

ثم تكلم المسيو فشنسكي مطولا مفنداً البيان الفرنسي والمذكرة الفرنسية بتاريخ ١٨ ايار ١٩٤٥ ، قائلا : « انها تتكلم عن نفسها » ، الى ان قال في ختام كلامه : « ان سورية ولبنان يطلبان جلاء الجيوش عن بلادهما فيجب والحالة هذه ان تنفذ

رغبتها ، وان تنسحب هذه الجيوش من البلدان في وقت يحدده المجلس » .

وقال المستر كو الصيني : « ان بقاء الجيوش الفرنسية والانكليزية في سورية ولبنان بدون رغبتها في ذلك يحد من سيادة هذين البلدين ، ويعتبر انتهاكا لحرمة الميثاق ، ولا يتفق مع القانون الدولي » . وطلب ان تتخذ التدابير العملية لتحديد موعد بدء الجلاء وانتهائه ، وحبذ مبدأ المفاوضة بين هؤلاء الفرقاء بشرط اطلاع المجلس على سيرها وتقدمها اللذين يجب ان يتما بسرعة .

وتكلم رئيس المجلس مبينا ان وجود الجيوش في سورية ولبنان لم يكن بناء على اتفاق سابق بين هذين البلدين وبين بريطانيا وفرنسا ، ولا بناء على طلب حكومتيهما ، كما ان سورية ولبنان تعتبران انه لايحق لبريطانيا وفرنسا ان يضطلعا بالمحافظة على الامن في اراضيها .وحبذ مبدأ المفاوضة بين هؤلاء الفرقاء بشأن الجلاء، وانما ضمن نطاق الميثاق ، وتحت رقابة مجلس الامن .

وبعد ان تعاقب المتكلمون على مناقشة هذه القضيـة ، تقدم مندوب الولايات المتحدة في ١٦ شباط بالاقتراح التالي :

« ان مجلس الامن قـد اخذ علما بالتصريحات التي ادلى بها الفرقاء الاربعـة وسواهم من اعضاء المجلس ، ويعرب عن ثقته بجلاء الجيوش الاجنبيـة عن سورية ولبنان في اسرع وقت ممكن ، وبقيام الدول صاحبة العلاقة بمفاوضات لتحقيق هذه الغاية دون تأخير ، ويرجو من هذه الدول ان تعلمه بنتائج هذه المفاوضات » .

وعلى الرغم من انهذا القرار لم يكتسب الصفة القانونية نظراً للاحكام الواردة في المادة ٢٧ من الميثاق لعدم تصويت روسيا له كدولة ذات عضوية دائمة في المجلس، فقد نال موافقة كثرة اعضاء مجلس الامن ، ومن بينهم ممثلي الحكومتين البريطانية والفرنسية ، مما دعا هاتين الحكومتين الى التعهد بوضعه موضع التنفيذ . وهكذا ربحت سورية قضيتها ، وتم الجلاء عنها في ١٧ نيسان ١٩٤٧ ، واعتبرت هذا اليوم عيداً وطنياً تحتفل به سنة بعد سنة الى ماشاء الله ، وأبلغت هذه النتيجة الطيبة الى مجلس الامن في ١٦ ايار سنة ١٩٤٦ .

في التاسع عشر من شهر كانون الثاني ١٩٤٦ اعلن المستر كالدويم جب انه استلم رسالة من الحكومة الايرانية تلتمس عرضها على مجلس الامن ، وهي تتضمن الحقائق التالية :

١ — بالنظر الى تدخل الاتحاد السوفياتي عن طريق موظفيه وقواته المسلحة بشؤون ايران الداخلية فقد نشأ وضع قد يقود الى اضطراب دولي .

٢ — بناء على المادة ٣٥ من الميثاق فقد حاولت الحكومة الايرانية مراراً المفاوضة مع الاتحاد السوفياتي ولكن بدون جدوى .

٣ — ولذا فان الوفد الايراني بالنيابة عن الحكومة الايرانيـة يلتمس من مجلس الامن ، بناء على المادة ٣٥ من الميثاق ، ان يحقق في الوضع ويضع التوصيات المناسبة لحل المشكل .

٤ — الوفد الايراني مستعد ان يزود مجلس الامن ببيان مسهب عن الحقائق التي اوجدت هذا الوضع مع نسخة عن المعاهدة التي تربط الفرقاء ذوي المصلحة .

وبعد ان يعترض المسيو فشنسكي في ٢٤ كانون الثاني على شكوى ايران ،مدعيا انه لم تجر مفاوضة بينها وداعياً الى هذه المفاوضة ، يقرر مجلس الامن في ٢٥ منه درج هذه القضية مع قضيتي اليونان واندونيسيا في جدول الاعمال، والسماح للايرانيين واليونانيين والاندونيسيين ومندوبي اوكرانيا بالمثول في حضرة اعضاء مجلس الامن كما ينص على ذلك الميثاق .

وفي ٢٨ منه باشر المجلس بالنظر في قضية ايران ، وبعد نقاش طال امده بين مـد وجزر وعدت روسيا بجلاء جيوشها عن ايران في ١٦ ايار ١٩٤٦ . غير ان مجلس الامن على الرغم من جميع المحاولات لاسقاط القضية من جدول اعماله ظل مهتما بها ساهراً عليها الى ان اعلنت الحكومة الايرانية رسميا في ٢٤ ايار ان روسيا حافظت على وعدها وجلت جيوشها عن ايران في الموعد الذي حددته .

القضية الثالثة — قضية اندونيسيا

بحث مجلس الامن هذه القضية بين ٧-١٤ شباط، وقد تبنتها اوكرانيا وقدمتها بنفسها الى مجلس الامن. وانحصرت شكوى مندوب اوكرانيا في ان الاندونيسيين عندما انهزمت اليابان في الحرب شعروا ان من حقهم ان يعملوا على تحقيق امانيهم الوطنية واعلان استقلالهم، فقاومهم اليابانيون بقوة السلاح، ودارت معارك طاحنة بين الفريقين. وعندما دخلت الجيوش البريطانية والهندية في ٩ و ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٥ الى اندونيسيا قاومها الاندونيسيون ايضاً، وهكذا اشتركت الجيوش الثلاثة البريطانية والهندية واليابانية، في مقاومة الحركة الوطنية التحريرية للقضاء عليها. وقد اشار بنوع خاص الى ان معاملة الاندونيسيين بمثل هذا الضغط يقوض اركان الامم المتحدة، وطلب تشكيل لجنة تحقيق لهذه الغاية.

فاجابه المستر بيفن ان وجود الجيوش البريطانية في اندونيسيا انما كان بتكليف من الجنرال ماك آرثر بصفته رئيساً لاركان الحرب في الشرق الاقصى بقصد استلام اليابانيين الذين استسلموا، ولم يكن يخطر لهم ببال ان الاندونيسيين سيقابلونهم بالرصاص. وهكذا بعد ان يجلو الموقف لصالح بريطانيا يعود فيترك امر القبول او عدمه بتعيين لجنة تحقيق الى هولندة التي هي وحدها صاحبة الحق الاول في بحثها والقبول بها او رفضها.

ثم تكلم مندوب هولندة مبرراً موقف الجيوش البريطانية، ومندداً بالحركة الوطنية الاندونيسية على اساس انها — بحسب اعتقاده — ليست حركة وطنية، وانما هي مجموعة قطاعات قام بها جماعات تشربوا الروح الفاشية والنازية. ثم اكد ان وجود الجيوش البريطانية لا يسبب خطراً على السلم العالمي ولا يخالف نص الميثاق، ولم يعارض في امر تعيين لجنة تحقيق تذهب الى اندونيسيا.

وعاد مندوب اوكرانيا فلخص القضية الاندونيسية بالنقاط الاربع التالية:

النقطة الاولى — ان استخدام الجيوش البريطانية ضد الاندونيسيين ليس فيه شيء من العدل او الحق.

النقطة الثانية — لا يمكن التسليم مطلقا باستخدام جيوش اليابان العدوة ضد السكان الذين يدافعون عن حقهم الوطني الاول .

النقطة الثالثة — يجب ان يمنح الشعب الاندونيسي الحقوق المقررة في الميثاق .

النقطة الرابعة — يجب ارسال لجنة تحقيق الى اندونيسيا .

واصر على وجوب تدخل الامم المتحدة في الامر لان اندونيسيا هي في حالة حرب ، لا سيما والاعمال العسكرية الحربية ما زالت مستمرة . وبعد مناقشات حادة دارت بين المعارضين والمؤيدين اعتبرت القضية محض داخلية واوقفت بحثها .

وفي العشرين من شهر تموز عاد النزاع بين الهولنديين والاندونيسيين الى سابق شدته ، فقامت القوات الهولندية بهجوم جوي صاعق على المطارات الاندونيسية ودمرت الطائرات الموجودة فيها ، واحتلت الجيوش البرية جميع الابنية والمؤسسات الحكومية في باتافيا بدون ان تلق اية مقاومة من قبل الاندونيسيين ، واعتقلت السلطات الهولندية الدكتور غاني وغيره من زعماء اندونيسيا . وقد اقتصرت مقاومة القوات الاندونيسية على الدفاع ، واستخدمت لهذه الغاية الالغام البرية والحواجز على الطرق والمتفجرات بقصد عرقلة تقدم القوات الهولندية ، ومع هذا فقد استولى الهولنديون في فترة الهجوم القصيرة هذه الى حين توقف القتال بينها على القسمين الغربي والشرقي من جزيرة جاوى ، وعلى كل الشاطىء الشمالي تقريبا ، وعلى مرفأ تجيلاتجاب الشهير في الشاطىء الجنوبي ، وكانت الغاية من كل ذلك السيطرة التامة على المقاطعات الغنية بالسكر والمطاط والتبغ والشاي الخ.. في الجمهورية الاندونيسية .

وفي ٢٢ تموز بعثت الحكومة الهولندية بمذكرة الى منظمة الامم المتحدة تبين فيها الاسباب التي دفعت بها الى استعمال القوة ضد الجمهورية الاندونيسية ، كما انها ارسلت مثلها الى كل من حكومة بريطانيا العظمى وحكومة الولايات المتحدة الاميركية ، مدعية فيها ان الحكومة الاندونيسية خالفت احكام الاتفاقية المعقودة بينها .

وفي ٣٠ تموز تقدمت كل من حكومة الهند والحكومة الاوسترالية بمذكرة الى الامين العام في منظمة الامم المتحدة تلحان فيها عليه بلفت نظر مجلس الامن

الى النزاع القائم في اندونيسيا ليتخذ التدابير الضرورية الحازمة لوقف القتال واعادة السلام الى ربوع هـذه الجمهورية الفتية ، وذلك وفقا لاحكام المادة ٣٩ من الميثاق .

وفي ١ آب اتخذ مجلس الامن برئاسة مندوب سورية ، الذي بدأ دوره في رئاسة مجلس الامن في اول آب وانتهى في ٣١ منه ، قرارا يدعو فيه الفريقين المتنازعين الى وقف القتال فوراً ، فصدع الفريقان بالامر وتوقف القتال ابتداء من ٤ آب . غير ان الحكومة الاندونيسية برسالتها الى مجلس الامن الحت بتعيين لجنة للاشراف بنفسها على وقف القتال، لانها بنتيجة خبرتها الماضية في خلالسنتين اثنتين ، ترى ان تعيين هذه اللجنة من قبل مجلس الامن وارسالها الى اندونيسيا هو انجح الوسائل لضمان وقف القتال .

وقد نظر مجلس الامن في القضية الاندونيسية بين ١ و ٢٦ آب ، وقرر بعد مناقشات طويلة تفويض الهيئة القنصلية في باتافيا بتقديم تقرير له عن الحالة في اندونيسيا منذ وقف القتال .

وفي اواخر ايلول سنة ١٩٤٧ قدمت هيئة القناصل تقريرها الاول الى مجلس الامن ، فدرسه في النصف الاول من شهر تشرين الاول ، وعين لجنة ثلاثية للسفر الى اندونيسيا وبذل الجهد للتوفيق بين الفريقين المتنازعين ، وكانت اللجنة مؤلفة من مندوبي اميركا وبلجيكا واوستراليا . وقد قامت هـذه اللجنة بتهيئة الاسباب لايجاد الحل المناسب ، ، واتخذت مقرا للاجتماع على ظهر سفينة اميركية قدمتها الولايات المتحدة الاميركية من اسطولها في المحيط الهادىء الشرقي ، لان الهولنديين والاندونيسيين لم يتفقوا على بقعة من الارض يجتمعون فيها معا ، واوجد قائد الدارعة نظاماً للمواصلة بينها وبين جوجوكاتا ليتمكن وفداندونيسيا من مفاوضة حكومته عند الحاجة . وقد بدأت المفاوضات بين اللجنة وبين وفدي اندونيسيا وهولندة في الثامن من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٧ ، وما زالت القضية تسير سيرها القانوني للوصول الى حل نهائي .

القضية الرابعة – سحب الجيوش البريطانية من اليونان

بحثت هذه القضية في مجلس الامن بين ١ – ٦ شباط ، فبدأ النقاش المسيو فشنسكي المندوب الروسي بطلب انسحاب الجيوش البريطانية من الاراضي اليونانية بسرعة وبدون قيد ولا شرط ، مستنداً في طلبه هذا الى الحجج التالية :

١ – لان وجود هذه الجيوش قد اوجد حالة توتر شديد في اليونان ، ليس فيما يتعلق بالشعب اليوناني فحسب ، بل ايضا فيما يتعلق بالسلم والامن الدوليين .

٢ – لانه لم تبق هنالك حاجة الى بقاء هـذه الجيوش للمحافظة على خطوط المواصلات .

٣ – لان وجود هذه الجيوش قد اصبح سبب ضغط على الوضع السياسي في البلاد ، الامر الذي يساعد العناصر الرجعية في نضالها ضد العناصر الديموقراطية .

٤ – لان الادعاء بوجود هذه الجيوش لاجل المحافظة على الامن في اليونان لم يعد في محله ، اذ ان المحافظة على الامن هي من اختصاص الحكومة اليونانية وحدها ، فضلا عن ان الامن هو قضية داخلية لا يجوز لدولة اجنبية التدخل بها .

٥ – لان بقاء الجيوش في بلاد اليونان ، بناء على موافقة الدول الحليفة على ذلك ، قد انتهى امره ، وذلك لان موافقة الدول الحليفـة على وجود الجيوش البريطانية في الماضي كانت لمحاربة الالمان الذين كانوا آنئذ في اليونان . اما وقد غادر الالمان جميع بلاد اليونان فلم يبق اي مبرر والحالة هذه لبقاء هـذه الجيوش دقيقة واحدة فيها .

فأجاب المستر بيفن وزير خارجية بريطانيـا على كلام المستر فشنسكي بخطاب مطول يلخص بالنقاط التالية :

١ – ان المصاعب التي وصفها المستر فشنسكي والموجودة في اليونان لاتتطلب اخراج الجيوش بل على العكس من ذلك فانها تتطلب زيادة عددها للعمل على انهاء هذه المصاعب . وقد استغرب المستر بيفن تبدل موقف روسيا في هذا الصدد ،



مشهد عام للجمعية العامة في منظمة الامم المتحدة في القسم الثاني من دورتها الاولى ، وتظهر الوفود العربية في بعض الصفوف .



السيد سوتان جاهرير سفير جمهورية اندونيسيا ، وهو الجالس الى اليسار ،
يستعرض قضية بلاده امام مجلس الامن وحوله مستشارو الوفد الاندونيسي .



الى اليسار السيد اسماعيل الازهري من حزب الاشقاء الذي يطالب بالحاق بلاده السودان بمصر
والى اليمين السيد صديق المهدي من حزب الامة الذي يطالب بالاستقلال الناجز لبلاده



وفد الباكستان بانتظار قرار قبول بلاده في عضوية الامم المتحدة ، وهم من اليمين الى اليسار ، في الصف الامامي : السيد محمد ظفر الله خان رئيس الوفد ، السيد ميرزا الاصبهاني ، السيدة س. تصادبقي حسين ، عبد الستار بيرزاده ، محمد لايق علي . وفي الصف الخلفي المستشاران محمد ايوب ومحمد فاروخي .

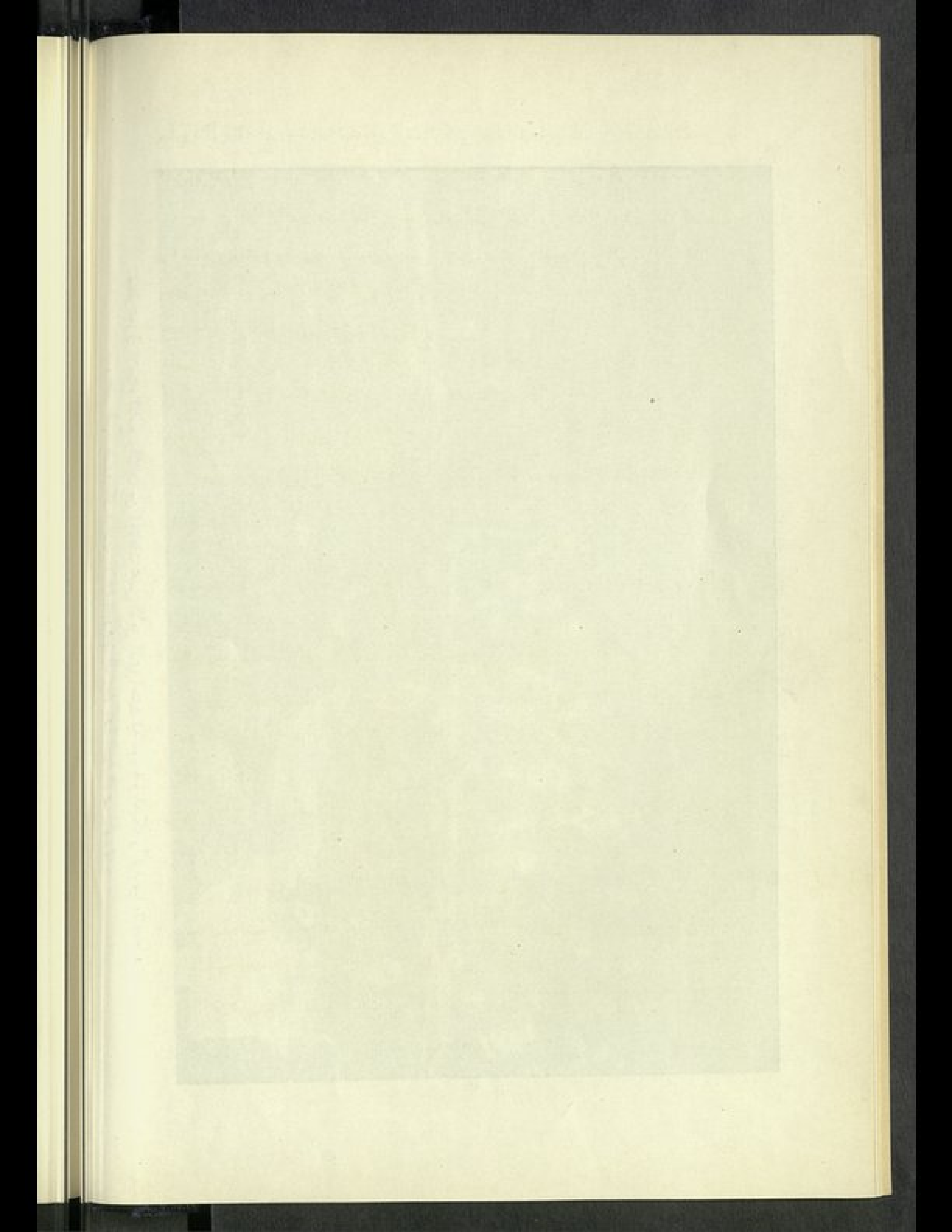


السيدة بنديت نهرو رئيسة وفد الهند تصافح مارشال وزير خارجية اميركا بحضور المستر تريغفي لي ومعاونه بنيامين كوهين .

ويظهر السيد غروميكو مندوب الاتحاد السوفييتي الى يسار دولة السيد فارس الخوري .



منظر جزئي للاجتماع التاسع والثمانين من اجتماعات مجلس الأمن الذي احتلت فيه سورية وبلجيكة و كولومبيا مقاعدها ،
ويظهر السيد غروميكو مندوب الاتحاد السوفيتي الى يسار دولة السيد فارس الخوري .



مشيرا الى ثقة المارشال ستالين بسياسة بريطانيا في اليونان ، هـذه الثقة التي اعرب عنها في مؤتمر يالطا ، والتي لم يظهر مقاومته لها الا في مؤتمر بوتسدام .

٢ ــ ان الاتحاد السوفياتي يبقى صامتا حتى تشرع بريطانيا في بحث قضايا رومانيا وبلغاريا وبولونيا وعندئذ يشرع هو في بحث قضية اليونان . وقد اشار الى مقاومة الشيوعية لجميع المشاريع البريطانية ، مؤكداً ان الخطر الذي يهدد السلم هو هذا الموقف الذي تقفه روسيا من هذه المشاريع البريطانية . ومن ثم اشاد بالنضال المجيد الذي قامت به اليونان بالحرب ضد جيشين جبارين هما الجيش الالماني والجيش الايطالي ، كل ذلك في سبيل قضية الحلفاء ، فمن العدل والحالة هـذه الا يهمل امرها اليوم .

٣ ــ ان الجيوش البريطانية عندما كلفت بدخول اليونان كان ذلك لمساعدتها على النهوض ، اذ انها كانت في ذلك الحين بدون شرطة ولا جيش . وما كادت أقدام الجيش البريطاني تطأ أرض اليونان حتى نشبت حرب اهلية قام الاشترا كيون باشعال نارها ، وليس هنالك ماهو اشد ايلاما للنفس من الحروب الاهلية التي يحارب فيها الاخ اخاه ويقتله ، ويدمر ابناء الوطن الواحد وطنهم بايديهم . وقد كان ذلك كله في سبيل تشكيل حكومة قلة تتحكم بالكثرة وبمصير البلاد .

٤ ــ ان هنالك معاهدة قائمة بين البريطانيين والسوفيات ، وقد كان من الاولى والحالة هذه حل هـذا الخلاف بالطريق الدبلوماسي بدلا من المجيء به الى مجلس الامن .

٥ ــ ان وجود الجيوش هنالك انما هو لحفظ التوازن بين اليمينيين واليساريين، ومنع نشوب حرب اهلية ثانية لا تبقي ولا تذر .

٦ ــ ان وجود جيوشنا في بلاد اليونان هو على الرغم من ارادتنا ، لان بلادنا بعد ست سنوات حرب اصبحت بمسيس الحاجة الى جميع ابنائها . غير ان الحكومة اليونانية نفسها تلح علينا بالبقاء لاجل اجراء الانتخابات .

٧ ــ يقول المسيو فشنسكي ان هنالك خطرا من اليونان على الدول المجاورة ،

الامر الذي لا يمكن ان يكون صحيحا ما دام الجيش اليوناني صغيراً جداً ، وما دامت بلغاريا ورومانيا وروسيا تحتفظ بجيوش كبيرة على الحدود لاتقل عن ثمانمئة الف جندي مدرب ومسلح تسليحاً قويا .

٨ — وقد اكد المستر بيفن ان وجود الجيوش البريطانية في اليونان ليس الا لمساعدة هذه البلاد للوقوف على قدميها اقتصاديا وبرضائها التام ، مؤكداً ان بريطانيا لا تعمل على تعريض السلم العالمي للخطر باي حال من الاحوال .

وبعد مناقشة حادة طويلة دارت بين بيفن وفشنسكي لم تخرج عن نطاق النقاط الآنفة الذكر ، تكلم المندوب اليوناني مؤكداً ان وجود الجيوش البريطانية هو بملء رضاء حكومته ، ثم ناشد الحلفاء مد يد المساعدة لبلاده لتقف ثانية على قدميها .

وقد ايد كل من مندوب الولايات المتحدة ومندوب فرنسا وجهة نظر بريطانيا، بان وجود جيوشها في بلاد اليونان لا يشكل خطراً على السلم العالمي ، ودعيا الى عدم بحث هذا الموضوع في مجلس الامن . وطلب مندوب الصين وجوب انسحاب الجيوش البريطانية بعد الانتهاء من عملية الانتخابات ، ووافق رئيس مجلس الامن على عدم اتخاذ اي اجراء بهذا الصدد مادام ليس هنالك اي خطر على السلم العالمي . وهكذا انتهت القضية بان تصافح المستر بيفن والمسيو فشنسكي بحرارة واقفل الموضوع على ان تسحب الجيوش من بلاد اليونان حالما لا يبقى لزوم لبقائها فيها .

وفي ٣ شباط ١٩٤٧ ابلغت السفارة البريطانية في اثينا الحكومة اليونانية انه بناء على ترتيبات سابقة سيخفض عدد الجيوش البريطانية في اثينا الى خمسين بالمئة من مجموع القوات البريطانية (١) .

---

(١) يقدر عدد الجيوش البريطانية في اليونان بصورة غير رسمية بـ ١٦ الف جندي متمركزة حاليا في اثينا وسالونيك وفي اماكن اخرى متعددة في تراميس ومكدونية .

القضية الخامسة — قضية شكوى اليونان على بلغاريا ويوغوسلافيا والبانيا

في الثالث من شهر كانون الاول ١٩٤٦ ، تقدم الوفد اليوناني بمذكرة الى الامين العام في منظمة الامم المتحدة يطالب فيها بموجب المادتين ٣٤ و ٣٥ من الميثاق ان يدرس مجلس الامن الوضع على الحدود في بلاد اليونان الشمالية الذي قد يؤدي الى نزاع بينها وبين جاراتها بلغاريا ويوغوسلافيا والبانيا . وقد عددت المذكرة لائحة طويلة من حوادث الاعتداءات عليها من قبل هذه الدول منها :

١ ـ ان العصابات كانت تنظم وتدرب وتسلح في هذه البلدان ومن ثم ترسل الى بلاد اليونان .

٢ ـ ان هذه العصابات كانت تعبر الحدود الى بلاد اليونان تحت اشراف السلطات الالبانية والبلغارية واليوغوسلافية وحمايتها .

٣ ـ ان المجرمين اليونان الهاربين من وجه العدالة كانوا يجدون عطفا في اراضي هذه الدول ، ويشجعون على الاعمال التخريبية ضد الحكومة اليونانية ، الامر الذي يعمل حتما على تهديد الامن والسلم الدوليين ، الى آخر ما هنالك من حوادث .

وفي العاشر من شهر كانون الاول ١٩٤٦ شرع مجلس الامن بالنظر في هذه القضية ، وبعد مناقشات حادة قرر بالاجماع في العشرين منه ارسال لجنة للتحقيق تشترك جميع الدول الممثلة في مجلس الامن في تأليفها على اساس ممثل واحد لكل دولة ومعه مستشار واحد واي عدد اراد من الخبراء ، على ان تقوم هذه اللجنة بتحقيق دقيق ومفصل في الدول الاربع في خلال ثلاثة اشهر تصرف شهرا منها في اليونان وشهرا في الدول الثلاث الاخرى وشهرا في التجول والاسفار ، وتضع تقريرا ضافيا يمكن لمجلس الامن الاستناد اليه واصدار الحكم على اساسه ، وعلى ان تعقد جلستها الاولى في أثينا في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٧ . ولما كانت سورية عضوا في مجلس الامن فقد عينت الدكتور احسان الشريف مندوبا في لجنة التحقيق والسيد عصام الانكليزي مستشاراً له ، حل محله بعد ستة اشهر الدكتور اسعد طلس .

وبعد ان قامت اللجنة بتحقيقاتها في بلاد اليونان غادرتها في الثاني والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٤٧ الى صوفيا عاصمة بلغاريا ، ومن ثم الى بلغراد عاصمة يوغوسلافيا ، ومنها الى جنيف في سويسرا ، لاعداد تقريرها وتقديمه الى مجلس الامن . وقد اتخذت قراراً بكثرة اعضائها ، خالف فيه المندوب السوفياتي ومندوب بولونيا طبعا ، تلتمس فيه من مجلس الامن السماح لها باقامة لجنة فرعية من اعضائها ترجع الى اليونان ، وتتخذ مركزها الدائم في سالونيك للاشراف على تطورات النزاع القائم بين اليونان من جهة وبين بلغاريا وزميلتيها يوغوسلافيا والبانيا من جهة اخرى الى ان يفصل مجلس الامن في القضية ، فوافق مجلس الامن على هذا الرجاء في الثامن عشر من شهر نيسان بتسعة اصوات وامتناع روسيا وبولونيا عن التصويت .

وفي ٢٩ نيسان اعلنت لجنة التحقيق العامة تفصيلات وافية عن كيفية تشكيل هذه اللجنة الفرعية ، وعن صلاحياتها ، ومنها :

١ ــ ان تضم اعضاء جميع الدول الممثلة في مجلس الامن .

٢ ــ ان يكون مركز اقامتها في سالونيك .

٣ ــ ان تقوم بالتحقيقات اللازمة في شمالي اليونان وفي اجزاء اخرى من بلاد اليونان ويوغوسلافيا والبانيا وبلغاريا حيث تدعو الحاجة الى ذلك .

٤ ــ ان تحقق في اي حادث جرى منذ ان تركت اللجنة العامة اليونان .

٥ ــ ان تتبع نفس منهاج العمل الذي اتبعته اللجنة العامة وان تتخذ قراراتها بالكثرة العادية بدون ان يكون هنالك اي مفعول لحق النقض ***Veto Power*** عليها .

٦ ــ ان ترسل كل من الحكومات ذات العلاقة في النزاع ممثلا عنها الى اللجنة ليقوم بعمل ضابط ارتباط لديها .

وقد بذل المندوبان السوفياتي والبولوني جهدهما في جعل المقر الدائم للجنة الفرعية اثينا بدلا من سالونيك ، وان ينحصر عملها في اليونان فقط الى ان تلتقي

التعليمات من مجلس الامن نفسه فأخفقا . وفي الخامس من شهر ايار ابلغت حكومتا البانيا ويوغوسلافيا لجنة التحقيق العامة في جنيف انهما لن ترسلا ضابط ارتباط الى اللجنة الفرعية ، ولن تسمحا لها بعبور حدودهما ، ولن تقدما لها اي معونة البتة في اثناء قيامها بمهمتها . وقد اقتدت بهما الحكومة البلغارية بعد بضعة ايام من هذا التاريخ ، واتخذت نفس هذا الموقف ، واصرت جميعها على ان للجنة التحقيق العامة وحدها حق العمل في البلقان ، فأحيلت هذه المعلومات الى مجلس الامن .

وفي ١٢ ايار عاد مجلس الامن الى النظر في هذه القضية ، وبعد نقاش حاد ايد فيه مندوب السوفيات موقف الدول الثلاث المعادية لليونان ، اتخذ المجلس قرارا بكثرة تسعة اصوات ان لا يتخذ اي قرار بعد الان يتعلق بالقضية اليونانية قبل ان يستلم رسمياً تقرير لجنة التحقيق العامة .

وفي ٢٣ ايار قررت لجنة التحقيق العامة في جنيف بكثرة اعضائها :

اولا — قبول تقرير اعدته الولايات المتحدة عن الحالة في بلاد اليونان تتهم فيه الحكومات اليوغوسلافية والبلغارية والالبانية بمساعدة قوات الثوار ضد الحكومة اليونانية ، وفي نفس الوقت تنتقد الحكومة اليونانية على بعض الامور في سياستها الداخلية . وقد أيد هذا التقرير كل من مندوبي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة والصين واوستراليا والبلجيك والبرازيل وكولومبيا وسورية ، وامتنع مندوب فرنسا عن التصويت ، وعارضه مندوب السوفيات وبولونيا .

ثانيا — سلسلة توصيات اعدها الوفد الاميركي لعرضها على مجلس الامن ، وقد وافق على هذه التوصيات تسعة مندوبين ، ماعدا المندوب السوفياتي والمندوب البولوني ، وكانت هذه التوصيات كما يأتي :

اولا — ان يوصي مجلس الامن الحكومات الاربع بالامتناع عن الاعمال العدائية في مناطق الحدود ، وعن تأييد اي فريق مسلح في اراضي البلد الاخر ، وان يعتبر كل عمل من هذا النوع اعتداء صريحا على الميثاق .

ثانيا — ان تتفق الحكومات الاربع على عقد معاهدات سلم بينها .

ثالثا ــ ان يعين مجلس الامن لجنة او مفوضاً واحداً يبقى في المناطق التي يجري فيها النزاع ليقدم له تقارير متواصلة عن الحوادث التي تجري فيها ، وانه يحق لهذا المفوض ان يتنقل لاتمام مهمته في اراضي الدول الاربع .

رابعا ــ ان يعزل اللاجئون في اي بلد من هذه البلدان الاربعة في معسكرات منعزلة ، وان لايسمح لهم بالتدخل في السياسة او الحركات العسكرية ، وان يكونوا تحت اشراف دولي .

خامسا ــ ان يطلب مجلس الامن من هذه الدول درس امكان نقل الاقليات اختياريا .

وفي ٢٧ حزيران استأنف مجلس الامن النظر في القضية اليونانية واقترح مندوب الولايات المتحدة تعيين لجنة تستمر على الاقل مدة سنتين في اليونان للاشراف على الحدود الشمالية من البلاد وتقديم تقاريرها الى مجلس الامن عن كل نزاع جديد بحسب توصية تقرير اللجنة . وقد ايده كل من مندوب المملكة المتحدة ومندوب البرازيل ، وقاوم هذا الاقتراح في ٨ تموز المندوب السوفياتي ، واخيرا قبل بالكثرة واصبح نافذاً .

وعندما باشرت اللجنة الفرعية اعمالها في اليونان ، وحاولت في ١١٩٤ حزيران دخول الحدود البلغارية ، ارجعت بتهديد حراب الجيش ، على اساس ان القيادة لم تتلق من حكومتها أية تعليمات بالسماح لها بالدخول ، وقد منعت بنفس الطريقة عندما حاولت عبور الحدود اليوغوسلافية في ٢٩ حزيران .

واستأنف مجلس الامن النظر في القضية اليونانية في اوائل شهر آب ، واستمر المندوب الروسي على مقاومة المشروع الاميركي رغم اقراره كما ذكرت آنفاً .

وفي ٢٠ آب تقدم مندوب الولايات المتحدة بطلب رسمي الى الامين العام في منظمة الامم المتحدة يلتمس فيه منه وضع القضية اليونانية على لوحة اعمال الجمعية العامة للنظر فيها في دورتها العادية الثانية التي ستعقدها في شهر ايلول على اساس أنها « تهدد استقلال اليونان السياسي بالزوال واراضيها بالتجزئة » .

القضية السادسة — مساعدة الولايات المتحدة لليونان وتركيا

على اثر اعلان بريطانيا عدم مقدرتها على الاستمرار في مساعدة اليونان ماليا لتتمكن من مجابهة مصاعبها السياسية والاقتصادية، طلب المستر ترومان في ١٢ آذار سنة ١٩٤٧ من الكونغرس ان يقر مساعدة اليونان وتركيا معا بمبلغ اربعماية مليون دولار، وذلك بعد التشاور في هذا الامر مع زعماء الحزبين في بلاده.

وبعد موافقة الكونغرس بفرعيه على هذه المساعدة رفع مندوب الولايات المتحدة هذا القرار الى مجلس الامن في ٢٨ آذار للمصادقة عليه. وبعد ان شرح الاسباب التي دفعت بحكومة بلاده الى مد يد المساعدة الى هذين البلدين، اعلن ان بلاده بعملها هذا لا تهدد اية امة من الامم، ولا تتدخل بشؤون هذين البلدين الداخلية، بل تترك لكل منها ملء الحرية باختيار نوع الحكم الذي ترغب فيه، وان هذه المساعدة انما هي لمساعدتها على مجابهة مصاعبها الاقتصادية وتأمين معيشة شعبها.

فاحتج غروميكو على هذه المساعدة على اساس انها تعمل على الحد من سلطة الامم المتحدة، وتفسح المجال للتدخل، او بالحري هي تدخل فعلي في شؤون هذين البلدين الداخلية وتهديد لاستقلالهما، الى ان قال: «ان تقديم القضية الى مجلس الامن انما هو اعتراف صريح من الولايات المتحدة الاميركية ان هذه المساعدة هي مخالفة لميثاق الامم المتحدة». ومع اعترافه بحاجة اليونان الشديدة الى مثل هذه المساعدة قال ان تركيا لا حق لها بها لانها لم تتضرر من ويلات الحرب، بل على العكس قد استفادت منها بما باعته الى النازيين من مواد خام وسواها، وانها لم تعلن الحرب الى جانب الحلفاء الا قبيل انتهائها بفترة قصيرة من الزمن.

وقد ايد مندوب بريطانيا واوستراليا المندوب الاميركي مؤكدين ضرورة تقديم هذه المساعدة لان الامم المتحدة غير قادرة في الوقت الحاضر على مساعدتها.

وايد مندوب بولونيا نظرية المندوب الروسي، ثم حضر المسيو داندرامس اليوناني وتكلم باسم بلاده فقال ان موقف الاتحاد السوفياتي من المساعدة الاميركية لبلاده انما هو تقوية لموقف الاقليات التي تسعى الى الدكتاتورية الشيوعية. واعترض

المندوب الفرنسي على هذه المساعدة على اساس انها تقدم قبل انهاء لجنة التحقيق في البلقان من تحقيقاتها . وقال مندوب البرازيل بوجوب منح اليونان وتركيا هذه المساعدة لانها دولتان ديمقراطيتان .

ثم اجري التصويت على اقتراح تقدم به المندوب الروسي بوجوب تقديم هذه المساعدة لليونان بواسطة لجنة خاصة فسقط ، لانه لم يصوت بجانبه سوى الاتحاد السوفياتي وبولونيا ، واستنكف عن التصويت كل من فرنسا والصين وكولومبيا وسورية .

وفي ٥ حزيران سنة ١٩٤٧ عين الرئيس ترومان دوايت كريسوولد احد اعضاء الحكومة الاميركية العسكرية في المانيا رئيساً لبعثة اميركية تذهب الى اليونان وتتولى الاشراف على توزيع الثلاثمائة مليون دولار التي تقرر منحها لليونان على سبيل المساعدة .

القضية السابعة — شكوى انكلترة على البانيا

في العاشر من شهر كانون الاول ١٩٤٦ ارسلت الحكومة البريطانية مذكرة الى حكومة البانيا تطالبها فيها باصلاح طرادين انكليزيين اصيبا بالغام في المياه الالبانية كانت الحكومة الالبانية قد وضعتها او سمحت بوضعها ، وبدفع تعويض كامل عن الـ ٤٤ قتيلا الذين قتلوا في هذا الحادث ، مع تقديم الاعتذار الواجب في ظروف كهذه . وقد امهلت الحكومة البريطانية الحكومة الالبانية مدة ١٤ يوما للجواب على مذكرتها هذه لها ، وفي حال عدم الجواب او تقديم جواب غير مرض تعرض القضية على مجلس الامن الدولي بموجب المادة ٣٥ من الميثاق .

وقد جاء الجواب الالباني ضمن المدة المحدودة ، لكنه لم يكن مرضيا للحكومة البريطانية ، فرفعت القضية الى مجلس الامن في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٧ ، وادرجها المجلس في لائحة اعماله للنظر فيها بشبه اجماع ، اي بعشرة اصوات ضد صوت واحد هو صوت روسيا التي استنكفت عن التصويت .

وقد باشر مجلس الامن النظر في هذه القضية في ١٨و١٩و٢٤ شباط ١٩٤٧، وذلك في ثلاث جلسات متوالية ـ ١٠٧ و ١٠٩ و ١١١ ـ ودارت المناقشات بين مندوبي الدولتين على الشكل التالي :

اعاد السير الكسندر كادوغان مندوب المملكة المتحـدة امام مجلس الامن ماجريات الحادث ، وكيفية انفجار الالغام ، وتضرر الطرادين البريطانيين ، وقتل الضباط والبحارة الاربعة والاربعين ، وعدم تقديم المساعدة المطلوبة لهم من قبل البحرية الالبانية . ثم ذكر المراحل السياسية والطرق الدبلوماسية التي اتبعتهـا بريطانيا للوصول الى حل لهذه المشكلة وعدم جدوى هذه المساعي ، معتبراً هـذا العمل جريمة ضد الانسانية .

ثم دافع السيد حسني كابو عن بلاده فقال : انه سبق لالبانيا ان كتبت بهذا الصدد الى الامين العام في ٢٩ تشرين اول ١٩٤٦ ترجوه عرض قضيتها على الجمعية العامة ، على اساس ان الطرادين البريطانيين كانا يقومان بعمل يعتبر اهانة لسيادة البانيا ووحدتها الوطنية ، ثم تساءل كيف ان شكواهم التي قدمت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٦ لم توضع قبل الان في لوحة الاعمال ، بينما الشكوى البريطانية التي قدمت في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٧ وضعت فورا على هذه اللوحة .

وبعد مناقشات عديدة في الجلسات المتفرقة التي عقدهـا مجلس الامن بعدئذ للفصل في هذه القضية ، تقدم السير الكسندر كادوغان في ٣ نيسان باقتراح يطلب فيه الى المجلس ان يوصي حكومتي الدولتين بريطانيا العظمى والبانيا باحالة قضيتها فوراً الى محكمة العدل الدولية . وكان العامل الرئيسي في طلبه هذا تباطؤ المجلس في الفصل فيها ، وموقف المندوب السوفياتي منها، لاسيما استعماله حق النقض فيها . وفي ٩ نيسان قرر مجلس الامن نقلها بثمانية اصوات هي الولايات المتحـدة والصين وفرنسا واوستراليا والبلجيك والبرازيل وكولومبيا وسورية ، وامتناع دولتين عن التصويت هما الاتحاد السوفياتي وبولونيا ، وعدم تصويت المملكة المتحدة بصفتهـا خصما في القضية .

وفي ٢٣ تموز ، أي بعد التاريخ المحدد لاعطاء الجواب ، اعلمت الحكومة الالبانية محكمة العدل الدولية انها بينما هي تعتبر ان تقديم بريطانيا الدعوى بمفردها الى محكمة العدل هو عمل غير عادل ، فانها مستعدة للحضور امام المحكمة في لاهاي في الوقت الذي تحدده للنظر في القضية ، وان وزيرها المفوض في باريس هو الذي سيمثلها فيها .

القضية الثامنة — قضية تريستا

في العاشر من شهر كانون الثاني ١٩٤٧ ، عقد مجلس الامن الدولي جلسة في نيويورك لبحث قضية تريستا الحرة على ضوء ماجاء بهذا الصدد في معاهدة الصلح مع ايطاليا وفي قرار وزراء الخارجية . وبعد نقاش طويل درس فيه الموضوع من جميع نواحيه قرر وضع تريستا تحت اشراف مجلس الامن منعا لحدوث حرب ثالثة عالمية بسببها ، واليكم نص القرار الذي اتخذ لهذه الغاية :

ان مجلس الامن بعد اطلاعه على ملاحق معاهدة الصلح المقترحة مع ايطاليا ودراستها ، هذه الملاحق التي تتعلق بخلق منطقة تريستا الحرة ونوع الحكم فيها ، بما في ذلك الترتيب الخاص المتعلق بالميناء الحر فيها ، قد سجل فيما يلي موافقته على الوثائق الثلاث التالية :

الاولى — وثيقة نوع الحكم الموقت الذي تدار به منطقة تريستا الحرة .

الثانية — القانون الدائم لمنطقة تريستا الحرة .

الثالثة — وثيقة المرفأ الحر في منطقة تريستا الحرة .

وكذلك قبل المجلس الاضطلاع باعباء مسؤولية الاشراف على هذه المنطقة بموجب هذه الوثائق . وهنالك مساع تبذل لاعادة تريستا الحرة الى ايطاليا .

القضية التاسعة — القضية المصرية

نشأت القضية المصرية منذ سنة ١٨٨٢ اي منذ اليوم الذي وطئت فيه اقدام الجيوش البريطانية ارض الكنانة ، وسار النزاع بين الفريقين بين مد وجزر الى

٢٠ كانون الاول سنة ١٩٤٥ (١) حينما ارسلت الحكومة المصرية برئاسة دولة النقراشي باشا مذكرة الى حكومة المملكة المتحدة اوضحت فيها ان المعاهدة الانكليزية المصرية سنة ١٩٣٦ قد ابرمت في ظروف دولية لم يعد لها وجود ، وان مصر قد قبلت ان توقع هذه المعاهدة تحت ضغط هذه الحوادث والظروف الدولية الخاصة الموقتة التي زالت الآن ، والتي بزوالها ، ولا سيما بعد ان اصبح ميثاق الامم المتحدة نافذاً ، اصبحت المعاهدة الآنفة الذكر عديمة الفائدة .

وعندما بدأت المفاوضات بعدئذ عمدت الحكومة البريطانية الى التمسك ببقاء القواعد العسكرية في مصر «على صورة او اخرى» ، ورفض الجانب المصري هذه الطلبات ، ليس فقط لما تنطوي عليه من انتقاص لسيادة مصر واستقلالها ، بل ايضا لمخالفتها احكام ميثاق الامم المتحدة ومبدأ الدفاع الاجماعي .

وعلى اثر هذه المفاوضات اصدر الوفد البريطاني في ٧ ايار سنة ١٩٤٦ التصريح التالي : «ان السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة في الحكومة المتحدة هي توطيد محالفتها مع مصر على اساس المساواة بين امتين تجمع بينها مصالح مشتركة ، وتطبيقا لهذه السياسة بدأت المفاوضات في جو من الود وحسن النية . وقد عرضت حكومة المملكة المتحدة اجلاء جميع قواتها البحرية والبرية والجوية عن الاراضي المصرية ، والمفاوضة لتحديد مراحل هذا الجلاء وموعد اتمامه ، والتدابير التي ستتخذها الحكومة المصرية لتحقيق تبادل المعونة في زمن الحرب او في حالة التهديد والوشيك بها طبقا للتحالف» .

فتبين من هذا التصريح ان الجلاء مقرون بشرط عقد معاهدة عسكرية . وفي ٣١ ايار سنة ١٩٤٦ تقدم الجانب البريطاني بمشروع معاهدة تحالف ارفق بها مشروع معاهدة عسكرية تضمن جميع الاحكام العسكرية الثقيلة التي فرضتها

---

(١) تم في خلال هذه المدة اتفاق سنة ١٨٩٩ للسودان ، وجرت مفاوضات متعددة في اوقات مختلفة ، وعقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ التي ابرمت في ظروف دولية خاصة كان العالم فيها على فوهة بركان الحرب الكونية الثانية .

معاهدة سنة ١٩٣٦ التي تحاول مصر بمساعيها الجديدة التخلص منها ومن قيودها واحكامها .

وتوالت بعد ذلك المقترحات من الجانبين ، غير ان الجانب البريطاني أصر خلال المفاوضات على التشبث بموقفه ، وانتهى الامر بان سافر دولة صدقي باشا رئيس الوزراء وقتئذ يصحبه وزير خارجيته الى لندن ليتصلا بالمستر بيفن اتصالا شخصياً في محاولة اخيرة للوصول الى تسوية ودية . فأعدت المشروعات الاولية التي عرفت فيما بعد باسم « مشروع صدقي ـ بيفن » ووقعها ممثلو الجانبين بالحروف الاولى من اسمائهم ، فرفضت مصر بعدئذ هذا المشروع لانه يبقي النظام الاداري الذي فرضته اتفاقية ١٨٩٩ على السودان على حاله .

وبعد لأي اعترف المستر بيفن بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، غير ان حكومة المملكة المتحدة اصرت في نفس الوقت على ان يمنح السودانيون حق تقرير الانفصال عن مصر في المستقبل ، الامر الذي يبقي مصير هذه الوحدة رهناً بمشيئة الحكومة البريطانية . وانتهى هذا الموقف باخفاق المفاوضات ، وبسقوط حكومة صدقي باشا وتأليف حكومة جديدة برئاسة النقراشي باشا .

وفي ١١ حزيران سنة ١٩٤٧ تقدم محمود حسن باشا سفير مصر في واشنطون بمذكرة من حكومته الى الامين العام في منظمة الامم المتحدة تطلب فيها الى مجلس الامن تقرير جلاء القوات البريطانية عن وادي النيل وعن السودان ، وعن اي جزء آخر من الاراضي المصرية ، وان يكون هذا الجلاء حالا وكاملا وغير مقرون باي شرط من الشروط ، وكذلك تقرير انهاء النظام الاداري الذي يتمسك به البريطانيون في السودان منذ سنة ١٨٩٩ ، ليتمكن السودانيون من مشاركة شعب مصر في رفاهيته واماني . وتتمسك مصر بتطبيق احكام الميثاق في قضيتها كما طبقت قبلا في قضايا ايران واليونان وسورية ولبنان التي فصل فيها مجلس الامن ، وتستند الى القرار الاجماعي الذي اصدرته الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول سنة ١٩٤٦ ، ولاسيما الى الفقرة الاخيرة منه وهي كما يلي : « ... وان تسحب بغير ابطاء القوات المرابطة في اراضي الدول الاعضاء بغير رضائها الصادر عن حرية وفي

صورة علنية تشمله معاهدات او اتفاقات متلائمة مع احكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية ». ان الجيوش البريطانية ليست موجودة في مصر برضاء حكومتها وشعبها ، وقد تمسكت مصر في دعواهـا الى مجلس الامن بان التوتر الذي يسود العلاقات بين مصر والمملكة المتحدة لما يجعل الخطر على السلم والامن في هذا الجزء من العالم قريب الاحتمال ، وان النزاع المعروض للفصل فيه « من شأن استمراره ان يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولي » .

وشرع مجلس الامن برئاسة دولةالسيد فارس الخوري ممثل سورية في دراسة القضية المصرية في اليوم الخامس من شهر آب سنة ١٩٤٧ ، فاستعرض النقراشي باشا قضية بلاده بخطاب مسهب ضمنه مطالب مصر ، ودحض فيه كون المعاهدة المعقودة في سنة ١٩٣٦ قد ابرمت برضاء الجانب المصري ، مبيناً ان المعاهدة المذكورة ، فضلا عن انها ابرمت تحت ضغط الحوادث الداهمة ، فانها تتعارض مع اتفاقية قناة السويس ، وتتنافى مع احكام ميثاق الامم المتحدة . ومما ابانـه بشأن السودان انه يرتبط بوحدة جغرافية واقتصادية وسياسية ، بوحدة الدين واللغة والثقافة ، وان اتفاقية سنة ١٨٩٩ لم تكن الا تدبيراً محلياً اريد به مجاراة الظروف القائمة في مصر وقتئـذ .

وقد انحصر دفاع السير كادوغان في الرد على النقراشي باشـا في ان معاهدة السنة ١٩٣٦ مازالت نافـذة ، وانها ابرمت برضاء الجانب المصري ، وانها تضم ناحيتي الشكوى اللتين تمسك بها الحكومة المصرية وهما « جلاء الجيوش وتبديل نوع الادارة في السودان » . ويستمر مفعولها الى سنة ١٩٥٦ واضعـة على مصر واجبات دولية ، ولذا فلايحق لمصر الادعاء بان هناك خطراً يهـدد الامن والسلم الدوليين لانه ، اذا وجـد شيء من هذا ، فان السبب في وجوده هي مصر نفسها ، الى ان قال ان المجلس النيابي المصري قدصدق هذه المعاهده على اختياره وبالاجماع ، وان صدقي باشا نفسه وصف هـذا التحالف الانكليزي المصري بانه « على قدم المساواة الحقيقية » . وقد اشار الى ادعاء مصر بعدم شرعية وجود جيوش بريطانية في الاراضي المصرية بقوله : « ان معاهدة السنة ١٩٣٦ تضمنت نصوصاً بايجاد قوات

بريطانية في الاراضي المصرية ، هذه القوات التي ساعدت على احراز النصر النهائي وكانت السبب المباشر في خلق منظمة الامم المتحدة وفي خروج مصر غنية من هذه الحرب وغير متضررة بشيء » . ثم انكر ان وجود جيوش اجنبية في اراضي دولة اخرى هو انتقاص من سيادة الدولة الموجودة في اراضيها ، ودلل على ذلك بوجود جيوش اميركية في جزر بريطانية بالاطلنتيك وفي بناما وفي جمهورية الفيلبين ، وبوجود جيوش سوفياتية في بورت ارثور ، وجيوش بريطانية في البلجيك لتأمين خطوط المواصلات مع منطقة الاحتلال البريطانية في المانيا ، الى ان قال : « ان المملكة المتحدة قد أجرت هذه القواعد للولايات المتحدة الاميركية لمدة ٩٩ سنة بموجب اتفاقية اجريت في خلال الحرب على اساس ان هذه القواعد مفيدة للدفاع المتبادل ، فهل بامكان المملكة المتحدة ، بعد ان وضعت الحرب اوزارها وزال الخطر الداهم ، ان تأتي بقضيتها الى مجلس الامن وتقول له : ان الظروف التي اجريت الاتفاقية في اثنائها قد زالت ، ولذا فان شعب المملكة المتحدة ، وشعوب المناطق التي تقع فيها هذه القواعد ، يرغبون بالاجماع في اخراج القوات الاميركية من اراضيهم ؟ الجواب كلا ، وهذا هو نفس الحال في قضية مصر ، فلا يجوز والحالة هذه ان يؤتى بها الى مجلس الامن للنظر فيها » .

وختم السير الكسندر كادوغان دفاعه بقوله : « لقد لبت الحكومة البريطانية طلب المصريين وقبلت باعادة النظر في المعاهدة ، وقد اخفقت المفاوضات لسبب واحد فقط هو عدم استعداد الحكومة المصرية لمنح السودانيين الحكم الذاتي » .

وفي ١١ آب سنة ١٩٤٧ عاد النقراشي باشا واكد ادعاءه بان ميثاق الامم المتحدة قد الغى المعاهدة ، واعلن ان بريطانيا كانت حجر عثرة في سبيل استقلال مصر وتقدمها طوال المئة السنة الماضية ، واكد : اولاً ان هنالك نزاعاً ، وثانياً ان الحكومة المصرية قد بذلت اقصى الجهد في سبيل حل قضيتها مع المملكة المتحدة عن طريق المفاوضة واخفقت ، وثالثاً ان استمرار النزاع يهدد الامن والسلم في جميع الشرق الاوسط ، ورابعاً ان حالة الاستقرار والرفاهية اللازمة لعلاقات السلم والصداقة يمكن ايجادها في هذا القسم من العالم فقط بجلاء الجيوش البريطانية عن

وادي النيل ،وبانهاء نظام الادارة المشترك في السودان. واضاف قائلا : « ان الملايين من قاطني وادي النيل لاينفكون عن اظهار استيائهم من وجود القوات البريطانية في الاراضي المصرية ، ومادام الاحتلال موجوداً فلا مجال لوقف هذه الموجة من الاستياء ولا لمنع ثورتها ، ولاغرو اذا افلت قياد الحالة من ايدينا بسهولة » .

وقد اجاب السير الكسندر كادوغان بقوله : « ان بريطانيا لم تؤخر تقدم مصر ولم تتبع سياسة التوسع في ادارتها البلادين » ، الى ان قال : « ان عملنا ادى الى تأسيس دولة ناجحة ومستقـــلة في مصر ، ونحن الذين اعددنا الحالة الادارية والاقتصادية التي اسفرت عن هذا النجاح الباهر في البلاد » .واضاف قائلا : « لاتوجد دولة برهنت بصورة عملية عن تطورها من هذا القبيل كالدولة البريطانية التي منحت مئات الملايين من الهنود والبورميـين استقلالهم وحريتهم ، وابدت استعدادها للانسحاب في خلال سنة او سنتين من الاراضي المصرية . الايكفي انقاذ مصر من الكابوس النازي ومن جحافل النازيين على نفقة دماء الالوف من البريطانيين » . الى ان قال : « انني اسف جداً لخلو خطاب النقراشي باشا من اية كلمة تشير الى ما قامت به بريطانيا بمساعدة الحلفاء من الخدمات لمصر خلال الحرب » .

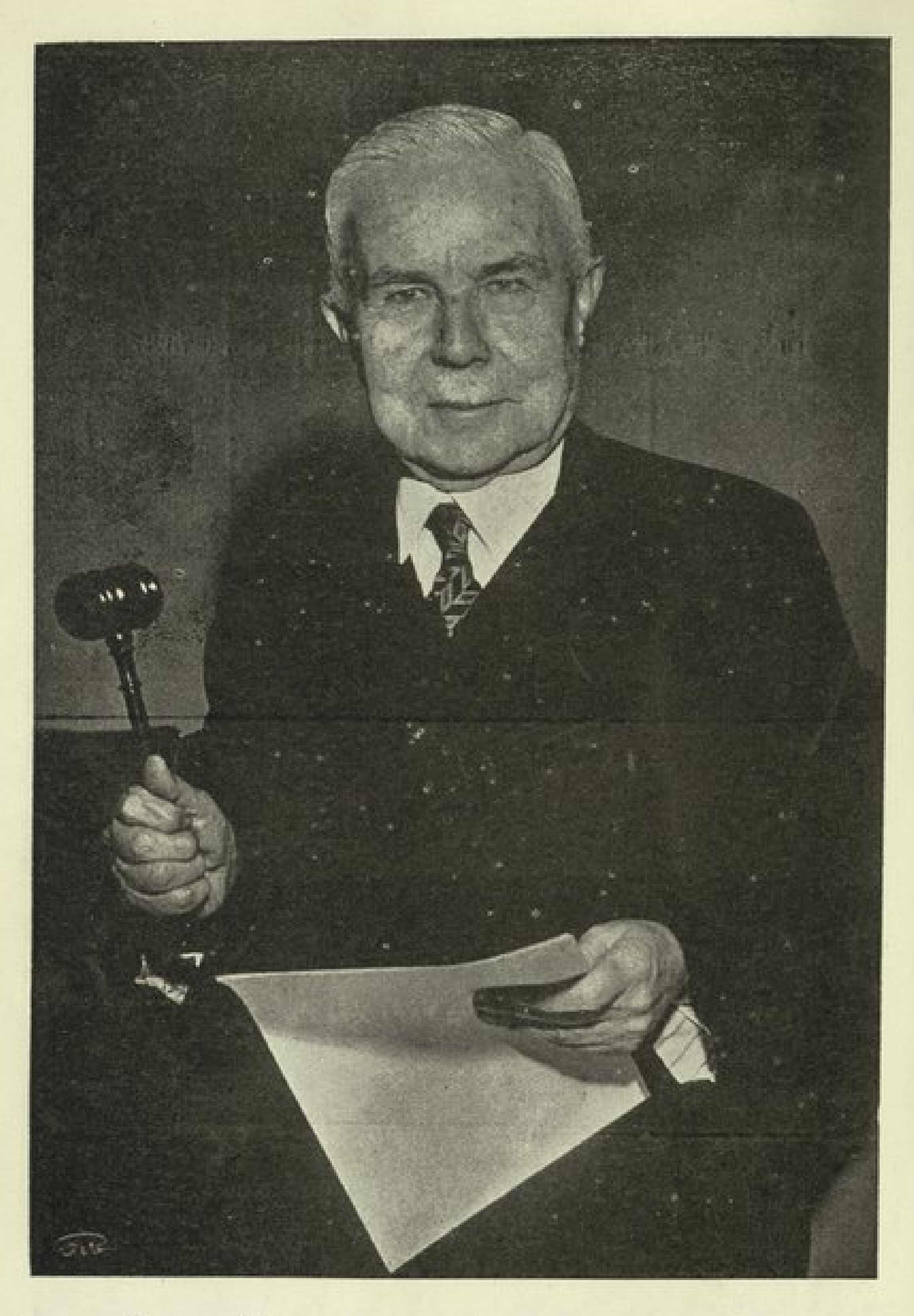
وقال بشأن السودان ان حكم مصر لها ابتدأ في السنة ١٨٢١ وليس من اقدم الازمنة كما قال النقراشي باشا ، وان الحكم الثنائي جاء على اثر شكوى السودانيين من سوء الحكم المصري . الى ان قال : « انه لمن الحق ان نقول ان السودانيين يرغبون في الاتحاد بمصر ، فاذا كان المصريون يعتقدون مثل هذا الاعتقاد فانهم يخدعون انفسهم ، لان السودانيين هم في الواقع غـير ميالين الى المصريين، وشديدو الرغبة في بقاء الحالة على ماهي عليه ، اما السودانيون المثقفون فانهم يتوقون الى الحصول على الحكم الذاتي في اسرع مايمكن من الوقت ، وانما يختلفون فقط في هل يكون هذا الحكم الذاتي تحت التاج المصري ام تحت ظلال الاستقلال الناجز » .

وعندما عاد مجلس الامن الى النظر في القضية المصرية في اليوم العشرين من شهر آب سنة ١٩٤٧ اقترح المندوب البرازيلي وجوب رجوع بريطانيا العظمى ومصر الى استئناف المفاوضات المباشرة بينهما ثقة منه ان بالامكان ايجاد طريقة مباشرة

بينها لحل القضية ، على ان تقدما تقريراً بنتيجة هذه المباشرة الى مجلس الامن في اول كانون الثاني سنة ١٩٤٧ ، وفي ٢١ منه اعلن النقراشي باشا تشاؤمه من استئناف المفاوضة المباشرة مؤكداً انها غير مجدية وانه سيضطر بعد مدة من الزمن لارجاع القضية الى المجلس للنظر فيها .

فأجاب السير كادوغان ان القضية لاتشكل خطراً على السلم الدولي الا اذا ارادت مصر ان تخلق مثل هذا الخطر لتتهرب من القيام بمسؤولياتها الدولية . وقد ايد دولة السيد فارس الخوري مندوب سورية وجهة نظر مصر في ٢٦ آب مبيناً في قوله ان الميثاق ينص على ايجاد تدبير أمن اجماعي يحل بريطانيا بصورة آلية من مسؤوليتها الوحيدة في الدفاع عن قناة السويس ، ومؤكداً ان مصر لم تكن حرة في ابرامها معاهدة سنة ١٩٣٦ . ثم ايد مندوب اوستراليا الاقتراح البرازيلي مع تعديل واحد اجراه عليه ، وهو انابة استشارة بشأن السودان يجب ان يستشار بها السودانيون انفسهم . فأجاب النقراشي باشا قائلا : « ان مصر ترغب في بحث قضية مستقبل السودان ليس مع الحكومة البريطانية، ولا مع السودانيين انفسهم ماداموا مسيرين بارادة بريطانيا ، وانما مع السودانيين الاحرار » الى ان اضاف قائلاً : « ان المملكة المتحدة لاشأن لها في هذه القضية ونحن سوف لانبحثها معها » .

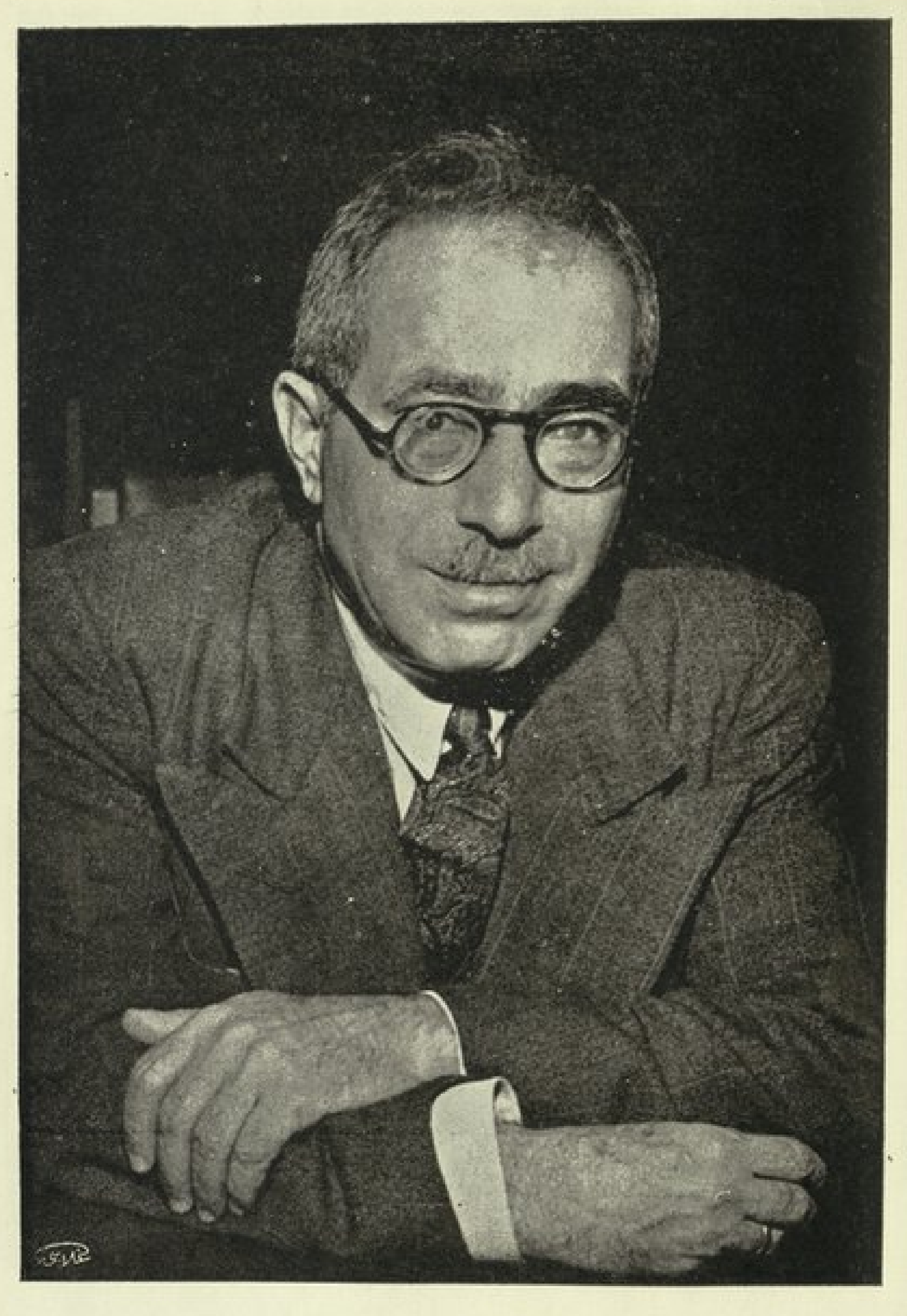
وفي الثامن والعشرين من شهر آب أيد مندوب الاتحاد السوفياتي موقف المصريين ، وانتقد الاقتراح البرازيلي قائلا : « ان الاقتراح البرازيلي : اولا ــ يتجاهل تجاهلا تاما اخفاق المفاوضات بين بريطانيا ومصر ، وثانيا ــ ان المباحثات التي يمكن حدوثها بينها ، ما دامت جيوش الدولة الواحدة محتلة اراضي الدولة الثانية ، تعتبر مخالفة للميثاق الذي يضمن التساوي في السيادة بين جميع الامم ، وثالثا ــ ان استئناف المفاوضات يسحب القضية من يد مجلس الامن ... » الى ان قال : « بالامكان حدوث هذا الامر فيما لو ثبت بالبرهان الحسي ان وسائل التفاهم عن طريق المفاوضات لم تنفد بعد ، بينما في الواقع ان كل ما هنالك يدل على انه لم تترك وسيلة للتفاهم الا اجريت وانما بدون جدوى ، ولذا فان مجرد الرجوع الى



دولة الاستاذ فارس بك الخوري مندوب سورية في منظمة الامم المتحدة
ورئيس مجلس الامن في شهر آب ١٩٤٧ وفي شهر حزيران ١٩٤٨



حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس الوزارة المصرية ووزير الخارجية



الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ المصرى ورئيس وفد مصر
الى القسم الاول من الدورة الاولى للجمعية العامة

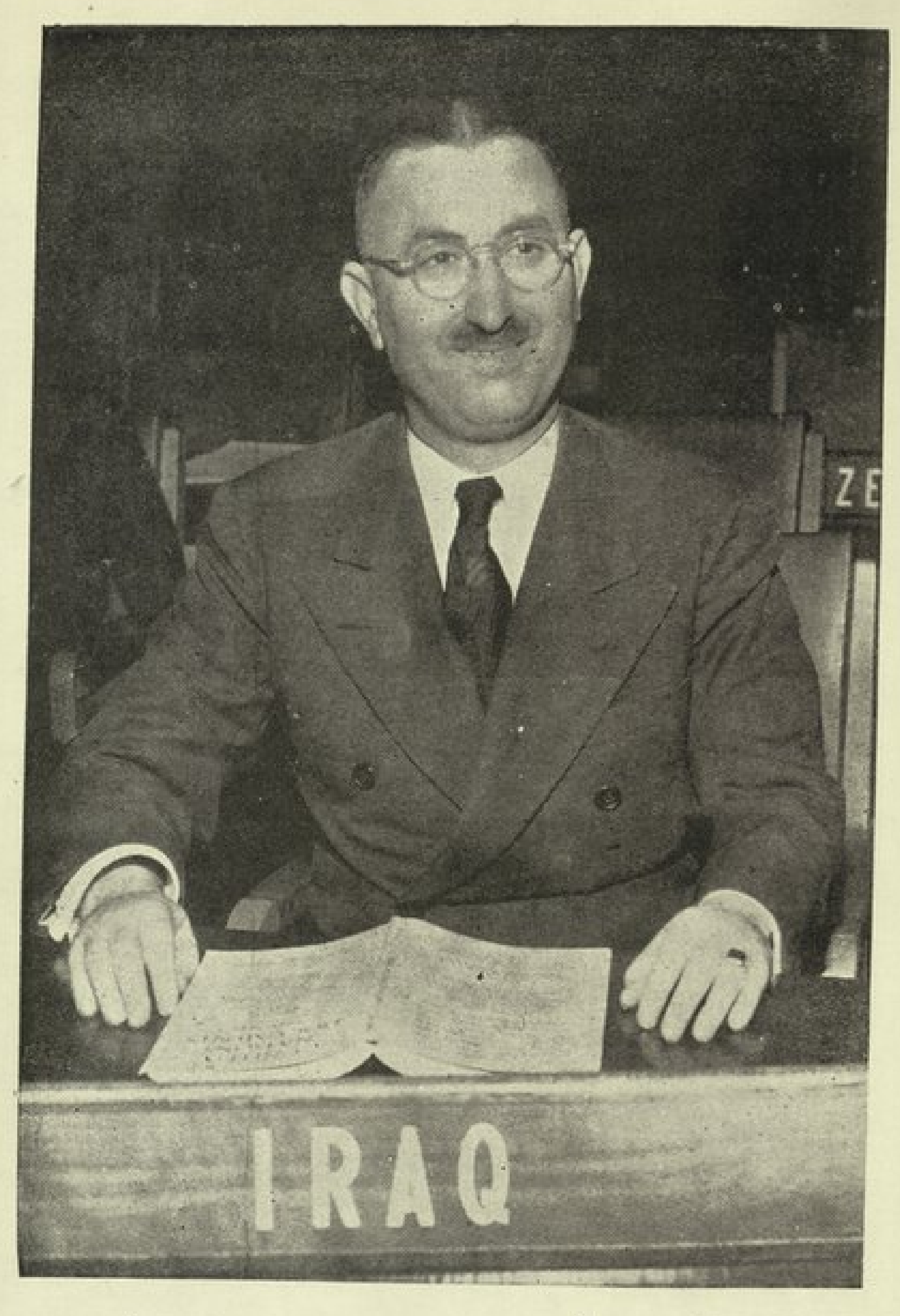


سمو الامير فيصل آل السعود رئيس وفد المملكة العربية السعودية

فى الدورة العادية الاولى للجمعية العامة سنة ١٩٤٨



صاحب السعادة محمود فوزى بك مندوب مصر الدائم فى منظمة الامم المتحدة



معالى الدكتور محمد فاضل الجمالى وزير خارجية العراق ونائب رئيس وفد العراق
الى الدورة العادية الثانية التى عقدتها الجمعية العامة فى ايلول سنة ١٩٤٧

استئناف المفاوضات بين الدولتين يعني ان مجلس الامن قد غسل يديه من هذه القضية ووقف جانباً متفرجا بملء ارادته واختياره . وكذلك اذا اكتفى المجلس بالدعوة الى استئناف المفاوضات فان عمله هذا يعني تهربه من حمل المسؤولية » .

وقد ابدى رأيه بوجود اوجه تشابه بين القضية المصرية والقضية الاندونيسية ، اذ ان هنالك اعضاء حاولوا في القضيتين رفض اتخاذ خطوات تمليها عليهم مصالح الامن الدولي وازدياد العلاقات الحبية بين الدول ، وعلى هذا الاساس رفض التسليم بالاقتراح البرازيلي .

ثم تقدم المندوب الكولومبي باقتراح ثان مؤداه : « ان الحكومة المصرية على حق في ادعائها ان وجود جيوش اجنبية في بلادها مخالف لروح الميثاق ، غير ان بريطانيا ادركت تدريجياً مدى اماني مصر الوطنية وقوتها ، ولذا فان العود الى استئناف المفاوضات بين الدولتين لافضل ما يوصى به والحالة هذه » .

وقد اجرى مجلس الامن التصويت على الاقتراح البرازيلي فنال ستة اصوات، الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا والصين واوستراليا والبلجيك والبرازيل ، وصوت ثلاثة اعضاء ، ضده روسيا وبولونيا وسورية ، وامتنعت كولومبيا عن التصويت ، واما بريطانيا فلم تشترك في التصويت على اساس انها خصم في هذا النزاع، وهكذا سقط الاقتراع بامتناع كولومبيا عن اعطاء صوتها الى جانبه، اذ ان اقراره يحتاج الى سبعة اصوات من أصل الاحد عشر صوتاً في مجلس الامن . وكذلك سقط اقتراح اوستراليا بتعديل الاقتراح البرازيلي ، واقتراح آخر تقدم به المندوب البلجيكي باحالة القضية المصرية الى محكمة العدل الدولية ، فنال الاول صوتين هما اوستراليا وفرنسا ، ونال الثاني اربعة اصوات هي الولايات المتحدة وفرنسا واوستراليا والبلجيك ، وتمنع بقية الاعضاء عن التصويت .

وفي ٢٩ آب سنة ١٩٤٧ تناقش مجلس الامن في اقتراح ثان تقدم به العضو الكولومبي ، وهو العود الى المفاوضة المباشرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية.

اولا — لانهاء جلاء جميع الجيوش البريطانية عن الاراضي المصرية في اقرب

وقت ممكن ، واعداد التعاون المتبادل بين الدولتين ، في حالة الحرب او في حالة التهديد المفاجيء بوقوع الحرب ، لحماية الملاحة في قناة السويس وحفظ الامن فيها .

ثانيا — للعمل على انهاء الادارة المشتركة في السودان مع اعارة الانتباه الواجب لمبدأ تقرير الشعوب مصيرها او حقها في الحكم الذاتي .

وقد اعتقد المستر جونسون مندوب الولايات المتحدة ان الدولتين ستقبلان هـذا الاقتراح بعد حذف الفقرة المتعلقة بالتعاون المتبادل لحماية الملاحة في قناة السويس والمحافظة على الامن فيها .

وقال السير كادوغان : « مع ان بريطانيا لاتعترض على اتخاذ هذا القرار بمجموعه لانه جمع بين انسحاب الجيوش الذي لم تحبه بريطانيا بنوع خاص ، وبين المفاوضة لعقد معاهدة تعاون متبادل التي لم يقبل بها المصريون، فانها لايمكنها ان تقبل بقسم منه وترفض الآخر لان هـذا يعني ان مصر نالت كل ما ترمي اليه . وهكذا فاذا قبل القسم الواحـد ورفض الاخر فان لدي تعليمات من حكومتي بان اقول ان الاقتراح بمجموعه غير واف بالمطلوب » . فهاجم غروميكو الاقتراح مهاجمة شديدة على اساس انه محـاولة لفرض « شروط استعباد » وتشكيل « نقض فادح لمبدأ السيادة » ، واشترط النقراشي باشا جعل جلاء الجيوش وانهاء نظام الادارة الحالي في السودان شرطين اساسيين في العود الى المفاوضات بشأن عقد معـاهدة جديدة بين انكلترا ومصر .

ولما اخفق مجلس الامن في اتخاذ قرار بشأن النزاع الانكليزي المصري ، اجل النظر في القضية الى اليوم العاشر من شهر ايلول . وفي الموعد المعين نظر المجلس في اقتراح ممـاثل للاقتراح البرازيلي تقدم به المندوب الصيني ، وهو يقضي بالعود الى استئناف المفاوضات المباشرة بين الدولتين على ان تقدما بتقرير الى المجلس عن نتيجة هذه المفاوضات في اول كانون الثاني سنة ١٩٤٨ . ولمـا أجري التصويت على هذا الاقتراح لم يحصل الا على صوتين اثنين فقط هما الصين وكولومبيا ، وأما الاعضاء الباقون فقد امتنعوا عن التصويت . ولمـا لم يجد المجلس منفذاً يلجأ اليه

وضع القضية « على الرف » للنظر فيها فيما بعد ، غير انه أبقاها على لوحة أعماله ، وكانت مصر حكومة وشعباً طوال مدة النظر في قضيتها ، تبدي تأييدها المطلق لوفدها المناضل في سبيل الوصول الى حل مقبول لقضيتها والوصول الى تحقيق امانيها الوطنية .

القضية العاشرة — القضية الفلسطينية

على اثر صدور قرار تقسيم فلسطين في الجمعية العامة في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ ، نقل هذا القرار الى مجلس الامن لعرضه عليه ، وفي التاسع من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٧ وضع المجلس المذكور القضية الفلسطينية في جدول اعماله ، ولكنه لم يتخذ اي قرار فيما اذا كان من الضروري المباشرة في مناقشتها في ذلك الحين ام لا .

وفي الفترة الكائنة بين نقل القضية الى مجلس الامن وبين المباشرة بمناقشتها بصورة رسمية ، تقدمت لجنة تقسيم فلسطين (١) الى المجلس بتقريرين اثنين ، بحثت في الاول نقطتين هامتين لهما علاقة حيوية بقرار التقسيم وبعمل اللجنة نفسها :

النقطة الاولى — اصرار بريطانيا على بقاء السلطة بيدها وحدها حتى ١٥ ايار سنة ١٩٤٨ ، ورفضها توزيع هذه السلطة وتجزئتها ، الامر الذي اعتبرته مخالفا لاحكام القرار الذي يقضي بتحويل السلطة اليها تدريجياً على اثر جلاء القوات المسلحة من قبل السلطة المنتدبة .

النقطة الثانية — قضية وصول اللجنة الى فلسطين قبل انتهاء الانتداب بمدة كافية تتمكن فيها من اتمام مهمتها . وذلك لان اللجنة اعتبرت ان مدة الاسبوعين قبل انتهاء الانتداب لاتكفي للقيام بالمهمة الموكول اليها القيام بها . وقد اشارت اللجنة ايضاً في تقريرها الاول الى توصية الجمعية العامة في قرارها بوجوب فتح باب

---

(١) هي اللجنة التي عينتها الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ للاشراف على تنفيذ قرار التقسيم .

الهجرة اليهودية على مصراعيه في اول شباط سنة ١٩٤٨ ، الامر الذي لم تقبل الحكومة البريطانية تنفيذه لانه مما يزيد في حراجة الموقف ، وعرقلة اعمال الادارة ، وسرعة توثب الفريقين المتنازعين الى النزاع الدموي الرهيب . وقد اشارت اللجنة في ختام تقريرها الى امكانية فقد الامن وخروجه من يدها على اثر انتهاء الانتداب اذا كانت لاتعطى الصلاحيات التامة لممارسة سلطتها قبل انتهائه .

وبحثت اللجنة في تقريرها الثاني الذي قدمته الى مجلس الامن في ١٦ شباط سنة ١٩٤٨ الوضع في فلسطين ، ووصفته بانه خطر جداً ويشتد حراجة يوما بعد يوم ، ودعت الى القيام بعمل سريع يساعد على تنفيذ قرار التقسيم ومنع سفك الدماء والآلام التي قد تعم فلسطين ، وحتى مدينة القدس ، بعد انتهاء الانتداب ، وان تعين هيئة دولية لحفظ الامن والنظام ، الامر الذي يساعد اللجنة في تنفيذ قرار الجمعية العامة . فكان بمجموعه تشاؤماً من المصير المؤلم الذي ينتظر الاراضي المقدسة بعد انتهاء الانتداب وليس هنالك اية ضمانة لحفظ الامن والنظام . وفي المناقشة التي بدأت في ٢٢ شباط سنة ١٩٤٨ ، اي بعد ان وضعت القضية الفلسطينية على جدول اعمال مجلس الامن بما يقرب من شهرين ونصف الشهر ، اشار السيد ليبسكي رئيس اللجنة الى انه ليس الجانب المتعلق بالامن في مشكلة فلسطين هو العقبة التي تعترض سبيل تنفيذ خطة التقسيم ، وان كان هذا الجانب يفوق غيره من جوانب المشكلة . وبعد ان بسط شدة الحاجة الى قوة دولية ، أبان ان الحالة بعد انسحاب البريطانيين قد تتطلب ستة الاف جندي مدرب للمحافظة على الامن في القدس وحدها . اما تأليف ميليشيا فقال عنها بانها غير عملية وغير مجدية .

والقى المستر وارين اوستن مندوب اميركا بيانه ، فطالب مجلس الامن بان يبدأ فوراً في مشاورات مع لجنة فلسطين باشتراك بريطانيا وممثلي العرب واليهود للوصول الى اتفاق بشأن التقسيم ، ثم اقترح تأليف لجنة من اعضاء الدول الخمس الكبرى للنظر فيما اذا كانت الحالة في فلسطين تهدد السلام العالمي ام لا ، وأوضح المستر وارين اوستن بان الولايات المتحدة لن تنفرد باتخاذ سياسة معينة ، بل ستسير وفق السياسة

التي تتفق مع قرار هيئة الامم وهي مؤيدة له . واضاف من جهة اخرى ان ميثاق الهيئة لايلزم مجلس الامن بتنفيذ تسوية سياسية معينة ، اي ان اجراءات المجلس يجب ان تستهدف المحافظة على التقسيم لاتنفيذه .

وتكلم المستر تجونس وزير المستعمرات البريطاني فاشار الى ازدياد أعمال العنف وتفاقمها ، وقال بان فساد حالة الامن بدأ منذ ان تمت الموافقة على مشروع التقسيم . وأضاف بان القوات البريطانية قد نجحت في ظروف كثيرة في ابعاد كل من الفريقين عن الآخر وفي السيطرة على الحدود الفلسطينية ، الا انه اوضح بان بريطانيا عازمة على عدم التقيد بالتزامات جديدة لانه مامن فريق من الفريقين المتعادين في فلسطين يعتبرها دولة محايدة ، ونادراً مانجت اعمالها من مظنة الشك حتى ليبدو ان الامم المتحدة كلها قد تنفست الصعداء لمجرد علمها بانها تعتزم الانسحاب من فلسطين ، الى ان قال اخيراً : « ان جلاء آخر جندي بريطاني من البلاد سيتم قبل اول آب القادم وان ادارة الانتداب ستنهي اعمالها في ١٥ ايار المقبل » .

وأدلى السيد فارس الخوري مندوب سورية في ٢٤ منه ببيان مستفيض اثار فيه:

اولاً — التدخل والضغط اللذين قامت بهما بعض الدول الكبرى للوصول الى التوصيات التي ارتأتها الجمعية العامة ، وأشار الى اغفال بعض المقترحات القانونية والغاء بعض الجلسات .

ثانياً — أبان ان الاغلبية التي اقرت التقسيم كانت مصطنعة لان هناك ٢٤ وفداً يمثلون ثلثي سكان الدول المنتمية الى الهيئة رفضوا التصويت عليه او امتنعوا عن ذلك .

ثالثاً — ان مجلس الامن هيئة مستقلة تتمتع بحرية العمل في نطاق نصوص الميثاق ، ولذلك فان توصيات الجمعية العامة تبقى خاضعة لبحثها من قبل هذا المجلس والتثبت من مطابقتها للسلطات التي منحها الميثاق للجمعية العامة . ثم اشار الى ان الجمعية العامة استندت الى تقرير الاعضاء السبعة في لجنة فلسطين ، وأوضح ان التقرير خاطىء في اساسه ، وينطوي على جميع مايمكن ان يتصوره الانسان من عبث بالحقوق وعدوان عليها ، بل انه ينافي حتى صك الانتداب الجائر نفسه الذي اشار في

مادته الاخيرة الى حكومة واحدة في فلسطين .

وبعد ان فند النقاط التي استندت اليها الجمعية العامة في توصياتها انتهى الى القول بان توصيات الجمعية العامة ليست ملزمة لمن توجه اليهم ، والسوابق على ذلك كثيرة: كالنزاع المتعلق بالهنود في جنوبي افريقية ، وقضية البلقان واللجنة الموقتة فيها ، وقضية كوريا ، الى ان ابان عدم شرعية اللجنة الخماسية لانها لاتستند الى اساس قانوني ، كما اكد بطلان التقسيم لان المادتين العاشرة والرابعة عشرة المستند اليها لاتخولان الجمعية العامة سوى تقديم توصيات ضمن حدود ميثاق الجمعية وأهدافها .

« ولذا فالشعوب العربية والشرقية ترى ان فلسطين رمز للنضال بين القوة الغاشمة والديمقراطية ، بين النظام القديم الذي كانت فيه الشعوب الآسيوية والافريقية معتبرة بمثابة اغراض وأهداف يصلح استغلالها وبين نظام جديد يرمي الى تحقيق المساواة في السيادة بين جميع الامم والشعوب . وان الحقائق التي ذكرتها الآن تجعل المندوبين الذين صوتوا ضد التقسيم او امتنعوا عن تأييده غير مسؤولين عن تنفيذه لانهم يعتبرونه باطلا وفاسداً وجائراً » .

ثم جرت المناقشة حول صلاحيات اللجنة الخماسية التي عهد اليها بدراسة الوضع في فلسطين وتقديم تقرير الى المجلس في غضون عشرة ايام ، وفيما يلي نص المشروع الذي وافق عليه المجلس :

« حيث ان مجلس الامن قد تلقى قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ بشأن فلسطين ، وتلقى من لجنة الامم المتحدة لفلسطين تقريرها الاول ، وأول تقرير مفصل لها عن مشكلة الامن في فلسطين ، لهذا يقرر : دعوة الاعضاء الخمسة الدائمين الى بحث الموضوع وابلاغ المجلس عن الموقف فيما يتعلق بفلسطين ، وتقديم التوصيات التي يرونها الى المجلس بشأن التعليمات والتوجيهات التي يجب على المجلس ارسالها الى لجنة فلسطين لامكان تنفيذ قرار الجمعية العامة ، ويطلب المجلس الى أعضائه ان يرسلوا تقريراً اليه عن مباحثاتهم في غضون عشرة ايام . ويناشد المجلس جميع الحكومات والشعوب ، وبنوع خاص في داخل

فلسطين وما حولها ، لاتخاذ الوسائل الممكنة لتخفيف حدة النزاع القائم الان في فلسطين » .

وقد اعلنت بريطانيا عن عزمها على عدم الاشتراك في اعمال اللجنة الخماسية ، واجمل مندوب كندا الوضع بقوله « ان توصيات الجمعية العامة لم توجد سلاماً في الاراضي المقدسة » .

وبعد ان قامت اللجنة بدراساتها من جميع الوجوه ، وعلى ضوء تطورات الموقف في مجلس الامن ، وافق مندوبو روسيا واميركا وفرنسا على ان حالة الامن في فلسطين تهدد السلام بسبب تسرب بعض القوى اليها من خارج البلاد ، وتم الاتفاق بين المندوبين الاربعة على ان يقدموا تقريرهم الى مجلس الامن في جلسته المقبلة في ١٩ آذار سنة ١٩٤٨ بمخالفة المندوب الصيني ، كما انهم سيطلبون وضع حد لاعمال الفوضى والاضطراب في الاراضي المقدسة باي طريقة كانت .

وفي ١٩ آذار اعلن المستر اوستن في مجلس الامن ان بلاده قد سحبت تأييدها لمشروع التقسيم وتقترح اقامة وصاية موقتة في مكانه يشمل البلاد الفلسطينية بكاملها، وقال ان المشروع الجديد يرتكز على الامرين التاليين : اولا – ان مشروع التقسيم، بناء على شهادة اليهود والعرب معاً ، لن ينفذ سلمياً ، وثانيا – ان الامم المتحدة ، بموجب القرار الذي اتخذته الجمعية العامة ، لم تقبل مسؤولية الحكم والادارة في فلسطين ، بل قبلت الى درجة ما بعض مسؤوليات محدودة تتعلق بمدينة القدس وبتحويل المسؤولية من السلطة المنتدبة الى الحكومات التي ستحل محلها ، الامر الذي اذا لم تتخذ الجمعية العامة احتياطها من اجله سيترك فلسطين بدون تشكيل حكومة فيها على اثر انتهاء الانتداب في ١٥ ايار . فاستغرب المستر غروميكو سرعة تحول الولايات المتحدة من مشروع الى آخر ، وعارض الفكرة الاميركية بانه يتعذر تنفيذ مشروع التقسيم بصورة سلمية . وقد وافق مندوب الصين ومندوب فرنسا المندوب الاميركي على فكرته .

ثم جاء الامين العام للمنظمة على ذكر اقتراح وصاية موقتة كانت قد تقدمت به

اوستراليا الى لجنة التحقيق التابعة لمنظمـة الامم المتحدة ومن ثم سحبه على اثر اطلاعها ان الفريقين المتنازعين سيحاربانه وان تنفيذه يحتاج الى قوة عسكرية قوية، الى ان قال « ان بالامكان الشروع بالنظر فيه اذا شاء ذلك مندوبو الدول الكبرى الخمس» . فأجاب المستر اوستن بسرعة قائلا ان بلاده على قدم الاستعداد دائماً لتأييد قرارات الامم المتحدة .

وفي جلسة ٢٤ آذار أكد مندوب كندا تعذر حدوث اتفاق بين الدول الخمس الكبرى ، بموجب الترتيبات الراهنة ، لايجاد قوة عسكرية لحفظ النظام في فلسطين. وأكد مقاومة اليهود والعرب معاً لنظام الوصاية ، والخطر الذي ينجم عن انتقال الامم المتحدة من عمل الى آخر دون ان يكون هنالك تناسق في تفكيرها ، وبناء عليه فان بلاده لا تنصح باجراء اي تدبير في فلسطين في الوقت الحاضر . ووجه مندوب فرنسا رجاء الى الولايات المتحدة للعمل على ايجاد بعض التطورات في اقتراح الوصاية الذي تقدمت به في جلسات خاصة يعقدها مجلس الامن لهذه الغاية . وايد مندوب مصر ومندوب لبنان الاقتراح القائل بارجاع القضية الفلسطينية بمجموعها الى الجمعية العامة ووعدا بتأييد الدول العربية لفكرة ايجاد هدنة اذا توقف اليهود عن اعتدائهم على العرب .

وفي ٣٠ آذار تقدم المستر اوستن باقتراحين اثنين الى مجلس الامن ، يدعو في الاول منها الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية الى ارسال مندوبين عنها الى مجلس الامن لبحث قضية ايجاد هدنة بينها في فلسطين ، ولايقاف اعمال العنف فوراً ، وفي الثاني يرجو من الامين العام ، بموجب المادة ٢٠ من الميثاق ، توجيه دعوة الى الجمعية العامة لعقد دورة خاصة يبحث فيها مستقبل الحكم في فلسطين . فاعترض المسيو غروميكو بشدة على هذين الاقتراحين قائلا بان لا مجال لمشروع الوصاية الموقتة ولا لعقد دورة خاصة للجمعية العامة مادامت لجنة فلسطين التابعة للجمعية العامة قائمة بعملها وان لا مجال لاي اقتراح جديد الا بعد ان تنتهي هذه اللجنة، الى ان قال : « ان الولايات المتحدة تهتم بسياسة الزيوت والمواقع الستراتيجية قبل اهتمامها بمصالح الامم المتحدة » .

واحتج المستر شرتوك في جلسة اول نيسان على اهمال مشروع التقسيم قائلا ان مجرد عدم امكانية تنفيذه بصورة سلمية لايبرر اهماله واستبداله بمشروع آخر ،الى ان قال ان الشعب اليهودي في جميع الاحوال مصمم على امتشاق السلاح للدفاع عن دولته ومقاومة اي تبديل في القرارات المتخذة حتى الآن .

وقد وافق المجلس بالاجماع على اقتراح ايجاد هدنة ، وبالكثرة على اقتراح دعوة الجمعية العامة الى عقد دورة استثنائية كما ذكر آنفاً . وقد امتنع عن التصويت على الاقتراح الثاني كل من روسيا واوكرانيا . وقال غروميكو معلقاً على القرارين المتخذين انه لا الهدنة ولا دعوة الجمعية العامة لعقد دورة استثنائية بامكانها وقف لجنة فلسطين عن استمرارها في العمل لتحقيق مشروع التقسيم . وقال اعضاء آخرون انه لما كان يتعذر على مجلس الامن ان يوقف لجنة فلسطين عن عملها ، فعلى الاقل يرجون من هذه اللجنة ان تتوصل الى فهم الحقيقة التالية: وان مشروع التقسيم سيعاد النظر فيه في الجمعية العامة » .

وقد دارت في هذه الفترة احاديث خاصة بين مندوب الولايات المتحدة ومندوبي الدول الاخرى اوضح لهم فيها تفاصيل مشروع الوصاية الموقتة الاميركي ، وابدوا هم ملاحظاتهم عليه ، وكذلك بحث رئيس المجلس نفسه مرتين القضية الفلسطينية بصورة غير رسمية مع المندوبين العرب والمندوبين اليهود .

وفي ١٢ نيسان عهد مجلس الامن الى رئيسه بوضع مشروع هدنة بين العرب واليهود ، وفي ١٧ منه اقر هذا المشروع بتسعة اصوات ضد صوتين هما روسيا واوكرانيا ، ووجه المجلس على الفور دعوة الى العرب واليهود معاً :

١ — لوقف القتال واعمال العنف والارهاب ، ٢ — للتوقف عن جلب العصابات المسلحة والمقاتلين افراداً وجماعات ، ٣ — للتوقف عن استيراد الاسلحة والمواد الحربية ، ٤ — لايقاف النشاط السياسي الذي يضر بحقوق الفريق الآخر ومطاليبه ومركزه ، ٥ — لمعاونة الحكومة البريطانية في حفظ النظام والقانون ، وفي القيام بخدماتها الفعالة في تأمين النقليات والمحافظة على الصحة والتغذية والمياه ،

٦ – لاحترام الاماكن المقدسة وحق العبادة .

وفي ٢٣ نيسان عين مجلس الامن ، بثمانية اصوات ضد ثلاثة اصوات هي روسيا واوكرانيا وكولومبيا ، لجنة مؤلفة من قناصل الولايات المتحدة وفرنسا والبلجيك في القدس للمساعدة على تنفيذ مشروع الهدنة ، وارسال تقارير متواصلة الى مجلس الامن عن الوضع في فلسطين .

وفي ٣٠ منه اطلع رئيس المجلس الاعضاء على برقية تلقاها من لجنة الهدنة جاء فيها ما يلي :

« الوضع العام في فلسطين يشتد تأزما بسرعة ، ودوائر الحكومة تتوقف عن سير اعمالها يوما بعد يوم ، والنشاط الطبيعي يتوقف تدريجياً ، وتعمل الوكالة اليهودية كهيئة ناظمة للمناطق اليهودية ، محاولة القيام بالاعمال الحكومية المعلقة . والمناطق العربية تعتمد على السلطات البلدية المحلية بدون ان تكون لها ادارة مركزية ، والتسهيلات التلغرافية قد توقفت في معظم المناطق ، وكذلك المواصلات الهاتفية ، والاعمال الحربية تزداد كثافة ونشاطاً يوما عن يوم بصورة متواصلة ، والمعسكرات والمناطق الاخرى الهامة التي تخليها القوات البريطانية تتحول فوراً الى مناطق حربية تدور فيها رحى القتال بشدة . وينتظر انتشار المعارك الحربية على نطاق واسع ، وهناك اشاعات بتزايد التوتر في جميع انحاء البلاد » .

وفي ١٥ ايار اعلن مندوب الصين ان اعتراف الولايات المتحدة بالدولة اليهودية قد زاد المصاعب العديدة التي يتعذر معها على المجلس ايقاف النزاع القائم في فلسطين او السيطرة عليه . الى ان قال ان الوسيلة الوحيدة التي يعمل المجلس بواسطتها على ايقاف القتال انما هي لجنة الهدنة التي تنحصر قوتها على العمل في حيادها التام ، وقد جاء اعتراف اميركا بالدولة اليهودية كصدمة لهذه اللجنة لانه افقدها قوة حيادها هذه .

وعقد مجلس الامن في نفس هذا اليوم جلسة مستعجلة لدرس طلب الوكالة اليهودية في وضع اعمال الضغط التي يقوم بها الجيش الاردني ، على الرغم من

تصريحات الحكومة البريطانية بانسحاب هذا الجيش من الاراضي الفلسطينية ، على لوحة اعمال المجلس ، فتلا السير كادوغان برقية من وزارة الحربية البريطانية تعلمه فيها بانسحاب الكتيبة الاردنية من الاراضي الفلسطينية .

وتبلغ المجلس من الحكومة المصرية ان جيوشها دخلت الاراضي الفلسطينية لاعادة الامن فيها الى نصابه ، وشكا مندوب الوكالة اليهودية الدول العربية الى مجلس الامن وطلب اصدار الاوامر اليها بوقف التهديد لفلسطين . فانبري مندوب الهيئة العربية العليا الى اخبار مجلس الامن ان الهيئة المذكورة التي تمثل الكثرة الساحقة من سكان فلسطين هي التي وجهت الدعوة الى الدول العربية ترجوها فيها دخول الاراضي الفلسطينية .

وتلقى مجلس الامن ايضا طلبا من حكومة اسرائيل المزعومة ترجوه فيه التدخل لوقف الزحف المصري ، الامر الذي اجاب عليه مندوب مصر بقوله : « ان البيت الذي بجوارنا يحترق بسرعة فمن حق مصر والحالة هذه ، لا بل من اقدس واجباتها ، ان تسرع لاطفاء هذه النار » .

وفي ١٧ ايار تقدم مندوب الولايات المتحدة باقتراح يدعو فيه الفريقين الى ايقاف اطلاق النار في خلال ٣٦ ساعة ، على اساس ان الحالة في فلسطين تهدد السلم العالمي ، ووجه لائحة أسئلة الى الدول العربية والهيئة العربية العليا والى حكومة اسرائيل المزعومة ، واتخذ قراراً بها ، وكانت كما يلي :

اولا — الاسئلة التي قرر مجلس الامن ارسالها الى مصر والمملكة العربية السعودية وشرق الاردن والعراق واليمن وسوريا ولبنان وهي :

١ — هل الوحدات المسلحة التابعة لقواتكم النظامية القائمة باعمال عسكرية في فلسطين وفي المناطق التي كثرتها من اليهود تقوم بهذه الاعمال تحت اشراف حكومتكم ؟

٢ — ان كان الجواب ايجابا فاين تقيم الآن هذه القوات ، وبقيادة من تعمل ، وما هي اهدافها العسكرية ؟

٣ — على أي اساس يقوم الزعم القائل ان لهذه القوات حقا في الدخول اولا الى فلسطين وثانيا الى مناطق، مدن او قرى او انحاء، تقيم فيها كثرة يهودية لاجراء اعمال عسكرية هناك ؟

٤ — من هو المسؤول الآن عن ممارسة الاعمال السياسية في مناطق من فلسطين تقيم فيها كثرة عربية ؟

٥ — هل هذه السلطة تفاوض الآن السلطات اليهودية على حل سياسي في فلسطين ؟

٦ — هل اخترقت قوات يهودية حدودكم ؟

ثانيا — الاسئلة التي قرر ارسالها مجلس الامن الى اللجنة العربية العليا :

١ — هل اللجنة العربية العليا تمارس سلطة سياسية في فلسطين ؟

٢ — اية تدابير حكومية اتخذت لحفظ النظام العام وادارة الامور في الاماكن التي تقيم فيها كثرة عربية في فلسطين ؟

٣ — هل طلب عرب فلسطين المعونة من حكومات خارج فلسطين ؟

٤ — ان كان الجواب ايجابا فبأية حكومات استعانوا ولأي غرض ؟

٥ — هل اتخذتم قرارات لمعاونة لجنة الهدنة المنبثقة عن مجلس الامن لتحقيق الهدنة التي دعا المجلس اليها ؟

٦ — هل دخلت القوات اليهودية الى المناطق التي تدعون السلطة عليها ؟

ثالثاً — الاسئلة التي قرر مجلس الامن ارسالها الى السلطات اليهودية في فلسطين:

١ — على اية مناطق من فلسطين تمارسون سيطرتكم في الوقت الحاضر ؟

٢ — هل القوات اليهودية المسلحة عاملة الآن في مناطق تقيم فيها كثرة عربية ؟

٣ — ان كان الجواب ايجابا فبأي شيء تبررون هذه الاعمال ؟

٤ — هل اتخذتم تدابير لادخال رجال في السن العسكرية الى فلسطين من خارج فلسطين ؟

٥ ـ هل تفاوضون السلطات العربية في شأن هدنة او حل سياسي في فلسطين؟

٦ ـ هل عينتم ممثلين يعالجون مع لجنة الهدنة التابعة لمجلس الامن قضية قرار الهدنة المطالب بها ؟

٧ ـ هل توافقون على هدنة فورية بدون قيد ولا شرط لاورشليم والاماكن المقدسة ؟

٨ ـ هل دخلت القوات العربية المسلحة الاقاليم الذي تدعون السيطرة عليه ؟

وفي جلسة ١٨ ايار دار نقاش حاد بين دولة السيد فارس الخوري مندوب سورية وبين المستر اوستن مندوب الولايات المتحدة حول عدم شرعية اعتراف الولايات المتحدة بدولة اسرائيل المزعومة ، ابان فيه المندوب السوري بحجج دامغة عدم قانونية هذا الاعتراف ، وطلب احالته الى محكمة العدل الدولية لتبدي رأيها فيه ، واذ فقد المستر اوستن حجته اجاب بحدة انه لا يحق لاي محكمة دولية ولا لاي شخص ان يبحث قضية اعتراف حكومته بالحكومة اليهودية . فانبرى الدكتور شارل مالك مندوب لبنان على الفور وقال له: « ما دامت الولايات المتحدة لا ترضى ببحث صلاحية اعترافها ، فلا يحق لها والحالة هذه ان توجه اي سؤال الى الدول العربية عما جرى من الاتفاق فيما بينها بشأن قضية فلسطين » .

ثم تقدم السير كادوغان مندوب بريطانيا باقتراح الى مجلس الامن يطلب فيه استبدال كلمة « حكومة اسرائيل الموقتة » بكلمة « السلطات اليهودية في فلسطين » وطلب اضافة السؤالين التاليين الى لائحة الاسئلة الموجهة الى السلطات اليهودية وهما : هل لديكم قوات تعمل في خارج البلاد ؟ وهل وضعتم ترتيبات لادخال رجال بسن الجندية الى فلسطين في القريب العاجل ؟ واذا كان ذلك كذلك ، فما هو عدد هؤلاء الرجال ومن اية بلاد هم ؟

وبعد مناقشة الاسئلة التي وجهها المستر اوستن اقرها المجلس باضافة الاقتراح البريطاني الآنف الذكر عليها .

وفي ١٩ ايار علق السير كادوغان على الاقتراح الاميركي بوقف القتال بقوله:

ان الحكومة البريطانية تنظر بعين الروية الى قرار الولايات المتحدة المطالب باصدار الامر بالتوقف عن الاعمال العدائية في فلسطين ، ورفض الموافقة على تطبيق المادة التاسعة والثلاثين من الميثاق في هذه المرحلة ، وقال ان الاستناد الى هذه المادة يجر المجلس الى استخدام القوة في تنفيذ قراراته وهو الى الان لا يملك هـذه القوة . ودلل على رأيه هذا بقوله ان الحكومة البريطانية تشكك من الوجهة القانونية فيما اذا كانت هنالك حالة تهديد للسلم الدولي او خرق للسلام العالمي ، وتخشى حكومة صاحب الجلالة البريطانية ايضا من ان البحث عن معتد سيقود المجلس الى ملابسات لا نهاية لها ولا تعود باية فائدة .

وانقسم اعضاء المجلس بين مؤيد لوجهة نظر المستر اوستن ومؤيد لوجهة نظر السير كادوغان ، وكان السير كادوغان قد تقدم باقتراح الى المجلس يطلب فيه الى الفريقين في فلسطين الامتناع عن مواصلة القتـال في خلال ٣٦ ساعة ويسترعي انتباههما الى طلب مجلس الامن السابق بعقد هـدنة ، كما يدعو الى سرعة تعيين وسيط الامم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة الذي اتخذته في الاسبوع الماضي .

وفي ٢٢ ايار قبل اقتراح وقف القتـال بثمانية اصوات ، وقد امتنعت كل من روسيا واوكرانيا وسورية عن التصويت .

وعلى الاثر وجه مجلس الامن دعوة الى الفريقين يكلفهما بوقف القتال نهائياً في خلال ٣٦ ساعة تنتهي في الساعة الخامسة من بعد ظهر الاثنين توقيت غرينوش. فاعربت السلطات اليهودية عن استعدادها لوقف القتـال اذا فعل العرب ذلك ، ومضى الوقت المحدد ولم يصل سوى علم من العراق وسورية بتلقي طلب المجلس . وذكرت الحكومة السورية في جوابها ان المشاورات تدور بين اقطاب العرب ، وان طلب المجلس وصل متأخراً ، وهكذا اصبح من المتعذر اعطاء الاجوبة ضمن المدة المحددة .

وتقدم المندوب البريطاني باقتراح احداث هدنة في فلسطين مدتهـا اربعة اسابيع يتضمن ما يلي :

١ — عدم استيراد الاسلحة الى فلسطين او الدول العربية .

٢ — عدم تجنيد او تعبئـة أو تدريب القادرين على حمل السلاح في فلسطين او الدول العربية .

٣ — عدم هجرة الذكور البالغين الى فلسطين .

٤ — تنفيذ وقف اطلاق النار من قبل الجانبين يوم الثلاثاء في اول حزيران.

وفي مساء يوم السبت في ٢٩ ايار ، وبعد مناقشة دامت اليوم بكامله ، اتخذ مجلس الامن قراراً بالموافقة على هدنة الاربعة الاسابيع . وقد اقترحت روسيا اثناء النقاش العمل بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، فسقط اقتراحها لعدم وجود سبعة اعضاء يوافقون عليه . وكان هذا الاقتراح يحمل مجلس الامن على الاقرار بوجود خرق للسلم ، وعلى طلب وقف القتال فوراً ، مع احتمال فرض العقوبات او استخدام القوة لاكراه المتقاتلين على وضع حد للقتال . واليكم نص قرار الهدنة :

ان مجلس الامن ، رغبة منه في التوصل الى وقف القتال في فلسطين دون مساس بحقوق وادعاءات ومراكز كل من العرب واليهود .

يدعو جميع الحكومات والسلطات الى اصدار الامر بوقف كل عمل من قبل القوى المسلحة خلال اربعة اسابيع .

ويدعو جميع الحكومات والسلطات التي يعنيها الامر للتعهد بانها لا تدخل رجالا محاربين الى فلسطين ومصر والعراق ولبنان والمملكة العربيـة السعودية وسوريا وشرق الاردن واليمن مدة وقف القتال .

ويدعو جميع الحكومات والسلطات المختصة في حال دخول رجال في السن العسكرية الى بلادها او الى اقاليم تحت سيطرتها الى عدم تجنيدهم وعدم تمرينهم على الحرب مدة وقف القتال .

ويدعو الفريقين وكل الحكومات والسلطات المختصة الى الامتناع عن اصدار او استيراد مواد حربية من والى فلسطين ومصر والعراق ولبنان وسوريا والمملكة

العربية السعودية وشرقي الاردن واليمن مدة وقوف القتال .

ويلح على كل الحكومات والسلطات ذات العلاقة باتخاذ كل تحوط ممكن لحماية الاماكن المقدسة ومدينة القدس وتسهيل الدخول اليها والى جميع المقامات والمعابد لمن يريدون العبادة ممن يتمتعون بحق ثابت في زيارتها والتعبد فيها .

ويكلف وسيط جمعية الامم في فلسطين مع لجنة الهدنة بالاشراف على حفظ النصوص المتقدمة ويقرر ان يرافقهم عدد كاف من المراقبين العسكريين .

ويكلف وسيط جمعية الامم بالاتصال بكل فريق من ذوي العلاقة حالما ينفذ وقف القتال لكي يقوم بمهماته كما عينتها الهيئة العامة .

ويدعو كل من يعنيهم الامر الى بذل اقصى مايمكن من المساعدة لوسيط جميعة الامم .

ويكلف جمعية الامم الى تقديم تقرير اسبوعي الى مجلس الامن مدة وقف القتال .

ويدعو الدول الاعضاء في الجامعة العربية والسلطات العربية واليهودية في فلسطين الى ابلاغ قبولهم لهذا القرار الى مجلس الامن في موعد لايتأخر عن الساعة السادسة بعد الظهر حسب وقت نيويورك في اول حزيران ١٩٤٨ .

ويقرر انه اذا رفض احد الفريقين او كلاهما هذا القرار ، او اذا عاد احد عنه او خرقه بعد قبوله ، فيصار الى النظر في حالة فلسطين على ضوء الفصل السابع من شرعة الامم المتحدة .

ويدعو جميع الحكومات الى اتخاذ كل التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ هذا القرار .

وقد امهل المتحاربون حتى يوم الثلاثاء لقبول الاقتراح او رفضه ، وسيجتمع المجلس يوم الاربعاء للنظر في اجوبة العرب واليهود .

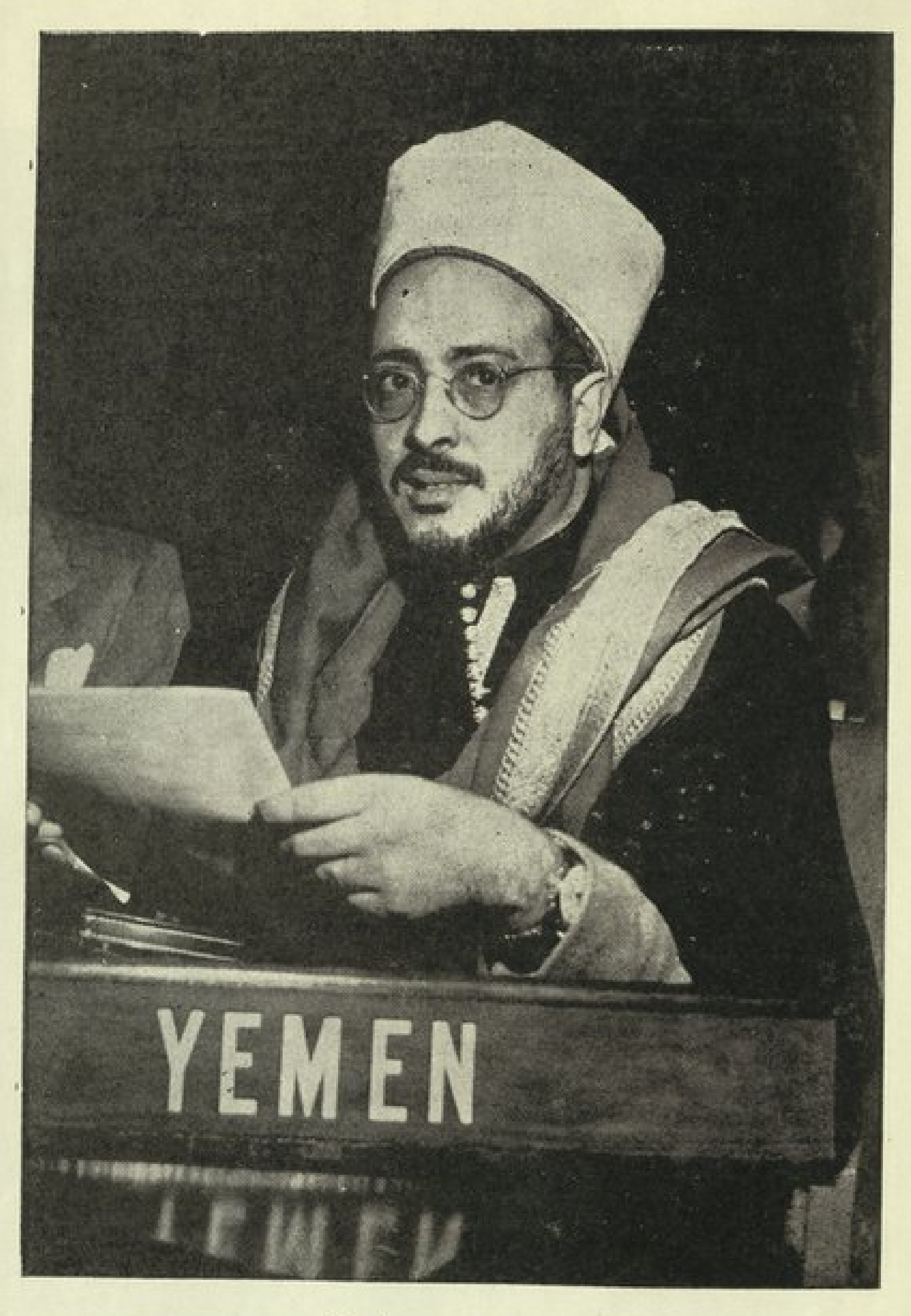
والغاية من عقد الهدنة ان تسهل مهمة الكونت برنادوت وسيط الهيئة العامة في الوصول الى اتفاق بين العرب واليهود .

وفي ٣١ ايار وصل الكونت برنادوت وسيط هيئة الامم المتحدة الى حيفا لمباشرة



معالى الاستاذ كميل شمعون وزير لبنان المفوض فى لندن ورئيس الوفد اللبنانى

الى القسم الثانى من الدورة الاولى للجمعية العامة



سمو الامير سيف الاسلام عبد الله رئيس وفد اليمن الى الدورة العادية الثانية للجمعية العامة .



وفد اليمن قبيل انعقاد جلسة الجمعية العامة التي قبلت فيها اليمن والباكستان في عضوية منظمة الامم المتحدة ، وهم من اليسار الى اليمين :
جورج واكيم سكرتير الوفد ، والسيد حسن ابراهيم ، والدكتور عدنان الترسيسي مستشار ، والامير سيف الاسلام عبد الله رئيس الوفد ،

سعادة الدكتور شارل مالك — مندوب لبنان — رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي



سعادة الدكتور شارل مالك — مندوب لبنان — رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي

عمله واستأنف سفره الى تل أبيب. وقد قبل العرب واليهود معا بوقف القتال وقبول هدنة الاربعة اسابيع ، وارسل كل منها جوابه ضمن المدة المحددة لذلك .

وجاء في بلاغ الجامعة العربية : « ان اللجنة السياسية في الجامعة العربية التي اجتمعت في عمان قد قبلت طلب مجلس الامن بوقف القتال للمدة المعينة اي الاربعة اسابيع ، وستبلغ اللجنة السياسية جوابها التفصيلي الى الامين العام والى رئيس مجلس الامن. وان قبول الحكومات العربية لهذه الاقتراحات يثبت مرة اخرى رغبتها الخالصة في ان يعاد السلم الى الارض المقدسة وفي التوصل الى حل عادل لمشكلة فلسطين » .

وقد جاء في اعلان قبول اليهود : « ان هذا العمل الاسرائيلي لاقيد فيه ولا شرط » . ولكن لوحظ انه مؤسس على بعض افتراضات تتعلق بالمعنى المقصود في طلب مجلس الامن شرحها شرتوك بقوله :

١ — ان تحريم توريد الاسلحة الى الدول العربية الوارد في قرار جمعية الامم يجب ان يشمل ايضا تسليم اسلحة الى تلك الدول من كميات باقية فيها تملكها او تشرف عليها دول اجنبية .

٢ — في خلال وقف القتال ان لاتحاول قوات من الفريقين التقدم الى مابعد المناطق التي تسيطر عليها وقت اعلان الوقف بل يبقى كل فريق محافظاً على مراكزه العسكرية بعينها .

٣ — تؤمن حرية الدخول الى مدينة القدس لتوريد الاطعمة وغيرها من الحاجيات الضرورية كما للدخول والخروج العاديين .

٤ — كل محاولة من الفريقين لوقف او عرقلة النقل الطبيعي للبضائع الموجهة الى اسرائيل والدول الاخرى التي يعنيها الامر تعد عملا من اعمال القوة المسلحة.

٥ — بينما اسرائيل مستعدة للعمل بالطلب القائل ان الاشخاص الذين هم في السن العسكرية ويدخلون في مدة وقف القتال لايجندون ولا يمرنون على الامور الحربية ، يجب الا تحجز حريتها المتعلقة بادخال المهاجرين من اية سن كانوا .

اما تحديد موعد وقف القتال فقد ترك امره الى وسيط هيئة الامم ، وبعد

جهد جبار بذلة الوسيط تمكن من تحديد هذا الموعد في الساعة الثامنة من صباح يوم الجمعة الواقع في الحادي عشر من شهر حزيران ، وأبلغ هذه النتيجة الى المجلس ، فتلقى من المجلس المذكور تهنئة حارة على التدابير التي اتخذها لتحقيق الهدنة في فلسطين.

اما شروط العرب التي قد تؤدي الى استئناف القتال فقد حددها الامين العام لجامعة الدول العربية على أثر مباحثاته مع الكونت برنادوت وهي : ١ ـ خرق شروط الهدنة ، ٢ ـ خلق دولة يهودية ، ٣ ـ الفشل في الاتفاق بشأن الضمانات التي تخذ لتأمين سيادة فلسطين ووحدة كيانها .

ويعاون اليوم وسيط هيئة الامم مراقبون اميركيون وفرنسيون وبلجيكيون، وقد طلب مندوب روسيا رسمياً من مجلس الامن السماح لبلاده بارسال مندوبين عنها للاشتراك في مراقبة تنفيذ الهدنة ، غير ان المجلس بكثرته ترك ذلك الى اختيار الوسيط نفسه .

وفي التاسع عشر من شهر حزيران شرع الكونت برنادوت باجراء المفاوضات في مقر عمله في رودس مع خبراء من العرب واليهود ليتمكن بذلك من وضع مقترحاته بشأن تسوية المشكلة الفلسطينية . وكان اليهود في خلال هذه الفترة ، والى نهاية مدة الاربعة اسابيع ، يخرقون الهدنة ، ويأتون بالمعدات والرجال ، ويقوون مراكزهم غير عابئين بحرمة العهود ، وذلك بشهادة مراقبي الهدنة انفسهم ، وكان مجلس الامن ينتظر تقارير الوسيط ونتيجة مساعيه (١) ، وكان العرب يعقدون جلسات متوالية لدراسة الموقف من جميع الوجوه ، ويتوثبون لاستئناف القتال عندما يرون ان الحل الذي يتوصل اليه وسيط هيئة الامم المتحدة ليس في مصلحتهم .

وفي السابع والعشرين من حزيران تقدم الكونت برنادوت الى العرب واليهود

---

(١) كان رئيس مجلس الامن طوال شهر حزيران دولة السيد فارس الخوري مندوب سورية فيه .

بمقترحات لتسوية مشكلة فلسطين نشرت في مساء اليوم الرابع من شهر تموز جاء فيها :

١ — انشاء اتحاد من دولتين ، دولة عربية ودولة يهودية ، يشمل الاراضي التي كانت تحت الانتداب البريطاني سنة ١٩٢٢ ، وهـذا يعني ضم شرق الاردن الى هذا الاتحاد لانهـا كانت ضمن الاراضي الواقعـة تحت الانتداب البريطاني في السنة المذكورة .

٢ — تعيين لجنة خاصة تتولى تحديد تخوم هذا الاتحاد المنبثق من دولتين تفصل بينها حدود تعينها اللجنة الآنفة الذكر .

٣ — يكون لهذا الاتحاد مجلس مركزي موحد ، على ان تتمتع كل من الدولتين باستقلال داخلي فيما يتعلق بشؤونها الداخلية .

٤ — تكون مدينة القدس منطقة عربية على ان تتمتع الطائفة اليهودية فيهـا بالحكم الذاتي في البلدة .

٥ — تتخذ التدابير اللازمة للمحافظة على الاماكن المقدسة .

٦ — يعتبر مطارا حيفا واللد مطارين حرين .

٧ — تعطى منطقة الصحراء الى العرب .

٨ — تعطى منطقة الجليل ، او جزء منها ، الى اليهود .

اما فيما يتعلق بالهجرة فقد اعرب الوسيط عن شعوره بانـه من الواجب ان تتولى الدولتان العربية واليهودية قضية المهاجرين ضمن النطاق الذي يمكن لاراضيها استيعابه منهم (١) .

وأشار الكونت برنادوت الى ان الجانبين المتنازعين يدركان الحاجة الى استتباب الامن والسلام في فلسطين ادراكهما لضرورة المحافظة على مبدأ الوحدة الاقتصادية فيهـا .

---

(١) انظر القسم الرابع من الفصل السابع عشر الرقم ٥ .

وقال ايضا ان مشروعه هذا ليس آخر كلمة يقولها في الموضوع ، ولكنه اساس لمباحثات اخرى . فاذا رفض الفريقان هذا المشروع ، باعتبار انه لا يصلح اساساً لهذه المباحثات ، قدم عندئذ الى مجلس الامن المقترحات التي يرى وجوب اتخاذها في مثل هذه الحالة .

وقد ارفق الوسيط مقترحاته الآنفة الذكر ، لدن ارساله اياها الى الامين العام في منظمة الامم المتحدة ، ببيان خطير شرح فيه نقاط الخلاف الاساسية المتعلقة بتقسيم فلسطين وانشاء دولة يهودية وبالهجرة ، وقال ان بين الطرفين عاملا مشتركا هو اقرارهما بضرورة اقامة علاقة سلمية بين العرب واليهود وتوطيد الوحدة الاقتصادية في البلاد .

وبعد ان درست اللجنة السياسية العربية هذه المقترحات درساً وافيا اجابت عليها بالرفض بمذكرة ابدت فيها وجهة نظر العرب وقدمتها اليه في السادس من شهر تموز سنة ١٩٤٨ بواسطة الامين العام لجامعة الدول العربية (١) .

وعلى اثر تلقي هذا الرفض رفع الكونت برنادوت تقريراً مطولا بوجهة نظره الى مجلس الامن ، وعرض فوراً على العرب واليهود اقتراحا جديداً بتمديد اجل الهدنة شهراً آخر او ثلاثة ايام فقط ، في حال تعذر تمديدها شهراً كاملا ، وقد بنى طلبه لتمديد الهدنة على رغبته في ايجاد الوقت الكافي لنقل معاونيه قبل استئناف القتال . وقد طلب ايضا تجريد مدينة القدس من الصبغة العسكرية واعتبار حيفا مدينة مفتوحة ، اي التوقف عن النشاط العسكري في المدينتين المذكورتين ريثما يتم انسحاب المندوبين الدوليين نهائياً منها . وقد جاء رد اللجنة السياسية العربية بالرفض .

وفي الثامن من شهر تموز اذاعت الامانة العامة لجامعة الدول العربية نص الرد

---

(١) انظر النص الكامل لهذه المذكرة في القسم الرابع من الفصل السابع عشر الرقم ٦ .

الذي ارسلته اللجنة السياسية للكونت برنادوت حول تمديد أجل الهدنة في فلسطين. وقد جاء فيه ان اللجنة السياسية اطلعت على اقتراحات الوسيط المتعلقة بتمديد الهدنة وعلمت بالاسباب التي تبرر هذا الطلب ، وهي تود ان تذكر انها لم تتدخل عسكريا في فلسطين في الخامس عشر من شهر ايار الامضطرة الى تلبية نداء السكان العرب الذين هم سكان فلسطين ولوضع حد للمذابح التي اثارتها العصابات الصهيونية واعادة النظام لكي يتمكن سكان فلسطين من تقرير مصيرهم بانفسهم ، وقد امكن بفضل التدخل العسكري انقاذ الوف العرب واعادة السلم الى المناطق التي اعتدى عليها الصهيونيون .

وبالرغم من تمكن الجيوش العربية من استلام ناصية الامور فانها قبلت دعوة مجلس الامن لوقف القتال ليتمكن وسيط هيئة الامم المتحدة من الاضطلاع بوظائفه واظهاراً لحسن نيتها وحبها للسلام ، غير انه وقع ما كانت الدول العربية تخشاه من عدم احترام الصهيونيين شروط الهدنة ، فاستمروا في عدوانهم ، ولبثوا على سيرتهم في تهريب الاسلحة والذخائر كما شاهد ذلك اعضاء هيئة المراقبة ، واستولوا على القرى العربية ، وقتلوا سكانها واحرقوا محاصيلهم ، وكانت حوادث خرق الهدنة التي قام بها اليهود كافية لحمل الدول العربية على استئناف القتال فوراً ، ولكنها آثرت الصبر لتفسح للوسيط مهمة ايجاد حل عادل ، وقد منيت بخيبة الامل عندما جاءت اقتراحات الوسيط مستندة الى مشروع التقسيم ، واوضح ان الوضع الراهن الذي أثر على افكار الوسيط هو نتيجة للارهاب الصهيوني الذى مكنت له السلطة المنتدبة ، وان الوسيط يعلم ان النزاع الحالي قائم بسبب التقسيم ، ولا شك ان تمديد الهدنة ادامة لهذا الوضع الراهن ، والصهيونيون ماضون في اقامة دولة يهودية ، وليس هناك ما يدل على تعاونهم لايجاد حل سلمي ، وان تمديد الهدنة معناه استمرار عدوان الصهيونيين ، وهو امر لايخدم السلم بأي حال ، كما انه ضار بعرب فلسطين الذين شرد منهم ربع مليون شخص تحت ضغط الارهاب الصهيوني ، واصبحوا مشردين في البلاد العربية لا مورد لهم ، واصبح باب فلسطين مفتوحا في وجه الهجرة .

ومن الطبيعي ان يرحب الصهيونيون بتمديد الهدنة لان ذلك سيؤخر عودة الامن والسلام الى فلسطين ، وليس احب للدول العربية الراغبة بالسلام من حقن الدماء ، ولكن استحالة اقلاع القلة اليهودية عن اطماعها السياسية وتشريد العرب ، كل ذلك يمنع الدول العربيـة من الاستمرار في تمديد فترة الهدنة على الشرائط الحالية ، على ان ذلك لا يغلق الباب في وجه الجهود التي يبذلها الوسيط او المقترحات التي يقدمها .

وفي السابع من شهر تموز استأنف مجلس الامن النظر في القضية الفلسطينية برئاسة المسيو مانويلسكي مندوب اوكرانيا ، وكانت هـذه الجلسة حامية جداً ، ذلك لان رئيس المجلس اثار عاصفة من الاستيـاء بين بعض الاعضاء عندما وجه الـكلام الى المسيو ايبان المندوب اليهودي داعيا اياه « مندوب دولة اسرائيل » في حين انه معروف بـ « مندوب الوكالة اليهودية » .

وعلى اثر ذلك وقف السير الكسندر كادوغان مندوب بريطانيا وقال غاضباً : « اذا ما كان يساورك اي شك في ان هـذه التسمية ستؤثر على بريطـانيا بشأن الاعتراف او عدمه باسرائيل فانني اعلن هنا بان مجلس الامن لا يستطيع تقييد اي عضو من اعضائه بهذه الالتزامات » .

ثم تكلم دولة السيد فارس الخوري قائلا : « ان الرئيس قد خالف القواعـد المفروضة فيه كرئيس حيـادي للمجلس » . ثم وجه الـكلام الى الرئيس نفسه قائلاً : « اني انصحك بان تتقيـد بالاجراءات القانونية ، وان تدعو الاشيـاء باسمائها الحقيقية » .

وبعد ان حمل حملة شعواء على اميركا بسبب اعترافها بدولة اسرائيـل جرت مناقشة حادة بينه وبين رئيس المجلس محاولا كل منهما الدفاع عن وجهة نظره . وايد مندوب الصين وجهة نظر المندوب السوري ، وأيد المندوب الاميركي وجهة نظر الرئيس ، غير انه قال ان تسمية مندوب الوكالة اليهودية بمندوب اسرائيل لاتقيد الدول الاخرى باي التزام .

وعلى اثر ذلك جرى التصويت على اقتراح مانويلسكي فسقط لانه لم يحصل على النصاب القانوني . ولكن على الرغم من ذلك استمر رئيس المجلس على دعوته المندوب اليهودي « بمندوب اسرائيل » . وعلى الاثر خرج السيد جمال الحسيني من قاعة الجلسة محتجا ، وتبعه مندوبا لبنان ومصر ، وبقي دولة السيد فارس الخوري في مقعده يرد على اتهامات مندوب اوكرانيا ، ثم قدم مذكرة من الحكومة السورية تحتج فيها على استمرار الولايات المتحدة وروسيا على خرق الهدنة سواء بالاعتراف بدولة اسرائيل المزعومة او بتبادل التمثيل السياسي معها .

وعلى الاثر طرح الرفيق مانويلسكي الاقتراح البريطاني بتلبية طلب الكونت برنادوت بتوجيه نداء للعرب واليهود بمد اجل الهدنة ، فاحتج مندوب روسيا على هذا الاقتراح مدعيا ان مجلس الامن ليست لديه معلومات كافية عن نجاح الهدنة او فشلها . ثم اجلت الجلسة ساعة للاستراحة .

وعندما استؤنفت القى رئيس المجلس خطاباً عنيفاً جداً رد فيه على مندوبي بلجيكا والصين وسورية ، وحمل حملة شعواء على اقتراحات الكونت برنادوت الاخيرة ناعتاً اياها باقتراحات الدكتاتورية ، ثم حمل على الملك عبد الله ، وندد بموقف الولايات المتحدة المترجرج ، الى ان اختتم كلامه بقوله : « ان ماسمي بالوسيط هو العوبة في ايدي بريطانيا والولايات المتحدة .

وبعد ان تكلم المندوب الروسي منددا بارسال خمسين حارسا من حرس الامانة العامة للامم المتحدة الى فلسطين بدعوى مساعدة الكونت برنادوت في ٢٠ حزيران الماضي ، معتبراً هذا التدبير مخالفاً لميثاق الامم المتحدة ، وبعد ان رد عليه كل من الامين العام للامم المتحدة ودولة السيد فارس الخوري ، طرح الاقتراح البريطاني على التصويت فوافقت عليه كثرة المجلس وهي : الارجنتين وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والصين وكولومبيا وكندا وبلجيكا ، وامتنع ثلاثة اعضاء عن التصويت وهم روسيا واوكرانية وسورية .

وقبل انتهاء الجلسة اعلن مندوب روسية انه اذا كان لم يصوت مع القرار فلا

يعني ذلك انه لايؤكد تمديد الهدنة في فلسطين وانما امتناعه عن التصويت يعود الى اسباب اخرى جوهرية .

وفي مساء اليوم الثامن من تموز عقد مجلس الامن جلسة مستعجلة لدراسة تقرير الكونت برنادوت بشأن رفض العرب تمديد الهدنة وقبول اليهود لها ، وقد تلا سكرتير المجلس الرد اليهودي بشأن تمديد الهدنة ، وبرقية ممثل برنادوت في القاهرة عن رد العرب ، ورسالة من المسيو شرتوك مدعيافيها خرق القوات المصرية للهدنة وهجومها على المواقع اليهودية جنوبي فلسطين .

ثم تكلم محمود فوزي بك مندوب مصر فكذب هذه الانباء وقال غاضبا : «ان دعوة رئيس مجلس الامن لعقد هذه الجلسة لدراسة ماسماه اعتداء القوات المصرية عمل غير قانوني . الى ان قال : « انني لاأستطيع قبول هذه الاتهامات ضد حكومتي واني اؤكد بان القوات المصرية لم تخرق شروط الهدنة» .

وتكلم المندوب الاميركي فقال ان اعضاء المجلس لم يتسلموا نصوص الرد العربي على اقتراح برنادوت لتمديد الهدنة ، وذكر بانه يصعب عليه التصديق بان الدول العربية المنضمة الى هيئة الامم المتحدة ترفض تمديد الهدنة وتتحدى ميثاق مجلس الامن . وقال ان هيئة الامم المتحدة تواجه حالة خطيرة نتيجة لذلك ، لان استمرار الهدنة في فلسطين استمرار للادارة التي تشرف على تنفيذها ، ولا يمكن الحصول على حل نهائي لهذه القضية ان لم توجد هناك فترة هدنة محدودة .

وقال ان الدول العربية رفضت الهدنة وهو يعلن باسم وفده ان مجلس الامن ليس امامه سوى اعتبار هذا العمل مهدداً للسلم بموجب المادة ٣٩ من الميثاق .

واورد بعد ذلك الفقرات الواردة في نصوص ميثاق مجلس الامن في حال رفض احد الفريقين النداء الذي يوجهه اليه مجلس الامن ، واعلن ان حكومته مستعدة لتنفيذ جميع التعهدات التي يراها المجلس كعضو في هيئة الامم المتحدة .

وتكلم دولة السيد فارس الخوري مندوب سورية فقال ان اتهامات المندوب الاميركي للدول العربية بتهديد السلم العالمي امر لايمكن السكوت عليه ، وتساءل

كيف يمكن للعرب الخضوع وهم يرون عناصر خارجية مسلحة تتلقى المساعدات العسكرية والسياسية من الخارج تعتدي على سكان البلاد الاصليين .

وقال ان الصهيونيين شردوا ٣٠٠ الف عربي مسلم من بلادهم . ثم وجه كلامه الى رئيس المجلس قائلاً : كيف يمكن ان تكون هيئة الامم المتحدة نموذجا للعدالة اذا اهملت هذا الامر ؟ وهل يعتبر العمل الذي اتخذه العرب للدفاع عن انفسهم خرقا لميثاق هيئة الامم المتحدة ، ولا يعتبر عمل العناصر الارهابية الصهيونية خرقا لهذا الميثاق ؟ واستمر يقول :

ان العصابات الصهيونيه تقتل يوميا عشرات الاشخاص دون ان ينال منها مجلس الامن الدولي .

ومضى الاستاذ الخوري يقول : ماذا عمل العرب للعالم ولاميركة ؟ وما هو السبب الذي حدا بالمندوب الاميركي لاتهامنا بتهديد السلم ؟ واذا لم يدافع العرب عن اراضيهم وبلادهم فعن أي شيء يدافعون اذن ؟ !

وقال : ان العرب ليسوا ضد اليهودية بل الى الآن اليهود يعيشون في سورية بامن وسلام ، وهم لايحاربون يهود فلسطين حبا بالحرب ولكنهم يدفعون الاذى والظلم عن انفسهم .

واقترح رئيس مجلس الامن الدولي المسيو ماليوفسكي ان يطلب الاعضاء من وسيط هيئة الامم المتحدة الكونت برنادوت ارسال تقرير كامل وسريع عن الحالة الحاضرة في فلسطين وان ترسل الدول العربية اجوبتها حالا لكي يجتمع المجلس غداً التاسع من تموز ١٩٤٨ مرة ثانية ويتخذ قراراً حول المسألة الفلسطينية .

وتكلم غروميكو فاثنى على هذا الاقتراح وطلب الموافقة عليه ، ثم تكلم الاستاذ فارس الخوري فقال ان العرب لايستطيعون قبول اتهامات خرق الهدنة الموجهة ضدهم وان على المجلس ان يستقي معلوماته من وسيط الهدنة ، واجل المجلس جلسته حتى ظهر الغد للحصول على المعلومات الوافية من الوسيط واتخاذ قراره النهائي .

وفي نفس هذا اليوم الثامن من شهر تموز اذاعت امانة الجامعة العربية نص مشروع الدستور الذي ستنشأ على اساسه حكومة فلسطين في المستقبل (١) ،وقد بنته على مقترحاتها بشأن نوع الحكم في فلسطين الذي عرضته على مؤتمر لندن المنعقد في سنة ١٩٤٦ للنظر في القضية الفلسطينية .

وفي الساعة الثامنة من صباح اليوم التاسع من شهر تموز استأنفت الجيوش العربية القتال في فلسطين لتحقيق الاهداف التي دخلت فلسطين لتحقيقها في ليلة ١٤-١٥ ايار الماضي. وعلى الاثر وجه الكونت برنادوت نداء الى الفريقين يكلفهما بوجوب بوقف القتال بدون قيد ولا شرط في الساعة الثانية عشرة من قبل ظهر يوم السبت في ١٠ تموز حسب توقيت غرينوش ، على ان يصبح هذا الوقف نافذاً فور حضوره الى مقر هيئة الامم المتحدة في نيويورك ، وقد غادر القدس الى نيويورك في صباح يوم السبت العاشر من شهر تموز سنة ١٩٤٨ .

وكان الكونت برنادوت ، على اثر توجيهه النداء الى العرب واليهود بوجوب تمديد الهدنة ووقف النشاط العسكري في مدينتي القدس وحيفا ،قد وجه نداءاً ايضا الى كل من الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وبلجيكا يدعوها فيه الى ارسال الف رجل مسلح لتأمين وقف النشاط العسكري في المدينتين الآنفتي الذكر ،وقد اجابت هذه الدول بالايجاب ، وشرعت باعداد العدة لارسال هؤلاء الرجال .

وهنالك نشاط باد في الكثير من العواصم الاوربية للعمل على وقف القتال في الاراضي المقدسة ، فاميركا تهدد برفع الحظر عن ارسال السلاح الى اليهود ، وانما لاتريد ان تخرج عن دائرة الامم المتحدة وما يقرره مجلس الامن في هذا الموقف، وبريطانيا تستخدم طريقة النصح وفي نفس الوقت تتفاوض مع الولايات المتحدة للاتفاق على سياسة موحدة تجاه فلسطين وهلم جرا ..

وفي العاشر من شهر تموز ارسلت الجامعة العربية مذكرة جديدة الى مجلس

---

(١) انظر النص الكامل لهذا المشروع في القسم الرابع من الفصل السابع عشر الرقم ٨ .

الامن تبرر فيها رفضها لتمديد الهدنة واستئنافها القتال في فلسطين (١) . وهذه المذكرة لاتقل قيمة عن مذكرتها الاولى التي ارسلتها اليه في ١٥ ايار سنة ١٩٤٨ مبررة فيها دخول الجيوش العربية الاراضي المقدسة لانقاذها من طغيان العصابات الصهيونية الغاشمة ولاعادة النظام والامن الى نصابها فيها .

وفي الثالث عشر من شهر تموز سنة ١٩٤٨ ستجتمع اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية في عاليه ــ لبنان لاستئناف دراسة القضية الفلسطينية وتحديد موقفها من الوضع الدولي الجديد ازاءها ، لا سيما الضغط الدولي بوجوب تمديد الهدنة في فلسطين ، غير ان النية معقودة مسبقاً على ان ترفض اللجنة السياسية التمديد لان مصلحة العرب بوجه عام تقضي بذلك ، هذا فضلا عن مصلحة فلسطين نفسها ، والوضع الحربي الراهن فيها ، اللذين يتطلبان استمرار القتال والاسراع في انهاء الاعمال الحربية لاسباب جوهرية حربية وسياسية لا تخفى على القيادة العسكرية ورجال السياسة .

القضايا الاخرى التي يعالجها مجلس الامن

وهناك عدد غير قليل من القضايا الدولية الاخرى التي يعالجها مجلس الامن ويعمل على ايجاد حلول عادلة لها ، كقضية كشمير بين الهند والباكستان ، وقضية فرنسا وسيام ، وقضية بولونيا واسبانيا ، وقضية الانتخابات في كوريا التي اشتركت سورية في ايجاد حل لها ، وقد مثلها فيها الدكتور زكي الجابي برتبة وزير مفوض ، وسوى هذه من القضايا التي لايتسع المجال لبحثها جميعها .

(١) انظر النص الكامل لهذه المذكرة في القسم الرابع من الفصل السابع عشر الرقم ٩ .

الفَصلُ السّابعُ

لجنة الطاقة الذرية (١)

تضم هذه اللجنة جميع اعضاء مجلس الامن مع كندا ، في حال عدم وجودها في عداد اعضائه غير الدائمين ، وتعنى بالمشاكل التي تنشأ عن اكتشاف الطاقة الذرية والقضايا الاخرى المتعلقة بها ، وتسعى لوضع هذه الطاقة تحت رقابة دولية .

عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول في هنتر كولدج *Hunter College* في مدينة نيويورك في ١٤ حزيران سنة ١٩٤٦ ، واعلن المستر باروخ ، مندوب

(١) يقوم العلماء اليوم بابحاث هامة في حقل الطاقة الذرية ، ويوجهون جهودهم لاستخدامها كقوة عظيمة باستطاعتها ان تخلق للجنس البشري دنيا جديدة من النفع والخير ، اذ ظهر لهؤلاء العلماء ان مدى تطبيقات الطاقة الذرية لاحد له في ميادين انسانية متعددة . ومن منافع الذرة كما يقول هؤلاء العلماء انها تطبق في صناعة الزيوت وفي استخراج الفحم والاستعاضة عنه في توليد الحرارة ، كما انه بامكان استخدام هذه الطاقة لقيادة المحركات ، وتوليد الكهرباء ، والتدفئة للمدن والقرى . وقد ثبت عملياً ان ليرة واحدة من معدن الاورانيوم باستطاعتها توليد كمية من الحرارة تعادل مايولده الف وخمسمائة طن من الفحم . وتساعد في الحقل الزراعي على تحسين صناعة الاسمدة ، والادوية المبيدة للحشرات ، ومراقبة امراض النباتات ، وقد امكن الى الآن استخدام النشاط الاشعاعي لعنصر الايزوتوب في معالجة السرطان وفي تشخيص الامراض ودراسة بعضها .

الولايات المتحدة الاميركية ، ان حكومة بلاده تقترح انشاء رقابة دولية لتحسين الطاقة الذرية وتطورها وكيفية استعمالها . وقد تضمن الاقتراح الاميركي النقاط التالية بهذا الصدد :

١ ـ الرقابة الادارية على الطاقة الذرية او ملكيتهـــا ، وذلك لما يحتمل ان تشكل هذه الطاقة من خطر على الامن العالمي .

٢ ـ حق الرقابة على جميع الاعمال الاخرى المتعلقة بالذرة ، وتفتيش هذه الاعمال والترخيص بها .

٣ ـ الاهتمام باعمال الطاقة الذرية النافعة والعمل على تحسينها .

٤ ـ المسؤولية الناجمة عن امكانيات التنقيب والتحسين ذات الصفة الايجابية التي تجعل الرقابة الدولية في مقدمة مايجب معرفته عن الذرة ، فتتمكن هذه من فهم سوء استعمال الطاقة الذرية ، وبالتالي من اكتشاف سوء الاستعمال هذا .

وقد ابدى المندوب الاميركي استعداد بلاده التام للمساهمة في الوصول الى هذه النتيجة ، الى ان قال : « لقد انتزع العلم من الطبيعة سراً عظيما فيه من الامكانيات مايجعل قلوبنا تهلع من الرعب الذي يخلقه هذا السر ، فيجب علينا اذن ان نعد الجهاز الذي يؤكد لنا ان الطاقة الذرية تستعمل لاغراض السلم فقط ، وان نمنع ونحرم استعمالها لاغراض الحرب . ولكي نتمكن من تحقيق هذا الغرض يجب علينا ان نعد عقاباً سريعا لكل من ينقض الاتفاقيات التي تعقدها الامم ، ذلك لان مثل هذا العقاب حيوي لحفظ السلم في الفترات التي تقع بين الحروب ، واكثر جدوى من مثل هذه المهازل التي تجري اليوم » الى ان قال : « كلنا يرغب في المساعدة على ايجاد السلام في العالم وتوطيد اركانه في الارض ، ويشعر بالمسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقنا من حيازتنا وسائل انتاج القنبلة الذرية ، ومن كون هذه القنبلة تشكل جزءاً من سلاحنا ، وكلنا مستعد للمساهمة التامة في المراقبة الفعالة على الطاقة الذرية » .

وهكذا عندما يتم الاتفاق على طريقة مناسبة للرقابة على الطاقة الذرية ، بما فيه تحريم استعمالها كسلاح حربي ، ووضع هذه الطريقة موضع التنفيذ ، وعندما

تطبق العقوبات المناسبة على الذين ينقضون شروط هذه الرقابة فاننا نقترح : ١ ـ ايقاف صنع القنابل الذرية ، ٢ ـ اتلاف القنابل الموجودة بموجب احكام المعاهدة ، ٣ ـ اطلاع السلطة الدولية اطلاعاً تاماً على كيفية صنع الطاقة الذرية .

وتطرق بعدئذ الى بحث حق النقض *Veto* فقال : « يجب ان لا يستعمل حق النقض لحماية الذين يخالفون الاتفاقيات المقدسة مما يؤدي الى عدم تحسين الطاقة الذرية او الى استعمالها لاغراض هدامة » .

وقد اقترح ان يطبق هذا المشروع على مراحل، ووعد ان تطلع السلطة الدولية تدريجياً على اسرار صنع القنبلة الذرية ، الى ان قال : « ان المشروع الذي اعدته الولايات المتحدة يضيف الى ماتقدم :

١ ـ ان الاعمال التي يعهد الى السلطة الدولية القيام بها يجب ان توزع على العالم كله وان لاتنحصر المواد الاولية في بلد واحد .

٢ ـ وان اي معمل يعنى بشؤون الاورانيوم والثوريوم ، عندما يصل الى مرحلة الاستعمال الخطر ، ليس انه فقط يجب ان يخضع للتفتيش الشديد من قبل السلطة الدولية ، بل اكثر من ذلك يجب ان يصبح تحت ادارتها ورقابتها المباشرتين .

٣ ـ ان تؤيد السلطات الوطنية هذه السلطة الدولية ، وتساعدها في القيام بمهمتها ، وان تكون ملحقة بها » .

واقترح في نهاية خطابه ان تجعل رئاسة الطاقة الذرية بالمناوبة بين اعضائها بحسب الحروف الهجائية باللغة الانكليزية ، فيرأسها كل عضو شهراً واحداً . وعلى هذا الاساس جاء دور سورية في رئاسة هذه اللجنة في شهر شباط ١٩٤٧ فتنازل مندوب سورية عنه للمندوب الروسي لكثرة مشاغله . وكانت لجنة الطاقة الذرية التابعة لوزارة الخارجية الاميركية قد اعدت تقريراً بهذه الاقتراحات في ٢٨ آذار سنة ١٩٤٦ ووزعته على الجمهور للاطلاع عليه .

وعقدت لجنة الطاقة الذرية اجتماعها الثاني في نيويورك في ١٩ حزيران سنة ١٩٤٦ لاستئناف دراسة المقترحات الاميركية الآنفة الذكر ، فأبدى مندوبا

كندا وانكلترا موافقتها التامة على المشروع الاميركي ، وكذلك فعل مندوب الصين، لاسيما بما يتعلق بمعاقبة المخالف لنصوص الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن . الى ان قال : «ان بلادي تتنازل عن حق النقض في كل ما يتعلق بالرقابة الدولية على الطاقة الذرية» ودعا زملاءه الى التمثل ببلاده في هذا الصدد .

وبعد ان تكلم المسيو غروميكو مندوب الاتحاد السوفياتي عن ضرورة تحريم استعمال الطاقة الذرية لاغراض هدامة ، كما حرم استعمال الغاز السام والجراثيم المرضيه ، تقدم بمشروع اتفاقية يتضمن الاحكام التالية :

١ — على الفرقاء في اية اتفاقية دولية يعقدونها فيما بينهم ان يحرموا انتاج واستعمال الاسلحة المؤسسة في صنعها على الطاقة الذرية ، وان يتلفوا مالديهم من الاسلحة في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ توقيعهم على هذه الاتفاقية .

٢ — ان يتفقوا على ان كل مخالفة من هذا القبيل تعتبر جريمة خطرة ضد البشرية .

٣ — في خلال ستة اشهر من تاريخ وضع الاتفاقية موضع التنفيذ على جميع الموقعين عليها ان يسنوا تشريعاً للعقاب المطلوب تطبيقه في حالة المخالفة .

٤ — ان تستمر الاتفاقية نافذة الى اجل غير محدود .

٥ — ان يفسح المجال امام جميع الامم للتوقيع عليها لافرق بين اعضاء الامم المتحدة وغيرهم .

٦ — ان تصبح نافذة بعد موافقة مجلس الامن عليها ، وبعد ان ينضم اليها جميع الاعضاء الموقعين عليها .

٧ — ان يتقيد بها جميع الاعضاء المنضمين اليها .

وقد اقترح تشكيل لجنة دولية ، تعمل تحت اشراف مجلس الامن وبارشاده، لاجل المراقبة على الطاقة الذرية وتطورها ، مبيناً انه من الممكن بعد تحريم الاسلحة الذرية دراسة اساليب الرقابة على الطاقة الذرية وتبادل المعلومات عنها . وتكلم المندوب الفرنسي ممتدحاً المشروع ، وملحاً في العمل على التوفيق بينه وبين

المشروع الاميركي السابق ، وقد اشار الى ثلاث نقاط مماثلة في المشروعين هي كما يلي .

الاولى — وجوب اتلاف الاسلحة الذرية .

الثانية — ان هذا الاتلاف يجب ان يخضع للرقابة والسيطرة الدوليتين .

الثالثة — وجوب تطبيق القانون بحق المخالف

وفي ٢٥ حزيران سنة ١٩٤٦ وافق الاعضاء بالاجماع على تشكيل لجنة عاملة مؤلفة من ممثل واحد عن كل امة عضو لاعداد مشروع لتشكيل رقابة دولية للذرة .

وفي ٢٨ منه شكلت اللجنة العاملة لجنة فرعية عرفت باسم اللجنة رقم ١ ، مؤلفة من ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وفرنسا واوستراليا والمكسيك، وذلك لدراسة المقترحات المختلفة ، واعداد هيكل مشروع للرقابة الدولية على الطاقة الذرية . فاوقفت الطاقة الذرية اجتماعاتها لتفسح المجال امام اللجنة الفرعية رقم ١ لعقد اجتماعاتها والقيام بالمهمة التي عهد بها اليها. وهكذا شرعت اللجنة رقم ١ بعقد اجتماعات متوالية درست خلالها، فضلا عن المشروعين الاميركي والسوفياتي، مذكرتين تقدمت بها الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا .

وقد كانت النقاط الرئيسية في المذكرة الاميركية كما يلي :

١ — ان صعوبة تعيين خط فاصل بين الاعمال السليمة *Safe* والاعمال الخطرة *Dangerous* في انتاج الطاقة الذرية ، جعلت من الضرورة القصوى ان يكون استثمار *Exploitation* الطاقة الذرية في اغراض سلمية على مسؤولية الوكالة نفسها التي عهد اليها بمنع استعمالها ، اي الطاقة الذرية لاغراض هدامة .

٢ — انه بينما يطلب من السلطات الوطنية للطاقة الذرية ان تعمل كملحقة بالسلطة الدولية ، يطلب ايضاً من السطة الدولية التدخل على قدر يسير جداً في علاقات البلدان ذات العلاقة الفردية والعامة في مشاريعها الاقتصادية .

٣ — ان تضمن الاتفاقية الدولية او المعاهدة التي تعقد لتشكيل السلطة الدولية الاحكام التالية :

آ — تنفيذ الرقابة ، وتقديم تقرير بالمخالفات الى مجلس الامن .

ب — اجراء تعديل في ميثاق منظمة الامم المتحدة كلما دعت الحاجة الى ذلك.

ج — ايجاد علاقات بين السلطة الدولية وبين فروع الامم المتحدة وبينها وبين الامم الموقعة على الاتفاقية .

د — تحديد الوقت الذي يحرم فيه امتلاك الاسلحة الذرية واستعمالها ، والشروط التي يتم بموجبها هذا التحريم .

ه — تفسير الطريقة التي تعين بموجبها المخالفة .

و — المقاييس التي يجب ان تتبع في اظهار وكشف هذه المخالفات وتعيينها واصلاحها او معاقبتها ، بما فيه — في الحالات غير الخطرة التي لا تصل الى درجة يصبح معها من اللازم ارسالها الى مجلس الامن — عمليات التحقيق الخاص والفسخ والنقض وانكار الرخص الرسمية والملاحقات القضائية .

واقترحت الولايات المتحدة ان الصلاحيات التي تمنح للسلطة الدولية للطاقة الذرية يجب ان تتضمن ما يأتي :

آ — الرقابة الخاصة ، وملكية جميع اليورانيوم والثوريوم والمعادن الاخرى التي يمكن ان تكون مصدراً للطاقة الذرية حيثما وجدت بكميات خطرة ، أكانت في حالتها الخامية او في حالة منتوجات ثانوية او في حالة التكوين او في اية حالة اخرى.

ب — التنقيب المتواصل والدراسات المستمرة لمصادر الطاقة الذرية في جميع انحاء الارض .

ج — الحصول على جميع وسائل انتاج الاورانيوم رقم ٢٣٥ V والبلوتونيوم وغيرهما من المعادن التي يمكن الحصول عليها والتي تعينها السلطة ، وامتلاك هذه الوسائل.

د — ايضاح وتعيين الوسائل وأجهزة العمل في حقل الطاقة الذرية التي قد تكون خطرة ، مالم تكن تحت سيطرة السلطة ورقابتها ، مع مراقبة جميع هذه الوسائل

والاعمال والسيطرة الادارية عليها .

هـ — الزيادة المتواصلة لجميع الوسائل الاخرى التي تساعد على امتلاك واستعمال وانتاج المعادن التي هي مصدر للطاقة الذرية وصلاحية السيطرة عليها والترخيص لها وتفتيشها .

و — حق التنقيب الخاص في حقل المتفجرات الذرية .

ز — توسيع نطاق وتعميم استعمال الطاقة الذرية لاغراض مفيدة بموجب رخصة او بموجب اية تدابير او ترتيبات اخرى .

واقترحت المذكرة الفرنسية تشكيل السلطة الدولية للطاقة الذرية من قبل الجمعية العامة في الامم المتحدة ، وان تقدم هذه السلطة تقارير الى مجلس الامن عن التدابير الادارية والرقابة ، وان تعلمه بجميع المخالفات ، ولم يرد في هذه المذكرة اي ذكر لحق النقض .

وفي التاسع من شهر تموز سنة ١٩٤٦ قدمت اللجنة رقم ١ تقريراً الى اللجنة العاملة بينت فيه وجهة نظر اعضائها بشأن ثلاثة اسئلة هامة يجب ان تدرس باسهاب وتعمق قبل اعداد اي مشروع نهائي ، وهي كما يلي :

١ — الاتفاقية الدولية المقترح وضعها لتحريم الاسلحة الذرية .

وقد جاء في تقرير اللجنة الفرعية ان جميع اعضائها متفقون في المبدأ على انه « في مرحلة تحدد فيما بعد » يجب الدخول في هذه الاتفاقية . وقد اقر المندوب الروسي ان هذه « المرحلة » يجب ان تكون فورية ، اي قبل وضع مشروع الرقابة الدولية ، بينما ارتأت الكثرة من الاعضاء ان مجرد عمل اتفاقية ليس كافيا .

٢ — السيطرة الدولية .

بينما كان المندوب الروسي يصر على انه ليس من الضروري منح السلطة الدولية صلاحيات الارغام ، على اساس ان هذا العمل يقوم به مجلس الامن ، فقد كان هناك تأييد قوي لوجهة النظر الاميركية بانه ليس بامكان غير السلطة الدولية القيام

بالرقابة الفعالة ، هذا اذا منحت هذه السلطة صلاحيات واسعة للملكية والسيطرة الادارية والرقابة .

٣ ــ علاقة الرقابة بالامم المتحدة .

كانت الكثرة من الاعضاء تعتقد انه « مادام الميثاق على ماهو عليه فمن المستحيل والحالة هذه قانونياً وعملياً توسيع اعمال مجلس الامن لتشمل القرارات التنفيذية المطولة والمتنوعة التي تتطلبها رقابة الطاقة الذرية وتحسينها » ، وأعربت هذه الكثرة عن رأيها في ان حق النقض يجب ان لا يستعمل في اصول العمل بما يتعلق بقواعد رقابة الطاقة الذرية وقوانينها .

وبناء على اقتراح تقدم به الدكتور ايفات مندوب اوستراليا شكلت اللجنة العامة في نفس اليوم : ١ ــ لجنة فرعية ثانية ، عرفت باسم اللجنة رقم ٢ لتعد اقتراحات خاصة للمراقبة والتفتيش ، ٢ ــ لجنة حقوقية ، ٣ ــ لجنة علمية وفنية مؤلفة من عالم واحد من كل امة عضو في لجنة الرقابة على الطاقة الذرية لدراسة المشاريع المتعلقة بكيفية استعمال الطاقة الذرية في اغراض السلم ، ولاعداد طريقة لتبادل المعلومات الذرية .

وفي ١٢ تموز سنة ١٩٤٦ تقدمت الحكومة الاميركية الى لجنة الطاقة الذرية بمذكرة تعرب فيها عن وجهة نظرها في علاقة السلطة الدولية للطاقة الذرية المقترح تشكيلها بالامم المتحدة ، وبنوع خاص بقضية « حق النقض » .

وفي ٢٤ تموز من السنة نفسها اعلن المسيو غروميكو في اجتماع اللجنة رقم ٢ انه لا يمكن قبول الاقتراحات الاميركية ، لا بمجموعها ولا بفروعها ، على اساس انها لا تتفق مع الميثاق ، وانها تجرد مجلس الامن من بعض صلاحياته لتمنحها للسلطة الدولية الجديدة ، وكرر هذا التصريح في ٢٦ وفي ٣١ منه . وهكذا ازاء هذا التشدد اضطرت اللجنة العاملة ان تكلف اللجنة العلمية الفنية باعداد تقرير تبين فيه فيما اذا كانت السيطرة الفعالة على الطاقة الذرية ممكنة وكيف يتم ذلك .

وفي ٢٦ ايلول سنة ١٩٤٦ قدمت اللجنة الفنية العلمية تقريرها باجماع موافقة

اعضائها عليه . وقد اعلن المندوب السوفياتي انه اعطى صوته بتحفظ على اساس ان المعلومات التي بنت عليها اللجنة تقريرها كانت « محدودة وغير تامة » ، وان معظم النتائج التي توصلت اليها كانت « فرضية وشرطية » . وفي الواقع لم يتوافق التقرير مع ماطلبته اللجنة العاملة ، لانه لم يوص باية طريقة للرقابة ، ولم يبحث او يشر الى امكانية الرقابة من الوجهة السياسية ، وانما اقتصر على الحقائق الفنية والعلمية التي توصل منها الى النتيجة التالية : « لايوجد اي اساس في الحقائق العلمية الجاهزة للاعتقاد بان الرقابة الفعالة غير ممكنة من الوجهة الفنية بشرط ان لاتحدث اكتشافات كبرى تؤثر في حقل الطاقة الذرية » . وفيما يتعلق بالقسم الثاني من السؤال يقول التقرير : « هنالك اساس علمي للاعتقاد انه ليس من المستبعد ان تكون هناك اكتشافات غير معروفة لدينا قد تبطل بشكل مريع تحليلنا لنواحي الرقابة الفنية » .

واشار التقرير ـ قياساً على انتاج سنة ١٩٤١ من اليورانيوم ـ الى ان مايمكن صنعه سنوياً من القنابل الذرية في العالم يتراوح بين ٣٥٠٠ و ٧٠٠٠ قنبلة ، ويشتمل ذلك على كمية من الطاقة الذرية لو استعملت لاغراض سلمية لبلغت في السنة الواحدة مليونين من الكيلوات تكفي لانارة مدينتين كبيرتين مدة سنة كاملة.

واشار ايضا الى العلاقة الوثيقة بين اعمال الطاقة الذرية لاهداف سلمية وبينها فيما لو صنعت سلاحاً هداماً ، وصرح بان « بامكان وسائل الحماية الدقيقة وحدها ان تضمن عدم تحول الطاقة الذرية الى انتاج مواد مدمرة » . ويقترح التقرير استخدام وسائل الحماية هذه في المراحل الخمس التالية في عملية الطاقة الذرية وهي :

المرحلة الاولى — عمليات استخراج مواد اليورانيوم والثوريوم التي « لعبت دوراً اساسياً فريداً » في انتاج الطاقة الذرية ، لانها المادتان الوحيدتان اللتان تنتجان الوقيد النووي بكميات وافرة .

المرحلة الثانية — استخراج تراكيب اليورانيوم والثوريوم من التحاليل المعدنية الكثيفة بطريقة كيماوية ، وهو استخراج كيماوي من تجمعات الفلز والمعدن في حالته الاصلية » .

المرحلة الثالثة — تحضير هذه التراكيب كيماوياً او بطريقة التعدين لادخالها في الآلات التي يجري فيها التفاعل .

المرحلة الرابعة — انتاج الوقيد النووي بفصل اليورانيوم رقم ٢٣٥ او البلوتونيوم رقم ٢٣٩ (١) .

المرحلة الخامسة — توليد القوة الكهربائية او النظراء (المعادن المتشابهة) الناشرة الاشعاع كالراديوم في بطاريات ثانوية (الآلات التي يجري فيها التفاعل) .

وقد اشار التقرير الى ان المرحلة الرابعة اصعب المراحل على الاطلاق في عملية الرقابة ، وذلك بالنظر لصغر حجم الانتاج الذي يستعمل آنئذ مباشرة في السلاح الذري بالنسبة الى الكميات الكبيرة من المواد التي استعملت في المراحل السابقة وتناقصت الى ان اصبحت بهذا القدر الصغير .

وقد اشار التقرير ايضا الى ان البلاد التي يكثر فيها انتاج الاورانيوم هي : كندا والولايات المتحدة والكونغو البلجيكية وتشيكوسلوفاكيا ، والبلدان التي تنتج الثوريوم هي الهند والبرازيل وجزر الهند الشرقية الهولندية .

وفي ١٥ تشرين الاول سنة ١٩٤٦ اصدر مكتب المستر باروخ تقريراً عن المراقبة الفنية في انتاج الطاقة الذرية معدداً فيه الاعمال الذرية السليمة والاعمال الذرية الخطرة *Dangerous* ، ومضمناً اياه توصيات تتعلق بالرقابة الدولية على الاعمال الذرية الخطرة لا يخرج في مجموعه عن نطاق تقرير اللجنة .

---

(١) اعلن مؤخراً العالم الذري المشهور الدكتور غليل سيبورغ عن استخراج نوع جديد من الوقود الذرية في الولايات المتحدة يدعى اورانيوم ٢٣٣ ، استخرجه من معدن الثوريوم البالغ ثلاثة اضعاف كمية الاورانيوم الموجودة في طبقات الارض . فالاورانيوم الطبيعي نادر الوجود جداً ، والامكنة التي يستخرج منها في الوقت الحاضر لا يمكن ان تكفي الصناعة الذرية اكثر من بضع سنوات . وأما الاورانيوم ٢٣٣ فليس له وجود على الارض ، كما انه لم يعلم بوجوده في العالم حتى الآن ، ولكنه يستخرج من معدن الثوريوم كما ذكر آنفاً .

وفي الدورة الثانية التي عقدتها لجنة الطاقة الذرية في ٥ كانون الاول سنة ١٩٤٦ قدم المستر باروخ مقترحات مماثلة للمقترحات السابقة التي قدمها في الدورة الاولى كما جاء سابقاً ، وتوسعت بها المذكرة الاميركية الآنفة الذكر . وقد طلب ان يتضمن تقرير اللجنة الذي ستقدمه الى مجلس الامن في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٦ مشروع الولايات المتحدة الاميركية .

وفي ١٧ منه عرض اقتراح المستر باروخ على التصويت فاعترض المسيو غروميكو على اساس ان مشروع الطاقة الذرية ـ بناء على قرار اتخذته بهذا الشأن الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول سنة ١٩٤٦ ـ قد اصبح مرتبطاً بمشروع نزع السلاح . وبعد مناقشة هذا الموضوع بدقة واسهاب اقترح المندوب الكندي تعديل المشروع الاميركي بشكل يتفق مع قرار الجمعية العامة الآنف الذكر ، فقبل هذا التعديل .

وبعد ان بحث موضوع حق النقض ووجوب عدم استعماله لحماية الدول المخالفة للاتفاقية بحثاً دقيقاً مستفيضاً ، اجري عليه بعض التعديل فحل محل «حق النقض» «الحق القانوني» ، اي ان لا حق قانوني يستطيع ان يحمي المخالف من العقاب .

وفي ٣٠ منه عقدت لجنة الطاقة الذرية اجتماعاً عاماً اقرت فيه تقديم المشروع الاميركي الى مجلس الامن في التقرير الذي سترفعه اليه في اليوم التالي ، وقد جاء في القرار بما يتعلق «بحق الرفض» ما يأتي :

«يجب ان تنص المعاهدة على ان القانون المتعلق باجماع الاعضاء الدائمين الذي يسير مجلس الامن بموجبه في ظروف خاصة لا علاقة له في عمل السلطة ، ولا تملك اية حكومة حق النقض في اثناء قيام السلطة بالاعمال التي تفرض المعاهدة عليها القيام بها ، ولا تملك ايضاً صلاحية استعمال حق النقض او خلافه مما يعيق او يمنع الرقابة على الطاقة الذرية او تفتيشها» .

وعلى الرغم من اعتقاد المسيو غروميكو ان مشروع الولايات المتحدة لا يتفق مع قرار الجمعية العامة بشأن نزع السلاح ، ولا مع الميثاق ، اعرب عن استعداده لبحثه مادة فمادة .

تقرير لجنة الطاقة الذرية في مجلس الامن

رفع تقرير اللجنة الى مجلس الامن في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٦ ، فعقد المجلس عدداً من الاجتماعات بحث فيها اقتراحين متناقضين هما :

الاول — اقتراح اميركي يطلب فيه بحث تقرير لجنة الطاقة الذرية قبل أي مشروع آخر ، لان مشروع الرقابة والسيطرة على الطاقة الذرية هو مفتاح مشروع نزع السلاح .

الثاني — مشروع روسي يطلب بحث نزع السلاح وتشكيل لجنة من اعضاء المجلس تعد في خلال ثلاثة اشهر اقتراحات بشأن كيفية نزع السلاح .

وعلى اثر اجراء تعديل طفيف قرب وجهة النظر بين المشروعين اقر مجلس الامن في ١٢-١٣ شباط سنة ١٩٤٧ بعشرة اصوات ضد صوت واحد هو الاتحاد السوفياتي تعيين لجنة لدرس موضوع نزع السلاح عرفت باسم « لجنة السلاح المتفق عليه » ، ومن ثم المباشرة ببحث تقرير لجنة الطاقة الذرية . وقد تقرر ايضاً دعوة لجنة اركان الحرب لتقديم توصياتها الى مجلس الامن في اقرب فرصة ممكنة بشأن المبادىء الاساسية التي بموجبها توضع القوات المسلحة تحت تصرف الامم المتحدة(١) .

وشرع مجلس الامن في بحث تقرير لجنة الطاقة الذرية في ٢٠ شباط سنة ١٩٤٧ واستمر عدة جلسات متوالية . وفي العاشر من شهر آذار اتخذ قراراً اجماعياً باعادة التقرير الى اللجنة طالباً اليها اتمام عملها في اسرع وقت ممكن ومن ثم تقديم مشروع « معاهدة اومعاهدات او اتفاقية او اتفاقيات » تتضمن اقتراحاتها الاخيرة بهذا الصدد . واستمرت اللجنة مدة ثلاثة اشهر متوالية دائبة في عملها لاعداد اتفاقية دولية اشتركت في اعدادها مع لجانها الفرعية دون ان يحدث اي تبدل في موقف المندوب الاميركي او في موقف المندوب السوفياتي .

---

(١) طلب الى لجنة اركان الحرب في شباط سنة ١٩٤٦ اعداد هذه التوصيات في تقرير خاص ، وقد قدمتها في ٣ ايار سنة ١٩٤٧ كما جاء في حينه .

وفي ٢٩ ايار سنة ١٩٤٧ اقرت اللجنة العاملة اقتراحاً روسياً بوضع الرقابة الدولية للطاقة الذرية ضمن دائرة اختصاص مجلس الامن . واستمر جميع الاعضاء، ما عدا المندوبين الروسي والبولوني ، على موقفهم في مقاومة استعمال «حق النقض» في القضايا الذرية .

وفي ١١ حزيران سنة ١٩٤٧ تقدم المسيو غروميكو بمشروع للسيطرة على الطاقة الذرية يشتمل على ثماني نقاط . وهكذا بعد ان تكلم باسهاب عن الاقتراحات السوفياتية التي تقضي بوضع الرقابة الدولية للطاقة الذرية تحت تصرف مجلس الامن حيث يعمل بمبدأ اجماع الاعضاء الدائمين ، وعن ضرورة اسراع الامم المتحدة في بحث منع صنع واستعمال الاسلحة الذرية وسواها من الاسلحة الاخرى التي تدمر تدميراً اجماعياً ، تقدم بمقترحاته وهي كما يلي :

١ — تأسيس رقابة دولية شديدة في آن واحد على جميع الوسائل المستعملة في تعدين المواد الذرية الخام وفي انتاج المواد الذرية والطاقة الذرية .

٢ — انشاء هيئة دولية ، ضمن نطاق مجلس الامن ، للسيطرة على الطاقة الذرية تعرف باسم لجنة « السيطرة الدولية » او « الرقابة الدولية » .

٣ — يكون للجنة « السيطرة الدولية » جهازها التفتيشي الخاص .

٤ — اعداد اتفاقية خاصة تعين كيفية تشكيل لجنة السيطرة الدولية وتحدد صلاحياتها ومسؤولياتها ، وتكون هذه الاتفاقية اما معاهدة خاصة او تمهيداً للمعاهدة الرئيسية .

٥ — ان تتألف لجنة السيطرة الدولية من ممثلين من الدول الاعضاء في لجنة الطاقة الذرية ، اي من جميع اعضاء مجلس الامن مع كندا .

٦ — ان تقوم لجنة السيطرة الدولية بتفتيش دوري على جميع الاعمال المبينة في البند رقم ١ بما فيه :

أ — مراجعة حسابات المدخر من المواد الخام الذرية والمنتوجات السائلة .

ب — دراسة عمليات الانتاج حسبما تقتضيه عملية الرقابة على استعمال المواد الذرية والطاقة الذرية .

ج — جمع المعلومات وايضاحاتها عن تعدين المواد الخام الذرية وكيفية استعمالها وانتاج الطاقة الذرية .

د — اجراء تحقيقات خاصة « في القضايا التي تحدث فيها مخالفات لاتفاقية تحريم الاسلحة الذرية » .

ه — تقديم توصيات للحكومات بشأن القضايا المتعلقة بانتاج المواد الذرية والطاقة الذرية وادخارها .

و — تقديم توصيات لمجلس الامن عن كيفية منع الاعضاء من مخالفة الاتفاقية الدولية ، وقمع مخالفتهم في حال حدوثها .

٧ — للجنة السيطرة الدولية حق زيارة وسائل التعدين والانتاج بصورة مجانية ، فيسمح لها والحالة هذه :

أ — بوزن المواد الخام والمنتوجات الخالصة وقياسها وتحليلها .

ب — بطلب الحصول على اية معلومات ضرورية من الحكومات .

ج — بطلب الحصول على ايضاحات مختلفة ومتنوعة عن القضايا المتعلقة باعمال الوسائل المستعملة في انتاج الطاقة الذرية .

د — عمل توصيات وتقديم احتجاجات الى الحكومات بشأن انتاج الطاقة الذرية واستعمالها .

ه — تقديم توصيات الى مجلس الامن بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها ضد مخالفي الاتفاقية الدولية .

٨ — يحق للدول الموقعة على اتفاقية تحريم الاسلحة الذرية ان تقوم باعمال تنقيب علمي غير مقيد في حقل الطاقة الذرية بقصد اكتشاف طريق لاستعمالها لاغراض السلم .

وعلى اثر تقديم هذه الاقتراحات اعاد المسيو غروميكو قوله بقوة انه لايستطيع

الموافقة على مخالفة قانون الاجماع الذي هو المبدأ الاساسي والرئيسي في الامم المتحدة. واصر في حال مخالفة الاتفاقية الدولية ان تمنح لجنة الطاقة الذرية وحدها صلاحية وحق تقديم التوصيات الى مجلس الامن الذي ـ هو وليس هي ـ بواسطة ايـة وكالة للرقابة يتخذ التدابير الآلية الضرورية لوقف هذه المخالفـة . وأي تدبير آخر خلاف هذا التدبير هو في نظر الاتحاد السوفياتي مخالف للميثاق .

وبعد ان رد عليه المندوب الاسترالي بقوله : « ان حماية المخالف بحق النقض من نتائج جريمته هو في رأيي اكثر مخالفة لمبادىء الميثاق ، ولا يمكن لاوستراليا ان تقبل به » ، أجل البحث وانتهى الاجتماع .

وفي ١٥ آب سنة ١٩٤٧ عقدت اللجنة السياسية في لجنة الطاقـة الذرية في الامم المتحدة اجتماعا في لايك سكسس في نيويورك واقرت اقتراحـاً كنديا يعتبر المقترحات السوفياتية بشأن السيطرة الدولية على الطاقة الذرية المقدمة من قبـل السوفيات في ١١ حزيران غير كافية ولا تفي بالمرام بشكلها الحاضر ، غير انه في نفس الوقت ترك المجال لبحثها في المستقبل . وقد عاكس كل من الاتحاد السوفياتي وبولونيا ووافقت كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وفرنسا والصين واوستراليا والبلجيك والبرازيل وكولمبيا وسورية .

وفي الحادي عشر من شهر ايلول عقدت لجنة الطاقة الذرية في الامم المتحدة اجتماعاً في لايك سكسس وافقت فيه على تقريرها الثاني الى مجلس الامن بعشرة اصوات ضد صوتين اثنين ، هما الاتحاد السوفياتي الذي صوت ضد التقرير ، وبولونيا التي امتنعت عن التصويت . وهذا التقرير كان توسعاً في مشروع باروخ ، ويوضح اعمال وكالة السيطرة على الطاقة الذرية التي ستشكلها الامم المتحدة على اساس المبادىء التالية :

١ ـــ ان المقررات بشأن انتاج الطاقة الذريـة واستعمالها يجب ان لاتترك في ايدي الامم المتحدة كل امة بمفردها .

٢ ـــ ان التدابير المتعلقة بهذا الموضوع ، والتي تؤثر على الامن العالمي ، يجب

ان ترضخ للمبادىء التي توضع اما في معاهدة او في اتفاقية ، الامر الذي يضطر الوكالة لتنفيذها .

٣ — يجب ان تتعهد الامم ، اما بواسطةمعاهدة او بواسطة اتفاقية ، انتمنح السلطة الدولية للطاقة الذرية حقوق التفتيش في اي جزء من اراضيها ، على ان تظل خاضعة للاصول المتبعة في سير العمل .

وقد اوصى التقرير بوجوب جعل الانتاج بموجب الحصص *Quotas* وان تتملك السلطة الدولية الموادالنوويةوالوقود ومصادر المادة والوسائلالخطرة ،وان تتولىالترخيص للامم باستعمال الوسائل غير الخطرة . ويشتمل التقرير علىرسائل متبادلة بين السير الكسندر كادوغان وبين المسيو غروميكو ، وقد اكد المسيو غروميكو في رسائله الآنفة الذكر حق استعمال النقض ضد اية عقوبات تطبق على معتد في القضايا الذرية .

وقبل الاقتراع على التقرير اتهم فردريك اوزبورن ممثل الولايات المتحدة روسيا بانها تحول دون وضع تدابير المراقبة الذرية موضع العمل ، مع انها منبثقة من ارادة الكثرة في اللجنة ، وكان اتهامه هذا جوابا على ادعاء الممثل السوفياتي بان تدابير الرقابة تنطوي على مطامع اميركية خفية ، وخرق لحق السيادة الذاتية القومية . واضاف قائلا : « لقد كانت اللجنة تصغي دائما الى الآراء السوفياتية ، وتأخذها بعين الاعتبار ، غير ان الكثرة من الاعضاء رأت في النهاية انالمقترحات السوفياتية لا تضع حداً للتنافس القومي في هذا المضمار ، بل علىالعكس تزيده حدة ونشاطاً ، اذ ان الاحتكارات القومية تترك وشأنها بدون مراقبة » .

وقال اوزبورن ان تقديم التقرير الى مجلس الامن سيكون خطوة هامة في تقدم العمل لمراقبة الطاقة الذرية . الى ان قال : « كلنا يعلم ان العمل لم ينته بعد ، وان هناك تدابير كثيرة لا بد من اجرائها ، منها تشكيل منظمة الرقابة وتعيين موظفيها وتمويلها ، وتحديد الموازنة الستراتيجية ، وتحديد العقوبات ، واخيراً تعيين مراحل الانتقال من الاحتكارات القومية الى الرقابة الدولية . ولا بد ان مساعينا

ستكون محدودة الا اذا رضخت روسيا لقرار الكثرة ».

وقال المندوب السوفياتي انه ليس الشخص الوحيد الذي يقاوم هذا المشروع، بل ان هناك آخرين يقولون ان الوصول الى عقد اتفاقية مرضية أمر مستحيل. فاجاب اوزبورن على ذلك بقوله: « ان هذا القول مناف للواقع لان تقارير اللجنة تدحض هذا الادعاء. فان الاتحاد السوفياتي منذ ان شرعت اللجنة بعملها في ١٤ حزيران سنة ١٩٤٦ حاول تثبيط رغبة الكثرة من الاعضاء ومعارضة مساعيها البنائية. لقد حان الوقت الذي يجب ان يتحقق فيه الاتحاد السوفياتي بان المعاهدة الوحيدة التي تنال تأييد دول الارض قاطبة انما هي تلك التي تقضي على التنافس القومي في هذا المضمار، وتنقذ الشعوب من ويلات هذا السلاح المريع بالتعهدات المتبادلة بين الدول على اساس المساواة، وتضمن توزيعاً عادلا متساويا للطاقة الذرية بين الدول للاستعمال السلمي، وتسير بالاكتشافات والاختراعات النافعة في طريق التقدم. لذا فانني اعتقد ان هذا التقرير ينطوي على هذه المعاهدة المنشودة التي تحقق جميع هذه الاهداف ».

وفي ٢٩ آذار سنة ١٩٤٨ طلب المندوب البريطاني من اللجنة الفرعية العاملة التابعة للجنة الطاقة الذرية ان ترفض المقترحات الروسية التي وصفها بانها « غير كافية من الناحية العملية » وارجىء الاجتماع الى الخامس من شهر نيسان ليفسح المجال امام المندوب الروسي لاعطاء جوابه.

وفي ٧ ايار اوصى كل من مندوبي بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا بان يشتمل تقرير اللجنة الى مجلس الامن على ان قضية الطاقة الذرية قد توصلت الى موقف لامفر منه، وهو انه مالم توافق روسيا على التعاون مع كثرة اعضاء اللجنة فانها ستوقف نشاطها واعمالها. ووضع على الفور مشروع تقرير مختصر يبين الخلاف في وجهات النظر بين الاتحاد السوفياتي وبين كثرة اعضاء اللجنة، وهذا الخلاف ينحصر في النقطتين التاليتين: ١ ـ تعتقد كثرة اعضاء اللجنة بان الطاقة الذرية يجب ان لايعمل على تحسينها على اساس المصالح والاحتياجات والوسائل والموارد

الوطنية ، بل ان توضع مشاريعها وان تسير اعمالها في جميع نواحيها على اساس جعلها مشروعاً مشتركا ، ٢ ـ ويعتقد الاتحاد السوفياتي بان مشروع السيطرة على الطاقة الذرية الذي تحبذه كثرة الاعضاء قد يكون خرقاً للسيادة الوطنية .

وفضلا عن هذا فقد اصرت على ان توقع جميع الامم على اتفاقية يحرم بموجبها صنع القنابل الذرية والاحتفاظ بها واستخدامها وتجبر الامم على اتلاف مالديها منها، وذلك قبل تشكيل اية سلطة دولية للسيطرة على الطاقة الذرية ، وقد جاء في التقرير ايضاً : « ان اللجنة ، بعد ان مر على شروعها في العمل اثنان وعشرون شهراً ، تجد نفسها انها تجابه نفس العقدة التي جابهتها في مباحثاتها الاولية ، والحكومة السوفياتية نفسها تعترف بوجود هذه العقدة . والذي يبدو جلياً الآن ان هذه العقدة لايمكن حلها من قبل اللجنة . ان الاعتبارت السياسية والفنية تتطلب ان لاتبقى اية مناطق هامة خارج نطاق نظام الرقابة ، لذا فان تعاون الاتحاد السوفياتي التام مع بقية اعضاء اللجنة امر ضروري جداً لانشاء نظام رقابة يمنع التسابق في صنع الاسلحة الذرية » .

وفي ١٧ ايار سنة ١٩٤٨ قررت اللجنة بتسعة اصوات ضد صوتين اثنين ، الاتحاد السوفياتي واوكرانيا ، وقف عملها الى ان يجري اتفاق أساسي بين الدول الكبرى على المشاكل الاساسية (١) .

---

(١) في ٢٨ نيسان سنة ١٩٤٨ وافقت لجنة الطاقة الذرية الاميركية على انشاء جهاز جديد لتحطيم الذرة اسمه سيكلوتورن أكبر مرتين من أعظم جهاز في العالم اليوم ، أي ذاك الموجود في جامعة كاليفورنا . وستبلغ نفقات الجهاز الجديد ٣ ملايين دولار ، ويستغرق بنيانه ثلاث سنوات ، ويستخدم في الاستعمال العملي للاشعة الكونية . اما مركزه فيكون في مختبر بروكسهافن الذي يقوم في لونغ ايلاند *Long Island* وهو قسم من مدينة نيويورك .

وقد اعلنت اللجنة الخطط المرسومة منذ بضعة ايام لسيكلوتورن آخر يشاد في الساحل الغربي من الولايات المتحدة ، ويكون اكبر سبع عشرة مرة من اكبر سيكلوتورن موجود الان .

الفَصل الثّامِنُ

لجنة أركان الحرب والبوليس الدولي

تألفت هذه اللجنة في القسم الاول من الدورة الاولى للجمعية العامة من اركان حرب الصين وفرنسا والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية، او من ممثلين عنهم، وذلك لتزويد مجلس الامن بالنصح والارشاد في القضايا العسكرية. وقد عقدت اجتماعها الاول في ٤ شباط سنة ١٩٤٦ برئاسة الاميرال السير هنري مور (المملكة المتحدة).

وفي الثالث من شهر ايار سنة ١٩٤٧ تقدمت لجنة اركان الحرب هذه باول تقرير لها عن المبادىء الاساسية لتشكيل بوليس دولي بموجب ميثاق الامم المتحدة. وقد تم الاتفاق آنئذ بين اعضائها على المبادىء التالية:

١ ــ الغاية من وجود القوات المسلحة.

أ ــ ان هذه القوات التي تضعها الامم المتحدة تحت تصرف مجلس الامن يجب ان تستخدم في حال وجود تهديد للسلم الدولي، او في حال وجود اعتداء ما، هذا اذا لم تكن التدابير الاخرى التي يتخذها مجلس الامن لمنع هذا التهديد وازالة هذا الاعتداء كافية.

ب ــ ان لا تستخدم هذه القوات لاغراض لا تتفق مع مبادىء الامم المتحدة كما حددها الميثاق.

ج ـ ان تشكل الامم المتحدة هذه القوات من جيوشها وطيرانها وبحريتها ، وان تزودها بالزاد الكافي والمعدات اللازمة .

٢ — توزيع هذه القوات المسلحة بين أعضاء الامم المتحدة .

أ ـ على جميع الامم الاعضاء في منظمة الامم المتحدة ان تضع تحت تصرف مجلس الامن ، عندما يطالب منها ذلك ، جميع ما تستطيع وضعه من قوى مسلحة وتسهيلات ومساعدات .

ب ـ ان القسم الاكبر من هذه القوات يجب ان يقدمه الخمسة الكبار .

ج ـ ان مقدار القوات التي تقدمها الدول الاخرى الاعضاء ، أي غير الخمسة الكبار ، يحدده مجلس الامن حسبما ترتأيه لجنة اركان الحرب ، بعد التشاور مع الدول صاحبة العلاقة .

وقد ارتأت فرنسا والمملكة المتحدة والصين والولايات المتحدة الاميركية ان تضع كل من الدول الخمس الكبرى مقداراً كافياً من القوات المسلحة يتناسب مع قوة كل منها الجوية والبرية والبحرية . واقترحت روسيا ان تضع كل منها مقداراً متساويا ، أي بدون اي اعتبار للتفاوت في القوى بينها ، الا اذا طلبت احدى هـذه الدول من تلقاء نفسها الخروج عن هذا المبدأ ووافقتها على ذلك الدول الاربع الاخرى .

وارتأت فرنسا والصين انه يحق لكل دولة من الدول الاعضاء ، في حالة الطوارىء والدفاع عن النفس ، ان تستخدم القوات التي وضعتها تحت تصرف مجلس الامن ، بشرط اعادتها اليه في اقرب وقت ممكن . فلم تقبل به كل من روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية .

٣ — استخدام القوات المسلحة .

أ ـ ان لا تستخدم هذه القوات الا بموجب قرار يتخـذه مجلس الامن وفاقا لاحكام المادة ٤٢ من الميثاق .

ب ـ بالنظر الى الامتيازات العسكرية التي تنشأ لدى تشكيل هذا البوليس الدولي، تستخدم هذه القوات فقط : « في الاوقات التي يطلب فيها قمع الاعتداء او تهدئة الحال بعد تعكير السلم » (انظر المادة ٤٢ من الميثاق) . وقد قبلت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا والصين وجهة النظر التالية : « بعد ان تنهي هذه القوات المهمة التي تنتدب من اجلها ، بموجب المادة ٤٢ من الميثاق ، تنسحب في اقرب وقت ممكن يحدده مجلس الامن » . ورأى الاتحاد السوفياتي ان ترجع هذه القوات الى مراكزها التي خرجت منها في خلال مدة تتراوح بين الثلاثين والتسعين يوماً ، هذا اذا لم يقرر مجلس الامن خلاف ذلك .

٤ ـ درجة استعداد القوات المسلحة .

لقد تم الاتفاق على ان يحدد مجلس الامن للامم الاعضاء مقدار القوات التي يكون بامكانها ان تضعها تحت تصرفه ، على ان تعد هذه القوات ضمن المدة التي تحدد لذلك .

وقد ارتأت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والصين ان يكون مايصيب هذه الدول من القوات الجوية بحيث تتمكن معه الامم المتحدة من اتخاذ التدابير العسكرية الطارئة بموجب المادة ٤٥ من الميثاق ، غير ان الاتحاد السوفياتي ارتأى ترك هذا الامر الى مجلس الامن للتشاور بشأنه مع لجنة اركان الحرب .

٥ ـ احكام المساعدات والتسهيلات .

ارتأت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والصين ان تعقد اتفاقات خاصة بين مجلس الامن من جهة وبين الدول الاعضاء من جهة اخرى بموجب احكام المادة ٤٣ من الميثاق ، تتضمن :

أ ـ ضمان عام لحق المرور ، واستعمال القواعد في اراضي الامم الاعضاء التي تتطلبها القوات المسلحة اثناء قيامها بعملياتها تحت اشراف مجلس الامن .

ب ـ احكام واضحة تشمل القواعد والمساعدات والتسهيلات الاخرى التي تمكن الامم الاعضاء من تقديمها الى القوات المسلحة .

واقترحت فرنسا ايجاد ترتيبات خاصة تضمنتها المادة ٤٣ من الميثاق ، تحدد القواعد ومدى هذه المساعدات والتسهيلات، بما فيه حق المرور، التي يمكن وضعها تحت تصرف مجلس الامن ، وفي حال الاضطرار يتعهد الاعضاء ، بناء على دعوة يوجهها اليهم مجلس الامن ، وبموجب اتفاقيات عامة اضافية ، ان يقدموا قواعد وتسهيلات اخرى ضرورية للقيام بالمهمات التي عهد اليهم القيام بها . كما ان الاتفاقات الخاصة التي تعقد في الوقت المناسب بين مجلس الامن من جهة وبين الامة العضو صاحبة العلاقة من جهة اخرى ، تحدد المدة والشروط الاخرى التي تتضمنها الحقوق الممنوحة للقوات المسلحة العاملة بارشاد مجلس الامن . وقد كان موقف السوفيات في هذه القضية مماثلا لموقف الفرنسيين . واقترحت فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة والصين ان تحتفظ الامم الاعضاء بسيطرتها وسيادتها على القواعد والتسهيلات الاخرى التي تضعها تحت تصرف مجلس الامن ، فلم يوافق الاتحاد السوفياتي على هذا الاقتراح .

٦ ــ تزويد القوات المسلحة بالمؤن واللوازم والمعدات والجنود .

يطلب من كل امة عضو وضعت قوة مسلحة تحت تصرف مجلس الامن ان تجهز هذه القوة بالافراد الذين تحتاجهم ، وبوسائل النقل وبالمؤن والذخائر ، وان تحتفظ بمقدار معين من الاشخاص والمعدات لهذه الغاية .

٧ ــ المقر العام للقوات المسلحة .

ارتأت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية والصين ان القوات المسلحة الموضوعة تحت تصرف مجلس الامن ، عندما لاتقوم بعمل من الاعمال ، ان تتمركز في الاماكن التي يحق للامم الاعضاء ان تمركزها فيها . اما فرنسا فقد ارتأت ان تتمركز هذه القوات اما :

أ ــ ضمن اراضي الاعداء السابقين او في مياههم .

ب ــ او في اراضي هذه القوات ومياهها الخاصة .

ج ــ او في اراضي او مياه امم اخرى حيث يحق لها التمركز بموجب اتفاقيات

مسجلة في منظمة الامم المتحدة .

د ـ او في مناطق استراتيجية معينـة يحددها مجلس الامن بموجب اتفاقيات خاصة يعقدها بينه وبين الامم الاعضاء ذات العلاقة .

وقد ارتأى الاتحاد السوفياتي ان تتمركز هـذه القوات ضمن حدود اراضي او مياه الامة العضو التي وضعتها (اي هذه القوات) تحت تصرف مجلس الامن، الا في الاحوال التي تنطبق عليها المادة ١٠٧ من الميثاق .

وقد قبلت الدول الكبرى ، ماعدا الاتحاد السوفياتي ، ان توزع هذه القوات المسلحة في مناطق جغرافية متعددة ، يتمكن معهـا مجلس الامن من استخدامهـا بالسرعة الممكنة للمحافظة على السلم والامن الدوليين او لارجاعها الى نصابها .

٨ ـ توجيه القوات المسلحة واصدار الاوامر اليها من الناحية الستراتيجية .

أ ـ تكون هذه القوات تحت تصرف الدول التي وضعتها تحت تصرف مجلس الامن بالتتابع الا في الاوقات التي تعمل فيها تحت اشراف مجلس الامن نفسه .

ب ـ عندما تعمل هذه القوات تحت تصرف مجلس الامن تكون من ناحيـة التوجيه الستراتيجية على مسؤولية لجنة اركان الحرب .

ج ـ تكون هذه القوات بقيادة قوادها الوطنيين ، وتحتفظ بطابعها الوطني ، وترضخ لمفعول القوانين والانظمة الوطنية .

د ـ يتصل القواد بسلطات بلادهم مباشرة .

وقد اقترحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين عندما تكون هذه القوات قائمة بعملها تحت تصرف مجلس الامن ، ان تختار لها قائداً عاماً ، بعد التشاور بشأنه مع لجنة اركان الحرب ، وتدوم مهمة هـذا القائد العام الى ان ينتهي عمل هذه القوات بارشاد وتحت تصرف مجلس الامن . وقد اضافت الى ذلك كل من بريطانيا العظمى وفرنسا ان لا يكتفي مجلس الامن في حالة كهذه بتعيين قائد عام ، بل ان يعين معه قواداً للجو والبر والبحر ، يأتمرون بأمر هذا القائد العـام ، ويكونون مسؤولين عن اعمالهم تجاهه .

وقد تبين من التقرير الذي سيقدم الى مجلس الامن لدراسته ان هنالك نقاط خلاف رئيسية فيه هي كما يلي : ١ ـ مقدار القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية التي ستتألف منها قوة البوليس الدولي ، ٢ ـ مقدار الامدادات التي ستجهزها بها كل دولة من الدول الكبرى على حدة ، ٣ ـ وسائل الاستحصال على الاذن الذي يسمح بموجبه للقوات الدولية باستعمال قواعد الامم الاعضاء في منظمة الامم المتحدة ، ٤ ـ المبادىء والاسس التي ينتخب القائد العام بموجبها .

وقدم الوفد الفرنسي توصية منفردة يقترح بها على مجلس الامن ان يفوض الامم الاعضاء كلا بمفردها ان تعمل فوراً ، كجزء من العمل الدولي ، على منع الاعتداء وفقاً لاحكام المادة ٤٢ من الميثاق ، وذلك في الحالات التي تبرهن فيها ان الحصارات والقيود الاقتصادية غير كافية لمنعه .

وفي ٣٠ حزيران سنة ١٩٤٧ تلقت لجنة اركان الحرب اقتراحات من فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والصين معاً بمقدار قوة البوليس الدولي الممكن تقديمها الى الامم المتحدة ، وقد تقدمت كل دولة بمفردها باقتراحاتها . واما الاتحاد السوفياتي فلم يتقدم بأية اقتراحات على اساس انه ينتظر قرار مجلس الامن بشأن تقرير اللجنة الاول . وقد أيدت الصين المقترحات البريطانية .

والاقتراحات كانت على الشكل الآتي :

	فرنسا	انكلترة والصين	الولايات المتحدة
الجيش البري:	١٦ فرقة	٨ — ١٢ فرقة	٢٠ فرقة
	(١٠ آلية، و٣ مصفحة، و٣ للدفاع الجوي)		
القوات البحرية: بوارج حربية ومدرعات	٣	٢	٣
حاملة طائرات	٦	٤	٦
طرادات	٩	٦	١٥
مدمرات	١٨ — ٢٤	٢٤	٨٤

	فرنسا	انكلترة والصين	الولايات المتحدة
سفن حراسة	٣٠	٤٨	٠٠
كانسة الغام	٣٠	٢٤	٠٠
غواصات	١٢	١٢	٠٠
المجموع	١٣٠	١٣٢	١٢٨
القوات الجوية: قاذفات قنابل	٧٧٥	٦٠٠	١٢٥٠
مطاردات	٣٠٠	٤٠٠	٢٥٠٠
طيارات استكشاف	٢٠٠	٠٠	٠٠
انواع متفرقة	٠٠	٢٠٠	٣٠٠
مجموع القوات الجوية	١٢٧٥	١٢٠٠	٤٠٥٠

ويبدو من هذه الاقتراحات ان الاقتراح الاميركي يتضمن اكبر قوة بالنسبة الى الاقتراحين الآخرين . وفي ٢ ايلول سنة ١٩٤٧ اذاعت لجنة اركان الحرب في لايك سكسس الاقتراح الروسي بشأن قوات البوليس الدولي وهو كما يأتي :

الجيش البري ــ ١٢ فرقة

القوات البحرية ــ ٩٠ قطعة موزعة على الكيفية التالية : ٥ ــ ٦ طرادات و ٢٤ مدمرة و ٢٤ كانسة الغام و ١٢ غواصة و ٢٤ قطعة اخرى .

القوات الجوية ــ ١٢٠٠ طائرة موزعة على الكيفية التالية : ٦٠٠ قاذفة قنابل و ٣٠٠ مطاردة و ٣٠٠ للنقل .

وقد عينت هيئة اركان الحرب لجنة فرعية لدراسة هذه الاقتراحات والوصول الى اقتراح مشترك تشكل على اساسه القوات الدولية المسلحة التي بدونها لا يستطيع مجلس الامن ان يحقق الغاية النبيلة التي وجد من اجل تحقيقها ، ولكنها الى الان لم تتمكن من الوصول الى اية نتيجة حاسمة .

الفصل التاسع

نظام الوصاية ومجلس الوصاية

ينص الفصلان الثاني عشر والثالث عشر من ميثاق الامم المتحدة على نظام الوصاية والمجلس الذي يناط به امر هذه الوصاية (١) ، غير انهما ، على الرغم من الشروح الطويلة ، على جانب عظيم من الابهام والتعقيد .

فقد نصت المادة ٧٩ من الميثاق على عقد اتفاقات بين الدول صاحبة العلاقة المباشرة على شروط الوصاية لكل من الاقاليم التي ستخضع لهذا النظام . وهنا يبدأ التساؤل عن هذه الدول صاحبة العلاقة المباشرة من هي . فالميثاق لاينص على قاعدة تعين بموجبها هذه الدول ، ويخشى ان يترك للدول التي تمارس الانتداب امر تعيين اصحاب العلاقة المباشرة .

اما نظرية سوريا في هذا الصدد فقد ادلى بها رئيس وفدها في الجمعية العامة في خطاب القاه بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٤٦ اذ قال : « ان عبارة الدول صاحبة العلاقة المباشرة معناها الدول التي يهمها الامر بصورة مشروعة بحكم الجوار والروابط الثقافية واللغوية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية » . وهو يرى ان تكون

---

(١) راجع ماجاء بشأنها في الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من ميثاق الامم المتحدة .

هذه الدول جميعها طرفاً عند وضع كل اتفاق من اتفاقات الوصاية ، كما يرى ايضاً ان تؤخذ بعين الاعتبار رغبات سكان البلاد المراد وضعها تحت نظام الوصاية قبل الشروع في تطبيق هذا النظام عليها .

ويبقى هنالك امران جديران بالبحث والايضاح في نظام الوصاية هما :

١ — التصديق على نظام الوصاية .

٢ — تعيين المناطق الستراتيجية .

اما التصديق على نظام الوصايةفهو امر خطير،اذ ينبغي في حالة كهذه ان يعرض هذا النظام على الجمعية العامة لاخذ موافقتها عليه بتصويت ايجابي من قبل ثلثي اعضاء المنظمة . وهذا يعني انه بامكان قلة من الدول ان تمنع تنفيذ هذا النظام اذا صوتت ضده ، وكذلك تعيين المناطق الستراتيجية يشكل عنصراً آخر خطيرا، اذ ان المادة ٨٢ من الميثاق تنص على جواز اعتبار بعض مناطق الوصاية مناطق ستراتيجيـة . وفي مثل هذه الاحوال تعود صلاحية الموافقة على اتفاقات الوصايةالى مجلس الامن، كما ان ابرامها يتطلب اجماع الدول الخمس الكبار على ذلك ، الامر الذي يجعل هذا الابرام من الصعوبة بمكان . ولم تخف هذه الحقيقةفي تدخل مجلس الامن على بريطانيا، فاعلنت استقلال شرق الاردن منعا لهذا التدخل .

وكل مايهم سورية من نظام الوصاية تعلقه بقضية فلسطين ، فقد نصت الفقرة الاولى من المادة ٧٧من الميثاق على وضع الاقاليم المشمولةبالانتداب ـ ومنهافلسطين ـ تحت نظام الوصاية ، غير ان وضع فلسطين من هذه الناحية معقد وغامض . فجشع الدولمن جهة ، وعدم استعجالها فيوضع المناطق المنتدب عليها تحت اشرافمنظمة الامم المتحدة او في تحريرها من جهة اخرى ، يجعل حالة فلسطين مشوشة دوليا ، لا سيما اذا اضفنا الى ذلك ان نظام الوصاية الجديد الذي لايمكن ان تقبل به الدول العربية باي حال من الاحوال . وفضلا عن هذه الصعوبة في تطبيق نظام الوصاية على فلسطين فان هنالك اربع صعوبات تعترض سبيل هذا التطبيق هي :

الاولى — صعوبة تعيين مناطق الوصاية .

الثانية – صعوبة تعيين المناطق الستراتيجية .

الثالثة – صعوبة تعيين الدول صاحبة العلاقة المباشرة .

الرابعة – صعوبة التصديق على نظام الوصاية مادام ذلك يتطلب تصويتاً ايجابياً من ثلثي اعضاء المنظمة .

وفي الرابع عشر من شهر كانون الاول ١٩٤٦ ، شكلت الجمعية العامة مجلس الوصاية بصورة رسمية ، وكلفت امين السر العام بدعوته لعقد اجتماعه الاول في ١٥ آذار ١٩٤٧ . وقد تشكل هذا المجلس من عشرة اعضاء هم : الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي والصين واوستراليا وبلجيكا ونيوزيلاندة والعراق والمكسيك ، وذلك بناء على المادة ٨٦ من الميثاق التي تنص على تأليف مجلس الوصاية من :

أ – الاعضاء الذين يديرون مناطق مشمولة بالوصاية .

ب – الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الذين لا يديرون مناطق مشمولة بالوصاية .

ج – الاعضاء الذين تنتخبهم الجمعية العامة من الامم المتحدة لمدة ثلاث سنوات بنسبة تجعل من مجموع اعضاء مجلس الوصاية قسمين متساويين في العدد ، قسم يقوم بادارة اقاليم مشمولة بالوصاية وقسم لا يقوم بهذه المهمة .

وقد عقد مجلس الوصاية اول اجتماع له في مقر المنظمة في ٢٦ آذار سنة ١٩٤٧ ، ومع ان الاتحاد السوفياتي هو عضو في هذا المجلس فانه لم يرسل ممثلا عنه اليه ، حتى ولم يدل بالاسباب التي دفعته الى وقوف مثل هذا الموقف الشاذ من هذا المجلس الدولي . وربما كان السبب الوحيد في عدم ارسال ممثل الى الاجتماع موقفه المعارض لاتفاقية الوصاية التي عرضت على الجمعية العامة في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٦ .

وقد انتخب المستر فرنسيس ب. ساير الاميركي ، والحاكم السابق لبورتوريكو ، اول رئيس للمجلس بالاقتراع السري ، وانتخب السير كارل بيرندسن (نيوزيلاندة) نائباً للرئيس .

وفي الجلسة التي عقدها مجلس الوصاية في ٢ نيسان سنة ١٩٤٧ وافق بالاجماع على اقتراح الولايات المتحدة بان تكون وصية على جزر الباسيفيك التي كانت قبلا تحت الانتداب الياباني، وهي جزر الكارولين والمارشال والماريناز ، وقدسبق للاتحاد السوفياتي ان اعلن موافقته على هذه الوصاية .

واما العمل الرئيسي الذي دعي مجلس الوصاية للنظر فيه فقد كان طلبين مقدمين : الاول من زعماء صاموا الغربية يلتمسون فيه السماح لهم بالتمتع بالحكم الذاتي ، والثاني من الالمان تانجانيكا يلتمسون فيه من المجلس ان لايسمح للانكليز بارجاعهم الى المانيا .

وقد كان طلب رؤساء صاموا موقعاً من قبل ٤٦ زعيما ومقدما الى الامم المتحدة عن طريق نيوزيلندة الدولة المنتدبة على صاموا ، وقد تضمن :

أ ـ اعطاءهم الحكم الذاتي مع بقاء نيوزيلاندة حامية ومشيرة لهم .

ب ـ انهاء التقسيم السابق واعادة صاموا الى وحدتها الطبيعية (١) .

فقرر المجلس ايفاد لجنة الى صاموا الغربية لدراسة اوضاعها ومدى استعدادها لممارسة الحكم الذاتي . وكانت اللجنة مؤلفة من المستر فرنسيس ساير (الولايات المتحدة) والمسيو بيار ركانس (البلجيك) والدكتور ادوردو كروزكو (الشيلي).

ونظر المجلس في الطلب الثاني في ١٩ نيسان سنة ١٩٤٧ ، فتقدم المندوب البريطاني بمذكرة الى المجلس يرجوه فيها عدم التدخل في هذه القضية ، ومن ثم يمتدح من سياسة بريطانيا في تانجانيكا ، ثم يذكر فيها ان كثرة هؤلاء الالمان قد نشأ تحت النظام النازي ، لذا فهو يرجو عدم التدخل في قضيتهم .

وفي ٢٨ نيسان سنة ١٩٤٧ امتدح المجلس من سياسة بريطانيا لتانجانيكا ،

---

(١) هذا يشير الى اتفاقية ١٨٨٩ الثلاثية عندما كانت صاموا مقسمة بين بريطانيا والمانيا والولايات المتحدة الاميركية ، وقد حلت نيوزيلندة محل المانيا بعد نهاية الحرب الكونية الاولى .

وفي نفس الوقت رفض ان يتخذ اي قرار بشأن الطلب ، فاحتج المندوب البريطاني وخرج من المجلس .

وفي الدورة العادية الثانية التي عقدتها الجمعية العامة التابعة لمنظمة الامم المتحدة من منتصف شهر ايلول حتى ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧، درست قضية الوصاية درساً مستفيضاً بواسطة لجنة الوصاية فيها ، ومن ثم في هيئتها العامة (راجع ذلك في حقل الموضوع السادس من اعمال الجمعية العامة في دورتها العادية الثانية) .

وفي ٩ شباط سنة ١٩٤٨ اكملت اللجنة الخاصة بفلسطين ، المؤلفة من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا والصين والمكسيك واوستراليا ، مشروع تشريع خاص لمدينة القدس لتقدمه الى مجلس الوصاية ، وكان هذا المشروع مؤلفاً من خمس واربعين مادة اعترض اليهود على خمس وثلاثين مادة منها .

وفي ٣٠ نيسان بحث المجلس قضية الوصاية على القدس ، وفي ٤ ايار تقدم بتقرير الى الجمعية العامة بنتيجة دراسته مقترحاً تعيين حاكم حيادي يقبل به الفريقان ليتولى اعمال لجنة البلدية في القدس بعد ١٥ ايار سنة ١٩٤٨ . وقد تعين لهذا المنصب المستر هارولد ايفانز الاميركي وقبل به الطرفان .

وقد عالجت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية مشروع الوصاية على فلسطين (راجعه في فصل الدورة الاستثنائية الثانية) .

وفي ١٦ حزيران سنة ١٩٤٨ عقد مجلس الوصاية التابع لمنظمة الامم المتحدة دورته الثالثة وامامه لائحة ابحاث مؤلفة من ١٤ بنداً منها : انتخاب رئيس جديد ونائب رئيس ، وفحص التقارير السنوية المقدمة من السلطات القائمة بادارة الاقاليم الواقعة تحت الوصاية ، والنظر في عرائض مقدمة من قبل رعايا تلك الاقاليم ، واتمام الترتيبات لاول زيارات يقوم بها مجلس الوصاية للمناطق التي تحت الوصاية ابتداء من تموز القادم ، وهو ينظر بنوع خاص في دورته الحاضرة في علاقته بمجلس الامن فيما له علاقة بالاقاليم الواقعة تحت الوصاية .

فانتخب المجلس ليو تشيه المندوب الصيني رئيساً له خلفاً للرئيس السابق الاميركي

المستر فرنسيس ب . ساير ، والسير آلن بورنز مندوب انكلترا نائباً للرئيس خلفاً لنائب الرئيس السابق السير كارل بيرندسن مندوب نيوزيلنده .

ثم رفض المجلس اقتراحا سوفياتيا بان يضاف الى لائحة اعمـالة وابحاثه قضية تنفيذ القرار الذي اتخذته الجمعية العـامة التابعة للامم المتحدة لنظام مدينة القدس اي جعل المدينة المقدسة منطقة دولية تحت اشراف منظمة الامم المتحـدة بمقتضى مشروع تقسيم فلسطين . واظهر غروميكو المندوب الروسي رغبة روسيـا في الاشـتراك من الان فصاعداً في اعمـال المجلس بعد ان كانت قد قاطعته في الدورتين السابقتين .

وبحث المجلس اجوبة حكومة اتحـاد جنوبي افريقية التي تتعلق باسئلة سابقة وجهت اليها بناء على قرار اتخذته الجمعية العامة تلح عليها فيها باعداد اتفاق للوصاية على المنطقة ، التي هي موضوع البحث ،وتشمل هذه الاسئلة كل مظاهر الحياة فيها ، وتشدد على التدابير المقترحة لاشتراك غير الاوروبيين في ادارة الاحكام مع ضمان حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية . وقد شددت حكومة الاتحاد في اجوبتها هـذه على كون هـذا العمل منها اختياريا لا يشكل سابقة ، ولا يدل على التخلي عن حقوق سيادتها على المنطقة .

وقد الفت بعثة من مندوبي اربع دول ، وهي الصين و كوستـاريكا وفرنسا واوستراليـا لزيارة تانجانيكا ورواندا اوراندي في ١٥ تموز ١٩٤٨ لمراقبة ادارة الاحكام فيها .

ثم اقترع المجلس على وقف القرار الذي اتخذه قبلا ومؤداه : ان التقـارير السنوية الواردة من السلطـات التي تدير اقاليم تحت الوصاية لا يمكن النظر فيها قبل ستة اسابيع من تاريخ وصولها الى المجلس . وبهذه الوسيلة ، اي بوقف ذلك القرار ، صار بالامكان اعادة النظر خلال هذه الدورة في تقارير واردة من ادارة رواندا اوراندي والـكاميرون وتوغولاند وتانجانيكا . اما التقرير الاوسترالي عن نيوغينيا فينظر فيه في اوائل تموز بانتظار وصول ممثل خاص لاوستراليـا خبير في

احوال تلك المنطقة .

والمجلس في دورته الحالية مؤلف من مندوبي ١٢ دولة من اعضاء منظمة الامم المتحدة وهي : اوستراليا وبلجيكا وفرنسا ونيوزيلاندة وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية ، وهي التي تقوم بادارة اقاليم واقعة تحت الوصاية ، والصين وكوستاريكا والعراق والمكسيك والفيليبين والاتحادالسوفياتي ، وهي التي لا تقوم بادارة اقاليم تحت الوصاية .

الفصل العاشر

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو احد الفروع الاساسية لمنظمة الامم المتحدة، وهو عدا ارتباطه الوثيق بالجمعية العامة فان له علاقة متينة بمجلس الامن ، وذلك لتشعب فروعه واعماله ، ومساسها بحياة الشعوب ، وعلاقتها السياسية الدولية . أما علاقته بالجمعية العامة فقد نصت عليها المادة ٦٢ من الميثاق ، وكذلك علاقته بمجلس الامن فقد نصت عليها المادة ٦٥ منه . فهو والحالة هذه يقوم بدراسات ويعد تقارير عن هذه الدراسات في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربيوية والصحية الدولية ، ويعطي بشأنها توصيات الى الجمعية العامة ، ويهيء مشاريع اتفاقات يعرضها عليها ايضا ، ويقدم الى مجلس الامن المعلومات اللازمة ويساعده حين الطلب .

وكذلك للمجلس علاقة بالهيئات الدولية ذات التخصص نصت عنها المادتان ٥٧ و ٦٣ من الميثاق ، اذ جعلتاه صلة الوصل بين الهيئات الدولية القائمة على اساس الاتفاقات والمعاهدات المتعلقة بالامور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربيوية والصحية من جهة وبين منظمة الامم المتحدة من جهة ثانية .

ويتألف هذا المجلس من ١٨ عضواً تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات

كاملة (١)، ولكل من هؤلاء الاعضاء صوت واحد فقط، ويتخذ الاعضاء المقررات بالكثرة المطلقة . وكانت الدول العربية قد اجمعت على انتخاب لبنان لعضوية المجلس في دورته الاولى ، فانتخب لسنة واحدة ، ثم عاد فرشح نفسه للسنة الثانية في دورة ٢٥ ايار ١٩٤٦ فنجح ايضاً ، واصبح عضواً في هذا المجلس لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٩ .

ولهذا المجلس لجنتان رئيسيتان هما :

الاولى — لجنة المفاوضات مع الوكالات ذات التخصص .

الثانية — لجنة الترتيبات لاجل التشاور مع المنظمات غير الحكومية . (٢)

وللمجلس لجان اخرى عادية تشتمل على نوعين من الاعضاء ، النوع الاول الاعضاء الذين ينتخبهم المجلس من عداد الدول المنضمة الى المنظمة لمدة ثلاث سنوات، والنوع الثاني الاعضاء الذين يعينهم المجلس تعييناً بصفتهم الشخصية للمدة نفسها ، ويعرفون بالاعضاء المراسلين . وهذه اللجان هي كما يلي :

اسم اللجنة	اعضاؤها المنتخبون	اعضاؤها المراسلون
١ ـ لجنة الاقتصاد والتوظيف	١٥ عضواً	من ١٠ ـ ١٥ عضواً
٢ ـ 〃 النقل والمواصلات	١٥ 〃	....
٣ ـ 〃 الاحصاء	١٢ 〃	١٢ عضواً
٤ ـ 〃 حقوق الانسان	١٨ 〃	....

(١) ـ تنتخب الجمعية العامة كل سنة ستة اعضاء لمدة ثلاث سنوات، على ان يجري الانتخاب في السنة الاولى للثمانية عشر عضواً دفعة واحدة ، فينسحب منهم ستة اعضاء بعد سنة واحدة، وستة آخرون بعد سنتين اثنتين ومن ثم يصار الى تطبيق القاعدة القانونية في الانتخاب بموجب المادة ٦١ من الميثاق .

(٢) — منح المجلس الصفة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية التالية : اتحاد العمال العالمي والتحالف التعاوني الدولي واتحاد العمل الاميركي وغرفة التجارة الدولية .

اسم اللجنة	اعضاؤها المنتخبون	اعضاؤها المراسلون
(٥) لجنة احوال المرأة	١٥ عضواً	يمثلنا في هذه اللجنة السيدة اليس قندلفت قوزما
(٦) اللجنة الاجتماعية	١٨ «	
(٧) لجنة السكان	١٢ «	
(٨) « المخدرات	١٥ «	
(٩) اللجنة المالية	١٥ «	
(١٠) « الاقتصادية لاوربا		اربع لجان اقليمية
(١١) « « للشرق الاوسط		
١٢ ـ « « لاسيا والشرق الاقصى		
١٣ ـ « « لاميركا اللاتينية		

ولهذا المجلس ايضاً عدد من اللجان الفرعية ، وهي كما يلي :

١ ـ اللجنة الفرعية الموقتة لاعادة بناء المناطق المدمرة اقتصادياً .

٢ ـ « « للتوظيف .

٣ ـ « « « لتعديل المدفوعات .

٤ ـ « « « للتحسين الاقتصادي .

٥ ـ « « « لوضع نماذج الاحصاء (لايتعدى عدد اعضائها تسعة اعضاء).

٦ ـ « « « لحرية الاستعلامات والصحافة .

٧ ـ « « « لحماية الاقليات .

٨ ـ « « « لمنع التمييز في المعاملات .

اما الوكالات ذات التخصص (المنظمات الدولية) التي ربطت بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي فهي كما يأتي :

اولاً ـ مؤسسة الاغاثة واعادة الاسكان التابعة لمنظمة الامم المتحدة (الاونرا) .

ثانياً ـ منظمة اللاجئين الدولية .

ثالثاً – منظمة التغذية والزراعة الدولية .
رابعاً – م الطيران المدني الدولية الموقتة .
خامساً – الصندوق النقدي الدولي .
سادساً – المصرف الدولي لاعادة العمران والانماء الاقتصادي .
سابعاً – منظمة العلم والتربية والثقافة التابعة لمنظمة الامم المتحدة (اليونسكو) .
ثامناً – المكتب الدولي للصحة العامة (تحول الى منظمة الصحة العالمية).
تاسعاً – منظمة التجارة والعمل الدولية .
عاشراً – اتحاد المواصلات السلكية الدولي .
احد عشر – منظمة العمل الدولية .
ثاني عشر – اتحاد البريد العالمي .

ومع ان اعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي كثيرة ومتشعبة ، فان مالدينا من المراسلات يكفي لاعطاء صورة واضحة عن مشاريعه المتنوعة . ولابد لنا في هذه المناسبة من ذكر مايأتي :

١ – في الخامس عشر من شباط سنة ١٩٤٦ اتخذ المجلس قراراً بعقد مؤتمر صحي دولي في نيويورك في التاسع عشر من شهر حزيران من السنة نفسها ، وفي الموعد المعين عقد المؤتمر وقد مثلنا فيه الدكتور شفيق الطريفي (انظر تقريره في فصل المؤتمرات الدولية) .

٢ – عقدت لجنة حقوق الانسان اجتماعا بين ٢٩ نيسان و ٢٠ ايار سنة ١٩٤٦ واوصت بتأسيس لجان اقليمية تقوم بمساعدتها ، كما ان المجلس ، بناء على توصية من هذه اللجنة ، اتخذ في جلسته المنعقدة في ٢١ حزيران سنة ١٩٤٦ قراراً بمراعاة حقوق الانسان عند اعداد مشاريع واتفاقات دولية . وبعد ان عقدت هذه اللجنة عدداً غير قليل من الاجتماعات في مدى سنتين اثنتين اعدت مشروع عهد وتصريح لحقوق الانسان سيصبحان ، بعد عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واخذ موافقة الجمعية العامة عليها في دورتها العادية الثالثة في ايلول القادم ، شرعة دولية للبشر قاطبة يعيشون بظلها وينعمون باحكامها

٣ ـ وفي نفس جلسة ٢١ حزيران سنة ١٩٤٦ اقر المجلس مشروع دستور مؤسسة اللاجئين الدولية ، واتخذ في جلسته المنعقدة في ٢٦ ايلول سنة ١٩٤٦ قراراً يوصي بموجبه الجمعية العامة بوجوب تبني اعمال عصبة الامم وصلاحياتها المتعلقة في امور المخدرات .

وفي ٢٨ اذار سنة ١٩٤٧ عقد هذا المجلس دورة في لايك سكسس في مدينة نيويورك للنظر في شؤون اعادة التعمير في اوربا وغيرها من البلدان التي خربتها الحرب ، وشكل لجنتين لهذه الغاية : الاولى — للبلدان الاوربية ، والثانية — لآسيا والشرق الاقصى .

وقد تألفت اللجنة الاولى من الدول الاوربية الاعضاء في منظمة الامم المتحدة ومن الولايات المتحدة الاميركية ، وتعمل تحت اشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتتخذ مقرها الدائم في جنيف ، وتشمل دائرة اعمالها البلدان الاوربية كلها بما فيها المانيا . وقد اقترحت روسيا ان تحصر هذه اللجنة اعمالها في اراضي البلدان التي هزمت في الحرب وهي اعضاء في منظمة الامم المتحدة .

اما عمل هذه اللجنة فهو الاشتراك في التدابير التي تؤول الى اعادة بناء اوروبا اقتصادياً ، والى رفع مستوى الحركة الاقتصادية فيها ، وذلك بتقوية العلاقات الاقتصادية في البلاد نفسها ، وبينها وبين البلدان الاخرى ، وبجمع المعلومات الاحصائية ، ودراسة المشاكل الفنية والاقتصادية الاوروبية ، وفي اسرع وقت ممكن بنقل الاعمال التي كانت تقوم بها لجنة الطوارئ الاقتصادية لاوربا ومنظمة الفحم ومنظمة النقل الداخلي المركزي في اوروبا اليها هي لتقوم بها .

واللجنة الثانية تألفت مبدئياً من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية والصين وفرنسا والهند واوستراليا وهولندة وجمهورية الفيلبين وسيام ، وقبلت نيوزيلندة فيما بعد ، وتبدأ عملها في شانغهاي . وقد اعطيت صلاحية العمل بموجب التوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة الفرعية الموقتة في الامم المتحدة لاعادة البناء الاقتصادي الصادر في ٧ اذار سنة ١٩٤٧ . اما الشروط الاضافية وما يتعلق بالمدى

الجغرافي الذي ستعمل فيه هذه اللجنة ، فيرجع تقديرها اليها وحدها .

واعلن في ستوكهولم في ٧ نيسان سنة ١٩٤٧ ان الاستاذ كونار ميردال وزير التجارة الاسوجي قد رضي بان يكون السكرتير التنفيذي للجنة ، وان يستقيل من الحكومة للالتحاق بعمله .

وفي ٢ ايار عقدت اللجنة الاوروبية اجتماعها الاول في جنيف ، واعلن احد اعضائها الاستاذ ميردال في مؤتمر صحافي انها ستعنى في الدرجة الاولى بالدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة ، ومن ثم بالبلدان الاخرى ، ومن اهم ما ستثيره انتباهها واهتمامها المناطق المخربة في هذه البلدان . وستعنى كذلك بالمشاكل الالمانية التي لها مساس بمصالح البلدان الاعضاء في المنظمة ، بما في ذلك العلاقات التجارية مع المانيا .

وقد عقدت لجنة آسيا والشرق الاقصى اجتماعها الاول في شانغهاي من ٩-٢٠ حزيران سنة ١٩٤٧ وقررت :

اولا — ان تتم امانة السر دراساتها بشأن حاجات اعادة البناء في الاماكن التي خربتها الحرب ، واذا كان ممكنا تقديم المطاليب بسرعة من نفس الاقليم الذي تشمله صلاحية اللجنة .

ثانيا — فيما يتعلق بشأن العضوية وصلاحيات اللجنة ومدى نطاق اعمالها ، فيترك كل ذلك الى اللجنة بمجموعها ، اي عندما تعقد اجتماعها في مقر الامم المتحدة .

ثالثا — ان يعقد اجتماع الهيئة العامة في تشرين الثاني القادم .

وفي ١٠ تموز الى ١٧ منه ١٩٤٧ عقدت اللجنة بمجموعها اجتماعا في لايك سكسس اتخذت فيه قراراً يتعلق بقبول بلدان غير مستقلة في عضويتها ، واوصت بالاضافات التالية على صلاحياتها وهي : اولا - تقديم التوصيات بصورة مباشرة الى الحكومات الاعضاء ، وثانيا - تقديم تقارير نظامية الى المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، وثالثا - تدبير اجراء استشارات مع ممثلي المجلس الحليف الاعلى في اليابان والسلطات المتحالفة في كوريا . وفي ١٩ منه عين الدكتور بالامادي لاكاناثان

استاذ علم الاقتصـاد في جامعة مدراس ، ورئيس تحرير الايسترن ايكونومست ، وعضو الوفد الهندي الى مؤتمر جنيف الدولي لمنظمة التجارة والعمل ، سكرتيراً تنفيذيا لهذه اللجنة .

وانتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مطلع السنة ١٩٤٨ بالاجماع الدكتور شارل مالك مندوب لبنان رئيسا له لمدة سنة كاملة ، وهـذا الانتخاب الاجماعي له خطورته في مجلس دولي كهـذا المجلس ، ويدل على توفيق عظيم يحرزه مندوب لبنان في الحقل الدولي .

وفي ٣ شباط سنة ١٩٤٨ اتخذ المجلس قراراً يمنح بموجبه حق الاقتراع لكل الدول ، دون ما نظر الى كونها او عدم كونها من اعضاء منظمة الامم المتحدة ، في مؤتمر جنيف المقبل في الامور البحرية . وهذا القرار المتخذ بقوة ٩ اصوات ضد ٨ اصوات وامتناع شيلي عن التصويت ، يعطي الدول غير المنضمة الى عضوية منظمة الامم المتحدة امتيازات في المؤتمر البحري اكثر بمراحل من التي نالتها في مؤتمر حرية الصحافة والمعلومات .

ثم وافق المجلس بالاجماع على اقتراح تكليف الامانة العامة التابعة لمنظمة الامم المتحدة بتحضير لائحة انظمة تتمشى عليها في المستقبل جميع المؤتمرات الدولية لينظر فيها المجلس في دورته المقبلة .

وفي العاشر من شهر شباط سنة ١٩٤٨ تلقى المجلس تقريراً من الامين العـام للامم المتحدة يشتمل على خلاصة دراسة اقتصادية دقيقة لثلاثين بلد متفرقة تحتاج جميعها الى توسيع اقتصادياتها الضيقة . واثنى التقرير على الخطط والمنـاهج التي اعدت لتوسيع مدى الموارد الاقتصـادية في بعض الدول ، لكنه قال ان اكثر هذه الخطط بقيت حبراً على ورق ، الى ان قال : « ان معظم هذه الدول تستند الى رؤوس اموال اجنبية او الى مساعدة الحكومة للمشروعات الخاصة ، وهي مساعدة لا يمكن تمويلها الا بعقد قروض اجنبية » .

وهذا التقرير هو اول حلقة في سلسلة ابحاث تعدها الامم المتحدة ليرجع اليها

حين الاقتضاء في مناقشات هذه الهيئة .

وقد ورد في هذا التقرير بنوع خاص ذكر الارجنتين والمنهاج الذي رسمته لمشروع سنوات خمس لتنسيق دوائرها الاقتصادية وتطورها ، ومشروع كهرباء في المكسيك ، ويعزو الى يوغوسلافيا انها تقدمت جداً في خلال سنتين بعد الحرب بالنسبة الى الدمار الشديد الذي منيت به في اثنائها .

وتكلم التقرير مطولا عن تطورات الهند الاقتصادية ، وفي جملتها الباكستان الاسلامية ، مع اشارة خاصة الى مصاعب التحول الى الصناعة في مناطق يحتشد السكان فيها ومعظمهم اميون .

والبلاد التي بحث التقرير في الخطط الرسمية لاجراء تطورات فيها ، وتحسين مستويات معيشتها ، بوليفيا والبرازيل وشيلي والمكسيك وبيرو وفنزويلا وسائر اميركا اللاتينية ، ومصر وغيرها من بلاد الشرق الاوسط ، مع اشارة خاصة الى المشكلات المختصة بهذه المنطقة ، وليبيريا والسودان الانكليزي المصري ، وكثير من الاقاليم البريطانية والفرنسية في افريقيا .

وفي خلال هذه الدورة ، اواسط شهر شباط سنة ١٩٤٨ ، اقترح مندوب لبنان على المجلس تأليف لجنة للنظر في تعيين بعثة خاصة الى الشرق الاوسط لدرس احواله الاقتصادية والعناية بها على غرار البعثات التي انشئت لاجل اوروبا وآسيا والشرق الاقصى . وبعد درس هذا الاقتراح درساً دقيقاً وافياً وافقت اللجنة الاقتصادية في المجلس المذكور على انشاء لجنة موقتة لدرس جميع العوامل المتعلقة بهذا الموضوع . وبعد مناقشات حادة دارت بين تركيا والاتحاد السوفياتي حول تمثيل كل منها في هذه اللجنة قرر المجلس باربعة عشر صوتا ضد لا شيء وامتناع اربعة اعضاء عن التصويت تشكيل اللجنة ، وهي تتألف من لبنان ومصر والصين وفرنسا وايران والعراق وتركيا والاتحاد السوفياتي وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية وفنزويلا .

وفي ٢١ و ٢٧ ايار سنة ١٩٤٨ دارت مناقشات حادة في المجلس الاقتصادي

والاجتماعي حول تمثيل الدول الخمس الكبرى في اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط، وانقسمت هذه الدول الى قسمين كل منهما يدعي « الوصل بليلى » . فروسيا من الجهة الواحدة تدعي انها محاذية للشرق الاوسط ومشاكله الاقتصادية تهمها مباشرة، وبريطانيا العظمى تدعي ان شؤون الشرق الاوسط الاقتصادية تهمها ايضاً مباشرة، وان هذه الاعتبارات نفسها هي التي حدت بها الى الاشتراك في اللجنة الاقتصادية لاميركا اللاتينية . الى ان قال مندوب بريطانيا : « لما كانت بلدان الشرق الاوسط ترغب في حصر العضوية بانفسها فان بريطانيا تتنازل عن رغبتها في تمثيل نفسها في تلك اللجنة اذا حذت الدول الكبرى حذوها » .

وصرح المندوب الاميركي ايضاً ان الولايات المتحدة مهتمة باقتصاديات الشرق الاوسط ، والمسافات الجغرافية الفاصلة بينه وبين الولايات المتحدة ليس لها وزن في عالم كل دولة من دوله جارة للاخرى، ولكنه استطرد الى القول ان الولايات المتحدة تقف موقف بريطانيا . وصرحت فرنسا والصين بالاقلاع عن رغبتها في العضوية بشرط ان تفعل الدول الكبرى ذلك .

واقترحت لجنة التخطيط على قبول البلدان التي لا تحكم نفسها بنفسها من تلك المنطقة في اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط عند تقدمها من جمعية الامم المتحدة بطلب ذلك ، الامر الذي يفسح المجال امام بريطانيا وفرنسا لتمثيل نفسيهما تمثيلا غير مباشر في اللجنة الاقتصادية بواسطة ممثلي المستعمرات .

وقررت اللجنة الخاصة التي تدرس في جمعية الامم المهام الخاصة بالبعثة الاقتصادية الى الشرق الاوسط ان يشمل المدى الجغرافي لاشغالها شبه الجزيرة العربية والمنطقة الشرقية من حوض البحر المتوسط وشمال افريقيا الشرقي .

وقد وافقت اللجنة ايضا في اجتماعها يوم الثلاثاء ٢٥ ايار على ان تشمل دائرة البعثة الاقاليم غير المستقلة حكما ، وبعض الدول التي ليست اعضاء في جمعية الامم في تلك الناحية .

وكل هذه البلدان تشترك في عضوية اللجنة، ويسمح لممثليها بحضور الاجتماعات

بصفة استشارية بدون ان يحق لهم الاشتراك في التصويت .

وفي شهر شباط الماضي انشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة اقتصادية لاميركا اللاتينية على غرار اللجان الثلاث الآنفة الذكر التي سبق له فأنشأها لاوروبا وآسيا والشرق الاقصى والشرق الاوسط . وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعها الاول في سنتياغو شلي في اوائل شهر حزيران سنة ١٩٤٨ مؤلفاً من ١٥٠ مندوبا من القارة الاميركية وبريطانيا وفرنسا وهولندة . فافتتح الجلسة المستر دافيد اوين المعاون الاقتصادي للامين العام بخطاب قيم جاء فيه : « ان الحرب قد تركت آثاراً عميقة الغور في صناعات اميركا اللاتينية ، فلا بد من معالجتها سريعاً ، وانشاء هذه اللجنة يساعد كثيراً على تحقيق آمال الاقتصاديين في تعاون البلدان الاميركية على حل مشاكلها » .

وانتخب الدكتور البرتو بالترا ، وزير الاقتصاد والتجارة في شيلي ، رئيسا للمؤتمر ، فخطب في شأن تحسين الاقتصاديات في اميركا اللاتينية ودعا الصندوق الدولي الى المعاونة على تعميم الآلات الصناعية في البلاد وتوسيع مداها الاقتصادي .

وهكذا فان المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعمل بدون انقطاع بواسطة لجانه الرئيسية والاقليمية والفرعية الآنفة الذكر ، ويتخذ اهم المقررات التي لها تأثيرها الفعال في حياة الشعوب الاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الحادي عشر

محكمة العدل الدولية

تشكل هذه المحكمة العنصر الرئيسي للقضاء الدولي ، ويشكل اعضاء منظمة الامم المتحدة طرفاً لنظامها ، ويخضعون لقراراتها (١) ، على ان الميثاق لايمنع الاعضاءمن عرض خلافاتهم على محاكم اخرى بموجب اتفاقات سابقة او لاحقة(٢) .

اما ميثاق المنظمة فلا ينص الا على المبادىء الاساسية العامة لتشكيل هذه المحكمة ، لذلك ترك امر وضع نظام لها الى هيئة من المشرعين الدوليين ، فعقدت هذه الهيئة اجتماعاتها في واشنطون بتاريخ ٩ نيسان سنة ١٩٤٥ (٣) ، ووضعت النظام الاساسي الذي يشكل اليوم ملحقاً لميثاق منظمة الامم المتحدة .

اما صلاحية هذه المحكمة فقد حددتها المادة ٣٦ من نظامها الاساسي الآنف الذكر في الميثاق، واعضاء المحكمة خمسة عشر عضواً «قاضياً» (٤) ، تختارهم الجمعية العامة من اشهر قضاة العالم خبرة قضائية وشهرة عالية . وبالنظر الى خطورة هذه

(١) المواد ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من الميثاق .
(٢) المادة ٩٥ من الميثاق .
(٣) دعيت سورية الى هذا الاجتماع في ٣١ آذار سنة ١٩٤٥ .
(٤) راجع اسماءهم تحت موضوع تشكيلات منظمة الامم .

المحكمة فقد سعت الدول العربية للحصول على مقعد فيها ، واجمعت على انتخاب مصر لهذا المقعد ، فنجحت في مسعاها ، وانتخب معالي الدكتور عبد الحميد بدوي باشا قاضيا فيها ، وتنتهي مدة عضويته في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٩ .

وقد افتتحت هذه المحكمة اعمالها رسميـا في قصر السلام في لاهاي في ١٨ نيسان سنة ١٩٤٦ بالاحتفالات التقليدية . وبعد ان انتخب الدكتور جوزيه غوستافو غريرو «السلفادور » رئيساً لهذه المحكمة الدولية (١) دخل امام القضاة الى قاعة المحكمة وجلسوا في مقاعدهم .ثم اقسم القضاة يمين الاخلاص امام رئيسهم بحضور الاميرة جوليانا وزوجها الامير برنهاد والمسيو بول هنري سباك وزير خارجية البلجيك ورئيس الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة في دورتها العادية الاولى وممثلين عن المسيو تريغفلي الامين العام لمنظمة الامم المتحدة وعن الدول والصحافة والاذاعة ووكالات الانباء والمراقبين .

وكل قرار تتخذه هذه المحكمة في القضايا التي تعرض عليها هو نهائي لا وسيلة قانونية لاستئنافه او تمييزه ، ويكفي حكم الكثرة للفصل في الدعاوى التي تطرح على المحكمة . وقد قبلت هذا القضاء القطعي (٢) سبع وعشرون دولة عالمية وهي: استراليا وكندا والصين وكولومبيا والدنمرك وجمهورية الدومينيكان والسلفادور وفرانسا وغواتيمالا وهايتي وايران والهند واللكسمبورغ والمكسيك وهولندة ونيوزيلاندة ونيكاراغوا والنروج والباناما وباراغواي ويوروغواي والفيلبين وسيام وتركيا واتحاد جنوبي افريقيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية.

---

(١) كان آخر رئيس للمحكمة الدولية السابقة في عصبة الامم القديمة .

(٢) يشترط في قبول قرارات محكمة العدل الدولية في قضايا النزاع التي ترفع اليها من قبل احدى الدول ان تقبل بذلك ايضا الدولة او الدول التي تشكل فريقاً آخر في النزاع . كما ان الدعاوي لا ترفع الى المحكمة للفصل فيها الا بالاتفاق المتبادل بين المتنازعين .

واحال مجلس الامن الدولي قضية خليج كورفو ، اي قضية شكوى بريطانيا على البانيا (١) ، الى هذه المحكمة للنظر فيها في ١٢ نيسان سنة ١٩٤٧ ، فكانت القضية الاولى التي رفعت اليها بعد تشكيلها .

وفي ٢٦ شباط سنة ١٩٤٨ شرعت المحكمة بالنظر في هذه الدعوى ، وقد مثل البانيا فيها قاض وطني هو الاستاذ فوشوك ، وذلك بمقتضى نظام المحكمة نفسها الذي ينص على اتخاذ محام كهذا عندما لا يكون للمدعى عليه ممثل لدولته في تلك المحكمة ، ومثل الجانب البريطاني المستر باكيت المستشار القانوني لوزارة الخارجية ، والسير هارتلي شورناس النائب العام .

وبعد افتتاح الجلسة بالطرق والمراسم القانونية ، اعترض مندوب بولونية على الشكوى على اساس انها ذات شق واحد ، لان بلاده لم تتفق مع بريطانيا على رفع هذه القضية الى محكمة العدل الدولية ولن تتفق ، لذا فانه يرى ان هذا العمل مناف للقانون الدولي ولوضع المحكمة القانوني . ولكنه في نفس الوقت قال ان بلاده ترغب في ايجاد حل لهذه القضية باي حال من الاحوال .

فانبرى السير هارتلي للرد عليه ، واشار في رده الى قرار مجلس الامن في ٩ نيسان الذي يتضمن ان بريطانيا والبانيا مجبرتان على الرضوخ الى محكمة العدل الدولية وقبول حكمها في هذه القضية ، اذ ان توصية المجلس باحالة القضية على المحكمة تقيد للفريقين المتنازعين ، الامر الذي يحتم على البانيا المثول امام المحكمة ، لا سيما وان البانيا في ٢ تموز سنة ١٩٤٧ ارسلت كتابا بملء رضاها واختيارها الى المحكمة تبدي فيه استعدادها للمثول امامها والدفاع عن قضيتها .

وقال السير هارتلي شاكرس في اثناء مرافعته عن وجهة نظر بلاده ما يأتي : « انني اتكلم باسم بريطانيا ، وباسم جميع الناس العاديين في العالم اجمع ، عندما اقول

---

(١) هي قضية لغم مدمرتين بريطانيتين في خليج كورفو الالباني في سنة ١٩٤٦ ، وقد عرضت في بادىء الامر على مجلس الامن ، ثم بطلب من بريطانيا احالها المجلس المذكور الى محكمة العدل الدولية كما ذكر آنفاً .

اننا نرفض رفضاً باتاً التعليم القائل بان الحروب هي نتيجة محتمة لقوى عمياء وغرائز لا تقهر تعجز الارادة والذكاء البشريان عن التغلب عليها . ان في المعركة التي تثار للتحرر من الخوف ، هذه المعركة التي يخوض غمارها جميع البشر الحسني النية ، نجد ان العنصر الحيوي الذي لا بد من وجوده ، انما هو الفصل في النزاعات عن طريق القضاء على اساس القانون والعدل » .

وفي النهاية ردت المحكمة اعتراض البانيا بخمسة عشر صوتا ضد صوت واحد فقط هو صوت النائب الالباني نفسه ، وقد بنت ردها هذا على قرار مجلس الامن وكتاب البانيا الى المحكمة الآنف الذكر .

وفي ٢٣ ـ ٢٥ نيسان نظرت المحكمة ايضا في استشارة تتعلق بتحديد شروط قبول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة ، وقد رفعتها اليها الجمعية العامة في دورتها الثانية الاستثنائية ، واصدرت حكمها فيها .

الفصل الثاني عشر

المنظمات الدولية المرتبطة بمنظمة الامم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي الاجتماعي

اولا — مؤسسة الاغاثة واعادة السكان التابعة للامم المتحدة « الاونرا »

دعت احوال المشردين البائسة بسبب الحرب الى تأسيس هذه المؤسسة الانسانية، فعقدت اتفاقية لهذا الغرض بين الامم المتحدة في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣ ، وعقد مجلس هذه المؤسسة اول اجتماعاته في اتلانتيك سيتي ـ نيوجرسي في ١٠ كانون الاول ١٩٤٣ ، واتخذ قراراً بتأسيس المنظمة ، وعدل قرارات سابقة ، واتخذ قرارات جديدة في دوراته الثلاث التالية التي عقدت بالتتابع في مونتريال ـ ايلول ١٩٤٤ ، وفي لندن ـ آب ١٩٤٥ ، وفي اتلانتيك سيتي ـ آذار ١٩٤٦ .

وشرعت هذه المنظمة بممارسة اعمالها الانسانية فور تأسيسها ، فأرسلت حتى ٣١ آذار ١٩٤٦ ثمانية ملايين طن من المؤن الى البانيا وروسيا البيضاء والصين وتشيكوسلوفاكيا واليونان وايطاليا وبولونيا واوكرانيا ويوغوسلافية ، بما تقدر قيمته بمليون ومئة واثنين واربعين مليون دولار ، وآوت مايقرب من خمسة آلاف مشرد بائس مقدمة لهم كل وسائل الراحة والعناية الطبية وسواها ، وانشأت لنفسها فروعاً في اماكن متعددة .

والعضوية في هذه المنظمة مفتوحة لاعضاء منظمة الامم المتحدة والامم الاخرى التي ترغب في الانضمام اليها . وفي الدورة الخامسة التي عقدها مجلس هذه المنظمة في جنيف في ١٤ آب ١٩٤٦ ، قرر تحويل صلاحيات هذه المنظمة الى منظمة الصحة العالمية والى منظمة اللاجئين الدولية ، وهكذا انتهت اعمال منظمة الاغاثة والتعمير في نهاية كانون الاول ١٩٤٦ .

ثانيا — منظمة اللاجئين الدولية

اجتمعت في لندن في الربيع الماضي ١٩٤٦ لجنة خاصة من الامم المتحدة لدراسة المشكل العالمي للاجئين . وبعد مناقشات عديدة حادة اوصت هذه اللجنة بتشكيل منظمة دولية للاجئين تعتبر كوكالة ذات تخصص تابعة للامم المتحدة ، وارسلت هذه التوصية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقد هوجم مشروع دستور هذه المنظمة بشدة من قبل السوفيات لانه يشتمل على شرط يتعلق بالاشخاص الذين لا يرغبون في الرجوع الى اوطانهم لان حكوماتها يسارية ، وعلى الاخص البولونيين واليوغوسلافيين الذين يرفضون الرجوع الى اوطانهم للسبب الآنف الذكر . وقد تمكن المجلس بالنتيجة من الموافقة بكثرة اعضائه على الدستور واحالته الى الجمعية العامة ملحاً عليها بالموافقة عليه ، فوافقت عليه في القسم الاول من دورتها العادية الاولى ، وشكلت لجنة موقتة لتعنى بمشاكل اللاجئين في الفترة القائمة بين انتهاء عمل الاونرا واستلامه من قبل منظمة اللاجئين الدولية .

وقد وافقت الجمعية العامة على توصية اللجنة بجعل ميزانية منظمة اللاجئين الدولية للسنة الاولى بصورة موقتة ١٦٠،٨٥١،٠٠٠ دولار ، وجرى صدام شديد في النقاش بين الامم بشأن توزيع هذه الميزانية بينهم .

ثالثا — منظمة التغذية والزراعة الدولية

عقد من ١٨ ايار الى ١٣ حزيران سنة ١٩٤٣ مؤتمر للتغذية والزراعة في « هط سبرنغز » *Hot Springs* من اعمال ولاية فرجينيا في الولايات المتحدة

الاميركية ، واتخذ قراراً في اليوم الاخير من اجتماعاته بتشكيل لجنة وقتية تعنى بوضع مشروع لتشكيل منظمة دولية دائمـة تحمل اسم منظمة التغذية والزراعة الدولية « فاو » *FAO* ، فعقدت هـذه اللجنة عدة اجتماعات اوجدت في نهايتها مشروع دستور للمنظمة الجديدة عرضته على الحكومات الممثلة فيها في ١ آب سنة ١٩٤٤ . وفي ٢٠ نيسان سنة ١٩٤٥ قبلت هـذه الحكومات الدستور . وفي ١٤ آب من السنة نفسها وجهت دعوة الى هـذه الحكومات لعقد اول اجتماع للمنظمة في كويبك ـ كندا في ١٦ تشرين الاول سنة ١٩٤٥ ، وفي بدء هذا الاجتماع كان عدد الحكومات الموقعة على دستور المنظمة ٣٤ حكومة اصبحت في نهايته ، اي في اول تشرين الثاني سنة ١٩٤٥ ، ٤٥ حكومة بينها سورية ولبنان (١) .

اما الغاية من وجود هذه المنظمة ، كما جاء في مقدمة دستورهـا ، فهي رفع مستوى التغذية والمعيشة ، وتحسين وسائل انتاج الغذاء وتوزيعه ، ورفع مستوى سكان الارياف ، والعمل على تحسين الاقتصاد العـالمي . وتقوم بالتحريات اللازمة بقصد الاطلاع على اوضاع التغذية والزراعة الحقيقية ، وتمد الحكومات المنضمة الى عضوية الامم المتحدة بالمعلومات ، وتقدم لها جميع المساعدات الفنية ، والتوصيات اللازمة ، وتعمل بالتعاون مع المنظمات الاخرى التابعة للامم المتحدة لاجل الازدهار العام والتقدم الاجتماعي .

---

(١) كانت الدول الاعضاء في هذه المنظمة الدوليـة حتى كانون الاول سنة ١٩٤٥ كما يأتي : اوستراليا والبلجيك وبوليفيا والبرازيل وكندا وتشلي والصين وكولومبيا وكوبا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك وجمهورية الدومينيكان والايكوادور ومصر وفرنسا واليونان وغواتيمالا وهايتي وهندوراس وايسلندة والهند والعراق ولبنان وليبيريا ولكسمبرج والمكسيك وهولندة ونيوزيلندة ونيكاراغوا ونروج وبناما وباراغواي والبيرو والفيلبين وبولونيا وسورية واتحاد جنوبي افريقية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية واليوروغواي وفنزويلا ويوغوسلافيا وسواها .

وينص دستور هذه المنظمة على ان لكل عضو الحق بمندوب واحد وبالعدد الذي يرغب فيه من الملازمين والمستشارين والمعاونين . كما ان التصويت يجري بالكثرة المطلقة ، ولكل عضو صوت واحد فقط . وتعقد المنظمة دورة واحدة في السنة على الاقل .

اللغات الرسمية هي الانكليزية والفرنسية والصينية والروسية والاسبانية . اما اللغتان الشغالتان فيها الانكليزية والفرنسية .

واما اعمال المؤتمر فهي الموافقة على الميزانية وعمل توصيات الى الاعضاء بكثرة ثلثي مجموع الاعضاء تتعلق بتنفيذ مقررات المنظمة ، وتقديم اتفاقيات تتعلق بالتغذية والزراعة والتشاور مع الحكومات والافراد والمؤسسات . وللمؤتمر حق تشكيل لجان فنية اقليمية لدراسة اي موضوع يتعلق باعمال المنظمة ، وعقد مؤتمرات فنية اقليمية او عامة تتعلق بالتغذية والزراعة .

وتتألف اللجنة التنفيذية من ٩–١٥ عضواً ، وتقوم بجميع الاعمال التي يعهد اليها بها المؤتمر نفسه وليس الحكومات التي يمثلها هؤلاء الاعضاء . وللمنظمة مدير عام مسؤول عن ادارة اعمالها وعن تعيين هيئة موظفيها .

اما ميزانية هذه المنظمة فقد جعلت خمسة ملايين دولار في السنة للخمس السنوات الاولى ، وقد وزعت على الحكومات المشتركة في عضويتها ، فبلغ ما اصاب سورية منها اثنين في الالف ، او عشرة آلاف دولار في السنة الواحدة .

وقد عقدت هذه المنظمة الدولية مؤتمرين عامين وبعض المؤتمرات الفرعية سأتحدث عنها في الفصل الثالث عشر .

رابعا — منظمة الطيران المدني الدولية الموقتة

تأسست هذه المنظمة في ٦ حزيران ١٩٤٥ ، يوم مثلت ست وعشرون دولة من اصل ٥٤ دولة في مؤتمر الطيران المدني الدولي الذي عقد في شيكاغو ، وابلغت حكومة الولايات المتحدة الاميركية قبولها بصورة رسمية الاتفاقات الموقتة التي اجريت

في شيكاغو في ٧ كانون الاول ١٩٤٤ . وتقرر ان لاتستمر هذه المنظمة في عملها اكثر من ثلاث سنوات من تاريخ تأسيسها ، وستحل محلها منظمة طيران مدني دولية يوم تصادق ٢٦ دولة على اتفاقية الطيران المدني الدولية التي ابرمت ايضاً في شيكاغو ١٩٤٤ في مؤتمر الطيران .

ويتألف المجلس الموقت في الوقت الحاضر من ممثلين عن عشرين دولة ، وقد عقد هذا المجلس بضعة اجتماعات متتالية في مدينة مونتريال - كندا في ١٥-٣٠ آب ١٩٤٥ ، وفي ١٥-٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٥ ، وفي ٢١ كانون الثاني - ٢٥ شباط ١٩٤٦ ، وفي نيسان الى ٣ ايار من السنة نفسها . وأما لجنة النقل الجوي ولجنة الملاحة الجوية فقد باشرتا اعمالهما منذ يوم تأسيسها في ٢ و ٣ تشرين الاول ١٩٤٥ من قبل المجلس الموقت . وعقدت الجمعية الموقتة المؤلفة من مندوبين من جميع الدول المنضمة الى عضوية المنظمة اول اجتماع لها في ٢١ ايار ١٩٤٦ .

واعضاء هذه المنظمة ٤٤ دولة قبلت رسمياً الاتفاقية الموقتة وهي : افغانستان واوستراليا والبلجيك والبرازيل وكندا والشيلي والصين وكولومبيا وتشيكوسلوفاكية والدنمرك وجمهورية الدومينيكان ومصر والحبشة وفرنسا واليونان وهايتي وهوندرواس وايسلندة والهند والعراق وايرلندة ولبنان وليبريا ولكسمبرغ والمكسيك وهولندة ونيوزيلاندة ونيكاراغوا والنروج وباراغواي والبيرو والفيليبين وبولونيا والبرتغال والسلفادور واسبانيا واسوج وسويسرا وسورية وتركيا واتحاد جنوبي افريقية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية وفنزويلا .

واما اهداف هذه المنظمة فهي استشارية فنية ، وتعوزها الصلاحيات لتنظيم النواحي الاقتصادية في النقل الجوي . وهكذا يقوم المجلس الموقت ، وهو الآلة المنفذة في المنظمة ، بوضع المقاييس الفنية واصول العمل ويوصي بتطبيقها ، ويدرس المشاكل المتعلقة بالملاحة الجوية والنقل الجوي الدولي ، ويعطي تقارير عنها ، ويقدم التوصيات اللازمة بشأنها . والجمعية الموقتة تعنى باية قضية تقع ضمن نطاق المنظمة ، وتدقق جميع القضايا التي يحيلها اليها المجلس الموقت ، بما فيها الموافقة على الميزانية ، وتنفذها .

وكما تبين من أهداف المنظمة فانها مؤلفة من جمعية موقتة ، ومجلس موقت ، وثلاث لجان رئيسية ، وعدد من اللجان الفرعية ، ولجان ادارية تعنى بالمالية والموظفين والمنشورات وكتب الاعتماد والانباء العامة. والجمعية الموقتة مؤلفة من جميع الدول المنضمة الى المنظمة ، ولكل من هذه الدول صوت واحد ، وتجتمع مرة في السنة، وتؤخذ القرارات فيها بالكثرة العادية .

والمجلس الموقت الذي يعقد اجتماعاته بصورة دائمة يتألف من ممثلين عن ٢١ دولة من اعضاء المنظمة فما دون لمدة سنتين اثنتين ، وقد احتفظ في الوقت الحاضر بمقعد دائم لاتحاد الجمهوريات السوفياتية ، والعشرون دولة الممثلة في هذا المجلس حالياً هي اوستراليا والبرازيل والبلجيك وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وتشيكوسلوفاكية ومصر وفرنسا والهند والعراق والمكسيك وهولندة ونروج والبيرو والسلفادور وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية .

ويعمل برعايةهذا المجلس الموقت ثلاث لجان رئيسية وهي : لجنة الملاحة الجوية، ولجنة النقل الجوي ، ولجنة الاتفاقية الدولية ، هذا فضلا عن اللجان الفرعية واللجان الاخرى التي سبق ذكرها . ويحق لكل دولة منضمة الى عضوية المنظمة ان تمثل في اية لجنة رئيسية او لجنة فرعية في المجلس الموقت . كما انه يحق للهيئات التالية في المنظمة ان تقدم تقاريرها رأساً الى رئيس المجلس الموقت وهي كما يلي: مكتب المستشار التشريعي ، ومستشار العلاقات الخارجية ، ودوائر الطيران والخطوط الجوية ، والامين العام ونائبه . وهنالك ثلاثة دواوين مرتبطة بالامانة العامة يدير كلا منها معاون امين عام وهي كما يلي : ديوان الملاحة الجوية، وديوان النقل الجوي، وديوان الادارة. وضمن كل ديوان توجد اقسام متعددة ، والقرارات في المجلس الموقت واللجان تؤخذ بالكثرة العادية .

واللغات المستعملة في هذه المنظمة هي الانكليزية والفرنسية والاسبانية ، وتصدر المطبوعات في هذه اللغات الثلاث ، وأما الابحاث في الوقت الحاضر فتجري في اللغة الانكليزية .

وميزانية هذه المنظمة للسنة الاولى ، اي من ٦ حزيران ١٩٤٥ الى ٣٠ حزيران ١٩٤٦ ، بلغت مايونا وخمسة وستين الفا واربعة وتسعين (١،٠٠٦٥،٠٩٤) دولاراً كندياً ، يخرج من هذا المبلغ ٢٥٦٩٥٦ دولاراً لاعتماد رأس المال الشغال *Working Capital Fund* .

وهنالك ارتباط بين هذه المنظمة الدولية وعدد من المنظمات الدولية الاخرى، كاللجنة الدولية للملاحة الجوية ، ولجنة الخبراء الفنيين الدولية في القانون الجوي ، ومؤسسة النقل الجوي الدولية ،وغرفة التجارة الدولية ، ومنظمة الظواهر الجوية الدولية ، واتحاد المواصلات السلكية الدولية ،ومكتب احوال المياه الدولي ، ومعهد الاميركيتين للجغرافية والتاريخ ،والاتحاد الجوي الدولي ،ومنظمة العمل الدولية .

وقد قبلت الاتفاقية الموقتة ٤٤ دولة في ٣٠ نيسان ١٩٤٦ ، وعقد المجلس الموقت حتى الآن اربعة اجتماعات، والهيئة العامة اجتماعا واحدا . وعقد ايضاً مؤتمران اقليميان للملاحة الجوية احدهما في دبلن والثاني في باريس ، وقد شكل كل من هذين المؤتمرين منظمة ملاحة جوية اقليمية . وفي اول ايار ١٩٤٦ اودعت سبع دول وثائق مصادقتها على الاتفاقية لتأسيس منظمة طيران مدني دولية دائمة وهي : كندا والصين وجمهورية الدومينيكان ونيكاراغوا وباراغواي والبيرو وتركيا ، واودعت التسع عشرة دولة الباقية وثائق موافقتها في خلال ا ١٩٤٧ .

وقد دعيت سوريا الى هذه المنظمة في تشرين الاول ١٩٤٤ ، وحضر ممثل عنها ، هو المهندس السيد نور الدين كحالة ، المؤتمر الذي عقد بين ١ تشرين الثاني و ٧ كانون الاول ١٩٤٤ في مدينة شيكاغو .

خامسا — الصندوق النقدي الدولي

بناء على دعوة وجهت الى الامم المتحدة من قبل الولايات المتحدة الاميركية لبتها اربع وأربعون دولة ،عقد مؤتمر في بريتون وودز ـ ولاية نيوهامشير ـ من ١ تموز الى ٢٢ منه ١٩٤٤ عرف بالمؤتمر النقدي الدولي للامم المتحدة . وقد كانت الغاية من عقد هذا المؤتمر البحث في مقترحات سبق بحثها في السنتين الماضيتين بقصد

تركيز القطع وتموين عملية اعادة البناء والتحسين . وقد بحث اقتراحان خطيران :
١ - تأسيس مصرف نقدي دولي ، ٢ - تأسيس مصرف دولي للتحسين واعادة البناء.

والقرار الاخير الذي توصل اليه المؤتمر هو عمل اتفاقيـة الصندوق النقدي الدولي ، وينص على ان هذه الاتفاقية تصبح نافذة بين اول ايار و ٣١ كانون الاول ١٩٤٥ ، وذلك بعد ان يوقع عليها عدد من الدول يوازي الحد الادنى من اشتراكاتها ٦٥ بالمئة من مجموع اشتراكات الصندوق ، وقد اصبحت نافذة في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ بنتيجة توقيع ٣٧ دولة على الاتفاقيـة ، واول اجتماع عقده مجلس حكام هذا الصندوق في ٨ آذار ١٩٤٦ في سافانا من ولاية جورجيا ، وقد تم في هذا الاجتماع ثلاثة امور وهي :

١ - تمديد مدة التوقيع على الاتفاقية حتى ٣١ كانون الاول ١٩٤٦ ، وذلك ليفسح المجال امام الدول التي مثلت في مؤتمر بريتون وودز للتوقيع عليها .

٢ - تقرير النظام الداخلي للصندوق وجعل مدينة واشنطن مقراً له .

٣ - انتخاب سبعة مديرين فضلا عن خمسة آخرين عينوا فيما بعد .

وعقد هذا المجلس اجتماعه الاول في ٦ ايار ١٩٤٦ حيث عين مدير ادارتـه وسارت الاعمال حسب الاصول .

وقد وقع على الاتفاقية الآنفة الذكر جميع الدول التي مثلت في بريتون وودز، ووقعت سوريا عليها في ٨ آذار ١٩٤٦ واصبحت عضواً فيه . وهكذا اصبح الاعضاء الموقعون على الاتفاقية كما يلي : اوستراليـا والبلجيك وبوليفيا والبرازيل وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكوستاريكا وكوبا وتشيكوسلوفاكية والدنمرك وجمهورية الدومينيكان والايكوادور ومصر والحبشة وفرنسا واليونان وغواتيمالا وهايتي وهوندوراس وايسلندة والهند وايران والعراق وليبيريا ولكسمبرغ والمكسيك وهولندة ونيوزيلاندة ونيكاراغوا والنروج وبناما وباراغواي والبيرو والفيليبين وبولونيا والسلفادور واتحاد جنوبي افريقية والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية واليوروغواي وفنزويلا ولبنان ويوغوسلافيا

وتركيا وسورية وايطاليا . والكوتا المعينة لكل عضو يدفعها بالنقد الذهبي ونقده الخاص ، ويجب ان يدفعها بكاملها قبل ان يعطى الحق بمشترى نقد من المصرف .

اما تشكيلات الصندوق فهي كما يلي :

١ ـ مجلس حكام يتألف من ممثلين عن جميع الدول المنضمة الى عضويته .

٢ ـ مديرون منفذون عددهم على اقل تعديل اثنا عشر مديراً ومناوبا ، خمسة منهم تعينهم الدول الخمس التي تقدم اكبر حصة للصندوق ، والسبعة الباقون ينتخبهم الاعضاء الآخرون .

٣ ـ مدير ادارة يختاره المديرون المنفذون .

٤ ـ موظفون آخرون يعينهم مدير الادارة .

ويجتمع مجلس الحكام مرة في السنة وذلك في شهر ايلول ، ويعقد اجتماعات فوق العادة حسب الحاجة ، اما التصويت والنصاب فامران معقدان لا مجال لبحثها هنا ، وانما كل مئة الف دولار « كوتا » تعطي للعضو صوتا واحداً . والمعاملات في الصندوق هي باللغة الانكليزية ، اما المديرون المنفذون وبقية الموظفين فعملهم دائم . وبموجب المادة العاشرة من الاتفاقية يحق لهذا الصندوق ان يتعاون مع اية مؤسسة دولية ، وعلى هذا الاساس فان الصندوق يتعاون مع منظمة الامم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

اما الغاية من تأسيس هذا الصندوق ، كما هي مبينة في المادة الاولى من الاتفاقية ، فهي :

اولا ـ التعاون النقدي الدولي عن طريق مؤسسة ثابتة تعد جميع الوسائل للتعاون في حل المشاكل النقدية الدولية .

ثانيا ـ تسهيل توسع التجارة الدولية ، وايجاد التوازن التجاري الدولي ، وتحسين موارد الانتاج لدى جميع الاعضاء ، كاهداف اولية لسياسة اقتصادية عامة .

ثالثا ـ ايجاد تبادل راسخ بين الاعضاء وتجنب التزاحم بينهم .

رابعا ـ تأسيس نظام دفع متعدد الجوانب في المعاملات التجارية بين الاعضاء، والغاء القيود في القطع الاجنبي التي تشل حركة التجارة العالمية .

خامسا ـ ايجاد الثقة المالية المتبادلة بين الاعضاء بجعل موارد الصندوق جاهزة لهم بموجب ضمانات كافية ، الامر الذي يؤدي الى ازدهار دولي ، وهكذا تعود الثقة الى العالم فيستعيد ازدهاره وتوازنه الاقتصادي .

سادسا – المصرف الدولي لاعادة العمران والانماء الاقتصادي

هو شقيق الصندوق النقدي الدولي ، وقد نشأ نشأته (١) ، ويصبح الاعضاء في الصندوق النقدي الدولي اعضاء فيه . غير انه بامكان هؤلاء الاعضاء اذا توقفت او بطلت عضويتهم في الصندوق ان يبقوا اعضاء في المصرف بموافقة ثلاثة ارباع اعضائه المشتركين في التصويت . ولا تبطل العضوية في المصرف الا في حال تقصير العضو في القيام بواجباته . وقد اصبحت سورية عضواً في هذا المصرف في نفس التاريخ الذي اصبحت فيه عضواً في الصندوق، وتشكيلات المصرف لا تختلف بشيء عنها في الصندوق ، وكذلك اللغة التي يتعامل بها وهي اللغة الانكليزية .

اما الغاية من تأسيس هذا المصرف فهي كما جاءت في المادة الاولى من الاتفاقية :

١ ـ المساعدة على اعادة عمران اراضي الاعضاء التي دمرتها الحرب وانماء اقتصادياتها بتسهيل استثمار رؤوس الاموال في اغراض واعمال منتجة ، واعادة تحويل وسائل الانتاج لحاجات السلم ، وتشجيع انماء وسائل الانتاج والموارد في الاقطار الاقل حظاً في التقدم من غيرها .

٢ ـ ترويج الاستثمار الاجنبي الفردي بوسائل تأمين المساهمات في القروض ووسائل الاستثمار الاخرى التي يقوم بها المستثمرون الافراد . وعند عدم توفر الرأسمال الفردي ، بشروط معقولة ، يعزز المصرف الاستثمار الفردي بتقديمه المال

---

(١) راجع التفصيلات تحت موضوع الصندوق النقدي الدولي .

لاغراض منتجة بشروط ملائمة ، وذلك من رأسماله الخاص ، ومن الاموال التي يحصل عليها ، ومن موارده الاخرى .

٣ – ترويج نمو التجارة الدولية نمواً متزناً لمدى طويل ، والمحافظة على التوازن في ارصدة المدفوعات بتشجيع الاستثمار الدولي لانماء موارد الاعضاء المنتجة ، والمساعدة بهذه الواسطة على زيادة القدرة الانتاجية ، ورفع مستوى المعيشة، وتحسين شروط العمل في اراضي هؤلاء الاعضاء .

٤ – ترتيب القروض التي يعقدها المصرف او يضمنها بالنسبة الى القروض الدولية بطرق اخرى بحيث يتسنى توجيه العناية الى المشاريع الاعم نفعاً والاكثر خطورة اولا سواء منها الكبيرة والصغيرة .

٥ – ادارة اعماله آخذاً بعين الاعتبار ما للاستثمار الدولي من اثر في احوال التجارة في اراضي الاعضاء ، والمساعدة في سني ما بعد الحرب مباشرة على الانتقال بسهولة من اقتصاديات زمن الحرب الى اقتصاديات زمن السلم ، اي من النظام الاقتصادي المتبع في زمن الحرب الى النظام الاقتصادي الذي يجب اتباعه في زمن السلم .

ولكي يتمكن المصرف من تحقيق هذه الاغراض عليه ان يضمن اي عضو من اعضائه او اي فرع من فروع هذا العضو ، او ان يساهم في ضمانه اياه او ضمان اي عمل تجاري او صناعي او زراعي في اراضي هذا العضو ، وان يعقد هو بنفسه له هذا القرض .

وفي مواد الاتفاقية الاخرى الايضاحات الوافية والصلاحيات التامة التي تمكن المصرف من تحقيق الغاية من وجوده بسهولة .

سابعا – اتحاد البريد العالمي

في سنة ١٨٦٣ اجتمع ممثلو ١٥ دولة في باريس للتداول في بعض المبادىء التي تتعلق بتبادل البريد بصورة نظامية بين البلدان المختلفة ليتمكنوا من وضع حد لفوضى التوزيع التي كانت سائدة حتى ذلك الحين بسبب تباين القوانين وتعارضها

بعضها مع بعض في البلدان المختلفة .

وفي سنة ١٨٧٤ ابرمت في برن اول اتفاقية بريدية شيد عليها الاتحاد البريدي العام ، وعملت على تسهيل تبادل البريد بصورة دولية عامة ، وقد وقع هذه الاتفاقية كل من الولايات المتحدة الاميركية ومصر وجميع الدول الاوروبية بدون استثناء، وكان هذا العمل فاتحة عهد جديد في تبادل البريد دوليا في العالم . وعلى اثر انعقاد مؤتمر باريس في سنة ١٨٧٨ اصبح الاتحاد الآنف الذكر يعرف باسم : « اتحاد البريد العالمي » .

وهكذا توالى انعقاد المؤتمرات البريدية الدولية في ليشبونا ١٨٨٥ ، وفي فينا ١٨٩١ ، وفي واشنطن ١٨٩٧ ، وفي روما ١٩٠٦ ، وفي مدريد ١٩٢٠ ، وفي استكهولم ١٩٢٤ ، وفي لندن ١٩٢٩ ، وفي القاهرة ١٩٣٤ ، وفي بونس ايرس ١٩٣٩ ، وكذلك توالى انعقاد بعض المؤتمرات الخاصة او اللجان في الفترات بين مؤتمر وآخر. وقد اسفر انعقاد هذه المؤتمرات العامة او الخاصة واللجان عن نظام عام لتبادل توزيع البريد الدولي في كل بلد من بلدان الاتحاد العالمي الآنف الذكر . وهكذا قدمت كل دولة من دول العالم التسهيلات اللازمة لتوزيع البريد الاجنبي في اراضيها كما لو كان بريدها الخاص ، وبمقابل اجر طفيف اصبح كل بريد مضمون الوصول الى المكان المرسل اليه باسرع الطرق الممكنة .

ويخضع الاتحاد اليوم لاتفاقية مؤتمر بونس ايرس التي وقعت في ٢٣ ايار سنة ١٩٣٩ واصبحت نافذة في ١ تموز سنة ١٩٤٠ مع ما يتبع هذه الاتفاقية من قوانين تساعد على تنفيذها . والاتحاد اليوم يضم جميع دول العالم بدون استثناء . غير ان هنالك بعض مستعمرات او ممتلكات ضمت بعضها الى بعض واعتبرت دولة او ادارة واحدة في نظر الاتحاد بقصد تسهيل حق التصويت وتوزيع المدفوعات عليها . اما الدول التي لا تشكل فريقاً في الاتفاقيات الجديدة فتعتبر عضواً في الاتحاد بسبب توقيعها على اتفاقيات سابقة .

والغاية من اتحاد البريد العالمي هي ان يقوم مكتب البريد الدولي في برن بجمع

المعلومات على اختلاف انواعها المتعلقة بمصلحة البريد الدولي وتنسيقها وتوزيعها ، ويصدر تقريراً سنويا احصائيا عن معاملات البريد الدولية ، كما انه يحتفظ بدليل داخلي لاسعار البريد والشحن على المعاملات البريدية بصورة نسبية ، ويدقق الحسابات ، ويحل النزاعات بشأن المعاملات البريدية الدولية ، ويقترح اجراء التعديلات الضرورية في ترتيبات وقرارات البريد الدولي العالمي ، كما انه ايضا يتعاون مع المنظمات الدولية الاخرى التي لاعمالها علاقة هامة باعمال الاتحاد كمنظمة خطوط الحديد الدولية ومنظمة الطيران الدولية ومنظمة التلغراف الدولية وسواها .

يعقد المجلس العام لاتحاد البريد العالمي اجتماعاً كل خمس سنوات على الاقل يعد فيه اتفاقيات ويعرضها على الحكومات لتصديقها . ويجري التصويت في هذا المجلس بواسطة الدول او الادارات البريدية ، ويكون لكل دولة او ادارة بريد صوت واحد على الاقل ، اما المؤتمرات الادارية فتصوت بنفس الطريقة وانما على القضايا الادارية فحسب . وفي الفترات بين اجتماع وآخر يمكن اجراء التصويت بطريقة خاصة على اية اتفاقية او ترتيبات او بروتوكولات اذا اقترحتها دولتان او ادارتان بريديتان او اكثر . والتصويت على اضافة مواد جديدة على الاتفاقية او على البروتوكول في وضعه النهائي يحتاج الى الاجماع ، اما التصويت على تعديل بعض النصوص فالى كثرة الثلثين . واما بشأن ايضاح وتفسير نصوص الاتفاقية او القوانين فالى الكثرة المطلقة .

والمكتب الدولي في برن هو تحت اشراف ادارة البريد السويسرية ، كما ان مجلس الاتحاد السويسري هو الذي يرشح المدير العام للمكتب الدولي الانف الذكر. والمدير العام الحالي للمكتب الدولي هو رئيس ادارة البرق والبريد والهاتف السويسرية. واللغة الفرنسية هي لغة المكتب الدولي الدائم الرسمية .

وقد انضمت سورية الى الاتحاد البريدي العالمي بصورة مستقلة في عام ١٩٤٥ بعد اتمام المراسم الرسمية المتوجبة في مثل هذا الانضمام ، وذلك بالاستناد الى الاتفاقية البريدية الدولية المبرمة في بونس ايرس الارجنتين سنة ١٩٣٩ .

وعقد الاتحاد مؤتمراً في باريز في شهر ايار سنة ١٩٤٧ مثل سورية فيه السيد اديب الداوودي من المفوضية السورية في باريز .

ثامنا — منظمة التربية والعلوم والثقافة في الامم المتحدة

في خريف سنة ١٩٤٢ اجتمع في لندن وزراء المعارف في حكومات الحلفاء المنفية ، وهي حكومات البلجيك وتشيكوسلوفاكية وفرنسا واليونان ولكسمبرغ وهولندة ونروج وبولونيا ويوغوسلافية ، باشراف المجلس الثقافي البريطاني الذي يعنى بعلاقات بريطانيا الثقافية مع الدول الاخرى ، وذلك لمعالجة النواحي التربيوية والثقافية لاغير ، وفي سنة ١٩٤٣ انضم اليهم كمراقبين الصين والولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي واوستراليا وكندا ونيوزيلاندة واتحاد جنوبي افريقية والهند .

وفي اول نيسان ١٩٤٤ ذهب وفد اميركي الى لندن ليبحث مع المؤتمر الآنف الذكر امكانية جعل هذه الحركة الثقافية دولية . وبنتيجة هذا البحث اقترح تشكيل وكالة موقتة تابعة للامم المتحدة تعنى بالثقافة والتربية على ان تصبح دائمة فيما بعد . وقد اعد مشروع دستور لهذه المنظمة الدائمة في نيسان ١٩٤٥ ، تقرر قبوله نهائيا في مؤتمر لندن الذي انعقد بعدئذ من ١ — ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٥ . وقد حضر هذا المؤتمر ممثلون عن ٤٤ حكومة ، واصبح نافذ المفعول بعد ان وقع على قبوله عشرون دولة .

اما العضوية في هذه المنظمة فهي من حق جميع اعضاء منظمة الامم المتحدة ، كما انه يحق للدول التي لم تنضم بعد الى الامم المتحدة ان تقبل عضواً فيها بمجرد توصية من المجلس التنفيذي ، والحصول على ثلثي اصوات المؤتمر العام . وقد دخلت سورية عضوا في هذه المنظمة ومثلنا في مؤتمرها الذي عقد في لندن من ١ تشرين الاول الى اليوم السادس عشر منه ١٩٤٥ معالي الدكتور محسن البرازي الامين العام لرئاسة الجمهورية ووزير الداخلية السورية حالياً .

والغرض من تشكيل هذه المنظمة انما هو خدمة الامن والسلم بالحث على

التعاون بين الامم عن طريق التربية والعلم والثقافة لانماء روح الاحترام العام للعدالة والحقوق الانسانية والحريات الاساسية للبشر اجمع من غير تمييز في العرق او اللغة او الدين . ولاجل تحقيق هذا الغرض تعمل المنظمة على تعميم المعرفة والفهم المتبادلين بين الشعوب بجميع الوسائل الممكنة ، وعلى تشجيع التعاون الدولي في جميع فروع الاعمال الفعلية، بما فيه تبادل الاشخاص والكتب والمعلومات وغير ذلك.

وتتألف هذه المنظمة من مؤتمر عام ومجلس تنفيذي وامانة عامة . والمؤتمر العام يجتمع مرة في كل سنة لتحديد السياسة وخطوط العمل الرئيسية للمنظمة ، ويتألف من ممثلين تعينهم الدول المنضمة الى عضويته ، ويتألف العضو من خمسة ممثلين ،وله صوت واحد فقط . ويعد هذا المؤتمر اقتراحات يقدمها الى الدول العضوة ويتلقى التقارير منها .

والمجلس التنفيذي يعنى بتنفيذ برنامج المنظمة ، ويجتمع مرتين في السنة على الاقل، ويتألف من ١٨ عضواً ينتخبهم المؤتمر العام من عداد المندوبين ، ويعتمد في انتخاب هؤلاء الاعضاء على مؤهلاتهم الشخصية وليس كممثلين لبلادهم ،وتدوم خدمته ثلاث سنوات ،ولا يستطيع عضو واحد ان يخدم اكثر من مرتين متتابعتين.

وتتألف الامانة العامة في هذه المنظمة من المدير العام وهيئة الموظفين .

وقد انضمت هذه المنظمة الى الامم المتحدة بصفة وكالة ذات تخصص بموجب اتفاقية تمت بينها وفاقا للمادتين ٥٧ و ٦٣ من ميثاق الامم المتحدة . وقد تعاون ممثلون من اللجنة التحضيرية في هذه المنظمة مع لجان مختلفة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاجتماعات التي عقدتها في نيويورك في شهر ايار سنة ١٩٤٦ . وفي اذار ٨ ١٩٤٦ عقدت اللجنة التحضيرية في هذه المنظمة اتفاقية مع الاونرا للتعاون في مشاكل التعليم في البلدان المدمرة ، ولاجل تحقيق هذا الغرض تشكلت لجنة مشتركة مؤلفة من ستة اعضاء ورئيس ينتخبه اعضاء هذه اللجنة .

تاسعا — المكتب الدولي للصحة العامة

تشكل هذا المكتب بموجب اتفاقية وقعت في مدينة روما سنة ١٩٠٧ ، واصبحت

نافذة بعد سنتين من هذا التاريخ اي في سنة ١٩٠٩ . وبعد تأسيس عصبة الامم القديمة جرت محاولات لجعل هذا المكتب الاساس الذي تبنى عليه منظمة الصحة في العصبة المذكورة، وعندما اسست المنظمة الصحية بعدئذ اصبح هذا المكتب المجلس الاستشاري لها . والعمل الرئيسي الذي كان هذا المكتب يقوم به هو جمع المعلومات العامة عن الصحة ، وبنوع خاص عن كل مايتعلق بالامراض المعدية كالهواء الاصفر والطاعون والحمى الصفراء ، والتدابير التي تعمل لمكافحة هذه الامراض .

وفي ١٥ شباط ١٩٤٦ ، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الامم المتحدة قراراً يدعو فيه الى تأسيس منظمة صحية دولية واحدة في اسرع وقت ممكن . وهكذا في ٥ نيسان ١٩٤٦ وافقت اللجنة التحضيرية الفنية لمؤتمر الصحة الدولي في الامم المتحدة على توصية تقضي بضم هذا المكتب الى المنظمة الصحية المقترح تشكيلها . وفضلا عن ذلك فان ١٣ دولة ، بما فيها فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية ، وافقت في ٣٠ نيسان على بروتوكولات تمديد مفعول اتفاقية سنة ١٩٤٤ التي تقضي بتحويل جميع مسؤوليات « الاونرا » الى المنظمة الصحية الجديدة بشرط ، بعد انتهاء عمل « الاونرا » اذا عجزت المنظمة الجديدة عن القيام بهذه المسؤوليات ، ان يقوم بها المكتب نفسه . وقد تبلغ المكتب عن طريق لجنته الدائمة القرار بشأن مصيره في ٢ ايار ١٩٤٦ . وقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة مؤتمر الصحة الدولية للاجتماع في ١٩ حزيران ١٩٤٦ لاعداد التوصيات اللازمة بشأن هذا المكتب ومصيره النهائي ، فعقد هذا المؤتمر في موعده المقرر وعالج هذا الموضوع واتخذ قراراً بشأنه . وقد مثل سورية فيه الدكتور طريفي من موظفي وزارة الصحة .

عاشرا — منظمة التجارة والعمل الدولية

نشرت حكومة الولايات المتحدة الاميركية سنة ١٩٤٥ وثيقة عنوانها مقترحات لتوسيع نطاق التجارة وتشغيل الايدي العاملة ، وارسلتها الى الدول المنضمة الى عضوية الامم المتحدة لدراستها ، وهذه المقترحات تدعم الفكرة القائلة بانه ينبغي انشاء منظمة للتجارة الدولية والعمل تابعة للامم المتحدة ، يوافق اعضاؤها على

مناهجها ، وتسيير علاقاتهم التجارية وفقاً للقواعد التي يتضمنها ميثاقها ، اي ميثاق منظمة التجارة والعمل الدولية .

وفي عام ١٩٤٦ وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على اقتراح يدعو الى عقد مؤتمر دولي للتجارة للنظر في انشاء هيئة دولية للتجارة وتشغيل الايدي العاملة . وفي سبيل اعداد العدة لعقد هذا المؤتمر وضعت حكومة الولايات المتحدة مقترحات في شكل ميثاق لهذه المنظمة ، وارسلت نسخاً منه الى الامم المتحدة والحكومات الاخرى . والميثاق هو ثمرة جهود عدة اشخاص ذوي كفاءة وخبرة يعملون في مصالح حكومة الولايات المتحدة ودواوينها.

واليكم اهم بنود هذا الميثاق :

١ — حل المشاكل السياسية والعلاقات التجارية بين الدول بطريق التعاون والتبادل.

٢ — توسيع التجارة وتنمية الاقتصاد على اساس الفائدة المتبادلة بين الحكومتين .

٣ — تشجيع البلدان الصغيرة ومعاونتها من الناحيتين الصناعية والاقتصادية، ولا سيما البلدان التي لاتزال في مراحل التطور الاقتصادي الاولية .

٤ — السعي لتوسيع الانتاج ، وتبادل السلع ، وتخفيض المكوس الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية ، وازالة اشكال التعامل على اختلاف انواعها على اساس التميز في التجارة الدولية ، والمساهمة في رفع مستوى تشغيل الايدي العاملة ، وخلق اوضاع اقتصادية تؤدي الى صيانة السلم العالمي .

وقد عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر التجارة والعمل الدولي اجتماعا في لندن في ١٥ تشرين الاول ١٩٤٦ استمر الى ٢٦ تشرين الثاني من السنة نفسها ، ودرست خلال هذه المدة مشروع الميثاق . وقد كانت هذه اللجنة مؤلفة من مندوبين عن الدول التالية : اوستراليا والبلجيك والبرازيل وكندا والشيلي والصين وكوبا وتشيكوسلوفاكية وفرنسا والهند ولبنان ولكسمبورغ وهولاندة ونيوزيلاندة ونروج والولايات المتحدة الامركية والمملكة المتحدة واتحاد جنوبي افريقية .

وانتخبت اللجنة التحضيرية من عداد اعضائها لجنة انشائية لاعداد تقرير

بشأن الميثاق بشكله النهائي ، فعقدت هذه اللجنة الفرعية اجتماعا في نيويورك دام خمسة اسابيع كاملة، من ٢١ كانون الثاني الى ٢٥ شباط ١٩٤٧ ، ووضعت تقريرها ورفعته الى اللجنة التحضيرية لدراسته والموافقة عليه ،ومن ثم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الامم المتحدة الذي بدوره دعا الى عقد مؤتمر دولي للتجارة والعمل تحت اشراف منظمة الامم المتحدة في الوقت الذي حدد له .

وفي العاشر من شهر نيسان ١٩٤٧ ، عقدت اللجنة التحضيرية دورتها الثانية في جنيف ودرست التقرير الآنف الذكر ، وانجزت مشروع ميثاق منظمة التجارة والعمل الدولية ، الذي وضع بموجبه قانون دولي للتعامل التجاري العالمي ، وجرت في الوقت ذاته مفاوضات لعقد اتفاقات تجارية متبادلة .

وقد دعيت سورية لحضور الدورة الثانية التي باشرت اللجنة التحضيرية الآنفة الذكر عقدها منذ العاشر من شهر نيسان ١٩٤٧ ، وارسلت اليها وفداً مؤلفاً من معالي السيد حسن جبارة ومن السادة الدكتور عزة الطرابلسي ورفيق السيوفي وشاكر العاص .

احد عشر — منظمة العمل الدولية

اسست هذه المنظمة في سنة ١٩١٩ اعترافا بحقيقة واقعية وهي : « ان خير المستخدمين الصناعيين من النواحي الصحية والعقلية والاخلاقية لهو ذو خطورة دولية » . وقد شكل ميثاق هذه المنظمة قسماً من المعاهدات المتوالية التي عقدت بعد الحرب الكونية الاولى حتى ١٩٣٥ عند ما اتخذ شكله الراهن ، واصبح معروفا باسم دستور منظمة العمل الدولية بصورة رسمية .

وتبدو اهداف المنظمة الرئيسية في المادة ٤١ من الدستور وهي تتضمن :

١ ـ اعتبار العمل امراً حيويا وليس سلعة مادية .
٢ ـ حق عقد الاجتماعات للعمال على قدم المساواة مع اصحاب العمل .
٣ ـ جعل اجور العمال كافية تؤمن لهم مستوى معيشة مرموقاً .
٤ ـ جعل ساعات العمل ثماني ساعات في اليوم او ثماني واربعين ساعة في الاسبوع .

٥ ـ الغاء تشغيل الاولاد .

٦ ـ مساواة المرأة بالرجل في الاجور بالاعمال الواحدة .

٧ ـ معاملة جميع العمال القاطنين في دولة واحدة على قدم المساواة اقتصاديا اذا كانوا مواطنين بصورة قانونية وشرعية .

٨ ـ تشكيل هيئة تفتيش تشرف على تنفيذ القوانين والشرائع لحماية العمال .

وتقوم هذه المنظمة باعمالها الدولية بواسطة ثلاث وكالات وهي :

١ ـ مؤتمر العمل الدولي ، ويتألف من مندوبين من جميع اعضاء المنظمة ، ويعقد اجتماعاً واحداً في كل سنة . ويحق لكل دولة ممثلة فيه ان ترسل اربعة مندوبين ، اثنين منهم يمثلان الحكومة واثنين يمثلان منظمات العمل الاكثر شهرة . ويحق لكل عضو في المؤتمر ان يأخذ بقدر ما يشاء من المستشارين الاختصاصيين بدون ان يكون لهم حق الاشتراك في المناقشات او التصويت . ويقوم هذا المؤتمر باعداد معاهدات دولية وتوصيات تساعد الاعمال الوطنية في كل دولة بمفردها .

٢ ـ الهيئة الحاكمة ، وتتألف من اثنين وثلاثين عضواً ، ستة عشر منهم يمثلون الحكومات ، وثمانية يمثلون العمال ، وثمانية يمثلون ارباب العمل . ويعين ثمانية اعضاء من اصل الستة عشر عضواً الحكوميين الدول الصناعية الكبرى ، وتكون عضويتهم دائمة . وهذه الدول في الوقت الحاضر هي : البلجيك وكندا والصين وفرنسا والهند وهولندة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية . والثمانية الدول الاخرى المنتخبة في هذه الهيئة هي : اوستراليا والبرازيل وشيلي ومصر والمكسيك والبيرو وبولونيا وسويسرا . والمندوبون عن ارباب العمل هم حالياً من البلدان التالية : الصين والدانمرك وفرنسا والهند والمكسيك واتحاد جنوبي افريقية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية . واما المندوبون عن العمال فهم من البلدان التالية : اوستراليا وكندا والصين وفرنسا والمكسيك واسوج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية .

وينص دستور منظمة العمل على ان ممثلي ست حكومات يجب ان يكونوا من

دول غير اوروبية واثنين من العمال ، ومثليها من ارباب العمل .

٣ ـ امانة سر عامة تعين مديرها الهيئة نفسها ، وتعرف هذه الامانة العامة باسم « مكتب العمل الدولي » . ويقوم هذا المكتب باعداد المواد للهيئة الحاكمة ولجانها، ومؤتمر العمل الدولي ، وبالدراسات الفنية للمشاكل الصناعية والاقتصادية واسباب البطالة من الناحية الفنية . وتعنى ايضاً بحماية الصناعة والعمال المهاجرين من اوطانهم ، وطرق الضمانة الاجتماعية .

وهنالك ايضاً في منظمة العمل الدولية سبع لجان صناعية هي كما يلي :

الاولى ـ لجنة المنسوجات ، الثانية ـ لجنة انتاج النفط وتكريره، الثالثة ـ لجنة تجارة المعادن ، الرابعة ـ لجنة انتاج الحديد والفولاذ ، الخامسة ـ لجنة النقليات الداخلية ، السادسة ـ لجنة تعدين الفحم الحجري، السابعة ـ لجنة الاشغال العامة والبناء والهندسة المدنية .

وفي المنظمة ايضاً تسع لجان اخرى تقوم بواسطتها بجميع اعباء اعمالها وهي كما يلي:

الاولى ـ اللجنة البحرية المشتركة ، الثانية ـ لجنة الزراعة ، الثالثة ـ لجنة منع الحوادث، الرابعة ـ لجنة الاحصاء ، الخامسة ـ لجنة الاستخدام، السادسة ـ لجنة حماية الاولاد والعمال الاحداث ، السابعة ـ لجنة السياسة الاجتماعية في البلدان غير المستقلة ، الثامنة ـ لجنة تطبيق الاتفاقيات ، التاسعة ـ لجنة تطور العمل الدولي.

واللغتان الرسميتان في هـــذه المنظمة هما الانكليزية والفرنسية ، وقد صدرت مطبوعات في الاسبانية والالمانية والايطالية ايضاً .

اما ميزانية المنظمة فيعد مشروعها مدير مكتب العمل الدولي ، وتوافق عليه الهيئة الحاكمة ، وقد بلغت في سنة ١٩٤٦ مبلغ ١١،٥٢١،٥١٠ فرنكات سويسرية او ما يعادل ٥،٧٦٠،٧٥٥ ليرة سورية .

وقد كان اعضاء في هذه المنظمة جميع اعضاء عصبة الامم القديمة ، وعند ما حلت العصبة الآنفة الذكر اثيرت قضية انتسابها الى منظمة الامم المتحدة . وهكذا عقد مؤتمر العمل الدولي في سنة ١٩٤٥ اجتماعاً في باريس اجري بعض تعديلات على

دستوره تخول منظمة العمل حق العمل مستقلة ، واتخذ قراراً اعلن فيه رغبة المنظمة في ايجاد علاقات لها مع منظمة الامم المتحدة ذات شروط مقبولة ، وذلك بموجب المادتين ٥٧ و ٦٣ من الميثاق .

ثاني عشر – اتحاد المواصلات السلكية الدولي

في ٩ كانون الاول ١٩٣٢ اجتمع موءتمر التلغراف الدولي مع موءتمر التلغراف اللاسلكي الدولي في مدينة مدريد وابرما اتفاقية موحـــدة للتلغراف والراديو ، واصبحت هذه الاتفاقية نافذة في كانون الثاني ١٩٣٤ ، وألغت جميع الاتفاقات السابقة التي من هذا النوع ، وحل اتحاد المواصلات السلكية الدولي محل اتحاد التلغراف الدولي . وانضم الى عضوية هذا الاتحاد جميع الدول تقريباً بما فيها الدول المستعمرة والمنتدب عليها ومنها سورية .

واما الغاية التي وجد من اجلها مكتب هذا الاتحاد فهي كما يلي :

١ – التحضير للموءتمرات التي يدعى اليها الاتحاد بصفة استشارية .

٢ – اعداد ما يلزم لاجتماعات اللجان التي يعينها الاتحاد والتي تجتمع تحت رعايته .

٣ – اصدار المنشورات التي يعتقد بفائدتها في الفترات التي تقع بين موءتمر وآخر .

٤ – اصدار مجلة انباء دورية عن المواصلات السلكية .

٥ – وضع نفسه تحت تصرف الدول المنضمة الى الاتحاد لتزويدها في كل وقت بالآراء والانباء المتعلقة باسئلة بشأن المواصلات السلكية الدولية .

٦ – اعداد تقرير سنوي عن اعمال الاتحاد يرسل الى جميع اعضائه .

وهنالك اعمال اخرى متعددة يقوم بها المكتب بموجب احكام الترتيبات الهاتفية والتلغرافية واللاسلكية الملحقة بالاتفاقية .

وبموجب مقررات موءتمر مدريد يعقد الاتحاد نوعين من الموءتمرات هما : الاول – موءتمرات الوزراء المفوضين ، والثاني – موءتمرات ادارية . وغاية الموءتمرات التي من النوع الاول تعديل الاتفاقيات وتوسيعها ، وغاية الموءتمرات التي من النوع الثاني اعادة النظر في ملاحق هـــذه الاتفاقيات . والموءتمرات الادارية

تعقد كل خمس سنين مرة ، واما موتمرات الوزراء المفوضين فبناء على طلب عشرين حكومة من الحكومات المنضمة الى عضوية الاتحاد .

وهنالك ثلاث لجان استشارية دولية ، هي اللجنة الاستشارية الدولية للراديو ، واللجنة الاستشارية الدولية للتلغراف ، واللجنة الاستشارية الدولية للهاتف ، تضم ممثلين من منظمات دولية خاصة وعامة ، وشركات مواصلات وموسسات مواصلات عامة تدرس المقترحات والمسائل الفنية وتقدم بها توصيات الى الموتمرات الادارية . وتوخذ القرارات والقضايا البسيطة بالكثرة وفي القضايا الكبرى بالاجماع تقريباً . واللغة المستعملة هي اللغة الفرنسية .

اما مكتب الاتحاد المشكل بموجب المـــادة ١٧ من الاتفاقية فهو موضوع تحت اشراف الاتحاد السويسري الذي يعين له مديره ونواب المدير وينظم اعماله ويشرف على ماليته وحساباته الخ ... وتقسم ميزانية هـذا المكتب الى قسمين ، قسم يتعلق بمصلحة الراديو ، والقسم الثاني بمصلحة التلغراف والهاتف ، وتبلغ هذه الميزانية ما يقرب من مائتي الف فرنك ذهبي لكل من هذين القسمين . اما نفقات الموتمرات فتتحملها الدول المنضمة الى عضوية الاتحاد .

وقد اوجد هذا الاتحاد في قوانينه ما يجيز لاية منظمة دولية لها مصالح معه ان ترسل ممثلين الى الموتمرات جميعها ، سواء أكانت ادارية ام للوزراء المفوضين ، بدون ان يكون لها حق التصويت ، كما ان المكتب نفسه يمثل في جميع الموتمرات الدولية التي يمكن ان يكون للاتحاد علاقة بمقرراتها واعمالها .

وما زال الاتحاد يقوم باعماله بموجب الاتفـــاقية والترتيبات ، وقد رتب عقد موتمرات ادارية في روما ١٩٤٢ ، ومن ثم ارجئت الى موعد آخر . وعقد موتمر للوزراء المفوضين في واشنطن في ١٥ نيسان ١٩٤٧ ، وقد انتدب وزير سورية المفوض في واشنطن لحضوره وتمثيل سورية فيه . وهنـالك موتمر آخر للبريد العالمي عقد في باريس في ٦ ايار ١٩٤٧ ، وقد مثل سورية فيـه السيد اديب الداوودي من المفوضية السورية في باريس .

الفصل الثالث عشر

التغذية والزراعة – الاقتصاد – المواصلات

نشر في هذا الفصل والفصل الرابع عشر تقارير مقتضبة عن بعض المؤتمرات العامة والاقليمية واللجان الدولية التي اشتركت سورية وسواها من الدول العربية فيها ونالت من جراء ذلك بعض الفائدة او كلها .

وقد قسمناها الى ستة اقسام رئيسية ، ثلاثة اقسام لكل فصل ، وهي حسب الترتيب التالي :

١ – قسم التغذية والزراعة .

٢ – قسم الاقتصاد ، ويشمل العمل والاستخدام .

٣ – قسم المواصلات ، ويشمل الطيران والاذاعة والبريد .

٤ – قسم الصحة العامة .

٥ – قسم التربية والعلم والثقافة .

٦ – قسم الحريات العامة .

وقد اكتفينا بنشر هذا القدر القليل من هذه المؤتمرات واللجان كنماذج لغيرها من نوعها تشترك فيها سورية وسواها من دول دنيا العرب من وقت الى آخر، ولا يتسع هذا المؤلف لنشرها جميعها .

القسم الاول - التغذية والزراعة

ان لهذه المنظمة اهمية كبرى بالنظر للاغراض الدولية التي وجدت من اجلها، هذه الاغراض التي يمكن جمعها تحت المواضيع التالية :

١ ـ رفع مستوى التغذية والمعيشة للشعوب الواقعة ضمن صلاحياتها .

٢ ـ تأمين تحسين طرق انتاج وتوزيع جميع منتجات التغذية والزراعة .

٣ ـ تحسين حالة سكان الارياف .

٤ ـ الوصول الى اقتصاد عالمي بعيد المدى .

ويبرز لنا مدى صلاحيات هذه المنظمة من مجرد الاطلاع على حقول العمل التي تعمل فيها عن طريق لجانها التالية : لجنة التغذية ، ولجنة الزراعة ، ولجنة الاحراج ، ولجنة مصائد الاسماك ، ولجنة التصريف ، ولجنة الاحصاء .

اما الفوائد التي تجنيها سورية من عضويتها في هذه المؤسسة فكثيرة . فبامكان سورية ، فضلا عن استفادتها المعنوية ، ان تستفيد من الدراسات والابحاث التي ستقوم بها المنظمة، وكذلك يمكنها الاسترشاد برأي خبراء المؤسسة الذين سيكونون ولا ريب على استعداد دائم لابداء الرأي ليس للمنظمة فحسب بل ايضا لكل من يطلب اليهم ذلك من الاعضاء .

اولا — المؤتمر الاول العام الذى عقدته منظمة التغذية والزراعة في كوبك - كندا من ١٦ تشرين الاول الى ١ تشرين الثاني ١٩٤٥

عقدت منظمة التغذية والزراعة الدولية اول مؤتمر لها في كوبك ـ كندا من ١٦ تشرين الاول الى ١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٥ ، وانتخب السيد لستر ب. بيرسون وزير كندا المفوض في واشنطون رئيسا . وقد مثلت فيه ثلاثون دولة حضرت

جلسته الاولى ، وهي : الولايات المتحـدة الاميركية والمملكة المتحدة وكندا واوستراليا واتحـاد جنوبي افريقية ونيوزيلاندة والصين وفرنسا والبلجيك وهولندة ونروج وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الدومينيكية ومصر واليونان وغواتيمالا وهـايتي وهندوراس وايسلندة والعراق وليبيريا ولكسمبورغ والمكسيك ونيكاراغوا والباناما والبيرو وفنزويلا والهند والدنمرك والفيليبين. وفي٢٢ تشرين الاول انضمت كل من بولونيا والبرازيل وكوبا وكولومبيا وبوليفيا واكوادور وشيلي وباراغواي وبوروغواي ويوغوسلافية. وفي٢٧ منه انضمت سورية ولبنان فقبلتا بالاجماع، واصبح عدد الاعضاء في المنظمة ٤٢ دولة .

ومع ان الوفد الروسي حضر المؤتمر في الجلسة الاولى ، واظهر تحبيذه لهـذا التعاون الدولي ، فقد بقي مراقبا فقط . وكذلك كان موقف الارجنتين وروسيا البيضاء واوكرانيا .

وقد اتخذ المؤتمر قراراً اقترحه المندوبون الفرنسيون والبريطـانيون يدعون به منظمة التغذية والزراعة الدولية الى استلام مكتبة المعهد الدولي للزراعة واوراقه ومسؤوليـاته ، وهو المعهد الذي اسس في روما سنة ١٩٠٥ ، واوصى بعمل بروتوكول للتصديق على هذا الانضمام تتقيد به بلدان العدو في معاهدات الصلح .

وفي ٢٧ تشرين الاول ١٩٤٥ انتخب المؤتمر بالاجماع السير جان بويداور ، الاختصاصي الدولي بالتغذية ، واستـاذ الزراعة في جامعة ابردين الاسكتلندية ، مديراً عاما لمنظمة التغذية والزراعة الدولية بمعاش سنوي قدره ١٨ الف دولار و١٠ الاف دولار نفقات تمثيل ، وتدوم مدة ادارته لهذه المنظمة حتى ٣١ كانون الاول ١٩٤٧. وهكذا يكون السير جان بويداور اول مدير دولي يعين في منظمة الامم المتحدة .

وفي نفس اليوم انتخبت بالاجماع لجنة تنفيذية مؤلفة من ١٥ عضواً هم : هايتي وكنـدا والمملكة المتحدة ونيوزيلاندة والمكسيك « لمدة سنة واحدة » ، ونروج والهند والعراق وفرنسا وبولونيـا « لمدة سنتين اثنتين » ، والبرازيل والولايات المتحدة الاميركية والصين واتحاد جنوبي افريقية والبلجيك «لمدة ثلاث سنوات».

وتقرر جعل اللغات الفرنسية والانكليزية والاسبانية والروسية اللغـات الرسمية ، على ان تدور المناقشات وتدون المحاضر باللغتين الانكليزية والفرنسية .

وفي الاجتماع الاخير الذي عقده المؤتمر وافق بالاجماع على التقـارير بشأن قوانين المنهاج ، واصول سير العمل ، والترتيبات الادارية والمالية والقضايا الدولية والدستورية . واقسم المدير الدولي العام السير جان بويداور القسم القانوني، ووجه رجاء الى الامم المشتركة في هذه المنظمة لتمد اليه يد المساعدة في عمله الشاق، ليتمكن من تحقيق الغاية التي وجدت هذه المنظمة من اجلها .

ثانيا – المؤتمر الفرعي لمنظمة التغذية والزراعة الدولية

وبسبب حالة التغذية الحرجة في العـالم ، دعا مدير منظمة التغذية والزراعة الدولية العـام لعقد مؤتمر في واشنطن من ٢٠ – ٢٧ ايار سنة ١٩٤٦ ، برئاسة المستر كيلنتون اندرسون وزير الزراعة في الولايات المتحدة الاميركية ، حضره ممثلون عن الارجنتين واوستراليا والبرازيل وكندا وشيلي والصين وكوبا وتشيكوسلوفاكية والدانمرك وفرنسا وبريطانيـا العظمى واليونان وهولندة والهند ونيوزيلاندة والنروج والبيرو وبولونيا واتحاد جنوبي افريقية والولايات المتحدة الاميركية . وكذلك حضره ممثلون عن منظمة الامم المتحـدة والاونرا ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية للطوارىء لاوروبا .

وافتتح السيرجان بويداور مدير المنظمة العام المؤتمر بعرض حالة التغذية الدولية والخطر الذي يهدد العالم ، وان الطريقة الوحيدة لتجنب هذا الخطر اعداد برنامج عالمي فوري يدوم من اربع الى خمس سنين عن طريق هذه المنظمة. ويعتقد المدير العام ان النقص في الحبوب سيستمر حتى سنة ١٩٤٨ ، ومن ثم يعقبه استمرار في النقص في انتاج الحيوانات بسبب النقص في الحبوب الخ ... ومن ثم وجه رجاءه الى مندوبي الدول والمنظمات الدولية لاتخاذ قراراتهم بشأن المواضيع الاساسية التالية :

١ – طريقة الاقتصاد بموسم سنة ١٩٤٦ ليكفي العالم الى موسم سنة ١٩٤٧ .
٢ – كيفية التوصل الى اقصى حد ممكن من الانتاج في سنة ١٩٤٧ .

٣ ـ كيفية تأسيس « مصلحة استعلامات » دولية لمكافحة الجوع .

٤ ـ كيفية تأسيس الجهاز اللازم لتوزيع الطعام على قدم المساواة بين الجميع .

٥ ـ كيف يمكن تحويل هذه التدابير المستخدمة لمكافحة الحاجة الراهنة الى سياسة تغذية عالمية دائمة .

ولكي لا يبقى مجال لأزمات الجوع في العالم اقترح المستر هربرت هوفر ، رئيس لجنة مكافحة الجوع في الولايات المتحدة الاميركية ، البرنامج التالي المؤلف من تسع نقاط وهي :

١ ـ تشكيل منظمة جديدة برعاية مجلس الامن او منظمة التغذية والزراعة الدولية الحالية تدعى دائرة التغذية في الامم المتحدة .

٢ ـ تعيين مدير فرد للتغذية تعاونه لجنة استشارية صغيرة وعدد كبير من ممثلي الامم المتحدة التي تنتج مايفيض عن حاجياتها من الغذاء .

٣ ـ تشكيل منظمات اقليمية في كل من الاقاليم التالية : اولا ـ اوروبا وشمالي افريقية ، ثانيا ـ الشرق الاقصى ، ثالثا ـ اميركا الجنوبية ، رابعا ـ منطقة الاوقيانوس الهندي ، وتشمل هذه المنطقة اوستراليا ونيوزيلاندة واتحاد جنوبي افريقية .

٤ ـ ان يدوم عمل هذه المنظمة فقط خلال المدة التي يكون فيها الطعام نادراً والتي يعمل فيها على اعادة الزراعة الى عهدها السابق .

٥ ـ اعتمادها ابتداء من اول ايلول على الاونرا في جلب الطعام وفي الاعمال الزراعية .

٦ ـ ان تسعى مؤسسة التغذية الجديدة بارجاع الغذاء والسماد وجميع ماتحتاج اليه المزارع الى التجارة العادية .

٧ ـ ان تعطى المؤسسة الجديدة الصلاحية بتوجيه الكميات الفائضة من الغذاء الى الجهات التي يوجد فيها عجز .

٨ ـ ان تعطى الامم النصح اللازم في طريقة حفظ الاطعمة والقيام باعمال الاغاثة .

٩ ـ الاهتمام الجدي باطعام الاولاد الذين هم تحت المعدل الطبيعي ومداواتهم .

وبعد ان ايد الكثيرون هذه النقاط ، وأبانوا مقدار حاجة العالم الى الغذاء ، قرر المؤتمر تشكيل اللجان الثلاث التالية :

اللجنة الاولى ـ لتضع قياساً عالمياً لاقرب مقدار من المؤونة الذي يحتاج اليه العالم ، وان تقوم باعداد الترتيبات الممكنة التي تساعد على معرفة المواد الموجودة ومقدار الحاجة اليها .

اللجنة الثانية ـ لتوصي بالطرق المناسبة لاستعمال الطعام الرائج بحكمة ولتخفيض التلف الى اقل مقدار ممكن ، لاسيما من المواد التي تشتد الحاجة اليها في سنة ١٩٤٧ .

اللجنة الثالثة ـ لتعمل برنامجاً دولياً موحداً لاصلاح الاخطاء الحاضرة، واعداد سياسة اطعام عالمية ، الغرض منها اصلاح الاخطاء الاقتصادية والزراعية للقضاء الابدي على الجوع المزمن والنقص او الزيادة في المنتوجات .

وبعد ان تقدمت اللجان بتوصياتها واقتراحاتها ، وبعد ان درس المؤتمر هذه التوصيات والاقتراحات ، وافق في ٢٧ ايار ١٩٤٦ على الامور التالية بالاجماع وهي كما يلي :

١ ـ تشكيل مجلس طوارىء دولي للتغذية مؤلف من عشرين امة ليعنى بالاعمال التوزيعية التي يقوم بها مجلس التغذية المشترك ، ويعمل بارشاد امانة عامة وامين سر من منظمة التغذية والزراعة الدولية .

٢ ـ اعداد سلسلة من المبادىء والمشاريع لاجل تعيين الاطعمة بين موسم ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، وحفظها وتوزيعها وانتاجها .

٣ ـ خلق مصلحة استعلام للغذاء العالمي تديرها منظمة التغذية والزراعة الدولية ، والمعلومات التي تقدمها الى المجلس تساعده في عمله واتخاذ قراراته .

وفي نفس الوقت طلب المؤتمر من السير جان بويد اور المدير العام لمنظمة التغذية

والزراعة الدولية ان يعد برامج للعمل يقدمها الى المنظمة ، منظمة التغذية والزراعة ، لدراستها والموافقة عليها في المؤتمر العام الذي ستعقده في ٢ ايلول ١٩٤٦ .

ثالثا — المؤتمر الثاني العام الذي عقدته منظمة التغذية والزراعة الدولية

عقدت منظمة التغذية والزراعة مؤتمرها الثاني العام في كوبنهاغن عاصمة الدنمرك من ٢–١٣ ايلول ١٩٤٦ ، وقد مثلت في هذا المؤتمر ٣٣ دولة من اصل ٤٢ دولة . وقد ارسلت تسع دول غير منضمة الى هذه المنظمة مراقبين وهي : الارجنتين وايرلندة الحرة وفنلندة والمجر وايطاليا والبرتوغال واسوج وسويسرا وتركيا ، وكذلك ارسلت بعض المنظمات الدولية الاخرى مراقبين وهي : الاونرا ، ومجلس الطوارىء للتغذية الدولية ، والمصرف الدولي لاعادة البناء والتحسين ، والصندوق النقدي الدولي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة التربية والعلم والثقافة لمنظمة الامم المتحدة .

وقد ترأس المؤتمر الهر هنريك ده كوفمان وزير الدنمرك في واشنطن ، وكان الموضوع الرئيسي الذي طرح للبحث والمناقشة في كوبنهاغن مشروع خلق مجلس تغذية عالمي اعده السيرجان بويداور ، المدير الدولي العام لمنظمة التغذية والزراعة الدولية . وقد اشار المدير العام في مشروعه الى النقص في انتاج الغذاء في العالم حتى ماقبل الحرب ، والى النقص في مقدار التغذية ، والحاجة الملحة الى زيادة الانتاج ورفع مستوى التغذية الى ضعفها ، ولتحقيق هذا الامر تقدم بالاقتراحات التالية :

١ — تثبيت اسعار لوازم الزراعة في الاسواق العالمية ، ويشمل هذا العمل اعداد المال اللازم لهذا التثبيت .

٢ — تأسيس احتياط طعام عالمي يرسل حيث تدعو الحاجة الى ذلك في البلدان التي تمحل مواسمها وينقص انتاجها .

٣ — اعداد الاموال اللازمة لنقل المنتوجات الزراعية الفائضة الى البلدان الاشد حاجة اليها ضمن شروط خاصة .

٤ ـ التعاون مع المنظمات المختصة ذات الشهرة الدولية في العمل على تحسين الصناعة والزراعة ليكون تأثيرها فعالا وسريعا .

وفي الثالث من شهر ايلول قبلت ارلندة الحرة واسوج وسويسرا والبرتوغال وايطاليا اعضاء في منظمة التغذية والزراعة ، ورفضت اسبانيا على اساس انها لم تكن مدعوة كمراقبة في المؤتمر .

وبعد ان اشبع الموضوع درسا تقرر الموافقة بالاجماع على مشروع السير اور بتشكيل مجلس طعام عالمي ،وأعلن تشكيل لجنة لدراسة خطط تشكيل هذا المجلس مؤلفة من الدول الآتية : اوستراليا والبلجيك والبرازيل وكندا والصين وكوبا وتشيكوسلوفاكية والدنمرك ومصر وفرنسا والهند وهولاندة والفيليبين وبولونيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية . وقد كلف الاتحاد السوفياتي والارجنتين بدخول اللجنة كعضوين معاونين ،وكذلك تقرر ان تدعى سيام ، مع انها كالارجنتين وروسيا ليست عضواً في منظمة التغذية والزراعة الدولية ، لتشترك في اللجنة ايضاً على اساس انها من الدول الكبرى التي تنتج ارزاً ،وتقرر ان تجتمع اللجنة لهذه الغاية في واشنطن في اول تشرين الثاني ١٩٤٦ .وقد انتخب السيد س . م . بروس رئيس وزراء اوستراليا سابقا رئيسا لهذه اللجنة .

رابعا — المؤتمر العام الثالث لمنظمة التغذية والزراعة الدولية

عقد هذا المؤتمر الدولي في جنيف من ٢٥ آب الى ١٢ ايلول سنة ١٩٤٧ ، وقد حضره ممثلون من ٢٩ امة ، ومراقبون من ثلاثين منظمة دولية وحكومة من غير اعضاء المنظمة ، برئاسة الدكتور وهلن مندوب سويسرا . وفي يوم الافتتاح اعلن السير اور المدير العام ان اعضاء منظمة التغذية والزراعة قد اصبحوا ،بدخول السلفادور والنمسا وبورما وفنلندة والباكستان وسيام ٥٢ عضواً ، وارجىء البحث في طلب اسبانيا الدخول في عضوية المنظمة الى وقت آخر . والعمل الرئيسي الذي كان على المنظمة ان تنجزه في دورتها الحالية ، هو توصية اللجنة

التحضيرية بوجوب تشكيل مجلس طعام دولي (١) .

وفي ٢ ايلول قرر المؤتمر اتخاذ مقر له في الولايات المتحدة ، وقد صوت ضد جعله في الولايات المتحدة جميع بلدان نصف الكرة الشرقي ،ماعدا النمسا وايسلندة، وهكذا كانت الاصوات ٢٢ صوتا معه و ٢٠ صوتا ضده . وفي نفس اليوم قرر المؤتمر ان يحل مجلس الطعام الدولي محل اللجنة التنفيذية في المنظمة ، فيعقد اجتماعاته في الفترات الواقعة بين مؤتمر سنوي وآخر من مؤتمرات المنظمة السنوية ، وان يتألف من ممثلين عن ١٨ امة تنتخب لعضويته في المؤتمر السنوي لمدة ثلاث سنوات، على ان تسقط العضوية عن الثلث في كل سنة ، ويمكن اعادة انتخاب الاعضاء الذين تنتهي عضويتهم . اما اعمال المجلس فتشتمل على الامور التالية :

١ ـ الملاحظة المتواصلة لحالة التغذية والزراعة .

٢ ـ تقديم التوصيات الى الامم الاعضاء ، ومجالس اللوازم والاحتياجات ، والوكالات المتخصصة .

٣ ـ العمل على توحيد وتنسيق وسائل الزراعة الوطنية والدولية بالشكل الذي يتفق مع اهداف منظمة التغذية والزراعة وعواملها الاقتصادية .

٤ ـ تدقيق رقابة اللوازم والاتفاقيات المشتركة بين الحكومات ، وبنوع خاص ماله علاقة منها بكفاية مؤونة الطعام « التغذية » ، واستعمال الاحتياطي منها ، ووسائل الاسعاف ضد المجاعات، والتغييرات في مقادير الانتاج لاجل وضع التسعيرات

---

(١) عقدت اللجنة التحضيرية جلسة في وشنطون من ٢٨ تشرين الاول سنة ١٩٤٦ الى ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ برئاسة الكونت بروس، ودرست مشروعا قدمه مدير منظمة التغذية والزراعة العام السير اور بصدد تشكيل مجلس طعام دولي ، فاقرته بعد اجراء التعديلات اللازمة عليه . ثم عقدت اللجنة التنفيذية في المنظمة اجتماعا في ١٠ آذار سنة ١٩٤٧ ووافقت على نص المشروع الآنف الذكر كما قدمته اللجنة التحضيرية المذكورة .

وبرامج التغذية الخاصة في المناطق المحتاجة الى تغذية .

٥ ـ الرقابة الدقيقة على اوضاع الزراعة التي اصبحت حرجة جداً ، وعمل التوصيات الضرورية بشأنها الى الحكومات ذات العلاقة ، وتقديم النصح بصدد التدابير الطارئة المتعلقة بتصدير واستيراد الطعام والمواد اللازمة للانتاج الزراعي .

وقد صودق بالاجماع في ١١ ايلول على تشكيل مجلس الطعام الدولي من الدول الآتية : لمدة سنة واحدة ، اوستراليا والدنمرك ومصر وفرنسا والهند والمكسيك، ولمدة سنتين اثنتين ، الصين وكوبا وتشيكوسلوفاكيا وبريطانيا العظمى وهولندة والفيلبين ، ولمدة ثلاث سنوات ، البرازيل وكندا والشيلي وايطاليا . وانتخب الكونت بروس بالاجماع رئيسا لهذا المجلس لمدة سنة واحدة مع صلاحية اعادة انتخابه ، وبمعاش سنوي قدره خمسة آلاف دولار تتبعه مخصصات اخرى .

وقد تقرر بقاء السير اور مديراً عاماً لمنظمة التغذية والزراعة الدولية الى ان ينتخب خلف له ، وكلف مجلس الطعام الدولي ، الذي اطلق عليه اسم « مجلس منظمة التغذية والزراعة » ، بتقديم ثلاثة اسماء يتفق من بينهم المدير الجديد ، ويقوم بعملية هذا الانتقاء مؤتمر خاص يعقد لهذه الغاية في وشنطون من ممثلي الدول الاعضاء السياسيين .

وعقد هذا المجلس اولى جلساته القانونية في وشنطون من ٤ـ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ . وبعد ان استمع الى خطاب افتتاحي القاه السير اور حذر فيه من حدوث مجاعة عالمية قد تسبب انهياراً في الجماعة البشرية ، وبعد ان حدث عن بذل الجهد في العمل على مضاعفة الانتاج الزراعي لتحرير العالم من الخوف من الجوع ، اتخذ المجلس بالاجماع في ٧ تشرين الثاني قراراً بتشكيل لجنة الطعام في حالة الطوارىء مؤلفة من اعضاء اللجنة المركزية لمجلس الطعام الدولي للطوارىء .

خامسا — مؤتمر الحنطة الدولي

عقد مؤتمر الحنطة الدولي مؤتمراً في لندن من ١٨ آذار الى ٢٣ نيسان سنة

١٩٤٨ ، بدعوة من مجلس الحنطة الدولي ، برئاسة السير جيرارد كلوسون معاون وزير المستعمرات البريطاني ، وقد مثلت فيه البلدان التالية : الارجنتين واوستراليا والنمسا والبلجيك والبرازيل وبلغاريا وكندا والصين وكولومبيا وكوبا وتشيكوسلوفاكيا والدنمرك وجمهورية الدومينيكان ومصر وايراندة والحبشة وفرنسا واليونان وغواتيمالا والمجر والهند وايطاليا ولبنان واللكسمبورغ والمكسيك وهولندة ونيوزيلاندة ونروج والعجم والبيرو والبرتوغال واسوج وسويسرا وسورية(١) وتركيا والمملكة المتحدة واليوروغواي والولايات المتحدة ويوغوسلافيا. وقد حضر ايضا مندوبون عن منظمة التغذية والزراعة في الامم المتحدة ، ولم يشترك الاتحاد السوفياتي في هذا المؤتمر .

وكانت الغاية من عقد هذا المؤتمر عمل اتفاقية حنطة دولية لتحقيق الاغراض التالية :

١ ـ ايجاد استقرار في اسعار الحنطة تناسب المستهلك والمنتج على السواء .

٢ ـ تأكيد تجهيز المؤونة الكافية في جميع الاوقات للاستهلاك العالمي باسعار معتدلة .

٣ ـ ايجاد احتياط عالمي للقمح بواسطة المخزونات الوطنية للضمان ضد الجوع ومحل المواسم وغير ذلك من الآفات .

٤ ـ الاهتمام باستهلاك الحنطة الفائضة مع العناية الخاصة بنظام التغذية المتبع في البلدان الموقعة على الميثاق .

وفي ٢١ آذار اعلن رسمياً ان هنالك ٢٣ دولة ترغب في عقد هذه الاتفاقية بما فيها كندا واوستراليا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية ، وان المؤتمر قد قسم الى لجنتين عاملتين احداهما تعنى بالانتاج والتجارة ، والثانية تعنى

---

(١) مثل سورية في هذا المؤتمر الدكتور نجيب الامنازي وزير سورية المفوض في لندن .

بتنظيم الاتفاقية المقترح عقدها .

وقد اعلن مندوب الارجنتين في ٢٨ آذار بان حكومته قد قررت انها لا تقدر في الوقت الحاضر ان تكون فريقاً في هذه الاتفاقية ، وقد اعلن مدير مصرف الارجنتين المركزي في بونس ايرس في ٢٥ آذار بان الارجنتين لا ترغب في استجداء اسعار تصدير حنطتها ما لم تحدد الدول التي ستصدر الحنطة اليها اسعار منتوجات صناعاتها .

وقد رسم السير جيرارد كلوسن هيكل مشروع الاتفاقية الدولية بقوله ان القصد منها تصنيف الدول على نوعين ، اما كمستهلكين او كمصدرين ، ويتعهد فريق المستهلكين ان يشتري كمية معينة من الحنطة ، وفريق المصدرين ان يصدر هذه الكمية سنويا ، وان يتفق على الاسعار التي يجري بموجبها هذا التعامل بين المصدرين والمستهلكين . وقد كان السعر الادنى الذي ذكر في المؤتمر ٨٥ سنتاً للبشل الواحد ، والسعر الاعلى ١٨٠ سنتاً ، وان تتعهد الدول المستهلكة الا تشتري حصتها من الحنطة باقل من السعر المحدد ، والا تشتري من بلد ليس فريقاً في الاتفاقية ، وان تتصرف بالزائد عن حاجتها كما تريد ، اي انه يكون بامكانها ان تبيعه حراً . وقد اعطيت فرصة لانضمام الدول الجديدة حتى ١ تموز ١٩٤٧ .

وفي الاجتماع الاخير الذي عقده المؤتمر بهيئته العامة ، وكانت الاتفاقية قد اعدت للابرام ، اعلن السير هربرت برودني المندوب البريطاني عدم استعداد بريطانيا لابرامها ، وذلك لان الاسعار التي حددت للبيع فاحشة ولا ينتظر تخفيضها في وقت قريب .

وبعد ان رفضت كندا ايضا التوقيع على اساس انها لا توقع الا بعد ان يوقع مندوبا المملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية ، احيل مشروع الاتفاقية الى مجلس الحنطة الدولي ، ودعيت دول جديدة للاشتراك في بحث هذا المشروع في المجلس المذكور .

ستارسا — مؤتمر الاخشاب الدولي

عقد مؤتمر دولي للاخشاب تحت اشراف منظمة التغذية والزراعة للامم المتحدة في ماريانسكي لازن ـ تشيكوسلوفاكيا من ٢٨ نيسان الى ١٠ ايار سنة ١٩٤٧، وقد حضر هذا المؤتمر مندوبون من النمسا والبلجيك والبرازيل وبلغاريا وكندا وشلي وتشيكوسلوفاكيا والدنمرك ومصر وفنلندة وفرنسا وبريطانيا العظمى واليونان والمجر ولبنان وسورية (١) واللكسمبورغ وايطاليا والمكسيك والنروج وبولونيا ورومانيا واسوج وسويسرا والولايات المتحدة الاميركية ويوغوسلافيا. وقد ارسلت المناطق الالمانية الغربية مندوبين عنها لحضور المؤتمر . وبين الهيئات التي مثلت فيه ايضا الهيئات التالية : المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولجنة الطوارىء الاقتصادية لاوروبا ، والمصرف الدولي ، واتحاد نقابات العمال . اما الاتحاد السوفياتي الذي ينتج مايقرب من ٥٠ بالمئة من الاخشاب في اوروبا فلم يمثل في هذا المؤتمر .

وقد كانت الغاية من عقد هذا المؤتمر مزدوجة ، وهي : اولا ـ المساعدة في اعادة عمران البلدان الاوروبية التي تضررت من العمليات الحربيه ، وثانيا ـ العمل على تخفيف حاجة اوروبا الى الاخشاب .

غير ان المؤتمر لم يتمكن من تحقيق الغاية التي عقد من اجلها ، واكتفى باتخاذ القرارات التالية :

١ ـ توصية جميع البلدان بزيادة عشرة بالمئة على ما يقطعونه من الاخشاب اللينة *Soft wood* .

٢ ـ ان تعنى الدول المحتلة لالمانيا بحاجة جميع البلدان الاوروبية بوجه عام ، ولو كان ذلك على حساب الاحراج الالمانية ، متذكرة بعملها هذا الاعتداء الالماني على هذه البلدان .

---

(١) مثل سورية السيد وجيه المالكي رئيس دائرة الاحراج .

٣ ـ ان تتبع جميع البلدان سياسة حراجية دقيقة باعادة التحريج ، والعناية بالاحراج الموجودة ، وبنوع خاص ان تعنى بمراقبة النبت الصغير منها ، فلا تسمح بان تلعب فيه يد الاتلاف .

٤ ـ اتباع سياسة دقيقة في زيادة الانتاج الحراجي ، وتحسين وسائل توزيع هذا الانتاج .

٥ ـ ان تتبع جميع البلدان المنتجة سياسة انقاص عشرة بالمئة من استهلاكها الوطني للاخشاب لتتمكن من تصديره الى البلدان الاشد حاجة اليه منها .

وقد اجمع الجميع على انه يتعذر الوصول الى تحقيق الغاية من عقد هذا المؤتمر حتى يتوصلوا فيما بينهم الى ايجاد حل لمشاكلهم الاقتصادية والسياسية اولا .

سابعا — مؤتمر اتحاد المنتجين الزراعيين الدولي (١)

عقد هذا المؤتمر في شيفننكن ـ هولندة من ١٣ ايار الى ٢٤ منه سنة ١٩٤٧ ، وقد تمثلت فيه ٣٣ امة من امم الارض ، وثلاثة ملايين فلاح ومزارع ، برئاسة تجامس تارنر « المملكة المتحدة » .

والدول التي تمثلت في هذا المؤتمر بواسطة مندوبين او مراقبين من اتحادات فلاحيها ومزارعيها هي كما يلي : الارجنتين واوستراليا والنمسا والبلجيك وبورما وكندا وتشيكوسلوفاكيا والدنمرك وايرلندة وفنلندة وفرنسا والمجر وايسلندة والهند وايطاليا واللكسمبورغ وهولندة ونيوزيلندة والنروج والبيرو وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوبي افريقية واسبانيا واسوج وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية . وقد حضر ايضا مراقبون من منظمة التغذية والزراعة ،

---

(١) يدعوني الى الكتابة عن هذا الاتحاد الدولي عاملان : الاول ـ لان بلادنا زراعية يمكنها الاستفادة من مقرراته ، والثاني ـ لانه يعمل بالاتفاق مع منظمة التغذية والزراعة الدولية .

ومنظمة الامم المتحدة ، والجمعية التعاونية الدولية ، واتحاد الزراعة الدولي .

وكان الغرض الاساسي من عقد هذا المؤتمر وضع دستور لاتحاد المنتجين الزراعيين الدولي ، وتأسيس امانة عامة دائمة له .

وفي بدء انعقاد المؤتمر رحب وزير زراعة هولندة بالمؤتمرين بالنيابة عن حكومة بلاده ، ورجاهم الاهتمام بعقد اتفاقية دولية تساعد على تركيز الاسعار وتثبيتها ، واعلن ان بامكان المزارعين سد حاجة العالم الى الغذاء اذا عملوا على زيادة انتاجهم. وقال رئيس المؤتمر ان الانتاج الحسن مع حسن التوزيع ينقذان العالم اقتصاديا واجتماعيا ويؤمنان الفلاح والرفاهية لجميع شعوب الارض . ثم أعلن أنه قد حان الوقت الذي اخترقت فيه الامم والشعوب سجف السياسة ومظاهر المشاكل الاجتماعية المتنوعة وتوصلت الى منابع الفلاح الكامنة في موارد الارض وخيراتها .

وفي ٢١ ايار قرر المؤتمر وجوب الالحاح على مجلس الحنطة الدولي وغيره من الوكالات الدولية التي من نوعه للعمل على وضع اتفاقية دولية للحنطة في اقرب وقت ممكن . ونحا رئيس المؤتمر باللائمة على مندوبي المملكة المتحدة لانهم لم يوافقوا على قائمة الاسعار التي وضعها مؤتمر الحنطة الدولي الذي عقد في لندن في ٢٣ نيسان سنة ١٩٤٧ .

وفي ٢٢ ايار اصدر المؤتمر بيانا اعلن فيه خطته للعمل جاء فيه :

١ ــ زيادة الانتاج لسد حاجة المستهلكين .

٢ ــ دراسات سنوية عن برامج الانتاج .

٣ ــ ان المراقبة الشديدة على المزاحمة لضمان وضع المنتجين تحتاج في سرعة عملها الى رؤوس اموال ومعدات واسمدة عضوية *Organic Fertilisers* .

٤ ــ ايجاد طريقة منظمة لنقل الزيادات الوقتية في الانتاج وتوزيعها .

٥ ــ ان اتخاذ التدابير لاعداد غذاء كاف لتحسين الصحة العامة هو من واجب الحكومات .

٦ ـ اتخاذ التدابير اللازمة للمساواة بين المعاشات التي تدفع للعمال في المزارع والتي تدفع لهم في الصناعات الاخرى .

وفي ٢٤ ايار ، وبعد الاتفاق على تكليف منظمة التغذية والزراعة في اجتماعها المقبل باعداد برامج وطنية لتثبيت اسعار الانتاج ، قرر المؤتمر تعيين موظف رئيسي وهيئة موظفين ، واعادة انتخاب المستر ترنر للرئاسة سنة اخرى ، وقبل في عضويته اسوج وفنلندة وبورما ، واحال طلبات المجر والصين وغينيا الى اللجنة المختصة لدراستها وابداء رأيها فيها .

ثامنا – المؤتمر الاقليمي لمنظمة التغذية والزراعة (١)

عقد هذا المؤتمر في القاهرة في شهر شباط سنة ١٩٤٨ ، وكانت الغاية من عقده درس امكانيات بلاد الشرق الاوسط ، ووضع الاسس التي يمكن الاعتماد عليها في توزيع الانتاج الزراعي في البلاد المذكورة من جهة ، وتأسيس مكتب اقليمي للتغذية والزراعة لبلاد الشرق الاوسط من جهة ثانية ، اذ ان هذه المنظمة الدولية قد قامت حتى الآن بتأسيس ثلاث مكاتب اقليمية ، احدها في اميركا الشمالية ويشمل المكتب الرئيسي ومركزه واشنطون ، وثانيها في اميركا الجنوبية ، والثالث يشمل البلاد الاوروبية ومركزه في روما ، وقد مثل سورية في هذا المؤتمر السادة محمد مردم بك مدير الادارة في وزارة الاقتصاد الوطني ، وامين ناظيف مدير الزراعة ، وصبحي مظلوم مدير الري والقوى المائية . وقد ضم الى هؤلاء المندوبين كاعضاء ملازمين السادة احمد النابلسي واديب الصغير وجواد العظمة ، من مفتشي الزراعة الذين كانوا في مصر اثناء انعقاد المؤتمر لتأمين ابتياع بذار الارز .

اما الدول التي مثلت في هـذا المؤتمر الاقليمي فهي كما يأتي : مصر والحبشة والعراق ولبنان وسورية . والدول التي ارسلت مندوبين عنها كمستمعين فقط هي : ايران والمملكة العربية السعودية وتركيا والولايات المتحدة الاميركية ومركز

---

(١) ملخص عن تقرير الوفد الى المؤتمر المؤلف من السادة محمد مردم بك وامين ناظيف وصبحي مظلوم .

الشرق الاوسط البريطاني . ومن المنظمات الدولية : منظمة التربية والعلم والثقافة التابعة لمنظمة الامم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية . كما حضر ايضاً كمستمعين ممثلون عن الجامعة العربية ومنظمة الشرق الادنى ، وبعض الشخصيات المصرية ، والاخصائيون الملحقون موقتاً في منظمة التغذية والزراعة في بلدان الشرق الاوسط .

افتتح المؤتمر اعماله في موعده المحدد في ٢ شباط ١٩٤٨ في قاعة المكتب ، من مباني متحف فؤاد الاول الزراعي التابع لوزارة الزراعة ، واقتصرت حفلة الافتتاح هذه على خطاب القاه السير جون اور المدير العام لمنظمة التغذية والزراعة الدولية ، وخطاب آخر القاه وزير الزراعة في الحكومة المصرية . ثم تقرر ارجاء البدء بالاعمال الى يوم الاربعاء في ٥ شباط بسبب تأخر وصول وفدي العراق وسورية اللذين وصلا بعدئذ بالتوالي في ٣ و ٤ منه .

وفي صباح اليوم الرابع من شهر شباط عقد المؤتمر اجتماعاً بهيئته العامة وانتخب معالي عبد الغفار باشا وزير الزراعة بمصر رئيساً للمؤتمر ، والسيد درويش الحيدري مدير الزراعة العام في العراق نائباً للرئيس . ثم وضعت جداول الابحاث ووزع اعضاء المؤتمر على ثلاث لجان رئيسية هي كما يأتي :

اللجنة الاولى — العلوم الزراعية ، وتتألف من ثلاث لجان فرعية هي : أ — لجنة الري والصرف ، ب — لجنة الزراعة ، ج — لجنة تربية المواشي .

اللجنة الثانية — اصلاح الناحية الاجتماعية في الريف والتغذية ، وتتألف من لجنتين فرعيتين هما : أ — التغذية ، ب — القضايا الاجتماعية .

اللجنة الثالثة — اللجنة الادارية ، وهي تتألف من رؤساء الوفود ، ومدير منظمة التغذية والزراعة العام السير جون اور ، ومشاورها الخاص في الشرق الاوسط معالي الحفناوي باشا ، وامين السر العام للمؤتمر الكونت كنوت .

وقد قامت اللجان بواجباتها خير قيام ، وعقدت كل منها من ٩ — ١٠ اجتماعات ، وعقدت الهيئة العامة اربعة اجتماعات ، والهيئة الادارية خمسة اجتماعات

قامت في خلالها بدرس تنسيق اعمال اللجان وبرامج العمل ، ووضع التوجيهات العامة .

وقد كانت الظروف والطرق المتبعة في ابحاث اللجان تقضي بان يكون لسورية ممثل في كل لجنة فرعية ، اي ان يكون الوفد السوري مؤلفاً من ستة اعضاء على اقل تقدير ، ليستطيع متابعة مناقشة المواضيع ، اذ انه من المتعذر حضور عضو واحد في لجنتين معاً ، لان اعمال كل لجنة كانت تستغرق اليوم بكامله . ولهذا فقد تمكن الوفد السوري من متابعة المناقشات بشكل جدي في ثلاث لجان فقط ، وهي الزراعة والري والادارة ، وقد كانت هذه اللجان اهم من سواها بالنسبة لمصالح سورية ، وتمكن في سبيل المحافظة على مصالح سورية الاخرى من وضع مادة في مقررات الهيئة العامة يمكن بموجبها ارسال ماتحتاج اليه البلاد من تجهيزات خلال شهر واحد من تاريخ انتهاء اعمال المؤتمر .

واسفرت اجتماعات اللجان المتعددة والهيئة العامة في المؤتمر عن اتخاذ المقررات التالية :

اولاً — مايتعلق بالري — وقد جاء بشأن سورية في هذا القرار ان هنالك مساحة اضافية تقدر بمليون دونم في وادي الفرات يمكن تأمين المياه الكافي لها عن طريق وضع ٢٥٠ مضخة ذات محركات تتراوح قوة كل منها بين ٥٠ و ١٠٠ حصان . ولكن لما كان استخدام هذه القوى الكبيرة لاستعمال ماء الفرات يؤثر على كمية مياه النهر ، وكان للعراق حق استعمال هذه المياه ، فانه يتعذر تنفيذ هذا المشروع قبل الوصول الى اتفاق بشأنه بين العراق وسورية . كما ان اللجنة توافق على تأمين المعونة اللازمة للمشروع الآنف الذكر عند الانتهاء من عقد الاتفاقية اللازمة بين البلدين .

ثانياً — وضعت اللجنة الزراعية المطالب التالية ليجري درسها من قبل المنظمة المركزية في منظمة الامم المتحدة مع القرارات الآتية : ١ — يقدر المؤتمر الخطوات التي تم تحقيقها بصدد التعاون لمكافحة الجراد النجدي والمراكشي في بلاد الشرق الاوسط ، ويرى ان الموضوع اوسع من حدود البلاد المشتركة في المؤتمر ، لذا يرجو من منظمة التغذية والزراعة دعوة جميع الامم التي لها علاقة بموضوع

الجراد الى اجتماع عام يهدف الى تأسيس مكتب دولي واسع ، ٢ ـ ان يتبنى مكتب منظمة التغذية والزراعة اقامة مؤتمرات فنية تجمع المتخصصين في المواضيع الزراعية التطبيقية لدرس القضايا الزراعية في الشرق الاوسط ، ٣ ـ أقرت اللجنة مطالب بلدان الشرق الاوسط من مختلف المواد للسنة ١٩٤٨ فأصاب سورية منها ما يأتي :

آ ـ نيتروجين صافي ٥٠٠ طن .

ب ـ بذور زيتية بالاطنان : فستق العبيد ٥٠ ، دوار الشمس ١٠٠ ، خروع ١٠ ، كتان ٥ ، فول الصويا ٥ .

ج ـ النباتات الصناعية ـ قطن لون ستارمن تاكساس ٢٠٠ طن .

د ـ حبوب ـ حنطة فلورانس اورور ١٠٠ طن ، حنطة سناتور كايللي ٥٠٠٠ طن ، ارز مصري ١٠٠٠ طن .

هـ ـ الدرنات : بطاطا انكليزية ٥٠٠ طن ، بطاطا جنس انكليزي آخر ٥٠٠ طن .

و ـ الآلات الزراعية :

١ ـ جرارات صغيرة طراز دبابة	١٠٠	عجلات	١٠٠	المجموع	٢٠٠
جرارات متوسطة	١٠٠	عجلات	١٠٠	المجموع	٢٠٠
جرارات كبيرة	١٠٠	عجلات	١٠٠	المجموع	٢٠٠
	٣٠٠		٣٠٠		٦٠٠

والثمن المقدر لها مليونان واربعمائة الف دولار .

٢ ـ محاريث ومعازق :

محراث ذومقلب ٦٠٠ ، محراث قرصي ٣٠٠ ، طباشة قرصية ٤٠٠ ، معزق ٢٥٠ ، مسلفة قرصية وغيرها ٥٠٠ ، المجموع ٢٠٥٠ ، والثمن التقديري ستمائة الف دولار .

٣ ـ مباذر صغيرة ١٠٠ ، وكبيرة ٢٠٠ ، والثمن المقدر مئة وعشرون الف دولار .

٤ ـ آلات حصاد ومباذر: حصادة رباطة ٣٠ ، دراسة ٣٠ ، حصادة دراسة

٢٥٠ ، قاطعة حشيش ٣٠ ، مكبس حشيش ٥ ، المجموع ٣٤٥ ، والثمن المقدر لها مليون دولار .

٥ ــ آلات تنظيف الحبوب: صغيرة ١٠٠، وكبيرة ٢٥، والقيمة المقدرة لها مئة وخمسة وعشرون الف دولار .

٦ ــ آلات جرف الاتربة: آلات التسوية ١٠، آلات الجرف ١٠، آلات حفر الخنادق ١٠ ، المجموع ٣٠ ، والثمن التقديري ثلاثمائة الف دولار .

٧ ــ آلات حفر الآبار ٥ ؛ والثمن التقديري اربعون الف دولار .

٨ ــ اجهزة كاملة لتبخير النباتات ٢ ، والثمن التقديري مئة الف دولار .

٩ ــ البذور الزيتية للعصر: عشرة الاف طن فستق العبيد، وثلاثة الاف طن قوىرا ، وخمسة الاف طن بذر كتان . وقد قدر المازوت لتسيير هذه الاعمال على الكيفية التالية :

المازوت للوقود لحفظ الحراج ١٠٠٠٠ طن، والمازوت اللازم للجرارات الموجودة ٣٠٠٠ طن، والمازوت اللازم للجرارات الجديدة ١٢٠٠٠ طن، والمازوت للصناعة الزراعية ٢٠٠٠٠ طن ، المجموع ٤٥٠٠٠ طن . ولم يستطع الوفد الاشتراك في اعمال لجنة تربية المواشي لعدم وجود شخص لهذه الغاية ، وكذلك في اعمال لجنة التغذية التي كان من المناسب ان يشترك فيها طبيب متخصص . غير انه فسح المجال امام سورية وغيرها من البلدان التي لم تشترك في هاتين اللجنتين لارسال قوائم بما تحتاج اليه من ادوات وخلاف ذلك في خلال شهر واحد من انتهاء المؤتمر .

ثالثاً ــ القضايا الاجتماعية ــ لما كانت الزراعة الركن الاساسي في بلدان الشرق الاوسط ، وكان ٧٠ بالمئة من سكان هذه البلدان يشتغلون بالزراعة ، وكان مستوى المعيشة والعمل في الحقل المذكور بعيداً عن المستوى اللائق ، فتعتبر قضية تحسين مستوى المعيشة وشروط العمل فيها من الامور الخطيرة . وقد درست لجنة الشؤون الاجتماعية القضايا التالية : اصلاح المحاصيل الزراعية ، الملكية الزراعية ، تحسين العمل ، التوسع الصناعي ، الصناعات المهنية ، التسليف الزراعي والتعاون ، دخل

الزراع ، استقرار سكان الريف ، تحسين شروط عمل المزارع ، اصلاح شرائط المعيشة ، التعليم والارشاد ، الحالة الصحية وشرائط السكن ، الاحصاءات الريفية والابحاث .

وقرر المؤتمر ان يطالب من منظمة التغذية والزراعة ان تعمل على تأمين ما تحتاج اليه بلدان الشرق الاوسط من الاشياء والمواد لتحقيق اصلاح حالة سكان الارياف، وان تتصل كل حكومة مباشرة بمنظمة التغذية والزراعة في طلب هذه الحاجيات . وقد لخصت الحاجيات المشتركة في هذا الموضوع بما يلي : ١ ــ زيادة المتخصصين والمعلمين والمرشدين ، ٢ ــ الادوات اللازمة للمختبرات وحقول التجارب والآلات الزراعية ومضخات مياه الشرب ، ٣ ــ اسداء النصح بكل ماله علاقة بتحسين وضعية العيش في القرى ، واصلاح المساكن وتوسيع نطاق التعليم .

رابعاً ــ تأسيس المكتب الاقليمي ــ وجد المؤتمر من الضروري انشاء مكتب اقليمي لبلدان الشرق الاوسط حالا ، وذلك ليتمكن من تأمين مساعدة منظمة التغذية والزراعة لهذه البلدان في كل ما يؤدي الى زيادة الانتاج. وهكذا يقوم المكتب بتأمين المساعدة الفنية التي تطلبها هذه البلدان ، ويساعد على تأمين التعاون المطلوب بين هذه البلدان نفسها ، ولاسيما في القضايا المشتركة بينها كمكافحة الافات، والتوقي من تسرب الامراض ، وتطبيق مشاريع الري الواسعة .

ويتطلب المكتب الاقليمي عشرة خبراء على الاقل لهم صبغة علمية فقط . وينتخب الرئيس لمدة سنة واحدة من ممثلي البلدان المشتركة في المكتب ، على ان تقوم كل حكومة من الحكومات المشتركة فيه بانتداب موظف يقوم بالعمل بصورة دائمة في المكتب وعلى نفقة الحكومة التي انتدبته ، هذا فضلا عن الموظفين الاخرين اللازمين للاعمال الادارية .

وقد تقرر ان يكون مركز المكتب حالياً في القاهرة على ان يؤخذ رأي المنظمة في الامر . اما مالية المكتب الاقليمي فقدرت بربع مليون دولار ، وتقوم بها منظمة التغذية والزراعة نفسها .

واختتم المؤتمر اعماله في اليوم الرابع عشر من شهر شباط سنة ١٩٤٨ بعد ان القى كل من السادة الآتية اسماؤهم خطبة موجزة وهم : المدير العام لمنظمة التغذية والزراعة ، وزير الزراعة المصرية ، ممثل وفد العراق ، ممثل وفد لبنان ، ممثل وفد سورية ، ممثل منظمة العمل في جنيف ، ممثل الجامعة العربية .

ومما تضمنه خطاب ممثل الجامعة العربية ويجدر بنا ذكره : اولا الترحيب بتأسيس المكتب الاقليمي ، وثانياً استعداد الجامعة للتعاون معه ، وثالثا رغبة الجامعة بان يكون مدير المكتب من الشخصيات التي تعطف على مصالح الشرق الاوسط من ابنائه .

القسم الثاني - الاقتصاد والعمل

اولا — مؤتمر اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة والاستخدام الدولية المنعقد في لندن من ١٥ تشرين الاول الى ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٦

بناء على قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الامم المتحدة في ١٨ شباط ١٩٤٦ ، وجه المستر تريغفي لي الامين العام للمنظمة دعوة الى عقد مؤتمر لجنة تحضيرية في لندن لاعداد العدة لعقد مؤتمر دولي من قبل منظمة الامم المتحدة يعمل على تخفيض حواجز التجارة العالمية ، وتأسيس منظمة تجارة دولية، فلبى دعوة الامين ممثلو سبع عشرة دولة هي : بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية وفرنسا والاتحاد الجمركي لدولتي البلجيك واللوكسمبورغ وهولندة والنروج وتشيكوسلوفاكيا والصين وكندا واوستراليا ونيوزيلندة واتحاد جنوبي افريقية والهند ولبنان والبرازيل والشلي وكوبا . وقد رفض الاتحاد السوفياتي الاشتراك في هذه اللجنة على اساس انه لم يكن لديه الوقت الكافي لدراسة هذه القضايا الخطيرة في اتفاقات التجارة الدولية دراسة اولية .

وعرضت على هذه اللجنة اقتراحات بشأن ايجاد منظمة دولية للتجارة من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، تؤيدها فيها كل من بريطانيا وفرنسا وكندا وغيرها من الدول ، مع مشروع مطول لميثاق هـذه المنظمة ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الصدد ، وهو يتضمن الدعوة للاتفاق على :

آ ـ رفع مستوى النظام الاقتصادي ونظام الاستخدام ، واشادتها على اسس راسخة ، والمحافظة عليها .

ب ـ الاتفاق على القوانين والقيود والتمييزات التي تتأثر بها التجارة الدولية.

ج ـ الاجراءات التجارية المفيدة .

د ـ اتفاقات بشأن البضائع المتبادلة بين الحكومات المختلفة .

وفي اثناء ترحيب المستر كريبس باعضاء الوفـد في ١٥ تشرين الاول قال : « ان المؤتمر يعد مشروعا يعتبر جزءاً حيوياً في عمل منظمة الامم المتحدة لاستقرار السلم . ان التشويش في النظام الاقتصادي الذي عم العالم بين الحربين الماضيين لفت انظار الامم الى ضرورة سن القوانين والانظمة لتنظيم المواصلات التجارية الدولية، والى ان الاستخدام التام في كل بلاد هو الاساس لاتساع سياسة التجارة العالمية وامتداد رواقها في الارض ، والضمانة الاكيدة لوقف هجرة العاطلين عن العمل التي تكون دائماً السبب المباشر في الانحطاط الدولي » .

ثم انتخب المسيو سوتنز مندوب البلجيك رئيسا للمؤتمر ، والمسيو اوجاتتار مندوب تشيكوسلوفاكيا والمسيو الفاريز مندوب كوبا نائبي الرئيس .

وبعد ان استعرض مندوب الولايات المتحدة الاميركية الاقتراحات التي تقدمت بها حكومته حث جميع اعضاء منظمة الامم المتحدة على قبول المبادىء التالية :

١ ـ تخفيض الحواجز الراهنة المتعلقة بالتجارة الدولية الى اقل مقدار ممكن بحيث يصبح حجمها ، اي التجارة الدولية ، على اقل تعديل اكثر مما كان عليه بين الحربين الماضيين .

٢ ـ ان تصبح التجارة متعددة الجوانب اكثر منها مقتصرة على نظام المقايضة القسري .

٣ ـ ان تجري المعاملات بين الامم على قدم المساواة والمعاملة بالمثل .

٤ ـ مراعاة الانسجام في سياسة الاستقرار والتجارة ليضمن ارتفاع مستوى الاستخدام في جميع البلدان حماية المنتجين من صدمات التبدلات الشديدة الطارئة في النظام الاقتصادي .

٥ ـ ان توضع مشاريع قوانين التجارة الدولية بحيث تطبق بروح المساواة وبنفس الفاعلية على التجارة الخارجية في جميع الامم ، بدون اي اعتبار الى كون النظام الاقتصادي الداخلي لهذه الامم مؤسساً على اساس الفردية او شركات الكولكتيف او على اساس نظام آخر يضم الاثنين معا .

وبعد ان ابدى كل من مندوبي الدول وجهة نظر بلاده بصدد هذه المبادىء شكل المؤتمر خمس لجان مختلفة لدراسة المشروع من جميع نواحيه . وبعد ان استمرت هذه اللجان مدة شهر كامل في دراساتها ، قدمت كل منها تقريراً وافياً ، فعقدت الهيئة العامة للجنة جلسة في ٢٥ تشرين الثاني قررت فيها قبول هذه التقارير وتقديمها الى حكوماتها على سبيل توصيات لتبدي رأيها فيها . ثم قررت عقد مؤتمر آخر في جنيف في نيسان ١٩٤٧ للنظر في مشروع الميثاق على ضوء المقررات التي تقدمها الحكومات المختلفة .

ثانيا ـ مؤتمر اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة والاستخدام الدولية المنعقد في جنيف من ٢٣ نيسان الى ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٧

عقدت اللجنة التمهيدية لمؤتمر التجارة الدولي مؤتمرها الثاني في جنيف من ٢٣ نيسان الى ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٧ . وقد كانت مؤلفة من ممثلي ١٨ دولة ، ومثل سورية السادة حسن جبارة ورفيق السيوفي وعزة الطرابلسي وشاكر العاص . ودارت المناقشات في هذه اللجنة حول تخفيض الحواجز الحائلة دون حرية

التجارة الدولية وحول وضع الصيغة النهائية الميثاق التجاري الدولي .

وبعد ان انتهت اللجنة التحضيرية من وضع الشرعة الجديدة بشكلها الاولي ، وبعد ان تبنتها بالاجماع ، على ان تبقى خاضعة للتعديل في مؤتمر هافانا الذي سيعقد في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٧ ، اصدرت نداء الى الدول كافة بان لاتضحي الاهداف البعيدة المدى في التعاون الاقتصادي الدولي وهي تجاهد في حل قضاياها ومشاكلها الاقتصادية الحاضرة ، وحذرت الاعضاء من خيبة الامل تجاه الازمة العالمية وقلة الدولارات في البلدان الاجنبية .

وهكذا لاول مرة في التاريخ سلمت لجنة دولية باعتماد البرامج القومية في البلدان المختلفة بعضها عن بعض في حفظ التوازن بين اعمال الانتاج والاعمال التجارية الدولية ، وجعلت الافكار تتجه نحو الحاجة لتعزيز وتقدم مصادر الثروة في البلدان الصغيرة في العالم ، واقترحت بان تتعهد الدول اجمع في اتفاقية خطية واحدة بتقديم المساعدة بعضها لبعض في النواحي الجمركية والمكوس والضرائب والانظمة التجارية الدولية ، ورفع الحواجز والقيود التي من شأنها عرقلة التجارة الدولية . وقد بدت في شكلها الاولي متناسقة متوازنة ، وبتوقيعها تتعهد البلدان صاحبة التوقيع بان تخفض من الحواجز التجارية ، وتمتنع عن التفريق بين دولة واخرى ، وفي نفس الوقت تمكنها الاتفاقية من الاحتفاظ بحقها لاتخاذ بعض التدابير الضرورية في حالة حصول طوارىء . وبوجه الاجمال فهي الآن تتمتع بتأييد ثمانين بالمئة من التجارة العالمية ، الحد الذي لم يتوقعه الاعضاء عندما باشرت اللجنة اجتماعاتها في جنيف ، وقبل ذلك في لندن .

وعلى الرغم من كل التوفيق الذي بلغته هذه اللجنة الدولية في وضعها هذه الشرعة الجديدة في شكلها الاولي ، فقد وجه اليها انتقادان صارمان هما : الاول ـ انها شرعة نظرية اكثر منها عملية . والثاني ـ انها تكثر فيها النبذ الاستثنائية حتى طغت فيها هذه النبذ على المبادىء الاساسية وافقدتها معناها الحقيقي .

والجواب على ذلك انه لو كانت هذه الشرعة نظرية لما كان فيها مجال للنبذ الاستثنائية

التي ترمي الى معالجة مشاكل عملية خاصة، كما ان هذه النبذ وقتية ومحدودة التطبيق. فلا بد للعالم اذن من ان يختار بين الفوضى في التجارة الدولية وبين اتفاقية اقتصادية دولية في شكل شرعة تحترمها الدول المرتبطة بها وتسير بموجبها في اعمالها التجارية.

وعلى الجملة فان الشرعة الجديدة التي تبناها مؤتمر جنيف، والتي تتناول لائحة الرسوم الجمركية والاعمال التجارية بين ٢٣ امة مشتركة في المؤتمر، وتمثل ١٦ منظمة جمركية (١) لعمل عظيم وخطير في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، ولبرهان ناصع على استطاعة الامم ان تتعاون معاً في معالجة المشاكل المشتركة بروح الوفاق! اجل ان هذه الشرعة الجديدة لتوسيع نطاق التجارة الدولية، واستقرار النقد الدولي، وتحقيق النجاح الاقتصادي المشترك، لهي الشرعة الوحيدة التي يستطيع العالم ان يتبناها، والا فانه سيضطر الى العودة الى القيود واقامة الحواجز التي تنتهي بدول الارض الى حرب اقتصادية لاهوادة فيها ولا شفقة، تنتهي ولا ريب بالدمار التام للبشرية ومدنيتها التي تفخر بها.

ثالثاً — مؤتمر منظمة التجارة والاستخدام الدولية المنعقد في هافانا - كوبا

بدأ هذا المؤتمر اعماله في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٧ في هافانا عاصمة جمهورية كوبا مؤلفاً من مندوبي ٥٨ امة من امم الارض (٢)، وشرع في دراسة ومناقشة

---

(١) ان الدول الرئيسية المشتركة في هذه الشرعة الاقتصادية الجديدة هي: اوستراليا والاتحاد الجمركي لبلجيكا ولوكسمبورغ وكندا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والبرازيل وشيلي والصين وكوبا وتشيكوسلوفاكيا والهند والباكستان ونيوزيلندة ونروج واتحاد جنوبي افريقية وبورما وسيلان وروديسيا الجنوبية والاتحاد الجمركي السوري اللبناني.

(٢) لقد مثل سورية في هذا المؤتمر الدولي معالي السيد حسن جبارة وعزة الطرابلسي وحسني الصواف.

الشرعة الجديدة التي وضعتها في شكلها الاولي اللجنة التحضيرية الآنفة الذكر في جنيف خلال اجتماع دام ٣٠ اسبوعا بقصد تأليف منظمة التجارة والاستخدام الدولية. وكان المأمول ان ينتهي هذا المؤتمر من اعماله بالنظر لتحديد موازنته المالية في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨، غير انه بسبب خلافات اساسية نشأت بين الدول ذات التجارة الواسعة والدول ذات التجارة الضيقة والضعيفة حول النصوص الواردة في هذه الشرعة استمر انعقاده الى ان توصل اعضاؤه الى حل موافق للخلافات التي نشأت بينهم حول الموضوع الآنف الذكر.

اما المناقشات التي جرت بين اعضاء المؤتمر، كما اشرت الى ذلك آنفاً، فانها تنحصر في النقاط التالية:

اولا ــ الصيغة التي وضعت فيها الشرعة الجديدة في جنيف، وقد صدر هذا الانتقاد من الدول التي اقتصادياتها ضعيفة، وقد كانت اشد هذه الدول انتقاداً لتلك الصيغة الارجنتين، على الرغم من انها ذات صناعة راقية الى درجة لا بأس بها. ومما تذرعت به من هذا القبيل قولها ان ميثاق جنيف يمس بمصالح الدول التي اقتصادياتها غير مستوفية لكل اسباب الرقي، ومصالح غيرها من الدول المتحدة، وكان القصد من جميع هذه المحاولات اجراء تعديلات على مواد الشرعة تجعلها بحكم الملغاة. وقد قاومت هذه المحاولات جميع الدول التي اشتركت في وضع الشرعة.

ثانيا ــ حصر الاقتراع على تأليف منظمة التجارة والاستخدام الدولية بالدول المشتركة في منظمة الامم المتحدة. وقد عولجت هذه المشكلة الاخيرة بقرار جديد يقضي باجتناب الاقتراع الرسمي كلما امكن ذلك، واحترام الرأي العام الصادر من جميع المندوبين.

ثالثا ــ توظيف المال في الخارج. وهنالك مساع لحل هذه القضية بواسطة لجنة عاملة وكل اليها وضع نصوص صالحة للتراضي عند الاختلاف.

وقد طلبت الولايات المتحدة من المؤتمر ان يشترط على المنظمة الدولية التي

يعمل على تشكيلها الا تمنع دولة من الدول عن حشد ما تشاء من المواد الدفاعية ، فأحيل هذا الطلب الى اللجنة المختصة التي وافقت عليه بدورها .

وكان الميثاق الذي وضعته اللجنة التحضيرية في جنيف ، ويجري الان تعديله، قد حوى بنداً ينص على ان ليس فيه ، اي في ذلك الميثاق ، مايمنع اي عضو من كتم معلومات سرية ، او اتخاذ تدابير لحماية الامن الوطني كما في حقل الطاقة الذرية ومصادرها . على ان هناك شعوراً قام في الاذهان بان هذا النص انما يشمل العمل المنفرد ولا يشمل اتفاقات تعقد بين دولتين اثنتين او اكثر على حشد المواد الدفاعية .

وفي الاجمال فان الدول القوية تطلب ازالة كل ما يمكن ازالته من القيود من التجارة العالمية ، بينما الدول الصغيرة تطلب الاحتفاظ بحقها في فرض القيود التي تمكنها من خوض هذا المعمعان الذي يموج بالاسلحة الأشد مضاء وقوة من سلاحها ، وعلى هذا الاساس تثبت قدمها في النضال الاقتصادي الراهن .

رابعاً — مؤتمر لتقرير مصير براءات الامتيازات الالمانية المصادرة

وفي النصف الثاني من شهر تموز سنة ١٩٤٦ عقد الحلفاء اجتماعاً في لندن حضره ممثلون من اوستراليا والبلجيك وكندا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك وفرنسا وبريطانيا العظمى واللكسمبورغ وهولندة والنروج واتحاد جنوبي افريقية والولايات المتحدة الاميركية ، وذلك للنظر في مستقبل استعمال مئة الف براءة امتياز المانية مسجلة في البلدان المختلفة صادرتها هذه الدول في خلال الحرب وبعدها . وبنتيجة البحث عقدت اتفاقية بين بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وهولنده وابرمت ، واعلن عنها مجلس التجارة في لندن في اول آب ، ووزارة الخارجية الاميركية في ٦ منه .

وقد نصت هذه الاتفاقية على ان البلدان الموقعة على هذه الاتفاقية قد تعهدت بجعل جميع براءات الامتياز التي كان يملكها الالمان سابقاً والمسجلة في هذه البلدان ، في متناول هذه البلدان وافراد شعوبها بدون ان يطلب منهم دفع رسوم حقوق

الملكية والامتياز ، على ان تخضع فقط لحماية الحقوق الراهنة التي يتمتع بها في ظروف كهذه غير الالمان .

وقد ترك الباب مفتوحا للتوقيع على هذه الاتفاقية من قبل الامم العضوة في الامم المتحدة ومن قبل الامم المحايدة حتى ١ كانون الثاني من سنة ١٩٤٧. ويمكن اعتبار هذه الاتفاقية نافذة من التاريخ الذي يتم فيه توقيع ثلاث امم اخرى عليها.

ومما تضمنته هذه الاتفاقية عدم ارجاع هذه البراءات الى اصحابها الالمان في المستقبل ، كما انها ازالت موانع تجارية كثيرة كان من الممكن بقاؤها فيما لو احتفظت كل امة من هذه الامم بالبراءات التي لديها لنفسها او لافراد شعبها ، او فيما لو أذنت لحامليها باستعمالها ضمن اراضيها فقط .

ومن الجدير بالذكر ان مندوبي اوستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا واتحاد جنوبي افريقية اعلنوا اثناء انعقاد المؤتمر عن رغبتهم في تقديم توصيات الى حكوماتهم للتوقيع على هذه الاتفاقية . واما مندوبو البلجيك والدنمرك والنروج واللكسمبورغ فقد صرحوا بان بلدانهم ، بالنظر للظروف الخاصة فيها ، ستضطر الى دراسة هذه الاتفاقية بصورة اوسع قبل اتخاذ قرار بالتوقيع عليها .

وتشتمل الاتفاقية على ثلاثين الف براءة امتياز المانية في الولايات المتحدة الاميركية ، وخمسين الفاً في فرنسا ، وعدد غير محدد في بريطانيا ، كما ان من هذه الالوف من البراءات الوفا تتعلق بالكيمياء وتركيب الادوية والعقاقير الطبية .

خامسا – مؤتمر الملكية الصناعية والتجارية (١)

عقد هذا المؤتمر في نيوشاتل من اعمال سويسرا في ٥ شباط سنة ١٩٤٧ مؤلفاً من ممثلين عن ٢٧ دولة ، وقد مثل سورية في هذا المؤتمر السيد سميح العمري رئيس دائرة حماية الملكية الصناعية والتجارية في وزارة الاقتصاد الوطني .

---

(١) هذا البحث ملخص عن تقرير المندوب السوري الى هذا المؤتمر السيد سميح العمري رئيس دائرة حماية الملكية الصناعية والتجارية في وزارة الاقتصاد الوطني.

وكانت الغاية من عقد هذا المؤتمر تلافي الاضرار التي لحقت باصحاب الحقوق بسبب الحرب الكونية الثانية ، وذلك بوضع اتفاق دولي على غرار الاتفاق الذي وضع في المؤتمر الذي عقد في برن بتاريخ ٢٠ حزيران سنة ١٩٢٠ عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى .

وقد اتفق اعضاء المؤتمر على اتخاذ مشروع الاتفاق المقدم من مكتب الاتحاد لحماية الملكية الصناعية في برن اساساً لابحاثهم ، ودارت المناقشة حوله في جو مفعم بروح التفاهم الدولي والتسامح العالمي ، تمكن فيه الاعضاء من تذليل الكثير من الصعوبات التي تخللت مناقشات المؤتمر ، واسفر عن اتفاق وبروتوكولين قدمت للحكومات الاعضاء عن طريق ممثليها للموافقة عليها . وقد وافقت الحكومة السورية على هذا الاتفاق في ٦ كانون الثاني سنة ١٩٤٨ بموجب القانون رقم ٣٧٦.

ويشتمل الاتفاق الآنف الذكر على احدى عشرة مادة وبروتوكولين اثنين . فالمادة الاولى تبحث في حق اولوية الاختراعات ، والعلامات الفارقة التجارية والصناعية . والمادة الثانية تبحث في منح ارباب الحقوق المعترف بها في اتفاقية باريس الدولية مهلة لانجاز المراسم القانونية لاجل المحافظة على حقوقهم الصناعية المكتسبة في ٣ ايلول ١٩٣٩ او بعده ، او لاجل الحصول على حقوق يجيزها لهم قانون حماية الملكية الصناعية فيما لو لم تنشب الحرب العالمية الثانية .

وتبحث المادة الثالثة في تجديد العلامات الفارقة التجارية او الصناعية والتي انتهت مدة حمايتها بعد ٣ ايلول سنة ١٩٣٩ وقبل ٣٠ حزيران سنة ١٩٤٧ . وتبحث المادة الرابعة في تجديد العلامات الفارقة التجارية والصناعية المسجلة لدى مكتب الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية في برن .

والمادة الخامسة تبحث في منح مهلة اضافية بشأن استثمار الاختراع او الرسوم والنماذج الصناعية واستعمال العلامات الفارقة التجارية او الصناعية . وتبحث المادة السادسة في حماية الاشخاص الذين استثمروا خلال الحرب وبنية حسنة اختراعاً او رسوماً ونماذج صناعية .

والمادة السابعة تبحث في منح اصحاب الشأن في حقل الملكية الصناعية حق طلب الاستفادة من الاحكام المحلية او الاتفاقات الدولية التي تعتبر اكثر نفعاً لهم. وتبحث المادة الثامنة في احتفاظ الدول الممثلة في هذا المؤتمر بحق تطبيق الاتفاقات الدولية ومعاهدات السلم التي ستعقد في المستقبل مع دول الاعداء.

واما المواد التاسعة والعاشرة والحادية عشرة فتبحث في تصديق هذا الاتفاق وانضمام الدول اليه. وهكذا يعتبر هذا الاتفاق نافذاً بحق سورية منذ تصديقه من قبل مجلسها النيابي.

وقد جاء في ختام التقرير ان ما تستفيده سورية من تصديقها لهذا الاتفاق هو صيانة حقوق الافراد الذين جادوا بفكرهم وانفقوا الاموال الطائلة في سبيل تقدم البشرية وضمان سعادتها، وقد تعذر عليهم المحافظة عليها لاسباب خارجة عن ارادتهم فالعدل يقضي بارجاعها اليهم، وحماية مصالح السوريين من كل منافسة غير مشروعة في بلدان الدول الموقعة على هذا الاتفاق، وتأمين اطمئنان الصناعيين والتجار الاجانب على مصالحهم في سورية، فيبادروا الى توثيق عرى العلاقات الصناعية والتجارية والتبادل معها، الامر الذي يعود بالنفع الجزيل على الدولة، فضلا عما تستوفيه الخزينة السورية من الاقساط السنوية المتأخرة على الاختراعات ومن رسوم التجديد للعلامات الفارقة التجارية والصناعية.

سادساً - اجتماع لجنة الاقتصاد والاستخدام بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي (١)

عقدت هذه اللجنة اجتماعاً في لايك سكسس في ٢٦ ايار سنة ١٩٤٧ دام اسبوعين كاملين، رفعت في نهايته تقريراً الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الامم المتحدة دعت فيه البلدان المحتاجة الى مساعدة اقتصادية، وكذلك البلدان القادرة على بذل هذه المساعدة، الى بذل اعظم جهد ممكن لتعجيل الانعاش العالمي.

---

(١) وهي احدى لجان المجلس الاقتصادي الاجتماعي في منظمة الامم المتحدة، وعدد اعضائها ١٥ عضواً.

وقد كانت المهمة التي عهد بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى هذه اللجنة في هذا الاجتماع « درس العمل الدولي لتسهيل استخدام اليد العاملة والمواد ورؤوس المال على افضل وجه واكمله بقصد تحسين مستوى المعيشة في سائر انحاء العالم » .

ومن أهم الاعمال التي قامت بها اللجنة في اجتماعها الثاني هذا انتخاب اعضاء لجنتين فرعيتين ، تؤلف كل منهما من سبعة اشخاص للقيام بالعمل في ميدانين لهما خطورتهما ، الاولى لتحسين الحالة الاقتصادية وهي مؤلفة من خبراء ينتمون الى البرازيل والصين والاتحاد السوفياتي والهند والولايات المتحدة والمكسيك . والثانية لشؤون العمل والاستقرار الاقتصادي ، وهي مؤلفة من خبراء من فرنسا والاتحاد السوفياتي والنروج وانكلترا وبولونيا واوستراليا والولايات المتحدة الاميركية .

ويعمل اعضاء هاتين اللجنتين بصفتهم الفردية، ولو ان عضويتهم خاضعة لموافقة حكومتهم، وللمصادقة على تعيينهم من قبل تريغفي لي الامين العام لمنظمة الامم المتحدة.

وقد دارت مناقشات كثيرة في اجتماع اللجنة حول مسألة القروض السياسية والعسكرية ، وانتهى الامر بوضع صيغة التقرير طبقاً لاقتراح الدكتور ايزدور لوبين مندوب الولايات المتحدة وهو : « انه من المسلم به ان منح القروض للتحسين الاقتصادي يجب ان يكون في مصلحة شعب البلاد التي تأخذ القرض بدون ان يعود اعطاء القرض او المساعدة باية فائدة سياسية او مزية اخرى على البلاد التي تعطيها ، اي القرض او المساعدة » .

وقد صودق على هذا الاقتراح بعد محاولات متكررة قام بها الكسندر موروزوف مندوب الاتحاد السوفياتي لحمل اللجنة على استعمال لغة اقوى من شأنها ان تحول القرار من « عدم الموافقة » على جني فوائد سياسية من القروض التي تعطى الى البلدان التي هي في حاجة الى تحسين شؤونها الى « رفض اعطاء القروض لاغراض سياسية او عسكرية » .

وقد عارض المندوب البولوني الكسندر رودزنسكي في المناقشة التي جرت يوم

الثلاثاء حول هذا الموضوع « استعمال القروض لتأليف الكتل » ، ونوه بأن اقتصاديات اوروبا يجب ان توحد الان ، ودعا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى التعاون في الانشاء الاقتصادي في اوربا بدون السماح بقسمة اوربا سياسياً واقتصاديا.

وقد اشتركت الصين والهند والبرازيل في نقد الجزء المتعلق بالتحسين الاقتصادي من التقرير لانه لم يتضمن بياناً واضحاً للآراء في شأن البلاد التي لم يتم تحسين شؤونها بعد ، وفي النهاية امتنعت هذه الدول الثلاث مع انكلترا وكوبا عن الاقتراع على ذلك الجزء من التقرير .

وقد قررت اللجنة عدم توجيه استيضاحات الى الامم الاوربية عن برامج الانعاش الاقتصادي ، كما اقترح مندوب الولايات المتحدة مشدداً في القول ان المعلومات التي يتم الحصول عليها بهذه الطريقة ضرورية لحسن تنسيق الخطط الاقتصادية الدولية . اما رفض اللجنة للاقتراح فقد بني على ما هو معروف من ان حكومة الولايات المتحدة قد وجهت مثل هذه الاسئلة طالبة الردود عليها قبل يوم اول تموز . على ان اللجنة ضمنت تقريرها مع ذلك توصية بان يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الجمعية العامة تخصيص الاموال التي قد تكون لازمة لتعيين موظفين اضافيين في الامم المتحدة للقيام بالابحاث في التحقيقات التي طلبتها اللجنة .

وتقدم مندوب اوستراليا باقتراح آخر صودق عليه بعد تعديلات طفيفة ، وهو توجيه دعوة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى جميع الامم لاتباع سياسات مالية وتجارية من شأنها ان تسهل تدفق سيل التجارة وايجاد الاستقرار الاقتصادي في العالم . وقد عينت اللجنة لجنة فرعية لوضع صيغة التوصيات الخاصة بهذا العمل، وهي مؤلفة من ممثلي كندا وبلجيكا والولايات المتحدة وروسيا البيضاء .

سابعا — مؤتمر منظمة العمل الدولية (١)

عقدت منظمة العمل الدولية مؤتمرها الثلاثين في جنيف من ١٩ حزيران الى

(١) اسست منظمة العمل الدولية في السنة ١٩١٩ ، وهي احدى المنظمات الدولية ذات التخصص المرتبطة بمنظمة الامم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١١ تموز سنة ١٩٤٧ ، وقد حضر هذا المؤتمر مندوبون عن الحكومات والعمال وارباب العمل من اكثر من اربعين بلداً من بلدان العالم .

وقد انتخب المؤتمر في اجتماعه الاول المسيو هامبر احد مندوبي النروج رئيساً له ، واعلنت هيئة المؤتمر التنفيذية التي اجتمعت في جنيف منذ ١٣ حزيران انها تلقت تقريراً من الاتحاد العالمي لاتحاد الصناعات يعرب فيه عن رغبته في الدخول بمفاوضات مع المؤتمر بغية التعاون على اسس رسمية دائمة . وقد تولى اعداد هذا التقرير بالنيابة عن الاتحاد العالمي لاتحاد الصناعات ، بناء على قرار اتخذه الاتحاد المذكور في المؤتمر الذي عقده في مدينة براغ ، كل من ليون جوهو من العمال الديموقراطيين الفرنسيين ، وفنست لومباردو توليدانو من المكسيك ، وزعيم اتحاد الصناعات في اميركا اللاتينية .

وقد درس المؤتمر هذا التقرير وتقريراً آخر وضعه ادوارد فيلان المدير العام عن اعمال منظمة العمل الدولية منذ انعقاد مؤتمرها الاخير في مونتريال كندا في شهري ايلول وتشرين الاول سنة ١٩٤٦ ، وبحث فيه الاحوال الاقتصادية التي دارت حولها ابحاث المؤتمر ، واستعرض السياسة الاجتماعية ، ودرس ايضاً مسألة المستوى الادنى للسياسة الاجتماعية ، وتنظيم التفتيش على المشاريع الصناعية والتجارية واستخدام العمال فيها ، وكذلك تقارير عن تطبيق الاتفاقات (٢) ومذكرة عن حقوق اتحاد الصناعات كانت قد رفعت قبلا الى منظمة الامم المتحدة ، واحالها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المنظمة الى المؤتمر لدراستها وابداء رأيه فيها . وقد وافق المؤتمر على مساعدة حكومة اليونان في تعديل قوانينها المتعلقة باتحادات الصناعات والعمال تلبية لطلب وزير خارجيتها المسيو تسالداريس .

وعلى اثر انتهاء هذا المؤتمر اعدت منظمة العمل الدولية تقريراً مسهباً قدمته

---

(٢) ان المقررات التي وافق عليها المؤتمر بشأن العمل واحوال المعيشة ، والمستوى الادنى لها ، قد ادمجت في معاهدات عرفت باسم « اتفاقات العمل الدولية » . وقد وجهت بشكل توصيات الى الحكومات الاعضاء في المنظمة .

الى منظمة الامم المتحدة في دورتها الثانية في ايلول الماضي تتعهد فيه بضم جهودها الى جهود لجان الاختصاص في الامم المتحدة . ويتناول هذا التقرير المدة الواقعة بين تأسيس المنظمة في السنة ١٩١٩ و ١٥ تموز سنة ١٩٤٧ ، ويسهب بنوع خاص في وصف اعمالها منذ موتمر فيلادلفيا سنة ١٩٤٤ حتى الوقت الحاضر ، ولاسيما في وصف موتمري باريس سنة ١٩٤٥و١٩٤٦، وموتمر مونتريال سنة ١٩٤٧،وموتمر جنيف الآنف الذكر سنة ١٩٤٧ .

ويعلق التقرير اهمية خاصة على القضايا التي تهم منظمة الامم المتحدة، كتشغيل اليد العاملة والبطالة ، والضمانة الاجتماعية ، والمحافظة على صحة الاحداث ورفاهيتهم ، وتشغيل النساء ، والعمل البحري ، والمشاريع الاجتماعية خارج المدن ، والمهاجرة. ويشتمل ايضاً على فصول في الاعمال الاقليمية ، ومنشورات البعثات الاستشارية والادارية والمالية ،وعلاقات المنظمة بمنظمة الامم المتحدة وغيرها من المنظات الدولية .

اما فصول التقرير فتبلغ ١٧ فصلا مع مقدمة ، وجميعها مطبوعة باللغات الثلاث الانكليزية والفرنسية والاسبانية . ويشير التقرير الى ان عمل منظمة العمل الدولية قد ازداد اتساعاً في حقل الضمانة الاجتماعية حتى اصبح يشمل التدابير لزيادة الدخل الى درجة يضمن معها التأمين الاجتماعي كل اهتمامها وعنايتها . كما ان التقرير يعلق ايضاً اهمية كبرى على شوءون المرأة ، فبعد ان كان اهتمام المنظمة في الماضي موجهاً نحو صيانة الامومة ، اصبح اليوم يشمل مساواة المرأة بالرجل في حقل الاستخدام وفي الرواتب والاجور .

ثامنا — موءتمر العمل الدولي

هذا البحث مقتبس من حديث في اذاعة دمشق القاه مندوب سورية الى هذا المؤتمر الدكتور ابراهيم الاسطواني مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية السورية .

فبعد ان يصف الرحلة الى اسطنبول في الطائرة السورية غرناطة ، ويعرب عن شكره للحفاوة البالغة التي استقبل بها مع رفيقه الدكتور احسان الجوخدار

من قبل الحكومة التركية بصفتها ممثلين لسورية في المؤتمر ، يعود الى بحث شؤون المؤتمر فيقول :

« افتتح المؤتمر في الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ برئاسة وزير العمل التركي ، ثم فازت سورية بنيابة الرئاسة باجماع الآراء ، وليس ذلك الا دليلا على ماتجده سورية الفتية في الحقل الدولي من اعتبار وتقدير .

« اما الدول التي اشتركت في المؤتمر فهي : مصر والعراق ولبنان وتركيا وايران وسورية . وقد اوفد مجلس ادارة مكتب العمل الدولي ممثلين عنه ، وكذلك منظمة التربية والتعليم والثقافة ، كما اوفدت حكومات الولايات المتحدة الاميركية والافغان وفرنسا واليونان والهند والباكستان واتحاد جنوب افريقية مراقبين لها .

« وكانت غاية المؤتمر درس وتبادل الرأي في موضوع العمل والتشريع العمالي الذي اضحى موضوعاً اساسياً في حياة كل امة تطمح في ان يكون لها مركز بين الامم ، وان تكون لها كلمة مسموعة بين الشعوب المتمدنة . والتشريع الاجتماعي ليس الا ضرورة ملازمة للتطور الصناعي السريع الذي شهده العالم خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع مارافقه من استفحال لرأس المال وتجزئة للعمل بشكل امكن معه استخدام آلاف من العمال في مؤسسة صناعية واحدة دون ان تبقى هنالك حاجة لان تتوفر لديهم كفاءات خاصة او خبرة سابقة . فهذا التطور مع مايلازمه من مخاطر مادية وادبية وصحية هو الذي ادى بالطبقات العاملة لان تقف طالبة الى حكومتها وضع تشريع اجتماعي يضمن لها مستوى مقبولا من العيش لاتهدده الطوارئ ، ومستقبلا لايخشى العامل فيه غائلة البطالة بماينشأ عنها من فقر وبؤس .

« وقد ظهرت هذه العوامل بادئ ذي بدء في بلاد الغرب ، التي سبقت غيرها في مضمار التقدم الصناعي ، ولكن التطور الاجتماعي فيها الممثل في التشريع العمالي كان متئد الخطى في مجاراته التطور الصناعي السريع ، مما ادى الى انقسام طبيعي والى تكتلات حزبية ذات خطط اجتماعية متطرفة . وانتهى الامر الى ان اضحت الاحزاب السياسية الممثلة في المجالس النيابية تستوحي النواحي العديدة في مناهجها

من الفكرة الاجتماعية . ومع ذلك فلم يحل كل هذا دون وقوع التطاحن الحزبي الذي لم يكن دوماً في صالح الطبقات العاملة ، كما لم يكن ليتفق في شيء مع الصالح العام .

« ولما لم يقتصر التطور الصناعي على بلاد الغرب ، بل امتد ضمن حد معين وفي نطاق متفاوت الى بلاد الشرق الادنى والاوسط ، فكرت حكومات هذه البلاد في تدارك اسباب الوقاية منعاً لظهور الداء ، متخذة اخطاء غيرها عبرة لها ، عاملة على تفادي الوقوع بمثلها ، وحاولت مسايرة التطور الصناعي بوضع تشريع يضمن الرفاهية للطبقات العاملة ويجعلها من الناحية المادية والاجتماعية في مأمن من الطوارئ ومن غائلة البطالة والفقر . ولما كانت الاوضاع الاقتصادية والشرائط الاجتماعية متشابهة في بلاد الشرقين الادنى والاوسط ، رأى مكتب العمل الدولي فائدة في دعوة حكومات هذه البلاد لعقد مؤتمر اقليمي يجري فيه تبادل وجهات النظر في موضوع التشريع الاجتماعي ، لتتخذ تدابير مماثلة او متقاربة في كل من البلاد الممثلة فيه .

« اما سورية فلها من اشتراكها في المؤتمرات ، خاصة منها ما كان متعلقاً بالشؤون الاجتماعية اكبر الفائدة ، سيما وهي حديثة العهد فيمعالجة هذه الشؤون ، فتستفيد من خبرة الدول التي هي اعرق منها وأرسخ قدماً فيها . كما ان في انضمام سورية الى منظمة العمل الدولية الذي تم قبل انعقاد مؤتمر العمل بايام قليلة نفعاً عميماً ، ذلك لان هذه المنظمة وضعت خبراءها تحت تصرف الدول الاعضاء ، مما يجعل في متناول هذه الدول الاستفادة من اختصاصهم وخبرتهم ، فتضع تشريعها على اسس علمية صحيحة مستندة في ذلك الى خبرة عملية تتفادى فيها الاخطاء الاجتماعية التي يكون لها اعمق الاثر في الحياة العامة ، مما يجعل ازالة اثرها من الصعوبة بمكان .

« اما من الناحية الادارية والعملية فقد تقرر ، تسهيلا لبحث المسائل الواردة في جدول اعمال المؤتمر ، تأليف لجان ثلاث : الاولى ــ لجنة المقترحات ، ومهمتها تقديم المقترحات الادارية لحسن سير الاعمال ، الثانية ــ لجنة السياسة الاجتماعية ،

ومهمتها دراسة حالة الطبقة العاملة بصورة عامة ، وحالة عمال الصناعة والتجارة بصورة خاصة ، من حيث تشريع العمل وضمان تطبيقه ، والاسس التي يجب ان يبنى عليها من حيث الضمانات الاجتماعية للطبقات العاملة ، الثالثة ــ لجنة الشؤون الزراعية ، ومهمتها دراسة شروط حياة وعمل العامل الزراعي ، وطرق استثمار الارض والتشريع الاجتماعي والاقتصادي الناظم لشؤون الزراعة ، ثم التنظيمات التعاونية والوسائل المؤدية الى رفع مستوى حياة العمال الزراعيين .

« اما المقررات التي اتخذت فيمكن اجمالها فيما يلي :

١ ــ قرر المؤتمر ان يطلب الى مكتب العمل الدولي توثيق علاقاته ببلاد الشرقين الاوسط والادنى، وان يكون له مراسلون في هذه البلاد ، كما سيكون له مراسلون في هيئته المركزية اما في جنيف او في مونتريال ، فيطلعون مباشرة على نظمه ، ويفيدون اوطانهم بخبرتهم الفنية في اعماله .

٢ ــ يطلب الى بلاد الشرقين الادنى والاوسط الاخذ بنظام التأمين الاجتماعي في حالات الاصابة او المرض او الشيخوخة دون ما تمييز بين الذكور والاناث .

٣ ــ يطلب الى هذه البلاد انشاء لجان يؤلفها مندوبون من الحكومة ، ومن ارباب العمل والعمال لتبحث مشاكل الحياة الاجتماعية ، فتقر مشاريع القوانين العمالية قبل عرضها على المجالس النيابية .

٤ ــ انشاء جهاز لتفتيش العمل يضمن حسن تطبيق التشريع الاجتماعي ويكفل حماية العمال .

٥ ــ تأسيس مكاتب للاستخدام في الصناعة والزراعة والتجارة .

٦ ــ وضع تشريع لحماية الاطفال واستخدام الاحداث .

٧ ــ وضع تشريع خاص يضمن حرية النقابات وفض خلافات العمال .

٨ ــ استخدام النساء وحماية الامومة .

٩ ــ وضع تشريع خاص للمنظمات التعاونية .

« هذه هي مجمل المقررات التي اسفر عنها المؤتمر الذي اختتم اعماله في اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ » .

القسم الثالث - المواصلات والطيران والاذاعة

اولا — المؤتمر التمهيدي للطيران المدني الدولي

عقد هذا المؤتمر في مدينة شيكاغو من اعمال الولايات المتحدة الاميركية بين اول تشرين الثاني و ٧ كانون الاول ١٩٤٤ لتحقيق الاهداف التالية :

١ ـ وضع ميثاق للطيران الدولي يثبت قواعد الملاحة الجوية والنقل الجوي ، ويضع اسساً فنية تطبق في جميع انحاء العالم ، ويؤمن تشكيل سلطة دولية للاشراف على تطبيق نصوص الميثاق وامور الجو في العالم .

٢ ـ وضع اسس لاتفاقات ثنائية او متعددة الاطراف لتكون اساسا للمفاوضات بين الدول الراغبة في تمديد الخطوط الجوية وبين الدول التي تمر منها هذه الخطوط .

٣ ـ وضع اتفاقية موقتة تشرف على تنفيذها مؤسسة دولية موقتة ، وتكون هذه الاتفاقية اساساً لتنظيم شؤون الطيران المدني في العالم ريثما يصبح الميثاق نافذ المفعول حسب الاصول المرعية .

حضر هذا المؤتمر مندوبو ٥٢ دولة ، كما حضر ايضا وزيرا الدنمرك والتايلاند المفوضان في واشنطن . وشكل لتحقيق اهدافه اربع لجان رئيسية وست عشرة لجنة فرعية ، وكانت اعمال هذه اللجان تتداخل بعضها ببعض بحيث وجد المؤتمر من الضروري تشكيل لجنة خاصة لتحقيق الانسجام بين اعمال اللجان المتعددة ، وكانت تعقد اجتماعات مشتركة بين لجنتين او ثلاث للنظر في بعض الشؤون التي تهم هذه اللجان معا . وقد نتج عن اعمال هذه اللجان ومداولاتها ستة صكوك هي :

١ ـ الصك النهائي ، وهو موجز لاعمال المؤتمر .

٢ ـ الاتفاقية الموقتة للطيران الدولي المدني ، وهو الملحق رقم ١ للصك النهائي .

٣ ـ ميثاق الطيران الدولي المدني ، وهو الملحق رقم ٢ .

٤ ـ اتفاقية المرور الجوي الدولي ، وهي الملحق رقم ٣ .

٥ ـ اتفاقية النقل الجوي الدولي ، وهي الملحق رقم ٤ .

٦ ـ مشاريع الملاحق الفنية ، وهي الملحق رقم ٥ .

والذي لفت النظر في هذا المؤتمر وضع الملحقين رقم ٣ و ٤ بشكل مستقل عوضاً عن ضمها الى صلب الميثاق . والسبب الرئيسي في ذلك وضع ميثاق يحل محل ميثاق باريس المعقود عام ١٩١٩ ، وميثاق هانافا المعقود عام ١٩٢٨ ليؤمن هذا الميثاق مبدأ السيادة في الجو لجميع الدول ، كما يؤمن حريات الجو السياسية والتجارية. اما هذه الحريات المقصودة فهي :

١ ـ حرية المرور .

٢ ـ حرية الهبوط لاسباب فنية كطارئ يحدث في الطائرة او لتزويدها بالمحروقات.

٣ ـ حرية نقل الركاب والبريد والشحن من البلد الذي تنتمي اليه الطائرة الى البلد الذي تهبط فيه .

٤ ـ حرية نقل الركاب والبريد والشحن من البلد الذي تهبط فيه الطائرة الى البلد الذي تنتمي اليه .

فالحريتان الاولى والثانية سياسيتان ،واما الحريتان الثالثة والرابعة فهما تجاريتان .

وقد دار نقاش حاد طال امده بشأن تقرير حرية خامسة تتمكن كل دولة بواسطتها من المساهمة في النقل الجوي العالمي بصورة عادلة. ويقصد بالحرية الخامسة حرية نقل الركاب والبريد والشحن الموجهة الى اية دولة متعاقدة مع اخرى ، وحرية انزال الركاب والشحن والبريد الآتية من اية دولة متعاقدة اخرى . ولما لم يتم الاتفاق بشأن هذه الامور المختلف عليها قرر المؤتمر وضعها بملاحق خاصة توقعها الدول التي توافق عليها ، فكان الملحقان الثالث والرابع .

فالملحق الثالث هو اتفاقية بشأن مرور القوافل الدولية ، تمنح الدول الموقعة

عليها بواسطة بعضها بعضاً حريات الجو السياسية.* ومما يجدر ذكره في هذه المناسبة ان حق المرور هنا مقيد بالمناطق التي تحددها الدولة المانحة . اما الملحق الرابع فهو اتفاقية بشأن النقل الجوي الدولي حيث تمنح الدول المتعاقدة بعضها بعضاً حريات الجو التجارية بالاضافة الى الحريات السياسية ، كما يتضمن هذا المنح الحرية الخامسة الآنفة الذكر .

وقد اتخذ المؤتمر قراراً خاصاً يتعلق بالملاحق الفنية ، وينص على قبول التقارير التي وضعتها اللجنة الرئيسية الثانية كمشاريع ملاحق فنية للعمل بها من قبل الدول المشتركة ، على ان تشكل لجنة فنية من قبل المؤسسة الدولية الموقتة لمتابعة البحث والاستقصاء عنها ، ولدرس المقترحات التي قد تقدمها الدول ذات العلاقة لتعديل او اضافة او حذف احدى مواد هذه الملاحق .

وقد مثل سورية في هذا المؤتمر المهندس السيد نور الدين كحالة الامين العام لوزارة الاشغال العامة ، وكان تمثيله موفقاً جداً ، اذ تمكن بما بذله من جهد ، وما له من خبرة واسعة ، من ان يضمن لسورية مصالحها في تأمين خطوطها الجوية . وقد وقع باسم الحكومة السورية على الصك النهائي والملاحق رقم ١ و ٢ و ٥ ولم يوقع على الملحقين ٣ و ٤ ، وذلك ريثما تختط الحكومة السورية سياسة تنتهجها في حقل الطيران المدني .

ومما يجدر ذكره ان نقاشاً حاداً دار حول هذين الملحقين ٣ و ٤ ، وذلك لان الدول التي تنوي انشاء خطوط جوية عالمية تطلب الموافقة على حريات الجو السياسية والتجارية كلها كي تتمكن من ممارسة عملها دون عائق ، ولا مانع لديها من اعطاء هذه الحقوق الى الدول الاخرى . اما الدول التي لديها خطوط جوية محلية وتنوي حمايتها فكانت توافق على الملحقين رقم ٣ و ٤ باستثناء الحرية الخامسة . واما الدول التي تمر منها الخطوط الجوية العالمية ، ولا ترغب في انشاء خطوط خاصة لها ، فكانت ترحب بمنح جميع الحريات بلا استثناء املا بالحصول على الفوائد الجزيلة التي ستجنيها من مرور هذه الخطوط الجوية العالمية في اراضيها .

ولما كان المركز الرئيسي لخطوط المواصلات الجوية في الشرق الاوسط هو القاهرة ، فان المندوب السوري يقترح انشاء خطوط محلية تربط دمشق بالاقطار المجاورة ، وبالنقاط التي تمر منها الخطوط العالمية ، وذلك بتشجيع شركات سورية مستقلة، او بالاشتراك مع شركات اخرى من الاقطار المجاورة وحماية هذه الشركات.

ثانيا – المؤتمر الاول لمنظمة الطيران المدني الدولية

في ١١ آذار سنة ١٩٤٧ اعلنت منظمة الطيران المدني الدولية في مدينة مونتريال ان الست والعشرين دولة المطلوب مصادقتها على الاتفاقية الدولية التي اعدتها هذه المنظمة في وشنطن في كانون الاول سنة ١٩٤٤ قد انتهت من ايداع وثائق تصديقها عليها في وزارة خارجية الولايات المتحدة الاميركية ، وان الاتفاقية الآنفة الذكر ستصبح نافذة ابتداءاً من اليوم الرابع من شهر نيسان سنة ١٩٤٧ ، وان المنظمة الدولية الوقتية ستصبح ابتداءاً من ذلك التاريخ منظمة دائمة تعرف باسم «منظمة الطيران المدني الدولية» *ICAO* .

وقد عقدت هذه المنظمة الجديدة اول اجتماع عام لها في مدينة مونتريال من اعمال كندا من ٦–٢٧ ايار سنة ١٩٤٧، حضره ممثلون عن ٣٦ دولة موقعة على الاتفاقية، ومراقبون من ١١ دولة هي كولومبيا و كوستاريكا و كوبا والايكوادور والسلفادور وايران والعراق وايطاليا واللكسمبرغ واليوروغواي ويوغوسلافيا . وانتخب بالاجماع المسيو لويس بروكير مندوب البلجيك رئيساً ، ثم انتخب المؤتمر لجانه المتعددة لبحث الامور التالية : السياسة العامة للمنظمة ، والملاحة الجوية ، والنقل الجوي ، والقضايا القانونية ، والقضايا الادارية ، والقضايا المالية .

وفي ٢٢ ايار قدم مجلس المنظمة الموقتة السابقة الى الجمعية العامة في المنظمة الجديدة مشروع اتفاقية متعددة الاطراف يتعلق بالحقوق التجارية في النقل الجوي المدني يقترح فيه :

اولا – تطبيق الحريات الخمس بصورة عامة، وهي حرية المرور، وحرية الهبوط لاسباب فنية كطارىء يحدث في الطائرة او لتزويدها بالمحروقات ، وحرية نقل

الركاب والبريد والشحن من البلد الذي تنتمي اليـه الطائرة الى البلد الذي تهبط فيـه ، وحرية نقل الركاب والبريد والشحن بصورة معكوسة ، اي من البلد الذي تهبط فيـه الطائرة الى البلد الذي تنتمي اليه ، وحرية نقل الركاب في اي طريق دولي .

ثانيا ـ تشكيل مجلس نقل جوي مدني دولي يتمتع بصلاحيات التحكيم دون التمتع بحق وضع تصاميم للطرق الجوية .

ثالثا ـ وضع بعض الاحـكام والنصوص لطرق العمـل على الخطوط الجوية المحلية ضمن شروط معينة ووفقاً لنصوص واحـكام الحرية الخامسة .

وفي ١٣ ايار قررت المنظمة باجماع الاصوات الانتساب الى منظمة الامم المتحدة وعهدت الى مجلسها اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الامر ، وقررت ايضـا تطبيق القرار الذي اتخذته منظمة الامم المتحدة في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ بعدم قبول اسبانيا في عضويتها . وقد اضافت اليه التعديل التالي : ان ترفض قبول عضوية اية دولة تخرجها منظمة الامم من عداد اعضائها حتى ترجع منظمة الامم عن قرارها وتوصي بقبول هذا العضو في عضوية المنظمات الدولية المنتسبة اليها .

وقد قسمت المنظمة اعضاء مجلسها الى ثلاث فئات . فتتألف الفئة الاولى من الدول ذات المركز الممتاز في النقل الجوي ، وخصصت لها ثماني دول هي : البلجيك والبرازيل وكندا وفرنسا والمكسيك وهولندة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية . وتتألف اللجنة الثانية من الدول التي تساهم في ايجاد التسهيلات للملاحة الجوية الدولية ، وخصصت لها سبع دول هي: الارجنتين واوستراليا والصين ومصر وايرلندة الحرة والهند والبورتوغال . وتتألف الفئة الثالثة من الدول التي وجودها يؤمن اكبر منطقة جغرافية ممكنة في العالم ، وخصص لها ست دول هي : الشيلي وتشيكوسلوفاكيا والعراق والبيرو واسوج وتركيا .

وفي ٢٣ ايار وافقت الهيئة العامـة على استمرار اللجنتين السابقين في عملها وهما : لجنة الملاحة الجوية ولجنة النقل الجوي ، مع افساح المجال لجميع اعضـاء

المنظمة الموقعين على الاتفاقية للاشتراك في عضويتها ، وعلى تشكيل اللجان الجديدة التالية :

١ ـ اللجنة القانونية ، ٢ ـ لجنة اتفاقية الطيران المدني الدولية ، مع افساح المجال ايضاً امام جميع الاعضاء للانضمام الى عضويتها، ٣ ـ لجنة الامدادات المشتركة لمصالح الملاحة الجوية ، على ان تضم هذه اللجنة بصورة مبدئية تسعة اعضاء فقط ينتقيهم المجلس من عداد اعضائه .

وبين القرارات الهامة التي اتخذتها الهيئة العامة لتوحيد المقاييس في المواصلات الارضية والجوية القرار التالي : تقاس المسافات بالاميال البحرية « طول الميل الواحد ٦٠٨٠ قدما » والاعشار ، ويقاس الارتفاع والعلو والابعاد في المطارات بالامتار ، وتقاس السرعة الافقية بالعقدة «٤٧٤٢ قدما» ، وتقاس السرعة العمودية بالامتار في الثانية، وتقاس سرعة السير في الدوران بالدرجات والعقد ، ويقاس ارتفاع الغيوم بالامتار ، والرؤية بالامتار ، ومقياس الارتفاع بالميلليبارز *Millibars* ، والحرارة بميزان ستنغراد ، والاثقال بالكيلو غرامات والاطنان المترية ، والوقت بـ ٢٤ ساعة تبدأ من منتصف الليل . وقد تركت الحرية لاستعمال البوند والقدم والميل كوحدات اساسية في الدول التي تجد صعوبة في استعمال الوحدات الآنفة الذكر . وجرى تعديل على هذا القرار بان تستعمل كلمة « توصية » بدلا من كلمة « اعطاء تعليمات » ، اي ان المجلس يوصي الدول باستعمال الوحدات التي قرر استعمالها للمقاييس المتنوعة بدلا من ان يعطيها تعليمات بوجوب استعمالها اياها .

وقد اعطيت الهيئة العامة التعليمات للمجلس ليقوم بمهمة التحكيم في النزاعات التي تنشأ بين الدول الاعضاء بصدد الملاحة الجوية اذا كلفته الدول ذات الشأن بذلك .

وقد عقد هذا المجلس اجتماعه الاول في مونتريال في ٢٨ ايار ١٩٤٧ وانتخب بالاجماع الدكتور ادورد وورنر رئيسا للمجلس والدكتور البرت روبار امينا عاما للمنظمة ، وهما المنصبان اللذان اشغلاهما منذ تأسيس منظمة الطيران المدني الدولية الموقتة ، وقد عقدت خلال السنتين ١٩٤٦ و ١٩٤٧ مؤتمرات متعددة عامة

واقليمية تحت رعاية المنظمة الدولية الموقتة ، ومن ثم تحت رعاية المنظمة الدولية الجديدة في انحاء مختلفة من العالم .

ثالثا – المؤتمر العالمي للمواصلات والاذاعة على الموجات القصيرة (١)

عقد هذا المؤتمر العالمي في مدينة اتلانتيك ستي بين ١٥ آب و ٢٨ ايلول ١٩٤٧ وقد مثلت فيه اربع وسبعون دولة بينها الجمهورية السورية التي مثلها فيه السيد سميح موصلي مهندس الاذاعة في ادارة البرق والبريد والهاتف . وقد كانت الغاية من عقد هذا المؤتمر مزدوجة :

١ – مهمة القيام بالدراسات العلمية والفنية بما يتعلق بتوزيع هذا النوع من الموجات القصيرة .

٢ – مهمة توزيع هذه الموجات نفسها على الامم باجمعها كل حسب حاجتها .

ولما كانت هنالك صعوبات فنية وسياسية امام المؤتمر يتعذر عليه التغلب عليها بسهولة، فانه قسم اعماله الى دورتين اثنتين في مؤتمرين اثنين : المؤتمر الاول هو الذي تم انعقاده في الفترة بين ١٥ آب و ٢٨ ايلول سنة ١٩٤٧، والمؤتمر الثاني الذي سيعقد ابتداءاً من ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨ في مدينة مكسيكوستي عاصمة بلاد المكسيك ، على ان تجعل نتائج الدراسات الفنية التي توصل اليها المؤتمر الاول اساساً للمناقشات بشأن توزيع الموجات الآنفة الذكر الذي سيتم نهائيا في المؤتمر الثاني .

وقد كان اشتراك سورية في هذا المؤتمر خطيرا جدا ، ذلك لان القواعد الفنية ونتائج الدراسات العلمية التي تقررت فيه هي التي ستكون اساسا لتوزيع الموجات القصيرة في المؤتمر القادم الذي يعد متمماً لهذا المؤتمر . فالتمثيل في هذا المؤتمر هو والحالة هذه بمثابة وضع الحجر الاساسي في سبيل تحقيق الحصول على عدد من الموجات القصيرة تكفي لحاجاتنا الضرورية .

---

(١) ملخص عن تقرير مندوب سورية الى هذا المؤتمر السيد سميح موصلي.

ولقد لعبت سورية في هذا المؤتمر العالمي دوراً رئيسياً اكسبها مكانة مرموقة في الاوساط العالمية . واول ما تمكنت من تحقيقه سعيها الحثيث في سبيل جعل مجموعة البلدان العربية والاسلامية الممثلة في المؤتمر كتلة واحدة ، الامر الذي توفقت بالنتيجة في تحقيقه وظهرت آثاره جلية في التصويت حتى على القضايا الفنية والاساسية . وبنتيجة هذا التكتل تأمن مقعدان للبلاد العربية في المجلس الاستشاري الاعلى تم الاتفاق على ان يكونا لمصر ولبنان .

وقد رشحت سورية نفسها ، بعد الاتفاق مع الكتلة الآنفة الذكر ومع وزيرنا المفوض في واشنطن ، الى عضوية مجلس المهندسين العالميين لتسجيل الذبذبات ، وهو اكثر خطورة من المركزين الآنفي الذكر، لان مهمة هذا المجلس وضع جداول لتوزيع الموجات القصيرة على الامم . وقد نجحت سورية في الانتخاب الاول ، ولكنها فشلت في المعركة التكميلية « البالوتاج » وكان سبب فشلها ناشئا عن كونها غير معروفة من قبل لدى الكثيرين من الاعضاء ، لانها تظهر للمرة الاولى في مثل هذه المؤتمرات الفنية العالمية . اجل لقد كانت المعلومات الفنية التي لديها ، بما يتعلق بمحطات الاذاعة والارسال التابعة لمصلحة البرق والبريد والهاتف والاذاعة، تامة لا غبار عليها .

اما المعلومات الفنية المتعلقة بمحطات الارسال اللاسلكية التابعة للمصالح الاخرى كالطيران والبحرية ومحطات الارسال اللاسلكية التابعة للشركات الاجنبية فقد كانت ناقصة جدا او بالاحرى معدومة ، وهذا كان السبب المباشر في فشل سورية في البالوتاج . وقد حضر مندوب سورية اكثر جلسات « مؤتمر مطلق الصلاحيات » و « مؤتمر الراديو » و « مؤتمر البلاد الاوروبية للاذاعة على الموجات الوسطى » واشترك في مناقشاتها ، ولكنه لم يتمكن من التوقيع على مقرراتها لعدم تفويضه بذلك رسميا .

والتقرير يقترح ضرورة تمثيل سورية في المؤتمر العالمي الثاني الذي سيعقد كما ذكر آنفاً في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨ ، لانه سيقوم نهائياً بتوزيع الموجات

بعد ان اتم المؤتمر الحالي دراسة الطرق الفنية والقواعد الاساسية التي ستكون اساساً لهذا التوزيع ، كما انه يقترح عقد مؤتمر محلي تدعى اليه الدول العربية والاسلامية قبل موعد انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر العالمي ، فتدرس مشتركة موقفها الذي ستتخذه في المؤتمر العالمي المذكور ، وهكذا تذهب وهي متكتلة ومتفاهمة تمام التفاهم على جميع النقاط . ويقترح بنوع خاص ان تقوم سورية في شهر ايلول القادم بتوزيع الدعوة الى الدول ذات الشأن وعقد المؤتمر المحلي الآنف الذكر ، مؤكداً استعداد مديرية هندسة الاذاعة واللاسلكي لتقديم جميع مالديها من معلومات فنية في هذا الصدد سبق ان حصلت عليها في المؤتمر العالمي الاول .

والتقرير يتضمن نواح فنية واسعة لا مجال لذكرها في هذا الكتاب .

رابعا — لجنة خبراء البريد

عقدت لجنة خبراء البريد التابعة للامم المتحدة اجتماعا دام من ١٠–١٨ كانون الاول ١٩٤٦ في ليك سكسس – نيويورك . وقد مثل سورية فيه قنصل سورية العام في نيويورك السيد رفيق العشا ومندوب مصر الى اللجنة السيد ممدوح مرسي بك . وعقدت اللجنة في خلال هذه المدة عشر جلسات بحث فيها عدداً من المواضيع الخطيرة واتخذت فيها مقررات سنأتي على ذكرها فيما بعد .

وقد حضر هذا الاجتماع مندوبون عن ثلاثين دولة . وبعد افتتاح الجلسة الاولى تكلم المستر اوين Owen نائب الامين العام لمنظمة الامم المتحدة والمختص بالاعمال الاقتصادية ،ذاكراً ان الغرض من هذا الاجتماع هو التفاهم لوضع اقتراح تتقدم به مصالح البريد المختلفة الى مؤتمر البريد العالمي المقرر انعقاده في باريس في شهر ايار ١٩٤٧ القادم لايجاد علاقات بين اتحاد البريد العالمي وهيئة الامم المتحدة عملا بالمادتين ٥٧ و ٦٣ من ميثاق الامم المتحدة .

ولذا فان اول واجب امام اللجنة اعادة النظر في معاهدة اتحاد البريد الدولية ، لا سيما فيما يتعلق بالباب الاول منها الذي ينص على تكوين اتحاد البريد العالمي ، بقصد الاتفاق على مشروع تعرضه فيما بعد المصالح ذات الشأن على المؤتمر القادم

باريس . ثم أبان ان بالامكان بعدئذ اجراء مفاوضات بين مندوبي الاتحاد البريدي من جهة وبين لجنة المفاوضات المتفرعة عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي من جهة اخرى للوصول الى اتفاق بينهما على كيفية ربط اتحاد البريد العالمي بمنظمة الامم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي الاجتماعي الآنف الذكر . ثم عرض على اللجنة مشروعين لهذه الغاية هما : المشروع الاول اعدته الامانة العامة لمنظمة الامم المتحدة بمعاونة القسم القضائي فيها على غرار اتفاقات سابقة ابرمت مع هيئات دولية مماثلة لايجاد علاقات بينها وبين الامم المتحدة ، والمشروع الثاني اعدته لنفس الغاية حكومة المملكة المتحدة بالاتفاق مع السلطات البريدية الفرنسية ، وطلب اليها دراستها واستخراج مشروع موحد منها .

ثم انتخب المستر هدبري رئيس وفد المملكة المتحدة رئيسا للجنة ، والمسيو يونينوز مندوب الشيلي نائباً للرئيس ، والمسيو صميويل مندوب فرنسا اميناً للسر .

وعندما شرعت اللجنة في دراسة المشروعين الآنفي الذكر لاستخراج مشروع موحد منها ، انقسم اعضاؤها الى ثلاثة اقسام : القسم الاول يحبذ ارتباط الاتحاد بالمنظمة مع احتفاظه التام باستقلاله ليبقى بعيدا عن المؤثرات السياسية ، وليحافظ على صبغته الديموقراطية ، ولكي لايحد هذا الارتباط من نشاطه وفاعليته . والقسم الثاني يطلب ايجاد الارتباط بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الامم المتحدة ، وانما مع احتفاظ هذا الاتحاد بابتعاده عن السياسة وبتمسكه بالناحية الفنية ، فيبقى محتفظاً بكيانه حتى بعد زوال منظمة الامم المتحدة ، كما حدث بعد زوال عصبة الامم من عالم الوجود ، وهذا القسم بنوع خاص حبذ الموافقة على المشروع البريطاني الفرنسي لانه يمكن الاتحاد من الاحتفاظ بالصفتين الآنفتي الذكر ، بينما المشروع الذي قدمته الامانة العامة للمنظمة يؤدي الى دمجه بها وافقاده مميزاته جميعها . اما القسم الثالث فقد تمسك بمشروع الامانة العامة الذي يرمي الى جعل الاتحاد البريدي خاضعا لرقابة هيئة الامم المتحدة ، وفرعا من فروعها ، وفي عداد لجانها . وفي طليعة القائلين بهذا الرأي الولايات المتحدة ودول اميركا الجنوبية وروسيا .

ولما كانت فكرة الاعضاء جميعا متجهة الى ايجاد رابطة بين الاتحاد وبين منظمة

الامم المتحدة ، اقترح رئيس اللجنة وجوب المباشرة بدرس المشروعين المقدمين اليها ومقارنتها احدهما بالآخر لوضع مشروع جديد يوفق بينها . فأقرت اللجنة هذا الرأي على ان تناقش بمجموعها المشروعين مادة مادة .

وبعد مناقشة حاده دارت بين الاعضاء عينت في ١٦ كانون الاول لجنة فرعية مؤلفة من مندوبي بلجيكا ومصر والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة ويوغوسلافيا لتوحيد المشروعين اللذين دارت على اساسها المناقشة . وبعد ان اعدت هذه اللجنة الفرعية مشروعها الجديد عرضته على اللجنة العامة لمناقشته، فوافق الاعضاء على جميع مواد المشروع الجديد ما عدا المادة الثانية التي دارت المناقشة حولها في الاجتماعات السابقة على فتح المجال امام جميع امم العالم للاشتراك في الاتحاد كهيئة مستقلة استقلالا تاما رغم ارتباطها بمنظمة الامم المتحدة ، او فسح المجال امام هذه الامم وترك الحق للمنظمة بالتوصية بقبول عضويتها في الاتحاد ام لا .

وبعد اجراء تعديل على المادة الثانية وقبولها من قبل ١٤ دولة ضد ٤ دول وامتناع الدول الباقية عن اعطاء اصواتها ، ومنها مصر وسورية ، قبل المشروع وتم الاتفاق على ان يقدم كل وفد مشروع الاتفاق الى حكومته ، ولهذه ان تقدم ما تشاء من الاقتراحات بشأنه الى مؤتمر البريد العالمي من شهر ايار ١٩٤٧ . كما تم الاتفاق ايضا ان ترسل الامانة العامة لمنظمة الامم المتحدة الى الدول المنضمة اليها الوثائق المتضمنة مشروع الاتفاق كما اقرته اللجنة مع التقرير ، وان ترسلها ايضا الى مكتب البريد الدولي .

ومشروع الاتفاق الذي اقرته اللجنة يتضمن قواعد تحقق ايجاد علاقات تعاون بين الاتحاد البريدي العالمي وبين هيئة الامم المتحدة . واذا استثنينا منه المادة الثانية فلا نجد اي حرج في ان تؤيد سورية او اية دولة اخرى هذا المشروع امام المؤتمر البريدي العالمي في باريس في ايار ١٩٤٧ ليكون اساساً لاتفاق تام وتعاون وثيق بين هذا الاتحاد وبين منظمة الامم المتحدة . فالمادة الثالثة تنص على ان ممثلي هيئة الامم المتحدة يدعون الى كافة المؤتمرات والاجتماعات الادارية التي يعقدها الاتحاد، ولهم ان يشتركوا — دون ان يكون لهم حق التصويت — في مناقشات تلك

المؤتمرات والاجتماعات ولجانها . كما ان ممثلي اتحاد البريد العالمي يدعون لحضور جلسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية التابعين لمنظمة الامم المتحدة ولجانها عند النظر في القضايا التي تهم اتحاد البريد ، ولهم الحق ايضا في الاشتراك في المناقشات دون التصويت .

وتنص المادة الرابعة على ان لكل من الهيئتين ان تطلب من الاخرى عرض ما تراه من المسائل على موتمراتها واجتماعاتها ولجانها . وتنص المادة الخامسة على ان يعرض الاتحاد البريدي على موتمراته واجتماعاته الادارية واعضائه جميع التوصيات الرسمية التي تقدمها اليه منظمة الامم المتحدة والمتعلقة بالابحاث الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية التي تقوم بها تلك المنظمة وفقا لميثاقها . وعلاوة على ذلك فان المادة الخامسة تنص على تبادل الرأي بصدد هذه الابحاث بين الهيئتين، وعلى تعاونها لتنسيق جهود المنظمات ذات التخصص ، وعلى تعاون الاتحاد مع هيئة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق ذلك التنسيق في منظمة الامم المتحدة .

وتنص المادة السادسة على تبادل المعلومات والوثائق تبادلا شاملا ـ اللهم الا فيما يتعلق بالوثائق ذات الصبغة السرية ـ بين الاتحاد البريدي ومنظمة الامم المتحدة.

وتنص المادة السابعة على التعاون بصفة عامة وبشتى الطرق بين الاتحاد من جهة وبين منظمة الامم ومجالسها وفروعها ولجانها من جهة اخرى . وتنص ايضا على ان الاتحاد البريدي يعترف بان احكام معاهدته واتفاقيته الملحقة لا يمكن ان تحول دون قيام الدول المنضمة الى منظمة الامم المتحدة بواجباتها نحوها ، اي نحو المنظمة ، ونحو لجانها ومجالسها وفروعها الاخرى .

وتنص المادة الثامنة على التعاون في جعل شروط الاستخدام في الاتحاد البريدي وفي منظمة الامم المتحدة متماثلة بقدر المستطاع ، وعلى عدم التنافس في استخدام الموظفين . وتنص المادة التاسعة على التعاون في ميدان الاحصاءات . وتنص المادة العاشرة على ان يتحاشى كل من الاتحاد البريدي والمنظمة انشاء فروع تتنافس في الاختصاص ، او يكون اختصاصها مزدوجاً .

وتنص المادة الحادية عشرة على ان يعرض الاتحاد البريدي ميزانيته على هيئة

الامم المتحدة ، وعلى ان تقدم جمعيتها العامة ماتراه من التوصيات بصددها الى مؤتمر البريد. وتنص المادة الثانية عشرة على تبادل الرأي لتغطيـة نفقات البحوث التي تطلب منظمة الامم المتحدة الى الاتحاد البريدي القيام بها ، وكذلك تغطيـة نفقات الخدمات الادارية والفنية والمالية وغيرها التي تقدمها منظمة الامم المتحدة للاتحاد البريدي العالمي. وتنص المادة الثالثة عشرة على ان يبلغ الاتحاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي جميع الاتفاقات التي يعقدها مع المنظمات الاخرى ذات التخصص اومع اية هيئة تمثل الحكومات المختلفة . وتنص المادة الرابعـة عشرة على انه تحقيقاً للاهداف السالفة توجد هيئة الامم المتحدة والاتحاد البريدي حلقـة اتصال بينها يشمل فروع الهيئتين المحلية ومؤسساتها المركزية . وتنص المادة الخامسة عشرة على ان تعدل الاتفاقية بتراضي الهيئتين معاً . وتنص المـادة السادسة عشرة على وجوب العمل بالاتفاقية فور اقرارها من قبل الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة ومؤتمر الاتحاد البريدي العالمي .

اما المادة الثانية من مشروع الاتفاقية التي لم يمكن للمندوب السوري ان يوافق عليها فتنص هكذا :

١ ـ ان اجراءات الانضمام الى اتفاقية البريد العالمية ، وعند الاقتضاء الى الاتفاقيات الملحقة بها ، تحدد بنصوص تلك الاتفاقية. على ان ذلك الانضمام لايعطي الى البلدان صاحبة الشأن الحق في الاشتراك في مناقشات اجتماعات هيئات الاتحاد ولاحق التصويت فيها .

٢ ـ طلبات الانضمام الجديدة الى عضوية الاتحاد البريدي العالمي ، والتي يترتب عليها بوجه خاص الحق في التصويت ، تقدم الى المكتب الدولي ، ويتولى هذا المكتب تحويلها بغير ابطاء الى الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة ، ولها ان توصي برفض تلك الطلبات ويعمل الاتحاد بتلك التوصية . فاذا لم تقدم الجمعية العامة مثل تلك التوصية في بحر اول اجتماع يلي تسلمها طلب الانضمام فللاتحاد ان يبت فيه على النحو الذي يرتأيه .

اما اوجه الاعتراض على هذا النص فهي :

١ ــ انه يتنافى مع استقلال الاتحاد البريدي العالمي .

٢ ــ انه يتنافى مع القاعدة الاساسية للاتحاد البريدي ،وهو انه اتفاقية مفتوحة لجميع الدول المستقلة لتنضم اليها بمجرد اعلان رغبتها في ذلك ، ولغير المستقلة بشرط قبول الاعضاء القدماء بها ، وهذا كله تحقيقاً لمزايا اتحاد البريد العالمي التي تعم كلما كثر عدد الاعضاء المنضمين اليه .

٣ ــ ان الفكرة المنطوي عليها النص متعارف عليها في القانون الدولي العام ، اذ ان الانضمام الى المعاهدات المقترحة يعطي نفس الحق الذي للاعضاء الموقعين ، فهي والحالة هذه ثورة على القواعد الدولية العامة .

٤ ــ من غير المفهوم ان تقبل الدول الانضمام الى اتفاقية البريد ، وبهذا تقع عليها تكاليف الاتفاقية دون ان تستوثق مقدماً من انه سيكون لها ايضا مزايا الاتفاقية ممثلة في حق المناقشة والتصويت . ومؤدى ذلك كله « ان الانضمام لن يكون بالسهولة التي هو عليها الآن ، وان الباب المفتوح سيقفل » . ومما تجب الاشارة اليه ان العوامل السياسية طغت على الاعتبارات الفنية اثناء انعقاد جلسات اللجنة .

الفَصْلُ الرّابعُ عَشر

الصحة العامة - التربية والعلم والثقافة
الحريات العامة

القسم الرابع - الصحة العامة

اولا — مؤتمر طهران الطبي الدولي (١)

عقد هذا المؤتمر الدولي في طهران ـ العجم من ١ تموز الى ٨ منه سنة ١٩٤٥، وقد مثل سورية فيه الدكتور حسني سبح عميد الجامعة السورية، وكان ممثلو الاقطار العربية الاخرى في هذا المؤتمر كما يأتي: الدكتور هاشم الوتري والدكتور صبيح وهبة (العراق)، والدكتور احمد الحلواني (مصر)، والدكتور فؤاد غصن (لبنان)، والدكتور ابراهيم علم الدين (فلسطين). وانتخب الدكتور آقاي سعيد مالك، الملقب بلقمان الملك، وهو وزير الصحة واستاذ الجراحة في معهد طهران، رئيساً للمؤتمر، وانتخب مندوب سورية نائباً للرئيس.

وقد افتتح رئيس المؤتمر حفلة الافتتاح بكلمة ترحيبية، وتلاه كل من مندوبي روسيا فانكلترا فتركيا بالفرنسية، فمندوب سورية بالعربية، فمندوب العراق

---

(١) من تقرير مطول مطبوع لمندوب سورية الى هذا المؤتمر الدولي الدكتور حسني سبح عميد الجامعة السورية.

بالعربية ، فمندوب الولايات المتحدة بالفارسية ، ثم مندوب فرنسا بالفرنسية ، فمندوب مصر بالعربية ، ومندوب الهند بالانكليزية . وكانت الكلمات تترجم الى الفارسية فالروسية فالانكليزية فالفرنسية .

وقد عالج هذا المؤتمر الدولي في اثناء انعقاده عدداً من المواضيع الطبية الخطيرة على الكيفية التالية : في اليوم الاول ١ تموز القى الدكتور امير أعلم « لمحة تاريخية عن الطب الحديث في ايران في السنوات الاربعين الاخيرة » ، وتكلم الدكتور باروپان عن تشكيلات الصحة العامة في اتحاد الجمهوريات السوفياتية .

وفي اليوم الثاني من تموز القى الدكتور مرزبان لمحة تاريخية عن الاسد والشمس الحمراء في ايران ، وتكلم الدكتور نجم آبادي عن الطب في ايران واثره في الطب الغربي ، وتكلم الاستاذ رودنيف عن كيفية اتقاء الهيضة في ايران ، والاستاذ صالح عن « التخدير فوق الصلبة المستمر في الولادة » .

وفي اليوم الثالث من تموز تكلم الاستاذ بريوروف عن « نجاح الجراحة في الحروب الحالية » ، والدكتور افري عن « المعالجة الحديثة في الامراض الزهرية » ، والاستاذ رودنيف عن الطاعون ، والدكتور برينكوف فيودوروف عن « بحث في حصى الطرق البولية في ايران » ، والاستاذ اوبرلين عن « بعض مشاهد الامراض في ايران » ، والاستاذ حبيبي عن « حبة الشرق والداء البربري الطفيلي الانفي في ايران » ، والاستاذ مابر عن الداء البربري الانفي في ايران .

وفي اليوم الرابع من تموز تكلم الاستاذ مالكين عن الانتانات العصبية واختلاطاتها في بعض الامراض في ايران ، والاستاذ شمس « التراخوم في ايران » ، والاستاذ سمليانسكي « تصنيع القرنية » ، والدكتور عاملي عن « دودة المدينة في ايران » .

وفي اليوم الخامس من تموز تكلم الاستاذ شهرازي عن « صورة الجسم خيال النفس » ، والاستاذ باشكوف عن « معالجة داء الذئب الاحمراري » ، والدكتور رضاعي عن « امراض العلل النفسية في ايران » ، والدكتور ميخائيلوف عن « التشخيص الشعاعي لسل الرئة البادىء » .

وفي اليوم السادس من تموز تكلم الاستاذ صدري عن « اشكال اللايشمانيات المختلفة في ايران » ، والاستاذ الانصاري عن « زرع اللايشمانيا الجلدية وعزلها والوقاية منها » ، والاستاذ شمس عن « داء اللايشمانيات العيني والتهاب القرنية » ، والدكتور شرقي عن « معالجة داء اللايشمانيات في ايران » ، والاستاذ ملكي عن « معالجة داء اللايشمانيات الحديثة » ، والدكتور حسابي عن « معالجة داء اللايشمانيات بالاشعة السينية » .

وفي اليوم السابع من تموز تكلم الاستاذ شيرازي عن « العته الباكر في ايران » ، والدكتور حافظي عن « دواء د.د.ت » ، والدكتور كاظمي عن « اسهال كوشنشين في ايران » ، والكولونيل نامه عن « التيفوس في الجيش » ، والدكتور عميد زاده عن « البرداء في ايران » . وكان يعقب كل كلمة مناقشة في الموضوع الذي بحثته . وقد بحثت ايضا امراض اخرى « كمشاهدات عن الرمل البولي في الجيوش الاميركية » بحثه الدكتور بيارس نائب الزعيم في الجيش الاميركي ، « وداء الفرنجة القرأة في فلسطين » للدكتور ابراهيم علم الدين ، « تمزق البانكرياس » للدكتور فاروق الهال مندوب تركيا ، « حول الديجيتال الحديدي » للدكتور سادات توت الاستاذ في جامعة استمبول ، وغيرهم من الاطباء .

وفي اليوم الثامن من تموز القى بعض المندوبين كلمات اختتامية ، واختتم المؤتمر الدولي اعماله .

ثانيا — مؤتمر الصحة الدولي (١)

عقد هذا المؤتمر الدولي في نيويورك من ١٩ حزيران الى ٢٢ تموز ١٩٤٦ ، وقد مثل سورية فيه الدكتور شفيق الطريفي . وقد افتتح المؤتمر في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر اليوم التاسع عشر من شهر حزيران حسب توقيت نيويورك بكلمة ترحيبية القاها مندوب رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاميركية أبدى

(١) عن تقرير مندوب سورية الى هذا المؤتمر الدولي الدكتور شفيق الطريفي .

فيما تمنيات الرئيس الاميركي بنجاح المؤتمر الذي يعد الاول من نوعه في تاريخ البشر ، ثم أتى على ذكر مطامع الحرب وفظائعه ، وخدمات المؤسسات الصحية الدولية ، معرباً عن تقدير الرئيس لعقد هذا المؤتمر الدولي في بلاده .

ثم تكلم الامين العام للمجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع لمنظمة الامم المتحدة عن غاية هذا المؤتمر واهدافه ، وعن الدعوة التي وجهت الى جميع الدول ، وحتى المعادية منها ، ليكون المؤتمر عاما وشاملا لجميع شعوب العالم ، وعقبه رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي نفسه ، فتكلم عن المؤتمر ، ثم حيا الوفود وأبدى تمنياته الحارة بنجاح المؤتمر .

وفي اليوم الثاني انتخب الدكتور الجنرال الاميركي رئيساً للمؤتمر ، وهو متخصص بالجراحة العامة ، وعلى اثر تسنمه سدة الرئاسة ، والقائه كلمة شكر على انتخابه رئيسا ، فسح المجال امام وفود الدول الممثلة في المؤتمر لالقاء كلمات بلدانهم . وقد القى مندوب سورية ايضاً كلمة باسم بلاده .

وفي اليوم الثالث انتخبت اللجان المختلفة وشرع المؤتمر بدرس ومناقشة مواد الميثاق الذي اعدته لجنة المؤتمر التحضيرية في باريس في شهر نيسان سنة ١٩٤٦ ، فكانت تتلى مادة مادة ويجري تعديلها ، ومن ثم يتم اقرارها بشكلها النهائي . وقد اشتركت سورية في مناقشة جميع المواضيع التي تهمها مباشرة ، كقضية التمثيل ، وعدد المندوبين ، ومركز المؤتمر الدائم ، والتمثيل الجغرافي ، والمكاتب الدولية الاقليمية الموجودة حالياً ، كالمكتب العربي والمكتب الاميركي ، وقضية المستعمرات وكيفية تمثيلها ، والمكتب الصحي الموجود في باريس بموجب بروتوكول روما سنة ١٩٤٧ والاتفاقات الملحقة به .

وقد اشترك مندوب سورية في ثلاث قضايا هامة فازت فيها نظريته ، الامر الذي حدا برئيس المؤتمر الى ان يوجه اليه كلمة شكر خاصة . والقضايا الثلاث التي فازت فيها نظرية سورية هي : ١ – عدد اعضاء الوفود ، وكانت الفكرة ان لا يكون الوفد مؤلفاً من اقل من ثلاثة اعضاء ، فتقرر ترك العدد للحكومات ذات

الشأن ، ٢ ـ التمثيل الجغرافي . فتقرر ان تكون الادارة الصحية عادلة ومتساوية بين الشعوب بقطع النظر عن الجنس واللون والدين ، ذلك لانه لا يمكن تأمين السلام الاجتماعي الا بصحة اجتماعية ، لا سيما وسهولة المواصلات قد سهلت انتشار الامراض بين الامم ، ٣ ـ التصويت ، وكانت الفكرة جعله على اساس ثلثي الاعضاء الحاضرين الذين يشتركون في التصويت ، ففازت فكرة سورية بالاقتصار على الكثرة العادية . وقد هنأ الرئيس مندوب سورية على نجاح فكرته في هذه القضية بنوع خاص .

وعند ما بحث مقر المؤتمر الدائم تمسك الفرنسيون بجعله في باريس ، ودارت مناقشة حامية حول هذا الموضوع انتهت بان يعرض على المؤتمر في دورته القادمة للبت به ، بعد استشارة الجمعية العامة التابعة لمنظمة الامم المتحدة بشأنه . ثم بحثت قضية المكاتب الاقليمية وترك انتخاب رؤساء هذه المكاتب لاعضاء المكاتب انفسهم . وبعد ان ناضلت وفود اميركا الجنوبية في سبيل تحقيق هذا الامر ، لعبت السياسة دورها ، وبين ليلة وضحاها تقرر جعل رئيس كل مكتب اقليمي تحت اشراف المدير العام للمنظمة الصحية مباشرة .

وفي اليوم الثاني والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٤٦ ، وبعد ان القى رئيس المؤتمر كلمة الختام ، بوشر بالتوقيع على الوثيقة الدولية التي تم الاتفاق على صيغتها النهائية ، فوقع عليها ما ينوف على خمس واربعين دولة بينها سورية ، واختتم المؤتمر اعماله .

ثالثاً ـ المؤتمر الدولي الخامس لامراض الاطفال (١)

عقد هذا المؤتمر في مدينة نيويورك من ١٤ الى ٣١ تموز سنة ١٩٤٧ ، وافتتح رسمياً في الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي ١٥ تموز سنة ١٩٤٧ بحسب الترتيب التالي : كلمة رئيس الجمهورية الاميركية ، فكلمة رئيس المؤتمر الدكتور

---

(١) ملخص عن تقرير مندوبي سورية الى هذا المؤتمر الدكتور غسان الجلاد والدكتور نصوح المرابط .

هلمبولز ، فكلمة ممثل رئيس بلديـة نيويورك ، فكلمة حاكم ولاية نيويورك ، فكلمة ممثل وزارة الصحة الاميركية ، فكلمة الآنسة لانروب رئيسة مكتب الاطفال في الولايات المتحدة الاميركيـة ، فكلمة الجنرال اوزبون مندوب وممثل لجنة الطاقة الذرية التابعة لهيئة الامم المتحدة .

وكانت جميع هذه الكلمات ترحيبية باعضاء المؤتمر ، واشادة بفضل المؤتمر نفسه على العالم اجمع من جهة اعلاء شأن طب الاطفال وترقيته . وقد كانت حفلة الافتتاح بمنتهى الروعة والفخامة ، وكانت اعلام الدول الممثلة في المؤتمر تخفق في صدر قاعة الاجتماع ، وكان ترتيب العلم السوري الخامس الى يمين العلم الاميركي .

وكان عدد الدول الممثلة في المؤتمر اثنتين وستين دولة ، ويتراوح عدد الممثلين الرسميين لكل دولة بين ممثلين اثنين وستة ممثلين . وكانت اللغات الرئيسية التي تترجم اليها المناقشات والمحاضرات ، الانكليزية والفرنسية والاسبانية والالمانيـة ، فكان المحاضر او المناقش يتكلم بلغته الخاصة ويترجم كلامه فوراً الى هذه اللغات الاربع .

اما اعمال المؤتمر فقد قسمت على الشكل الآتي : ١ ـ قاعة المحاضرات ، ٢ ـ قسم المعروضات الطبية واعمال الاطباء وابحاثهم ، ٣ ـ قسم عرض المصنوعات الطبية (معامل ومستحضرات طبية) ، ٤ ـ قسم لعرض افلام سينمائية للدراسات والابحاث الطبية ، ٥ ـ قسم لعرض هندسة المستشفيات الواجب بناؤها حسب خبرة الاطباء ودراستهم ، وما يلزم لهذه المستشفيات ، ٦ ـ قسم لعرض دراسات المخابر لمواضيع مختلفة قيد الدرس .

وقد القيت في قاعة المحاضرات الابحاث التالية : التغذية ، الامراض المسببة عن حميات راشحة ، المداواة الكيماوية للامراض الانتانية ، وفيات المواليد ، السل ، عدم انسجام الدم ، التسمم الغذائي ، امراض القلب الولادية ، العوامل المنشئة للجنين اثناء الحمل ، المداواة الوقائية للاطفال ، حاجة الجسم الى الفيتامينات والحالات الناجمة عن فقدان هذه المواد ، بعض الامراض النـاجمة عن الطفيليات المرضية ، الحمى الرثوية ، امراض الغدد عند الاولاد .

وعرض في قسم معروضات اعمال الاطباء وابحاثهم اشياء كثيرة منها : الزهري الطفلي الولادي ، المبحث الطبيعي للشلل الطفلي والسعال الديكي ، معالجة الانفلونزا والستربتومايسين ، الطريقة المخبرية لتكثيف البنسلين والستربتومايسين في السوائل الحيوية والفحوص الضرورية لذلك ، التيفوس الفاكسين (التلقيح ونتائجه) .

وفي قاعة اخرى عرضت الاشياء الآتية : العصبة السلية في نموها ومظهرها وقوتها ، والاختبارات السلية في الفارة ، وتأثير النظام الغذائي على الانتاب السلية ، والمداواة الكيماوية في سل الاطفال ، الحمى الرئوية ، مباحث عن الحميات الراشحة في مستشفى الاطفال في مدينة فلادلفيا ، الشلل الطفلي ، نظام حميات الاطفال في الولايات المتحدة الاميركية ، علاقة الولد باهله ، التشوهات الولادية الحادثة في الفارة بتأثير قصور الفيتامين B في الفارة الام ، تشوهات ولادية ناتجة في الفارة بقصور الفيتامين A في الفارة الام ، الى غير ذلك من المعروضات مما يعد ١٥٤ معرضاً صغيراً . وكلها مشاهدات وابحاث وتجارب طبية قدمها المساعدون والاساتذة لحوادث طبية قيد الدرس .

اما الافلام التي عرضت في قسم المعروضات السينمائية فهي : رحلة في عالم الطب ، التمشي مع الزمن ، الحياة مع الصغير ، المداواة الجراحية ، التحصين من الامراض الانتانية ، متى يذهب الطفل الى المدرسة ، التهاب الزائدة عند الطفل ، حنجرة الطفل ، نمو الطفل ، فحص الطفل العصبي الطبيعي وغير الطبيعي في الاعصاب المحركة ، عين طفلك ، اذن اولادك ، فحص وظيفة العضلات في الشلل الطفلي ، استحضار المصل البشري ، ولادة الطفل ، الدخول في سن اليفع ، العناية بالمولودين قبل الاوان ، الفيتامينات والامراض الناتجة عن قصورها . هذا فضلا عن الزيارات والرحلات الطبية المتعددة والتي كانت فائدتها جلى .

وقد جرت ابحاث والقيت محاضرات طبية في اربعة مستشفيات من اكبر مستشفيات نيويورك التابعة للجامعات والكليات الطبية فيها . ومن المواضيع التي شوهدت في هذه المستشفيات نظريا وعملياً : العوامل المؤثرة على الجنين اثناء الحمل ، الوردية الوافدة لدى الحامل وتأثيراتها على الجنين في احداث التشوهات الولادية ،

اليرقانات ، الزمرات الدموية ، وقاية الاطفال من الامراض الانتانية ، معالجة الاسهالات عند الاطفال بمركبات السولفاميد ، طرق تحصين الاطفال ضد الدفتيريا (الخانوق) ، الوقاية من الشلل الطفلي ، تأثير الفيتامينات على النمو .

واتبعت هذه الزيارات برحلة طبية الى مدن مختلفة في الولايات المتحدة الاميركية شاهد فيها اعضاء المؤتمر مقدار الرقي العلمي في تلك البلاد . وقد اختتم المؤتمر بحفلة عشاء فخمة ضمت ما ينوف على ١٨٠٠ عضو وعائلاتهم القيت فيها كلمات الشكر لجميع الذين ساعدوا على عقد هذا المؤتمر الدولي . وتقرر عقد المؤتمر السادس في سويسرا .

القسم الخامس ـ التربية والعلم والثقافة

اولا — مؤتمر تشكيل منظمة التربية و العلم و الثقافة التابعة للامم المتحدة

بناء على دعوة مشتركة وجهتها حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا الى الدول اعضاء منظمة الامم المتحدة ، انعقد هـذا المؤتمر في لندن في اول تشرين الاول ١٩٤٥ ودام انعقاده الى السادس عشر منه . وقد وجهت هذه الدعوة وفقاً لتوصيات مؤتمر سان فرانسيسكو ، وبناء على طلب وزراء التربية في الحكومات الحليفة ، وتحقيقاً للاهداف المبينة في الفقرة الثالثة من المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة .

وقد حضر هذا المؤتمر مندوبون وممثلون من الدول التالية : الارجنتين واوستراليا والبلجيك وبوليفيا والبرازيل وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكوبا وتشيكوسلوفاكيا والدنمرك والدومينيكان والاكوادور والسلفادور ومصر وفرنسا واليونان وغواتيمالا وهايتي والهند وايران والعراق ولبنان وليبريا ولوكسمبرغ والمكسيك وهولندة وزيلاندة الجديدة ونيكاراغو والنروج وباناما والبيرو والفيليبين وبولونيا والمملكة العربية السعودية وسورية وتركيا والاتحاد

جنوبي افريقية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية ويوروغواي وفنزويلا ويوغوسلافيا .

وقد مثل الهيئات والمنظمات الدولية التالية مراقبون وهي كما يلي : منظمة العمل الدولية ، امانة عصبة الامم ، لجنة عصبة الامم للتعاون الفكري ، المعهد الدولي للتعاون الفكري ، جامعة الامم الاميركية ، موسسة الامم المتحدة للمساعدة والتعمير « الاونرا » ، مكتب التربية الدولي . وقد مثل سورية في هذا الموتمر معالي الدكتور محسن البرازي الامين العام لرئاسة الجمهورية السورية ووزير الداخلية .

وقد درس الموتمر مشروعي دستور للمنظمة ، احدهما اعده موتمر وزراء التربية في الحكومات الحليفة والثاني الحكومة الفرنسية ، وعدداً آخر من المقترحات الاخرى . وبعد دراسة هذين المشروعين دراسة وافية وضع الموتمر دستوراً مستمداً منهما أي المشروعين بانشاء منظمة التربية والعلم والثقافة ، وقرران يكون مقر هذه المنظمة في باريس ، وعين لجنة تحضيرية لها حسب الاصول ، وفوضت هذه اللجنة ببحث الفرص والممكنات لتوسيع مدى استخدام وسائل الاتصال الاجتماعي لاغراض السلم وتمتين اواصر الصداقة بين الامم ، وبنوع خاص عند تشكيل لجان المنظمة ومكتب ادارتها ان تعير التفاتاً خاصاً الى العلاقات الوثيقة التي يجب ان تنشأ بين المنظمة وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية التي تعمل في حقل العلاقات الاجتماعية ، والى السبل التي تستطيع بواسطتها هذه الهيئات والمنظمات من تحقيق الاهداف المشتركة .

وقد عني هذا الموتمر بنوع أخص ببحث اللجنة التمهيدية لهذه المنظمة بوجوب توصية اللجنة التنفيذية التي تنشأ عنها بالتشاور مع المجلس الدولي لنقابات العلوم في السبل التي تمكنها من التعاون معهم لتحقيق الغاية من وجودهما . ولما كانت قوة الحكومات الديموقراطية ورسوخ قدمها يتوقفان على قوة الرأي العام المستنير فيها ، فقد تقررا أيضاً ان تحث هذه المنظمة على انشاء صلات عملية وثيقة مع هيئات التعليم بالدول الكبرى الخاصة والعامة منها .

ثانيا – المؤتمر السنوي العام الاول لمنظمة التربية والعلم والثقافة لمنظمة الامم المتحدة

اصبحت منظمة التربية والعلم والثقافة *UNESCO* ذات صفة رسمية في ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٦ ، وذلك يوم صادقت اليونان على دستور هذه المنظمة ،واودعت وثيقة تصديقها هذه في وزارة الخارجية البريطانية في لندن ، لانه بتصديق اليونان على الدستور بلغ عدد الدول المصدقة عليه النصاب القانوني المطلوب .

أما الدول التسع عشرة التي سبقت اليونان بايداع وثائق تصديقها على دستور هذه المنظمة الدولية فهي :اوستراليا والبرازيل وكندا والصين وتشيكوسلوفاكيا، والدنمرك وجمهورية الدومينيكان ومصر وفرنسا والهند ولبنان ونيوزيلاندة والنروج والمكسيك واتحاد جنوبي افريقية والمملكة السعودية العربية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية .

وفي ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٦ عقدت هذه المنظمة الدولية اول مؤتمر سنوي عام لها في مدينة باريس حضره ممثلون عن ٤٤ دولة ، وهي الدول العشرون التي وردت اسماؤها آنفاً ودول بولونيا والبلجيك وهولندة وبوليفيا وفنزويلا وهايتي وسواها من الدول الاخرى التي قبلت في اثناء انعقاد المؤتمر ، فبلغ عدد الدول التي يحق لها الاشتراك في التصويت ثلاثين دولة . وقبلت وفود يوغوسلافيا وسويسرا واسوج وايسلندة كمراقبين فقط ، وقبل ممثلون عن اسبانيا بصفة غير رسمية . اما روسيا فلم ترسل ممثلين عنها .

افتتح المسيو جورج بيدو وزير خارجية فرنسا المؤتمر مرحباً بالمندوبين ، وآسفاً شديد الاسف لعدم اشتراك ممثلين عن الاتحاد السوفياتي وبعض الدول الاوروبية في هذا المؤتمر العالمي . ثم اشار الى مهمة هذه المنظمة التي تنحصر في الامور التالية : ١ ــ رفع المستوى الادبي كعنصر اولي في حياة البشر، ٢ ــ رفع مستوى الناس العاديين في العالم ، ٣ ــ تشجيع كل مايؤول للنجاح في اشكاله

المتعددة . واعلن ان على المنظمة ان تنمي العلاقات الثقافية بين الامم وتضمنها ، وان تسعى الى توحيد المسؤوليات والاهتمامات، وليس الى ايجاد تكتلات ، وتمسك كل منها بمبادئها الخاصة ، وان تعمل على تحقيق وحدة عالمية يحتفظ فيها الافراد والجماعات بحق التعبير عن آرائهم الخاصة ».

وفي العشرين منه انتخب المؤتمر بالاجماع المسيو ليون بلوم ، رئيس وزراء سابق ، رئيساً له ، ومن ثم قدم الدكتور جوليان هوكسلي السكرتير التنفيذي للجنة التحضيرية في منظمة «اليونيسكو» تقريره الذي اظهر فيه اسفه لعدم اشتراك روسيا في اعمال هذا المؤتمر ، وآماله البعيدة المدى في نجاح المنظمة الى ان تعم فوائدها العالم بأسره . ثم لخص الاهداف التي اقترحتها اللجنة التحضيرية وهي تشمل:

١ ــ العمل على ارجاع العلم والتعليم الى مكانتها العليا ، وعلى اعادة المكاتب العامة والمتاحف والمواصلات الى ما كانت عليه سابقاً .

٢ ــ دراسة تشكيل حملات ضد الامية وفي سبيل التعليم الاجماعي ، مع الاهتمام بمساعدة جميع الدول الاعضاء التي ترغب في الحصول على هذا النوع من المساعدة لايجاد اقل تعليم اساسي ممكن لجميع مواطنيها .

٣ ــ عقد مؤتمر عالمي بصدد تعليم العلاقات الدولية ، وتأسيس مدارس دولية صيفية لتعليم المشتغلين في حقلي الاسعاف التربيوي والثقافي .

٤ ــ دراسات وافية عن الكتب المدرسية بقصد القضاء على سوء التفاهم الدولي .

٥ ــ اتفاقات دولية بشأن الافلام العلمية والتربيوية .

٦ ــ البعث على او نشر الكتب السنوية ، وكتب المراجع والمؤلفات العلمية ، وتسجيلات الحاكي *Gramaphone Records* ، واعادة طبع الكتب الشهيرة الفنية والكتب المتعلقة بفن البناء ، وكذلك الافلام العلمية والتربيوية .

٧ ــ تأسيس مكتب ترجمة في البلاد التي تضع فيها منظمة اليونيسكو قائمة بكتب تستحق ان تترجم .

٨ ــ القيام بدراسات تتعلق بعوائق انتشار المعلومات عبر الحدود الوطنية ،

على ان يعمل بموجب هذه الدراسات فيما بعد .

٩ ـ الدعوة لعقد مؤتمر لاعداد اتفاقية عالمية افضل تتعلق بحقوق اعادة الطبع .

١٠ ـ انشاء نواد في المدارس تضم مواطنين من كافة انحاء العالم ، وتبادل الفنيين والمعلمين بقصد تقوية التفاهم الدولي .

وقد اكد الدكتور هوكسلي انه على الرغم مما امام العالم من مسؤولية تجاه الاقطار التي دمرتها الحرب ، فان امامه مسؤولية اكبر في مكافحة الامية .

وفي الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني انتخب المؤتمر بالاجماع ثمانية عشر عضواً من اعضائه لتشكيل المجلس التنفيذي وهم : الدكتور وولكار اوستراليا ، والمسيو فرنيار البلجيك ، والاستاذ بولو كارنيرو البرازيل ، والمسيو فيكتور دوور كندا ، والاستاذ تشنيوان الصين ، والدكتور اوبوسنيسكي تشيكوسلوفاكيا ، والسيد شفيق غربال بك مصر ، والمسيو بيار اوكار فرنسا ، والاستاذ فوتيادس اليونان ، والدكتور كورث هولندة ، والسير سارفابالي رادها كريشنان الهند ، والدكتور مانويل مارتيناز بايز المكسيك ، والاستاذ الدكتور سومارفيلت النروج ، والمسيو ماريان فالسكي بولونيا ، والمسيو غورتيكان تركيا ، والسيرجان مود المملكة المتحدة ، والمستر ارشيبالد ما كلايش الولايات المتحدة الاميركية ، والسير بارا بيريز فنزويلا .

وفي ٢٥ منه انقسم المؤتمر الى اللجان التالية : لجنة البرامج ، ولجنة اعادة السكان ، ولجنة العلوم الاجتماعية والدروس الفلسفية والانسانية ، ولجنة العلاقات الاجتماعية ، ولجنة المكاتب والمتاحف ، ولجنة العلوم الطبيعية ، ولجنة الادارة والمالية . وقد قامت هذه اللجان بالمهام التي انيط بها القيام بها على اكمل وجه ، واتخذت قرارات نوردها فيما يلي :

١ ـ اتخاذ قاعدة عامة تساعد على اختيار المشاريع التي يطلب القيام بها في السنة الاولى ، وهي ان يساعد المشروع على توطيد السلم ، وان يكون وحدة تامة منسجمة ، وان يكون ضمن نطاق الموازنة ، وان يمكن تطبيقه من قبل عدد معقول من الموظفين .

٢ ــ ان تبدأ منظمة اليونيسكو بتنظيم مخيمات الاحداث ليقوموا في صيف السنة ١٩٤٧ بخدمة المناطق التي خربتها الحرب ، وان تسعى لتشجيع وتقوية روح التعاون بين المنظمات الخاصة والوكالات الحكومية ، على ان لا تتحمل المسؤولية المالية بكاملها .

٣ ــ ان يعقد اجتماع في باريس في صيف سنة ١٩٤٧ تعطى فيه دروس في العلاقات الدولية للمعلمين والمتخرجين والموظفين المدنيين .

٤ ــ تقررت الاقتراحات التالية :

أ ــ تشكيل لجان لدراسة الحاجات السريعة التي تتطلبها البلدان ذات الصحافة المتأخرة ، والتي مصالحها السينمائية والراديو فيها متأخرة ايضاً . وكلفت الدول المتقدمة في هذا المضمار لتعليم الطلاب في الامم المتأخرة .

ب ــ تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة الامكانية مع الرغبة في ايجاد شبكة عالمية للراديو تقوم بتمديدها اما منظمة الامم المتحدة او منظمة التربية والعلم والثقافة ، على ان تستعمل اثناء القيام بهذه الدراسة لتنفيذ مشاريع اليونيسكو الشبكات الخاصة او الحكومية في كل بلد تجري فيها هذه الدراسة .

ج ــ ان يشكل مجلس عالمي للافلام .

د ــ لاجل « ضمان حرية انتقال الفكر والمعلومات ذات المسؤولية » يجب ان ترفع جميع القيود عن دخول الصحف وانتشارها في جميع الدول والبلدان ، وان تزداد التسهيلات امام الكتاب والصحافيين والمذيعين ومنتجي الافلام ، وان يجري تبادل زيارات بين الصحافيين في البلدان المختلفة ، وان يعقد مؤتمر صحافي في سنة ١٩٤٨ .

هـ ــ أن تؤسس معاهد للمعلومات العلمية في كل دولة ، على ان تكون منظمة اليونيسكو المرجع الوحيد لهذه المعاهد والمؤسسات .

٥ ــ تأسيس مرجع دولي للمعلومات عن الكتب التي اتلفت في خلال الحرب وعن اعادة التسهيلات .

٦ ــ وتقرر ايضا :

أ ــ الدعوة لتوزيع الاجهزة العلمية المصنوعة في المانيا واليابان على البلدان التي اتلف الالمان واليابانيون اجهزتها العلمية في خلال الحرب ، وذلك بقصد اصلاح هذه الاجهزة واعادة استعمالها .

ب ــ تأسيس مكاتب « للتعاون في ميدان العلم » في المناطق البعيدة عن مراكز العلم والفن الرئيسية ، وذلك للمساعدة على تحسين الاجهزة الفنية والعلمية . والمناطق المقصودة بهذا القرار هي الشرقان الاقصى والاوسط واميركا اللاتينية .

ج ــ ارسال فرق دولية الى الهند والشرق الاقصى للتحقيق في مشاكل التغذية .

د ــ تأسيس معهد دولي للتنقيب للقيام بالدراسات اللازمة عن موارد حوض الامازون في اميركا الجنوبية .

٧ ــ وافقت لجنة الموازنة على موازنة سنة ١٩٤٧ ، بما فيها ٥٩٠ الف دولار انفقت قبل ١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ وقدرها ٦٫٥٩٠٫٠٠٠ دولار .

وفي ٦ كانون الاول سنة ١٩٤٦ انتخب الدكتور جوليان هوكسلي مديراً عاما للمنظمة لمدة سنتين خلافا للقانون الذي يقضي بانتخاب المدير العام لمدة ست سنوات ، وذلك بناء على طلبه . وفي ٩ منه وافق المؤتمر على مقررات اللجان الآنفة الذكر مع تعديلات طفيفة اجريت عليها ، وقد أضاف مشروعا باعادة النظر في الكتب المدرسية التي تؤدي الى اشعال نار الحرب بسبب التحريف في التاريخ . وفي ١٠ كانون الاول اقر الموازنة التي اقرتها سابقاً لجنة الموازنة والادارة بعد ان رفض تعديلا طفيفاً عليها باضافة مبلغ مليون ونصف مليون دولار . واختتم المؤتمر اعماله بعد ان اتخذ قراراً بعقد مؤتمره السنوي لسنة ١٩٤٧ في مدينة مكسيكو ستي .

وفي الاجتماع الذي عقده مجلس اليونيسكو التنفيذي في باريس من ١٠ ــ ١٥ نيسان سنة ١٩٤٧ قرر بسبب ضآلة موازنته لسنة ١٩٤٧ ان يقتصر على اهم الاعمال في حقول اعادة التعليم في المناطق التي دمرتها الحرب ، وفي اثارة التفاهم الدولي والتعليم الاساسي .

ثالثاً — مؤتمر اليونسكو للغات الاضافية

عقد في باريس في ١١ تموز سنة ١٩٤٧ مؤتمر للاختصاصيين في اللغات تحت اشراف منظمة التربية والعلم والثقافة *UNESCO* ، وأوصى باستعمال اللغتين الانكليزية والفرنسية كلغتين معاونتين لتسهيل تبادل الافكار وتوسيع نطاق التفاهم الدولي .

وعلى سبيل التحديد جعلت اللغة الفرنسية لغة مساعدة في اوروبا وافريقية واللغة الانكليزية في اميركا اللاتينية والهند واندونيسيا والصين وافريقية .

والى جانب هاتين اللغتين أضيفت لغات اقليمية اخرى منها : الروسية في الاتحاد السوفياتي ، والعربية في الشرق الاوسط ، والاسبانية في اميركا اللاتينية ، والهندوستانية في الهند ، والصينية في الصين ، والمالانية في اندونيسيا .

وقد لفت النظر الى ان التطور الاخير في تعلم اللغات ، بما فيه استعمال الراديو والسينما والفونوغراف بدلاً من استعمال كتب آداب اللغة ، قد جعل ميسوراً للمرء ان يتعلم لغة جديدة في خلال اشهر قليلة .

رابعاً — المؤتمر السنوي العام الثاني لمنظمة التربية والعلم والثقافة التابعة لمنظمة الامم المتحدة المنعقد في مكسيكوستي - المكسيك من ٦ تشرين الثاني الى ٣ كانون الاول ١٩٤٧

عقد المؤتمر السنوي العام الثاني لمنظمة اليونسكو في مدينة مكسيكوستي ، عاصمة بلاد المكسيك ، من ٦ تشرين الثاني الى ٣ كانون الاول سنة ١٩٤٧ . وقد افتتح المؤتمر بخطاب قيم القاه رئيس الجمهورية بحضور ما لا يقل عن الفي مستمع شبه فيه اليونسكو بالقائد المعنوي لشعوب العالم قاطبة ، الى ان قال : « نحن في فترة من الزمن شديدة الخطورة تجتازها البشرية ، اجبرنا فيها على النظر في خطر أتى به العلم ، وهو خطر يضعنا على شفير الهاوية ، ولكي نتغلب على الخوف المستولي

على البشر من هـذا المصير المؤلم المرتقب ، اصبح لا مندوحة لنا عن الاتجاه الى التربية والتعليم » .

وبعد ان يؤكد ان الجواب الوحيد لنداء العالم في الحقل الدولي هو في حوزة اليونسكو ، وبعد ان يرحب بالمؤتمرين ترحيباً حاراً ، يشجعهم على السير قدماً في تحقيق اهدافهم النبيلة مؤكداً لهم وجود الصدى الصحيح في بلاده للاهداف السامية التي يعملون على تحقيقها لخير العالم ورفاهية البشر (١) .

ثم باشر المؤتمر اعماله ، وكان منعقداً في بناء جديد لاحدى الكليات يبعد عن العاصمة المكسيكية بضعة اميال ، وهو يتسع لخمسمائة مقعد ، ومجهز بمكبرات للصوت وبجهاز خاص لايصال الترجمات في حينها الى المستمعين ، كالجهاز المستعمل في الجمعية العامة التابعة لمنظمة الامم المتحدة . وكانت اللجان المتعددة في المؤتمر تعقد جلساتها في قاعات صغيرة في نفس البناء ، بينما كانت السكرتارية ، ومكاتب الوفود في ملحقات البناء .

وبعد ان ألقى الدكتور هكسلي المدير العام للمنظمة كلمته ، افتتح المناقشة السير فابالي رادها كريشنان رئيس الوفد الهندي منتقداً طريقة التوزيع الجغرافي للاعمال في السكرتارية ، على اساس ان معظم الموظفين والعاملين فيها هم من غربي اوروبا ومن الشعوب التي تتكلم اللغة الانكليزية ، واصر على ان يضع المؤتمر حداً للاعتقاد

(١) لفت النظر في الجلسة الافتتاحية خطاب القاه مندوب فرنسا باسم المسيو ليون بلوم رئيس المؤتمر الاول جاء فيه ما يأتي : « ان العالم من الناحية السياسية والفكرية في موقف دقيق وحرج جداً » ، ولكن اليونسكو هي احدى القوى الفعالة التي تساعد على تهدئة الحال وانقاذ العالم من هذا الموقف الدقيق » ، الى ان يقول : « اذا سادت حالة سلام بين شعوب الارض في يوم من الايام ، وكانت حالة سلام بالمعنى الصحيح ، فانها لن تسود بواسطة الترتيبات السياسية والاقتصادية والمالية فحسب التي يهيئها رجال السياسة والمال ، بل ايضاً بواسطة وحدة راسخة بين ضمائر الناس ، هذه الوحدة التي تنشأ عن طريق تمسكهم بالمبادىء العملية القويمة » .

بان اليونسكو هي مؤسسة انكليزية ـ اميركية باعادة النظر في التوزيع الجغرافي واضافة عدد من الموظفين الذين يمثلون اميركا اللاتينية والشعوب الشرقية .

ثم أعلن مندوب الفيليبين المستر ايميلوابيلو عن تشكيل لجنة وطنية لليونسكو في بلاده . واعلن رئيس الوفد الاميركي عن مدى المساعدة المالية القوية التي تؤديها بلاده لمنظمة اليونسكو قائلا : انها بلغت في مدى سنة ونصف سنة حتى شهر تموز الماضي مئة واربعة ملايين دولار ، الى ان قال : ان عدد المؤسسات الخاصة التي اشتركت في هذه المساعدة المالية قد بلغ الثلاثمائة مؤسسة ، بينما كان لا يزيد عن الاربعين مؤسسة في السنة الماضية .

وتلقى المؤتمر برقية من مؤسسة كليات طب الاسنان الاميركية تعلن فيه عن استعداد ٦٥ الف طبيب اسنان لتقديم مساعدتهم الطبية في البلدان التي دمرتها الحرب . وكان على لوحة اعمال المؤتمر توصية من مجلس اليونسكو التنفيذي بوجوب تشكيل هيئة للاستقصاء عن امكانية العمل من قبل اليونسكو في المناطق المحتلة في المانيا .

وبعد ان انتخب المسيو مانيوال كولفيداد وزير التربية في المكسيك رئيساً للمؤتمر ، انتخب المؤتمر اعضاء جديدين هم : ايطاليا والمجر وسويسرا والنمسا . ومن ثم قبل المؤتمر بالاجماع توصية مجلس اليونسكو التنفيذي بشأن دعوة الحكومة الاسبانية الموجودة في المنفى لحضور المؤتمر كضيف ممتاز ومراقب بصورة غير رسمية .

وقد قرر المؤتمر حصر اعمال اليونسكو في سنة ١٩٤٨ في الدول الاعضاء والسكرتارية ضمن نطاق محدود ، واتخذ مقررات متعددة بشأنها بوبها ضمن ستة فصول بحسب الترتيب التالي ، واعتبرها برنامجاً لاعماله في سنة ١٩٤٨ :

الفصل الاول — اعادة البناء والتعمير ، وتعني القرارات التي يضمها هذا الفصل في اعادة بناء التربية والعلم والثقافة في البلدان التي دمرتها الحرب .

الفصل الثاني — العلاقات ، وتشمل هذه القرارات اقسام البرامج التي تدعو

الى زيادة التفاهم بمختلف الوسائل لازالة الفوارق القومية بالطرق التالية : اولا ـ بواسطة التزاور وتبادل الاشخاص . ثانيا ـ بواسطة الاذاعة والافلام والصحافة . ثالثا ـ بواسطة المكاتب والكتب والمطبوعات .

الفصل الثالث ـ التربية والتعليم ، وتعنى بالعمل على التوحيد بين اقسام البرنامج المتعلقة بالتربية والتعليم بشرط الابتداء بالاكثر خطورة منها .

الفصل الرابع ـ التبادل الثقافي ، ويشمل الامور التالية : اولا ـ مجموعة المقررات المتعلقة بحقلي الفن والادب . ثانيا ـ اعمال الترجمة وجمع الكتب الهامة . ثالثا ـ مجموعة القرارات المتعلقة بحقلي الفلسفة والاعمال الانسانية . رابعا ـ القرارات المتعلقة بالمتاحف .

الفصل الخامس ـ العلاقات الانسانية والاجتماعية ، وقد جمع في هذا الفصل جميع المقررات المختلفة المتعلقة بحقلي الدراسة والعمل اللذين يعتبران حقلا مشتركا بين علماء الاجتماع والرجال الانسانيين والفلاسفة .

الفصل السادس ـ العلوم الطبيعية ، ويضم القرارات التي تتعلق بالمعارف الانسانية والسيطرة على الطبيعة .

وعلى الاثر اتخذ المؤتمر قراراً ، بناء على المادة الخامسة من دستور المنظمة ، يجعل بموجبه مجلس اليونسكو التنفيذي مسؤولا عن تنفيذ هذا البرنامج في سنة ١٩٤٨ ، كما انه عهد اليه الاشراف على المدير العام اثناء تنفيذه للمقررات الآنفة الذكر .

وقد راعى المؤتمر في جميع فصول برنامجه سنة ١٩٤٨ الغاية الاساسية التي ترمي اليها منظمة اليونسكو من وراء ما تبذله من جهد في الحقل الانساني الواسع ، وهي : « تحقيق فكرة الوحدة البشرية عن طريق تقوية روح التعاون بين الحكومات وشعوبها في حقول معينة للعمل ، وبين المربين ورجال العلم والعلماء والفنانين المبدعين والمختصين في الاذاعة والافلام والصحافة ، وبين جميع العاملين في حقول العمل التي يعمل فيها هؤلاء الرجال » .

وقد بلغت الميزانية التي وافق عليها المؤتمر العام الثاني ٧,٦٨٢,٦٣٧ دولاراً

اميركيا لتغطية نفقات تنفيذ البرنامج الآنف الذكر ، والاعمال الادارية ، والخدمات العامة التي تقوم بها منظمة التربية والعلم والثقافة في سنة ١٩٤٨ . هـذا فضلا عن مقررات اخرى متعددة ومتفرقة اتخذها المؤتمر ، منها توصيات الى مجلس اليونسكو التنفيذي بشأن تنظيم اعمال المؤتمر العام الثالث الذي قرر هذا المجلس بعدئذ عقده في مدينة بيروت ـ لبنان في شهر تشرين الاول القادم سنة ١٩٤٨ . وانهى المؤتمر اعماله في الثالث من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٧ .

خامسا — مجلس اليونسكو التنفيذي

عقد هذا المجلس التنفيذي اجتماعا في بيت اليونسكو من ١٢ـ١٥ شباط سنة ١٩٤٨ ، وكان الاجتماع الاول الذي يعقده بعد انتهاء المؤتمر الثاني العام الذي عقدته المنظمة في مدينة مكسكوستي عاصمة جمهورية المكسيك . وقد عقد هذا المجلس ثمانية اجتماعات متوالية في خلال الايام الاربعة برئاسة الدكتور ي . رونالد ووكر (اوستراليا) ، ونيابة رئاسة كل من السير سارفيبالي رادها كريشنان (الهند) والاستاذ الف سومرفالت (النروج) ، وبحضور ١٥ عضواً اصلياً وثلاثة اعضاء ملازمين ، وممثلين عن الامم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الزراعة والتغذية ، وبحضور الدكتور هكسلي مدير اليونسكو العام ونائبه ومعاونه ، فضلا عن ممثلين عن الصحافة الفرنسية والدولية واعضاء الامانة العامة لليونسكو مع عدد غير قليل من الزائرين .

وفي الجلسة الافتتاحية اشار الدكتور ووكر الى ان المال الذي يدفعه اعضاء منظمـة اليونسكو لاجل تحقيق اهدافها المثلى ينفق في سبيل الاهداف التي يجمع من اجلهـا .

وقد بحث المجلس ثلاثة مواضيع هامة واتخذ قرارات بشأنها وهي كما يلي :

الموضوع الاول ـ تعيينات جديدة في سكرتارية اليونسكو . وقد وافق على تعيين خمس شخصيات كبرى في السكرتارية هي كما يلي :

الشخصية الاولى ـ الدكتور كلارنس بيبي مدير التربية في حكومة نيوزيلاندة

ورئيس وفد بلاده الى المؤتمرين العامين الاول والثاني لمنظمة اليونسكو ، وقد عين معاوناً لمدير اليونسكو العام .

الشخصية الثانية — الاستاذ بيار اوكار ، وهو عالم فرنسي شهير وعضو في لجنة الطاقة الذرية ، وقد عين رئيساً لقسم العلوم الطبيعية بدلا من الدكتور جوزيف نيدهام من المملكة المتحدة الذي خدم سنتين اثنتين في اليونسكو ، وقد صمم على الرجوع الى مركزه العلمي في جامعة كامبردج .

الشخصية الثالثة — الدكتور هادي كانتريل ، وهو عالم اميركي شهير في علم النفس الاجتماعي في جامعة برنستون ، وقد عين لادارة مشروع اليونسكو الخطير بشأن التحقيق عن الاوضاع الحرجة التي تؤثر على التفاهم الدولي .

الشخصية الرابعة — الاستاذ بيدرو بوش كمبيرا ، وهو زعيم مكسيكي في علم الآثار وعميد سابق لجامعة برشلونه ، وقد عين رئيساً لقسم الفلسفة والدروس الانسانية .

الشخصية الخامسة — المستر غوردون ماندس ، وهو خبير اوسترالي في الاعمال الادارية ومدير سابق لفرع « الاونرا » في منشوريا ، وقد عين رئيساً لمصالح الادارة العامة في السكرتارية . وانتخب بالاجماع المسيو روجير سيدوس الفرنسي عضواً في مجلس اليونسكو التنفيذي بدلا من الاستاذ اوكار الذي انضم الى هيئة السكرتارية كما ذكر آنفاً .

الموضوع الثاني — اختيار المواضيع الخطيرة في برنامج ١٩٤٨ وتقديمها على غيرها . بعد ان درس المجلس برنامج سنة ١٩٤٧ وامكانية تنفيذه من الناحية المالية وناحية الموظفين ، اقر المبدأ المتبع سابقاً وهو تفضيل الاهم على المهم . وعلى هذا الاساس اختار المواضيع الاكثر خطورة ليوليها عنايته واهتمامه التامين ، على ان يقوم باعمال اعدادية فقط بشأن المواضيع الاخرى الاقل خطورة ، والتي سيبذل قصارى جهده في تنفيذها بعد نهاية سنة ١٩٤٨ .

الموضوع الثالث — المؤتمر العام الثالث . اولى المجلس عنايته التامة المؤتمر العام الذي سيعقد في بيروت في شهر تشرين الاول القادم ، فتكلم الدكتور هكسلي

عن الاستعدادات الجبارة التي تقوم بها حكومة لبنان في سبيل اعداد الابنية واللوازم لهذا المؤتمر ، وامتدحها على الجهد الذي تبذله في هذا السبيل ، ثم وافق اعضاء المجلس على ان يفتتح المؤتمر اعماله في مدينة بيروت في الرابع عشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٤٨ ، وعلى ان تدوم اجتماعاته مدة ثلاثة اسابيع ونصف الاسبوع.

ونظر المجلس ايضاً في مشاكل الادارة والمشاكل المالية وعلاقات اليونسكو الخارجية مع المنظمات غير الحكومية ، وكانت اللجان الفرعية قد درست هذه المواضيع قبل انعقاد دورة المجلس ، وفي لوحة اعمال المؤتمر العام الثالث ، وفي عمل اليونسكو في حقل اعادة البناء الثقافي ، وفي قضايا مسؤوليات اعضاء المجلس التنفيذي واوضاعهم الحكومية ، واتخاذ المقررات المناسبة بهذا الصدد .

سادساً — المؤتمر العام الثالث الذي ستعقده منظمة التربية والعلم والثقافة في بيروت - لبنان في الرابع عشر من شهر تشرين الاول ١٩٤٨

يستعد لبنان حكومة وشعباً استعداداً لامثيل له للمؤتمر الثقافي العالمي الذي ستعقده في ربوع عاصمته بيروت منظمة اليونسكو في الرابع عشر من شهر تشرين الاول القادم ، وهي المؤسسة الثقافية العالمية التابعة لمنظمة الامم المتحدة . وانعقاد هذا المؤتمر الثقافي العالمي في بقعة من بقاع الشرق العربي له مغزاه. وقد رصدت الحكومة اللبنانية لهذا المؤتمر مليوني ليرة لبنانية ، وأنشأت لجاناً مختلفة لتهيئة وسائل نجاح هذا المؤتمر ، فلجنة للانشاءات ، وثانية للسكن والطعام ، وثالثة للمواصلات والرحلات ، ورابعة للاستقبالات ، الى آخر ماهنالك من الترتيبات التي لابد منها لتأمين راحة المؤتمرين الذين سيمثلون اكثر من خمسين امة من امم الارض . ولا شك في ان لبنان سيفيد من انعقاد هذا المؤتمر افادة كبرى ، وحسبه انه سيعطي للعالم المتمدن الممثل في طائفة من اساطين رجالات الفكر صورة عن وجه لبنان المتحضر .

وسورية كسائر الحكومات العربية ستشترك في هذا المؤتمر ، فما الذي اعدته لهذا اليوم ؟ ان العرب قد لعبوا دورهم في تاريخ الحضارة الانسانية ، ولا بد

للهيئات العربية من ان تتقدم بصفحات رائعة من تاريخ هذه الامـة التي يجهل تاريخها الكثيرون . وهـذا واجب مقدس على سورية والعـالم العربي يجب ان يستعدوا مقدما للقيام به ، لئلا يتأخروا فيصبح عملهم آنئذ لونـاً من الاعمال الارتجاليـة ، شأننا في الكثير من اعمالنا ، فنفقد الفرص التي لن يجود الدهر بامثالها ، ونخسر الفوائد التي يمكن الحصول عليها والاستفادة منها حكومة وشعباً ، والله من وراء القصد .

القسم السادس ـ الحريات العامة

اولا — لجنة احوال المرأة

هي احدى اللجان السبع الرئيسية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة ، ولها نفس صلاحياتها وفاعليتها ، ولها ايضا حق القيام بالدراسات الواسعة ، والابحاث الحرة المتعلقة بكل ناحية من نواحي حياة المرأة ، وتقـدم التوصيات والاقتراحات الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي رأساً .

عقدت هذه الاجنة دورتها الاولى في مقر منظمة الامم المتحدةفي نيويوركمن ١٠ شباط الى ٢٨ منهسنة ١٩٤٧ ، وقد مثلت سورية فيها السيدة أليس قندلفت كوزما واحسنت التمثيل ، ورفعت هـذه اللجنة تقريرها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مضمنة اياه بعض النقاط البارزة التي قدمتها كتوصيات ، وهي :

١ ـ مساواة المرأة بالرجل فيالحقوق السياسية ، ومنحها حق الانتخاب ، اي ان تنتخب وتنتخب ، وحق الوصول الى مختلف الوظائف العامة .

٢ ـ مساواة المرأة بالرجل في جميع الحقوق المدنية .

٣ ـ مساواة المراة بالرجل في جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

٤ ـ مساواة المرأة بالرجل في حق التربية والثقافة العامة .

ولم تكتف اللجنة بتقرير هذه المبادىء العامة والتوصية بها ، بل حاولت ايضا انتضمن تطبيق ماامكن منها بشتى الوسائل. مثال ذلك انها اوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يطلب الى الامين العام اعداد تقرير عن حقوق المرأة الاساسية ، ولا سيما السياسية منها ، مبنيا على اجوبة الحكومات المنضمة الى الامم المتحدة حول هذا الموضوع ، مستنداً الى المعلومات المختلفة التي يمكن الحصول عليها من مصادر اخرى موثوقة ، وان يكون هذا التقرير ناجزاً قبل ايلول ١٩٤٧، لتطلع عليه الجمعية العامة في دورتها المقبلة .واوصت اللجنة ايضاً ان يعين اربعة من اعضائها للاشتراك بوضع هذا التقرير ،وتنظيم مواده، ومراجعة مصادره، ولتقديم المقترحات والتوصيات حوله . وقد انتخبت اللجنة كلا من ممثلات الولايات المتحدة وروسيا السوفياتية وسورية والمكسيك اعضاء في هذه اللجنة الفرعية .

وقدرت لجنة الشؤون النسائية الدعاية واهميتها حق قدرها ،واطلاع افراد كل امة على بعض الحقائق عن الفوائد التي تتوخاها من اعطاء المرأة حقها في الحياة ، فأوصت لذلك باتخاذ تدابير شتى للوصول الى هذه الغاية ، منها ما يهم الجمعيات والمؤسسات النسائية غير الحكومية بصورة خاصة معرفته كالتدبير التالي : فانها اوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يطلب من الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة مساعدة لجنة الشؤون النسائيه بمختلف انواع المساعدة ، فتكون المؤتمرات التي تعقدها واسطة فعالة لعرض القضية النسائية على بساط البحث وعلى صفحات الجرائد . وقد عبر اعضاء اللجنة في توصياتهم عن رغبة خاصة بعقد اول هذه المؤتمرات الاقليمية في احدى بقاع الشرق الاوسط وفي عاصمة سورية اذا امكن .

ونذكر بهذه المناسبة القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بالاجماع في القسم من دورتها الاولى بشأن حقوق المرأة السياسية وهو : « ان الجمعية العامة بناء على المقدمة الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، الذي يحترم حقوق الانسان الاساسية ، فانها توصي بان تتخذ جميع الامم المتحدة التدابير اللازمة التي من شأنها ان توفي ميثاق الامم المتحدة واهدافه ، وتؤمن للنساء ما للرجال من حقوق سياسية، وتطلب من السكرتير العام ان يعمم هذه التوصيات على اعضاء الامم المتحدة » .

ثانيا – حقوق المرأة في سورية

استوضح المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الامم المتحدة عن اوضاع المرأة في سورية والحقوق الممنوحة لها والمحرومة منها . وقد أعدت الحكومة السورية جوابا مفصلا عن الاسئلة الموجهة بالتفصيل نلخصها فيما يلي :

حق الانتخاب والترشيح : لقد قضت المادة التاسعة من القانون رقم ٣٢٥ المؤرخ في ٢٢ ايار ١٩٤٧ بان يحصر حق الانتخاب والترشيح لمجلس النواب بالسوريين الذكور . اما فيما يتعلق بحق المرأة في انتخابات المجالس البلدية والادارية فان القوانين المعمول بها حالياً لم يرد فيها أي نص بمنح المرأة حق الانتخاب والترشيح لهذه المجالس .

وتساوي القوانين النافذة في حق اختيار المرأة والرجل للزوج المرغوب فيه ، فلا تمنع هذه القوانين زواج الرجل من أي امرأة او زواج المرأة من أي رجل بسبب اختلاف الدين أو العرق او الجنسية او المذهب السياسي ، الا أن المادة ٥٨ من قانون حقوق العائلة تنص على بطلان زواج المرأة المسلمة برجل غير مسلم ، وهذه القضية هي قيد النظر في الوقت الحاضر .

والمرأة السورية التي تتزوج من رجل اجنبي الجنسية تفقد جنسيتها السورية اذا كان قانون تابعية زوجها يكسبها جنسيته . اما المرأة الاجنبية التي تتزوج من سوري فانها تكتسب الجنسية السورية حتماً عملا بالمادة الخامسة من القرار المذكور .

ولا أثر لزواج السوري بالاجنبية في جنسيته ، اما الاجنبي الذي يعقد زواجه من سورية فان المادة ٣٠ من القرار المنوه به تسهل عليه الدخول في الجنسية السورية عند ما نصت على خفض شرط مدة الاقامة من خمس سنين الى سنة واحدة . واذا فقد السوري جنسيته بعد الزواج بسبب تجنسه بجنسية اجنبية ، فان زوجته لا تتبع وضعه الجديد الا بناء على طلبها . وكذلك فان تجنس الاجنبي بالجنسية السورية لا يكسبها لزوجته الا بطلب منها . اما الاولاد القاصرون لوالد تجنس بالجنسية السورية او والدة تجنست بها بعد وفاة زوجها فانهم يصبحون سوريين ما لم يتنازلوا عن هذه الصبغة .

ثانيا — الاجتماع الاول للجنة الفرعية لحرية المعلومات والصحافة

عقدت اللجنة الفرعية لحرية المعلومات والانباء والصحافة التابعة للجنة «حقوق الانسان» في المجلس الاجتماعي الاقتصادي اجتماعها الاول في مقر المنظمة الذي دام من ١٩ ايار الى ٨ حزيران سنة ١٩٤٧، وكانت الغاية منه تنظيم جدول اعمال مؤتمر حرية المعلومات والانباء والصحافة الذي سيعقد في ٢٣ آذار سنة ١٩٤٨، وتحديد مفهوم «الصحافة الحرة وحرية الانباء».

وقد كانت اولى النقاط التي ناقشتها هذه اللجنة الاقتراح الاميركي الذي ينص على تأمين الوسائل اللازمة لايصال الاخبار الى جميع الشعوب في العالم، وتسهيل دخول المراسلين الرسميين، ومن بينهم الصحافيون، ومراسلو الاذاعة ومختلف وسائل الانباء الى جميع بلدان العالم، واقامتهم وتنقلهم فيها. والمشروع الاميركي يرمي الى تحقيق حرية تبادل الانباء الصحيحة على نطاق عالمي واسع، كما ان طبيعة هذه اللجنة الفرعية التي تدرس هذا المشروع وسواه من المشاريع لتعد منها جدولاً دقيقاً لاعمال المؤتمر الآنف الذكر فريدة من نوعها، لأن اعضاءها يتناقشون كافراد يعملون لصالح جميع دول العالم وليس لصالح الدول التي يمثلونها.

وقد وافقت اللجنة على جدول الاعمال الذي وضعته بكثرة ١٠ اصوات ضد صوت واحد، وهو صوت مندوب الاتحاد السوفياتي الذي انفرد بالمعارضة. ويشمل جدول الاعمال شتى الامور المتعلقة بالصحافة، مثل الرقابة وحقوق الصحافة ومسؤولياتها والقوانين وشروط اعتمادات المراسلين الاجانب الخ ...

وقد قال المندوب السوفياتي ان معارضته بنيت على ما أسماه اخفاق اللجنة في تحديد اهداف الصحافة، وايضاً لادماجها مادة في جدول الاعمال تتعلق ببحث وسائل تسهيل ابطال الرقابة.

وقد وافقت اللجنة، تجاه معارضة قوية من المندوب السوفياتي، على تعديل اقترحه المندوب البريطاني يتعلق بالتدابير اللازمة «لمقاومة آثار الانباء الكاذبة»

وهذا نصه : « درس التدابير لمقاومة المثابرة على نشر انباء كاذبة كذبا واضحاً او مغرضة من شأنها تضليل شعوب العالم وتكدير العلاقات بين الامم ، وبعبارة اخرى الاصرار على ازدياد التفاهم الدولي وضمان عدم تكرر الاعتداء النازي والفاشي والياباني » ، فعارضه مسيو لاموكين في هذا التعديل وأصر على النص الاصلي الموجه ضد الفاشية .

وتكلم مندوب الولايات المتحدة مؤيداً الاقتراح البريطاني ، فقال انه لم يكن من الحكمة او الصواب قصر الحذر على العناصر الفاشية كأنها الخطر الوحيد الذي يهدد سلم العالم ، وقال ان العدو الحقيقي الوحيد الذي نواجهه الآن هو « الجوع وتحطيم اساليب الحياة » .

وادخل في صلب جدول اعمال المؤتمر اقتراح من قبل لجنة فرعية ينص على زيادة الاخبار لكل الشعوب في العالم بدرس التفاوت في امكانيات المواصلات بين الدول المختلفة وبالتغلب على الصعوبات التي تجابه المراسلين والناجمة عن ضعف اجهزة المواصلات في بعض بلدان العالم .

وأتمت اللجنة ايضاً وضع تقرير عن عملها لتقدمه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعة له توصيه فيه بان يدرس في اقرب وقت ممكن وسائل زيادة كميات ورق الصحف للبلدان التي نكبتها الحرب بارزائها وويلاتها .

ثالثا — الاجتماع الثاني للجنة الفرعية لحرية المعلومات والصحافة

عقدت هذه اللجنة اجتماعها الثاني بين ٢٠ كانون الثاني و ٣ شباط سنة ١٩٤٨ وانتهت الى وضع تقرير ضمنته تصريحاً ودستوراً لحرية الصحافة ، وبياناً يحتوي على اقتراحات اللجنة بشأن حقوق الصحف وواجباتها . وينتظر ان ينظر في التقرير المؤتمر الدولي الخاص بحرية المعلومات المعين موعد افتتاحه في جنيف يوم ٢٣ آذار سنة ١٩٤٨ ، وبعد ذلك تنظر فيه لجنة حقوق الانسان توطئة لتقديمه الى الجمعية العامة في هيئة الامم المتحدة مع تصريح ودستور يشتملان على كل الحقوق الانسانية ، ومنها حرية المعلومات .

وقد وافق على تقرير اللجنة الفرعية لحرية الصحافة جميع اعضائها الا واحداً فقط هو مندوب السوفيات ، وكان هؤلاء الخبراء العشرة يعاملون في هذه اللجنة بصفتهم الشخصية لا بصفة ممثلين رسميين لحكوماتهم . وقد عزا لوما كين السوفياتي مخالفته للتقرير الى عدم اكتراث اللجنة لاقتراحه بان تدعو صحافة العالم اجمع الى تشهير الراغبين في الحروب « وبقايا الفاشيين » .

ووافقت اللجنة قبل اقتراعها الاخير على عدة اقتراحات وادمجتها في بيانها عن الحقوق والواجبات الصحافية ، وهي مبنية في الاكثر على اقتراحات المندوب الفرنسي ، وتشتمل على تدابير ضد الاخطار التي تتعرض لها حرية الصحافة والناشئة عن الاحتكارات العامة والخاصة .

واقترحت هذه اللجنة الفرعية ان يضرب موعد لاجتماعها المقبل في كانون الثاني سنة ١٩٤٩ .

المؤتمر الاول لحرية الصحافة التابع لهيئة الامم المتحدة المنعقد في جنيف في ٢٣ آذار — ٢٠ نيسان سنة ١٩٤٨

افتتح هذا المؤتمر اعماله في الثالث والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٤٨ مؤلفاً من ستين امة من امم الارض ، فقد دعيت الى حضوره جميع الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة مع ثلاث عشرة دولة اخرى من غير الاعضاء . وانتخب كارلوس روميلو مندوب الفيلبين رئيساً للمؤتمر ، وهو صاحب الفكرة في عقده . والقى المستر بنتون احد معاوني وزير الخارجية الاميركية سابقاً خطاباً لفت فيه انظار اعضاء المؤتمر الى وجوب تحقيق الاهداف الثلاثة التالية :

١ ـ ان تضمن الدول المختلفة حق رعاياها بالاتصال التام بمصادر المعلومات الداخلية والخارجية .

٢ ـ ان تضمن الدول المختلفة حق رعاياها بحرية التعبير بحيث يكون لآرائهم تأثير مباشر على اعمال حكوماتهم .

٣ ـ ان تحدد سلطة الحكومات التي تحاول تقييد حرية المراسلين الاجانب

القانونيين، او تراقب تقاريرهم واخبارهم بشكل يحول دون حصول البلدان الاخرى على الحقائق المتعلقة بما يجرى هناك .

وبين بنتون بوضوح ان حرية الكلام والتعبير فريدة بين الحريات الاساسية الاخرى المعروفة لدى الانسان ، لان من شأنها ان تعزز وتصون تلك الحريات الاساسية الآيلة الى انشاء مجتمع حر يعيش فيه الناس سعداء . فحيثما يتعذر على الانسان ان يعبر عن افكاره للاخرين فهناك لا أمل لاية حرية بالوجود ، وحيث يحرم الناس من حرية المعلومات فهناك يكون السلم نفسه في خطر دائم، لذلك في سعينا وراء حرية المعلومات انما نحن لا نعالج واجباً ثانوياً من واجبات جمعية الامم المتحدة ، بل بالعكس ان عملنا يتناول قلب كرامة الانسان وحقوقه الاساسية والسلم بين الشعوب . ونحن الذين لم نحرم حق التفكير الحر المستقل ، قد تحققنا ان الناس الذين يفسح امامهم المجال للتعبير عن عقائدهم ، وانتخاب رؤسائهم بحرية ، ووضع الخطوط لمشاريعهم الشعبية ، لا يمكن ان يساقوا سوق الاغنام الى حرب عدوانية .

واضاف بنتون يقول : مع اننا قد لا نبلغ اتفاقا شاملا على لائحة اعمال المؤتمر ، فحسبنا ثواباً على هذه الجهود التي بذلناها ونبذلها ان نتمكن في هذا المؤتمر من ايضاح تلك الالفاظ والمبادىء العزيزة على نفوسنا التي قد امتهنت امتهاناً شائناً معيباً .

وختم بنتون خطابه بقوله : ان واجب هذا المؤتمر الاول ان يقيم لحرية التعبير والمعلومات حصوناً جديدة اقوى وامنع مما عرف العالم في الماضي ، ولا سيما في تلك البلدان التي مازالت تحترم كرامة الانسان، وتؤيد السلم، وتصبو الى المحافظة على استقلال الشعوب .

وقد وافق المؤتمر على عدد من المقترحات منها : ١ ــ الاقتراح الاميركي المعدل للدعوة الى اجتماع دولي للبحث في المبادىء العامة لازدياد وتوزيع الاخبار العالمية ، ٢ ــ منع انتشار وبث الانباء الكاذبة والمحرفة ٣ ــ منع الانباء المحرضة على الحرب والضغينة الجنسية او الوطنية ، ٤ ــ منع الدعاية الفاشية او مايشابهها .

وستقدم المقترحات التي تم الاتفاق عليها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الامم المتحدة ومن ثم الى الجمعية العامة في دورة ايلول القادم . وعلى كل فان الدول التي وافقت على مقترحات المؤتمر لم ترتبط رسمياً بتنفيذ المبادئ والقوانين المقترحة .

والقى وليم بنتون رئيس الوفد الاميركي كلمة في المؤتمر دافع فيها عن الاقتراح الاميركي ضد الانتقادات السوفياتية واعلن موافقته التامة على الاقتراح الفرنسي في « حقوق التصحيح » للانباء ، وبين الاسباب لعدم تمكن الوفد الاميركي من تأييد الاقتراح البريطاني في شكله الحالي نظراً لاستعداد الولايات المتحدة التام لضمانة حرية التعبير .

قال بنتون : لي الامل بان نعترف بالحقائق الثلاث التالية :

١ ـ اننا اجتمعنا هنا كي نضمن حرية المعلومات ونشرها لا لان نضع عليها القيود .

٢ ـ ان الحرية هي اثبت طريق للسلام الدائم .

٣ ـ ان الحرية تدافع عن نفسها اكثر مما تدافع عنها اية قوة بوليسية كانت .

وفي العشرين من شهر نيسان ١٩٤٨ اختتم المؤتمر اعماله بعد ان دام اجتماعه مدة اربعة اسابيع كاملة وافق في نهايتها على قرار نهائي لخص اعماله فيه . وقد الحق بالقرار النهائي ثلاثة اتفاقات بشأن حرية المعلومات ، ومواد اخرى يراد ادماجها في لائحة حقوق الانسان المنتظر اعلانها وميثاق الحقوق البشرية ونحو ٤٠ قراراً مستقلا . وقرر المؤتمر ان تحال جميع الوثائق التي وافق عليها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الامم المتحدة كي ينظر فيها مع تعليقات واردة من كل من الدول الخمس والخمسين الممثلة فيه .

وعلى ضوء هذه التعليقات يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتقديم الاتفاقات الموصى بها للدورة العادية المقبلة التي تعقدها الهيئة العامة كي يوقعها او يطالعها من يحق لهم ذلك ويريدون الاشتراك في مضامينها .

وفي الاجتماع الاخير قال كارلوس رومولو مندوب الفيليبين ورئيس المؤتمر ان نتائجه كانت فوزاً للعقل . وقال وليم بنتون رئيس وفد الولايات المتحدة ان المؤتمر تجاوز ما كان مأمولا له من النجاح ، فقد توصلنا الى ايضاح تام للمسائل المعروضة ، واتخذنا قرارات كثيرة معينة ، وقدمنا اقتراحات سيكون اثرها عظيما في اقطار واسعة من العالم ، كما عقدنا اتفاقات تتعلق بحرية المعلومات .

وتبنت الولايات المتحدة في الاتفاق الذي وضع ، بعد اجراء تعديلات عليه من بعض الوفود ، مبادىء التوصل بحرية الى الانباء ونقلها بحرية ما بين البلدان . وتبنت فرنسا اتفاقا يسمح للحكومات بان تطلب من الحكومات الاخرى أذنا باصلاح الانباء المشوهة او الكاذبة التي قد تدك اركان العلاقات الودية بين الدول .

ووافق المؤتمر على اتفاق ثالث امتنعت الولايات المتحدة عن الاقتراع عليه ، وهو اقتراح بريطاني تناوله التعديل يضع مبادىء اساسية معينة لحرية المعلومات . وكان اعتراض الولايات المتحدة على هذا الاتفاق ناشئا في الاساس عن تعديل من جانب الهند ادخل عليه يقضي بفرض عقوبات قانونية على نشر الانباء الكاذبة او المشوهة . فأوضح الوفد الاميركي انه بالنظر الى الضمانات الدستورية في الولايات المتحدة لحرية الصحافة والتقاليد المحبوبة فيها ، لا يسعه تأييد قيود قانونية ضد هذه الحرية الصحافية علاوة على الموجود منها الآن ، فضلا عما يتعلق بالامن القومي وما شاكله . ومع ان المندوبين الاميركيين ينظرون بعين العطف الى المبادىء البريطانية المتعلقة بحرية القول ، فهم يشعرون بان هذه القيود والحدود المعينة تتشدد في تأييد المنع والقمع اكثر من تشددها في تأييد الحرية .

وتمكن الوفد الاميركي من حصر المبدأ الفرنسي المتعلق « بحق الاصلاح » ، في مواد الاخبار دون سواها ، واخرج من هذا القيد مواد الرأي التي قد يبديها المحررون والشراح ، وعقد الامل على ادماج هذا المبدأ الذي عدل فيما بعد في الميثاق الاميركي . اما وفود السوفيات ودول اوروبا الشرقية والغربية التي يسود الشيوعيون فيها فأصرت على معارضة الاتفاقات الثلاثة ، بل قاومت توقيع القرار

النهائي ربما اوضحوا لها ان ذلك لا يقيد احداً بتعهدات ، بل لا تزال الفرصة متاحة لها كي تبدي بمحفظاتها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . اما التعليقات على عمل المؤتمر فطلب تقديمها في ٥ تموز .

وقد وافق المؤتمر على مشروع الولايات المتحدة لجمع الانباء ونشرها بكثرة ٢٨ صوتاً ضد ٦ اصوات، وهذه الاصوات الستة هي الكتلة السوفياتية، وامتنعت نيوزيلندة واوستراليا عن الاقتراع . وهذا نص القرار الاخير :

لما كانت حرية المعلومات حقاً اساسياً للشعب ، ومحكاً للحريات التي كرست هيئة الامم المتحدة نفسها للمحافظة عليها ، وبدونها لا يمكن حفظ السلم ، ولما كانت حرية المعلومات تنطوي على الحقائق في جمع الانباء ونقلها ونشرها في كل مكان بدون قيد ولا شرط وتتوقف على صلاح هذه الانباء وتيسرها للناس من كل المصادر للاخبار والآراء ، ولما كانت ايضاً تتوقف على رغبة الصحف وغيرها من وكالات الاخبار لاستخدام الوسائل الممنوحة من الشعوب دون اساءة استعمالها ، وقبول العمل بمقتضى الواجب المفروض على طلب الحقائق دون تعصب ، ونشر المعارف دون نية خبيثة ، ولما كانت حرية المعلومات تتوقف ايضاً على تنفيذ شديد للتبعات المعترف بها ، فلكل ذلك يقرر مؤتمر حرية المعلومات التابع لهيئة الامم :

اولا — ان لكل انسان حقاً في حرية التفكير والتعبير ، وان هذا الحق يشمل حريته بان يتخذ آراء دون معارضة من احد ، وان يطلب ويأخذ ويعطي معلومات وافكاراً بأية وسيلة كانت ودون ما نظر الى حدود وتخوم .

ثانيا — ان يكون لجامعي الانباء حق في التمتع بأوسع ما يمكن من التسهيلات للتوصل الى مصادر الانباء ، والسفر بدون عرقلة لاجل ملاحقتها ، ولنقل رسائلهم بدون قيود متحيزة او غير معقولة ، وان يكون ذلك مضموناً باساليب قومية او دولية .

ثالثا — ان ممارسة هذه الحقوق يجب الا تقف الا عند حد الاعتراف بحقوق الآخرين واحترامها ، والحماية التي يضمنها القانون لحرية الناس وحسن حالهم او أمنهم .

رابعا ـ ان الحكومات في سعيها لمنع سوء التصرف بحرية المعلومات ، يجب ان تؤيد بقدر امكانها التدابير التي تساعد على تحسين صفة المعلومات وتيسر نشر الانباء والآراء المتنوعة على الناس .

خامسا ـ ان من الواجبات الادبية على الصحافة وغيرها من وكالات الانباء ان تبحث عن الحقيقة ، وتسرد الوقائع ، وتساهم بذلك في حل المشكلات العالمية بواسطة تبادل المعلومات المجموعة عنها ، وتقوي الاحترام للحقوق البشرية والحريات الاساسية دون تحيز ، وتنشر التفاهم والتعاون بين الشعوب ، وتساعد على حفظ السلم والامن بين الدول .

خامسا — لجنة حقوق الانسان

حققت منظمة الامم المتحدة اول هدف من اهدافها الاساسية يوم نشرت في ١٧ كانون الاول سنة ١٩٤٧ نتيجة اعمال لجنة حقوق الانسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . فقد عقدت هـذه اللجنة المؤلفة من ثمانية عشر عضواً اجتماعا في جنيف برئاسة المسز روزفلت استمر اكثر من اسبوعين كاملين اسفر عن وضع مشروعين ، هما مشروع تصريح ومشروع عهد ، قد يصبح احدهما او كلاهما اساساً لاعظم وثيقة عرفها التاريخ ، هي ميثاق الحقوق والحريات الاساسية التي يجب ان يتمتع بها البشر رجالا ونساء في العالم اجمع .

ومنذ شكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي هـذه اللجنة لاعداد قانون دولي للحقوق الانسانية ، ادرك اعضاؤها خطورة هذا العمل العظيم الذي عهد اليهم القيام به ، وانهم سيحتاجون الى وقت طويل من الدرس والمناقشة لانجازه . والاسئلة التي عالجها اعضاء هذه اللجنة وبذلوا غاية الجهد لايجاد اجوبة صحيحة لها ، هي هذه : ما هي حقوق الانسان وحرياته الاساسية التي يشير اليها الميثاق ؟ ما معنى القانون الدولي لحقوق الانسان ؟ هل هذا القانون يجب ان يكون بشكل اتفاقيـة ام عهد يصبح لدى التصديق عليه مقيداً للحكومات او جزءاً من قانون الامم الاساسي ؟

او يجب فقط ان يكون بشكل تصريح يرسل الى الدول الاعضاء كتوصية من قبل الجمعية العامة ؟

وقد اجابت اللجنة بصورة جزئية على هذه الاسئلة ، ووضعت مشروعين بنتيجة بحثها اياها ومناقشتها لها ، الاول ـ مشروع عهد ، والثاني ـ مشروع تصريح. غير ان هذين المشروعين يحتاجان الى مقدمة والى وسائل تنفيذ لمضامينها . وقد ابدت اللجنة بعض الآراء بشأن الطرق الممكنة للتنفيذ ، غير انها لم تشأ ان تتخذ اي قرار بهذا الصدد الى ان تعرب الحكومات العضوة عن آرائها بشأن هذين المشروعين .

وبعد ان تستلم اللجنة آراء الحكومات العضوة تحيلها الى لجنة المشاريع الفرعية فيها لدراستها في ايار القادم ، وبعد التدقيق فيها واجراء التعديلات الممكنة عليها تعيدها اللجنة الفرعية الى اللجنة العامة التي تقدمها كتوصيات الى المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، وهو بدوره يرفعها الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة بايلول ١٩٤٨ لوضع المشروعين بشكلها النهائي ، فيصبحان قانونين دوليين .

ثم استأنفت هذه اللجنة اجتماعاتها في اوائل شهر حزيران سنة ١٩٤٨ ، وبعد المناقشة الطويلة والدقيقة وافقت على اكثر من نصف البنود التي تدخل في لائحة حقوق الانسان ، كما وضعتها سابقاً اللجنة الفرعية الخاصة المنبثقة منها . ومن البنود التي تمت الموافقة عليها يوم الاثنين في ٧ حزيران عدد ينص على الحق في اقتناء الاملاك للفرد او الجماعة ، وحرية الاجتماع والتفكير والعبادة ، ومن هذا حق الانسان في تغيير دينه .

وقد امتنعت جماعة السوفيات ، وهي الاتحاد السوفياتي واوكرانيا وروسيا البيضاء ، ويوغوسلافيا ، عن التصويت على بنود حق امتلاك الاملاك وحرية التفكير وما يليها ، واصر الاتحاد السوفياتي على ان يكون حق امتلاك الاملاك خاضعا لقوانين البلاد التي تقع هذه الاملاك فيها . وعارض ايضاً بند حرية الاجتماع على اساس وجوب ادخال تعديل عليه يمنع كل اجتماع من النوع النازي والفاشي او المضاد للديموقراطية ، فرفض هذا التعديل .

وقد استهلت اللائحة ببيان يقول : « ان جميع البشر يولدون احراراً متساوين في الكرامة والحقوق متمتعين من الطبيعة بالعقل والضمير ، وعليهم ان يتعاملوا بعضهم مع بعض بروح الاخاء » . وتنص البنود التالية على ان ممارسة الحقوق الطبيعية لا تخضع الا للقيود الضرورية لحماية حقوق الآخرين والرفاهية العامة ، ولا يجوز اختصارها بسبب امتيازات عنصرية او جنسية ـ ذكور واناث ـ او لغوية او دينية او سياسية او اختلاف في الرأي او في الوضع او في الاصل القومي او الاجتماعي .

واقرت اللائحة المبدأ التالي : « كل فرد يتهم بجرم مستحق العقوبة يعتبر بريئاً ريثما يثبت عليه الجرم بموجب القانون ، بناء على محاكمة تيسر له فيها كل الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه ، وتمنع كذلك الاحكام المبنية على قوانين سنت بعد وقوع التهمة « اي القوانين التي لا يسري مفعولها على ما قبل صدورها » ، وتمنع العقوبات القاسية غير الانسانية والمحقرة . وتوجب اللائحة حرية التنقل ضمن نطاق الدولة ، وتضمن الحق في طلب التأمين ونيله من كل ملاحقة واضطهاد في جميع البلدان .

ويؤكد احد النصوص حق الانسان في ان تكون له « حكومة تتفق مع ارادة الشعب » . وقد ألحت الولايات المتحدة بوضع بيان اكثر شمولا يؤيد حق الفرد في ان تكون حكومته منطبقة على ارادة الشعب مع حرية تامة للاقلية بان تثابر على رأيها وتتحول عندما يوافقها الشعب الى كثرة تتولى الحكم فيها . وينتظر ان يستمر العمل في لائحة حقوق الانسان ودستورها في معظم هذه الدورة لاجتماع اللجنة ، ولم يعلن بعد عن موعد اتمام هذا العمل .

وقد قررت لجنة حقوق الانسان ايضا ان تدخل في تصريحها المقبل عن حقوق الانسان بياناً عن حرية المعلومات مأخوذاً بحذافيره من الصيغة التي وضعها مؤتمر حرية المعلومات الذي عقدته جمعية الامم المتحدة قبلا في هذه السنة .

ويقول البيان في مادتيه ١٧ و ١٨ ما يأتي : « لكل انسان الحق في حرية

الرأي والتعبير . وهذا الحق يشمل حرية الاعتقاد بدون تدخل من احد ، وحرية الطلب والقبول واعطاء المعلومات والافكار بأية وسيلة كانت ودون مراعاة للحدود » . وقد تمت الموافقة على هاتين المادتين بثلاثة عشر صوتاً ضد اربعة اصوات . وعارض في ذلك جماعة السوفيات مقدمين اقتراحين اثنين في هذا الصدد سقط الواحد تلو الاخر ، ونص الاقتراح السوفياتي الاول على ان تساعد الدولة انتشار الصحف الديموقراطية ، وفيه بند يمنع الفاشيين من ابداء رأيهم ، ويثير العداء والبغض بين الشعوب ، وينص الاقتراح الثاني على تقييد حرية التوصل الى المعلومات ونقلها ضمن نطاق يتفق مع مصالح الامن الوطني .

ثم وافقت اللجنة على ٢١ بنداً وضعتها اللجنة الفرعية ، بينها تأكيد حق الجنس البشري في التمتع بمستوى راق في المعيشة والمنافع الاجتماعية ، وتأمين سبل الحياة له أثناء العجز وعدم المقدرة والتوظيف . وانتهت اللجنة من نص البنود الاقتصادية والاجتماعية وتبنت التدابير المتخذة للضمانة الاجتماعية ومستوى المعيشة ، وتنص هذه المواد على ما يأتي :

« يحق لكل شخص الحصول على مستوى للمعيشة يشمل الغذاء والالبسة والسكن والعناية الطبية والمصالح الاجتماعية التي تؤمن له المحافظة على صحته ورفاهيته هو واسرته وضمانة معيشته في حال المرض وعدم التوظيف والعجز وكبر السن او اي سبب قاهر آخر . ويحق للوالدة والطفل الحصول على العناية والمساعدة الخاصة ايضاً » ، ويشبه هذا التصريح في الكثير من مضامينه صيغة الميثاق الذي اعدته منظمة العمل الدولية . وقد حاول السوفيات اعادة النظر في الميثاق ووضع صيغة جديدة له فأخفقوا .

وتنص المادة الثانية في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على ما يأتي : « يحق لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع ان يتمتع بحقوق الامن الاجتماعي ـ الضمانة الاجتماعية ـ كما انه يعتبر اهلا للحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية » . وقد تبنت اللجنة هذا الاقتراح بكثرة اثني عشر صوتا مقابل لاشيء ،

وتمنعت الكتلة السوفياتية عن التصويت . وتبنت اللجنة ايضا اقتراحا آخر ، وهو الحق العالمي في الحصول على الثقافة الابتدائية ومتابعة الدروس العالية على اساس الاهلية والاستحقاق .

سادسا — بيان رئيسة لجنة حقوق الانسان قرينة فرنكلين روزفلت

وضعت السيدة روزفلت بياناً يتعلق بالميثاق الذي اعدته لجنة حقوق الانسان التي ترأسها قالت فيه ان ميثاق حقوق الانسان الدولي المقترح سيصبح دليلا وقوة ادبية لتقدم البشر في سائر انحاء العالم .

وقد جاء في البيان الآنف الذكر في صدد توضيح خطورة الميثاق ان الموافقة التي تدعم شروطه ـ اي الميثاق ـ بكفالات دولية شرعية اصبحت أكيدة اليوم اكثر منها في اي وقت آخر . ويضيف البيان فيقول ان لجنة حقوق الانسان ستبحث في ضمانة الميثاق في جلستها القادمة التي تقرر عقدها في اوائل السنة القادمة .

وقالت انه وجد بعض الميل في الاساس لبحث الميثاق وضمانته في الجلسة الماضية ، ولكنه نظراً لعدم وجود الوقت الكافي لذلك تأجل بحث هذه الضمانة الى الجلسة القادمة . واكدت قرينة روزفلت خطورة الميثاق المقدم ، فقالت ان كل شخص مهما كانت وظيفته او مركزه معرض دائماً لمواجهة المصاعب ، ويجب عليه عند مجابهتها ان يعلم كيف يجب عليه مقاومتها ، وكي يصل الى هدفه ، يجب عليه ان يعلم معنى هذا الهدف بالتمام .

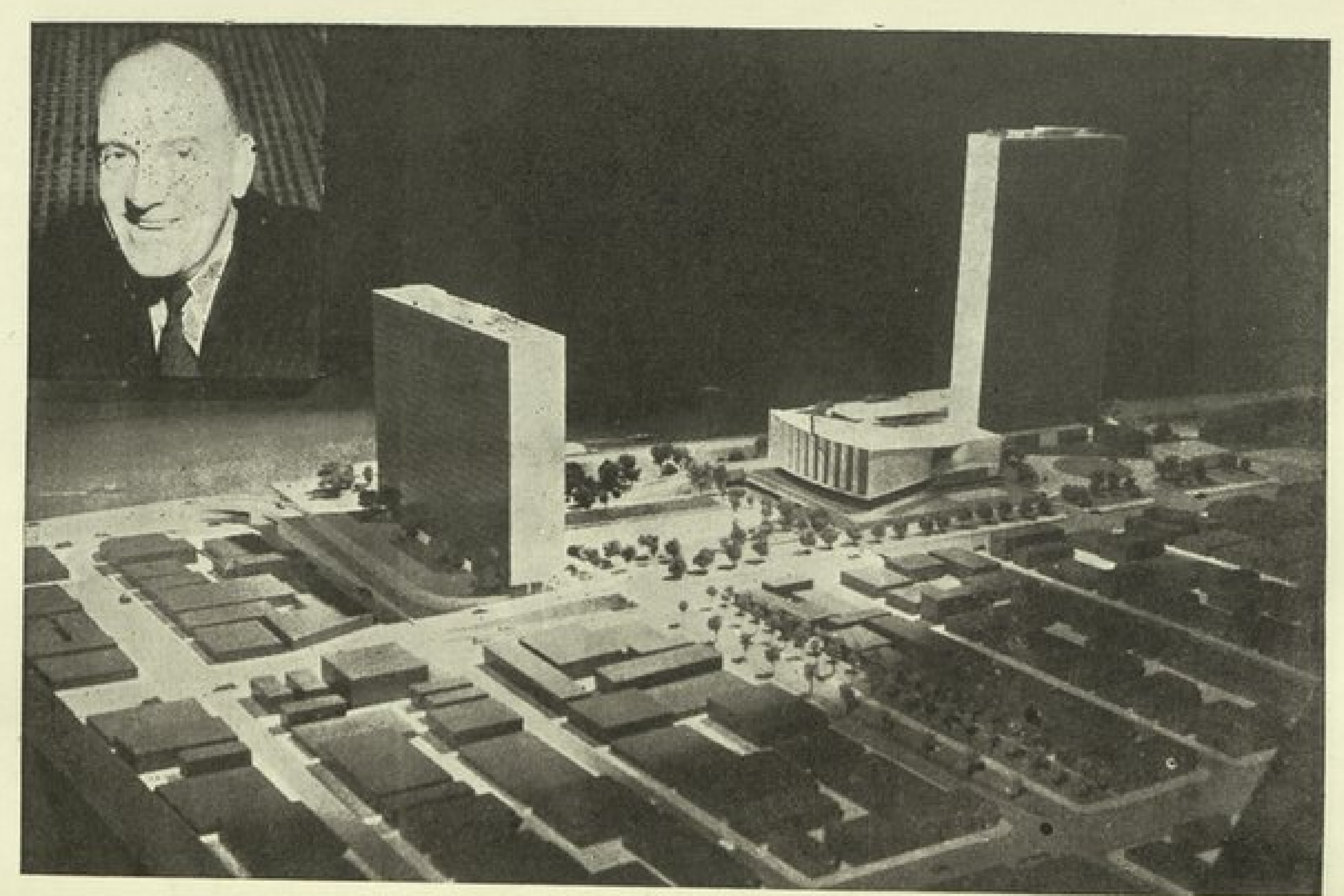
ويضيف البيان فيقول ان منظمة الامم المتحدة تعلم ان العالم لايتبع جميعه طريق الحق لان الشعوب في بعض المناطق تفقد الحرية ، ولكي نعمل من اجل الحصول على هذه الحرية المفقودة يجب علينا اولا : ان نعلم ماهي الحرية ، وما هو متوجب على كل رجل وامرأة ان يعمله ، وقد اجبنا على ذلك في ميثاق حقوق الانسان ، ونامل من جميع الدول ان توافق على تبني هذا الميثاق عندما تبحثه الجمعية العامة في الجلسة القادمة .

وعددت المسز روزفلت فيا بعد الصعاب الكثيرة التي جابهتها اللجنة قبل اعداد صيغة الميثاق نظراً للتباين في عادات الشعوب في حقول التوظيف وحرية الكلام والصحافة وغيرها . وقالت انه على الرغم من وجود جميع هذه المصاعب فقد تمكنت اللجنة من وضع صيغة ميثاق قيم جداً ، واعترفت ان الميثاق لم يستكمل جميع الشروط الانسانية الكاملة ، ولكنه اعد في احسن طريقة ممكنة ، وسيكون مرشداً صالحاً للانسانية وحدثاً قيما في التاريخ . وبينت في رسالتها ان هذا الميثاق يتفق كثيراً مع التقاليد الاميركية في حقوق الانسان ، واعلنت انه يوجد عدد من بنوده تتشابه جداً مع بعض البنود في الدستور الاميركي .

وتقول مسز روزفلت في بيانها اخيراً ان جميع اعضاء اللجنة عملوا بشوق ورغبة متزايدة لاعداد الميثاق ووضعه في احسن صيغة ممكنة . واعتقد انهم سيتابعون عملهم ورغبتهم بذات الشجاعة والاخلاص في الاجتماع القادم لبحث ضمانة الميثاق (١) .

---

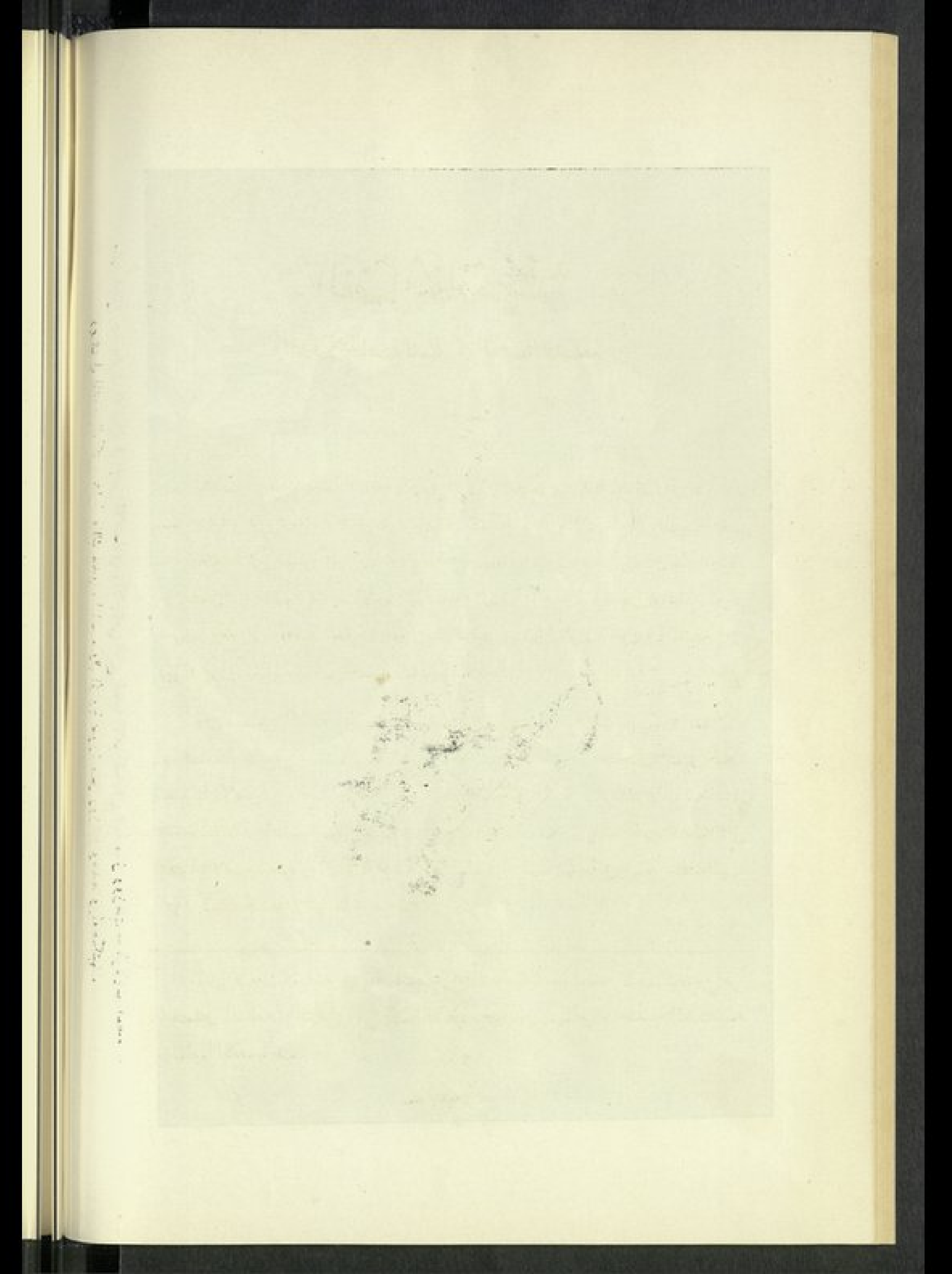
(١) يصبح هذا الميثاق شرعة دولية بعد عرضه على الجمعية العامة في دورتها العادية الثالثة في شهر ايلول سنة ١٩٤٨ واقراره من قبلها .



تصميم بناء المقر الدائم لمنظمة الامم المتحدة ، وهو معروض على اعضاء المنظمة في الدورة العادية الثانية للجمعية العامة .
وفي الزاوية صورة المهندس المعمار الاميركي والاس ف . هريسون مدير تصميم بناء مقر المنظمة .



مشهد اجتماع لجنة حقوق الانسان في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الامم المتحدة برئاسة مسز روزفلت – الولايات المتحدة – ويرى في المدرج الدكتور شارل مالك مندوب لبنان . وفي الزاوية صورة مسز روزفلت وحدها وراء مكتبها .



الفصل الخامس عشر

الدورة الخاصة للنظر في القضية الفلسطينية

عقدت الجمعية العامة التابعة لمنظمة الامم المتحدة من ٢٨ نيسان الى ١٥ ايار سنة ١٩٤٧ دورة خاصة للنظر في القضية الفلسطينية ، وذلك بناء على طلب تقدمت به الحكومة البريطانية الى الامانة العامة في المنظمة، تهدف فيه الى تعيين لجنة تحقيق مؤلفة من ١١ عضواً يمثلون الامم المتوسطة والصغرى لزيارة فلسطين واعداد تقرير مسهب يرفع الى الجمعية العامة في دورتها الثانية في ايلول سنة ١٩٤٧ لتتخذ على ضوئه قراراً نهائياً بشأن القضية الفلسطينية (١) .

وفي الساعة الثالثة والربع حسب توقيت غرينوش من بعد ظهر ٢٨ نيسان ، او الخامسة والربع حسب توقيت سورية والشرق الادنى ، افتتحت الجمعية العامة جلستها الاولى، وترأسها موقتاً رئيس الوفد البلجيكي المسيو فرديناند لانهوف، الذي افتتح الجلسة بخطاب قصير اعرب فيه عن امله في ان تكون هذه الدورة دليلا على فاعلية الامم المتحدة واتزان اعمالها ، وان تصل الجمعية العامة في نهاية مناقشاتها حول قضية فلسطين الى نتائج مرضية .

---

(١) لاجل التوسع في سير القضية الفلسطينية امام منظمة الامم المتحدة اقرأ الفصلين السابع والثامن ، من الصفحة ٥٣-٧٣ ، من كتابي « القضية الفلسطينية والامم المتحدة » .

ثم انتخب الدكتور اوسوالدو آرانها مندوب البرازيل رئيساً للجمعية العامة بكثرة ٤٥ صوتاً من اصل ٥٥ صوتاً ، والقى خطاباً موجزاً قال فيه : « الوقت يتطلب عملاً وتفكيراً اكثر منه كلاماً . ان جميع آمال العالم مجتمعة الآن في نيويورك ، وجميع انظار الامم متطلعة نحو هذه القاعة ، ونرى في اجتماعنا هذا عملا اساسياً لتوطيد دعائم السلم ، لان القضية تشكل ناحية معنوية خطيرة لها صلة بجميع الشعوب. اننا هنا عنوان لاسمى الاماني لمحبي السلام، وليس في مقدوري ان انوه فوراً بخطورة الموضوع الذي ستتناقشون فيه ، ولكنني اجد من الضروري ان نضع حداً سريعاً للفوضى وللصراع العالمي » .

ثم جرى انتخاب نواب الرئيس ففاز بذلك رؤساء وفود كل من بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية وروسيا والصين والهند والاكوادور. وانتخب رؤساء اللجان الرئيسية ففاز برئاسة اللجنة الاولى المستر بترسون مندوب كندا ، وبرئاسة اللجنة الثانية مندوب تشيكوسلوفاكيا ، وبرئاسة اللجنة الثالثة محمد حسن باشا مندوب مصر ، وبرئاسة اللجنة الرابعة مندوب اسوج ، وبرئاسة اللجنة الخامسة مندوب بولونيا ، وبرئاسة اللجنة السادسة مندوب هندوراس . وبعد ذلك جرى انتخاب لجنة تدقيق الصلاحيات ووضع جدول الاعمال من الدول الخمس الكبرى ومصر والهند وكندا وبولونيا واسوج وتشيكوسلوفاكية والاكوادور والهندوراس . ثم اتخذ قرار بان تجتمع اللجنة التوجيهية في اليوم الثاني بكامله ، يوم الثلاثاء في ٢٩ نيسان ، لبحث الطلب الذي سبق للوفود العربية، مصر والعراق وسورية ولبنان والمملكة العربية السعودية ، ان قدمته في الوقت المعين لذلك ويقضي : ١ ـ بانهاء الانتداب ، ٢ ـ باعلان فلسطين دولة مستقلة ، ٣ ـ بوقف الهجرة اليهودية ، وكذلك لبحث طلب اليهود الاشتراك في اعمال الجمعية العامة .

وفي اثناء المناقشات قال الدكتور فاضل الجمالي : « ان عرب فلسطين قد حرموا من اعز شيء يتمتع به كل كائن حي في هذه الدنيا ،لقد حرموا من التمتع بحريتهم واستقلالهم بفرض الانتداب عليهم ، هذا الانتداب الذي لا اساس ادبي اوشرعي

له » ، الى ان قال : « لقد بذلت بريطانيا كل مافي وسعها لمساعدة الهجرة الصهيونية رغم ارادة سكان البلاد الحقيقيين » . وبعد ان ايد دولة السيد فارس الخوري قول زميله الدكتور الجمالي اضاف قائلا : « ان الموقف في فلسطين يهدد الشرق الاوسط باجمعه باضطراب أمنه وسلامه » . وقد عارض مندوب الولايات المتحدة الاميركية في درج طلب الوفود العربية في لوحة الاعمال ، وأيده في ذلك مندوب الايكوادور ومندوب بولونيا على اساس ان الجمعية العامة لم تعقد دورتها الخاصة هذه لبحث القضية برمتها ، وانما لتعيين لجنة للتحقيق كما سبقت الاشارة الى ذلك .

وفي ٣٠ نيسان اجرت اللجنة التوجيهية التصويت على درج طلب الوفود العربية في لوحة اعمال الجمعية العامة ، فسقط بثمانية اصوات هي الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا العظمى وفرنسا والصين وكندا واسوج والايكوادور والهندوراس ، ضد صوت واحد وهو صوت مصر ، وامتنع خمسة اعضاء عن التصويت ، وهم : الاتحاد السوفياتي والبرازيل وتشيكوسلوفاكيا والهند وبولونيا. وقد ايدت الجمعية العامة هذا القرار بعدئذ باربعة وعشرين صوتاً ضد ١٥ صوتاً وامتناع عشرة اعضاء عن التصويت . وعلى اثر هذه النتيجة قررت الجمعية العامة بالاجماع الاقتصار في لوحة اعمالها على الطلب البريطاني فقط. اما الدول التي وقفت الى جانب الوفود العربية في اثناء عملية التصويت على طلبها ، فهي : افغانستان والارجنتين وروسيا البيضاء وكوبا والهند والعجم والاتحاد السوفياتي وتركيا واوكرانيا ويوغوسلافيا .

وفي ٢ ايار تقدم مندوب بولونيا ومندوب تشيكوسلوفاكيا باقتراح مشترك ، ايدهما فيه المسيو غروميكو مندوب الاتحاد السوفياتي ، يطلبان فيه السماح للوكالة اليهودية بالحضور في الجمعية العامة لابداء الرأي ولامور استشارية . وطلب مندوب الولايات المتحدة الاميركية اجراء تعديل على هذا الاقتراح بان يسمح للوكالة اليهودية بالحضور في اللجنة السياسية وليس في الجمعية العامة على اساس ان الجمعية العامة تضم فقط الدول الاعضاء ، وهي في نفس الوقت مجتمعة للنظر في الطلب البريطاني فقط وليس للنظر في عمل آخر خلافه . وقد ايد الطلب الاميركي كل من مندوبي

بريطانيا العظمى والصين ، فقال المستر تريغفي لي بهذا الصدد انه ليست هناك موانع قانونية تمنع قبول هذا الطلب ، ولكنه ذكر اللجنة بان طلبات كثيرة مماثلة قد رفضت ، الى ان قال : « ان الجمعية العامة لو سمحت بمثل هذا مرة واحدة لاضطرت الى السماح بما يشبهه مرات اخرى ، وبذلك تعرض نفسها الى سيل لا ينقطع من امثال هذه الطلبات ».

وقد رفضت اللجنة التوجيهية الاقتراح البولوني التشيكوسلوفاكي في ٣ ايار بثمانية اصوات هي : الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا العظمى وفرنسا والصين وكندا واسوج ومصر والهند ، ضد ثلاثة اصوات هي : الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، وامتناع ثلاثة اعضاء عن التصويت وهم البرازيل والايكوادور والهندوراس . اما الاقتراح الاميركي بوجوب حضور الوكالة اليهودية امام اللجنة السياسية ، فقد قرر باحد عشر صوتاً وامتناع ثلاثة اعضاء عن التصويت وهي : الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا . ورفضت الجمعية العامة في اجتماعها العام الذي عقدته في ٥ ايار الاقتراح البولوني التشيكوسلوفاكي بتسعة وثلاثين صوتا ضد ثمانية اصوات هي الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا واوكرانيا وروسيا البيضاء والشيلي واتحاد جنوبي افريقيا ، وامتنع سبعة اعضاء عن التصويت . واقرت الاقتراح الثاني ـ اي قبول الوكالة اليهودية في اللجنة السياسية ـ باربعة واربعين صوتاً ضد سبعة اصوات هي الدول العربية وتركيا والافغانستان ، وامتنع ثلاثة اعضاء عن التصويت هم الهند والعجم وسيام . وقد فوضت اللجنة السياسية بالنظر في طلبات مماثلة من سكان فلسطين ، وعلى الاثر انهالت عليها طلبات متعددة من مؤسسات اميركية يهودية ، بينها اللجنة العبرية للتحرير الوطني ، ولجنة العمل السياسي لاجل فلسطين ، فعينت اللجنة السياسية لجنة فرعية للنظر في هذه الطلبات مؤلفة من بريطانيا العظمى وكولومبيا والعجم وبولونيا واسوج ، فرفضتها جميعها .

وفي ٦ ايار اعلن محمود حسن باشا في اللجنة السياسية ، بصفته ممثلا لجميع الوفود العربية ، ان مصر لن تشترك في المناقشات ، وستمتنع عن التصويت اذا

كانت اللجنة لا تصحح اغفال الجمعية العامة لعرب فلسطين وتضع اللجنة العربية العليا على قدم المساواة مع الوكالة اليهودية ، فاتخذت اللجنة السياسية قراراً بـ ٢٨ صوتاً ضد خمسة اصوات بتكليف الرئيس بتوجيه دعوة الى الجمعية العامة لعقد اجتماع عام واصدار التعليمات الى اللجنة السياسية لتمنح اللجنة العربية العليا حق الاستماع لها اسوة بالوكالة اليهودية . وكان من اكبر العوامل لقبول الاستماع الى اللجنة العربية العليا هو اعتبارها ، بشهادة مندوب انكلترا نفسه ، ممثلةشرعية لعرب فلسطين . فعقدت الجمعية العامة في ٧ ايار اجتماعها ووافقت على قرار اللجنة السياسية بوجوب منح اللجنة العربية العليا نفس الحق الذي منح قبلا للوكالة اليهودية ، وهكذا مثل الوكالة اليهودية كل من الدكتور هليل سيلفر رئيس المنظمة الصهيونية في اميركا والمستر شرتوك والمستر بن غوريون ، ومثل اللجنة العربية العليا السيد اميل غوري امين سرها والاستاذ كتن من محامي فلسطين .

وفي الثامن من ايار عقدت اللجنة السياسية اجتماعاً حضره مندوبو الوكالة اليهودية ومندوبا اللجنة العربية العليا . ومما قاله الدكتور سيلفر للجنة السياسية : « ان الشعب اليهودي والوطن القومي اليهودي كانا منذ البداية المبدأين الاساسيين لوعد بلفور وللانتداب » . ثم استشهد بلويد جورج وونستون تشرشل والرئيس ترومان لتأييد وجهة نظره بان الغاية من اعلان وعدبلفور ايجاد التسهيلات اللازمة لازدياد الشعب اليهودي ليصبح كثرة في فلسطين تؤسس عليها الدولة اليهودية ، الى ان قال : « ان الحكومة المنتدبة التي عهد اليها بواجب رعاية تحقيق الوطن القومي قد تدخلت تدخلا مؤلما في السنين المتأخرة ، وقضت على هذا الوطن ، ولذا يجب ان لا تضيع الفرصة مرة ثانية » . ثم طلب ان تزور اللجنة الخاصة التي ستشكل فيما بعد فلسطين ، وتشاهد الاعمال التقدمية التي قام بها اليهود ، وتبحث ايضا في الاسباب الاساسية التي ادت الى الاضطراب هناك ، وتفحص كيف كانت المراكب الملأى باللاجئين البائسين تطرد من شواطئ وطنهم القومي » . وقد ختم كلامه بقوله : « لقد كان الشعب اليهودي حليفاً لكم في الحرب ، وقرن تضحياته بتضحياتكم في سبيل ربح الحرب والنصر المشترك ، ولنا ملء الثقة

ان الشعب اليهودي سيدعى بعد وقت قصير الى الاشتراك العملي في عضوية الامم المتحدة . وقد تكلم كل من المستر شرتوك والمستر بن غوريون في نفس الموضوع ، ومما قاله هذا الاخير : « ان الحل الحقيقي العادل هو في انشاء دولة يهودية وتحالف يهودي عربي » .

وفي التاسع من ايار قال السيد كتن في اللجنة السياسية : « مهما تعاظمت الدعاية فانها لا تقوى على ايجاد اي تبديل او تغيير في صبغة فلسطين العربية » . واكد ان الغزو اليهودي يهدد كيان فلسطين العربية ، ولذا فهو يطلب بالحاح : « انهاء الانتداب البريطاني ، ووقف الهجرة اليهودية ، واعلان فلسطين دولة مستقلة » . واكد السيد الفوزي ان العرب سيستمرون على مقاومة الهجرة اليهودية في جميع الظروف والاحوال ، واصر على وجوب تقديم طلب فوري الى الحكومة البريطانية بوجوب وقف الهجرة اليهودية ، الى ان قال : « ان عرب فلسطين سيعارضون جميع الصلاحيات التي ستمنح للجنة التحقيق ، والتي من شأنها معارضة اماني العرب وحقهم في استقلال بلادهم استقلالا كاملا ناجزاً » .

وقد انصرفت اللجنة السياسية من ٨ - ١٢ ايار الى بحث عضوية اللجنة الخاصة ، لجنة التحري عن الحقيقة ، واقرار صلاحياتها . وهكذا في ٨ ايار احتج السير كادوغان على قبول ممثلين عن الدول الكبرى في اللجنة الخاصة ، ومما قاله بهذا الصدد : « مع ان بريطانيا لا ترفض تعيينها في هذه اللجنة ، اذا طلب منها ذلك ، غير انها يجب ان لا تكون عضواً فيها على اساس ان القاضي لا يحكم في قضيته الخاصة » . وقد أيد كل من الدكتور كو والسيد أصاف علي والمستر جونسون وجهة نظر السير كادوغان طالبين عدم ادخال اي عضو من اعضاء مجلس الامن الدائمين في عضوية هذه اللجنة ، لافتين النظر الى الارتباك الذي سيستحوذ على الحكومة البريطانية فيما اذا لم يقرر هذا المبدأ .

وقد عارض المسيو غروميكو هذه الفكرة ، وبعد ان اعلن انه ليست هناك اية منفعة مادية للاتحاد السوفياتي في القضية الفلسطينية ، قال : « ان على اعضاء مجلس الامن الدائمين ان لا يتهربوا من حمل المسؤولية التي تتطلبها اعمال اللجنة ،

وان على الخمسة الكبار ان يمثلوا في اللجنة ، وطلب بالحاح قائلا : « يجب ان تعطى اللجنة تعليمات صريحة بوجوب درس امكانيات انهاء الانتداب البريطاني واعداد مشروع لاستقلال فلسطين » . فعارضه المستر جونسون ممثل الولايات المتحدة الاميركية على اساس ان هذا العمل مناف لروح العدالة ، لانه تحقيق لفكرة العرب الذين يطالبون بقوة باستقلال فلسطين وطعنة قاسية لفكرة الصهيونيين ، وقال الدكتور الجمالي بهذا الصدد : ان تأييد المطامع اليهودية هو تأييد « اعلان شعب ما الحرب على شعب آخر » . وقد ايد المندوب التركي مبدأ استقلال فلسطين .

وفي ١٢ ايار ، وبعد عدد غير قليل من المحاولات التي قام بها العرب لادخال نص على صلاحيات اللجنة يتضمن استقلال فلسطين ، قبلت الجمعية العامة بتسعة وعشرين صوتاً ضد ١٤ صوتاً وامتناع عشرة اعضاء عن التصويت اقتراحا افرنسياً يقضي بعدم الاتيان على ذكر استقلال فلسطين في صلاحيات اللجنة الخاصة ، والدول التي صوتت ضد هذا الاقتراح هي : افغانستان وكوبا والسلفادور وغواتيمالا والفيليبين والاتحاد السوفياتي وتركيا واوكرانيا ويوغوسلافيا والدول العربية . واما الدول التي امتنعت عن التصويت فهي : الارجنتين وروسيا البيضاء وكندا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الدومينيكية والهند والعجم وبولونيا وسيام وفنزويلا .

وفي ١٤ ايار ، وبعد مناقشات حادة وطويلة ، وافقت اللجنة السياسية على صلاحيات اللجنة الخاصة ، وقررت ان يكون عدد اعضائها احد عشر عضوا ، على ان لا يكون بينهم احد من « الخمسة الكبار » . وقد قدم الى اللجنة السياسية ثلاثة اقتراحات تتعلق باعضاء اللجنة الخاصة وهي كما يلي :

الاقتراح الاول — قدمه المندوب الاميركي تؤيده فيه دول اميركا اللاتينية ، وهو يقضي بجعل العدد سبعة اعضاء يمثلون كندا وتشيكوسلوفاكيا وهولندة والبيرو وايران واسوج واليوروغواي .

الاقتراح الثاني — قدمه المندوب السوفياتي ويقضي بان يكون اعضاء مجلس الامن ممثلين في اللجنة ، وهم الدول الخمس الكبار واوستراليا والبلجيك والبرازيل

وكولومبيا وبولونيا وسورية .

الاقتراح الثالث ـ قدمه المندوب الاوسترالي،وهو الذي تقرر قبوله ،ويقضي بان يكون اعضاء اللجنة احد عشر عضواً على ان لايكون بينهم احد من « الخمسة الكبار » .

ثم اعاد الدكتور الجمالي الكرة بالاحتجاج على عدم تضمين صلاحيات اللجنة الخاصة مبدأ استقلال فلسطين ، وانكر ان تكون القضية الفلسطينية معقدة ، مؤكداً ان النزاع قد نشأ عن عزم شعب على دخول بلاد والاستيطان فيها وهي ملك شعب آخر مستوطن فيها منذ اقدم الازمنة .الى ان قال : « ان القضية هي قضية غزو الشعب اليهودي الدخيل للشعب العربي الاصيل في فلسطين، ولذا يجب تطبيق مبادىء الميثاق والعمل على وقف هذا الغزو . » واضاف دولة السيد فارس الخوري قائلا : « ان سورية تؤيد استقلال فلسطين الفوري ، ووقف الهجرة اليهودية »، وأيد بالبرهان ان ادعاءات اليهود بحقوقهم في فلسطين لااساس لها من الصحة ، وان العرب قاوموا غزوتهم الاولى لهذه البلاد قبل المسيح بخمسة عشر قرناً .

واعلن المسيو غروميكو ان نظام الانتداب قد اخفق في تأدية مهمته ، ولم تقبل به في يوم من الايام الخصمان المتنازعان ، يؤيد ذلك احالة الدولة البريطانية القضية الفلسطينية الى منظمة الامم المتحدة ، وان الوضع الراهن في فلسطين يهدد السلم . الى ان قال : « ان الحل لهذه القضية يجب ان يأخذ بعين الاعتبار الحقيقية التالية: وهي ان البلاد مأهولة من قبل شعبين ، وان افضل حل هو ايجاد دولة مستقلة وطنية مشتركة يتمتع فيها اليهود والعرب بحقوق متساوية .وهذا الامر ليس مستحيلا اذا شاء واضعو دستور الدولة الجديدة ان يستفيدوا من خبرة بعض البلدان في اوروبا . وفي حال الاخفاق بهذا الحل تعين لجنة خاصة لدرس امكانيات التقسيم الذي يصبح عندئذ ضرورياً » .

وجرى التصويت على اقتراح مشترك تقدمت به روسيا والهند بادخال استقلال فلسطين في صلاحيات اللجنة نسقط بـ ٢٦ صوتاً ضد ١٥ صوتاً وامتناع ١٢ دولة

عن التصويت . وقبل اقتراح آخر تقدمت به اوستراليا ، وتبنته الولايات المتحدة الاميركية بدلا من اقتراحها هي بـ ١٣ صوتاً ضد ١١ صوتاً وامتناع ٢٩ دولة عن التصويت ، والدول التي ايدت الاقتراح هي : اوستراليا والارجنتين والبلجيك وبوليفيا والبرازيل وكوستاريكا والسلفادور واليونان وغواتمالا والهند والفيلبين وسيام والولايات المتحدة الاميركية . واما الدول المعارضة فقد كانت روسيا البيضاء وتشيكوسلوفاكيا والاكوادور وبريطانيا العظمى والبيرو وبولونيا واتحاد جنوبي افريقيا والاتحاد السوفياتي واوكرانيا وفنزويلا ويوغوسلافيا . وكانت الدول العربية بين الدول التي امتنعت عن التصويت . وعلى الاثر اعلن رؤساء الوفود ان حكوماتهم تحتفظ لنفسها بحق العمل بشأن القضية الفلسطينية واعمال اللجنة الخاصة في تلك البلاد .

وفي ١٥ ايار وافقت الجمعية العامة في اجتماعها الاخير على شروط صلاحيات اللجنة الخاصة بـ ٤٥ صوتاً ضد سبعة اصوات هي الدول العربية وتركيا وافغانستان ، وامتناع دولة واحدة عن التصويت ، ووافقت ايضا على عدد اعضاء اللجنة الخاصة باربعين صوتاً ضد لاشيء وامتناع ثلاث عشرة دولة عن التصويت ، بينها الدول العربية وافغانستان وتركيا والاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية . وقد اتخذت قراراً اجماعياً ، ماعدا الدول العربية التي امتنعت عن التصويت ، تقدمت به نروج يقضي بدعوة جميع الحكومات والشعوب ، وبنوع خاص سكان فلسطين ، لتجنب التهديد واستعمال العنف او اي عمل آخر قد يؤول الى تأخير ايجاد حل للقضية الفلسطينية اثناء قيام الجمعية العامة بهذه المهمة .

اما شروط وصلاحيات اللجنة الخاصة فكانت كما يلي :

١ ــ ان تتألف اللجنة من ١١ عضواً يمثلون : اوستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتمالا والهند وهولندة والعجم والبيرو واسوج واليوروغواي ويوغوسلافيا .

٢ ــ ان تعطى اوسع الصلاحيات للتثبت من الحقائق المتعلقة في القضية الفلسطينية .

٣ ــ ان تعين هي نفسها طريقتها في العمل .

٤ ـ ان تقوم بتحقيقاتها في فلسطين او في اي مكان آخر ، وان تستلم وتدقق في الشهادات من السلطة المنتدبة ومن ممثلي الشعب الفلسطيني ومن المؤسسات والافراد كما ترى ضرورياً ومناسباً .

٥ ـ ان تأخذ بعين الاعتبار الى ابعد حد ممكن مصالح اصحاب الديانات الثلاث.

٦ ـ ان تعد تقريراً تقدمه الى الجمعية العامة وتضمنه الاقتراحات التي تراها ضرورية لايجاد حل مناسب للقضية الفلسطينية .

٧ ـ ان تقدم تقريرها هذا الى الامين العام في منظمة الامم المتحدة قبل اول شهر ايلول سنة ١٩٤٧ ، ليتمكن بدوره من توزيعه على الاعضاء حسب الاصول ، ولتتمكن الجمعية العامة من مناقشته في دورتها المقبلة التي ستعقدها في شهر ايلول القادم سنة ١٩٤٧ .

وقد تألفت لجنة التحقيق الخاصة في الامم المتحدة من الممثلين الآتية اسماؤهم:

١ ـ المستر جان هوود ـ اوستراليا ـ من موظفي وزارة الخارجية .

٢ ـ القاضي راند ـ كندا ـ قاض في المحكمة العليا .

٣ ـ المستر كاريل ليسكي ـ تشيكوسلوفاكيا ـ وزير مفوض .

٤ ـ الدكتور جورج كارسيكا كرانادوس ـ غواتيمالا ـ سفير في وشنطن.

٥ ـ السير عبد الرحمن ـ الهند ـ قاض في المحكمة العليا في لاهور .

٦ ـ الدكتور ن . س . بلوم ـ هولندة ـ من موظفي وزارة الخارجية .

٧ ـ السيد نصر الله انتظام ـ ايران ـ ممثل ايران الدائم في الامم المتحدة ووزير خارجية سابق .

٨ ـ الدكتور ارثورو كراشيا سالازار ـ البيرو ـ سفير في الفاتيكان .

٩ ـ الدكتور اميل ساندستروم ـ اسوج ـ قاضي القضاة .

١٠ ـ الاستاذ اريك رودريكاز فبريكات ـ يوروغواي ـ المندوب الدائم في الامم المتحدة .

١١ ـ المسيو جوزيف بريلاج ـ يوغوسلافيا ـ من موظفي وزارة الخارجية.
وقد عين ملازمون لهؤلاء الممثلين ، وعين الدكتور فكتور هو ـ الصين ـ رئيسا لهيئة السكرتارية ـ الامانة العامة .

وفي ٢٦ ايار عقدت هذه اللجنة اول اجتماعاتها في لايك سكسس ـ نيويورك حيث وضعت مشروعاتها وخططها التي ستسترشد بها في رحلتها ، وانتخب مندوب السويد رئيساً لهذه اللجنة . وأعلن المستر تريغفي لي انه لن يكون في عداد هيئة السكرتارية اي شخص يهودي او عربي لكي يكون عمل اللجنة بعيداً كل البعد عن الحزبية . وفي الثاني من شهر حزيران اتخذت اللجنة قراراً بدعوة الدولة المنتدبة واللجنة العربية العليا والوكالة اليهودية لترسل كل منها ضابط ارتباط يكون صلة وصل بينها وبين اللجنة ، وليعاون اللجنة في اعمالها .

وفي السادس والعاشر من شهر حزيران ترك اعضاء اللجنة نيويورك بطريق الجو الى فلسطين ، وعقدوا اول اجتماع لهم في الاراضي المقدسة في مدينة القدس في ١٦ منه . وقبيل وصول اللجنة الى فلسطين اعلن السيد جمال الحسيني مقاطعة اعمالها، واعلن في نفس الوقت اكرام اعضائها ،والفرق جلي بين النوعين من المعاملة.

والاسباب التي بنت عليها اللجنة العربية قرار مقاطعتها للجنة الخاصة كانت كما يلي:

١ ـ رفض الجمعية العامة للامم المتحدة ادراج انهاء الانتداب واعلان استقلال فلسطين في جدول صلاحيات لجنة التحقيق .

٢ ـ فشل الجمعية العامة في فصل قضية اليهود المشردين عن قضية فلسطين .

٣ ـ انحرافها عن الغاية المقصودة بالتحقيق ، وذلك بذكر المصالح الدينية التي لا مجال لبحثها في قضية فلسطين بدلا من المصالح القومية .

٤ ـ مغالطتها في التحقيق عن حقوق العرب التي لاتحتاج الى دراسة ، والتي يجب الاعتراف بها بموجب ميثاق منظمة الامم المتحدة .

واختتمت الجمعية العامة دورتها الخاصة في الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم الخامس عشر من شهر ايار سنة ١٩٤٧ ، على ان تعقد دورتها الثانية العادية في شهر ايلول سنة ١٩٤٧ .

الفصل السادس عشر

الدورة الثانية للجمعية العامة في منظمة الامم المتحدة

افتتحت الجمعية العامة التابعة لمنظمة الامم المتحدة دورتها العادية الثانية في اليوم السادس عشر من شهر ايلول سنة ١٩٤٧ في مقر المنظمة الدائم في مدينة نيويورك ، وانتخب في اليوم التالي الدكتور اوزوالدو آرانها (١) مندوب البرازيل الى المنظمة رئيساً (٢) .

ثم انتخب رؤساء اللجان الرئيسية فكانوا كما يلي :

اللجنة الاولى — لجنة الامن والسياسة — المسيو جوزيف بش مندوب اللكسمبورغ .

---

(١) كان الدكتور آرانها رئيساً للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الاولى من ٢٨ نيسان الى ١٥ ايار سنة ١٩٤٧ ، ووزير خارجية بلاده من سنة ١٩٣٨ الى سنة ١٩٤٤ .

(٢) تم انتخاب الرئيس على دورتين ، في الاولى نال ٢٦ صوتاً ، أي اقل من النصاب المطلوب بصوتين اثنين ، ونال الدكتور ايفات مندوب اوستراليا ٢٣ صوتاً، والدكتور مازاريك مندوب تشيكوسلوفاكيا ٦ أصوات . وفي الدورة التكميلية انسحب الدكتور مازاريك، ونال الدكتور آرانها ٢٩ صوتاً فأصبح رئيساً .

اللجنة الثانية — لجنة الاقتصاد والاجتماع ـ الدكتور هرنان سانتا كروز مندوب الشيلي .

اللجنة الثالثة — اللجنة الاجتماعية والانسانية والثقافية ـ الدكتور اوسكارلانج مندوب بولونيا .

اللجنة الرابعة — لجنة الوصاية ـ السير كارل بيرندس مندوب نيوزيلندة .

اللجنة الخامسة — لجنة الادارة والموازنة ـ القاضي فاضل علي مندوب الهند .

اللجنة السادسة — اللجنة القانونية ـ دولة السيد فارس الخوري مندوب سورية .

خطاب المستر مارشال

ومن ١٧ ايلول الى ٢٣ منه دارت مناقشات عامة في مواضيع خطيرة جداً ، افتتحها المستر مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة ورئيس وفدها الى الجمعية العامة بخطاب مطول عالج فيه القضايا التالية :

١ — حق النقض *Veto Power* ، مقدماً اقتراحات خطيرة للحد من مفعوله بخلق هيئة جديدة مولفة من ٥٥ دولة ، وقد اصبحت بعد دخول اليمن والباكستان وبورما ٥٨ دولة ، تعمل كلجنة موقتة بين دورات الجمعية العامة في معالجة الحالات او النزاعات التي تشكل خطراً على السلم العالمي . ومما قاله بشأن هذه الهيئة الجديدة التي عرفت بعدئذ باسم « الجمعية الصغرى » انها تسهل العمل امام الجمعية العامة في السنة المقبلة ، اذ تمكن كل عضو من أعضائها من الاشتراك في اعمالها ، وتسهل ايجاد حل لاي نزاع يحدث ، وتمكن كل عضو من اعضاء المنظمة من حمل قسطه من المسؤولية في ايجاد هذا الحل . وقد اقترح ان تشكل هذه الهيئة الجديدة من ممثل واحد عن كل عضو في الجمعية العامة ، وان يدوم عملها الى شهر ايلول ١٩٤٨ ، ومن ثم تحكم الجمعية العامة في دورتها العادية الثالثة في وجوب جعلها دائمة أم الغائها .

٢ — الحالة في اليونان ، وقد اعلن ان الولايات المتحدة الاميركية ستتقدم

باقتراح الى الجمعية العامة تضع بموجبه المسؤولية في حوادث اليونان على عاتق الدول التي اتهمتها كثرة اعضاء لجنة التحقيق في اليونان ، وستوجه رجاء الى كل من البانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا لتوقيف مساعدتها للثوار اليونان ، كما ان حكومته ستقترح تشكيل لجنة تحقيق جديدة ترسل الى اليونان لتتقدم بتوصيات جديدة .

وبعد ان اتهم البانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا بالاعمال العدائية ضد اليونان ، وبعد ان أبان كيف ان روسيا في ثلاث مناسبات اجماعية عرقلت اعمال مجلس الامن ومقرراته لكي لا تمكنه من حماية اليونان من مثل هذه الاعمال العدائية ، قال : « لايسع الجمعية العامة ان تقف مكتوفة اليدين بينما احد أعضائها معرض لاعتداءات خارجية ، فاذا كان يتعذر عليها والحالة هذه حماية وحدة دولة صغيرة واحدة ، فان أمن جميع الدول الصغرى سيتعرض للخطر » .

٣ ــ فلسطين ، وقد قال : « ان الولايات المتحدة قد قدرت توصية كثرة اللجنة الخاصة للامم المتحدة بشأن فلسطين حق قدرها ، وستبذل قصارى جهدها في مساعدة الجمعية العامة في ايجاد حل لهذه المعضلة » .

٤ ــ كوريا ، وقال بشأن الصعوبات التي نشأت عن وجود منطقتي احتلال اميركية وسوفياتية في كوريا ما يأتي : « يجب ان لا تستمر الحالة في كوريا على ما هي عليه الآن . وهكذا بعد ان انقطعت المفاوضات بهذا الصدد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، فقد صممت الولايات المتحدة على رفع قضية استقلال كوريا الى الجمعية العامة . وبحسب اعتقادنا ان هذه القضية تحتاج الى حكم عادل يصدره بشأنها اعضاء المنظمة الآخرون ، لاننا لا نريد ان يحول عجز دولتين عن الوصول الى ايجاد اتفاق بينهما دون تحقيق مطالب الشعب الكوري العادلة والملحة في استقلال بلاده » .

٥ ــ الرقابة الدولية على الطاقة الذرية ، فبعد ان أبدى ألمه الشديد من موقف روسيا وبولونيا لعدم اشتراكهما مع الكثرة من الاعضاء قال : « على الرغم من ان الولايات المتحدة الاميركية على اتم الاستعداد لبذل أقصى جهدها لانجاح « لجنة

الرقابة الدولية على الطاقة الذرية ، في مهمتها الدولية ، فانها ترى ان اصرار القلة على عدم الاشتراك في العمل مع الكثرة سيؤدي حتما الى اخفاق اللجنة في اتمام مهمتها » .

خطاب المسيو فشنسكي

والقى المسيو فشنسكي رئيس الوفد السوفياتي في ١٨ ايلول خطابا مطولا عارض فيه بقوة وحزم احداث اي تغيير في حق النقض ، ثم هاجم بشدة الولايات المتحدة الاميركية والامم الاخرى بصدد ما اسماه « الدعاية للحرب » . ومما اتهم به بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية انها « تخالفان المبادىء التي أسست عليها منظمة الامم المتحدة ، وتعملان جهراً على نقض مقررات الجمعية العامة ، وتستخدمان منظمة الامم المتحدة لتنفيذ مآربها ومصالحها الشخصية الضيقة التي تدل على منتهى الاثرة والانانية » . وبصدد الرقابة الدولية على الطاقة الذرية وعلى نزع السلاح بوجه عام قال مؤكداً بان بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية لا ترغبان مطلقا في نزع السلاح بوجه عام ، ولا في التخلي عن اسلحتها المدمرة ، وان الاتحاد السوفياتي سيستمر على معارضته للسيطرة الاميركية على هيئة الرقابة على الطاقة الذرية ، وانه على الرغم من رغبته الاكيدة في الرقابة الدولية على الطاقة الذرية لن يسمح مطلقاً بالرقابة الاجنبية ضمن اراضي الدول ، لانه يعتبر ان هذا العمل اعتداء على السيادة الوطنية . واستأنف المسيو فشنسكي كلامه متهما الولايات المتحدة الاميركية بالمساعدة العلنية لتركيا واليونان ، وان هذه المساعدة هي سهم سياسي موجه الى روسيا ، ومؤكداً ان مشروع مارشال يرمي الى الاهداف التالية :

١ ــ اجبار البلدان الاوروبية على الاعتماد على الشركات الاحتكارية الاميركية .

٢ ــ شطر اوروبا الى كتلتين .

٣ ــ ايجاد كتلة معادية للاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية .

وان الدول الغربية ترغب في جعل الصناعات الالمانية الثقيلة ، ولا سيما في

الرور ، مركزاً اسياسياً واقتصاديا لاميركا في اوروبا ، وان الشكوى الموجهة ضد جارات اليونان لا اساس لها من الصحة ، وان اهتمام مارشال في قضية كوريا انما هو مخالفة صريحة لاتفاقية موسكو مع هذه البلاد ، وان وجود الجيوش البريطانية في مصر واليونان وشرقي الاردن ، ووجود الجيوش الاميركية في الصين ، واعتداء هولندة على اندونيسيا ، واستهتار الارجنتين بقرار منظمة الامم المتحدة بتعيين سفير لها في مدريد ، واخفاق اتحاد جنوبي افريقية بتقديم اتفاقية وصاية على افريقية الجنوبية الغربية ، هذه جميعها مخالفات صريحة لتوجيهات منظمة الامم المتحدة .

وبعد ان اكد المسيو فشنسكي ان سياسة الاتحاد السوفياتي مرتكزة على احترام استقلال الامم ، ومراعاة احكام الميثاق والمحافظة عليها ، هزأ باقتراح المستر مارشال بشأن « الجمعية الصغرى » على اساس انها محاولة مقنعة لاهمال شأن مجلس الامن ، ومخالفة صريحة لاحكام الميثاق .

ثم هاجم المسيو فشنسكي بشدة ما اسماه « الدعاية للحرب والرجعية » التي تقوم بها صحافة بعض الامم ، وعلى الاخص صحافة الولايات المتحدة الاميركية ، وتطرق في مهاجمته الى افراد اميركيين ادعى انهم من دعاة الحرب ، وهم من كبار رجال المال والصناعة والصحافة ، كمورغان وروكفلر وولز وفورد وسواهم ، وقال انهم جاهدون في خدمة السياسة الرجعية ، وفي زرع البغضاء ضد الاتحاد السوفياتي في دول اوروبا الشرقية بقصد ايقاد نار حرب ثالثة . ثم اتهم شخصيات بريطانية كالمستر تشرشل بالاشتراك مع هؤلاء الاميركيين ، مشيراً بنوع خاص الى خطاب له القاه في فلتون، الى آخر ماهنالك من اتهامات مختلفة ترمي كلها الى اشعال نار حرب جديدة ضد الاتحاد السوفياتي .

واختتم المسيو فشنسكي خطابه هذا بالاقتراح التالي :

« ان منظمة الامم المتحدة :

١ ــ تشجب الدعاية المجرمة لاشعال نار حرب جديدة التي تديرها دوائر وأوساط رجعية في عدد من البلدان ، وعلى الاخص في الولايات المتحدة الاميركية

وتركيا واليونان بجميع وسائل الدعاية كالصحافة والاذاعة والسينما والخطب العامة ، والتي تتضمن دعوة علنية للهجوم على البلدان الديموقراطية المحبة للسلم .

٢ ـ تعتبر ان السماح بمثل هـذه الدعاية وتأييدها بقصد اشعال نار حرب جديدة سيؤدي حتما الى زج العالم في اتون هـذه الحرب ، خلافا للمهمة الملقاة على عاتق اعضاء منظمة الامم المتحدة .

٣ ـ ترى من الضروري دعوة جميع الحكومات لمنع الدعاية للحرب ، مهما كان نوع هذه الدعاية ، تحت طائلة العقوبات الشديدة ، واتخاذ جميع التدابير لمنع الدعاية للحرب ووقفها كعمل يشكل خطراً على الرأي العام ويهدد مصالح الشعوب المحبة للسلام ورفاهيتها .

٤ ـ تؤكد ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة في اقرب وقت ممكن ، هذه القرارات التي اتخذتها الجمعية المذكورة في ١٤ كانون الاول سنة ١٩٤٦ بشأن تخفيض السلاح وفي ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٦ بشأن اتلاف جميع الاسلحة الذرية الوطنية وجميع الاسلحة الاخرى التي تهدف التدمير الاجماعي ، وترى ان تنفيذ هذه القرارات يتفق مع مصالح الشعوب المحبة للسلام ، ويعتبر ضربة قاضية للدعاية لاشعال نار حرب جديدة » .

خطاب المسيو بيدو

وفي ٢٠ منه تكلم المسيو بيدو وزير خارجية فرنسا ورئيس وفدها ، معلنا في خطابه انه لمن الخطر اخفاء الازمة التي نشأت منذ زمن ، وقد عرضت على البحث والمناقشة الآن . الى ان قال : « ان حياة منظمة الامم المتحدة متوقفة على النزاع القائم بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي » . ثم اوضح موقف فرنسا الصريح في مواضيع معينة ، فوافق مثلا على ان « اعمال مجلس الامن قد شلت باستمرار الاتحاد السوفياتي على استعمال حق الفيتو » ، وابدى موافقته العامة على مشروع « الجمعية الصغرى » الذي تقدم به المستر مارشال ، وانه « يتفق مع

حقوق مجلس الامن الدستورية » . وكذلك أبدى تايده لمشروع مارشال،واصر على وجوب اهتمام منظمة الامم المتحدة في ايجاد حل لقضية البلقـان ، الى ان قال بقوة : « ان فرنسا ، بما تتمتع به من مركز جغرافي وتقليدسياسي ومعنوي، تفقد كل شيء اذا قسمت اوروبا كما قيل الى كتلتين ، وعندئذ ستبذل قصارى جهدها لتلعب دورها التقليدي كوسيط في النزاعات العالمية » .

خطاب المستر ماكنابل

وفي ٢٢ منه القى المستر هكتور ما كنابل ، وزير الدولة البريطاني ، ورئيس وفد بلاده الى الجمعية العامة ، خطاباً ايد فيه مشروع مارشال في الحد من استعمال حق النقض ، وانتقد بقوة اساليب السوفيات في منظمة الامم المتحدة التي تحول دون نجاح اعمال هذه المنظمة وتحقيق الغاية من وجودها .

وبعد ان اشار الى اخفاق المستر بيفن في سنة ١٩٤٦ في التوفيق بين الخمسة الكبار بشأن تقييد استعمال حق النقض ، اكد ان بريطانيا توافق على أية طريقة تستعمل لانجاح اعمال المنظمة ، ولذا فهو يرحب بالاقتراح الاخير الذي تقدمت به الولايات المتحدة للوصول الى ايجاد حل لصعوبات المنظمة . ثم اجاب على خطاب المسيو فشنسكي بقوله : « اذا كانت الحكومةالسوفياتية تعتقد ان وصفها لاي وضع دولي يجب ان يقبل ، فانني اقول بدون تردد انه ليس فقط ان منظمة الامم المتحدة ستضمحل ، بل ان السلام العالمي غير المستقر سيضمحل ويتلاشى ايضا مخلفاً لنا وراءه جميع المخاطر المخيفة التي لفت اليها المسيو فشنسكي انظارنا » . وبعد ان قال انه سوف لا يبحث في « الصورة المضحكة » التي اعطاها المسيو فشنسكي عن روسيا انها « ترتجف هلعاً وخوفاً من تهديدات انقره واثينا » ، قال : « وكذلك فانني سوف لا اسهب في بحث اشارته الهجومية على المستر تشرشل التي شبهه فيها بهتلر ، انما كل ما اقوله ان نضال تشرشل ضد النازية يشبه نضال اي عضو في اي حزب اشتراكي في العالم . لقد كان المستر تشرشل يتنقل في شوارع لندن كمثال حي لشعبنا وللعالم ، لا تزعجه القنابل المتفجرة المتساقطة بشدة من الطيارات الالمانية

التي كلنا يعلم انها كانت تسير بقوة الزيوت الروسية » .

ثم قال بشأن السيادة المطلقة التي يتمسك بها السوفيات : « انا افهم ماهية المخاوف التي تتذرع بها روسيا بهذا الصدد . ان روسيا بلد محب للظهور، فهي تنتظر ان تكون الاصوات التي تؤيدها في الكثير من المقررات اقل بمراحل من غيرها من الدول ، وقد عرفت ذلك بالاختبار ، ومن الواضح اننا اذا اردنا نحن ان نعتنق هذا المبدأ التاريخي للسيادة المطلقة لسعينا فوراً لوضع العراقيل في سبيل كل اتفاقية دولية ، وهكذا ما لم تأت الامم الى مائدة المناقشة وهي قابلة بحث وضع حدود للسيادة بروح العدل والموافقة ، فان منظمة الامم المتحدة تصبح بدون فائدة ، ويصبح وجودنا فيها مجرد مهزلة . وها أنا أردد باسم حكومتي اننا راغبون رغبة اكيدة في قبول اماني روسيا القانونية ، وفي ان نكون على وفاق تام معها ، وقد طلبنا تمديد معاهدتنا معها ، وبدأنا المباحثات معها بشأن عقد معاهدة تجارية بيننا وبينها ، هذه المباحثات التي لو لم يلغوا تعهدهم المالي لكنا اكثر من راغبين في الاستمرار فيها الى النهاية » .

وبعد ان اوضح باسباب موقف السوفيات ، وعدم رغبتهم في التعاون في لجنتي نزع السلاح ورقابة الطاقة الذرية ، قال : « من العبث التكلم عن المساواة عند ما يدعي احد الوفود حقوقا لنفسه وفي نفس الوقت ينكرها على غيره من الوفود ، وعندما يتشبث بان آراءه ومشاريعه وحدها هي على حق ويجب العمل بها ، ومع انه لا يوجد « حق النقض » في لجنتي الطاقة الذرية ونزع السلاح ، فان السوفيات يلجأون الى سلاح جديد هو في الواقع « حق النقض البطيء » ، وهكذا فانهم يعرقلون اعمال هاتين اللجنتين ليس عن طريق التصويت بل عن طريق عدم التعاون مع كثرة اعضائها . فاذا كانت الجمعية العامة تشكو من تأخر اعمالها في هذه الناحية ، فاللوم في هذا التأخير يقع على عاتق الحكومة السوفياتية » .

اما فيما يتعلق بالدعاية للحرب التي اشار اليها المسيو فيشنسكي فقد قال المستر ما كنايل : « ان افضل جواب لما قاله المسيو فيشنسكي بشأن الدعاية للحرب هو ان

تفتح روسيا ابوابها امام العالم ليشاهد حقيقة مايجري وراء هذه الابواب . لقد اتهمنا المسيو فشنسكي بالسعي لشطر اوروبا الى شطرين ، وهي تهمة مستهجنة ، لاننا من الساعة التي القت فيها الحرب اوزارها كانت جميع مناقشاتنا بصدد هذا الموضوع مؤسسة على وحدة المانيا الاقتصادية ، مع جعل هذه الوحدة تحت رقابة صحيحة تساعد على اعادة تعمير اوروبا . ولكننا كدنا نخفق في تحقيق اي مشروع من مشاريعنا بسبب سياسة عدم الموافقة وعدم التعاون . ومن الجلي عندما توجد روح الموافقة وروح التعاون لدى جميع الامم فان هذه المنظمة تقوم بمهمتها خير قيام . فليس من الضرورة والحالة هذه ان ننقسم بعضنا على بعض في القضايا السياسية او في قضايا الاراضي . ان منظمة الامم المتحدة مازالت الاداة الرئيسية لسياستنا الخارجية ، ونحن لانضمر اي عداء لروسيا اولاية امة اخرى ، كما ان مشاريعنا جلية واضحة ، وكذلك ابوابنا مفتوحة ، وصحافتنا حرة ، وليس لدينا مانخفيه ، ونحن دائماً وابداً على قدم الاستعداد للتعاون في ايجاد سلم دائم والمحافظة عليه » .

المناقشة العامة بشأن الجمعية الصغرى

ثم دارت المناقشة العامة بشأن اقتراح اميركا بخلق « جمعية صغرى » وتحديد صلاحية « حق النقض » ، افتتحها الدكتور ايفات مندوب اوستراليا الذي اتخذ قضية اليونان كمثال للعرقلة وعدم الانصاف المسببين عن تطبيق حق النقض بصورة فردية . ثم وصف مندوب كندا مجلس الامن بانه اصبح جامداً في اعماله ، منقسماً في آرائه . وقد اجمع مندوبو الفيلبين واميركا اللاتينية والصين على تقديم رجاء الى الامم يدعون فيه للتفكير تفكيراً دولياً ، ومما قالوه : « حتى في منظمة الامم المتحدة اصبح صوت الفكرة الدولية خافتاً في وسط مظاهرات صاخبة من الكبرياء والتعصب القوميين » . وقال مندوب اسوج ان اي تغيير او تعديل في الميثاق لايستطيع ان يحل محل التعاون بين الدول الكبرى . والح مندوب اليونان بوجوب الاسراع في العمل على وقف ماأطلق عليه « محاولات جارات اليونان الخاضعة للسوفيات تأسيس دبكتاتورية اشتراكية في اثينا » . وقد ايد موقف فيشنسكي

كل من مندوب بولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، ومما قاله هذا الاخير انــه يرفض اي تعديل مباشر او غير مباشر يمكن اجراؤه على « حق النقض » .

وهاجم مندوب الارجنتين استعمال حق النقض في التصويت على طلبات العضوية في منظمة الامم المتحدة، واقترح على الجمعية العامة قبول ايرلندة الحرة والبورتوغال وايطاليا والنمسا وشرق الاردن في عضوية الامم المتحدة، وتقدم باقتراح يدعو فيه الى عقد مؤتمر للبحث في الغاء « حق النقض » . واضاف على اقتراحه الاخير ان يستبدل « حق النقض » بالامرين التاليين :

اولا ــ ان يتخذ مجلس الامن مقرراته بكثرة ثلثي اعضائه .

ثانيا ــ اذا اعترض احد الخمسة الكبار على اي قرار يتخذه مجلس الامن على الكيفية الآنفة الذكر يعرض هذا الاعتراض على جمعية دائمة ، من نوع الجمعيــة التي اقترح تشكيلها المستر مارشال ، فتقرر قبول الاعتراض او رفضه بكثرة ثلثي اعضائهــا .

وفي ٢٣ ايلول اقفلت المناقشة العامة بخطاب القاه المستر تريغفي لي الامين العام لمنظمة الامم المتحــدة ، رجا فيه الاعضاء الرجوع الى الروح التي كانت سائدة في مؤتمر سان فرانسيسكو ، والى ابداء روح تسامح افضل في العلاقات بين الامم . ومما قاله في خطابه هــذا : « ان شعوب الارض يتنازعها الخوف والخشية من عدم الوحدة بين الدول الكبرى التي تبدو في الجمعية العامة ، وقد بلغت درجة عالية » ، والح بقوة على قبول جميع الدول التي تطلب الانضمام الى عضوية المنظمة بدون تأخير .

وفي ١٩ ايلول قررت اللجنة التوجيهية المؤلفة من ١٤ عضواً بتسعة اصوات هي الولايات المتحدة وبريطانيا والبرازيل وكوبا والشيلي واللكسمبرغ والمكسيك ونيوزيلاندة وسورية ، ضد صوتين هما روسيا وبولونيا ، وتمنع ثلاثــة اعضاء عن التصويت هم مندوبو فرنسا والصين والهند، وضع اقتراح الارجنتين بصدد عقد مؤتمر للبحث في الغاء حق النقض على لوحة الاعمال .

وفي ٢١ منه قررت الجمعية العامة وضع اقتراحي الولايات المتحدة الاميركية

بشأن « الجمية الصغرى » و « قضية كوريا » على لوحة الاعمـال . وفي المرتين وافق ١٢ عضواً ضـد عضوين هما روسيا وبولونيا . ثم وضع اقتراح روسيـا بشأن « الدعاية للحرب » على لوحة الاعمال بدون مناقشـة ، وتقرر ايضا وضع اقتراح ارجنتيني آخر على لوحة الاعمال يتعلق بافساح المجال امام ايطاليا لتعديل معاهدة الصلح .

المواضيع التي عالجتها الجمعية العامة في دورتها الثانية

اما المواضيع التي عالجتها الجمعية العامة ، واتخذت قرارات بشأنها عن طريق لجانها المختصة وعن طريق هيئتها العامة حتى نهاية دورتهـا الثانية في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ ، فقد كانت كما يأتي :

الموضوع الاول — القضية اليونانية

في ٢٥ ايلول عرض المشروع الاميركي على لجنة الامن والسياسة بشأن تشكيل لجنة دولية جديدة تابعة لمنظمة الامم المتحدة لمراقبة الحالة في البلقان . وقد اشار هذا الاقتراح :

١ ــ الى ان بلغاريا والبانيا ويوغوسلافيا ، خلافاً لاحكام الميثاق ، قد قدمت المساعدات والتأييد للثوار الذين يحاربون الحكومة اليونانية .

٢ ــ دعوة هذه الحكومات الى الكف عن تقديم هذه المساعدات .

٣ ــ دعوة البانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا من جهة واليونان من جهة اخرى الى التعاون بالطرق السلمية لايجاد حل للنزاع القائم بينها .

٤ ــ تشكيل لجنة خاصة لمراقبـة رضوخ هذه الدول الاربع للدعوات الموجهة اليها آنفاً .

٥ ــ ان تتخذ هذه اللجنة الخاصة مقرها الدائم في سالونيك ، وان تقوم بمعاونة هذه الدول الاربع ، بتأدية مهمتها في الاماكن التي ترى زيارتها ضرورية في اراضي جميع هذه الدول ، وان تقدم تقريراً بنتيجة اعمالها الى دورة الجمعيـة العامة العادية القادمة ، والى اية دورة خاصة قد تعقد قبل هذا التاريخ للنظر في هذه القضيـة .

وفي ٢٧ منه تكلم المسيو غروميكو في اللجنـة السياسية مكرراً شكوى حكومته على الحكومة اليونانية ، باذلا جهـده في تبرئة جارات اليونان من التهم التي وجهت اليها، مقترحا على الجمعية العامـة ان تأمر بسحب جميع الموظفين العسكريين الاجانب من اليونان، وان تشكل لجنة لمراقبة المساعدة الاقتصادية المقدمة لهذه البلاد ،وان تضع مسؤولية الحالة الراهنة في البلقان على عاتق الحكومة اليونانية وحدها . وبعد ان اتهم الحكومة اليونانية بمحاولتها اشعال نار الحرب بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ، وجه التهمـة الى الولايات المتحدة بانهـا تدخل في شؤون اليونان الداخليـة ، وتشترك الى جانبها في حربها الاهلية ، وتعتدي على سيادتها بارسالها مدربين عسكريين اميركيين لتدريب جيشها ، محذراً بان السياسة الاميركية في اليونان قد تؤدي الى « انهيار منظمة الامم المتحدة » .

وفي ٢٩ منه تكلم مندوب بريطانيا مبدياً تأييده للاقتراح الاميركي ، لافتاً النظر الى القضيتين التاليتين : اولا ــ هل الحكومة اليونانية على حق وهل هي شرعية؟ وثانيا ــ هل تدخل البانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا في شؤون هذه الحكومـة يهدد كيانها؟ فاذا كان الجواب بالايجاب، كما يعتقد هو شخصيا، فيكون من اقدس واجبات الاعضاء والحالة هذه، سواء أكانوا يحبون الحكومة اليونانية ام يكرهونها، ان يقروا الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة الاميركية .

ثم تكلم مندوب فرنسا المسيو دلبوس بنفس المعنى، وانما اقترح تعديل الاقتراح

بحيث لايتضمن اتهاماً صريحاً ومباشراً لالبانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا . وتكلم المسيو تسالداريس وزير خارجية اليونان فطلب بالحاح الى منظمة الامم المتحدة ان تعمل بالسرعة الممكنة لانهاء الوضع في بلاده ، لان كل يوم تأخير يهدد استقلالها . واضاف الى ماتقدم قوله ان بقاء الجيوش البريطانية في بلاده انما كان برجاء خاص من الحكومة اليونانية ، لان بقاءها يضمن بقاء حرية اليونان . وتكلم المستر جونسون مندوب الولايات المتحدة داحضاً الاتهامات الباطلة التي وجهتها الى حكومته كتلة السوفيات بصدد موقفها تجاه اليونان ، معلناً ان البرنامج الاميركي لمساعدة اليونان انما يقصد به تحسين حالتها الاقتصادية ليس الا ، مظهراً استعداده لتقديم المعلومات اللازمة بصدد ماانفقته اميركا في اليونان .

وبعد ان دارت مناقشات حادة وطويلة حول هذا الموضوع ، اتخذ قرار بتشكيل لجنة دولية جديدة للاشراف على الحالة في البلقان بصورة جدية دقيقة ، واهمل القسم من الاقتراح الذي يضع اللوم في خلق هذه الحالة في البلقان على جارات اليونان اي البانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا .

وقد اشترك في مناقشة هذا الموضوع بين مؤيد ومعارض كل من المسيو مانويلسكي « اوكرانيا » ، والمسيو سباك « البلجيك » ، والمستر جونسون « الولايات المتحدة الاميركية » ، والدكتور لانك « بولونيا » ، وهيكل باشا « مصر » ، والدكتور تسياق « الصين » ، والدكتور لويز « كولومبيا » ، والدكتور ايفات « اوستراليا » ، والمسيو فشنسكي « الاتحاد السوفياتي » ، والدكتور بيلر « يوغوسلافيا » . ولم يخرج احد منهم عن دائرة النقاط التي وردت في الخطب الافتتاحية بشأن هذه القضية .

وفي ٩ تشرين الاول قررت اللجنة السياسية تشكيل هذه اللجنة الدولية للبلقان - وهو الاقتراح الاميركي - بقصد المحافظة على السلام بين اليونان وجاراتها الشماليات ، وذلك بـ ٣٤ صوتاً ضد ٦ اصوات : الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا واوكرانيا وروسيا البيضاء ، و ٩ اعضاء امتنعوا عن التصويت . وعلى اثر اجراء هذا التصويت اعلن المسيو فشنسكي وجميع ممثلي الكتلة السلافية



رؤساء اللجان الرئيسية في الدورة العادية الثانية للجمعية العامة ، وهم من اليسار الى اليمين : في الصف الاعلى جوزيف بيش – اللوكسمبورغ – رئيس اللجنة الاولى ، هرنان سانتا كروز – الشيلي – رئيس اللجنة الثانيـــة ، الدكتور اوسكار لانغ – بولونية – رئيس اللجنة الثالثة . وفي الصف الادنى السر كارل اوغست بيرندس – نيوزيلاندة – رئيس اللجنة الرابعة ، القاضي فضلي علي – الهند – رئيس اللجنة الخامسة ، دولة السيد فارس الخوري – سورية – رئيس اللجنة السادسة .



المسيو جوزي غوستافو غريرو رئيس محكمة العدل الدولية – الى اليسار – يتحدث الى الدكتور اوزوالدو آرانها
رئيس الجمعية العامة في دورتها العادية الثانية .



سمو الامير فيصل ال السعود يهنئ الدكتور جوزي آرسي – الارجنتين – على اثر انتخابه رئيساً
للدورة الخاصة الثانية لبحث القضية الفلسطينية .

الاخرين انهم لن يساهموا في عمل هذه اللجنة الجديدة .

وفي ١٠ منه قررت اللجنة السياسية ايضاً بـ ٣٢ صوتاً ضد صوت واحد وامتناع ١٢ عضواً عن التصويت اقتراحاً تقدمت به كندا يقضي بان تتشكل اللجنة الجديدة للبلقان من ممثلين عن اوستراليا والبرازيل والصين وفرنسا وبريطانيا العظمى وهولندا والمكسيك والباكستان والولايات المتحدة الاميركية، وترك محلان فارغان لروسيا وبولونيا .

وفي اليوم التالي وافقت اللجنة السياسية بـ ٣٦ صوتاً ضد ٦ اصوات، روسيا والكتلة السلافية، وامتناع عشرة اعضاء عن التصويت، على تعديل اجرته فرنسا على الاقتراح الاميركي المتعلق بمساعدة البانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا للثوار اليونان، وذلك بان اكتفت فيه بالاشارة الى وجوب دعوة هذه الدول للكف عن عمل اي شيء قد يؤدي الى تقديم هذه المساعدة . فاحتج المسيو فشنسكي على هذا القرار الذي قصد به مع التعديل جعل هذه الدول امام الامر الواقع، كأن يقال لها : « اقبلي اللجنة الجديدة التي عيناها لك تزل عنك ربقة الاتهام » .

وانتهت مناقشة اللجنة السياسية للقضية اليونانية في ١٣ تشرين الاول، بعد ان عرض الاقتراح الروسي بشأن سحب الجيوش الاجنبية من اليونان والقاء تبعة الحوادث في البلقان على عاتق الحكومة اليونانية على التصويت، فسقط باربعين صوتاً ضد ٦ اصوات، روسيا والكتلة السلافية، وامتناع ١١ عضواً عن التصويت بينها الدول العربية وبعض دول اميركا اللاتينية .

وفي ٢١ تشرين الاول وافقت الجمعية العامة في اجتماعها العام على قرار تشكيل اللجنة الدولية الدائمة للبلقان، على ان تتخذ سالونيك مقراً لها . وقد ايد هذا القرار اربعون دولة وعارضه ست دول هي الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا واوكرانيا وروسيا البيضاء، وامتنعت ١١ دولة عن التصويت هي افغانستان والدانمرك ومصر وغواتيمالا والهند ولبنان والنروج والمملكة السعودية العربية واسوج وسورية واليمن . وقد رفض القرار الروسي بشأن وضع المسؤولية على الحكومة اليونانية في البلقان بـ ٤١ صوتاً ضد ٦ اصوات

وامتناع ١٠ اعضاء عن التصويت . وكذلك رفض اقتراح تقدمت به بولونيا بشأن جلاء الجيوش الاجنبية السريع عن كوريا بـ ٣٤ صوتاً ضد ٧ اصوات وامتناع ١٦ عضواً عن التصويت .

الموضوع الثاني — القضية الفلسطينية

في ٢٣ ايلول قررت الجمعية العامة في اجتماعها العام ، بـ ٢٩ صوتاً ضد ١١ صوتاً وامتناع ٦ اعضاء عن التصويت ، تشكيل لجنة خاصة موقتة (١) للنظر في القضية الفلسطينية. وقد عارض في اتخاذ هذا القرار جميع الدول العربية ، واعلن الجنرال نوري باشا السعيد ان القضية دقيقة وحرجة الى درجة يجب معها ان تدرس من قبل اللجنة السياسية نفسها وليس من قبل اللجنة الموقتة التي تقرر تشكيلها .

وفي ٢٩ ايلول استعرض السيد جمال الحسيني نائب رئيس اللجنة العربية العليا قضية بلاده امام اللجنة الخاصة الموقتة بقوله : « ان العرب لعلى استعداد تام لمقاومة اي مشروع تقسيم يقترح لفلسطين الى آخر نقطة من دمائهم، ورفض بقوة تقريري اللجنة الخاصة الدولية، ونعني بها تقريري الكثرة والقلة في اللجنة الآنفة الذكر. وبعد ان كرر قوله بان السياسة العربية مؤسسة على ثلاثة لاءات: « لا تقسيم ، ولا هجرة يهودية بعد الآن ، ولا دولة يهودية » ، وبعد أن اكد ان الحل الوحيد الذي يقبل به العرب في فلسطين هو « تشكيل دولة عربية ديموقراطية مستقلة تشمل جميع اراضي فلسطين » ، اعلن قائلا : « ان عرب فلسطين مصممون بكل صلابة وحزم على مقاومة اي مشروع يؤول الى تجزئة بلادهم الصغيرة او تقسيمها او عزلها عن غيرها بجميع الوسائل التي تتوفر لديهم ، او يمنح قلة ، من الناس على اساس العقيدة الدينية، حقوقاً خاصة او وضعاً حقوقياً خاصاً ، وهم سيقاومون هذا المشروع بنفس الغيرة الوطنية وبنفس التضحية التي يقاوم بها اي شعب من شعوب الارض يكون

---

(١) تتألف هذه اللجنة من جميع اعضاء منظمة الامم المتحدة .

في الظروف التي هم فيها ، مع علمنا الاكيد ان الدول العظمى تستطيع اذا شاءت بقوتها الغاشمة ان تسحق هذه المقاومة » .

وبعد ان استعرض السيد جمال الحسيني تاريخ القضية الفلسطينية قال : « ان الحقيقة الناصعة التي لاتتخلى عنها هي اننا موجودون في فلسطين منذ اقدم الازمنة ، وانها ملكنا وملك آبائنا واجدادنا ، واننا سنبقى هناك ، وان من اقدس واجباتنا ان ندفع عنها كل اعتداء » . وبعد ان وصف الحملة الصهيونية على فلسطين بانها غزو لامبرر له مهما كانت الصبغة التي يصطبغ بها ، سواء أكانت دينية ام انسانية ام اي شيء آخر ، وانها محاولة شعب دخيل لامتلاك اراض هي ملك شعب آخر اصيل هو صاحب البلاد الشرعي ، قال : « لقد مرت احقاب طويلة على وجود القلة اليهودية بيننا ، ولم يسمع طوال المدة وجودها هذه باي خلاف وقع بيننا وبينها قبل الاحتلال البريطاني ، والسبب في ذلك انه لم تكن هنالك اية مشاريع سياسية مبيتة ضد بلادنا . غير ان وعد بلفور هو الذي سمم جو هذه العلاقات الطيبة بخلقه روح الاعتداء في الجماعة اليهودية وتحويلها الى ابن بار للحكومة البريطانية . وكما ان شيلوك لم يستطع ان ينتزع رطلا من اللحم من جسم مدينه بدون ان يسفك دمه ، كذلك فان بريطانيا لاتستطيع ان تحقق لليهود وعد بلفور مالم تضح بحقوق العرب » . وبعد ان يندد بمحاولة منظمة الامم المتحدة اضعاف الروابط الوثيقة التي تربط الشعوب العربية بعضها ببعض ، بالسماح لشعب دخيل بتأسيس دولة في وسطها ، يعود فيقول بحزم وقوة : « اذا تحقق هذا الامر فلا يبقى من يشك بزوال معالم السلم من ارجاء هذا الجزء من العالم الذي سيتحول الى بلقان جديدة . اما الحل لهذا الوضع فهو في ميثاق منظمتكم ، ذلك لانه بموجب نص هذا الميثاق يحق لعرب فلسطين الذين يشكلون الكثرة الكبرى في البلاد ان يتمتعوا بتشكيل دولة حرة مستقلة » .

وتوالى انعقاد جلسات اللجنة الخاصة في الجمعية العامة لمناقشة تقرير لجنة التحقيق الدولية الخاصة المتضمن توصية الكثرة من اعضائها بوجوب تقسيم فلسطين . وفي ٢ تشرين الاول مثل امامها الدكتور سيلفر ، عضو الوكالة اليهودية ، واعرب عن قبول الوكالة التوصيات بتقسيم فلسطين ، ثم اعترض على ترك غربي

الجليل خارج المنطقة اليهودية ، وطالب بضم القسم الجديد من مدينة القدس خارج الاسوار الى الدولة اليهودية . وبعد ان ابدى رغبة الدولة اليهودية بمراعاة مبدأ حسن الجوار مع الدول العربية المجاورة وباحترام حقوق العرب المواطنين ومعاملتهم سواء بسواء مع اليهود المواطنين ، رحب بقرار الحكومة البريطانية بالانسحاب من البلاد ، وأكد للجنة استعداد اليهود السريع بعد الانسحاب لتأمين القوات اللازمة لحفظ الأمن . وكذلك بعد ان طالب بالحاح ، بعد قبول الدولة اليهودية اقتراحات التقسيم ، ان تستلم جميع وسائل الرقابة الاقتصادية والمالية الضرورية لفتح ابواب الهجرة على مصراعيها ، وللعمل على تحسين الحالة الاقتصادية ، اعلن قائلا: « اننا بكل اخلاص ، وبدون اي تحفظ ، نتقدم بالسلم والصداقة الى العرب ، فاذا قابلونا بنفس الروح فان الغنى والبركة الوافرين سيعمان الجميع ، والا فسنضطر الى عمل ما يمكن ان يعمله كل شعب يكون وضعه كوضعنا للدفاع عن حقوقنا الى ابعد حدود الدفاع » .

وفي اثناء المناقشة العامة وصف السيد كميل شمعون مندوب لبنان مشروع التقسيم بانه غير عادل للعرب ، ومخالف للميثاق . ووصف الجنرال نوري باشا السعيد مندوب العراق اقتراحات لجنة التحقيق الخاصة بانها اكثر خيالاً ووهماً من روايات الف ليلة وليلة . ثم تكلم الدكتور الجمالي وزير خارجية العراق ورئيس وفدها الى منظمة الامم المتحدة فانحى باللائمة على الولايات المتحدة الاميركية ، متهماً اياها باتباع نوع من السياسة نحو اليونان ، ونوع آخر نحو فلسطين ، محتجاً عليها لارسالها المال والرجال والذخائر الحربية والمراكب الى فلسطين لتشيع الارهاب والهجرة غير الشرعية ، موجهاً نداء حاراً الى حكومتها – الولايات المتحدة – لاقفال المدارس التي ادعى انها فتحتها في بلادها لتدريب الصهيونيين على الارهاب والحرب . ثم هاجم الصهيونيين مهاجمة شديدة فقال : « يجب التمييز بين اليهودية والصهيونية ، فاليهودية هي ديانة عالية واما الصهيونية فهي حركة سياسية ذات طبيعة مملوءة بالحقد وحب الاعتداء التي لا غاية لها في فلسطين سوى جعلها منفذاً تتوغل بواسطته في جميع ارجاء الشرق الاوسط . الصهيونية تضم في تلافيفها جميع معاني التعصب الذميم

والوطنية المتطرفة ، وتتبع من الناحية العملية جميع اساليب الدعاية والاعتداء والتوغل التي اتبعتها النازية . كما ان الصهيونيين يثيرون مبدأ غريباً هو ان العلاقة التاريخية لشعب من الشعوب في ارض ما تجعل له الحق في تملك هذه الارض ، الامر الذي لا يمكن التسليم به ولا قبوله لا محليا ولا عالميا ، ذلك لان قبوله عالميا يعني خلق الاضطراب والفوضى والنزاع في جميع ارجاء العالم . ان فلسطين ايها السادة هي للفلسطينيين وحدهم ، وعلى هذا الاساس ، وعليه وحده ، يمكن الوصول الى حل القضية الفلسطينية » .

ثم تكلم كل من مندوب الباناما فمندوب اليوروغواي مؤيدين التقسيم ، وطالب هذا الاخير بوجوب السماح بالهجرة السريعة الى فلسطين لثلاثين الف طفل يهودي مازالوا احياء من بقايا الارهاب النازي .

وما كاد هذان المندوبان ينتهيان من كلامهما حتى انبرى السيد ظفر الله خان مندوب الباكستان للكلام مؤيداً العرب في نضالهم فقال : « ان مجرد وجود اولاد يهود مشردين ليس سبباً كافياً لارسالهم الى فلسطين ، فهم في وضعهم هذا لا يختلفون في شيء عن اولاد هنود تشردوا من جراء التقسيم في الهند ويطلب ان يهاجروا الى الولايات المتحدة الاميركية » . ثم أضاف قائلاً : « واذا رغب الخمسة ملايين مشرد في البانجاب في الهجرة الى الولايات المتحدة الاميركية ، فهل تجبر منظمة الامم المتحدة الولايات المتحدة الاميركية على السماح لهم بهذه الهجرة ؟ » وبعد ان وصف مشروع التقسيم بانه « وحشي من ناحيتيه المادية والجغرافية » وبعد ان اعلن ان هذا العمل يرمي الى جعل العرب في أكثر من نصف الاراضي الفلسطينية قلة ، الامر الذي يساعد اليهود على تأسيس مملكة سياسية ثابتة ، رفض التسليم بان التقسيم في الهند قد اوجد سابقة ، وقال : « ان الحالة في الهند تختلف كل الاختلاف عنها في فلسطين ، ذلك أولاً لان كلاً من الدولتين كانت تضم كثرة ساحقة من ابنائها قبل اجراء التقسيم بينها . وهذه الكثرة في كل من البلدين لم تتم بصورة اصطناعية ، اي عن طريق الهجرة الممولة من الخارج كما هو الحال في فلسطين . وثانياً ان التقسيم في الهند قد جرى بالاتفاق بين المسلمين والهندوسيين وبرضاهم التام » . الى ان قال في ختام دفاعه « اما الادعاء بان

نجاح اليهود الاقتصادي في فلسطين هو سبب مبرر للتقسيم ، فهو قول هراء ، لانه في واقعه يشبه ادعاء موسوليني في حق تملك الحبشة » .

وتكلم مندوب بولونيا مؤيداً مشروع التقسيم ، وداعيا الى فتح ابواب الهجرة امام اليهود الى فلسطين على مصراعيها ، حاثا قبل اي عمل آخر على السماح بدخول ربع مليون يهودي مشردين ، على أساس ان دخول هـذا العدد لايؤثر على العرب من الناحية العددية ، ومشيداً بفضل الاقتراحات الاقتصادية في مشروع التقسيم التي تحفظ استمرار العلاقات بين اليهود والعرب اذا طبقوها في دولتيهم ، وتزيدها توثقا مع الزمن .

وتكلم على الاثر السيد محمود فوزي بك مندوب مصر مؤكداً ان النزاع القائم في فلسطين ليس بين العرب واليهود ، وانما هو بين العرب والصهيونية السياسية ، الى أن قال : « بعض الناس ينتظرون من العرب ان تحملوا اوزار شعوب اخرى . ومع أن فلسطين مضيافة فقد أصبحت الآن مكتظة بالسكان ، فلم يعد بامكانها والحالة هذه قبول ضيوف جديدين ، حتى من الذين ترغب في ادخالهم ، فكيف اذن بالذين يدخلون عنوة وبصورة غير شرعية . ان فلسطين هي ملك لأهلها العرب . منذ عشر سنوات خلت كانت نسبة اليهود الى العرب ١ — ١٢ ، غير أن الصهيونية تبذل اقصى جهدها وبطرق اصطناعية شاذة وغير شرعية لتجعلهم كثرة في فلسطين ، الامر الذي لايمكن ان يتخذ اساساً لفرض مشروع التقسيم » . وبعد ان طلب ان يشترك العالم باسره في حل قضية المشردين وتوزيعهم بين بلدانه المتعددة ، اعلن قائلا : « ليست فلسطين ولا يمكن ان تكون جواباً للقضية اليهودية . كما ان تشكيل دولة يهودية مبنية على أساس ديني وغير اقتصادي وبالقوة في فلسطين انما هو عمل خيالي غريب ، وسيؤدي حتماً الى نزاع دائم لاينتهي اجله . فاذا كان وضع المشردين يتعب ضمير العالم الى هذا الحد ، فليتحمل العالم نصيبه من هذا العبء »

وتكلم بعده الدكتور مازاريك مندوب تشيكوسلوفاكيا مبيناً أن مشروع التقسيم يتفق مع رغبات الفريقين ويفضي الى تحقيقها ، الى ان قال : « اني اعترف بدون أقل خجل وبشيء من الفخر انني ساعدت عدداً غير قليل من اليهود على الدخول

الى فلسطين » . وبعد ان يظهر شعوره مع اليهود المشردين ، ويسهب بالكلام عن ذويهم الذين قضت عليهم البربرية النازية ، يعود فيوجه نداءاً حاراً الى العرب واليهود معاً ليوجدوا بانفسهم حلاً مناسباً لهذه القضية ، فيكونوا مثالاً صالحاً لأمم الارض في نبلهم وتسامحهم ، ويحتلوا مكاناً عالياً في نفوسهم . واقترح مندوب السلفادور ان تعقد الوكالة اليهودية واللجنة العربية العليا مؤتمراً مشتركا تحت اشراف منظمة الامم المتحدة لعلها تصلان الى ايجاد حل يوفق بين مصالح شعبيهما . واقترح مندوب كولومبيا ان توجه منظمة الامم المتحدة نداءاً الى العرب واليهود معاً في فلسطين تطلب اليهم فيه التوقف فوراً عن اعمال العنف ، على ان تعين المنظمة لجنة دولية فرعية لدراسة وضع اليهود المشردين ، وهكذا يشترك العالم كله في ايجاد حل لهذه القضية .

وتكلم دولة السيد فارس الخوري فقال ان اليهود منذ غزوهم فلسطين في اقدم الازمنة كانوا «معتدين وقاطعي طريق »، الى ان قال: «ان اليهود ليسوا جنساً، كما ان عدداً قليلاً منهم فقط يستطيع ان يدعي انه من ابناء اسرائيل ومن الشعب السامي ، ذلك لان بينهم سلافيين واوروبيين وسواهم من الشعوب الاخرى المتفرقة . ولذا فالعرب لا يمكنهم ان يسلموا ارض آبائهم الى غرباء يأتون اليها من أربعة اطراف الارض » . وبعد ان يصف تأييد أميركا لليهود بانه مجرد دعاية لربح اصواتهم في انتخاب رئاسة الجمهورية ، يضيف قائلاً : «لا تمر دورة انتخابية في الولايات المتحدة الاميركية بدون أن يوجه فيها الحزبان وعوداً لتأييد الحلم الصهيوني » .

وعقبه في الكلام مندوب اسوج مؤيداً مشروع التقسيم ومحذراً من خطر استمرار العداء بين العرب واليهود ، الى ان قال : « اذا ظل الحال على ما هو عليه فانه يتعذر على الدولتين معاً العربية واليهودية ان تنضما الى عضوية منظمة الامم المتحدة » . وبعد أن لفت النظر الى انه بعد انسحاب الجيوش البريطانية من فلسطين قد تخلق ظروف خاصة تضطر دولة أخرى لحمل مسؤولية تنفيذ قرارات منظمة الامم المتحدة ، قال : « ان مجلس الامن وحده مسؤول عن تنفيذ هذه القرارات لانه

هو المولج بالمحافظة على الامن العالمي ، ولذا فان على اتحاد الدول الكبرى وتفاهمها في مجلس الامن يتوقف حل هذه القضية » .

واقترح الدكتور كرانادوس ، مندوب غواتيمالا وعضو لجنة التحقيق الخاصة ، ان يرسل بوليس دولي الى فلسطين في اثناء فترة الانتقال ، بعد انسحاب الجيوش البريطانية ، على ان يؤخذ هذا البوليس الدولي من الدول الصغيرة ، والح بوجوب ضم مدينة يافا الى الدولة العربية ، وهـاجم سماحة مفتي فلسطين مهاجمة شديدة واصفا اياه بالرجل « المدهش الفظيع في آن واحد » ، متهماً اياه بالمساعدة في تدبير الثورة في العراق في السنة ١٩٤١ التي كانت في مصلحة الالمان ، الى ان قال: « لا يتردد احد في الاعتراف بنشاط هذا الرجل وثباته ، وعدم اعيائه من العمل المتواصل ، ووطنيته الصادقة المثيرة للهمم ، وايمانه الراسخ في قضية بلاده ، ولكن في نفس الوقت لا يسعنا إلا شجب عدم ثباته على مبدأ وقساوته واساليب العنف المجردة من الرحمة التي يستعملها ، والتعاليم المشحونة بالبغضاء التي يبشر بها ... ان الدور الذي لعبه في المانيا كان المشروع الذي ادى بستة ملايين يهودي الى غرف الغاز ، وكان من اكبر المساعدين في تحقيقه » . ثم وجه كلمة انتقاد مرة الى الادارة البريطانية في فلسطين ، متهماً بعض رجال هذه الادارة باتخاذ موقف عداء ضد اليهود جميعاً ، معابقين بعملهم هذا مبدأ العداء للسامية .

وتكلمت السيدة بنديت نهرو مؤكدة ان الحل الوحيد لفلسطين هو في انشاء دولة عربية صرفة فيها ، مع منح القلة اليهودية حقوقاً ديموقراطية تامة في هـذه الدولة .

وفي ١١ تشرين الاول اعلن المستر تجونسون ، مندوب الولايات المتحـدة الاميركية ، تأييد حكومة بلاده للمبادىء الاساسية التي ينطوي عليها تقرير الكثرة من اعضاء لجنة التحقيق الدولية الخاصة . وبعد ان يعترف بضرورة اجراء بعض التعديلات على هـذا التقرير ، كالحاق يافا بالدولة العربية ، يعود فيؤكد استعداد بلاده للمساهمة في وضع منهاج دولي يرمي الى ايجاد حل سياسي عملي لقضية فلسطين ،

هذا الحل الذي قد يتطلب تنفيذه انشاء قوة دولية عن طريق التطوع تحت اشراف منظمة الامم المتحدة .

وفي ١٣ تشرين الاول اعلن المسيو تسارابكين مندوب الاتحاد السوفياتي موقف بلاده الى جانب التقسيم ، وتأييدها لتقرير كثرة اعضاء لجنة التحقيق الدولية الخاصة ، وقد علق في كلامه أهمية كبرى على ايجاد نصوص تتعلق بتعاون العرب واليهود من الناحية الاقتصادية ، وكذلك على تعيين الحدود بين الدولتين ، وانتقد الاقتراحات الواردة في التقرير التي تتعلق بتشكيل لجنة خاصة للنظر في هذه الامور . وبعد ان يتكلم عن حق العرب واليهود في تقرير المصير ، يعود فيقول ان الدافع الوحيد الذي دفع باليهود لطلب تشكيل دولة خاصة بهم هو آلالام التي قاسوها في اوروبا ليس إلا ، ومن ثم يقيم نفسه مدافعاً قوياً عن وجهة نظر اليهود وحقهم في تشكيل هذه الدولة ، لاسيما الحجة الواهية التي استند اليها ، وهي ان التوتر الذي اصبح على اشده بين الشعبين يجعل جمعها في دولة موحدة امراً مستحيلا . الى ان قال : «ان الوفد السوفياتي يرى من الضرورة اتخاذ قرار تعين بموجبه الدولة التي ستتسلم ادارة فلسطين على اثر انتهاء الانتداب ، وتكون مسؤولة امام منظمة الامم . واذا تمكنت الجمعية العامة في هذه الدورة من اتخاذ قرار بتشكيل دولة يهودية ودولة عربية ، تكون قد خطت بعملها هذا خطوة جبارة نحو ايجاد حل للقضية الفلسطينية بمجموعها .

وفي الرابع عشر من شهر تشرين الاول استأنفت اللجنة الخاصة النظر في القضية الفلسطينية ، وكان اول المتكلمين المستر الزلي مندوب كندا فأبدى رأيه بوجوب انهاء الانتداب فوراً ، ثم أيد مشروع التقسيم وطالب بالحاح بمباشرة عمل دولي مشترك لحل مشكلة المشردين في اوروبا . ومما قاله بشأن مشروع التقسيم : «ان خبرتنا السابقة الطويلة تجعلنا الى جانب الوحدة الوطنية التي يجب ان تتم بشكل من الاشكال ، ذلك لاننا في كندا عالجنا قضيتنا بانفسنا ، وتوصلنا الى ايجاد حل لها بالاتفاق على نوع الحكم فيما بيننا ، هذا النوع من الحكم الذي مر عليه ثمانون

سنة وما زال على قوته ورسوخه . نعم ان قضيتنا لاتشبه القضية الفلسطينية ، ولكنها في جميع الاحوال قضية شعبين يتكلمان لغتين مختلفتين ، ولكل منها تقاليده الثقافية الخاصة، وقد تم الاتفاق بينها بالرضا المتبادل. وقال مندوب الباكستان ان مشروع التقسيم في فلسطين يجب ان لايتم بدون اتفاق تام بين الشعبين ، غير انه ليس هناك مايدل على وجود فكرة هذا الاتفاق على تشكيل دولة واحدة متحدة بين العرب واليهود .

وقد ايد مشروع التقسيم كل من مندوبي اتحاد جنوبي افريقية ونيوزيلاندة وتشيكوسلوفاكية وسواهم ، ولم يبق معارضاً بشدة سوى ممثلي الدول العربيــة . وقد قال سمو الامير فيصل آل السعود : « ان الصهيونيين يدعون حق ملكية بلاد ليست لهم » ، واستغرب تأييد الولايات المتحدة للقضية الصهيونية . ومما قاله بهذا الصدد : « كيف يجوز لهذه الامة ان تمنع الهجرة الى بلادها وتفرضها فرضاً على امة اخرى » ، الى ان قال : « ان المملكة العربية السعودية ترفض مشروع التقسيم، ولا تسمح باتخاذه اساساً لبحث القضية الفلسطينية ، وترى ان الحل الوحيـد انما هو اعلان فلسطين دولة مستقلة وتشكيل حكومة ديمقراطية فيها » . وقال مندوب الارجنتين ان التقسيم والدولة المتحدة كليها مخالفان لميثاق الامم المتحدة، وان الحل الوحيد هو ترك الامر لسكان البلاد انفسهم ليختاروا نوع الحكم الذي يرغبون فيه.

وفي ١٦ تشرين الاول عاد المستر كريش تجونس مندوب بريطانيـا العظمى فأكد قرار الحكومة البريطانية الذي اعلنه سابقاً ، في ٢٦ ايلول سنة ١٩٤٧ ، وهو الجلاء عن فلسطين في اقرب وقت ممكن . الى ان قال : « ان حكومتي ترغب في ان يعرف بوضوح ، وبدون اقل ريب او ابهام ، ان قرارها لايقتصر فقط على انهاء الانتداب ، بل ايضاً على الجلاء عن فلسطين ضمن مدة محدودة ... » وقال ايضا: « ان جلاء الادارة البريطانية يجب ان يجري بقدر الامكان بنقل السلطة بصورة منتظمة الى سلطة اخرى مناسبة معترف بها من قبل منظمة الامم المتحدة كمقدمـة للاستقلال . وعلى كل الاحوال فان بريطانيا لاتستطيع المثابرة على تحمل اعباء الانتداب التي يتعذر على اية دولة منتدبة اخرى تحملها ، ولا سيا عندما تصبح

مسؤولياتها اكثر صعوبة بسبب مواطني الدول الاخرى الذين يستخدمون الحرية التي يتمتعون بها للقضاء على كل جهد تبذله. فيجب والحالة هذه ان يدرس هذا المشكل فوراً، ذلك لان من الاهمية بمكان عظيم ان لاتصبح عملية الجلاء المعقدة، في حال عدم حدوث اتفاق بين العرب واليهود، مبعثاً للفوضى ولتجزئة المصالح العامة الشديدة الضرورة لدوام الحياة الطبيعية في فلسطين».

وفي ١٨ منه القى السيد جمال الحسيني رئيس وفد فلسطين خطاباً عرض فيه للمرة الاخيرة قضية بلاده، وعقبه الدكتور وزمان رئيس الصهيونية العالمية فعرض ايضا قضية شعبه للمرة الاخيرة (١).

وفي ٢٣ منه ألفت لجنة فلسطين الموقتة لجنتين فرعيتين خاصتين عهدت اليهما باعداد مشاريع مطولة لادارة الحكم في فلسطين في المستقبل، تتفق مع تقريري الكثرة والقلة اللذين قدمتها لجنة التحقيق الدولية للجمعية العامة.

وقد اعطيت اللجنة الفرعية الاولى، برئاسة المسيو بروزنيسكي بولونيا، صلاحية النظر في مشاريع تنفيذ تقرير الكثرة من اعضاء لجنة التحقيق الدولية، اي تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية. وقد ضمت هذه اللجنة الفرعية ممثلين عن الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والاوهايتي والبيرو وبولونيا واتحاد جنوبي افريقية واليوروغواي وفنزويلا، اي جميع الدول المؤيدة للتقسيم.

واعطيت اللجنة الفرعية الثانية، برئاسة السيد محمد ظفر الله خان ـ الباكستان صلاحية النظر في المقترحات العربيـة التي تقدمت بها بصدد اعلان فلسطين دولة مستقلة، وهي تتفق مع مضامين تقرير القلة من اعضاء لجنة التحقيق الدولية. وقد ضمت هذه اللجنة الفرعية ممثلين عن الافغانستان وكولومبيا ومصر والعراق ولبنان والباكستان وسورية والمملكة العربية السعودية واليمن ـ اي عن جميع الدول المعارضة لمشروع التقسيم ـ ماعدا كولومبيا.

(١) راجع نص هذين البيانين في الفصل التاسع عشر من هذا الكتاب.

وفي ٣١ منه اقترح المستر هرتسل جونسون « الولايات المتحدة الاميركية » على اللجنة الفرعية الاولى بعد ان عقدت جلستها الاولى الاقتراح التالي بشأن تنفيذ التقسيم :

١ ـ اذا وافقت الجمعية العامة على مشروع تقسيم فلسطين تصبح الدولتان العربية واليهودية مستقلتين في اول يوم من حزيران سنة ١٩٤٨ .

٢ ـ ان تثابر بريطانيا على تحمل مسؤولية المحافظة على القانون والنظام في هذه الفترة من الوقت حتى ذلك التاريخ .

٣ ـ ان تعين لجنة في منظمة الامم المتحدة مؤلفة من ثلاثة اشخاص لتذهب الى فلسطين بعد اتخاذ قرار بتقسيمها ـ اذا اتخذ مثل هذا القرار ـ لتخدم كلجنة استشارية للدولتين الجديدتين طوال مدة الانتقال بالاتفاق التام مع السلطات البريطانية .

٤ ـ ان تعطى الدولتان اليهودية والعربية في الفترة الموقتة « البينية » الفرصة لتشكيل حكومة صورية *Shadow* تمنح صلاحية تجنيد قوات أمنها الخاص وتسليحها .

ولم يأت المستر جونسون على ذكر الاقتراح الاميركي السابق المتعلق بوجوب ضمان الامن الداخلي في فلسطين في فترة الانتقال بايجاد قوة دولية عن طريق التطوع تحت اشراف منظمة الامم المتحدة .

وتقدم مندوب الاتحاد السوفياتي في ٣ تشرين الثاني بمشروع مقابل لتنفيذ التقسيم ، في حال اقراره من قبل الجمعية العامة ، جاء فيه :

١ ـ انهاء الانتداب في ١ كانون الثاني سنة ١٩٤٨ ، يتولى بعده مجلس الامن المسؤولية في فترة الانتقال التي يجب ان لا تزيد مدتها عن السنة الواحدة .

٢ ـ جلاء الجيوش البريطانية جلاء تاماً في خلال ثلاثة الى اربعة اشهر من تاريخ انهاء الانتداب .

٣ ـ وفي هذه الاثناء تقوم لجنة فلسطين الدولية بعملية تخطيط الحدود بين

الدولتين، وتعين بعد التشاور مع العرب واليهود مجالس حكومية موقتة في الدولتين.

٤ ـ تقوم هذه المجالس ، بتوجيه من مجلس الامن وبموافقة اللجنة الدولية ، بتنظيم الانتخابات لانتخاب جمعيات تأسيسية ، تشكل بدورها حكومات مركزية ومحلية على اسس ديمقراطية .

٥ ـ تقوم هذه المجالس ايضاً في اقرب وقت ممكن بتشكيل فرق ميليشيا وطنية كافية لحفظ النظام الداخلي ولمنع حدوث اصطدامات على الحدود .

٦ ـ يكون لكل مليشيا رئيس أركانها الخاص، على ان تبقى هذه الميليشيا في الدولتين خاضعة لرقابة مجلس الامن طوال فترة الانتقال .

فعقد على الاثر اجتماع بين المندوبين السوفياتي والاميركي لدراسة المشروعين الآنفي الذكر اسفر عن عقد الاتفاقية التالية بينها التي جمعت بين المشروعين وهي :

١ ـ ان ينتهي الانتداب ويتم جلاء الجيوش البريطانية في ١ ايار سنة ١٩٤٨ .

٢ ـ ان تبرز الدولتان العربية واليهودية الى عالم الوجود في ١ تموز سنة ١٩٤٨ ، اوفي اي وقت آخر بعد ١ ايار ١٩٤٨ توصي بهلجنة الامم المتحدة ويوافق عليه مجلس الامن .

٣ ـ ان تشكل الجمعية العامة لجنة مؤلفة من ثلاثة الى خمسة اعضاء من الدول التي حبذت مشروع التقسيم .

٤ ـ ان تنفذ هذه اللجنة التدابير التي توصي بها الجمعية العامة .

٥ ـ ان تساعد بريطانيا العظمى في انهاء اعمالها كدولة منتدبة .

٦ ـ ان تكون مسؤولة عن ادارة فلسطين في الفترة الواقعة بين انتهاء الانتداب وتأسيس الدولتين الجديدتين .

٧ ـ ان تقوم بعملها تحت سلطة مجلس الامن وبارشاده ، وان تسير بموجب التوصيات والتعليمات التي تتلقاها من مجلس الامن والجمعية العامة .

٨ ـ ان تتقدم الى مجلس الامن بتقارير شهرية عن سير اعمالها .

وفي ١٣ تشرين الثاني ادلى السير الكسندر كادوغان ببيان الحكومة البريطانية بهذا الصدد فقال : « يوجد وجهان للجلاء هما الجلاء العسكري والجلاء المدني . اما الجلاء العسكري فقد بذل كل جهد مستطاع لانقاص المدة المطلوبة للانتهاء منه الى اقصى حد ممكن ، وليس من الممكن استباق معرفة الوقت المطلوب ، ليس لجلاء الجيوش من فلسطين فحسب ، وانما لجلاء مؤن هذه الجيوش ومعداتها ايضاً . وقد فوضت بان اقول ان التعليمات التي ارسلت الى سلطاتنا هي ان تضع خطة لانتهاء الجلاء في آب سنة ١٩٤٨ . وما دامت الجيوش البريطانية في اي جزء من فلسطين فهي ولا ريب ستحافظ على القانون والنظام في المناطق التي تكون محتلة من قبلها . وقد وجهت الي التعليمات بان أوضح لكم بكل جلاء ان الجيوش البريطانية لا يمكن ان تكون آلة لفرض حل في فلسطين بالقوة ضد رغبة العرب واليهود . ان قضية عدم كون الامر شيئاً عملياً ان تجلو آخر قطعنا العسكرية من فلسطين قبل الصيف القادم ، لا يتضمن اننا سنستمر على ممارسة الادارة المدنية في فلسطين في الفترة المتوسطة بين الحالين . ان الامر على العكس فاننا نحتفظ بحق التخلي عن الانتداب وانهاء ادارتنا المدنية في اي وقت يبدو بجلاء ان الجمعية العامة لم تتوصل الى ايجاد حل يقبل به اليهود والعرب معاً . وفي حالة كهذه تبقى هنالك فترة من الزمن بين انهاء الانتداب وبين جلاء آخر الجيوش البريطانية ، وفي خلال هذه الفترة تتوقف حكومة جلالته عن ممارسة الادارة الوطنية في فلسطين ، وتقتصر على حفظ النظام في المناطق التي ما تزال جيوشها باقية فيها ، وكذلك اذا كانت في فلسطين في تلك الاثناء لجنة دولية تعد العدة لتنفيذ حل يحتاج تنفيذه الى قوة ، فيجب ان لا تنتظر من السلطات البريطانية ممارسة المسؤولية الادارية او المحافظة على القانون والنظام الا في المناطق المحدودة التي تكون محتلة من قبلهم خلال عملية الجلاء » .

وبناء على اقتراح المستر جونسون مندوب الولايات المتحدة الاميركية ، وافقت لجنة فلسطين الموقتة في ١٢ تشرين الثاني على ضم يافا الى الدولة العربية ، بعد ان كانت ضمن نطاق الدولة اليهودية ، لان معظم سكانها من العرب . ولم يكتف

شرتوك بالامتناع عن الاعتراض على هذا القرار فحسب، بل وعد ايضاً بحرية النقل بين يافا المحاطة بالدولة اليهودية من كل جهة وبين بقية اجزاء الدولة العربية .

وفي ١٧ تشرين الثاني اتفقت الجمعية الفرعية العاملة المؤلفة من مندوبي الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي وكندا وغواتيمالا على نص مشروع تنفيذ تقسيم البلاد الفلسطينية ، عدا مايتعلق بوضع القدس الدولي ، بموجب تقرير كثرة اللجنة الدولية الخاصة ، اي بموجب مشروع التقسيم ، ومنطقة النقب التي ضمت موقتاً الى الدولة اليهودية، ليعاد النظر فيها في وقت آخر. وفي ١٨ منه احالته بشكله النهائي الى لجنة فلسطين الخاصة ، وهو يتضمن النقاط التالية :

١ ـ يتفق على موعد انتهاء الانتداب بين لجنة فلسطين الخاصة وبين الدولة المنتدبة بموافقة مجلس الامن على ذلك ، بشرط الا يتخطى ١ آب ١٩٤٨.

٢ ـ تجلو الجيوش البريطانية عن الاراضي الفلسطينية بصورة تدريجية ، على ان يتم هذا الجلاء بالاتفاق بين اللجنة الفلسطينية الخاصة وبين بريطانيا وبموافقة مجلس الامن حتى اول آب سنة ١٩٤٨ . وعلى بريطانيا ان تعلم اللجنة مسبقاً عن عزمها على الجلاء من كل منطقة تجلو منها ، كما ان على اللجنة ان تبحث مع بريطانيا في وقت قريب قضية جلائها عن مناطق المرافىء في الدولتين .

٣ ـ تبرز الدولتان العربية واليهودية الى عالم الوجود بعد انتهاء الجلاء بشهرين اثنين ، وانما ليس بعد ١ تشرين الاول ١٩٤٨، ويعد قانون خاص لمدينة القدس .

٤ ـ ان المدة الواقعة بين مباشرة الجمعية العامة بتنفيذ التوصيات بشأن القضية الفلسطينية وبين تشكيل الدولتين المستقلتين تعتبر فترة انتقال .

٥ ـ تعين الجمعية العامة لجنة مؤلفة من البلدان التالية : اليورغواي وغواتيمالا وبولونيا والنروج وايسلندة .

٦ ـ يعهد الى هذه اللجنة بادارة فلسطين في اثناء فترة الانتقال تحت اشراف مجلس الامن وبارشاده ووفقاً لتوصيات الجمعية العامة . ولكي تتمكن اللجنة من القيام بالتبعة الملقاة على عاتقها تمنح صلاحية اصدار القوانين اللازمة واتخاذ التدابير

الاخرى المطلوبة . وعلى بريطانيا ان لا تصدر اية قوانين لمنع او وقف او تأخير تنفيذ التدابير التي اتخذتها اللجنة .

٧ ـ على اللجنة ، بعد المشاورة مع الاحزاب الديموقراطية والمنظمات الاخرى العامة في الدولتين العربية واليهودية ، ان تشكل حكومة موقتة في كل من الدولتين ، على ان تقوم هاتان الحكومتان بتأدية مهمتها بارشاد اللجنة بصورة عامة . واذا تعذر على اللجنة تشكيل الحكومتين حتى اول نيسان ١٩٤٨ ، او اذا تمكنت من تشكيلها وبرهنتا عن عجزهما في القيام بمهمتها حتى ذلك التاريخ ، فان على اللجنة آنئذ ان تبلغ ذلك الى مجلس الامن ليعمل ما يراه مناسباً بهذا الصدد .

٨ ـ بموجب هذه التوصيات فان على الحكومتين الموقتتين ، خلال فترة الانتقال ، ان تتمتعا بسلطة تامة في المناطق التي تحت حكمها في شؤون الهجرة وقوانين الاراضي .

٩ ـ تحمل الحكومتان الموقتتان التبعة الكاملة في ادارة شؤون فلسطين في الفترة الكائنة بين انهاء الانتداب وبين تشكيل الدولتين المستقلين .

١٠ ـ على الحكومتين الموقتتين ان تشكلا تحت اشراف اللجنة دوائر حكومية مركزية ومحلية .

١١ ـ على الحكومتين الموقتتين ان تجندا في اقرب وقت ممكن من افراد شعبيها ميليشيا مسلحة كافية لحفظ الامن الداخلي ولمنع الاصطدامات التي قد تقع على حدودهما .

١٢ ـ على الحكومتين ان تقوما باجراء انتخابات لتشكيل جمعية تأسيسية ، على ان تجري هذه الانتخابات في خلال شهرين اثنين من تاريخ جلاء البريطانيين وعلى اسس ديموقراطية ، وان يكون الناخبون فوق الثامنة عشرة من عمرهم ، ومواطنين فلسطينيين قاطنين في اراضي الدولة ، او عربا او يهوداً قاطنين في الدولة التي ينتخبون فيها ، لا فلسطينيين يظهرون رغبتهم قبل موعد الانتخاب ان يعتنقوا الجنسية الفلسطينية . اما سكان مدينة القدس من العرب او من اليهود الذين

يبدون رغبتهم في التجنس بجنسية احدى الدولتين ، فيحق لهم التصويت ، ويحق للنساء ان يصوتن اسوة بالرجال .

وفي خلال فترة الانتقال لا يحق لاي عربي ان يسكن في الدولة اليهودية ، ولا لاي يهودي ان يسكن في الدولة العربية ، الا بعد الاستحصال على اذن خاص بذلك من قبل اللجنة .

ويسن لكل دولة من الدولتين دستور ديموقراطي ينص ايضاً على انتخاب مجلس تشريعي بالاقتراع السري العام على اساس التمثيل النسبي ، وعلى ان تكون هنالك هيئة تنفيذية مسؤولة امام هـذا المجلس التشريعي ، وعلى قبول مسؤولية الكف عن استعمال التهديد او عن استعمال القوة ، وعلى ضمان توزيع الحقوق بروح المساواة وعدم التمييز ، وعلى المحافظة على حرية التنقل لجميع المواطنين في الدولتين ، على ان يخضع ذلك لدراسة وبحث من قبل الامن العام الوطني .

وفي ١٩ تشرين الثاني تقدمت اللجنة الفرعية الثانية برئاسة السيد محمد ظفر الله خان بمقترحاتها بشأن دستور الدولة الموحـدة التي اقترحت القلة في لجنة فلسطين الخاصة تشكيلها . وبعد ان اعتبرت هذه اللجنة الفرعية انه لا يحق للامم المتحدة من الوجهة القانونية تقسيم فلسطين تقدمت بالاقتراحات التالية :

١ ــ تشكيل حكومة موقتة في فلسطين تبدأ بريطانيا على اثره بجلاء قواتها ، على ان ينتهي هذا الجلاء في خلال سنة واحدة .

٢ ــ توقف الهجرة في خلال هذه المدة ويبقى قانون الاراضي نافذاً .

٣ ــ ان يؤخذ رأي محكمة العدل الدولية في نقاط الخلاف التي تنشأ .

٤ ــ ان تعالج مشكلة اليهود المشردين بصورة عامة بموجب اتفاقية دولية .

٥ ــ ان تصبح فلسطين دولة موحدة ذات سيادة ، وان يسن لها دستور ديموقراطي .

وفي العشرين منه ادلى السير الكسندر كادوغان ببيان امام لجنة فلسطين اعرب فيه للمرة الثانية عن موقف بريطانيا قائلا : « انها لا تسمح باستخدام

جيوشها لتنفيذ اي نوع من المقترحات بشأن فلسطين ، لا مقترحات تقسيم فلسطين ولا مقترحات جعلها دولة موحدة .

وبناء على ما جاء في البيان البريطاني الآنف الذكر ، اجري في ٢١ منه تعديل جزئي على نص مشروع التقسيم بشطب القسم المتعلق بجعل الجلاء البريطاني تحت رقابة مجلس الامن . وهكذا اقتصر نص المشروع بعد اجراء هذا التعديل عليه على النقاط التالية : ان الانتداب ينتهي في ١ آب سنة ١٩٤٨ ، وجلاء الجيوش البريطانية يتم في نفس التاريخ ، والدولة المنتدبة تنتقل سلطتها الى اللجنة الدولية التي تنقلها بدورها الى الحكومتين الموقتتين اليهودية والعربية . وقد وافقت كل من روسيا والولايات المتحدة على هذا التعديل .

وفي اثناء المناقشات التي جرت في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني ، اقترح المستر هارشل جونسون مندوب الولايات المتحدة الاميركية ، فضلا عن نقل يافا من الدولة اليهودية الى الدولة العربية ، ان يجري تصحيح لمصلحة العرب في حدود منطقة النقب الموقتة ، وذلك بقصد جعل مساحتي الدولتين متساويتين بقدر المستطاع (١) . وشكا من موقف بريطانيا اللاتعاوني الذي جعل مهمة الامم المتحدة شاقة في معالجة القضية الفلسطينية . فرد عليه بنفس اللهجة المستر جان مارتن مندوب بريطانيا قائلا : « انه اذا اندلعت نار الحرب في فلسطين فان الجيوش الوحيدة التي ستتلظى بنيرانها ، بموجب مشروع اللجنة ، ستكون الجيوش البريطانية ، واذا احدثت خسائر في النفوس فان الارامل والايتام من جرائها سيكونون في بريطانيا وحدها وليس في اي بلد آخر » ، وعاد فأكد ان حكومة صاحب الجلالة لن تساعد في فرض اي حل لا يقبل به الفريقان العرب واليهود .

ثم تكلم المسيو تسارابكين المندوب الروسي منتقداً ايضاً موقف بريطانيا ، ناعتاً اياه بانه « رغبة في العمل ضد الحل المعد للقضية الفلسطينية بروح الاحترام

---

(١) كانت منطقة النقب بموجب اقتراحات اللجنة الدولية ، ماعدا شقة ضيقة على الشاطيء ، ضمن الدولة اليهودية .

لمبادىء الامم المتحدة » . ومن ثم ايد التقسيم معتبراً اياه افضل حل ممكن في الظروف الحاضرة .

وتكلم المسيو شرتوك « من الوكالة اليهودية » ، فقال : ان قبول الهيئة الاخيرة لاقتراح الولايات المتحدة معناه التنازل للعرب عن ثلاثمائة الف دونم من الارض في منطقة بئر السبع بما فيه بلدة بئر السبع نفسها ، وعن مليوني دونم من النقب الجنوبي على الحدود المصرية .

وبعد أن ايد مندوب نيوزيلندة مشروع التقسيم ، اعلن ان بلاده لن تصوت بجانب اي مشروع لا تهيأ الاسباب لتنفيذه ، ولحماية الشعب الفلسطيني من اخطار النزاع الذي سيعم البلاد ، الى ان قال ان المسؤولية لا يمكن ان تلقى تبعتها على بريطانيا ، وان من الواجب على الامم المتحدة ان تعد قوة بوليس دولية لهذه الغاية .

واصرت الوفود العربية على موقفها معلنة للملأ ان الامة العربية جميعها ستناصر الفلسطينيين العرب ، وانه اذا سفكت دماء عربية في فلسطين فستسفك دماء يهودية في البلدان العربية الاخرى .

وفي ٢٤ منه جرى التصويت في لجنة فلسطين :

اولا — على المقترحات العربية بشأن جعل فلسطين دولة موحدة فرفضت بـ ٢٩ صوتاً ضد ١٢ صوتاً وامتناع ١٤ دولة عن التصويت وغياب دولتين اثنتين . والدول التي صوتت مع المقترحات هي: افغانستان وكوبا ومصر والعراق ولبنان وليبيريا والباكستان وايران والمملكة السعودية العربية وسورية وتركيا واليمن ، والدول التي صوتت ضدها هي : اوستراليا والبلجيك وبوليفيا والبرازيل وروسيا البيضاء وكندا والشيلي وكوستاريكا والدانمرك وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية الدومينيكان وفرنسا وغواتيمالا وهولندة وايسلندة واللكسمبورغ ونيوزيلندة والنروج والباناما والبيرو وبولونيا وسيام واتحاد جنوبي افريقيـة والاتحاد السوفياتي واسوج واوكرانيا والولايات المتحدة الاميركية واليوروغواي وفنزويلا . والدول التي امتنعت عن التصويت ، هي : الارجنتين والصين وكولومبيا والايكوادور والسلفادور والحبشة وبريطانيـا العظمى واليونان وهايتي والهندوراس والهند

والمكسيك ونيكاراغوا ويوغوسلافيا . والدولتان اللتان تغيبتا عن الاجتماع هما : الباراغواي والفيلبين .

ثانيا ـ على نقل قضية فلسطين بمجموعها ، بما فيه وعد بلفور وقضية الانتداب ، الى محكمة العدل الدولية ، فسقط ـ ٢٩ صوتاً ضد ١٨ صوتاً وامتناع ١١ دولة عن التصويت .

ثالثا ـ على تكليف محكمة العدل الدولية بابداء رأيها بشأن صلاحية الامم المتحدة بتنفيذ اي نوع من التقسيم دون موافقة سكان فلسطين على ذلك ، فسقط ايضا بـ ٢١ صوتاً ضد عشرين صوتاً وامتناع ١٦ دولة عن التصويت . اما بريطانيا فقد امتنعت عن اعطاء صوتها في جميع هذه المناسبات .

وفي الخامس والعشرين منه جرى التصويت في اللجنة على مشروع تقسيم فلسطين الى دولتين اثنتين عربية ويهودية فنجح بـ ٢٥ صوتاً ضد ١٣ صوتاً ، وامتناع ١٧ دولة عن التصويت وغياب دولتين . اما الدول التي صوتت مع التقسيم(١) فهي : اوستراليا وبوليفيا والبرازيل وروسيا البيضاء وكندا والشلي وكوستاريكا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك وجمهورية الدومينيكان والايكوادور وغواتيمالا وايسلندة ونيكاراغوا والنروج والباناما والبيرو وبولونيا واتحاد جنوبي افريقية والاتحاد السوفياتي واسوج واوكرانيا والولايات المتحدة الاميركية واليوروغواي وفنزويلا . والدول التي صوتت ضد التقسيم هي : الافغانستان وكوبا ومصر والهند والعراق ولبنان والباكستان وايران والمملكة السعودية العربية وسيام وسورية وتركيا واليمن . وما تبقى من الدول الاعضاء امتنعت عن التصويت ، وتغيبت كل من الباراغواي والفيلبين كما في المرة السابقة .

وهكذا بعد ان قررت لجنة فلسطين التابعة للامم المتحدة تقسيم فلسطين ، وبعد ان استمرت في بحث هذه القضية مدة ١١ اسبوعا ، اعتبرت ان مهمتها قد انتهت وحلت نفسها بنفسها .

---

(١) احببت ان ادون هذه الاحصاءات للذكرى والتاريخ .

وفي السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني عرض مشروع التقسيم على الجمعية العامة لاقراره او لرفضه ، والتصويت عليه يحتاج الى ثلثي عدد اصوات الاعضاء الذين يشتركون في التصويت .

وقد دارت مناقشات حادة في الجمعية العامة بين مؤيدي التقسيم من مندوبي الدول الاعضاء وبين معارضيه دام حتى اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني ، وهو اليوم المشؤوم على القضية الفلسطينية ، اذ تم فيه التصويت لمصلحة التقسيم ، وسجلت الدول التي ايدته في تاريخها انها لا تقيم وزناً للعدل ، ولا تحترم الميثاق الذي اوجدته وجعلته مثلها الاعلى .

وفي اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني اجتمعت الجمعية العامة بكامل هيئتها واجرت التصويت على مشروع التقسيم، فنجح بـ ٣٣ صوتاً ضد ١٣ صوتاً وامتناع عشرة دول عن التصويت وغياب دولة واحدة . والدول التي صوتت مع التقسيم هي : اوستراليا والبلجيك وبوليفيا والبرازيل وروسيا البيضاء وكندا وكوستاريكا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك وجمهورية الدومينيكان والايكوادور وفرنسا وغواتيمالا وهايتي وهولندة وايسلندة وليبيريا واللكسمبورغ ونيوزيلندة ونيكاراغوا والنروج والباناما والباراغواي والبيرو والفيلبين وبولونيا واتحاد جنوبي افريقية والاتحاد السوفياتي واسوج واوكرانيا والولايات المتحدة واليوروغواي وفنزويلا . والدول التي صوتت ضد التقسيم كانت : الافغان وكوبا ومصر واليونان والهند والعراق ولبنان والباكستان وايران والمملكة السعودية العربية وسورية وتركيا واليمن . والدول التي امتنعت عن التصويت هي : السلفادور والحبشة وبريطانيا والهندوراس والمكسيك والارجنتين والشيلي والصين وكولومبيا ويوغوسلافيا . والدولة الوحيدة التي تغيبت كانت سيام .

وعلى اثر موافقة الجمعية العامة على مشروع تقسيم فلسطين انتخبت لجنة مؤلفة من بوليفيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك والبناما والفيلبين لتذهب الى فلسطين تحت اشراف مجلس الامن وتستلم الادارة من الحكومة البريطانية بعد جلائها عن فلسطين ، ومن ثم تسليمها الى الحكومتين الموقتتين العربية واليهودية .

اما ضمان كثرة ثلثي الاصوات في مصلحة مشروع التقسيم فقد تم على الكيفية التالية : ان فرنسا والبلجيك وهولندة ونيوزيلندة واللكسمبورغ وهايتي وليبيريا التي امتنعت عن التصويت في اللجنة ، وكذلك الباراغواي والفيلبين اللتين كانتا غائبتين في اثناء التصويت في اللجنة ، جميع هذه الدول صوتت مع مشروع التقسيم في الجمعية العامة ، ومن الجهة الثانية فان اليونان التي امتنعت عن التصويت في اللجنة وقفت الى جانب العرب في الجمعية العامة ، والشيلي التي صوتت مع مشروع التقسيم في اللجنة امتنعت عن اعطاء صوتها في الجمعية العامة ، وسيام التي وقفت الى جانب العرب في اللجنة تغيبت عن اجتماع الجمعية العامة ، وهكذا ضمنت كثرة الثلثين في التصويت في الجمعية العامة بجانب مشروع التقسيم .

وعلى اثر اتخاذ القرار المشؤوم صرح مندوبو الدول العربية بانهم « لا ينوون الانسحاب من منظمة الامم في الوقت الحاضر ، ولكنهم يعلنون ان قرار الجمعية العامة باطل وغير معمول به ومخالف لميثاق المنظمة ، وان بلدانهم سترفض التعاون مع اللجنة الدولية التي ستنفذ التقسيم » . وقال سمو الامير فيصل ال السعود : « كنا نرجو ان ترفع الامم المتحدة المقاييس الادبية ، وان تكون سنداً للعدالة ، وتحافظ على السلم والامن ، غير ان هذا القرار الذي اتخذ اليوم بدد هذه الآمال وقضى على الميثاق » . وتكلم السير محمد ظفر الله خان مندوب الباكستان معلناً عدم تقيد بلاده بالتدابير التي ستتخذ لتنفيذ التقسيم . ثم تكلم كل من مندوبي العراق واليمن وسورية فأفضوا بتصريحات مشابهة معربين عن عدم شرعية قرار التقسيم .

وقد قوبل قرار التقسيم بالوجوم العام والاستنكار في سورية ولبنان والعراق ومصر وشرقي الاردن . واجتمعت الهيئة العربية العليا في فلسطين وقررت رفض قرار هيئة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ودعت الى الاضراب ثلاثة ايام احتجاجا عليه . واشتدت حالة التوتر في جميع انحاء الشرق الاوسط ، وقامت مظاهرات كثيرة في عواصم البلدان العربية المختلفة احتجاجا . وافتتحت مكاتب للتطوع في كل من بيروت ودمشق وحلب وبغداد والقاهرة وعمان ، وهكذا ما كادت تمر

بضعة ايام على اتخاذ هذا القرار حتى اندلعت نيران ثورة لاهبة في جميع انحاء الارض المقدسة ، وما زالت تزداد شدة يوما بعد يوم ، وستبقى كذلك الى ان يعاد الحق الى نصابه وتعود منظمة الامم المتحدة عن قرارها الجائر .

الموضوع الثالث – مشروع « الجمعية الصغرى »

قدم مشروع « الجمعية الصغرى » الى اللجنة السياسية في ٢٦ ايلول سنة ١٩٤٧ وقد تضمن ما يأتي :

١ – ان تضم هذه « الجمعيـة الصغرى » ممثلا من كل دولة عضو في منظمة الامم المتحدة .

٢ – ان تعاون الجمعية العامة في الاعمال التي اشار اليها المستر مارشال في خطابه الافتتاحي . ويجب ان تعطى هذه « الجمعية الصغرى » صلاحية وضع تقارير وتقديم توصيات بشأن اي موضوع يعرض عليها بموجب المادة ١٤ من الميثـاق ، او اي موضوع آخر يلفت مجلس الامن انظار الجمعية العامة اليه ، وان تمنح كذلك صلاحية النظر في مبادىء التعاون العـامة للمحافظـة على السلم والامن بموجب احكام المادة ١١ من الميثاق ، وتقديم توصيات بشأنها الى الجمعية العامة ، والنظر في ضرورة دعوة الجمعية العامة للنظر في قضايا معينة . كما ان ادارة التحقيق وتعيين لجان تحقيق يقعان ضمن نطاق مسؤولياتها واعمالها ، وان تتقدم الى الجمعية العـامة في دورتها الثالثة سنة ١٩٤٨ بتقرير تبين فيـه ضرورة جعل « الجمعية الصغرى » دائمة او عدم ضرورة ذلك .

وفي ١٤ تشرين الاول شرعت اللجنة السياسية بالنظر في مشروع « الجمعيـة الصغرى » الذي اقترحته الولايات المتحدة الاميركية ، فهاجمه مهاجمة شديدة كل من المسيو سلافيك مندوب تشيكوسلوفاكيا ، والمسيو بوبوفيتش مندوب يوغوسلافيا ، والدكتور منويلسكي مندوب اوكرانيا ، والمسيو كوزبليف مندوب روسيا البيضاء ، والمسيو موديزالوسكي مندوب بولونيا . وايده من الجهـة الاخرى كل من مندوبي

البلجيك والهند ولبنان واليوروغواي واليونان وهولندة وتركيا واسوج والسلفادور . وقد ارتأى الدكتور ولنغتون كو مندوب الصين ان تقتصر اعمال الجمعية الصغرى على التحقيق في مراحله الاولى ، وعلى الاشراف على تنفيذ مقررات الجمعية العامة، بينما مندوب اسوج ارتأى قبل اقرار الاقتراح الاميركي الآنف الذكر ان يدرس بدقة من جميع نواحيه الدستورية وسواها .

وفي ١٨ منه قررت اللجنة السياسية بـ ٣٨ صوتاً ضد لاشيء وامتناع ستة اعضاء عن التصويت هي الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا واوكرانيا وروسيا البيضاء ، تشكيل لجنة اعداد مشاريع قوانين مؤلفة من ١٥ عضواً لدرس المشروع الاميركي والمشاريع الاخرى المقترحة بشأن «الجمعية الصغرى» ووضع مشروع موحد مستمد منها . وقرر ايضاً ان تشكل هذه اللجنة من ممثلين من الدول التالية : الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي وفرنسا والصين والارجنتين واوستراليا وبوليفيا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وهولندة والهند ولبنان والمكسيك والنروج . غير ان الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا اعلنتا عدم استعدادهما للاشتراك في اعمال هذه اللجنة .

وفي ٢٤ منه اقترح مندوب الولايات المتحدة على لجنة وضع المشاريع ان تتخذ الجمعية الصغرى قراراتها بالكثرة المطلقة وليس بكثرة الثلثين، مبيناً عقم طريقة التصويت بكثرة ثلثي الاعضاء ، غير ان كثرة الاعضاء كانوا ضد هذا الاقتراح يحبذون جعل قاعدة الثلثين اساس التصويت في الجمعية الصغرى ، وقد رفض لدى التصويت بسبعة اصوات ضد ثلاثة اصوات وامتناع ثلاثة اعضاء عن التصويت على اساس الثلثين في الجمعية الصغرى ، ورفض ايضاً بنتيجة التصويت اقتراح آخر تقدم به الدكتور ايفات مندوب اوستراليا ان تنظر الجمعية الصغرى في جميع القضايا التي كانت مدرجة في لوحة اعمال مجلس الامن ولم يعرها الانتباه الواجب كقضية ايران مثلا ، وقد كان عذر الذين صوتوا ضد الاقتراح الآنف الذكر ان اختصاصاً كهذا يعتبر تدخلا في اعمال مجلس الامن .

وقد وافقت اللجنة السياسية في ٦ تشرين الثاني على مشروع «الجمعية الصغرى»

بـ٤٣ صوتاً ضد ٦ اصوات وامتناع ٦ اعضاء عن التصويت،فاعلن على الأثر كل من مندوبي الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا واوكرانيا وروسيا البيضاء ان بلدانهم لاتساهم في اعمال هذه الجمعية .

وفي ١٤ منه وافقت الجمعية العامة على هذا القرار بـ ٤١ صوتاً ضد ٦ اصوات هي الكتلة السلافية ، وامتناع ٦ اعضاء عن التصويت ـ الكتلة العربية . وهكذا اصبحت اعمال هذه الجمعية الصغرى في وضعها النهائي كما يأتي :

١ ـ ان تنظر في القضايا التي تحيلها اليها الجمعية العامة .

٢ ـ ان تنظر في قضايا « الحال » و « النزاع » بشرط ان تقرر بكثرة ثلثي اعضائها ان القضايا التي تنظر فيها هي خطيرة الى درجة يجب معها دراستها والنظر فيها بصورة اولية .

٣ ـ ان تنظر في القضايا المتعلقة بالتعاون العالمي وحفظ السلام الدولي، وعند الضرورة ان تدعو الجمعية العامة لعقد جلسة خاصة .

٤ ـ ان تعين لجان تحقيق بقرار تتخذه بكثرة ثلثي اعضائها .

٥ ـ ان تقدم تقريراً الى الجمعية العامة في دورتها القادمة لاستشارتها بشأن تحويل هذه « الجمعية الصغرى » الى جمعية دائمة ام لا .

وقد حدد بجلاء ان لاتنظر هذه الجمعية الصغرى في القضايا المدرجة في لوحة اعمال مجلس الامن . واتخذت الجمعية العامة في ٢١ تشرين الثاني قراراً كانت اللجنة السياسية قد اقرته قبلا في ١٨ منه ، ويقضي بان تنظر الجمعية الصغرى بقضية مبدأ الاجماع في مجلس الامن ، اي قضية استعمال « حق النقض » ، وقد اتخذ هذا القرار بـ ٣٨ صوتاً ضد ٦ اصوات وامتناع ١١ عضواً عن التصويت، وذلك اثر نقاش حاد جرى بشأن « حق النقض » بين مندوب الولايات المتحدة الاميركية والمسيو غروميكو مندوب الاتحاد السوفياتي . واعلن الامين العام في ٢ كانون الاول ان الجمعية الصغرى ستعقد اول اجتماع لها في مقر المنظمة في الخامس من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٨ .

ومن اهم القضايا التي عالجتها « الجمعية الصغرى » منذ انشائها حتى هذا اليوم ٢٦ تموز سنة ١٩٤٨ : استعمال الفيتو « النقض » وانتخابات كوريا . وقد وافقت لجنة فرعية فيها على تقرير يوصي بالابقاء على هذه الهيئة سنة ثانية اختبارية على الاقل ، على ان توافق عليه الهيئة نفسها قبل تقديمه بصورة نهائية الى الجمعية العامة في دورتها العادية الثالثة . ويحوي التقرير بياناً يوضح ان عمل « الجمعية الصغرى » يزداد ويتعاظم بتعاون جميع اعضائها على حضور جلساتها . ذلك لان ستة من الاعضاء اصروا على رفض الاشتراك في اعمال هذه الهيئة وهم مندوبو روسيا واوكرانيا وروسيا البيضاء وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا . كما انه ينص في ختامه على خمس نقط اقترحها مندوب الولايات المتحدة وهي :

١ ـ ان تبقى الجمعية الصغرى مستمرة في عملها سنة ثانية .

٢ ـ ان الاعمال التي قامت بها قد بدت للعيان مفيدة ومبررة لانشائها .

٣ ـ ان تبقى للجمعية الصغرى المقبلة جميع صلاحيات ووظائف الجمعية الحاضرة .

٤ و ٥ ـ تحويان اقتراحات وظائف وصلاحيات جديدة للجمعية الصغري منها حق طلب الرأي والمشورة من محكمة العدل الدولية عند الحاجة . كما انها تحتويان على بيان يوضح ان هنالك اختلافاً في الرأي بين اعضاء اللجنة الفرعية الآنفة الذكر بشأن جعل الامور الادارية والامور المتعلقة بالموازنة من صلاحية الجمعية الصغرى المقبلة .

الموضوع الرابع — املاء الشواغر في مجلس الامن

في ٣٠ ايلول انتخبت كل من كندا والارجنتين لعضوية مجلس الامن مكان اوستراليا والبرازيل اللتين تنتهي عضويتها في نهاية سنة ١٩٤٧ ، وتوقف التصويت على العضو الثالث بسبب تعادل الاصوات وعدم احراز اي من المرشحين النصاب القانوني ، وهو انتخاب العضو الذي سيحل محل بولونيا التي تنتهي عضويتها ايضاً في نهاية سنة ١٩٤٧ .

وقد تم انتخاب كندا والارجنتين في المرة الاولى التي جرى فيها التصويت ،

اذ احرزت كل منها النصاب القانوني اي ثلثي الاصوات (٤١ صوتاً لكل منها وهذا العدد هو اكثر من ثلثي الاصوات المطلوبة) ، ونالت اوكرانيا ٣٨ صوتاً والهند ٢٩ صوتاً ، ثم اعيد الانتخاب بين الاخيرتين سبع مرات متوالية ولم تنل اي منها النصاب المطلوب . وهكذا ارجىء انتخاب العضو الثالث الى موعد آخر بناء على اقتراح رئيس الجمعية العامة . فاصبح اعضاء مجلس الامن الجديد كما يأتي : الخمسة الكبار الدائمون وهم الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا العظمى وروسيا وفرنسا والصين ، ثم الارجنتين والبلجيك وكندا وبولونيا وسورية والعضو السادس غير الدائم الذي مازال منصبه شاغراً .

وحاولت الجمعية العامة مرة ثانية في ١ تشرين الاول املاء هذا المنصب الشاغر ، وكانت الهند واوكرانيا مرشحتين له ، فاجرت التصويت سبع مرات متوالية فلم تحرز احدى هاتين الدولتين النصاب المطلوب وعدده ٣٨ صوتاً ، فارجىء الانتخاب مرة اخرى الى موعد آخر .

وقد تذرعت السيدة بنديت نهرو مندوبة الهند لتبرير موقف بلادها في تمسكها بترشيح نفسها بالعذر الوجيه التالي ، وهو ان الانتخاب لمجلس الامن تراعى فيه الكفاءة والتقسيم الجغرافي ، وان المنطقة الشرقية ، اذا تنازلت الهند عن ترشيح نفسها عنها ، تصبح غير ممثلة فيه . وتذرع مندوب السوفيات بعذر مماثل وهو ان جامعة الدول البريطانية ممثلة بدولتين في المجلس هما بريطانيا العظمى وكندا ، وبانتهاء عضوية بولونيا وانسحاب اوكرانيا تصبح اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية غير ممثلتين في المجلس .

ثم اجري التصويت في ٢٠ تشرين الاول احد عشر مرة بين اوكرانيا والهند بدون ان تفوز اي منها بالنصاب القانوني . وفي ١٢ تشرين الثاني سحبت مندوبة الهند السيدة بنديت نهرو ترشيح بلادها لمجلس الامن ، وهي تردد ان بانتهاء عضوية اوستراليا قد اصبحت منطقة الاوقيانوس الهندي وجنوب شرقي آسيا ، وهي اكبر وأعظم منطقة في العالم ، غير ممثلة في هذه الهيئة الدولية ، وفي ١٣ منه انتخبت اوكرانيا رسمياً . وهكذا اصبح مجلس الامن الجديد مؤلفاً من الولايات المتحدة

الاميركية وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي وفرنسا والصين « اعضاء دائمين »، والارجنتين والبلجيك وكندا وكولومبيا وسورية واوكرانيا « اعضاء غير دائمين ».

الموضوع الخامس — استقلال كوريا

في ١٧ تشرين الاول تقدم المستر اوستن مندوب الولايات المتحدة الاميركية بمشروع قرار يتعلق باستقلال كوريا جاءت فيه التوصيات التالية :

١ — ان تجري الدولتان المحتلتان في كوريا وهما روسيا والولايات المتحدة الانتخابات ، كل منها في منطقة احتلالها قبل ٣١ آذار سنة ١٩٤٨ تحت اشراف منظمة الامم المتحدة، كخطوة اولية لايجاد جمعية وطنية وحكومة وطنية في كوريا.

٢ — ان تعمد الحكومة الوطنية في كوريا بعد تشكيلها الى انشاء قوات أمن وطنية، والى اتخاذ التدابير اللازمة ، بالاتفاق مع الولايات المتحدة الاميركية وروسيا، لجلاء جيوشها الكامل في اسرع وقت ممكن من اراضيها .

٣ — ارسال لجنة دولية من قبل منظمة الامم المتحدة للمراقبة على عمليات الانتخاب التي تجري في كل من منطقتي الاحتلال الاميركية والروسية ، وان تمنح هذه اللجنة حرية التنقل في جميع اراضي كوريا ، وان تستشار في القضايا التي تتعلق بالانتخابات وبتشكيل الحكومة وبعقد الاتفاقات بصدد جلاء الجيوش الاميركية والروسية عن البلاد ، وان تقدم تقريراً بذلك الى منظمة الامم المتحدة اذا رغب اليها في ذلك .

وبعد نقاش حاد وطويل دار بصدد هذا الاقتراح اشترك فيه المستر دوليس مندوب الولايات المتحدة ، والمسيو غروميكو مندوب الاتحاد السوفياتي ، والدكتور ايفات مندوب اوستراليا ، والسير الكسندر كادوغان مندوب بريطانيا العظمى ، والدكتور كو مندوب الصين ، انتهى في ٣٠ منه وصادقت اللجنة السياسية على الاقتراح الاميركي بعد شيء من التعديل باكثرية ٤٤ صوتاً ضد لاشيء، مع امتناع سبعة اعضاء « الكتلة السلافية » عن التصويت .

اما نص القرار الذي وافقت عليه اللجنة السياسية فهو : اولا ـ تشكيل لجنة دولية من قبل منظمة الامم المتحدة لتسهيل عملية الانتخابات في كوريا والاشراف عليها ، وثانيا ـ ان يتباحث ممثلو كوريا مع هذه اللجنة الدولية ولا يسمح لهم بالمثول امام اللجنة السياسية او الجمعية العامة في الدورة الحالية .

وعلى اثر اتخاذ هذا القرار اعلن المسيو غروميكو ان الاتحاد السوفياتي لن يساهم في اعمال هذه اللجنة الدولية ، وذلك لان القرار الآنف الذكر لم ينص على وجوب السماح لممثلي كوريا بعرض قضيتهم في دورة المنظمة الحالية .

وفي الخامس من شهر تشرين الثاني قررت اللجنة السياسية بـ ٤٦ صوتاً ضد لاشيء، وبامتناع ٤ اعضاء عن التصويت ـ اسوج والدانمرك ونروج وبوليفيا ـ قبول الاقتراح الاميركي التالي بشأن كوريا ، بعد اجراء تعديل عليه من قبل الهند والصين ، وهو كما يلي :

١ ـ اجراء انتخابات في كوريا بمراقبة الامم المتحدة قبل ٣١ آذار سنة ١٩٤٨.

٢ ـ ان تشكل حكومة كوريا الوطنية قواتها الخاصة للمحافظة على الامن .

٣ ـ حل جميع التشكيلات العسكرية ونصف العسكرية ، وتسليم جميع الشؤون العسكرية والمدنية للحكومة الوطنية في منطقتي الاحتلال الروسية والاميركية وجلاء القوات الاميركية والسوفياتية السريع عن كوريا ، على ان يتم ذلك اذا امكن في خلال تسعين يوماً من تاريخ اجراء الانتخابات .

ورفض الاقتراح الروسي القاضي بوجوب جلاء الجيوش الاميركية والسوفياتية قبل اجراء الانتخابات بـ ٢٠ صوتاً ضد ٦ اصوات وامتناع سبعة اعضاء عن التصويت. وقد وافقت الجمعية العامة ايضاً في ١٤ منه على الاقتراح الاميركي الآنف الذكر بـ ٤٢ صوتاً ضد لاشيء، وبامتناع ٦ اعضاء عن التصويت، ورفضت الاقتراح الروسي بـ ٣٢ صوتاً ضد ٧ اصوات وامتناع ١٦ عضواً عن التصويت . وانتخبت الجمعية العامة اعضاء اللجنة الدولية من ممثلين من كندا واوستراليا والصين والسلفادور وفرنسا والهند والفيلبين وسورية واوكرانيا ، واعلن مندوب اوكرانيا ان بلاده

لن تساهم في اعمال هذه اللجنة . وقد باشرت اللجنة عملها ، ويمثل سورية فيها الدكتور زكي الجابي برتبة وزير مفوض ، ولكن اللجنة لم تنجح في مهمتها لعدم تعاون الروس معها ، واضطرت الى اجراء التصويت في جنوبي كوريا فقط(١) .

الموضوع السادس — قضية الوصاية

عقدت لجنة الوصاية في الجمعية العامة عدداً من الجلسات بين ١ و١٤ تشرين الاول نظرت فيها في المواضيع المطروحة لديها للبحث، وكان عددها ثلاثة مواضيع:

الاول — افريقية الجنوبية الغربية

تقدم السير مهاراج سنغ مندوب الهند باقتراح يطلب فيه افساح المجال امام اتحاد جنوبي افريقية سنة اخرى يعد في خلالها مشروع اتفاقية وصاية على افريقية الجنوبية الغربية ويقدمه قبل انعقاد الجمعية العامة في دورتها الثالثة المقبلة ، وبعمله هذا اتهم حكومة اتحاد جنوبي افريقية بعدم اكتراثها بقرارات الجمعية العامة. وفي نفس اليوم تقدم مندوب الدانمرك باقتراح يأسف فيه لعدم تمكن حكومة الاتحاد من تقديم اتفاقية الوصاية في الوقت المحدد لها ، ويرجو ان تفعل ذلك قريباً ، ثم يطلب تشكيل لجنة خاصة لتدقيق التقرير الذي قدمته حكومة الاتحاد بشأن الوضع في افريقية الجنوبية الغربية ، الى ان قال: « ان على حكومة الاتحاد واجباً ادبياً يدعوها الى تقديم هذه الاتفاقية ». وقد ايد الاقتراح الاول كل من الصين والاتحاد السوفياتي والباكستان وبولونيا ومصر والمكسيك واوكرانيا وبوليفيا وباناما وهايتي وليبيريا، وايد الاقتراح الثاني كل من الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا والبرازيل والبيرو واليوروغواي والارجنتين .

---

(١) وصلت هذه اللجنة الى كوريا في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٨، وفي ٢٣ منه اعلم الاتحاد السوفياتي منظمة الامم المتحدة انه لن يسمح لهذه اللجنة بدخول المنطقة الروسية في كوريا، وفي ١٥ شباط قدم رئيس اللجنة تقريراً الى المنظمة يشكو فيه رفض الروس التعاون معه او السماح للجنة بدخول المنطقة الروسية .

وقد اقترحت الارجنتين احالة القضية بمجموعها الى محكمة العدل الدولية ، فانبرى مندوب اتحاد جنوبي افريقية للدفاع عن موقف حكومته وقال انه ليس هنالك اي واجب شرعي او ادبي يجبرها على تقديم هذه الاتفاقية ، مدلياً بالاسباب التي حدت بحكومته الى عدم تقديم هذه الاتفاقية التي سبق لهذه الحكومة ان ارسلتها الى المستر تريغفي لي . وقد ايد مندوب اوستراليا مندوب الاتحاد في موقفه مبرراً تأخير حكومة الاتحاد في تقديم الاتفاقية ، وبعد نقاش حاد طويل وافقت اللجنة على اقتراح اميركي يقضي بتشكيل لجنة فرعية لدراسة الاقتراحين الآنفي الذكر ـ الهندي والدنمركي ـ وجمعها في اقتراح واحد .

الثاني — صاموا ه الغربية

في ١٢ تشرين الاول تقدم المستر ساير « الولايات المتحدة » ، رئيس اللجنة الدولية التي سبق فعينها مجلس الوصاية لدراسة الوضع في صاموا ه الغربية ، بتقرير لجنته الى لجنة الوصاية في الجمعية العامة ، وكان هذا التقرير يتضمن التوصيات التالية :

١ ـ تشكيل حكومة وطنية في صاموا ه الغربية الى جانب ممثل من نيوزيلندة يحمل لقب مفوض سام ، يعاونه مجلس شورى من ابناء البلاد .

٢ ـ تشكيل جمعية تشريعية تكون كثرتها من سكان البلاد وتمنح صلاحية تشريع واسعة .

٣ ـ استمرار نيوزيلندة على ادارة البلاد بموجب نظام الوصاية مع احتفاظ حكومة نيوزيلندة بصلاحيات تتعلق بالعلاقات الخارجية والدفاع والنقد والقروض والقطع النادر .

٤ ـ احتفاظ المفوض السامي بحق النقض في التدابير التي تتخذها الجمعية التشريعية ، على ان يكون استعمال هذا الحق بصورة ضيقة ، وانما ان يستعمل بصورة عملية في القضايا التي ترفع الى مجلس الوصاية .

وقد ابدى التقرير قناعة اللجنة بمشاريع الاصلاح التي اعدتها نيوزيلندة

لصامواه الغربية ، والتي تنطبق على التوصيات التي تقدمت بها اللجنة في تقريرها ، واشار التقرير الى ان طلب الصامويين الحكم الذاتي هو امر طبيعي الا انهم مازالوا غير اكفاء للاطلاع باعباء حكومة عصرية ، وقد اعترفوا هم انفسهم بضعفهم هذا وطلبوا استمرار نيوزيلندة على حمايتهم وارشادهم .

الثالث — جزيرة نورو

في ٢ تشرين الاول تقدمت بريطانيا واوستراليا ونيوزيلندة بالاشتراك معاً الى لجنة الوصاية في الجمعية العامة باتفاقية وصاية على جزيرة نورو الصغيرة في الاوقيانوس الهادىء . وقد كانت هذه الجزيرة مستعمرة المانية قبل الحرب الكونية الاولى ، وانتقلت في نهايتها الى ادارة الدول الثلاث الآنفة الذكر ، ومنذ نهاية الحرب الكونية الثالثة لم يتول الحكم فيها سوى حاكم اوسترالي لوحده .

وفي ١٤ منه اجرت اللجنة تصويتاً على اقتراح تقدم به مندوب الهند يقضي بتوجيه رجاء الى جميع الدول الاستعمارية بوضع البلدان التي تحت ادارتها، ومازالت عاجزة عن حكم نفسها بنفسها ، تحت نظام الوصاية الدولية . فصوت مع هذا الاقتراح ٢٥ دولة هي الكتلة السلافية والكتلة العربية والصين والفيلبين وبعض دول اميركا اللاتينية . وصوت ضده ٢٣ دولة بقيادة بريطانيا العظمى ، بينها الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا والبلجيك وهولندة والارجنتين والبرازيل والشيلي . وامتنع عن التصويت الفنزويلا وكوستاريكا والهندوراس ، وبامتناع هذه الدول عن التصويت سقط الاقتراح ، لان المفروض ان يكون عدد الدول التي تصوت معه ٢٨ دولة حتى يصبح قراراً نافذاً .

وفي ٢ تشرين الثاني قررت الجمعية العامة بـ ٤١ صوتاً ضد ١٠ اصوات ان تطلب ثانية من اتحاد جنوبي افريقية بان يتقدم من جمعية الامم المتحدة باتفاقية لوضع الاراضي المنتدب عليها في افريقية الجنوبية الغربية تحت الوصاية قبل شهر ايلول المقبل سنة ١٩٤٨ . واشارت الولايات المتحدة الاميركية بعد تأييدها للقرار ان اتحاد افريقية الجنوبية مسؤول ادبياً لا قانونياً عن هذا التأخير في تقديم الاتفاقية .

الموضوع السابع – املاء الشواغر في مجلس الوصاية

ان مجلس الوصاية بموجب الميثاق يجب ان ينقسم اعضاؤه الى قسمين متساويين: الاول ـ الدول التي تقوم بمهمة الوصاية ، والثاني ـ الدول التي لا تقوم بهذه المهمة، وكان المجلس في بدء تشكيله مؤلفاً من عشرة اعضاء منقسمين الى قسمين متساويين: القسم الاول ـ الدول التي لا تقوم بمهمة وصاية وهي: الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي والصين والعراق والمكسيك . والقسم الثاني ـ الدول التي تقوم بمهمة الوصاية وهي اوستراليا والبلجيك وفرنسا وبريطانيا العظمى ونيوزيلندة .

وقد اختل هـذا الميزان عندما عهد الى الولايات المتحدة الاميركية من قبل مجلس الامن بالوصاية على جزر الباسفيك اليابانية ، الامر الذي جعل هذه الدولة في صف الدول التي عهد اليها بمهمة الوصاية فأصبح عددها ستاً وعدد التي لا تقوم بهذه المهمة اربع ، ولذا شرع مجلس الوصاية بانتخاب عضوين من الدول التي لا تقوم بمهمة وصاية ، وعلى الرغم من اعادة الانتخاب ست مرات متوالية بين سيام وكوستاريكا والفيلبين والنروج ، لم تحرز اية اثنتين منها النصاب القانوني اي ٣٨ صوتاً ، فأرجىء الانتخاب الى موعد آخر مقبل .

وفي ١٣ تشرين الثاني اعيد التصويت بشأن املاء هذين الشاغرين ، ففازت في التصويت الاول الجمهورية الفيلبية بـ ٤١ صوتاً ونالت كوستاريكا ٣٢ صوتاً والنروج ٢٣ صوتاً وسيام ١٥ . ثم اعيد التصويت بين كوستاريكا والنروج فنالت الاولى ٣٣ صوتاً والثانية ٢٤ صوتاً ، وكلتاهما قصرتا عن الحصول على النصاب المطلوب وهو ٣٨ صوتاً ، واخيراً انسحبت النروج وبانسحابها انتخبت كوستاريكا. فأصبح مجلس الوصاية والحالة هذه مؤلفاً من : بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية وفرنسا واوستراليا والبلجيك ونيوزيلندة ، وهي الدول التي تقوم بمهمة الوصاية وعددها ست دول ، والاتحاد السوفياتي والصين وكوستاريكا والعراق والمكسيك والفيلبين ، وهي الدول التي لا تقوم بمهمة الوصـاية ، وعددها ايضاً ست دول .

الموضوع الثامن — التحريض على الحرب

بعد مناقشة حادة وطويلة دارت بين المسيو فشنسكي مندوب الاتحاد السوفياتي وانصاره من دول شرقي اوروبا من جهة ، وبين مندوبي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية وغيرهما من مندوبي الدول الاخرى من جهة اخرى ، انتهت اللجنة السياسية من مناقشة قضية الدعاية للحرب التي طرحتها روسيا على بساط البحث ، واتخذت بذلك قراراً مختلفاً عن القرار الروسي بستة وخمسين صوتاً ضد لا شيء ، وقد وضع نص القرار اوستراليا وفرنسا وكندا .

اما القرار الروسي الذي يطلب من الحكومات الاعضاء مقاومة المحرضين على الحرب ، والذي يتهم الولايات المتحدة واليونان وتركيا بالتحريض على الحرب ، فقد صوت عليه فقرة فقرة وابطل ، حتى بعد ان كانت بولونيا قد ادخلت عليه تعديلا اسقطت بموجبه منه الاتهامات الآنفة الذكر .

واما القرار الذي صادقت عليه اللجنة بـ ٥٦ صوتاً من ٥٧ صوتاً ، بسبب كون هايتي متغيبة ، حول قضية التحريض على الحرب ، فيقضي بان تشجب الهيئة العامة انواع الدعاية كافة التي من شأنها ان تهدد السلام او تفكك عراه ، وبان تعمل الحكومات الاعضاء ما بوسعها ضمن احكام قوانينها لتشجيع الدعاية للسلم . ومع ان الاتحاد السوفياتي نعت هذا القرار المشترك « بعدم الكفاءة » فقد كان بين المصوتين له لا عليه .

وينص القرار المشترك بشأن الدعاية للحرب على ما يلي :

« لما كان ميثاق الامم المتحدة ينص على ان تسعى الامم المتحدة لانقاذ الاجيال المقبلة من آفة الحروب التي نشرت الويلات مرتين في حياتنا بين الجنس البشري ، وان تعامل بعضها بعضاً بروح التساهل والتسامح ، وان تعيش معاً بسلام ، ولما كان ميثاق الامم المتحدة ايضاً يدعو الى احترام وحفظ وتعزيز الحريات الاساسية ومنها حرية التعبير ، والتي تعهدت الدول الاعضاء في المادة ٥٦ بوضعها منفردة وبالتعاون المشترك موضع التحقيق ، فان الجمعية العامة :

١ ـ تشجب انواع الدعاية كافة التي من شأنها ان تهدد السلام او ان تشجع التهديد للسلام او تفكيك عرى السلام او اي عمل من اعمال التعدي في اي بلد من البلدان .

٢ ـ تلتمس من حكومة كل من الدول الاعضاء ان تتخذ ضمن احكام دستورها التدابير للتشجيع على بث المعلومات التي تعبر عن رغبة كافة الشعوب الاكيدة في السلام .

٣ ـ توصي بان يطلع المؤتمر القادم عن حرية المعلومات على هذا القرار .

الموضوع التاسع ـ عضوية منظمة الامم المتحدة

ناقشت اللجنة السياسية في ٧ تشرين الثاني قضية تفسير المادة الرابعة من الميثاق المتعلقة بقبول اعضاء جديدين في المنظمة والتي تنص هكذا :

١ ـ يمكن ان تدخل في عداد الامم المتحدة كل دولة مسالمة تقبل الالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق ، وترى المنظمة انها قادرة على تنفيذها ، وراغبة في هذا التنفيذ .

٢ ـ يتم قبول الدول التي تتوفر فيها هذه الشروط في عضوية الامم المتحدة بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الامن .

وقد تذرع بعض الاعضاء بقولهم انه وان يكن قبول العضو الجديد متوقفاً على توصية من مجلس الامن فان الرأي الاخير في القبول او عدمه يرجع بكليته الى الجمعية العامة . وقد دعا الى هذا التشبث وجود دول ترغب في الانضمام الى عضوية المنظمة ولكنها لم تحصل على توصية حسب الاصول من مجلس الامن بعد مناقشته قضية طلبها الانضمام الى المنظمة .

وفي الثامن من تشرين الثاني قدم الى اللجنة السياسية ما لا يقل عن ١٧ اقتراحا بهذا الصدد وهي :

أ ـ خمسة اقتراحات بريطانية وخمسة اوسترالية وجميعها تتضمن رجاءً من

مجلس الامن بان يعيد النظر في طلبات ارلندة الحرة وفنلندة وايطاليا والبورتوغال وشرقي الاردن ، وقد سبق لجميع هذه الدول ان تقدمت بطلبات الانضمام الى المنظمة ودرست طلباتها في مجلس الامن ولم يوص بها المجلس الجمعية العامة على اساس انها جميعها من الدول المحبة للسلم ، وقد قامت بجميع ما يطلبه منها الميثاق .

ب — اربعة اقتراحات من الارجنتين ترجو فيها من الجمعية العامة ان تتخذ قراراً بقبول هذه الدول في العضوية بدون ان تكون هنالك قرارات سابقة بقبولها من قبل مجلس الامن .

ج — اقتراح مشترك من قبل الارجنتين والبرازيل والشيلي ، وجميعهم بالصوت الحي يلتمسون اتخاذ قرار بقبول جميع الدول الواردة اسماؤها آنفاً في عضوية المنظمة .

د — اقتراح اسوجي بان يعيد مجلس الامن النظر في احد عشر طلباً قدمت اليه ورفضها وان يوافق عليها ، وهذه الطلبات هي من : البانيا والنمسا وبلغاريا وارلندة الحرة وفنلندة والمجر وايطاليا ومنغوليا والبورتغال ورومانيا وشرقي الاردن .

هـ — اقتراح بلجيكي يلتمس فيه من محكمة العدل الدولية ان تسن تشريعاً بهذا الصدد بحسب اقتراح سابق تقدم به المسيو فان لنجنهوف مندوب البلجيك ، يطلب فيه الى محكمة العدل الدولية ان تبدي رأيها القانوني فيما اذا كان يجوز لاية دولة استعمال حق النقض بموجب الميثاق في قضية قبول اعضاء جديدين في المنظمة قاموا بجميع ما يطلبه منهم الميثاق .

وبعد ان ادلى كل من الاعضاء برأيه ، وبعد ان نوقش الموضوع من جميع نواحيه ، اتخذت اللجنة السياسية في ١٠ منه القرارات التالية :

اولا — الرجاء من مجلس الامن ان يعيد النظر في طلبات كل من ارلندة الحرة والبورتوغال وايطاليا وفنلندة وشرقي الاردن .

ثانيا — الاقتراح البلجيكي بتكليف محكمة العدل الدولية بابداء رأيها القانوني في هذه القضية .

ثالثا — التوصية بوجوب اجماع الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن لاعادة النظر في الطلبات الآنفة الذكر .

وقد اعلن كل من ممثلي فرنسا والولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا استعداد بلاده لعدم استعمال حق النقض في قضايا طلبات الانضمام الى العضوية ، واما غروميكو فلم يعلن شيئاً من هذا القبيل .

الموضوع العاشر — علم الامم المتحدة ، وعيد الميثاق الدولي ، والامتيازات والحصانات السياسية

في ٧ تشرين الاول اتخذت اللجنة القانونية باجماع الاصوات قراراً يتعلق بكيفية استعمال علم منظمة الامم المتحدة وبشكله القانوني . اما من جهة استعماله فقد تقرر رفعه فوق جميع بنايات المنظمة في جميع انحاء الارض ، وكذلك حيث توجد اللجان الدولية ، كما تقرر ان يصنع هـذا العلم من اللون الازرق الفاتح ، وان يوضع في وسطه شعار الامم المتحدة باللون الابيض .

وفي ٨ منه اتخذت اللجنة ايضا قراراً اجماعياً باعتبار اليوم الرابع والعشرين من تشرين الاول من كل سنة ، الذي نفذ فيه الميثاق ، عيد الامم المتحدة السنوي ، فتعطل فيه جميع الدول الاعضاء في المنظمة اعمالها . وفي ٢٠ تشرين الاول قررت الهيئة العامة بالاجماع قبول توصية لجنة القوانين بشأن العلم وبشأن اعتبار يوم ٢٤ تشرين الاول من كل سنة عيد منظمة الامم المتحدة .

وفي ٣١ تشرين الاول قررت الهيئة العامة قبول اتفاقية تمت بين الامين العام لمنظمة الامم المتحدة وبين وزير الخارجية الاميركية بشأن الامتيازات والحصانات السياسية التي يتمتع بها كل من يعمل في المقر الدائم لمنظمة الامم المتحدة . وتنص هذه الاتفاقية :

١ — على وضع جميع المنطقة الموجود فيها المقر الدائم تحت سلطة منظمة الامم المتحدة .

٢ — جميع موظفي الاتحاد الاميركي او الحكومات المحلية لايستطيعون دخول هذه المنطقة الا باذن خاص من امين المنظمة العام .

٣ — ان قوانين الهجرة الاميركية لاتنطبق على هذه المنطقة بشأن جميع موظفي المقر العام المرتبطين بمنظمة الامم المتحدة ، بما فيه عيال الموظفين .

٤ — لايحق لاي شخص له عمل قانوني في المنظمة ان يترك المنظمة الا بموافقة الامين العام .

الموضوع الحادي عشر — مجرمو الحرب

في ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة قراراً سبق ان قررته لجنة القوانين بقصد التثبت من تسليم مجرمي الحرب والخونة الكوزليين الى بلادهم الاصلية . وقد بحثت الهيئة العامة اقتراحين :

الاول — اقتراح تؤيده كثرة الاعضاء ، وبينهم انكلترا واميركا ، يحث الحكومات على تنفيذ مسؤولياتها بما يتعلق بتسليم مجرمي الحرب ، وانما بشرط ان تثبت مقدماً ادانة هؤلاء الاشخاص وان محاكمتهم ستجري بصورة عادية .

الثاني — اقتراح يوغوسلافي يؤيده الاتحاد السوفياتي وحكومات شرقي اوروبا ، تدعو به جميع الدول ، ولا سيما الدول المحتلة بلدان الاعداء السابقين في اوروبا ، لتسليم مجرمي الحرب والحث على عقد اتفاقيات ثنائية بصدد تسليم مجرمي الحرب والكوزليين .

وقد اتهم مندوب يوغوسلافيا ، يؤيده بذلك مندوب بولونيا ومندوب اوكرانيا ، كلا من الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا بقساوتها على مجرمي الحرب في منطقتي احتلالهما ، وبتقصيرهما بحمل مسؤولياتهما من هذا القبيل . فدحض مندوب الولايات المتحدة هذه الاتهامات الموجهة الى بلاده والى بريطانيا . وهكذا انتهى الاجتماع بقبول القرار الآنف الذكر بـ ٤٢ صوتاً ضد ٦ اصوات وامتناع ٧ اعضاء عن التصويت .

قرارات خطيرة

وفي التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني انهت الجمعية العامة اعمالها وختمت دورتها الثانية بعد ان اتخذت عدداً من المقررات الخطيرة اهمها مايأتي :

١ — قرار تقسيم فلسطين

وسيرد بحثه في الفصل السابع عشر .

٢ — قضية فرانكو واسبانيا

اتخذت اللجنة السياسية في ١٢ تشرين الثاني قراراً بتأكيد شجبها لاسبانيا التي يحكمها فرانكو مماثلا بنصه للقرار الذي اتخذته سابقاً الجمعية العامة في كانون الاول سنة ١٩٤٦. والقرار الجديد اقترحته كوبا وغواتيمالا والمكسيك وباناما واليوروغواي معاً ، وهو كما يأتي :

١ — تأكيد القرار الذي اتخذته سابقاً الجمعية العامة في ١٢ كانون الاول سنة ١٩٤٦ .

٢ — وضع الثقة بان مجلس الامن سيمارس مسؤولياته بموجب الميثاق حالما يرى ان الوضع في اسبانيا يتطلب ذلك (المادة ٤١ من الميثاق) .

وقد اتخذ هذا القرار بـ ٢٩ صوتاً ضد ٦ اصوات ، هي الارجنتين والبيرو والباراغواي وكوستاريكا والسلفادور والدومينيكان، وبامتناع عشرين عضواً عن التصويت بينهم الولايات المتحدة الاميركية واوستراليا والبرازيل وكندا واليونان وهولندة والباكستان وتركيا وافريقية الجنوبية والكتلة العربية .

٣ — دورة الجمعية العامة الثالثة

بناءاً على اقتراح تقدم به الوفدان الفرنسي والاسوجي بشأن دورة الجمعية العامة الثالثة في الثلاثاء الثالث من شهر ايلول سنة ١٩٤٨ ، قررت الجمعية العامة في ١٥

تشرين الثاني بـ ٣٢ صوتاً ضد ١٧ صوتاً وامتناع ثمانيـة اعضاء عن التصويت ان تعقد هذه الدورة في اوروبا، على ان يعين المدينة التي ستعقد فيها الامين العام للمنظمة ولجنة مؤلفة من ٩ دول يعينها الدكتور آرانها نفسه قبل انتهاء هذه الدورة، وان يتم تعيين هذه المدينة بعد ان يقوم الامين العام بزيارة خاصة الى اوروبا لهذه الغاية .

واعلن في لايك سكسس في ٢ كانون الاول ان الامين العام لمنظمـة الامم المتحدة سيزور اوروبا في شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٨ لزيارة باريس وبروكسل ولاهاي وبراغ وجنيف ، وان اختيار المدينة الاوروبية التي ستعقد فيها الدورة المقبلة سيتم بواسطة اللجنة الدولية المؤلفة من ٩ اعضاء ، وهم ممثلو اوستراليا وروسيا البيضاء والحبشة وهولندة والهند ولبنان والنروج والباناما واليوروغواى .

٤ — النزاع بين الهند واتحاد جنوبي افريقية

اتخذت الجمعية العامة في ١٧ تشرين الثاني قراراً اكدت فيه قرارها السابق الذي اتخذته في ٨ كانون الاول سنة ١٩٤٦ بشأن النزاع القائم بين الهند واتحاد جنوبي افريقية بصدد وضع الهنود في الاتحاد، ورجت من الحكومتين ان تعقدا مؤتمر مائدة مستديرة تدعى اليه حكومة الباكستان ايضاً ، ثم ان تقدم هذه الحكومات الى الجمعية العامة تقريراً بنتيجة مباحثها . وقد اتخذ هذا القرار بـ ٢٩ صوتاً ضد ١٦ صوتاً وامتناع ١٢ عضواً عن التصويت . وبين الدول التي ايدت هذا القرار الهند والباكستان وروسيا والكتلة السلافية والكتلة العربية وفرنسا والصين وتركيا ، وعدد من بلدان اميركا اللاتينية بينها الشلي وكولمبيا والمكسيك والباناما وفنزويلا .

٥ — لجنة القانون الدولي

قبل بحث القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لابـد من الرجوع الى المقدمات التي سبقت الدورة الثانية للجمعية العامة التي اتخذ فيها هذا القرار . عقدت لجنة القانون الدولي اجتماعاً في مقر الامم المتحـدة في شهر ايار ، واتخذت في ٢١ منه

قراراً ترجو فيه من الجمعية العامة تشكيل لجنة موحدة ، الغرض منها اتمام تقنين القانون الدولي وفقاً للتوصيات التي ستتقدم بها هذه اللجنة نفسها . وقد مثل في هذه اللجنة البرازيل والصين وكولومبيا ومصر وفرنسا وبريطانيا العظمى والهند وهولندة وباناما وبولونيا والاتحاد السوفياتي واسوج والولايات المتحدة وفنزويلا ويوغوسلافيا، واشترك في مباحثها اي هذه اللجنة عدد من الشخصيات العالمية في القانون الدولي، مثل الدكتور بريرلي استاذ القانون الدولي في جامعة اوكسفورد ، والاستاذ دونديه دهفابر العضو الفرنسي في محكمة نورمبرغ ، والدكتور فرانسواه المستشار الحقوقي لوزارة الخارجية الهولندية وسواهم .

وفي حزيران اعدت هذه اللجنة الدولية توصياتها الى الجمعية العامة وهي :

١ – ان تؤسس الجمعية العامة لجنة الحقوق الدولية على اسس ثابتة .

٢ – ان يكون عدد أعضاء هذه اللجنة ١٥ خبيراً في القانون الدولي ينتخبهم مجلس الامن والجمعية العامة لمدة تمتد الى عدد من السنين ، على ان تكون عرضة للتغيير من آن الى آخر

٣ – ان تطلب الجمعية العامة من اللجنة المقترح تشكيلها ان تضع مشروع قانون يشتمل على مبادىء القانون الدولي ، المعترف به في محكمة نورمبورغ ، وعلى مواد تتعلق بصيانة السلم والامن الدوليين من العدوان .

٤ – تخويل اللجنة حق مراجعة اي المؤسسات الوطنية والدولية على سبيل جمع المعلومات او التحقق من صحتها في كل ماله علاقة في مهمتها .

٥ – ان يحال الى اللجنة المقترح تشكيلها اقتراح يتعلق بحقوق الانسان ومسؤولياته تقدمت به باناما .

٦ – ان تعنى العناية كلها بمنع الافناء الاجماعي للجماعات العنصرية او السياسية او الدينية او سواها .

ودرست اللجنة القانونية في الجمعية العامة هذه التوصيات ، واتخذت قراراً بشأنها اقرته الجمعية العامة في ٢١ تشرين الثاني ، وهو ينص : اولا – على تشكيل

لجنة تعرف بلجنة القانون الدولي . ثانياً — على ان تعد هذه اللجنة مسودات اتفاقيات تتبناها الجمعية العامة . ثالثاً — على ان لا تصبح لهذه الاتفاقيات قوة القانون الا بعد تصديقها من قبل الدول الاعضاء . رابعاً — على ان لا تكون للجمعية العامة بموجب احكام الميثاق قوة فرض هذه الاتفاقيات وانما توصي بها فقط .

وفي اثناء اتخاذ القرار طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الدولية ان تقوم بالاعمال التالية :

١ — ان تعد تصريحاً يتعلق بحقوق الدول وواجباتها ، آخذة بعين الاعتبار المشروع المقدم من قبل باناما .

٢ — ان تسن قانوناً للجرائم التي تقترف ضد سلم البشرية وأمنها ، مؤسساً على مبادئ الميثاق ومبادئ القانون الدولي الذي اتخذ اساساً للحكم في محكمة نورمبورغ العسكرية .

وقد كلف المجلس الاقتصادي الاجتماعي ايضاً ان يعد اتفاقية ضد الافناء الاجماعي للجماعات العنصرية او السياسية او الدينية او سواها لتقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة . وفي اثناء بحث هذا القرار في لجنة القانون التابعة لمنظمة الامم المتحدة فسر الاتحاد السوفياتي بعض الصلاحيات المعطاة للجنة الدولية المقترح تشكيلها انها تتضمن امكانية فرض مشروع هذا التشريع الدولي على احدى الاقليات، ولذا امتنعت عن التصويت في الهيئة العامة .

وقد تقرر ايضاً بالاجماع او بعد قليل من المناقشة :

١ — تصديق القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية في ٢٧ تشرين الاول بشأن مكافحة انتشار المعلومات غير الصحيحة والمحرفة التي تسيء الى العلاقات الودية بين الامم .

٢ — ربط كل من المصرف الدولي للانماء والتحسين الاقتصادي ، والصندوق الدولي ، ومنظمة الصحة العالمية ، واتحاد البريد العالمي ، واتحاد المواصلات السلكية الدولي ، كمنظات ذات تخصص في منظمة الامم المتحدة .

٣ — توجيه دعوة الى كل عضو من اعضاء المنظمة لاتخاذ خطوات فورية بمساعدة اليونسكو ، لتشجيع تعليم ميثاق الامم المتحدة واهدافها ومبادئها وتشكيلاتها وتاريخها واعمالها ، في معاهده العالية ، مع التشديد في تعليمها ايضا في المدارس الابتدائية والتجهيزية .

٤ — تقرير موازنة نفقات المنظمة لسنة ١٩٤٨ البالغة ثلاثين مليون دولار .

الفصل السابع عشر

وثائق ومستندات تتعلق بالقضية الفلسطينية

بالاضافة الى خلاصات الخطب والبيانات والمناقشات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، اثناء دراستها من قبل الجمعية العامة في دورتها العادية الثانيـة ومن قبل مجلس الامن ، فاننا ننشر فيما يلي النصوص الكاملة لبعض هذه البيانات والخطب التي لاغنى لنا عن نشرها، او خلاصات عنها، لايضاح القضية الفلسطينية من نواح متعددة ، ولبيان وجهات نظر الدول ذات العلاقة في الموضوع .

وقد قسمنا هذه الخطب والبيانات الرسمية الى اربعة اقسام رئيسية هي كما يلي:

القسم الاول ـ تقرير لجنة الامم المتحدة والبيانات التي القيت في الجمعية العامة.

القسم الثاني ـ البيانات المتعلقة بسياسة بريطانيا في القضية الفلسطينية .

القسم الثالث ـ البيانات امام مجلس الامن بمناسبة عرض قضية فلسطين عليه.

القسم الرابع ـ بيانات جامعة الدول العربية في جميع هذه المناسبات (١).

---

(١) ويشتمل هذا القسم ايضاً على مقترحات الكونت برنادوت وسيط هيئة الامم المتحدة بصدد حل القضية الفلسطينية، وكذلك على آخر ماتوصلت اليه القضية الفلسطينية حتى نهاية شهر تموز سنة ١٩٤٧ . وهكذا يصبح بحثها مستوفياً حتى التاريخ المذكور .

القسم الاول

تقرير لجنة الامم المتحدة والبيانات التي القيت في الجمعية العامة

١ – خلاصة عن تقرير اللجنة الدولية الخاصة اي لجنة التحري عن الحقيقة

درست الجمعية العامة هذا التقرير في دورتها العادية الثانية واقرت منه مشروع الكثرة ، هذا المشروع الذي يقترح تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية بعد ان اجريت عليه التعديلات اللازمة . وينقسم هذا التقرير الى توصيات ومشروعين اثنين هما مشروع القلة ومشروع الكثرة .

اما التوصيات فهي كما يأتي :

١ – ينتهي الانتداب على فلسطين في اقرب وقت ممكن من الوجهة العملية .

٢ – يمنح الاستقلال لفلسطين في اقرب وقت ممكن من الوجهة العملية .

٣ – تتقدم مرحلة انتقالية منح الاستقلال ، وتكون هذه المرحلة قصيرة بقدر مايسمح به اتمام الشروط الضرورية للاستقلال .

٤ – تكون السلطة المكلفة بادارة فلسطين اثناء مرحلة الانتقال مسؤولة تجاه منظمة الامم المتحدة .

٥ – فيما يتعلق بالاماكن المقدسة : أ – مهما يكن الحل الذي يتم قبوله ، فان الطابع المقدس لهذه الاماكن يظل محتفظاً به ، والدخول اليها يصبح مضموناً وفاقاً للقوانين المكتسبة . ب – لايمكن شجب او تغيير القوانين الحالية لمختلف الطوائف الدينية . ج – توضع نصوص خاصة فيما يتعلق بهذه المسائل في دستور كل دولة من الدولتين الاثنتين اللتين يتم انشاؤهما .

٦ – يتوجب على الجمعية العامة تحضير اتفاق دولي بصورة عاجلة لتسوية قضية

اليهود الاوروبيين الموجودين في حالة يأس وألم، وبينهم ٢٥٠ الف شخص تقريباً يقيمون في معسكرات اللاجئين ، فهذه القضية تعتبر خطيرة جداً ، ومن الضروري الاسراع بها لتخفيف آلام هؤلاء اليهود وتسوية القضية الفلسطينية .

٧ ــ ان الشرط الاولي لمنح الاستقلال يقوم على ان يبنى النظام السياسي للدولة او للدولتين الجديدتين ودستورها او دستورهما وسائر القوانين الاساسية على اساس ديمقراطي ، اي على اساس ذي طابع تمثيلي ، ويجب ان يتضمن الدستور ضمانة حقوق المرء الاساسية والمحافظة على حقوق الاقليات ومصالحها .

٨ ــ وهناك شرط اولي آخر لمنح الاستقلال يقوم على ان تسجل في الدستور المبادىء الاساسية لميثاق الامم المتحدة ، بما فيها واجب تسوية الخلافات الدولية بواسطة الوسائل السلمية والامتناع في العلاقات الدولية عن اللجوء الى التهديد او استخدام القوة ، سواء أكان ذلك ضد السيادة الاقليمية او الاستقلال السياسي لكل دولة باي طريقة اخرى لا تتفق واهداف الامم المتحدة .

٩ ــ يجب قبول مبدأ المحافظة على الوحدة الاقتصادية في فلسطين كبناء اساسي وضروري لحياة وازدهار البلاد وسكانها .

١٠ ــ يجب على الامم المتحدة دعوة رعايا الدول الذين كانوا يتمتعون في الماضي بامتيازات اجنبية في فلسطين ، بما فيها التشريع القنصلي او التشريع المعمول به اثناء حكم الامبراطورية العثمانية ، للتخلي عما يبقى لهم من حقوق فيما يتعلق باعادة توطيد مثل هذه الامتيازات في فلسطين المستقلة .

١١ ــ تدعو الجمعية العامة شعوب فلسطين للتعاون التام مع الامم المتحدة في الجهود المبذولة لتحضير واستخدام جميع الوسائل العادية والعملية لمجابهة الموقف الصعب الموجود في هذه البلاد ، وبذل جميع قواها لوضع حد لأعمال العنف السائدة في البلاد منذ وقت طويل ، وذلك في صالح السلم والنظام والقانون .

١٢ ــ في تقدير القضية الفلسطينية يجب الاعتراف بدون جدال او مناقشة بان الحق المتعلق بفلسطين لا يمكن اعتباره كحل للمشكلة اليهودية بوجه عام .

اما مشروع القلة فيقترح انشاء اتحاد مع وحدة اقتصادية، واما مشروع الكثرة فيقضي بتقسيم فلسطين الى دولتين اثنتين يهودية وعربية منفصلتين ، وتؤلف القدس منطقة لوحدها . وتصبح هاتان الدولتان مستقلتين بعد مرحلة انتقال تدوم سنتين، وتبدأ من اول ايلول سنة ١٩٤٧ . ويجب عليها الموافقة على دستور لكل منها ، والتقدم بتصريح من هيئة الامم المتحدة ، وتوقيع معاهدة توطيد نظام التعاون الاقتصادي ، واحداث اتحاد اقتصادي في فلسطين .

وتتابع بريطانيا العظمى، اثناء مرحلة الانتقال ، ادارة الحكم في فلسطين تحت اشراف الامم المتحدة ، ويمكن ان يتعاون في هذه الادارة عضو واحد او عدة اعضاء من قبل الامم المتحدة اذا ما اصبح مرغوباً في ذلك .

ويجب على بريطانيا العظمى ان تتخذ اثناء مرحلة الانتقال التدابير المرغوب فيها لتحقيق المشروع ، وبنوع خاص :

١ – قبول ١٥٠ الف مهاجر في الدولة اليهودية المقترح انشاؤها ، بمعدل ٥ آلاف كل شهر ، من بينهم ٣٠ الفاً ينتخبون لدخول فلسطين لاسباب انسانية ، واذا اصبح من الواجب ان تدوم المرحلة الانتقالية اكثر من سنتين ، فيحدد عدد المهاجرين بـ ٦٠ الفاً في السنة الواحدة ، وتكون الوكالة اليهودية مسؤولة عن انتقاء المهاجرين .

٢ – يقوم سكان الدولتين بانتخاب مجلسين تأسيسيين ، ويحق الاشتراك في الانتخابات للاشخاص الذين تبلغ اعمارهم ٢١ سنة فما فوق . ويجب ان يكون هؤلاء اما مواطنين فلسطينيين يقيمون في الدولة ، واما عرباً ويهوداً يقيمون في البلاد وهم ليسوا بفلسطينيين ولكنهم يكونون قد اعلنوا رغبتهم في ان يصبحوا مواطنين ، واما عرباً او يهوداً يقيمون في منطقة القدس . ويكون للنساء حق التصويت والتمثيل .

٣ – يعمل المجلسان التأسيسيان على تحضير الدستور ، ويجب ان ينص دستور كل دولة من هاتين الدولتين على انشاء هيئة تشريعية في كل دولة تنتخب بواسطة

الاقتراع العام والتصويت السري والتمثيل النسبي، ويجب ان يتضمن دستور الدولتين تدابير لحماية الاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية .

٤ ـ يعين المجلس التأسيسي في كل دولة حكومة موقتة تمنح حق توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادي وتوقيع بيان يحتوي على نصوص حماية الاماكن المقدسة والحقوق الدينية وحقوق الاقليات . ولا يمكن ان يكون هنالك تمييز او تفريق بسبب العرق او الدين او اللغة . ويتوجب على الدولة تقديم التعليم الابتدائي والثانوي للعرب واليهود بلغتهم الخاصة وبموجب تقاليدهم .

اما اهداف الاتحاد الاقتصادي في فلسطين فتقوم على استثمار المرافق العامة ضمن نطاق الصالح المشترك . واما منطقة القدس فتوضع تحت نظام الوصاية الدولية(١)، ولا تكون محصنة او منطقة عسكرية . ويعين مجلس الوصاية لهيئة الامم المتحدة حاكم القدس العام ، ولا يمكن ان يكون هذا الحاكم عربياً او يهودياً .

واليك تحديد هذه الدولة العربية واليهودية (٢) بحسب رأي لجنة التحقيق :

تتألف الدولة العربية المقترح انشاؤها من الجليل الغربية ، والدائرة الجبلية ،

---

(١) في ٢ كانون الاول سنة ١٩٤٧ عين مجلس الوصاية لجنة فرعية مؤلفة من ستة اعضاء هم اوستراليا والصين وفرنسا وبريطانيا العظمى والمكسيك والولايات المتحدة الاميركية لاعداد مشاريع مطولة للنظام الدولي الذي سيطبق على مدينة القدس وفاقاً لمشروع التقسيم لمدة عشر سنوات ، يجري في نهايتها استفتاء يحتاج الى كثرة ثلثي السكان لاجراء تبديل في هذا النظام او لعدم اجرائه .

(٢) اجريت التعديلات التالية على الدولتين : أ ـ ضم يافا وبعض اقسام منطقة النقب الى الدولة العربية . ب ـ اجراء بعض تصحيحات في الحدود لمصلحة الدولة اليهودية على طول شواطىء البحر الميت وفي منطقة صفد في الجليل . ج ـ منح لجنة فلسطين الدولية صلاحية تعديل حدود القرية بحيث لا تقسم قرية ما بين الدولتين الا في الحالات الاضطرارية جداً .

والسهل الساحلي الممتد من اشدود الى الحدود المصرية .

والدولة اليهودية المقترح انشاؤها تتألف من الجليل الشرقية، وسهل اسدرائلون، والقسم الاكثر من السهل الساحلي ، ومنطقة بئر السبع التي تضم النقب . وتلتقي الاقاليم الثلاثة للدولة العربية والاقاليم الثلاثة للدولة اليهودية في نقطتي تقاطع احداهما واقعة على الجهة الجنوبية الشرقية من العفولة في منطقة الناصرة ، والثانية في الجهة الشمالية الشرقية من المجدل في مقاطعة غزة .

ويرسم تقرير اللجنة بعد ذلك حدود كل من الدولتين العربية واليهودية بصورة واضحة جداً من الخارطه الجغرافية .

اما مشروع الدولة الاتحادية الذي اقترحته قلة لجنة التحقيق، فلا يختلف كثيراً من الوجهة الاقليمية عن مشروع التقسيم الذي وافقت عليه اغلبية اعضاء اللجنة. ويتألف القسم العربي ، بموجب هذا المشروع، من الجزء الاكبر لفلسطين الداخلية. وتتألف الدولة الاتحادية المستقلة من الدولة العربية والدولة اليهودية ، وتكون القدس عاصمة لها . وينتخب المجلس التأسيسي بواسطة التصويت الشعبي ، وتتناول سلطة الحكومة الاتحادية قضايا الدفاع الوطني والعلاقات الخارجية ، واخيراً بنوع خاص قضايا المصالح المشتركة .

وتتمتع كل من الدولتين العربية واليهودية بسلطات الحكومة المحلية ، اما رئيس الدولة فينتخبه المجلسان الاتحاديان . ويحظر المجلس الاتحادي كل تمييز بين الشعبين العربي واليهودي ، ويتمتع جميع المواطنين الفلسطينيين بحقوق سياسية ومدنية ودينية متساوية ، ويضمن الدستور حرية المرور الى الاماكن المقدسة ، ويحمي مختلف المصالح الدينية .

اما الهجرة اليهودية الى فلسطين خلال المرحلة الانتقالية ، ومدتها ثلاث سنوات ، فلا يسمح بها الا بمقدار امكانية الدولة اليهوديه من الاستيعاب الذي تحدده لجنة مختلطة مؤلفة من ثلاثة مندوبين عرب ، وثلاثة مندوبين يهود ، وثلاثة يمثلون الامم المتحدة .

٢ – نص البيان الاميركي الذي القاه مندوب الولايات المتحدة الاميركية امام لجنة فلسطين في الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٤٧

تواجه الهيئة العامة لجمعية الامم المتحدة في مشكلة الادارة السياسية لفلسطين مسؤولية ذات خطورة وتعقيد كبيرين . فعلى الهيئة العامة ، وقد اخذت على عاتقها مسؤولية تقديم التوصيات بهذا الشأن الى المملكة المتحدة ، ان تبذل اقصى جهدها في ايجاد حل عملي يتلاءم ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .

ويرى وفد الولايات المتحدة انه ، لما كانت المشكلة ملحة جداً ، وجب على الهيئة العامة ان تجد حلا لها في دورتها الحالية هذه . ومما يؤيد تلك الحراجة اعمال العنف المستمرة في الاراضي الفلسطينية ، ونصوص تقرير اللجنة الخاصة ، والبيان الذي اذاعه مندوب المملكة المتحدة بشأن توصيات تلك اللجنة ، ومسؤولية بريطانيا المقبلة في فلسطين .

وفي الاسابيع الماضية أصغت هذه اللجنة الى آراء عدد من اعضائها ، والى بيانات ممثلي اللجنة العربية العليا ، والوكالة اليهودية لفلسطين، بالنيابة عن الشعوب ذات العلاقة المباشرة . ففي نظر الوفد الاميركي كانت فائدة هذه المباحث كبيرة جداً ويرغب ان تستمر على اوسع نطاق ممكن .

وعلى سبيل التذكير نقول انه بعد الحرب العالمية الاولى وبسببها تحررت مناطق واسعة من الشرق الادنى ، بما فيها فلسطين ، ونالت عدة دول استقلالها . فالولايات المتحدة ، وقد وجهت كافة مواردها لربح تلك الحرب ، لم تشأ حينئذ ان تتنصل من بعض المسؤولية في مصير تلك البلدان وشعوبها ، فطلبت ان تعد (بفتح العين) تلك الشعوب لحكم ذاتي ، وان ينشأ موطن قومي لليهود في فلسطين . ومنذ ذلك الحين والولايات المتحدة ما زالت تربطها روابط الصداقة المتينة البعيدة المدى بالدول التي نالت استقلالها في الشرق الادنى . وانه ليسر الولايات

المتحدة ان ترى معظمها اعضاء في جمعية الامم المتحدة ، وعدداً من ممثليها في هذا الاجتماع .

ومما هو جدير بالذكر هنا ان حكومة المملكة المتحدة اذاعت سنة ١٩١٧ بياناً يعرف بوعد بلفور جاء فيه ان بريطانيا العظمى تنظر بعطف وتأييد الى انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وانها تسعى افضل جهدها في توفير التسهيلات لتحقيق هذه الغاية ، مع العلم التام بانه لا شيء مما يجري يمس بشيء من الاذى او التحامل الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الفئات غير اليهودية في فلسطين ، ولا المستوى السياسي والحقوق التي يتمتع بها اليهود في بلد آخر . وفي سنة ١٩٢٣ ضمنت اهداف هذا الوعد صك الانتداب كما وضمته عصبة الامم لفلسطين التي وضعت تحت انتداب حكومة المملكة المتحدة . ولما لم تكن الولايات المتحدة عضواً في عصبة الامم ، وقعت هي والمملكة المتحدة اتفاقية بشأن الحقوق الاميركية في فلسطين ، وضمن صك الانتداب مقدمة هذه الاتفاقية ، وبذلك صادقت الولايات المتحدة على الانتداب ، وأخال اعضاء هذه اللجنة واقفين على تطورات الحال بعد ذلك الحين ، وعلى المساعي المتعددة لبلوغ حل مرض .

ولدينا الان تقرير اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة بشأن قضية فلسطين . وان وفد الولايات المتحدة يؤيد المبادىء الاساسية الواردة في التوصيات التي أجمعت عليها اللجنة ، كما انه يوافق على الخطة التي وضعتها كثرتها للتقسيم والهجرة . على ان من رأيه ان تلك الخطة تحتاج الى اصلاح وتعديل تحقيقاً المبادىء التي بنيت عليها ، فيرى الوفد انه لا بد من تعديلات جغرافية معينة ، مثال ذلك ضم مدينة يافا الى الدولة العربية لانها في معظمها مدينة عربية .

ويقترح الوفد الاميركي ان تنظر الهيئة العامة في مسألة الموانىء وتسهيلات المياه والقوة ، لعلها تضمن حق الانتفاع بها لكافة سكان فلسطين ، بقطع النظر عن هويتهم ومكان سكنهم . ولعلها ايضاً تمنح السكان ضمانات دستورية مع ما فيها من ضمانات تتوفر بها الفرص الاقتصادية للعرب واليهود على السواء .

واي حل توصي به هذه اللجنة يجب ان يكون ليس عادلا فحسب بل عملياً

ايضاً يمكن وضعه موضع التحقيق ، وينال تأييد الرأي العام العالمي .

ويرغب الوفد الاميركي في ان يقدم بعض المقترحات لتحقيق التوصيات التي تقدم بها الهيئة العامة بشأن الحكومة المقبلة لفلسطين ، فنقول ان الهيئة العامة لم تأخذ على نفسها ، بمصادقتها على وضع هذه القضية في جدول اعمالها ، مسؤولية ادارة فلسطين في مدة الانتقال من الانتداب الى الاستقلال ، بل بقيت هذه المسؤولية ملقاة على عاتق الدولة المنتدبة . على ان الهيئة العامة لن تقدم على اتمام هذا الواجب لو لم تكن قد اخذت بعين الاهتمام مشكلة وضعه موضع التحقيق .

فتقرير اللجنة الخاصة ، والبيان الذي تلاه مندوب المملكة المتحدة في هذه اللجنة ، يثيران مشكلة تحقيق توصيات الهيئة العامة . فنرى تقرير كثرة اللجنة الخاصة مثلا يشير الى عدة امور تستطيع الامم المتحدة ان تمد يد المساعدة فيها ، فأقترح بان تصادق الهيئة العامة على بعض التدابير المتعلقة بمدة الانتقال ، وان تضمن بعض اوجه الحل المختصة بالاماكن المقدسة وحقوق الاقليات ، وان يعين المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة ثلاثة اعضاء في لجنة الاقتصاد المشتركة ، وان تتنكب جمعية الامم المتحدة المسؤولية بصفة كونها السلطة الادارية لمدينة القدس تحت وصاية دولية .

والولايات المتحدة مستعدة لمعاونة منظمة الامم المتحدة في برنامج تضعه لمساعدة اولئك الذين يناط بهم وضع تسوية عملية للقضية الفلسطينية موضع التحقيق ، ونعني بذلك المساعدة بواسطة منظمة الامم المتحدة في مواجهة المشاكل الاقتصادية والمالية ، والمحافظة على القانون الدولي والنظام في مدة الانتقال . وقد تتطلب المحافظة على الامرين الاخيرين قوة بوليسية تؤلف من الدول الاعضاء على سبيل اختياري محض . ولا نقصد بذلك البتة حتى امكانية خرق احدى الدول الاعضاء لتعهدها بانها تمتنع في علاقاتها الدولية عن استعمال التهديد او القوة ، بل ان بيانها يفترض مراعاة وحفظ ميثاق الامم المتحدة .

وبالنهاية فان وضع اي حل او اية تسوية للقضية الفلسطينية موضع التحقيق

يتوقف على الشعب الفلسطيني نفسه . فاذا كنا نتوخى لاي نظام سياسي البقاء ، يجب على الشعب ذي العلاقة ان يتنكب في الحال مسؤولية ذلك النظام السياسي القومي . هذا وان اعمال العنف الموجهة ضد السلطة الحالية والعناصر المتنافسة في البلاد المستمرة منذ عدة سنين ، قدزادت العقبات والصعوبات في سبيل وجود حل او تسوية لهذه القضية المعقدة ، فالتجأت بعض العناصر الى القوة والارهاب بغية الوصول الى اهدافها الخاصة ، فيجب ان يوضع حد لاعمال العنف هـذه اذا كنا نتوخى تحقيق استقلال الاراضي المقدسة تحقيقاً تاماً .

ويجب علينا ايها الرئيس ان نبحث الخطوة التي يجب ان تتخذها اللجنة الآن في معالجة هـذه القضية ، فان كانت هذه اللجنة تصادق على المبادىء الواردة في الخطة التي ارتأتها الكثرة ، ينبغي لنا ان نضع تفاصيل الخطة التي نطرحها على الهيئة العامة . والتوصيات التي تتقدم بها الهيئة العامة ستمثل الرأي العام العالمي المشترك . وحتى الآن لم تلق الحلول المقدمة نجاحاً لان الفرقاء ذوي العلاقة لم يوفقوا الى ايجاد اساس للاتفاق . فهي مشكلة اصبح الرأي العالمي في ايجاد حل لهـا ذا خطورة كبيرة وخطيرة .

٣ — بيان الدكتور وايزمان زعيم الصهيونية العالمية الذي استعرض به للمرة الاخيرة القضية الصهيونية امام اللجنة الخاصة في منظمة الامم المتحدة في ١٨ تشرين الاول سنة ١٩٤٧

ارجع بتفكيري الان الى ربع قرن مضى يوم صادقت عصبة الامم بمنتهى الاحترام على برنامجنا الذي أعددناه لاعادة بناء وطننا القومي في فلسطين ... وهكذا اعطيت مدنيتنا السابقة ، التي اغنت فكر العالم وروحه ، مسكناً حراً في نفس المهد الذي ولدت فيه . ان شعبنا يسعى وراء ايجـاد وطن لاملجأ ولا مأوى ولا مجرد مكان نستفيء بظله ، ترتبط فيه بروابط وثقى ذكريات هذا الشعب الماضية مع آماله المستقبلة . ان الشعب اليهودي يعمل على تكييف مؤسساته الخاصة

السياسية والاجتماعية ، بحسب مقتضيات خلقه وتقاليده ، على قدم المساواة مع جميع الشعوب الاخرى في الاسرة البشرية . لقد كان استيطان اليهود كامة بين امم العالم الهدف الرئيسي والغاية الاولية للعهد الدولي الذي صدقته عصبة الامم ... ولم يكن على سبيل المصادفة ان السياسيين الذين عملوا على تطور فكرة التعاون الدولي المنظم كانوا بصورة جلية على تفهم تام للنضال في سبيل المساواة القومية اليهودية ايضاً . وها هم واسن وبلفور ولويد جورج وكليمنصو وتشرشل وسمطس ومازاريك وسيسيل، وهم ايضاً الزعماء الذين خلقوا الامم المتحدة ، فانهم على الرغم من مشاغلهم العالمية، يجدون متسعاً من الوقت ليرسموا خطة للدولة اليهودية .

انظروا الى الوضع كيف كان . هنا جماعة مؤلفة من سبعماية الف نفس لها لغتها وعقيدتها الدينية وتقاليدها الثقافية ، ووضعها الاجتماعي الخاص بها ، ومشاريعها الصناعية والزراعية، وروحها العلمية وجامعاتها ومدارسها الصناعية والموسيقية .

جماعة تتمتع بروح ديموقراطية عظيمة ، ولها تشكيلاتها الديموقراطية البعيدة المدى ، هذه الجماعة تقف وجها لوجه امام فريق آخر يختلف عنها بمراحل تطوره ، ويتفوق عليها بكثرة عدد نفوسه . ان مؤسسات الوطن اليهودي هي نوعاً ما ذات طابع خاص في ذاتها ، وفي علاقتها بالشعب اليهودي الذي هي منه بمقام القلب من الجسم ، كما ان اقوى وحدة في هذه الجماعة مستمدة من ابناء جنسها في اوروبا الذين يشكلون البقية المتهدمة من جماعات قديمة ، والاحياء الباقين من هـذه الجماعات الذين يسيرون متثاقلين بين ذكريات الماضي وواقع الحاضر . ان العرب جيران هذه الجماعة لا يشاركونها ولا بواحدة من هذه المميزات . والقضية التي على الجمعية العامة معالجتها هي كيف يمكن ان تحكم هذه الجماعة اليهودية ، ومن يمكنه ان يحكمها ؟ ومن هو الذي سيعيد تطورها وازدهارها ؟ هل تتولى حكمها لجنة وصاية ام العرب ام انها تحكم نفسها بنفسها ؟ هذه الامور الثلاثة المتعاقبة هي التي تشمل جميع انواع الحلول للقضية الفلسطينية ، وابسط تحليل لها يجب ان يقود لا محالة الى النتيجة التي توصل اليها تقرير كثرة اعضاء اللجنة الخاصة .

ان استمرار نظام حكم الوصاية قد رفض بمجموعه من قبل جميع الفرقاء، بما فيه السلطة المنتدبة نفسها . وفي الواقع ان استمرار تطبيق هـذا الانتداب او اي انتداب آخر اصبح من الصعوبة بمكان بعد تصريح ممثل المملكة المتحدة عن عزم حكومته على وضع خطة الجلاء قريباً . اما عواطفي نحو الانتداب البريطاني فلم تبق سراً مكنوناً ، ولي كل الرجاء ، بعد ان يحقق الشعب اليهودي استقلاله ، ان تعود الصداقة اليهودية البريطانية التقليدية الى سابق وضوحها ، فيتلاشى التوتر الراهن كما يتلاشى كابوس الليل . وسنذكر بملء التقدير جميع الخدمات العظيمة التي ادتها بريطانيا لنا في مساعدتها ايانا على وضع اسس الاستقلال اليهودي ، بينما تتلاشى في ظلمات التاريخ جميع النتائج الدنيئة التي رافقت الكتاب الابيض .

واذا وضعنا جانباً استمرار نظام الانتداب او الوصاية ، فلا يبقى امامنا سوى امرين اثنين في كيفية حكم الوطن القومي اليهودي في المستقبل . وهكذا فاما ان يكون هذا الوطن القومي مستقلاً ، اي وحدة وطنية حرة ، او ان يصبح ويبقى قلة تحت الحكم العربي خاضعة في النتيجة الى ارادة الكثرة العربية .... ان خضوع اليهود كقلة للحكم العربي هو حل قد سبق ان رفضته ويجب ان ترفضه جميع اللجان والمحاكم المنصفة . ومن الناحية المعنوية يستحيل اخذ الجماعة الوحيدة في العالم التي تحمل الهوية الوطنية للشعب اليهودي ووضعها تحت حكم اللجنة العربية العليا ... اننا كيهود ، نتمتع بقوة المواثيق الدولية ، ونتحسس تحسساً عميقاً بتاريخنا الخاص ، لم نستوطن في فلسطين لكي نصبح مواطنين عرباً ، وفي نفس الوقت نحمل العقيدة اليهودية ... ان وحدة وطنية لها مميزاتها الخاصة لايمكن ان تخضع عنوة الى امة اخرى باسم حكم الكثرة . وقد أدلى مندوب كندا بحقيقة اساسية عندما قال : « لايمكن فرض الوحدة فرضاً اذا لم تقابل بالرضا » . وباسم هذا المبدأ ذاته يوجد مندوب الباكستان بيننا اليوم .

فاذا نحن طوينا ورقة الانتداب ، واصررنا على رفض وضع القلة في دولة عربية ، يصبح التقسيم وتشكيل الدولة اليهودية الحل الممكن الوحيد لمستقبل الحكم في فلسطين ، أجل هو الحل الوحيد الذي يعد بانتهاء القضية ، وهو التفسير الوحيد

للحدود التي يعمل اليهود والعرب ضمن نطاقها بحرية لتطور رغباتهم الوطنية ، وفوق كل هذا فانه يضمن المساواة التي تسبق التعاون الفعال بين العرب واليهود . وعندما يتقابل اليهود مع العرب على قدم المساواة بهم كاعضاء في هذه الهيئة ، وفي اسرة الامم ، عندئذ فقط يبدأ الامل بالشركة الحقيقية بين الشعبين . ان من مصلحة الدولة اليهودية ، وبدافع مثلها العليا ، ان تسعى للتعاون الوثيق مع الدول العربية المتاخمة لها ، ان تقرير الكثرة بمعناه الواسع يشير الى النتائج التي يضمنها هذا التعاون الذي يجري على قدم المساواة بين الشعبين الساميين .

ان اليهود يطالبون بمقدار يسير مما اغدق على العرب بوفرة زائدة ، فقد مر وقت استطاع فيه سياسيو العرب ان يشاهدوا بام عيونهم هذه المساواة في الحقوق بنسبتها الحقيقية . وذلك حدث يوم عقد مع زعيم العرب ومحررهم الاعظم الامير فيصل وملك العراق الاسبق معاهدة معلناً انه اذا منحت الحرية لجميع عرب آسيا فان العرب سيسلمون بحق اليهود بالاستيطان والازدهار في فلسطين بحرية ، هذه الحرية التي ستسير جنباً الى جنب مع الدولة اليهودية . . . فالامر الذي تعهد به الملك فيصل آنئذ ، وهو استقلال جميع الاقطار العربية خارج فلسطين ، قد تحقق الان . ان المنطقة التي يشملها الاستقلال العربي تمتد من الصحراء الى الاقيانوس الهندي ، وهذا الحق في الاستقلال ليس مقتصراً على العرب وحدهم ، اذ اننا نحن ايضاً كيهود لنا نفس الحق بالمطالبة به . وليس باستطاعة هذه الجمعية العامة ان تسن تشريعاً يقضي بان حق العرب في تأسيس دولة تافعة يزيل حق اليهود بامتلاك زاوية وحيدة يستطيعون ان يتمتعوا فيها بكيانهم الوطني المستقل ، وان يعدوا العدة لتأسيس مدنية انسانية .

انني مازلت على اعتقادي بان الامل بالتعاون العربي اليهودي ، فيما اذا بني الحل بصورة نهائية على قدم المساواة ، سينال تصديق الموافقة الدولية . وقد تحمل معها الدولة اليهودية في فلسطين رسالة بانية لجاراتها ايضاً . كما ان صغر هذه الدولة سوف لا يكون مانعاً لها عن القيام بما يمكنها القيام به من عمل مجيد تام في حقلي العقل والمعرفة . لقد كانت اثينا مدينة صغيرة ، ولكن العالم باسره ما زال مديناً لها .



دولة الاستاذ فارس الخوري في مؤتمر صحفي اثر انتهاء الدورة العادية الثانية للجمعية العامة
واتخاذ قرار تقسيم فلسطين



السيد جمال الحسيني يستعرض قضية بلاده امام لجنة فلسطين في الدورة العادية الثانية .



الاجتماع الاول الذي عقدته اللجنة الفرعية رقم ٢ لدراسة القضية الفلسطينية من ناحية اقتراح الدولة الموحدة ، والجتمعون هم من اليسار الى اليمين : الشيخ حافظ وهبه – المملكة العربية السعودية ، السيد ميرزا الاصبهاني – الباكستان ، الدكتور فريد زين الدين – سورية ، السيد محمد ايوب – الباكستان



الدكتور حاييم وايزمن يستعرض القضية اليهودية امام لجنة فلسطين في الدورة العادية الثانية للجمعية العامة .

على ان هذا الحل يشمل شيئاً آخر ، ذلك لان له علاقة وثيقة بالمشكلة اليهودية التي لها خطورتها وقيمتها في ضمير البشرية . لقد تأثرنا الى اعماقنا لدن سماعنا المندوب السوفياتي يشير ببلاغة الى المأساة العظمى التي حلت بشعبنا وادت بشكل مخيف الى النتائج التي جعلت هذا الشعب بدون وطن قومي . ان المندوب السوفياتي بوصفه حق اليهود وحق غيرهم ايضاً من الشعوب ، بان امنهم ورفاهيتهم يجب ان لا يبقيا تحت رحمة ورهن مشيئة دولة اخرى ، قد أعلن فهمه العميق الجلي لعواطفنا التاريخية العميقة . ان هذا التحليل يشخص مرضنا ، وهو عدم حصولنا على وطن قومي ، ويصف الدواء الشافي لهذا المرض بان نعطى هـذا الوطن . ان مشكلة اليهود المشردين ، واليهود الذين اكرهوا على ايجاد وطن جديد لهم ، يمكن حلها ضمن نطاق تقرير الكثرة . ان مشكلة اليهود بشكلها الحاد هي اليوم مشكلة مليون يهودي في اوروبا وفي الشرق الذين ليسوا واثقين او متأكدين من ضمان كيانهم ، ولذا فان الدولة اليهودية المقترح تأسيسها ، بما تشتمل عليه من تطور كثيف في الزراعة والصناعة والري ، يمكن ان تؤمن وطناً لهم جميعهم .

ان التطور الصناعي الذي افكر به هو الذي لا يعول كثيراً على المواد الخام الثقيلة والكثيرة ، بل على الذكاء الفني . فباستطاعة التنقيب العلمي ان يحقق بسرعة نجاح وازدهار كثير من الصناعات ، وباستطاعة الشعب الماهر والمثقف ثقافة حسنة ان يتم ما تبقى . ان سويسرا لافضل مثال للاقتصاد الصناعي المزدهر بدون ان تكون لديها مواد خامية زائدة ، وانما لديها موارد عظيمة من القوة البشرية الحاذقة . ان هذا النوع من التطور ، مع ما هناك من مشاريع عظمى للري ولاسترجاع الاراضي ، ستوجد حلاً صحيحاً للقضية اليهودية . ان الحياة في فلسطين لا تمنح شعبنا ملجأ بين اهله وذويه فحسب ، بل ايضاً تفسح المجال امام هـذا الشعب ليساهم في اعادة ولادة امة وفي ازدهار مؤسساتها ، وبهذه الطريقة يحصل المهاجر على وحدة بينه وبين الجماعة التي يعيش في وسطها . ان بقايا امتنا في اوروبا ، الذين لا تزال ماثلة نصب عيونهم مذابح ستة ملايين نسمة من اقاربهم وانسبائهم وابناء

جنسهم لا يستطيعون تحمل التفكير بشتات آخر ، ولا يلقون بنفوسهم الى رحمة العالم وشفقته عليهم ، وليسوا متوسلين ولا مستعطين . انهم يريدون ان يكونوا مواطني جماعة يهودية لا يشعرون في وسطها ان مؤهلاتهم ومثلهم العليا غريبة عن مؤهلاتها ومثلها العليا . ان كل ما يرغبون فيه ان تتاح لهم الفرصة ، وهم انفسهم يقومون بعمل ما تبقى .

وليس لي ما اقوله لاولئك الذين يمثلون اهدافنا بمؤامرة مظلمة تستمد اسبابها من الخارج ، الا انه في الواقع نوع من استغلال التعاسة . ان اليد الوحيدة التي مدت للترحيب بهؤلاء اليهود الباقين احياء انما كانت اليد التي مدها اليهم شعبنا في فلسطين ، كما ان الفضل الوحيد في قضية اليهود المشردين الطارئة يرجع الى الذين مدوا يد المعونة الى الباقين احياء منهم وأنسوهم ذكرياتهم القبيحة ، فتركوها وراءهم ، واصبحوا مواطنين مكرمين ومحترمين في وطنهم القومي . واما خداعهم بحضهم على اعادة بناء مدافنهم ، او ان يهبطوا اعباء غير مرغوب فيها على رحمة حكومات تنفر منهم وتكرههم ، فانما هو هزء بمأساتهم وازدراء بآلامهم . ولذا فان الامم المتحدة ، بتأسيس الوطن اليهودي ، لا تحل مشكلة مستقبل فلسطين السياسي فحسب ، وانما تعمل ايضاً على ازالة افظع مأساة بشرية تمثلت على مسرح عصرنا الحديث . وكذلك فان تقرير الكثرة ، بتمكنه من جمع بلدان كثيرة بعضها الى بعض عن طريق التفاهم والاتفاق ، يؤدي اجل خدمة لقضية الانسجام الدولي .

وفي الوقت الذي اؤيد فيه مبادئ تقرير الكثرة ، ارجو من اللجنة الكريمة ان تعير انتباهها الى بعض التغييرات التي اقترحنا اجراءها ، لاسيما بما يتعلق بمنطقة غربي الجليل والمنطقة اليهودية في القدس . ان الاتحاد الاقتصادي المقترح ايجاده هو فكرة متسلسلة مضمون لها الفوز بحسب اعتقادي على اية مقاومة موقتة تعترض سبيلها . وبينما تعيد اللجنة النظر في خططها لتنفيذ هذه المقترحات ، فانني ارجو منها ان تستفيد الى ابعد حد ممكن من المساعدة التي باستطاعة شعبنا ان يؤديها بجعله الدولة اليهودية قادرة ان تدافع عن نفسها بنفسها . وكما قال المندوبون: « ومما لا ريب فيه ان الميثاق نفسه هو افضل حارس للدول الصغيرة ضد اي اعتداء

يأتيها من جيرانها . فنحن والحالة هذه لا نتوقع ولا نخاف حدوث اي اعتداء من هذا القبيل ، ويصعب علينا التصديق ان تستخف اية دولة ممثلة هنا بمسؤولياتها الدولية فتتحدى توصيات الجمعية العامة بالتهديد او باستعمال القوة . وعندما تتأسس الدولة اليهودية فانها ستراعي احكام الميثاق ونصوصه بكل دقة وضبط . وعلى كل فاننا نشعر بان اماني السلم ستبدو مشرقة الى ابعد حدود الاشراق اذا في اول الامر رافق القوات اليهودية المحافظة على الامن داخل نطاق دولتنا قوة دولية ترمز الى موافقة الامم المتحدة وقرارها . غير ان شعبنا في جميع الظروف مستعد ان يهيء جميع الاسباب للدفاع عن نفسه بنفسه .

وعندما تشرع هذه اللجنة بوضع الخطة لخلق دولة يهودية فانها ستؤدي رسالة تاريخية هامة . وعلى الرغم من ضيق نطاق هذا المشروع فان له المقام الاسمى في تقدير الفكر الحر ، لانه يشتمل على مراعاة بعيدة المدى لروح العدالة والانسانية. فهنالك تعويض على شعب مضطهد ، ومساواة للشعب اليهودي بغيره بين الامم ، وانقاذ للصحراء بالحراثة والزراعة ، وخلق جماعة جديدة ونظام اقتصادي جديد، وادخال فكر اجتماعية متسلسلة في منطقة ما زالت في مؤخرة مقاييس الحياة الحديثة ، ويقظة ثقافة تعتبر من اقدم ثقافات البشر .

لقد سررت ولم انفر لدن لسماعي وصف هذا المشروع المعظم من قبل ممثلي العراق وسورية بانه نازي. ولكي افسح المجال امام مراعاة اللذة القانونية التي تجلبها المناقشة، فانني اعتبر ان هذا القول يحمل في الواقع تحريفاً وطعناً بعيدي المدى. انا لا اناقش حق هذين السيدين الكريمين بالتكلم بقوة عن طبيعة النازية ، وليس باستطاعتي ان اجاريها في اتصالاتها في هـذا المضمار ، وانما بما يتعلق بطبيعة الصهيونية فانني اكثر منهما معرفة بها . ان مميزات حركتنا كمحاولة موثوق بصحتها للتحرر الوطني وبناء الجماعة ، لا يمكن حجبها بمثل هذه الافتراءات ، فبعض هـذه الافتراءات تستحق ان تخلف الهجو الفظيع الذي كان يستعمل في التاريخ القذر الذي كانت تثار فيه مقاومة اليهود ، فكل من يخترع او يقدم بيانات من هذا النوع لا يجد في عمله هذا اي مبرر لفخره .

ولا يسعني والحالة هذه ان اسمح بمرور هذا البيان عن القضية اليهودية بدون ان اناشد هذه الهيئة الكبرى التي يتمثل فيها الضمير العالمي ، ان العالم الذي لا يصغي الينا في محنتنا هذه سيصم آذنيه عن سماع صوت العدالة والشعور الانساني . فلو انتم عملتم بحكم لجنتكم العادل،هذه اللجنة المتحلية بجميع المؤهلات ، وسمحتم لنا بالجلوس معكم ، فاننا سنشترك معكم وكلنا شعور بالنضال الروحي والعقلي الذي تخاطب بفكرته الامم المتحدة ضمير الانسان ووجدانه . وفي منحنا هذه الفرصة السانحة تظهرون امانتكم ووفاءكم لانبل المثل العليا التي ادركها قبلا اسلافنا وآباؤنا، ونقلوها بدورهم الى ميراث العالم المشترك . ان الله سيبسط ذراعه مرة ثانية ليسترد بقية شعبه ، وسيقيم عـلامة انذار للامم ، وسيحشد منبوذي اسرائيل ويجمع مضطهدي يهوذا من اربعة اطراف الارض .

٤ – خلاصة عن بيان السيد جمال الحسيني الذي استعرض فيه القضية الفلسطينية للمرة الاخيرة امام لجنة فلسطين الخاصة في الامم المتحدة في ١٨ تشرين الاول سنة ١٩٤٧

استهل السيد الحسيني خطابه بالاشارة الى خطاب سابق القاه الدكتورسيلفر مندوب الوكالة اليهودية فقـال : « ان المتكلم باسم الوكالة اليهودية قد مر مروراً بسيطاً بالحقيقة الخطيرة التالية : ان اليهود الشرقيين المعروفين باسم السيفادريم، قد يمكن ان يكونوا من سلالة اسرائيل ، اما اليهود الاشكينازيون ، اي يهودشرقي اوروبا ، الذين يتكلمون اللغة اليدية(١) والذين اوجدوا الحركة الصهيونية ،فليست لهم اية علاقة ببني اسرائيل ولا بفلسطين ، اي انهم ليسوا من اصـل يهودي . فالعددالاكبر من اليهود السيفادريين كانوا عائشين،ولا يزالون الى الوقت الحاضر، في العالم العربي وفي الشرق، ومعظمهم قدتنكروا للصهيونية. اما يهود شرقي اوروبا، الذين يتكلمون اللغـة اليدية الآنفة الذكر ، والذين هم من اصل خازاري ، اي

---

(١) اللغة اليدية *Yiddish* نصفها المانية وتكتب بالاحرف الهجائية العبرية .

اليهود الاشكينازيون الذين بمجموعهم هم من انصار وأتباع الحركة الصهيونية ، فليس لهم اية علاقة تاريخية او جنسية تربطهم بالاراضي المقدسة او بالاسرائيليين الذين كانوا من سكان تلك البلاد منذ الفي سنة ونيف » .

ثم تكلم السيد الحسيني عن تفسير كلمة الخازار كما جاءت في الموسوعة اليهودية فقال : « هم شعب من اصل تركي تندمج حياته وتاريخه ببداءة تاريخ اليهود في روسيا. وقد تأسست مملكة الخازاريين وتوطدت اركانها قبل تأسيس المملكة الروسية في السنة ٨٥٥ بزمن طويل . والملك الذي اعاد المملكة اليهودية ووطـد اركان الدين اليهودي ، كان احد خلفاء الملك بولان ملك الخـازار ، وكان يدعى عوبديا ، فدعى علماء اليهود للاستيطان في مملكته، وأسس كنائس ومدارس وشرع هؤلاء العلماء يعلمون الشعب التوراة والمشنا والتلمود . وكان الخازاريون يستعملون في كتاباتهم الحروف العبرية » .

وبعد ان علق السيد الحسيني على عدم وجود اية اشارة في الموسوعة اليهودية الى كون هذا الشعب الخازاري من اصل يهودي قال : « لقد تكلمت عن هـذا الموضوع لان الصهيونيين يؤسسون قضيتهم عليه ، كما انهم يدعون ايضا ان وعد بلفور قد بني عليـه . اجل ان الصهيونيين يرغبون في اعادة تشكيل وطن قومي على هذه الخرافة في بلاد لاعلاقة لهم فيهـا ، ولا هي منهم ولا هم منها . وكذلك فانهم يريدون ان يأتوا بسلالة الخازاريين الى ارض لم تطأها اقدام الخازاريين في يوم من الايام » .

واستأنف السيد الحسيني كلامه فقال : « ان الفلسطينيين العرب من الجهـة الاخرى كانوا في البلاد منذ اقدم الازمنة ، على الرغم من اكتساح فلسطين مراراً من قبـل موجات من الغزاة الفاتحين كالصليبيين والسلجوقيين والمماليك والاتراك وسواهم ، ان سكان فلسطين العرب هم الشعب الذي لازم ارض فلسطين ولم يبرحها في يوم من الايام . انهم بكثرتهم الساحقة عرب بدمهم ، ويتكلمون اللغة العربية ولهم نفس الثقافـة والتقاليد التي لاخوانهم العرب الذين دخلوا فلسطين فاتحين . لقد استمروا هناك بعد جميـع الفتوحات الاخرى ، كما استمر الايطاليون مثلا في بلادهم بعد الفتوحات المختلفة التي قامت بهـا جحافل الاجانب لبلادهم ايطاليا .

وهنالك اليوم قبيلة جديدة تغزو فلسطين باسم الصهيونية بقصد استئصال سكانها واخذ محلهم ».

اما فيما يتعلق بالتطور الاقتصادي في فلسطين فقد قال السيد الحسيني ما يأتي : « لقد كان العرب اول من عني بزراعة الاشجار الحمضية في فلسطين ، واول من حفر الآبار الارتوازية التي لا حياة لهذه الاشجار بدونها ، وقد فعلوا ذلك قبل دخول المهاجرين اليهود الى البلاد . وفي الوقت الحاضر يملك العرب ٥٢ بالمئة من بساتين الحمضيات ، وما يزيد عن تسعين بالمئة من بساتين الزيتون التي غرست في تلال فلسطين الصخرية وآكامها ، وقد بذل العرب في سبيل ذلك جهداً عظيماً ، وقدموا مقداراً كبيراً من التضحيات . وهذان النوعان ، اي الحمضيات والزيتون ، هما اهم مواد التصدير من فلسطين ، وهما اللذان ينتجها العرب وليس اليهود . كما ان الصهيونيين ليسوا هم الذين جففوا المستنقعات الكبرى في فلسطين ، فقد يكونون باشروا بزراعة بعض المستنقعات الصغيرة هنا وهناك ، ولكن الذي جفف المستنقعات الكبرى المعروفة باسم روبين ورمضان واستعملها هو المجلس الاسلامي الاعلى . من المحقق ان الصهيونيين تمكنوا من انشاء مزارع وربما كانت ذات منظر جذاب ، وعلى اساس متناسق منتظم ، الامر الذي لم يتمكن العرب من مجاراتهم فيه لقلة المال المخصص لهذه الغاية ، وانما على الاجمال يمكننا القول ان الاعمال الزراعية العربية كانت من الوجهة الاقتصادية سليمة . وكذلك تمكن الصهيونيون من الحصول على افضل الاراضي في فلسطين عن طريق مالكين غير فلسطينيين ، وغير موجودين فيها ، وفي وقت لم يكن هنالك تشريع لحماية مستأجري الاراضي وصغار المزارعين والفلاحين . وقد شهدنا في عهد الانتداب البريطاني طرد مستأجري الاراضي العرب بالقوة من الاراضي التي كانوا يعيشون فيها منذ اجيال عديدة . ورأينا بعيوننا عدداً غير قليل منهم يموتون في هذه الاراضي قبل ان يكرهوا على هجرها ، ولم يكن هنالك اي جزء من هذه الاراضي قفراً قبل ان يأخذه الصهيونيون ويحولوه الى جنة غناء !! ان سهل شارون ووادي يزرعيل وسهل اسدرائيلون لم تكن في يوم من الايام تربة قفر بل كانت تزرع بدون انقطاع . ان القضية في نظرنا

ليست قضية خبز وزبدة، وانما هي قضية تتعلق بحرياتنا واستقلالنا وكياننا القومي، ومستقبل اولادنا الذين يهمنا امرهم ، وجميع هذه الامور لا يمكن ان تقاس او ان تستبدل بالدينار او الدولار » .

اما فيما يتعلق بالحملات التي وجهت الى سماحة المفتي الاكبر فقد قال : « ان الحاج امين الحسيني اختير مفتياً لفلسطين لان جميع مسلمي فلسطين تقدموا بعرائض، ما تزال محتفظاً بها في سجلات الدولة ، طلبوا فيها توليته هذا المنصب ، ولم يفعل المندوب السامي اكثر من النزول على رأي اجماعي . وقد كان انتخاب الحاج امين في الدور الثاني بكثرة ٥٢ صوتاً من اصل ٥٤ صوتاً . واما مزاعم مندوب غواتيمالا بان سماحته انفق الاموال الاسلامية والخيرية في اضرام نار الثورة العربية ، فانها نفس المزاعم التي رددتها الوكالة اليهودية في عام ١٩٣٧ . ولكن في العام التالي مباشرة قامت لجنة خاصة بفحص وتدقيق حسابات الاموال التي يديرها المفتي ، ونصت في تقريرها على ان هذه الحسابات صحيحة ومنتظمة ولا محل للطعن فيها . واما ما اسند اليه من انه حث مواطنيه وقادهم في جهادهم من اجل استقلالهم ، فهو امر حقيقي ولا غرابة في ذلك ، وهاهو المارشال سمطس قد قام بما قام به سماحة المفتي . اما ما وجه الى سماحته بانه كان من اشد اعوان هتلر في سبيل تنفيذ مشروع يرمي الى القضاء التام على اليهود ، فاني انفيه نفياً قاطعاً . ومن العجيب ان يأتي مندوب غواتيمالا على ذكر ما يسمونه شهادات قيلت في محاكمة نورمبورغ ، التي لم يكن للمفتي شأن بها ، ولم تتح له الفرصة للرد عليها ودحضها . وعلاوة على ما تقدم فان الحكومة البريطانية صرحت بانها لا يمكن ان تعتبر المفتي من مجرمي الحرب ، بل ان الحكومة الفرنسية قد اكرمت وفادته في ضيافتها ، فضلا عن ان الالمان لم يكونوا في حاجة الى من يضع لهم خططهم السياسية ، وهم الذين بدأوا بتعقب اليهود واضطهادهم منذ سنة ١٩٣٣ . ان كل ما في الامر ان الوكالة اليهودية هي في الواقع التي توجه هذه التهم بدون حساب الى سماحته لانه ، كزعيم سياسي ووطني ، قد حال دون تنفيذ اطماعهم وبرامجهم الصهيونية » .

وختم السيد الحسيني بيانه بقوله : « وخلاصة القول ان التكلم باسم الوكالة

اليهودية قال بلهجة مشجية ومثيرة للعواطف ان اليهود يشعرون بان لا وطن لهم ، وانهم قد توجهوا بقلوبهم ووجوههم نحو فلسطين وطنهم قبل اعلان وعد بلفور بعشرات السنين ، وان الوكالة اليهودية تمثل جماهير اليهود الغفيرة في اعمالها الصهيونية . هذا ما تدعيه الوكالة اليهودية بلسان المتكلم باسمها ، غير ان هذه النقاط التي تتذرع بها لا تمت الى القضية بأقل صلة . فهنالك عدد كبير من الناس قد يكونون من الناحية المادية والمعنوية بدون وطن ، وقد يشتهون اوطان غيرهم من الناس ، ولكن لا كونهم بدون وطن ولا المحبة بامكانها ان يمنحا الحق في امتلاك اوطان الغير . وجميعنا يعرف جيداً ان اليهود منقسمون على نفوسهم من جهة الصهيونية ، واليكم واحداً من اعظم رجالات اليهود المعاصرين ، وهو المرحوم هنري مورغنتو ، يتنكر للصهيونية ويقول عنها ما يأتي : « ان الصهيونية لاعظم خدعة في التاريخ اليهودي ، فهي خطأ في مبادئها ، ومستحيلة التحقيق ، وغير سليمة من ناحيتها الاقتصادية ، ومتعصبة في سياستها ، وعقيمة في مثلها الروحية .

« فلنفترض اننا نترك هؤلاء اليهود المخالفين جانباً ، ونقبل جدلا بما تقوله الوكالة اليهودية ان جميع اليهود بوجه الاجمال صهيونيون ، وانهم جميعهم بدون وطن ، فهل يريدنا المتكلم باسم الوكالة اليهودية ان نفهم من هذا بانه يقترح حل مشكلة الخمسة عشر مليوناً من اليهود الذين لا وطن لهم في هذا الجزء من فلسطين الذي يقبل به بكرم كدولة يهودية ؟ .

« ان حق تقرير المصير في فلسطين هو حقنا نحن ، ونحن الذين سنتمسك بهذا الحق ما دام هو الاساس الذي يرتكز عليه ميثاق الامم المتحدة .. ان دولة يهودية صغيرة مؤلفة من مليون نسمة لا تستطيع الحياة في وسط سبعين مليوناً من العرب في العالم العربي ، ومئات الملايين من شعوب الشرق الذين يؤيدونهم في المقاومة وفي دفاعهم الشرعي والعادل عن استقلال بلادهم ضد الغزو اليهودي ! اما اذا ارادت هذه الدولة الصغيرة ان تعيش على تأييد اجنبي دائم ، فانها بحكم الواقع تصبح قرحة دائمة تؤثر بصورة متواصلة تأثيراً معكوساً على العلاقات الدولية بين بلدان متعددة في الشرق الاوسط . واذا كان هنالك من يساوره الاعتقاد ان العربي في

فلسطين يشبه ولداً صغيراً تجبره امه على تناول جرعة دواء مر فيعترض قليلا ، ويرفس برجليه قليلا ، ومن ثم يسكت على اثر اعطائه قطعة من الحلوى ، فانه يخطىء باعتقاده هذا . ويمكنني ان أعلن بكل تأكيد ان اعتقاداً من هذا النوع انما هو وهم خادع وشديد الخطر . ان عرب فلسطين لن يتنازلوا عن اي جزء من وطنهم مهما اشتد عليهم الضغط والاكراه . وها نحن عازمون العزم كله على وضع حد نهائي لاي اعتداء يقع على حقوقنا وحرياتنا . . وعلى ان نعيش احراراً ومستقلين في دولة متحدة ديمقراطية في جميع فلسطين ، والتاريخ شاهد على ما اقول » .

٥ — نص البيان الذى القاه السير الكسندر كادوغان مندوب بريطانيا فى الجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية فى ٢٧ تشرين الثانى ١٩٤٧

« نقلا عن نشرة المكتب الصحافي البريطاني بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٧ »

« اود ان ابدي بعض الملاحظات قبل اختتام النقاش ، فلقد قررت حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ان ترفع قضية فلسطين ومستقبلها الى الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة التي وافقت بدورها على ادخال هذه القضية في جدول اعمالها . وبالنظر الى هذه الحقيقة ، والى المسؤولية التي تحملت اعباءها في ادارة فلسطين ابان ثلاثين سنة ، ارى من الموافق ان القي بضع كلمات بالنيابة عنها في هذا اليوم » .

« فلقد تعهدت حكومة صاحب الجلالة بعد قبولها الانتداب على فلسطين ، على اثر نهاية الحرب العالمية الاولى ، ان تعمل على انشاء وطن قومي للشعب اليهودي ، وهي على يقين من انه يجب ان لا تقوم بعمل من شأنه ان يضر بحقوق غير اليهود المدنية والدينية في فلسطين . وكان من المعتقد في بعض الاوقات انه بالامكان تحقيق اهداف الانتداب بموافقة الشعبين وتعاونهما ، بيد ان الزمن برهن على ان هذا الاعتقاد كان غير صحيح .

« وبعد مضي سنوات ، بذلت فيها جهوداً لا تني ، تحقق لدى

حكومة جلالة الملك انه ليس بالامكان الوصول الى تسوية في فلسطين ترتكز على موافقة العرب واليهود ، وان الانتداب اصبح غير عملي ، ولهذا السبب رفعت القضية الى هيئة الامم المتحدة على امل ان تنجح الجمعية العامة في الوصول الى تسوية لائقة . وانه مع الاسف العميق لن تعترف حكومتي بان التسوية اللائقة لم توجد بعد ، واني لا اقول ذلك بقصد الانتقاد لان حكومتي هي آخر من يقلل من خطورة الصعوبات التي تواجه هذه المهمة ، كما انها اول من يقدر الجهود التي بذلت في هذا الشأن . ومع ذلك فان الوقائع تدل على اننا نواجه الاخفاق في محاولاتنا الوصول الى تسوية يوافق عليها الطرفان .

« ولقد كان من المحتمل ان تخفق بعثتي في مهمتها لولا تأكيدنا منذ بدء الدورة ضرورة درس الجمعية العامة الموقف الذي ينتظر ان يذر قرنه على اثر سحب القوات التي تؤمن النظام والسلام في فلسطين . فان انسحاب هذه القوات سيفتح ثغرة تشكل مهمة تغطيتها صعوبات جمة وعقبات كأداء في طريق الجمعية العامة . ولا تعتبر حكومتي ان الانتداب يتطلب منها انشاء دولة يهودية او دولة عربية في فلسطين بالقوة ، او عضد مصالح شعب على حساب الشعب الآخر . كما انها ليست مستعدة الآن ان تقبل باية مسؤولية تقضي باستخدام الجيوش البريطانية كوسيلة لتنفيذ اي قرار لا يرضى به شعب من الشعبين .

« ولقد قررت حكومتي ، كما اعلمت بذلك اللجنة المعهودة ، التنازل عن الانتداب ، وتنوي اتمام سحب جيوشها من فلسطين قبل اليوم الاول من شهر آب سنة ١٩٤٨ ، وبهذه الطريقة تفسح الحكومة البريطانية المجال امام سلطة هيئة الامم المتحدة التي تأخذ الامر على عاتقها ، وفي مثل هذه الحالة ، وبعد ان تقرر الجمعية العامة اسناد الامر الى مثل هذه السلطة في فلسطين ، يكون من الطبيعي الا تعرقل الحكومة البريطانية تنفيذ اي قرار تتخذه الجمعية العامة . وتجدر الاشارة هنا الى ان الدولة المنتدبة وضعت معرفتها وخبرتها تحت تصرف لجنة فلسطين الخاصة المنبثقة من هيئة الامم المتحدة في الدرجة الاولى ، وفي الدرجة الثانية تحت تصرف الجمعية العامة . وبامكاني التأكيد للجمعية العامة انه في حالة الموافقة على مسودة القرار ،

فان حكومتي تقبله باخلاص طالما ان نصوصه لاتتنافى مع الشروط التي وضعها وزير المستعمرات في خطابه الذي القاه في السادس والعشرين من شهر ايلول المنصرم ، وفي البيانات التي ادلت بها بعثتي .

« ويبدو من المؤسف ان هذه البيانات لم تقبل بها البعثات الاخرى كما جاءت على سجيتها ، ولذلك فقد تلقيت التعليمات التي تحدوني الى ان اكرر بوضوح بان حكومة المملكة المتحدة لا يمكنها ان تسمح لجيوشها وادارتها ان تستخدم لتنفيذ قرارات لا يقبل بها الطرفان في فلسطين . وقد درست حكومتي هذا القرار درساً عميقاً ، ورأت من المناسب ان تغتنم هذه الفرصة الاخيرة لدعم جميع التصريحات والبيانات التي ادلت بها بعثتي » .

٦ — نص قرار الجمعية العامة بشأن تقسيم فلسطين بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧

« ان الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة ، بعد ان عقدت دورة خاصة بناء على طلب الدولة المنتدبة ــ بريطانيا ــ للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد اليها بتحضير اقتراح يعمل على حل المشكلة ، وبعد ان تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة الذي يتضمن عدة توصيات قدمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالاجماع ، ومشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي الذي وافقت عليه اغلبية اللجنة ، تعتبر ان الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها ايقاع الضرر بالرفاهية العامة والعلاقات الودية بين الامم ، وتأخذ علماً بتصريحات الدولة المنتدبة التي اعلنت بموجبها انها تنوي انهاء الجلاء عن فلسطين في اول آب سنة ١٩٤٨ .

« وتوصي انكلترا ، بصفتها دولة منتدبة على فلسطين ، وكل دولة اخرى من اعضاء الامم المتحدة ، بالموافقة وبتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين العتيدة على الصورة المبينة ادناه :

« اولا ــ يجب على مجلس الامن ان يتخذ التدابير الضرورية المنوه عنها

في المشروع للعمل على تنفيـذه .

ثانيا ـ ان يقرر مجلس الامن ، اذا اوجبت الظروف ذلك اثناء المرحلة الانتقالية، ما اذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديداً للسلم . فاذا قرر مجلس الامن ان مثل هذا التهديد موجود فعلا ، فيجب عليه محافظة على السلم والامن الدوليين ان ينفذ تفويض الجمعية العامة باتخاذ التدابير اللازمة وفاقاً للمادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق ، وذلك في اعطاء الصلاحيات الضرورية الى اللجنة الدولية للقيام في فلسطين بالاعمال الملقاة على عاتقها كما هو منوه عنه في القرار الحاضر .

ثالثا ـ يجب على مجلس الامن ان يعتبر تهديداً للسلم وقطعاً للعلاقات السلمية وعملا عدوانياً ، بموجب نصوص المادة ٣٩ من الميثاق ، كل محاولة ترمي الى تغيير نظام حققه وقضى به القرار الحاضر ، وذلك بواسطة القوة .

رابعا ـ يجب ان يطلع مجلس الوصاية على الصلاحيات التي ستمنح له بموجب المشروع الحـاضر .

« وتدعو الجمعية العامـة سكان فلسطين الى اتخاذ جميع التدابير الضرورية والمطلوبة منهم لتأمين تطبيق هذا القرار ، وتوجه نداء الى جميع الحكومات والشعوب للتمنع عن القيام باي عمل من شأنه عرقلة او تأخير تنفيذ هذه التوصيات ، وتأذن للامين العام لهيئة الامم المتحـدة بدفع نفقات سفر واعالة اعضـاء اللجنة المنوه عنها اعلاه على الاساس والشكل اللذين يراهما مناسبين ، وعليه ان يقدم المأمورين والمستخدمين الضروريين لمساعدة اللجنة في المهام التي القتها الجمعية العامة على عاتقها » (١) .

---

(١) ان قرار التقسيم الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ ، واعطت هذه التوصيات بشأن تنفيذه ، وعينت لجنة خماسية للاشراف على هـذا التنفيذ ، انما هو الاقتراح الذي وافقت عليه كثرة لجنة فلسطين الخاصة التي عينتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الاولى كما جاء في حينه .

القسم الثاني

البيانات المتعلقة بسياسة بريطانيا في القضية الفلسطينية

١ — خطاب المستر كريتش تجونس وزير المستعمرات البريطاني في مجلس العموم ، وقد القي في ١١ كانون الاول ١٩٤٧

« نقلا عن نشرة مكتب الصحافة البريطاني بتاريخ ١٢ كانون الاول ١٩٤٧ »

لقد احتفظنا بحق التخلي عن الانتداب وانهاء الادارة المدنية في اي وقت نريد . ان حكومة جلالة الملك لا ترغب في عرقلة تنفيذ اية خطة وافقت عليها الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة . واری من الواجب علي ان اؤكد باننا بذلنا كل ما في وسعنا لتنوير اذهان الاحزاب صاحبة العلاقة لتتأكد من رد الفعل الخطير الذي يمكن ان ينشأ في فلسطين من جراء انسحاب الادارة البريطانية منها وضرورة التوفيق بين الجانبين من السكان . وانه وان كانت حكومة جلالة الملك مقتنعة تمام الاقتناع بضرورة الجلاء عن فلسطين ، وبصورة خاصة لان الاخطار المحدقة بها والخسائر التي تكبدتها الجيوش البريطانية وضرورة اصلاح الاسس المالية والسياسية تتطلب انهاء التعهدات فيها « اي في فلسطين » ، فانها ولاشك لم ترغب في ترك فلسطين ومغادرتها نهباً للبلبلة والاضطراب ، بعد ان ساهمت مساهمة كبيرة وتكبدت نفقات طائلة في سبيل ازدهارها وفي سبيل تنفيذ مسؤولياتها كدولة منتدبة ايضاً .

لقد ظل مندوبونا حتى آخر دقيقة في هيئة الامم المتحدة يوجهون الانظار الى مسألة تبني اية خطة وتطبيقها بعد ان تقررها الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، والى انه لن يكون بالامكان استخدام الجيوش البريطانية كأداة في ايدي هيئة الامم المتحدة

لتطبيق قرار يتعارض مع وجهة نظر طرف من الطرفين. واني على ثقة من ان المجلس الموقر يوافق على ان هذه الخطة التي اتبعت انما تتمشى مع ميول البلاد ، كما انها حكيمة من الوجهة السياسية .

اننا الان نسلم اداة دولية وننقل سلطة تامة الى السلطة الدولية صاحبة الشأن، وهذه السلطة تقرر الآن وضعية فلسطين في المستقبل وشكل الحكومة الذي يجب ان ينشأ فيها ، ويعود السبب في ذلك الى ان بريطانيا لم تعد قادرة على القيام بتعهداتها الكبيرة بعد ان بذلت كل ما في وسعها لاحقاق النظام في وجه النزاع الجديد القائم .

وانه لمن المؤسف حقاً ان المجتمعين في ليك سكسس لم يتمكنوا من التوفيق بين مصالح العرب واليهود المتضاربة ، فلقد برهن النقاش العلني للعالم عن طبيعة القضية التي لا تذلل . اما الخطة التي اتبعت فان هناك قلة قوية في هيئة الامم المتحدة تعارضها معارضة شديدة وتنكر عدالة القرار ، كما انه لم يوضع لهذه الخطة اي منهاج لتنفيذها ، والصعوبات التي قد تنشأ في فلسطين يمكن احالتها الى مجلس الامن للدرس واعطاء المعلومات بشأنها . وكذلك فان السلطة الموكلة ، وهي اللجنة الامميـة المؤلفة من خمسة اعضاء انتخبوا من الامم الصغيرة ، ستقوم بتحمل المسؤوليات الادارية ، وتنقل السلطة مباشرة الى الحكومات او السلطات التي قد تنشئها في فلسطين . وستنشأ دولة في القدس تحت مسؤولية مجلس الوصاية الادارية، ومن المقترح اخلاء مرفأ في المنطقة اليهودية وما خلفه في وقت قريب لافساح المجال امام هجرة حيوية . ولا يترتب علي في هذه المرحلة ان انتقد المقترحات الواردة في هذه الخطة ، فلقد تبنتها الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة . ومما لاشك فيه ان بعض المظاهر ستعدل على ضوء الاختبارات . ولم يعلن اليهود عن قبولهم بالتقسيم الا في المدة الاخيرة على اثر عقد الاجتماعات الاخيرة في لايك سكسس .

انه في خلال المناقشات العديدة التي جرت في الجمعية العـامة كانت المعارضة تقف في وجه اي عمل يجب القيام به تمشيا على الخطوط المرسومة لذلك . بيد ان الجمعية العـامة قدمت مشورتها وقامت بالخطوات اللازمة للعمل والبدء به طبقاً

لتوجيهاتها . ولقد علمت الجمعية العامة اننا لن نعرقل اي قرار اتخذ ، واننا سنقبل بالحل الذي ارتأته طالما انه لا يتعارض مع الشروط التي اعلنتها الحكومة خلال المناقشات . وتنظر حكومة جلالة الملك الى قرار الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة كقرار محكمة تمثل الرأي العام الدولي .

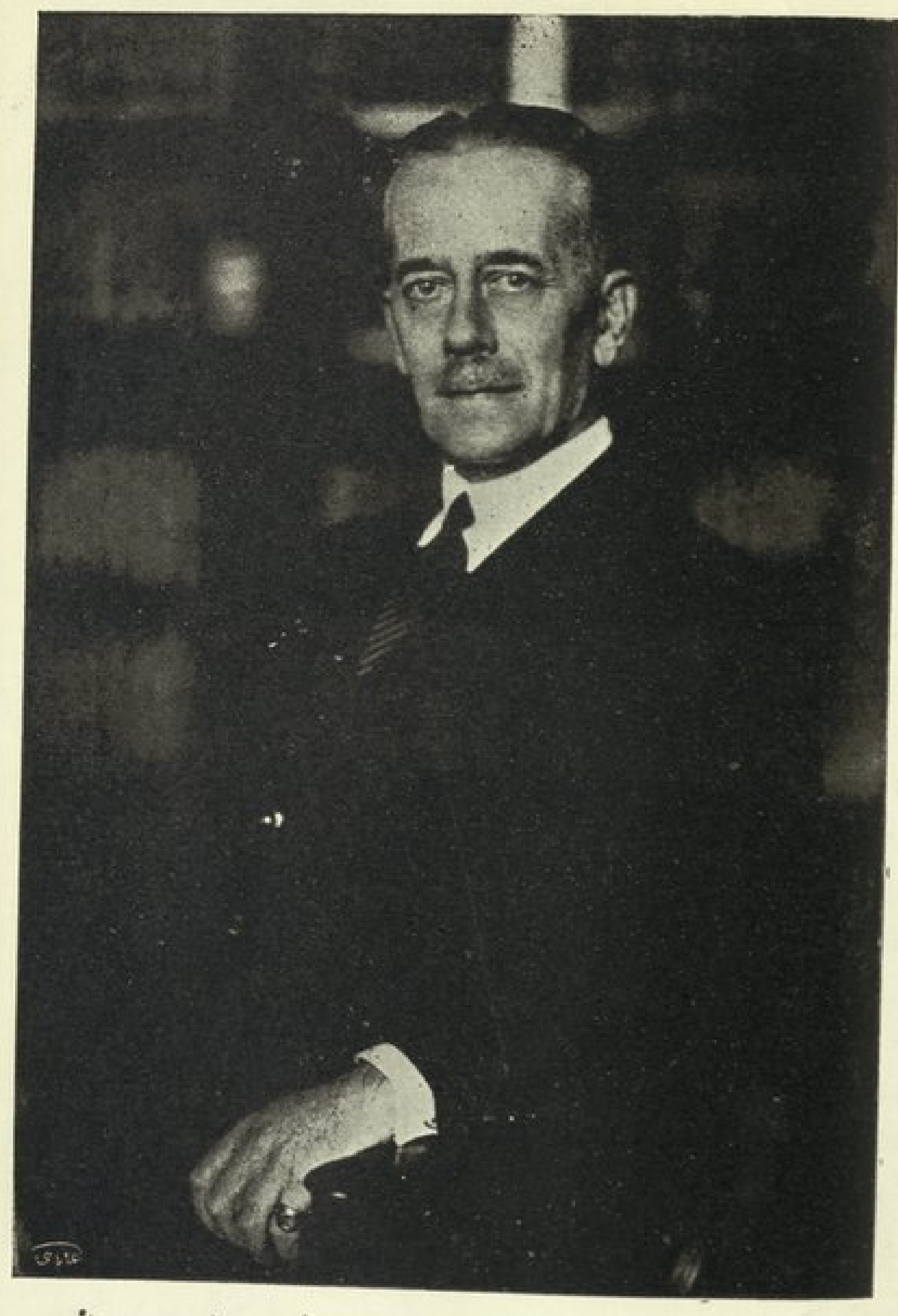
اننا لا نرغب في خلق العراقيل امام الامم المتحدة ، او ان نشجع على الاضطرابات والنزاع في فلسطين ، او ان نشهد انهيار العمل الكبير الذي قامت به ادارتنا منذ ان انتدبنا على فلسطين . اننا نرغب في ان ننقل سلطتنا الى خلفائنا بطريقة نظامية ، وبامكاننا ان نعرب عن املنا بان الطرفين سيقدران نتائج النزاع حق قدره وماسيجره الاستفزاز من اي جهة او طرف صدر ، ومن المنتظر ان يقابل الجميع قرار السلطة الدولية بما يستحقه من احترام . هذا وقد اعلمت جميع الدول صاحبة الشأن في الشرق الاوسط بوجهة النظر هذه . اما تصميم الجلاء الذي وضعته حكومة جلالة الملك فقد ارسل الى امين السر العام لهيئة الامم المتحدة ، وجعل اساساً للمباحثات مع اللجنة . اننا نأمل ان يتاح للجنة قبول مقترحاتنا لانهاء الانتداب وتسلم سلطتها في فلسطين .

انني اعيد القول ان حكومة جلالة الملك تنوي ان يتم سحب جيوشها نهائياً في اليوم الاول من شهر آب القادم . وبالنظر الى تنفيذ الانسحاب والجلاء بطريقة نظامية ، وبأقل مايمكن من التأثير في حياة البلاد العادية ، يتحتم على الدولة المنتدبة ان تحتفظ بالاشراف الكلي على البلاد الى ان يبدأ الجلاء . ويترتب علينا ان ننظر بعين الاعتبار الى ان مسؤولية الانتداب الملقاة على عاتق الحكومة في فلسطين لا يمكن التنازل عنها بصورة جزئية . ان المسؤوليات الحكومية المتشعبة توجب التخلي عنها من جانب الحكومة المنتدبة بصورة كلية في فلسطين في يوم معين . وكما قلت لكم انه حالما يبدأ جلاء جيوشنا لايعود بالامكان ايجاد القوات اللازمة للقيام بهذه المسؤوليات ، وبالنتيجة لايعود في وسعنا ان نقوم بمسؤولية الانتداب كاملة بعد تاريخ معين . ولذلك اقول ان الانتداب سينتهي قبل نهاية الجلاء بقليل ، والتاريخ الذي يحتفظ به كموضوع للمباحثات مع لجنة الامم المتحدة هو الخامس عشر من شهر ايار القادم .

واعيد القول ان وجهة نظرنا تقضي باستمرار الاشراف غير المجزأ الى ان يتم التخلي نهائيا عن الانتداب . وبما ان حكومة جلالة الملك قد أعربت بوضوح عن عدم امكانيتها المساهمة في تنفيذ خطة الامم المتحدة ، فمن غير المرغوب فيه ان تصل اللجنة الى فلسطين الا قبل نهاية الانتداب بفترة قصيرة . ويجب ان تكون هذه الفترة قصيرة نسبياً نظراً لاسباب ادارية تتعلق بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا وبالامن في البلاد . بيد انه بامكان اللجنة ان تقوم باعمالها التمهيدية قبل ذلك خارج فلسطين، وهذه الفترة ليست طويلة اذا كانت اللجنة تنوي ان تتعرف الى مسؤولياتها وتتخذ الخطوات الضرورية في فلسطين .

وما ان ينتهي الانتداب حتى تقتصر مسؤولية جيوشنا الباقية على المحافظة على النظام في المناطق التي لا تزال تحتلها ، وهدفها تأمين جلائها النهائي في اقرب وقت ممكن . هذا وأعلم ان المجلس ، لاسباب تتعلق بالامن ، لا يرغب ان ادخل في تفاصيل جلاء جيوشنا . ان ما نهدف اليه تحاشي خلق البلبلة في اقتصاديات البلاد ، والتدخل في التجارة العادية ، وبصورة خاصة تجارة الليمون . اننا نرغب في القيام بجلاء منظم ، متحاشين بقدر الامكان احداث البلبلة وراءنا . والخلاصة ان الفترة الواقعة بين اليوم واول شهر آب ليست طويلة للقيام بعمل كهذا ، فقد نتمكن من نقل كل مخازننا دون ان نتكبد خسائر اكثر مما يوجبه الواقع ، وان نتدبر امرنا لنقل الباقي فيما بعد .

اننا لا نعلم درجة معارضة العرب لتطبيق اي مشروع من مشاريع الامم المتحدة، وفي حالة سحبنا لادارتنا وجيوشنا نثق بان العرب واليهود سيملكون اعصابهم ، فلا يحدثون تشويشاً لرجالنا . وهناك بين العرب مشيرون بالاعتدال الى جانب الذين يطالبون باستعمال العنف ، ولكن لا نشك في ان لجنة الامم المتحدة ، متى وصلت الى فلسطين ، لن تقوم مصاعب في وجهها لمواجهة مسؤولياتها في اقامة السلطات العربية المقترحة وفي تنفيذ المشروع . اما اليهود فيواجهون بدورهم مهمة خطيرة في السنوات القليلة القادمة بصدد تأسيس دولتهم ، ونرجو ان يظهر كل فريق الاعتدال والتساهل في قرار قد فرضته طبيعة الاشياء . واذا حدثت مصاعب امام



السر الكسندر كادوغان مندوب المملكة المتحدة الدائم فى منظمة الامم المتحدة

ومجلس الامن الدولى



الشيخ وارين اوستن مندوب الولايات المتحدة الدائم فى منظمة الامم المتحدة
ومجلس الامن الدولى

لجنة الامم المتحدة فانها تلجأ آنئذ الى مجلس الامن ، ومن المقلق ان اللجنة ستقوم بعملها بدون ان تكون لديها الدعامة الكافية لتنفيذ قراراتها . وقد اعلنت اللجنة العربية العليا مسبقاً بانها لن تساعد لجنة منظمة الامم المتحدة باية وسيلة كانت .

ومن الشؤون الاخرى التي يجب ان تجري المفاوضات بشأنها مع اللجنة ، الاقتراح المتضمن في مشروع التقسيم ، والقائل ان المنطقة الواقعة في الدولة اليهودية ، بما فيها الميناء والارض الخلفية الموازية ، سيجري الجلاء عنها قبيل اول شباط من سنة ١٩٤٨ . وهذا يخلق مشكلة صعبة لانه يتعلق بمشكلة الهجرة الشائكة .

ومن الصعوبة بمكان ان نبحث في بيان كهذا عدداً من المسائل التي تستدعي الضرورة مفاوضة اللجنة بشأنها ، وبوسعي ان اؤكد للمجلس اننا سنصرف شؤون فلسطين بطريقة عادلة ومعقولة . لقد درسنا موقف قوى الشرطة الفلسطينية ، وارجو ان اعلم المجلس في وقت قريب بالقرارات التي توصلنا اليها . وهناك قضايا تتعلق بمصالح انشاءاتنا العامة والوطنية . واری لزاماً ان اضيف ايضاً انه مع انسحاب ادارتنا المدنية فان الموظفين السياسيين الذين يتعاونون مع جيوشنا سيتخلفون الى ان يحين وقت انسحابهم ، وبعد ذلك قد يكون من المرغوب فيه ان يلحق موظفونا السياسيون بمختلف السلطات الحاكمة التي ستنشأ للمحافظة على المصالح البريطانية .

وربما كان لزاماً علي ان اقول كلمة عن حالة الامن في البلاد . فمن الان حتى انتهاء الانتداب البريطاني تظل الحكومة البريطانية في فلسطين مسؤولة عن حفظ القانون والنظام . وقد حدثت اضطرابات خطيرة منذ اعلان قرار منظمة الامم المتحدة متأتية في الاكثر عن سخط العرب ، وكانت هجومات العرب على اليهود في اكثرها حوادث فورية ، وبدون توجيه مركزي ، فاسفرت عن خسائر فادحة في الارواح . وزاد اتساع رد الفعل اليهودي العنيف الموقف اشتعالا ، فبذلت اعظم الجهود للحيلولة دون النزاع الطائفي . وقد كان النزاع الطائفي على اشده في المناطق المختلطة . وتقوية للشرطة البريطانية في العمل في هذه المناطق فقد جرى سحب جميع الموظفين البريطانيين من منطقة

تل ابيب وبيتاتيكفا ورامات غن اليهودية البحتة وحل محلهم شرطة يهود وقوة حرس تعرف باسم مشمار . وستعمل هذه القوة تحت اشراف حكومة فلسطين في هذه المنطقة وحدها لحماية الارواح والاملاك اليهودية ضد هجمات الارهاب ، وبالمثل تتألف شرطة عربية بلدية في يافا .

وقد اوضح المفوض السامي لزعماء الطائفتين العربية واليهودية انه مادام الانتداب ساري المفعول فان الحكومة المنتدبة ستكون مسؤولة عن الامن والنظام ، وتقوم بواجباتها في المحافظة على ارواح المواطنين واملاكهم دون النظر الى الجنس . وتستمر حكومة فلسطين في المحافظة على الحياد التام في خلال هذه المرحلة . ومن الامور الحيوية لمستقبل فلسطين ان لاتسمح اي الطائفتين لعواطفها بالاشتعال ، لئلا يؤدي الانتقام الى انتقام مثله ، فتعم الفوضى بما تجره من عواقب وخيمة على اقتصاديات البلاد وحياة كل مواطن .

وقد طرح علي سؤال عن عودة النساء والاولاد البريطانيين ، وعليه اقول انه بعد اول كانون الثاني لن تعاد اية عائلات اخرى الى فلسطين . ولست ارغب في الهاب الشعور العميق السائد بين العرب واليهود على السواء فيما يتعلق بمشكلة الهجرة ، كما انني لااريد ان اجرم الدول والجماعات التي سببت اعظم الشر بهذه التجارة غير الشرعية ، فاثارت السخط العام بين العرب ، وجعلت مهمة ادارة الانتداب عسيرة للغاية . اننا نواجه اشد المراحل صعوبة منذ الان حتى انتهاء الانتداب ، ونحن نرجو من جميع الامم والطائفة اليهودية بان تقدر خطورة الرقابة الى ان ينتهي الانتداب . فان شجعت حركة الهجرة في خلال الاشهر القليلة القادمة ينشأ عن ذلك موقف دقيق حرج من شأنه ان يقيم الصعوبات الخطيرة في وجه الجلاء المنظم ونقل السلطة .

ان الحكومة البريطانية منتبهة الى السخط الشديد الذي سبق للدول العربية ان اعربت عنه فيما يتعلق بتشجيع الهجرة بقصد تقوية الدولة اليهودية ، فمن الضروري والحالة هذه ان لاتطلق اعنة الشعور حينما تكون الادارة البريطانية

مضطلعة بتنفيذ مهمتها المعقدة الضرورية للمحافظة على الحياة النظامية في فلسطين، وحينما تكون في الوقت نفسه في طور الاستعداد والتحضير لتسليم مقاليد السلطة وفقاً للقرار الدولي .

ومن الضروري ايضاً ان اقول كلمة حول مستقبل القدس والاماكن المقدسة لما ابداه الرأي العام من اهتمام في هـذه القضية . ان مشروع الامم المتحدة يدعو الى اقامة نظام دولي خاص لمدينة القدس ، وقد عين مجلس الوصاية المنبثق من منظمة الامم المتحدة لحمل المسؤوليات والاضطلاع بالادارة بالنيابة عن منظمة الامم المتحدة . والى ان ينتهي الانتداب تظل حكومة فلسطين مسؤولة عن الامن في القدس واماكنها المقدسة ، وبعد انتهاء الانتداب تقع مسؤولية ضمان أمن المدينة وسلامتها واماكنها المقدسة على عاتق منظمة الامم المتحدة ، تلك المسؤولية التي قبل اعضاؤها بها بموجب قرارهم القاضي باقامة نظام دولي خاص للمدينة .

ثم انتقل الوزير في حديثه الى اطراء مزايا الادارة البريطانية القائمة بواجبات خطيرة وفي ظروف دقيقة ، وانهى خطابه بتمنياته الطيبة بان يعم السلم البلاد المقدسة ، وان يعيش الشعبان معاً بوئام وسلام .

٢ - شرح المستر بيفن السياسة البريطانية وتعليقه عليها

وفي اليوم التالي اي الثاني عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٧ ، شرح المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا لمجلس العموم موقف حكومة جلالة الملك من تحديد موعد نهاية الانتداب وجلاء الجيوش البريطانية فقال: « ان اليوم الخامس عشر من شهر ايار ، واليوم الاول من شهر آب سنة ١٩٤٨ ، سيكونان الموعدين للتنازل عن الانتداب واتمام جلاء الجيوش. ولكن اذا اتيح لبريطانيا ان تتنازل عن انتدابها وتنهي جلاء جيوشها في مواعيد اقرب من هذه المواعيد فلن تتأخر عن عمل ذلك ».

الى ان قال بشأن الانتداب : « عندما درسنا جميع الامور التي يجب ان نقوم بها لتحقيق نقل السلطة بصورة منظمة ، شعرنا باننا اذا عينا موعداً سابقاً للخامس عشر من شهر ايار فقد لا نتمكن من البر به . بيد اننا اذا وجدنا ان المباحثات

مع هيئة الامم المتحدة تسير بسرعة اكثر مما نفكر ، وان باستطاعتنا تحديد موعد سابق ، فاننا لن نتأخر عن ذلك . ومن جهة اخرى فقد حددنا لهيئة الامم المتحدة بان الخامس عشر من شهر ايار هو الموعد الاخير ولن نعود عنه . اما فيما يتعلق بنهاية جلاء القوات المسلحة فان الاول من شهر آب هو افضل موعد يمكننا ان نرتبط به نهائياً ، وفي هذه الحالة ايضا سنقدم الموعد الذي تجلو فيه قواتنا اذا سارت الامور بالسرعة التي نرغب فيها » .

وقد نفذت بريطانيا سياستها من هذا القبيل بحذافيرها ، وتم جلاء جيوشها عن فلسطين بصورة نهائية في السادس والعشرين من شهر حزيران سنة ١٩٤٨ ، اي قبل الموعد المحدد لذلك بخمسة اسابيع .

٣ – لجنة التقسيم تخلف حكومة فلسطين

بعثت الحكومة البريطانية بمذكرة الى لجنة التقسيم الخماسية التابعة لهيئة الامم المتحدة عن المعنى القانوني لانتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين ، ابلغتها فيها رسميا انها – اي الحكومة البريطانية – ستعترف بها على انها حكومة فلسطين ابتداء من ١٥ ايار المقبل ، وهو الموعد المحدد لانتهاء الانتداب .

وقد جاء في هذه المذكرة ان لفلسطين الآن كيانا شرعيا ، ولكنها لا تعتبر دولة ذات سيادة ، « ففلسطين بلد واقع تحت انتداب الحكومة البريطانية ، فهي وحدها مسؤولة عن ادارته الداخلية وشؤونه الخارجية . وعندما ينتهي الانتداب البريطاني في ١٥ ايار ، سيظل كيان فلسطين الشرعي قائما ، ولكنها لن تعتبر دولة ذات سيادة ، لانها لن تتولى الحكم الذاتي في الحال ، على الرغم من تبدل السلطات المسؤولة عن ادارة شؤونها . اما اين تكمن سيادة فلسطين في الوقت الحاضر ، فمسألة متنازع عليها ، بل هي في الواقع مشكلة قانونية فقهية اعرب الكتاب عن آراء متباينة فيها » .

ثم استطردت المذكرة فقالت : « اما الى اين تؤول سيادة فلسطين بعد اول

ايار سنة ١٩٤٨ ، وهو الموعد الذي سيسمح فيه لاعضاء لجنة التقسيم الدولية بدخول تلك البلاد ، فلا شك في انه سؤال تتضارب فيه الآراء ايضاً ، على ان الحكومة البريطانية ترى انه ليس من الضروري في الاجابة عليه التقيد باية اعتبارات عملية . وبناء عليه ستكون لجنة التقسيم هي حكومة فلسطين بعد ١٥ ايار المقبل بصرف النظر عما اذا كانت تعتبر حكومة فعلية او شرعية . اما الحكومة البريطانية فستنظر الى لجنة التقسيم على انها السلطة التي تضع معها الاتفاق الخاص بنقل الممتلكات الخاصة بحكومة فلسطين » .

وعلى اثر اذاعة هذه المذكرة ، دعت لجنة التقسيم جميع موظفي حكومة فلسطين الى المضي في اعمالهم تحت لواء السلطة التي ستخلف الادارة البريطانية عند انتهاء الانتداب .

٤ — موقف بريطانيا بشأن تقسيم فلسطين لا يتبدل (١)

في الاجتماع الذي عقده مجلس الامن في ٣ آذار سنة ١٩٤٨ ، اعاد وزير المستعمرات البريطاني تأكيد موقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية بقوله : « يجب علي ان اكرر القول انه لا يسعنا ان نساهم باية طريقة في تنفيذ المشروع الذي يشتمل على اكراه احد الفريقين ، فلهذا السبب ليس باستطاعة حكومتي ان تشترك في اللجنة المقترحة المؤلفة من الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن ، تلك اللجنة التي يقترح قرار الولايات المتحدة والبلجيك انشاءها . ويمكن للجنة المذكورة ان تساعد في اعطاء الارشادات وانارة الطريق امام لجنة فلسطين في ما يتعلق بتنفيذ مشروع التقسيم الذي اقرته الجمعية العامة . ومع ان حكومتي لا تستطيع بالنتيجة ان تصوت لاحد القرارين ، فانها ستقدم المساعدة لاية لجنة تعين ، وتزودها بالمعلومات والاختبارات التي لديها .

« وبالاضافة الى ذلك فاننا نرحب باي مجهود من شأنه ان يؤدي الى ايجاد الجسر

---

(١) نقلا عن نشرة الاخبار البريطانية بتاريخ ٤ آذار ١٩٤٨ .

لسد الثغرة في هذه الساعة المتأخرة التي تفرق بين الجماعتين في فلسطين . وفي النهاية يجب علي ان اكرر القول بان بريطانيا لايسعها الدخول في اي اتفاق جديد فيما يتعلق بفلسطين ، فلقد قمنا بقسطنا من العمل خلال فترة غير قصيرة، ولن نتراجع عن الموعد الذي عيناه لوضع حد لمسؤوليتنا » .

وتجدر الاشارة هنا الى ان المستر كريتش جونس ذكر في بداية خطابه خطورة الموقف المتزايدة في فلسطين ، التي من المحتمل ان تزداد عنفاً نظراً لتاريخ ١٥ ايار الذي عين لانهاء الانتداب فقال : « لقد حاولت الحكومة البريطانية ان تواجه حقائق الموقف عندما وجدت انها لاتملك الشيء الكافي من مضامين التقسيم الذي اصبح مسؤولية دولية ، وبذلت جهدها لتجهيز اللجنة بالمعلومات التي تحتاج اليها ، وللتباحث بشأن عدد كبير من القضايا المتعلقة بالامن والمواصلات والادارة ونقل الممتلكات وغيرها من القضايا التي تتطلب قراراً سريعاً . اما في فلسطين فقد عمدت الحكومة ذاتها الى اعطاء السلطات العربية واليهودية بعض المسؤوليات ، وانشأت شرطة محلية ، على امل ان يؤدي ذلك الى المحافظة على النظام بانتظار نقل السلطة الى هيئة الامم المتحدة وخشية الوقوع في بلبلة عبر البلاد . واني أرى لزاما علي ان اكرر اقوالي هذه بالنظر الى البيانات التي انتشرت، وتضمنت اتهام حكومتي بانها تخلق الصعوبات في نقل السلطات ، وبانها تتهرب من مساعدة هيئة الامم المتحدة » .

ولفت المستر كريتش جونس انظار مجلس الامن الى البيان الذي اصدرته حكومة فلسطين يوم الاثنين، وقد جاء فيه عرض للسياسة المقلقلة المتلونة التي تتبعها الوكالة اليهودية . وذكر المستر كريتش جونس المجلس بان الاعتداءات التي يقوم بها اعضاء المؤسسات الارهابية اليهودية تستمر منذ بضع سنوات ،وقد دلت الاحداث التي وقعت في الاسبوع الماضي على لوم هذه المؤسسات غير المسؤولة . اما الوكالة اليهودية فقد كانت دائماً تعمد الى ايجاد صلة واعتبارات معنوية بين هذه الجرائم الشنيعة وتطور الحالة السياسية . لقد اعربت هذه الوكالة وتعرب الآن عن عدم موافقتها على هذه الاعمال ، بيدانها عاونتها باعمال ايجابية ، ولعمر الحق ان

الطريقة التي تتبعها الوكالة اليهودية في محاولة تفسير اعمال الارهابيين وتبريرها باعتبار انها رد طبيعي على العنف من جانب العرب وعلى تحيز البريطانيين ، تنحدر فيها الى أحط دركات السفالة .

٥ – خلاصة عن البيان الذى اصدرته حكومة صاحب الجلالة البريطانية على اثر انتهاء انتدابها على فلسطين بتاريخ ١٥ ايار ١٩٤٨

حان الوقت في عشية تخلي بريطانيا عن انتدابها على فلسطين ان تلخص بعض ماقامت به في مدة ثلاثين سنة في تلك البقعة التي يسودها الاضطراب .

لقد القى الانتداب على كاهل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ثلاث مهمات رئيسية :

١ – ترقية حالة الشعب في فلسطين وتنمية رفاهيته .

٢ – تسهيل انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وتسهيل هجرتهم الى تلك البلاد ، مع ضمان عدم الاضرار بحقوق سائر الطوائف ووضعيتها .

٣ – تهيئة شعب فلسطين للحكم الذاتي .

فعلى اساس جهود الادارة في فلسطين لتنفيذ هذه المهات ، وليس على ضوء الاماني المتنازعة بين العرب واليهود ، يجب ان يحكم على الادارة في فلسطين .

لقد كانت فلسطين عند بدء الحكم البريطاني لها بلدا اوليا غير متقدم ، فحسنت الادارة البريطانية الزراعة ، ووسعت وسائل المواصلات وجعلتها عصرية ، وساعدت في ترقية الصناعة . اما الامن والنظام فقد استتبا بالرغم من تحطيمها في مابعد بتأثير العنف السياسي ، في حين ان الصحة العامة ومستوى المعيشة قد تحسنا ، فضلا عن ان وسائل التربية والتعليم قد اصبحت حديثة .

ويحق لنا هنا ان نقتبس ماجاء في تقرير لجنة فلسطين الخاصة التابعة لمنظمة الامم المتحدة والذي قدمته لهذه المنظمة سنة ١٩٤٧ ، فقد جاء في ذلك التقرير مايأتي : يستطيع المرء ان يجد في شهادة ادارة فلسطين سجلا لجهد مستمر مثل

تنفيذ الرقي التدريجي في احوال الاقتصاد والاجتماع بين السكان العرب . وجاء في التقرير عينه عن مسألة الوطن القومي اليهودي مايلي : ان الظروف الصعبة الحاضرة لايجوز ان تشوه النتيجة الفعلية المنبثقة عن جهود الطائفة اليهودية والادارة المشتركة في وضع اسس الوطن القومي .

ان حكومة فلسطين قد فازت فوزاً باهراً في تنفيذ المهمتين الاوليين ، ولكن الهدفين الآخرين المفروضين بموجب الانتداب ، وهما الحكم الذاتي وتأسيس الوطن القومي اليهودي ، قد برهنا على انهما متعارضان بحيث لايمكن التوفيق بينهما ، وقد رفض العرب واليهود على السواء كل مشاريع التقسيم . اما توسيع الوطن القومي اليهودي الى ما لا نهاية له بواسطة الهجرة ضد ارادة العرب فهو مخالف للانتداب .

وبناء عليه قررت حكومة صاحب الجلالة البريطانية تحديد الهجرة اليهودية وتحديد بيع الاراضي العربية الى اليهود . وقد كان اعضاء لجنة الانتدابات الدائمة في جامعة الامم منقسمين في الرأي تجاه تبرير سياسة حكومة صاحب الجلالة الجديدة، وعلى هذا الاساس توجب ان تعرض هذه السياسة على المجلس، ولكن هذا العرض لم يتم بسبب نشوب الحرب في ايلول سنة ١٩٣٩ .

اما المشروع الذي اعده موظفون بريطانيون واميركيون على اساس مقترحات اللجنة البريطانية الاميركية التي تألفت سنة ١٩٤٦ ، فقد رفض من قبل العرب واليهود على السواء ، كما رفض مشروع حكومة صاحب الجلالة المعدل والرامي الى اقامة وصاية على فلسطين لمدة خمس سنوات على اساس انشاء الكانتونات الذي اقترح في شباط في السنة الماضية . وبعد ان تحققت حكومة صاحب الجلالة ، بعد المحاولات المتكررة في سبيل المصالحة ، بانه ليس هنالك اي امل في الوصول الى حل يتفق عليه العرب واليهود بالمفاوضة فيما بينهم ، وبعد ان تحققت حكومة صاحب الجلالة من انه لا سلطة لها بموجب الانتداب تخولها فرض قرار تحكيمي بالقوة، اضطرت الى ان ترفع المشكلة الى منظمة الامم المتحدة. ومع هذا لم يكن الاعضاء مستعدين لفرض مشروع التقسيم الذي اقترحوه ضد معارضة العرب وتجدد المقاومة العربية

على اثر اعلان قرار هيئة الامم المتحدة. وهذا سبب زيادة في خسائر البريطانيين في الارواح.

ونظراً لقرار الحكومة البريطانية القائل بعدم فرض التقسيم ضد رغبة اكثرية السكان، لم يكن لديها من باب مفتوح الا التخلي عن انتدابها في الخامس عشر من ايار والعمل على سحب قواتها في اول آب. وقد رحب بهذا القرار العرب واليهود على السواء، كما رحبت به منظمة الامم المتحدة.

ان حكومة فلسطين كان عليها ان تفصل بين شعبين مصممين على حرب علنية، كما ان عليها ان تحرس الشواطىء والحدود الفلسطينية تجاه استقدام اسلحة واعوان من قبل العرب واليهود في وقت انهمكت فيه الادارة ايضاً باختتام صلاحياتها وباجلاء موظفيها وسحب قوات الامن التابعة لها وبمفاوضة الامم المتحدة حول نقل سلطتها ووظائفها.

وقد كان مفروضاً في حال وصول لجنة الامم المتحدة المعهود اليها بتنفيذ التقسيم ان يشتد العنف العربي، فاقترحت حكومة صاحب الجلالة ارسال قسم صغير من اللجنة. فلما وصل هذا القسم المسبق من اللجنة الى فلسطين، رفع تقريراً الى مجلس الامن يعلن له فيه ان المهمة لا يمكن قضاؤها الا بالاستعانة بقوى مسلحة، وهذا ما اسقطه مجلس الامن ورفض تجهيزه. عندئذ فهم ان هذه اللجنة لا يمكنها ان تقوم بالاعتماد على نفسها في عملية نقل الوظائف التي تمارسها الحكومة المركزية، فاتخذت الخطوات الآيلة الى احالة هذه الصلاحيات على السلطات المحلية حيث امكن ذلك، بقصد ضمان عدم الانهيار الكامل بعد زوال الحكومة المركزية. وقد اعترضت القوات البريطانية فرق المسلحين العرب القادمين براً، والمهاجرين اليهود غير الشرعيين القادمين بحراً، ودافعت القوات البريطانية عن العرب واليهود ضد الهجمات الكبرى التي قاموا بها كل ضد الآخر، واستمرت حكومة فلسطين تبذل وساطتها، وساندت حركات الامم المتحدة والصليب الاحمر الرامية الى عقد الهدنة.

ومع ان تبعات بريطانيا تنتهي بانتهاء انتدابها، فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ترجو ان يقوم حل يرضى عنه الطرفان، منعاً لتهديم ما بنته في مدة ثلاثين

سنة ، وتمكينا لشعب فلسطين من العيش بسلام وحكم نفسه بنفسه . والحكومة البريطانية مازالت مستعدة لاسداء المساعدة الممكنة للوصول الى هذه الغاية بشرط ان لاتكلف هذه المساعدة الفرض بالقوة لتنفيذ حل غير مقبول لدى اليهود والعرب معـاً .

ومما يستحق الملاحظة والانتباه النقاط العملية الاربع التالية :

١ ــ ارتفع مقدار المصدر من الحمضيات من ٢٦٠٠٠٠٠ صندوق في سنة ١٩٢٩-١٩٣٠ الى ١٥٣٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ .

٢ ــ تضاعف عدد السكان العرب بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٤٥ ، وذلك يعود في معظمه الى نقص وفيات الاطفال ، وقد بلغ معدل هذا النقص ٣٩ بالمائة بين سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٤٥ .

٣ ــ منذ سنة ١٩٢٠ دخل فلسطين ٤٠٠ الف مهاجر يهودي ، وارتفع مجموع عددسكاناليهودمن ٨٤الفاً في سنة١٩٢٢ الى ٦٤٠ الفاً اليوم . اما الاراضي التي يملكها اليهود فقد ارتفعت من ٦٥٠ الف دونم الى ما يزيد عن ١،٦٠٠،٠٠٠ الف دونم .

٤ ــ قتل في فلسطين منذ الحرب ٣٣٨ من الرعايا البريطانيين ، وقد بلغت تكاليف القوات المسلحة البريطانية في فلسطين في اثناء الانتداب ١٠٠مليون ليرة استرلينية دفعها المكلف البريطاني (١) .

---

(١) درجت الحكومة البريطانية في اثناء ممارستها الانتداب على فلسطين على اصدار بيانات مسهبة في المناسبات الخطيرة تشرح فيها الاعمال التي قامت بها في الاراضي المقدسة وفقا لنصوص صك الانتداب لتعرضها على انظار العالم ليحكم اما لها واما عليها . وقد فعلت ذلك لدى مجيء لجنة التحقيق الانكليزية الاميركية في سنة ١٩٤٦ واللجنة الدولية الخاصة في سنة ١٩٤٧ ، وفي عشية انتهاء انتدابها على فلسطين بتاريخ ١٥ ايار سنة ١٩٤٨ .

القسم الثالث

البيانات امام مجلس الامن بمناسبة عرض قضية فلسطين عليه

١ – خلاصة عن بيان المستر اوستن المندوب الاميركي في مجلس الامن بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٤٨

بدأ المستر اوستن بيانه بقوله : « يواجه مجلس الامن الآن مشكلة فلسطين المعقدة كما قدمت لنا في قرار الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة المتخذ في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ ، وفي التقريرين الواردين من لجنة فلسطين ، كما ان امام هذا المجلس ايضاً عدداً من المسائل الخطيرة المتعلقة بفلسطين يجب ان يحاول ايجاد حل لها ، لذا فان الحالة لا تتحمل زيادة في التأجيل » ، الى ان قال : « وبنتيجة اقتراح الجمعية العامة الآنف الذكر اصبحت قضية فلسطين الآن امام عدد من هيئات الامم المتحدة ، وهي تسعى للقيام باعمال متنوعة بشأنها بمقتضى الميثاق . وبصفة الولايات المتحدة عضواً في منظمة الامم المتحدة وفي هيئاتها المختلفة ، فانها ستتابع معالجة قضية فلسطين بالاشتراك مع الاعضاء الباقين ، لذا فان سياسة اميركا لن تكون منفردة بل ستؤيد العمل الذي تريد منظمة الامم المتحدة ان تقوم به في فلسطين » .

وبعد ان يلفت النظر الى قرار الجمعية العامة المتعلق بتقسيم فلسطين معتبراً اياه اهم وثيقة لدى المجلس ، وبعد ان يسهب في كلامه عن الخطر الذي ينجم عن محاولة احباط اقتراحات الجمعية العامة بالتهديد بالقوة من قبل دول او شعوب من خارج فلسطين ، يعود الى بحث الاقتراح والتقريرين بصورة مفصلة فيقول : « اما مقترح الجمعية العامة فيطلب ثلاثة طلبات من مجلس الامن وهي :

الاول – ان يتخذ المجلس التدابير الضرورية التي ينص عليها مشروع التنفيذ

وهي : أ ــ ارشاد لجنة فلسطين . ب ــ القيام بالعمل الذي يراه المجلس مناسباً بالنظر الى الدولة اليهودية والدولة العربية اذا تعذر من الآن حتى اول نيسان ١٩٤٨ انتخاب مجلس موقت لادارة الاحكام في اي الدولتين ، واذا انتخب هذا المجلس الاداري وتعذر عليه القيام بوظائفه . ج ــ اصدار تعليمات الى اللجنة يراها مجلس الامن ضرورية . د ــ استلام تقارير دورية عن تقدم الحالة هناك والنظر فيها ، وتقارير خاصة ، والتقرير النهائي من لجنة فلسطين . هـ ــ النظر بعين العطف الى طلب الاشتراك في عضوية منظمة الامم الذي تتقدم به اليه الدولة العربية او اليهودية بعد بلوغ مرحلة معينة من مراحل المشروع .

« ونعتقد انه واضح ان مجلس الامن قادر على الاضطلاع بهذه التدابير ، كما انه واضح ايضاً من نص قرار ٢٩ تشرين الثاني الآنف الذكر ان لجنة فلسطين مقيدة بالتعليمات التي تتلقاها من المجلس تبعاً لطلبات الجمعية العامة .

الثاني ــ هل حالة فلسطين تهدد السلم الدولي . فهذا الطلب والحالة هذه يكلف مجلس الامن النظر في هل الحاله في فلسطين خلال مدة الانتقال تشكل خطراً على السلم .

الثالث ــ ان ينظر مجلس الامن ويحكم في اية تدابير تتخذ بالقوة لتعديل او مقاومة الحل الذي يرتأيه هذا القرار ، هل هي بمقتضى المادة ٣٩ من الميثاق تهديد او خرق للسلم او عمل عدائي .

« واني واثق بان كل عضو في هذا المجلس شديد القلق للاحداث الفاجعة التي تجري في فلسطين منذ ٢٩ تشرين الثاني . ان قلوبنا تحزن لهذا التناحر الوطني والعنصري والديني الذي يلطخ منذ ثلاثة اشهر اديم الارض المقدسة بالدم البريطاني واليهودي والعربي . واذا استمرت هذه الاحوال ترتب على المجلس ان ينظر هل حالة فلسطين تهدد السلم العالمي ام لا . وكان على المجلس ان يفعل ذلك حتى لو لم يكن قرار ٢٩ تشرين الثاني قد كتب البتة لانه مضطر بمقتضى الميثاق الى اتخاذ تدابير لمنع وازالة كل خطر على السلام او خرق له وكل عمل عدائي ، ولدى النظر في حالة فلسطين هل هي خطر على السلم العام يجدر بمجلس الامن ان يشاور الحكومة البريطانية

المسؤولة بصفة كونها الدولة المنتدبة عن حماية فلسطين وحفظ النظام الداخلي فيها .

« فالطلبان الثاني والثالث الواردان اعلاه في قرار الجمعية العامة يثيران مسائل قانونية اساسية بشأن سلطة مجلس الامن بمقتضى الميثاق ، فما هي سلطة هذا المجلس ؟

« لقد اولى الميثاق مجلس الامن تبعة تعيين وجود الخطر على السلم او الخارق للسلم او العمل العدواني . فاذا قام المجلس بهذا التعيين فيما يتعلق بحالة فلسطين ترتب عليه بمقتضى الميثاق ان يعمل ، وهذا التعيين والعمل الذي يتلوه قد ينشآن اما بالنسبة الى غزوات وهجمات فجائية على فلسطين من الخارج ، واما بالنسبة الى اختلال النظام في الداخل الذي يشكل بحد ذاته تهديداً للسلم الدولي .

« واذا وجد المجلس ان هنالك تهديداً للسلم الدولي او خطراً عليه ، فالميثاق يفوض اليه اتباع طرق متعددة في عمله ، فهو قادر على تقديم اقتراحات او اتخاذ تدابير موقتة بحسب المادة ٤٠ او فرض عقوبات غير عسكرية ، من اقتصادية او غيرها ، بحسب المادة ٤١ ، واتخاذ تدابير عسكرية بحسب المادة ٤٢ . ويترتب على المجلس اتباع واحدة او اكثر من هذه الطرق في عمله ، ويمكنه اتباع هذه الطرق العملية بالترتيب الذي يشاء .

« ومع ان مجلس الامن مخول حق استعمال تدابير دون القوة المسلحة ، وقد يحاول في الاحوال الطبيعية استعمالها لحفظ السلم ، فهو مخول ايضا بمقتضى الميثاق ان يستخدم القوة المسلحة عندما يجد ان الطرق الاخرى غير كافية .

« وعندما يقرر مجلس الامن ان هنالك خطراً ماثلا على السلم ، يصبح جميع اعضاء الجمعية العامة ، بدون ما نظر الى آرائهم الخاصة ، مضطرين الى معاونة هذا المجلس في اقرار السلم . واذا قرر مجلس الامن استخدام القوة المسلحة لحفظ السلم الدولي في شأن فلسطين ، فالولايات المتحدة مستعدة للمشاورة على ضوء الميثاق بشأن العمل الذي يرى ضرورياً لحفظ هذا السلم الدولي . ان هذه المشاورة ضرورية نظراً لعدم الاتفاق بعد على اعداد القوات المسلحة لمجلس الامن بمقتضى المادة ٤٣ من الميثاق .

« لقد فوض الى مجلس الامن اتخاذ تدابير اجبارية في شأن فلسطين لازالة الخطر الكائن على السلم الدولي ، ولكن الميثاق لا يفوض المجلس بتنفيذ حل سياسي بالقوة ، سواء أكان ذلك تبعاً لاقتراح من الجمعية العامة ام من المجلس نفسه. ومعنى هذا ان المجلس يستطيع بمقتضى الميثاق ان يمنع العدوان على فلسطين من الخارج ، وبهذه السلطات عينها يستطيع القيام بعمل لمنع الخطر البادي من فلسطين نفسها على السلم الدولي والامن ، لكن هذا العمل يجب ان يتجه الى حفظ السلم الدولي فقط، وبعبارة ثانية ان عمل المجلس يوجه الى حفظ السلم لا الى تنفيذ التقسيم . فالحكومة الاميركية تعتقد ان اول المطالب الثلاثة الصادرة من الجمعية العامة الى مجلس الامن في قرارها يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ يمكن للمجلس ان يقوم بها تماما . اما الثاني والثالث فعلى المجلس ان يعمل عند الاضطرار لحفظ السلم الدولي والامن ، او ان يكبح ويقمع العدوان بناء على نص الميثاق .

« والآن نصل الى ثانية الوثائق المطروحة امامنا ، اي الى التقرير الشهري الاول الوارد من لجنة فلسطين على مجلس الامن بتاريخ ٢ شباط ١٩٤٨ ، وهو يسفر عن الاهتمام والاجتهاد اللذين واجهت اللجنة بهما مهمتها الشاقة في خلال اجتماعاتها الستة والعشرين في شهر كانون الثاني . هذا التقرير يشتمل على تحليل عملي نافع للمهام الملقاة من الجمعية العامة على عاتق اللجنة ، ويسرد التواريخ البارزة التي تؤلف اطار الاعمال التنفيذية . هنالك عنصران في هذا التقرير مزعجان لحكومتي جدا : الاول ـ رفض اللجنة العربية العليا تعيين ممثلين لها لمشاورة اللجنة ، والثاني ـ استمرار حالة فلسطين في التفاقم . ويوضح التقرير الحاجة الى متابعة اللجنة للمفاوضات مع الدولة المنتدبة ومع ممثلي الفريقين العربي واليهودي في فلسطين اذا اريد ان تسير هذه اللجنة في مهمتها .

« وتعتقد حكومتي بشأن التقرير الاول ان مجلس الامن قد يريد الاستعلام عن الحالة كي يقرر التعليمات التي قد يكون من المفيد اعطاؤها للجنة فلسطين . ولهذه الغاية نقترح على مجلس الامن نفسه ان يشاور حالا بواسطة لجنة خاصة كلا من لجنة فلسطين والدولة المنتدبة وممثلي الفريقين من اهالي فلسطين .

« اما الوثيقة الثالثة المطروحة امامنـا فهي اول تقرير خاص من لجنة فلسطين الى مجلس الامن في مشكلة الامن بتاريخ ١٦ شباط ١٩٤٨ . هذا التقرير يشتمل على تقديرات اللجنة لحالة الامن في فلسطين ، ورأيها في ماتعتقد ان من الممكن توقع حدوثه عند نهاية عهد الانتداب. وهذا التقرير الخاص عن الامن لايزعم ان تهديداً للسلم او خرقا له او عملا عدوانيا قد وقع في فلسطين ، بل يروي وقائع اذا قبلها مجلس الامن او استوثق منها ظهر انها تسوق الى استنتاج مؤداه ان هناك تهديداً للسلم الدولي ماثلا في تلك الحالة . فمحض وجود هـذا التقرير امام مجلس الامن يوجب عليه في اعتقادنا ان ينظر في هـذه المسألة فوراً لـكي يقرر هل ذلك الخطر موجود ؟

« واللجنة تتطلع الى ما تعتقد احتمال حـدوثه في المستقبل ، وتشير بصراحة الى ان خطراً على السلم او خرقا له سيحدث اذا تابعت اللجنة سعيـا لتنفيذ قرار الجمعية العامة . ولعل اوضح مثال على ذلك يبدو في الصفحة ١٨ والاستنتاج السابع والفقرة الفرعية الخامسة وهي : (وفي رأي اللجنة المدروس ان قوات الامن التابعة للدولة المنتدبة التي تمنع الحالة الآن من التفاقم التام ، والتحول الى حرب صريحة على اساس منظم ، يجب ان تستبدل ، وتحل محلها قوة غير فلسطينية كافية، تعاون العناصر المطيعة للقانون في الجهتين العربية واليهودية ، فتنظم تحت ادارة عامة من اللجنة لحفظ النظام والامن في فلسطين ، وتمكن اللجنة من تنفيذ توصيات الجمعية العامة ، والا فالمدة التي تلي نهاية الانتداب ستكون مدة خصام واسع لاقيود له ، وسفك دماء في فلسطين ، وفي جملتها مدينة القدس ، ويكون ذلك نهاية فاجعة لعهد اهتمام الدول بتلك المنطقة) .

« ان اللجنة توصلت الى استنتاج كونها لا تستطيع اتمام وظائفها بمقتضى قرار الجمعية العامة ما لم تكن لديها قوات مسلحة بواسطة مجلس الامن ، وفي الختام تشير الى هذه المعاونة الفعالة التي اقتنعت اقتناعا وطيـداً انها بدونها لن تستطيع الاضطلاع بالتبعات العظيمة التي وكلتها الجمعية العامة اليها .

« وهكذا فان الوثائق الثلاث المطروحة امامنا تثير المسألة الواسعة عن العمل

الواجب على مجلس الامن ان يقوم الآن به بشأن فلسطين . فالولايات المتحدة تعتقد ان هذا العمل يجب ان يكون على نوعين: اولا ـ يجب ان يطرق مجلس الامن حالا مسألة حفظ السلم الدولي او اعادته ، فالمعلومات الرسمية التي لدينا ، مع الانباء غير الرسمية الواردة من فلسطين ، تدل على ان مشكلة سلم كبرى داخلة في الامر . وفي رأينا ان ليس من خلاف على واجبات مجلس الامن ولا على سلطته بل على معالجة الاخطار الماثلة ضد السلم .

« والنوع الثاني للعمل يجب ان يوجه الى تنفيذ اقتراحات الجمعية العامة باستخدام كل السلطات التي يبيحها الميثاق لمجلس الامن ضمن دائرة التحديدات المتعلقة بها . ومع اتخاذ التدابير الضرورية لحفظ السلم الدولي يجب على مجلس الامن بذل كل جهد لايجاد اتفاق على اساس اقتراحات الجمعية العامة بشأن الصعوبة السياسية التي تنطوي عليها هذه المشكلة . ولهذا الغرض يجب على مجلس الامن ان يباشر فوراً استشاراته مع لجنة فلسطين والدولة المنتدبة وممثلي الجماعتين الكبيرتين في فلسطين . ونقترح ان تجري هذه المشاورات في نيويورك لكي يظل المجلس متصلا بما يظهر من المعلومات في كل المراحل .

« ومع اننا لا نريد وضع قرارات معينة امام المجلس في هذه المرحلة الباكرة من البحث، تعتقد حكومتي وجوب ادراكنا ان هنالك رغبة في ان يتخذ المجلس التدابير التالية فوراً :

أ ـ قبول المهام التي طلبت الجمعية العامة منه قبولها في قرار ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ عن فلسطين بشرط ان تكون خاضعة للسلطة التي يخولها الميثاق لمجلس الامن .

ب ـ انشاء لجنة من المجلس مؤلفة من الاعضاء الخمسة الدائمين تنظر حالا في التهديدات الممكن ان تكون ناشئة للسلم العالمي عن حالة فلسطين، وتشاور لجنة فلسطين والدولة المنتدبة وممثلي الجماعتين الكبيرتين في فلسطين بشأن تنفيذ اقتراحات الجمعية العامة .

ج – دعوة جميع الحكومات والشعوب ، ولا سيما في فلسطين وما حولها ، الى اتخاذ كل تدبير ممكن لمنع او تخفيف الاضطرابات السائدة الآن في فلسطين .

« وليس هنالك من سبب يوجب الظن بان مجلس الامن سيجد هذه المشكلة اهون مما وجدها سواه ، وكذلك ليس هنالك من سبب ايضاً للتشاؤم المتناهي، لان المسألة معقدة وتشتمل على اعمال عنيفة ، فتبعات مجلس الامن في هذه المسألة كبيرة جداً ، ونحن مع ذلك واثقون باستعداد كل الاعضاء لتمكين مجلسهم من معالجة هذه المهمة » (١) .

ترومان يؤيد اوستن بشأن فلسطين

وقد ايد الرئيس ترومان البيان الذي تلاه اوستن مندوب اميركا لدى مجلس الامن لسياسة الولايات المتحدة بشأن قضية فلسطين امام المجلس . وفيما يلي ما قاله بهذا الصدد :

« ان مشكلة فلسطين لمن الامور التي تهم الولايات المتحدة الاميركية اهتماما عميقاً . فلقد أنعمت انا ومجلس الوزراء وآخرون من كبار رجال الدولة النظر فيها طويلا ، والموقف الذي تقفه الولايات المتحدة الاميركية منها قائم على درس طويل ودقيق ومشاورات متعددة ، وقد بين تفاصيله بدقة وضبط السفير اوستن في الخطبة التي القاها اليوم امام مجلس الامن التابع لمنظمة الامم المتحدة» .

---

(١) بعد تلاوة اوستن لبيان الولايات المتحدة الاميركية بشأن فلسطين، وقف آرثر كريتش جونز المندوب البريطاني وعبر من جديد عن موقف حكومته من القضية الفلسطينية فقال : « ان بريطانيا العظمى تمتنع عن التصويت على مسألة تنفيذ التقسيم ، كما انها تمتنع منفردة او بالاشتراك مع سواها عن تنفيذ مشروع التقسيم بالقوة » .

٣ – نص خطاب دولة السيد فارس الخوري امام مجلس الامن بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٤٨ (١)

ضغط الزمن – بعد ان انتهت الجمعية العامة من البحث في جميع المشاكل الواردة في جدول اعمالها في دورتها الثانية ، قضت اياماً عديدة في مناقشة القضية الوحيدة المعقدة تعقيداً حقيقياً الواردة في ذلك الجدول الا وهي قضية فلسطين . وتقدمت الجمعية تحت ضغط الزمن واختارت في فورة قرارها الذي اصبح مقهرا ، وذلك في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني ، غير عابئة بالمقترحات المعروضة التي تتضمن حلولا اكثر ملائمة وادعى الى السلام من قرارها .

تجاوز الشكل القانوني – بل لم تبال بمناقشة الاعتراضات القانونية التي قدمت اليها مراراً وتكراراً من قبل الوفود المختلفة والتصويت عليها بغية الحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية وفقاً للمادة ٩٦ من الميثاق ، مع ان طلب هذا الرأي الاستشاري قد خذل في اللجنة الخاصة باصوات متقاربة ، اي ٢١ صوتاً ضد ٢٠ ، ولذا كان من المناسب ان يجري البحث فيه من قبل الجمعية العامة .

الغاء جلسة ٢٦ تشرين الثاني المقررة للتصويت – لقد عينت جلسات ثلاث للانعقاد في السادس والعشرين من تشرين الثاني لانهاء البحث في هذه القضية والتصويت عليها ، ولكن حينما عرف متبنو مشروع التقسيم بان بعض المندوبين قد صرحوا في خطبهم بما ينوونه عن التصويت ضد القرار ، وتصريح الآخرين بعزمهم على الامتناع عن التصويت ، لجأوا الى المناورة لتأجيل الجلسة التي كان يراد عقدها بعد الظهيرة ، وقد تحققوا فيما يبدو بان مشروعهم سيرفض رفضاً نهائياً اذا عرض للتصويت في ذلك اليوم . وعلى اثر اقتراح مقدم من الرئيس وبكثرة ٢٤ صوتاً

---

(١) تثبت فيما يلي نص هذا الخطاب الخطير لانه يشمل جميع نواحي القضية الفلسطينية ووجهات النظر فيها .

ضد ٢٠ الغيت جلسة المساء ، فضمنوا بهذه الطريقة فترة يومين لان تاريخ الجلسة التالية حدد يوم الجمعة في الثامن والعشرين من شهر تشرين الثاني .

الضغط — وجرى الضغط الشديد خلال هذه الفترة لحمل حكومات بعض الدول الاعضاء على تغيير موقفها واعطاء اصوات ايجابية بدلا من الاصوات السلبية او الامتناع عن الاقتراع ، وقد تمت التطبيقات في التاسع والعشرين في تشرين الثاني ، وانحازت بعض الدول لتأييد المشروع ، كما امكن اكتساب بعض الوفود الاخرى التي صرحت فيما سبق عن عزمها على الاستنكاف عن التصويت الى جانب التقسيم ، ولا ريب مطلقاً في ان الوفود لو تركت وشأنها لتعمل بحرية وفقاً لصوت الضمير كما ورد في خطب اعضائها لباء مشروع التقسيم بالخذلان .

انتقاد رجال القانون — بعد ان اتخذ القرار باغلبية مصطنعة ملفقة ، بادرت الصحافة العالمية وكثير من رجال القانون المنصفين الى نقده بصورة لاذعة مريرة ، وقد رفض ٢٤ وفداً يمثلون ثلثي مجموع سكان الدول الاعضاء في الامم المتحدة تأييد القرار ، وذلك بالتصويت الصريح ضده او برفض التصويت عليه . كما ان كثيراً من المندوبين بل من مؤيدي المشروع قد شجبوه وأزدروا به ازدراءاً عنيفاً .

احالة تنفيذ المشروع الى مجلس الامن — ولما كانت الجمعية العامة بصيرة بعجزها عن تنفيذ هذا التدبير العدواني ، القت بعبء تنفيذه على عاتق مجلس الامن ، ولذا بعثت الجمعية العامة الى المجلس المذكور بطلب يتضمن النقاط التالية :

آ — اتخاذ التدابير الضرورية وفقاً للنصوص الواردة في مشروع حكومة فلسطين المقبلة لتنفيذه .

ب — النظر ، اذا قضت الظروف خلال الفترة الانتقالية ، فيما اذا كان الوضع في فلسطين ينطوي على تهديد للسلام . فاذا قرر المجلس وجود تهديد من هذا القبيل ، وجب ان يتخذ علاوة على السلطة المفوضة اليه من الجمعية العامة ووفقاً للمادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق ، بعض التدابير التي تخول لجنة الامم المتحدة طبقاً للقرار المتخذ ، ممارسة الاعمال والوظائف التي حددها القرار المذكور .

ج ـ ان يحدد العمل المناقض للسلام او الاجراء العدواني وفقاً للمادة ٢٩ ، او المحاولة الجارية لتغيير نصوص القرار بالقوة .

البحث في التوصيات ــ لقد صيغت التوصيات الواردة في الفقرتين ب وج من القرار المتعلقة بتحديد التهديد للسلام او تفسيره ، والتدابير التي يجب ان يقوم بها مجلس الامن لتأييد الوظائف والاعمال الملقاة على عاتق اللجنة بشكل تعليمات محتة. وهذه التعليمات الملخصة في الفقرتين المذكورتين من القرار ليس لها اي تأثير على المجلس في ممارسة واجباته ، لان وظائف هذا المجلس قد عينت بصورة محدودة في الميثاق . ولا يمكن لقرارات الجمعية العامة ابداً ان تزيد في عدد هذه الوظائف او تلغي بعضها او تعدل البعض الآخر ، ونحن معنيون هنا بالفقرة الاولى التي تتضمن طلباً باتخاذ التدابير لتنفيذ القرار بمجموعه .

مجلس الامن يستطيع ان يقبل او يرفض طلب الجمعية ــ ان مجلس الامن هو هيئة مستقلة في نطاق الامم المتحدة تتمتع بالحرية التامة للعمل ضمن نصوص الميثاق دون اعتبار للتوصيات او التعليمات التي يتلقاها من اية هيئة اخرى . فتوصيات الجمعية العامة اذن هي خاضعة بصورة قانونية لاعادة النظر من قبل مجلس الامن ، فيعمل بذلك الى التدقيق في صحة نصوصها وانطباقها على السلطات التي يمنحها الميثاق للجمعية العامة .

والجمعية العامة ليست معصومة عن الخطأ ، فشأنها كشأن كل هيئة تضطلع بالشؤون العامة معرضة للزلل وارتكاب الاخطاء ، ويصح هذا بوجه خاص في قضية فلسطين ، لان الصهيونيين وهم احد الفرقاء يتمتعون بتأييد اضخم منظمة وأعظمها شأناً ، ولهذه المنظمة فروع في جميع البلدان ، وهي تملك وسائل النفوذ في جميع عواصم الدول الاعضاء . ولشدما يكون هذا النفوذ مشؤوماً حينما نذكر ان اطماع اليهود تلقى عضداً وعوناً في دول مسيطرة قوية كالولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي . ولهذه الاسباب وغيرها حمل كثير من الاعضاء على الاخذ بمفهوم سياسي خاطىء للقضية ، متجاوزين بذلك سائر الاعتبارات القانونية والقضائية ،

فلم يقيموا اي وزن للعهود المقدسة المنطوية في ميثاق الامم المتحدة ، ولم يبالوا بالدعامة التاريخية التي يرتكز عليها الوضع الحالي ، ولا بالمبادىء الاساسية للقانون الدولي والحقوق الانسانية .

ولقد استندوا في تأييدهم للقرار على تقرير سبعة اعضاء في لجنة فلسطين الخاصة التي اقامت في فلسطين بضعة اسابيع ، اتصلت خلالها بالوكالة اليهودية ، وحصلت منها على سائر المعلومات التي زودتهم بها ، مقترنة بالوقت نفسه بالرغبات الخاصة لتلك الوكالة المتعلقة بأماني الصهيونيين في فلسطين ، فانجلت النتيجة عن صدور مشروع التقسيم الذي يضم اقصى ما يرتسم في المخيلة من ضروب السخف والعبث بالحقوق.

تخطي حدود الانتداب — وقد تجاوز الاشخاص السبعة في كرمهم ازاء اليهود نصوص وعد بلفور وحدود صك الانتداب .

وبالرغم من جميع صنوف الجور والعبث بالقانون التي ينطوي عليها الانتداب، فقد حدد المنحة اليهودية في فلسطين بـ « وطن قومي في فلسطين » فقط ، اما قرار الجمعية العامة فقد منحهم بصورة عملية دولة ذات سيادة . اضف الى ذلك بان الانتداب قد احتفظ ببعض الحقوق للعرب الذين يؤلفون اغلبية السكان ، مقرراً بان الهجرة اليهودية الى فلسطين يجب ان لا تضر بحقوق العرب ووضعهم فيها «المادة ٦» ، ولكن قرار الجمعية العامة جاء ملغياً لهذا القيد ، وأضر بحقوق العرب ووضعهم لتجريدهم من حقوق السيادة في ثلثي مساحة بلادهم . وقد روعي في الانتداب وحدة فلسطين ، فأشير في مادته الاخيرة الى حكومة واحدة في فلسطين تضطلع بأعباء السلطة في نهاية الانتداب ، اما قرار الجمعية العامة فقد خالف هذا المبدأ الاساسي واقر ايجاد حكومتين منفصلتين .

العرب في الدول اليهودية — وضع مشروع التقسيم نصف مليون من العرب في الدولة اليهودية الى جانب نصف مليون من اليهود ، وسمح بالوقت نفسه بهجرة يهودية غير محدودة الى تلك الدولة ليتمكن اليهود من الحصول على اغلبية ساحقة فيها فيرغمون العرب على الخروج من اوطانهم .

ولقد اخرجت مدينة يافا من حظيرة الدولة اليهودية وضمت الى الدولة العربية، ولكنها وضعت في نطاق مغلق تحيط به الدولة اليهودية دون ان يكون لها اتصال بري بالدولة العربية ، وقد حرمت حتى من ممتلكاتها التي تحيط بها لتلحق بالدولة اليهودية ، وهذه الظروف ستقضي على المدينة بالموت المحتم . واذا منحت القلة اليهودية التي تؤلف ثلث السكان في فلسطين بصورة جائرة حق تقرير المصير منفصلة عن الاغلبية العربية ، وجب ان يطبق هذا الاسلوب المنحرف الظالم على القلة العربية في الدولة اليهودية نفسها ، فيقتضي نتيجة لذلك ان تقسم الدولة اليهودية نفسها بين العرب واليهود .

العرب ظلوا مستقلين مدة ١٣٠٠ عام — منذ الجزء الاول من القرن السابع للميلاد او طيلة ثلاثمئة والف عام ، ظل العرب في فلسطين يتمتعون بالاستقلال بصورة مستمرة ويؤلفون جزءاً لايتجزأ من الامبراطوريتين العربية والعثمانية على التعاقب ، فلم يعاملوا ابداً كشعب خاضع ذليل ، واشتركوا خلال القرون الاربعة الاخيرة في جميع الحقوق والواجبات التي يتمتع بها المواطنون الاحرار على قدم المساواة مع الاتراك والعرب الآخرين في الامبراطورية العثمانية . فلا يؤمل الآن من هؤلاء العرب الذين تمردوا على حكومتهم الخاصة في الماضي لتحقيق كيانهم القومي واستقلالهم ان يستسلموا وادعين خانعين للسيطرة اليهودية ، ولا يستطيع احد ان يتهمهم بالعدوان اذا عمدوا الى الذود عن حقوقهم الطبيعية بمقاومة السيادة الاجنبية المبسوطة عليهم في وطن آبائهم ، بغية ارغامهم على الخضوع والاستكانة للسادة اليهود .

ليست الجمعية العامة حكومة عالمية — لم يكن القصد من تأليف الجمعية العامة ان تكون حكومة مركزية للعالم تتمتع بسلطة غير محدودة تتذرع بها لايجاد دول وخرق وحدة اقطار ، ولا يحق لهذه الجمعية ان تفرض انظمة للحكم وفقاً لاشكال دستورية معينة ، وان تملي ارادتها بخلق اتحادات اقتصادية بين الدول ، او فصل مقاطعات ومدن ووضعها تحت الوصاية الدائمة ، ولا يجيز لها القانون ان تعين لجاناً

تزودها بسلطات وامتيازات لاتملكها هي نفسها ، ولا يحق لها اخيراً ان تطلب الى مجلس الامن ان يأخذ على عاتقه تنفيذ قرار غير شرعي . والجمعية العامة ملزمة على العمل ضمن حدود النصوص الواردة في الميثاق ، فهي ليست حرة في العمل بصورة استبدادية او منطوية على النزوات والاهواء المتقلبة . والميثاق معاهدة دولية يجب ان تمتع باحترام جميع موقعيها .

بلاد الانتداب في الميثاق — ان فلسطين بلاد واقعة تحت الانتداب ، ولا يمكن ان تعالج قضيتها خلافاً للشروط التي تحكم بها ارض الانتداب . وبلاد من هذا الطراز يمكن اعلان استقلالها فقط وتركها حرة لتقرر نظام الحكم فيها جمعية تأسيسية تمثل جميع السكان . واذا لم يبلغ السكان في بلاد كهذه درجة من النضج تؤهلهم للاستقلال يسدي اليهم العون بتطبيق نظام الوصاية بمقتضى اتفاق للوصاية يعقد وفقا للمادة ٧٩ من الميثاق .

التقسيم خاضع لموافقة الاغلبية — لا تناقض التدابير المبتكرة الجديدة التي وافقت عليها اغلبية مصطنعة في الجمعية العامة نص الميثاق وروحه فحسب ، بل هي لاتستطيع ايضاً ان تجد مبرراً وهمياً ملفقاً يرتكز على سابقة تاريخية او سنة متبعة او اي قاعدة اولية من قواعد الادراك السليم . ولقد ذكر تقسيم الهند كمثل لما نحن في صدده ، ولكن هذا التقسيم قد تم بالاتفاق المتبادل بين طرفي الاغلبية والقلة معاً ، ويتألف كلا الفريقين من سكان البلاد الاصليين ، فهم ليسوا غرباء او وافدين دخلاء ، كما هو الحال في فلسطين .

الديموقراطية حكم الاغلبية — الديموقراطية كما حددت هي حكم الشعب الذي تسيطر فيه ارادة الاغلبية وتضمن فيه حقوق القلة السياسية والاجتماعية وتصان بصورة قانونية . ويمارس حق تقرير المصير بمقتضى هذا الحكم بالاعراب عن رغبات الاغلبية اعراباً حراً طليقا وبسطها بصورة حرة صريحة علنية . هذا هو المبدأ المحترم في جميع اقطار المعمور المطبق او المعد للتطبيق فيها جميعاً ، فما الباعث على استثناء الفلسطينيين وحدهم من هذه القاعدة الاساسية في المجتمع البشري ؟

هل هو ناشىء عن رغبة فئات اجنبية غريبة من اليهود عن العيش في سلام مع العرب ؟ وما هو الحق الذي يخول قلة اجنبية دينية املاء رغباتها على الاغلبية من اصحاب البلاد الشرعيين في تقرير النظام السياسي والاجتماعي لتلك البلاد .

اليهودية دين — اقول قلة دينية لأؤكد بان اليهودية دين فقط ، ولا يستطيع احد ان ينكر بان اليهود اليوم يتألفون من اجناس وقوميات عديدة اعتنقت الديانة اليهودية خلال القرون المنصرمة في سائر انحاء العالم ، ومعتنقو هذه الديانة يشتملون على سائر الالوان من الزنجي القاتم الى الاشقر السكندنافي ، فلا يستطيعون بحال من الاحوال الزعم بانهم جنس متميز منفرد ، لانهم اخلاط من اجناس العالم كله كالمسيحيين والمسلمين سواء بسواء . ولا اريد ان اكرر هنا ما اكدته واكده الخطباء الآخرون في الجمعية العامة في سائر اللجان بشأن تاريخ اليهود في اوروبا الشرقية واصلهم الجنسي ، فقد احلنا الاعضاء المحترمين الى دائرة المعارف اليهودية التي تصرح بوضوح وجلاء بان الاغلبية العظمى من اولئك اليهود هم سلالة الخزريين ، وكل من اراد ان يلم بالحقائق يستطيع ان يطلع عليها بسهولة في مكتبة الامم المتحدة هنا في ليك سكسس .

اليهود لا يؤلفون امة — وعلاوة على ذلك فاليهود اليوم مواطنون في دول مختلفة ، ولا تجدن احداً منهم دون جنسية ينتمي اليها ، وينطبق هذا الحال على اولئك الذين هاجروا الى فلسطين خلال السنوات الخمس والعشرين المنصرمة ، فلا يزال الكثيرون منهم محتفظين بشهادات جنسيتهم السابقة ، وهم يرفضون ان يتجنسوا كمواطنين فلسطينيين . وقد علمنا بان ٢٥٠٠٠٠ نسمة فقط من اليهود في فلسطين الذين يبلغ عددهم ٧٠٠٠٠٠ نسمة يحوزون على جنسية البلاد .

الاشخاص المشردون — يستطيع اليهود المقيمون في معسكرات المشردين في اوروبا ان يعودوا بسهولة الى اوطانهم التي يزعم بان الديموقراطية سائدة فيها ، وسيرحب بمجيئهم اليها كما صرح ممثلو هذه الدول في خطبهم ، ولا يمكن تصور اي عقبة تحول دون عودتهم الى اوطانهم اذا لم يدخلوا في عداد مجرمي الحرب ،

اما رغبتهم بالذهاب الى فلسطين التي تلهب ضرامها وتحرك مكامنها اعمال الصهيونية، فلا تجد مبرراً تستند اليه من الاعتبارات الانسانية ، بل هي ترتكز بالاحرى على اهداف سياسية يجب ان تشجبها الامم المتحدة بشدة كمشروع يؤدي الى تعكير صفو السلام وتوليد الضغائن في العلاقات الودية التي تربط بين الدول الاعضاء .

الجمعية العامة اعترفت بالجنسية اليهودية — لقد اعترفت الجمعية العامة في قرارها ضمنا باليهودية كجنسية خاصة لليهود في العالم ، فقبلت مثول المواطنين الاميركيين منهم امام هيئاتها لتمثيل يهود فلسطين والدفاع عن قضيتهم . ومن المهم في هذا الصدد ان نفكر في تصريح تفوه به المستر شرتوك امام اللجنة الخاصة ، فبينما كان يشير الى عودة العرب الفرضية الى اسبانيا ، صرح بان النساء اليهوديات يحدثن ابناءهن في كل مكان عن الامجاد اليهودية القديمة في فلسطين ، ويضرمن في قلوبهم الامل بالعودة اليها . وقد تحدث عن حلقات واندية من الشبيبة اليهودية تدرس لغة فلسطين وترتل اناشيدها وتتعلم الحرف المفيدة في الهجرة الى تلك البلاد، وهو اعتراف خطير على لسان زعيم صهيوني .

ولكن هذه الرغبة التي تحفز اليهود للذهاب الى فلسطين واحياء تاريخهم القديم لا تمنحهم حقاً في تلك البلاد التي انقطعت صلتهم بها مدة عشرين قرناً ، والطموح لا يخلق حقاً . والاجدر ان يمحضوا النصح بالانصراف عن هذا الحلم الوهمي الغريب ، وان يتمثلوا ويندمجوا بمواطنيهم الآخرين ، والمرء لا يستطيع ان يكون وفياً مخلصاً لجنسيتين ، كما لا يستطيع ابداً ان يخدم سيدين او يعبد الهين . وهذه القومية اليهودية التي اعترفت بها الجمعية العامة لليهودية العالمية قد تؤدي الى نتائج خطيرة جداً لليهود انفسهم ، وسيفضي تأسيس دولة يهودية في فلسطين الى زيادة سوء التفاهم الحالي بين اليهود ومواطنيهم في كل مكان ، وقد يؤول الى نتائج محزنة منطوية ـ فيما يرجح ـ على ظهور مشاكل معقدة والقاء اعباء جديدة باهظة على عاتق الامم المتحدة .

لقد تحدثت فيما سبق من القول عن الحدود المعينة لسلطة الجمعية العامة

واعمالها ازاء مجلس الامن ، والجمعية العامة مقيدة ايضاً ضمن سلطتها ونفوذها ازاء الدولة المنتدبة .

لا تستطيع الامم المتحدة تجاوز نطاق التوصية في علاقتها بالمملكة المتحدة — طلبت المملكة المتحدة كدولة منتدبة في فلسطين الى الجمعية العامة ان تدلي بتوصياتها فقط عن الحكومة المقبلة في تلك البلاد . ومن الجلي الواضح ان المملكة المتحدة لم تقم خلال فترة الانتداب الطويلة بواجباتها لمساعدة سكان فلسطين على تحقيق استقلالهم بايجاد المؤسسات الحكومية الضرورية القادرة على الاضطلاع بالسلطة ، ولم تقدم اتفاقا وفقا للمادة ٧٩ من الميثاق تمنح فيه مهلة اضافية لاتمام واجباتها المذكورة ، فلا ينطبق سلوكها في هذه الناحية على شروط الانتداب ولا على نصوص الميثاق . وكان من المأمول ان تدلي الجمعية العامة في هذه الحالة بالتوصيات المطلوبة الى المملكة المتحدة في نطاق سلطتها المحدودة في الميثاق .

وقد استرعيت انتباه الجمعية العامة الى هذه النقاط بالكتابة اولا الى امين السر العام في العاشر من شهر نيسان ، ثم بينتها في خطاب مسهب مفصل القيته في الجمعية العامة ، وانكرت به صلاحية المجلس واختصاصه في تخطي نطاق السلطة المحددة المذكورة . ولكن الجمعية العامة بدلا من التمسك بمبادىء الميثاق ، تجاوزت حدود سلطتها ، واصدرت قراراً مقوضاً لجميع المبادىء المقدسة للعدالة والانصاف .

الجمعية العامة تحمل تبعة المسؤولية — ولما كانت الجمعية العامة مدركة بان اصحاب فلسطين الشرعيين لن يوافقوا على اغتصاب حقوقهم الحيوية ، وانهم سيعمدون في الارجح الى مقاومتها بالقوة ، ونظراً لاعترافها بانها لا تملك السلطة لارغامهم على قبولها ، القت الجمعية المذكورة بعبء القرار على عاتق مجلس الامن وطلبت اليه ان يضطلع بمسؤولية تنفيذه . والطريقة القانونية الملائمة هي ان يعمد مجلس الامن الى دراسة هذا القرار وان يقرر فيما اذا كان ثمة مبرر لاضطلاعه بهذه المسؤولية .

ولا تلزم توصيات الجمعية العامة في الدرجة الاولى اولئك الذين وجهت اليهم ، ولدينا سوابق عديدة خلال الحياة الماضية القصيرة للجمعية العامة ، كالخلاف بين

الهند وجنوبي افريقية ، والوضع البلقاني، واللجنة الموقتة ، والقضية الكورية ، وقبول الاعضاء الجدد ، وآخر مثال لذلك استعمال حق النقض « الفيتو » ، فقد رفض ممثل الاتحاد السوفياتي بمقتضاه في التاسع عشر من كانون الاول مجرد السماح بادراج توصيات الجمعية العامة في جدول اعمال مجلس الامن ، وصرح بانه سيعمل على عرقلة كل مناقشة او قرار فيما يتعلق بها .

واني وان كنت امثل عضواً غير دائم في مجلس الامن ولا استطيع الحؤول دون اصدار اي قرار باستعمال حق النقض « الفيتو » ، فاني احتفظ بحق المناقشة والتذكير .

اللجنة غير قانونية — تطلب الجمعية العامة الى مجلس الامن ان يصادق على اعمال لجنة مؤلفة من خمسة اعضاء عينهم الرئيس متجاوزاً بذلك المادة ٨٢ من قواعد الاجراءات الخاصة التي تنص على اجراء انتخابات بواسطة الاقتراع السري، وهذه اللجنة ستمارس سلطة مغتصبة غير قانونية . وقد دعي اعضاؤها ، الدانمرك وتشكوسلوفاكيا وبوليفيا وباناما والفيلبين ، الى الحلول محل الدولة المنتدبة خلال الفترة الانتقالية بالعمل على نشر الانظمة ، وتأسيس مجالس الحكومات ، وتعيين قواد فرق الميليشيا ، ومراقبة الاعمال العسكرية ، والاشراف على القوات التي يبعث بها مجلس الامن ، وممارسة سلطة السيادة في فلسطين ، وهلم جراً . . دون ان يكون هؤلاء الاعضاء اوصياء بموجب اتفاق للوصاية ، وهي السبيل الوحيد الذي تستطيع الجمعية العامة بواسطته اقامة اي سلطة في البلاد التي لا تتمتع بالحكم الذاتي .

ولا يستطيع مجلس الامن في ظروف من هذا الطراز ان يؤيد طلب اللجنة المذكورة المؤلفة بصورة غير قانونية . ولقد استشهد متبنو مشروع التقسيم بالمادة ٢٢ من الميثاق لتبرير تأليف هذه اللجنة ، وتنص المادة المذكورة على ما يلي : « يمكن للجمعية العامة ان تؤلف الهيئات الفرعية التي تعتبرها ضرورية لتنفيذ اعمالها » ، واني لأسأل في هذا الصدد : هل تعد ادارة اي قطر في العالم من اعمال

الجمعية العامة ووظائفها ؟ وقد حددت هذه الاعمال والوظائف في الميثاق ولم يشر واحد منها ولو ضمنياً الى سلطة من هذا القبيل باستثناء نظام الوصاية في الفصل الثاني عشر الذي لا ينطبق على هذه القضيه .

وقد استشهدوا ايضا بالمادتين ١٠ و ١٤ من الميثاق ، وتنصان بالتعاقب على مايلي: « المادة ١٠ ـ يمكن للجمعية العامة ان تبحث في جميع المشاكل والقضايا ضمن نطاق الميثاق الحالي او المتعلقة بسلطات واعمال جميع الهيئات التي ينص عليها الميثاق الحالي ، ويمكنها الادلاء بتوصيات الى اعضاء الامم المتحدة او مجلس الامن او الى الفريقين معا تتعلق بهذه المشاكل والقضايا » . ويتضح من المادة ١٠ على ان صلاحية الجمعية العامة مقتصرة على المناقشة وتقديم التوصيات ضمن نطاق الميثاق وليست خارج نطاقه . « المادة ١٤ ـ يمكن للجمعية العامة ان توصي باتخاذ التدابير لايجاد تسوية سلمية في جميع الحالات التي يعتبر اضرارها بالازدهار العام للعلاقات الودية بين الامم محتملا ، بصرف النظر عن مصدرها ، على ان تشمل الحالات الناشئة عن خرق شروط الميثاق الحالي التي تبين اهداف الامم المتحدة ومبادئها .

الاتحاد الاقتصادي ينافي الاستقلال — لندقق ثانية في ناحية اخرى من وجوه التقسيم المتعلقة بقرار الجمعية العامة الجائر في قضية الاتحاد الاقتصادي المفروض على الدولتين اللتين يراد انشاؤهما وفقاً لتوصيات الجمعية العامة اذا تبنتها الامم الاعضاء. ونود ان نعرف في هذه الحالة اذا كانت الجمعية العامة تعمل وفقاً للميثاق او خلافا لاحكامه حين توصي بتشكيل هيئة دائمة لادارة وايجاد اتحاد اقتصادي بين دولتين يفترض انها مستقلتان متمتعتان بسيادتها ، فتناقض بذلك الاستقلال الحقيقي والسيادة في الدولتين، وتزجها في مآزق الخطر .

ويشترط ايضا للاعتراف باستقلال الدولتين وحصول كل منها على حصته من الموارد المشتركة ، قبول الاتحاد الاقتصادي كما صيغ في القرار ، والدولة التي لا توافق على هـذا الاتحاد الاقتصادي ستحرم من حصتها من دخل المواد الرئيسية للضرائب ، وينكر عليها الحق بالاستقلال . ويجب ان يعين المجلس الاقتصادي

والمجلس الاجتماعي ثلاثة اعضاء يتمتعون بحق التصويت الحاسم في مجلس الاتحاد الاقتصادي . واني لا أشك ان ينطوي الميثاق على شرط يجعل توصية خطيرة من هذا الطراز ملزمة لاي شعب او دولة تملى عليها ، ولا اخال ان تقبل امة من الامم بهذه التوصية ، وان تستسلم لتدابير تناقض القاعدة الاولية للسيادة ، وتخول لفيفاً من الاجانب سلطة واسعة كهذه يهيمنون بها على موارد البلاد ضد ارادة الاغلبية من السكان .

ترى هل تجد مبرراً يحمل مجلس الامن على الاعتراف باللجنة الخماسية والهيئة المدعوة بمجلس الاتحاد الاقتصادي ، ويدفعه الى تأييد خططها وتنفيذها ؟ لا اظن ذلك ما دمنا اوفياء لعهودنا في الميثاق .

نظام الوصاية زائف في القدس – يضاف الى ذلك ان مدينة القدس ستصبح خاضعة لنظام وصاية زائفة دون وجود وصي او اتفاقية معقودة للوصاية ، ولا يبرر وجود اماكن مقدسة في هذه المدينة حرمان سكانها من الحرية والسيادة التي تتمتع بها الكائنات البشرية في العالم الديموقراطي . وليست القدس في الواقع المكان المقدس الوحيد في فلسطين ، فثمة امكنة اخرى فيها تعد مقدسة لا سيما في نظر العالم المسيحي . ويكفي ان تصان الاماكن والمعابد المقدسة حيثما وجدت وان تترك العاصمة حرة طليقة من التحيز السياسي والاجتماعي . زد على ذلك ان الدستور الذي يقترح قرار الجمعية العامة سنه لمدينة القدس لا تجد مبرراً يؤيده في الميثاق . ولن تسلك الجمعية العامة في تعيين الحاكم ومجلس الوصاية وفي اتخاذ اي اجراء في هذا الصدد الطريق القويم في الوفاء والامانة للاعمال والوظائف المحدودة في الميثاق .

وقد اقرت الجمعية العامة بان الاتحاد الاقتصادي بين الدولتين امر ضروري لامناص منه ، ولكنها اعتبرت الاتحاد السياسي في دولة واحدة اتحادية او مؤلفة من مقاطعات ادارية مستقلة وكانتونات ، غير ممكن نظراً للعلاقات المتوترة بين الشعبين ، ولكن الاتحاد السياسي اذا لم يكن ممكنا بصورة عملية فالمقدر ان ينتهي الاتحاد الاقتصادي الى المصير نفسه .

اثبتت المملكة المتحدة بعد خبرة ثلاثين سنة في فلسطين ان الانتداب في شكله المقرر غير قابل للتنفيذ بسبب النص الذي يمنح اليهود وطنا قوميا في فلسطين. وينبغي ان نلاحظ بان المشروع الجديد الذي يمنح اليهود دولة مستقله ذات سيادة في فلسطين هو اكثر استعصاءاً على التنفيذ، وسيؤدي الى نفس المأزق الذي دفع المملكة المتحدة الى رفض الاشتراك في تنفيذ هذا المشروع بالقوة. والمملكة المتحدة التي افادت من تجارب الماضي وتبينت نذيراً محتما في معرفة النتائج المفجعة التي لابد ان يؤول اليها فرض مشروع التقسيم، اتخذت القرار المنطقي الوحيد الذي تتطلبه الظروف. واتخذت جميع دول الشرق الممثلة في الامم المتحدة نفس الموقف بعد ادراك عميق، فعارضت المشروع او امتنعت عن تأييده. ولقد اجمعت جميع الدول الاسيوية الممثلة في هيئة الامم المتحدة المنتمية الى اكبر قارة في الكرة الارضية، على رفض تأييد مشروع التقسيم، وتضم هذه المجموعة الدول العربية والاسلامية المتجاورة في الشرق الادنى، وهي الدول التي تعد فلسطين الباب الرئيسي المؤدي اليها.

فلسطين رمز النضال — وقفت وفود الهند والصين وباكستان وسيام وافغانستان وايران وتركيا واليونان والحبشة والعراق ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن ولبنان ويوغوسلافيا وسوريا، التي تمثل ثلثي سكان الدول الاعضاء في الامم المتحدة، موقف المعارضة الصريحة من مشروع التقسيم. ومن الاهمية على جانب عظيم ان الاصوات التي ناصرت هذا القرار المشؤوم لا تقتصر على تمثيل ثلث مجموع السكان في جميع الدول الاعضاء فحسب، بل ان هذا الثلث الذي تمثله هو اقل الاجزاء التي تتأثر مباشرة او بصورة حيوية بالانقلابات المقبلة في فلسطين، او بالاغراض المنطوية على مشروع التقسيم، يضاف الى ذلك ان جميع هذه الدول لم تقدم حتى الآن على الاخذ بالتوصيات الموجهة اليها في هذا القرار.

تعد فلسطين في نظر الامم الشرقية رمزاً للنضال بين سياسة القوة والديموقراطية الدولية، بين النظام القديم الذي كانت تعتبر فيه الشعوب الاسيوية والافريقية اهدافا مشروعة للاستثمار من قبل الدول الغربية ونظام جديد يهدف الى تحقيق

المساواة في السيادة بين جميع الامم والشعوب في مناطقها . ويترتب على هـذه الحقائق جميعها ان يصبح المندوبون الذين اقترعوا ضد التقسيم او استنكفوا عن تأييده ، غير مسؤولين عن تنفيذ مشروع يعتبرونه باطلا غير قانوني ، بل يعدونه فاسداً جائراً او مناقضاً لمبادئ ميثاق الامم المتحدة .

مشروع التقسيم ليس بالمنفذ الوحيد — لقد قيل في معرض الدفاع عن مشروع التقسيم بانه هو المنفذ الوحيد لحل المشكلة الفلسطينية، وان جميع المشاريع الاخرى يحتاج تنفيذها الى استخدام القوة، ولكننا قدمنا مشروعاً آخر لانشاء دولة موحدة في فلسطين يشترك فيها جميع المواطنين في الحقوق والواجبات على اساس المساواة الديمقراطية ،وقيل لنا آنئذ ان اليهود لايرغبون بان يكونوا قلة ، فقلنا لهم لايجب ان يعتبروا انفسهم قلة دينية اذ ليس في الحياة الديمقراطية تمييز في الاديان ، وستتألف الاحزاب السياسية والاجتماعية دون اعتبار للعقيدة او العنصر ،وسيمتزج العرب واليهود في هذه الحالة ويعملون معاً لمصلحة البلاد .وتصبح الاحزاب السياسية مفتحة الابواب للمسلمين والمسيحيين واليهود سواء بسواء، ويؤلف الحزب الذي يظفر باغلبية الاصوات الحكومة ، على ان يكون مفهوما بان جميع الاقليات سواء أكانت سياسية او دينية او غير ذلك ستضمن حقوقها الدستورية . والدولة الموحدة هي الحل الصحيح العادل ، اما التقسيم فحل خاطئ جائر ، واذا كان لابد من استعمال القوة لتنفيذ احدهما ، فمن الطبيعي ان تستخدم القوة لتأييد العدالة لالفرض الظلم . وقد نجد استخدام القوة لتأييد قضية عادلة مبرراً ، اما استخدامه لدعم قضية غير مشروعة واعتداء صارخ فهو عمل اجرامي .

ينبغي دعم القانون الدولي — زعم بعض ممثلي الدول العظمى في الجمعية العامة انه لاينبغي اقامة وزن للاعتبارات القانونية والتاريخية في معالجة قضية سياسية كقضية فلسطين. وقد ردد بعض مندوبي الدول الصغرى صدى هذا الزعم، وسعوا لتبرير الانحراف في مبادئ العدالة والتحول عن النهج القويم في القانون الدولي .

واقتبس في صدد هذه البادرة الخطيرة العبارة التالية التي وردت في نداء اصدرته

الجمعية الاميركية للقانون الدولي مؤخراً بتاريخ ٤ تشرين الاول سنة ١٩٤٧ : « تعاني الجمعية في يومنا هذا هزة عميقة في مشاهدة الميول السائدة لدى الدول لتقديم السياسة على القانون ، وضوع سلوكها باساليب تنطوي على ازدراء المقاييس التي قررها القانون الدولي . وازدهار الحضارة منوط بتصميم الشعوب في جميع البلدان على مقاومة ميول من هذا الطراز مهما بلغ الثمن » .

ولو قبلت الجمعية العامة مطالبنا التي قدمناها مراراً للحصول على رأي استشاري يتناول الوجوه القانونية لمشكلة فلسطين ، لظفرت بمشورة تؤيد بالحجة البالغة هذا المبدأ المسلم به الذي اعربت عنه الجمعية الاميركية للقانون الدولي. غير ان من العبث توقع العدل من مقترفي الظلم ، ولا يمكن نشدان المحافظة على القانون في عمل غير مشروع لدى اولئك الاشخاص انفسهم الذين يحملون وزر ذلك العمل الجائر .

الالتجاء الى المحكمة الدولية — لقد اتخذت الجمعية العامة قراراً في العشرين من تشرين الثاني المنصرم تحث فيه الامم المتحدة وهيئاتها المختلفة على ضرورة استخدامها لمحكمة العدل الدولية بصورة اوسع من ذي قبل ، واوصتها ان ترفع الى محكمة العدل الدولية ، بغية الحصول على رأي استشاري للمسائل القانونية الخطيرة التي ظهرت خلال اعمال الهيئات التابعة للامم المتحدة ، المنطوية على قضايا متعلقة بالمبادىء الاساسية يستحسن البت فيها ، والتي تتضمن بوجه خاص نقاطاً قانونية تتعلق بتفسير ميثاق الامم المتحدة . وها نحن ازاء قضية يتناول النزاع الحاد فيها مشروعية شروط الانتداب وصلاحية الجمعية العامة . وقد اعرب كثير من الوفود عن شكوكها في انطباق مقترح التقسيم على القانون وشجبه كمشروع يناقض نصوص الميثاق . وبالرغم من تقديم مقترح رسمي يرمي الى الافادة من رأي المحكمة الدولية الاستشاري في هذه القضية الخطيرة، تخطت الجمعية العامة هذا الطلب دون ان تعمد حتى لمناقشته وعرضه على التصويت .

المسلمون هم السدنة المتطفيون للامكنة المقدسة — يؤمن المسلمون في العالم، الذين يبلغ عددهم نحو ٤٠٠ مليون في آسيا وشرق اوروبا وافريقيا ، ايماناً خالصاً

بالمؤسسين العظام للديانات التوحيدية الثلاث ـ موسى وعيسى ومحمد ـ ويعتبرون فلسطين ارضاً مقدسة ، والمعابد اليهودية والمسيحية والاسلامية امكنة مطهرة ينبغي صيانتها وتقديسها ، ولقد حافظوا عليها بنفوس مفعمة بالاحترام خلال القرون الثلاثة عشر الاخيرة من الحكم الاسلامي في فلسطين . وهم لايحتملون بسط السيطرة اليهودية على هذه الامكنة المقدسة ، لان اليهود لايعتقدون بقداسة المعابد المسيحية والاسلامية ،ولا يؤمنون بمحمد والمسيح او بعقيدتيها. وهذه الظاهرة مهمة جداً في نظر المسيحيين والمسلمين الشرقيين ، ويجب ان تكون كذلك في نظر جميع المؤمنين المعتقدين في سائر انحاء العالم .

ولا يغربن عن البال ابداً ماتحدثه اقامة سلطة يهودية وحيدة بالقوة لحراسة تلك الامكنة المقدسة من اثر بالغ في نفوس المسلمين والمسيحيين الاتقياء ، نظراً لما ينطوي عليه ذلك الاثر من نتائج محزنة .

الدولة اليهودية اسفين في قلب البلاد العربية ـ تتأثر شعوب الدول العربية السبع التي تتألف منها الجامعة العربية بصورة خاصة من قيام دولة اجنبية في وسطها، يقطنها شعب معروف بأطماعه التوسعية الكبيرة في جميع انحاء العالم ، وتحدق البلاد العربية بفلسطين وهي مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً في وحدة عنصرية ولغوية ودينية وسياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية وعاطفية، وكانوا جميعاً مشتركين في مصير واحد منذ ثلاثة عشر قرناً في الامبراطوريتين العربية والعثمانية .

فمن الطبيعي ان يعتبر العرب دق اسفين اجنبي كهذا في قلب بلادهم اعتداء صارخاً على صميم كيانهم الحيوي ، وان يروا انفسهم مضطرين للخوض بكل ماوسعهم من قوة في نضال حياة او موت لمقاومة هذا المشروع ، وهم مقتنعون اقتناعاً تاماً بان يهود العالم يصممون على اقامة هذا الجسر في ساحل بلادهم ليثبوا منه الى الشرق بغية السيطرة على اقتصادياته ، يعضدهم في ذلك بعض الدول الاستعمارية الغربية . وسيكون العرب اول ضحايا هذه المؤامرة الرهيبة ، وينبىء زعماء الصهيونية اتباعهم بان هذا الحل هو الخطوة الاولى لتحقيق البرنامج الاكبر البالغ

السعة ، بل يعمد الارهابيون منذ الآن الى معارضة اولئك الذين قبلوا هذا الحل.

زعزعة الثقة في نفوس العرب — ويشعر العرب الآن بعد ان تلقت ثقتهم بعدالة الامم المتحدة هذه الصدمة القوية ، وسددت الى صدورهم طعنة القرار الجائر ، ان لامناص لهم من الالتجاء الى الدفاع عن النفس لدفع هذا الخطر المخيف . ولا يسع اي امرىء مطبوع على الشعور بالعدالة والانصاف ان يلوم العرب لخوفهم من هذا الوضع المهدد لكيانهم ،او لنضالهم نضالا مستميتاً دفاعا عن انفسهم ضد هذا العدوان الممقوت . والامل ان يعمل مجلس الامن الذي تألف لصون السلام المرتكز على الحق والعدالة وفقاً لمبادئها ، ويصلح الخطيئة المشؤومة التي تسرعت الاغلبية في الجمعية العامة باقترافها بسبب ضيق الوقت والضغط الهائل من قبل الصهيونيين . وقد صرح احد زعمائهم البارزين مزهواً : «لقد دفع هذا الجيل من اليهود امبراطورية الى التحصن وراء الاسلاك الشائكة وانتزع قراراً من الامم المتحدة » .

واذا كان هذا الزهو والتفاخر مرآة تعكس ما كان يجري في الجمعية وغيرها، اصبح تعليق على الاغراض والمغازي المنطوية لغوا زائـداً لافائدة منه . اضف الى ذلك ان هذا الحكم الذي يدعوه الزعيم الصهيوني قراراً ليس سوى توصية فحسب.

قداسة المبدأ العام — واني لآمل ان يعالج اعضاء مجلس الامن الموقرون هذه القضية الخطيرة علاجاً يعزز ثقة العالم في استقامتنا وولائنا لمبادىء العدالة والقانون التي يرتكز عليها ميثاقها . والامم التي اجتمع مندوبوها في سان فرانسيسكو الفت بموجب هذا الميثاق جمعية عامة عالمية ، ونظمت الامم المتمدنة الديمقراطية المحبة للسلام في وحدة شاملة. ونعني بالامم المتمدنة تلك الامم التي اعتنقت العقيدة المنطوية على مقاييس شاملة عالمية للقانون والحق والعدالة ، وهي المقاييس التي يعترف بها ويجلها العقلاء في جميع انحاء العالم ، فازدراؤنا بهذه العقيدة يناقض العهود التي اخذناها على عاتقنا بموجب هذه المعاهدة الدولية المقدسة .

وبمقتضى هذه المبادىء الملزمة لكل عضو في الامم المتحدة ، يجب ان تكون اعمال مجلس الامن في قضية فلسطين مستندة الى الاعتقاد بان مشروع التقسيم الوارد

في توصيات الجمعية العامة غير قانوني ، وهو مشروع جائر مناقض للقانون الدولي وللحقوق الحيوية لسكان فلسطين الاصليين .

سابقة خطيرة — زملائي اعضاء مجلس الامن، ليست هذه القضية عربية ـ يهودية ، ولا قضية الشرق والغرب ، بل هي اهم كثيراً من هذا واخطر ، فهي قضية صراع بين العواطف العمياء وبين العقل، بين الحقوق الطبيعية والحقوق المكتسبة بموجب الدعاوى الباطلة وباسلوب غير مشروع، بين مناهج القانون الدولي وسياسة القوة المرتكزة على شريعة الغاب ، بين المبادىء وبين السوانح الطارئة المتهزة . يتحدى العرب الممثلون في هيئة الامم المتحدة الدول العظمى ان تبين لهم المواضع التي تناقض فيها مطالب اخوانهم في فلسطين المبادىء المنطوية في ميثاق الامم المتحدة ،وهم يريدون ان يعلموا كيف يمكن ان تأتلف الاماني الصهيونية لتأليف دولة في فلسطين مع الحقائق ومبادىء القانون الاساسية والديمقراطية ،بل مبادىء الميثاق نفسه الذي اتخذناه دستوراً لنا . فاذا استثنينا فلسطين من هذه القواعد المقررة ونحن نعلم علم اليقين بان المطلب الصهيوني لتقسيم تلك البلاد لا يرتكز على دستور وانه مناف لنصوص الميثاق ، فانما نرتكب خطأ بالغاً وانحرافاً خطيراً عن سبيل الحق ، ونقرر سابقة اثيمة يسهل تحولها لمناهضتنا والتهامنا . ولا يستطيع امرؤ ان يحترم حكماً جائراً يصدره قاض مقتنع كل الاقتناع بجور قراره ، وقد اعترف مراراً بذلك متذرعا بالظروف الخاصة والضرورة السياسية الطارئة . فحذار ان نلعب بالنار لان سابقة تقسيم فلسطين هي اخطر من اي موقف سياسي يمكن تصور حدوثه نتيجة لالغاء هذه السابقة .

هيئة الامم المتحدة لا ترتبط بالتقسيم — بالرغم من فساد مشروع التقسيم وبطلان قانونيته ، وانحرافه انحرافاً بالغاً عن مبادىء الحق والعدالة واستحالة تنفيذه ، نرى الصهيونيين واعوانهم في هذه الايام يروجون بان شرف هيئة الامم المتحدة وهيبتها مرتبطان بتنفيذ هذا المشروع ، ويقولون ان هذه المنظمة الدولية ستضمحل اذا لم يحقق مشروع التقسيم ، ويحرضون متحمسين على ارسال قوة دولية الى فلسطين .

وهذا زعم باطل كل البطلان، فالجمعية العامة اقتصرت على ابداء الرأي وقدمت حلا لا يمكن البت في صوابه او خطأه دون عرضه على الفرقاء اصحاب الشأن، وتنفيذه منوط بقبول هؤلاء الفرقاء او رفضهم، كما ان الجمعية ليست معصومة عن الخطأ، وتوصياتها ليست ملزمة، يضاف الى ذلك ان التقارير الكاذبة التي غذاها بها الصهيونيون قد أضلها سواء السبيل، ولم تتخذ الجمعية قراراً في الموضوع، بل اقتصرت على توصية المملكة المتحدة وغيرها من الامم الاعضاء بقبول الحل المقترح، ولما تعمد واحدة من هذه الامم الى تلبية طلبها.

لا يرتبط شرف هيئة الامم المتحدة وهيبتها بتنفيذ هذه التوصيات، بل هما بالاحرى مرتبطان بما تنطوي عليه هذه الهيئة من الشعور بالعدالة ومن الاستقامة واحترام حقوق الشعوب. وهي لابد ان تضمحل اذا حادت عن صراط القانون والعدالة، وكانت توصياتها مناقضة للحق والعدل، او اذا حاولت فرض قرار جائر بالقوة.

الرجوع الى الحق — قال الحكماء قديما « الدولة حديقة سياجها العدالة »، ومن الواجب دون ريب ان تكون العدالة سياجا لهذه المنظمة يحفظها من الانهيار، وذلك خير لها من الاصرار على الخطأ والامعان في الظلم.

وقال الحكماء قديما « الرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل ». فاذا شئنا حقاً ان نخدم هذه المنظمة ونتقذ هيبتها، وجب علينا ان نردها عن النهج الخاطىء، وان لا نتواطأ معها في اصرارها على الظلم واقتراف الزلل الفاضح.

لقد طلب الصهيونيون الى اعضاء هذه المنظمة الموافقة على مشروع التقسيم، واكدوا لهم بان العرب سيقبلونه وانهم غير قادرين على المقاومة، واذا قاوموه ورفضوا الاذعان للقرار استطاع الصهيونيون بمفردهم ان يوقفوهم عند حدهم. وبعبارة اخرى تحدى الصهيونيون العرب فقبل العرب فيما يبدو تحديهم، وقد بات من الجلي ان تأكيدات الصهيونيين لاقيمة لها، والعرب قد رفضوا مشروع التقسيم بصراحة، وهم مصممون على مقاومته، فمن الحق والواجب ان يتحمل اصحاب التأكيدات وحدهم عبء نتائجه، بل من الحق والواجب ان تعيد هذه المنظمة النظر

في قرارها الذي استند الى تلك المقدمات المنطقية الباطلة .

الصيونية حرب صليبية حديثة – يحرض الصيونيون اليوم الدول العظمى على تنظيم حملة عالمية لغزو فلسطين لاتختلف عن الحملة الدينية القديمة التي جردت قبل تسعة قرون لانقاذ الارض المقدسة من الحكم الاسلامي وتأسيس حكم مسيحي مكانه . والفرق الوحيد بين الحملتين ان الحملة الاولى جردت لتأييد المسيحية، وان الثانية يراد تجهيزها لمناصرة اليهود . ففي الحملة الاولى نهض العالم المسيحي للدفاع عن امكنته المقدسة وانقاذها من المسلمين الذين كانوا يوقرون هذه الاماكن ويعتبرونها مقدسة كما كان يفعل المسيحيون تماما. فهل من الممكن ان ينبري العالم المسيحي اليوم لانقاذ هذه الامكنة المقدسة نفسها من سدنتها الشرعيين ، وهم السكان المسلمون والمسيحيون في فلسطين المتساوون في الاعتراف بقدسيتها ، وان يسلمها الى شعب لايقر لها بهذه القداسة ؟ وهل من المنطق السليم لحضارتنا الراهنة التي استنكرت الحروب الصليبية القديمة ان تقبل وتدعم الحرب الصليبية اليهودية ؟

لقد اشتعلت الحرب الصليبية القديمة تلبية لنداء البابا ، ويحاول الصيونيون اليوم ان يبعثوا هذه الفكرة من اكفانها لارضاء امانيهم السخيفة .

لايستطيع العرب ان يعملوا اقل مما عملوه – لقد امتنع عن تأييد مشروع التقسيم خمس دول ممثلة في مجلس الامن ، اثنتان من ذوات المقاعد الدائمة وثلاثة من ذوات المقاعد غير الدائمة ، ولا يحتمل ان تقبل هذه الدول مسؤولية تنفيذ التقسيم بالقوة . وثمة دول اخرى ايدت التقسيم باعتباره مجرد توصية الى الامم المتحدة بقبوله ، ولا يمكن اتخاذ التدابير لتنفيذه قبل ان توافق على قبوله هذه الامم بصورة دستورية .

اما العرب فلن يستطيعوا ان يفعلوا ازاء هذه التوصية اقل مما تفعله اي امة في مثل هذا الموقف للذود عن وحدة بلادها والمحافظة على كيانها القومي، وهم يضعون ثقتهم الآن في الجمعية العامة لاعادة النظر في هذا المشروع .

اللجنة غير قانونية – واود ان اتحدث الآن عن التقارير المعروضة للمناقشة ،

ولكني ارى من الضروري قبل التكلم عن محتويات التقريرين اللذين قدمتها لجنة فلسطين ، ان استرعي الانتباه ثانية الى الاعتراضين اللذين اثرتها في اجتماع سابق على الطريقة التي تم بموجبها تشكيل هذه اللجنة ، ومخالفة مشروع التقسيم للقانون في هذه المرحلة المتقدمة .

لقدمت بالاعتراض الاولي لان تشكيل اللجنة كان مخالفاً للقواعد والاجراءات الخاصة في الجمعية العامة ، فالقاعدة ٨٢ تنص على اجراء جميع الانتخابات في الجمعية العامة بواسطة الاقتراع السري ولا تسمح بالتعيين والتسمية مطلقاً . وينص قرار الجمعية العامة على ان « تقوم الجمعية العامة بانتخاب الاعضاء الممثلين في هذه اللجنة» الجزء ١ القسم ب ١ .

والآن وقد رأينا بان اعضاء هذه اللجنة لم ينتخبوا بواسطة الاقتراع السري وفقاً للقاعدة المذكورة خلال الجلسة الكاملة للجمعية العامة المنعقدة في التاسع من تشرين الثاني ، وانهم قد عينوا من قبل رئيس الجمعية بصورة صريحة خلافاً لتلك القاعدة التي تمنع التسمية والتعيين بشكل حاسم في جميع الانتخابات التي تقوم بها الجمعية العامة ، يتضح لنا بان تشكيل هذه اللجنة غير قانوني وان اعضاءها لا يملكون صلاحية القيام بالوظائف المعينة لهذه اللجنة . والحجة بان هذه التبعات لم تلق اعتراضات في وقتها غير واردة ، لان السكوت ازاء قرار غير مشروع لا يجعله مشروعاً ، وقد وضعت قواعد الاجراءات الخاصة للحؤول دون العبث بحرية الاقتراع التامة وذلك بالغاء التعيينات .

ويستند الاعتراض الثاني الى نص قرار الجمعية العامة كما هو مبين فيما يلي : « توصي الجمعية العامة المملكة المتحدة كدولة منتدبة في فلسطين ، وسائر الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بقبول وتنفيذ مشروع التقسيم على اساس الاتحاد الاقتصادي بالنسبة الى الحكومة المقبلة في فلسطين » .

توصية وليس بقرار — وارى طبقاً لما فهمت من النص بان الجمعية العامة لم تصدر قراراً نهائياً بصدد مشروع التقسيم ، وهي مدركة بانها لا تملك الحق في اصداره ،

ولكنها اقتصرت على توصية المملكة المتحدة وسائر الدول الاعضاء في الامم المتحدة بقبول وتنفيذ مشروع التقسيم على اساس الاتحاد الاقتصادي ، فالجمعية العامة اعدت هذا المشروع واوصت الامم المتحدة الاعضاء بقبوله اذا وافقت عليه . فيترتب على ذلك ان يقدم هذا المشروع الى جميع الاعضاء لتتخذ الطرق والترتيبات المعتادة قبل الموافقة عليه ، ولم تقم اية من الامم المذكورة بشيء من هذا القبيل حتى الآن . ولا يمكن الادعاء بان اصوات الوفود في الجلسة المنعقدة في التاسع من تشرين الثاني تعد قبولا رسمياً للمشروع من قبل الامم الاعضاء ، فقد اقترعنا على المخدرات والمتاجرة بالنساء والاطفال وغيرها من القرارات بالاجماع ، وكان اقتراعنا يستند الى توصيات مماثلة خاضعة في تطبيقها الى موافقة حكومات الدول الاعضاء بصورة رسمية .

ولقد استأنست برأي بعض فقهاء القانون البارزين في هذه البلاد في الاعتراض الذي قدمته ، فأيدوا وجهة نظري في هذه القضية كما عرضتها لكم تماما ، واضاف احدهم الى ذلك بان تنفيذ هذا المشروع يقضي بصورة مؤكدة باستخدام الدول الاعضاء للقوة العسكرية ، وان قبول الاضطلاع بمسؤولية من هذا القبيل يجعل موافقة حكومات لا تقل عن ثلثي الامم الاعضاء ضرورية .

ومن الواجب الملاحظة بان المقترعين قد صوتوا على توصية الامم الاعضاء بقبول المشروع ولم يتخطوا ذلك الحد ، وتركت الحكومات المختلفة وشأنها تمارس حريتها في قبول او رفض الاضطلاع بالمسؤولية الناجمة عن تنفيذ هذا المشروع بالقوة . ويبدو واضحاً بانه لا يمكن عمل شيء في هذه الظروف قبل ان توافق اغلبية الامم الاعضاء المطلوبة على المشروع باساليبها وطرقها الرسمية .

هيئة الامم المتحدة ليست في خطر — ولا يوجد ازاء هذه الاعتبارات مبرر للموقف الذي يقفه البعض مجاهراً بان هيئة الامم المتحدة ستتلاشى اذا رفض قرار الجمعية العامة ، وهذا الزعم هو من صنع الدعاية الكاذبة التي تهدف الى دعم موقف اولئك الذين يحاولون تحقيق حلمهم الوهمي الهوائي بالاعتداء الصارخ . ولذا اطلب

الى مجلس الامن ان يتخذ موقفاً واضحاً في هـذين الاعتراضين قبل ان ننتقل الى البحث في محتويات التقريرين اللذين قدمتها اللجنة الى هـذا المجلس . واني اطلب ذلك لانه هو السبيل الوحيد القويم العادل لايقاف الاضطرابات الخطيرة التي اندلع لهيبها في الارض المقدسة ، والتي قد تؤدي الى تهديد السلام في العالم ، ولا ادري كيف يمكن توجيه اللوم الى العرب في هذا الصراع الدامي .

العرب يذودون عن كيانهم — مشروع التقسيم نفسه دفع العرب في فلسطين الى اليأس المطلق ، وهم يعتقدون ان هـذا المشروع قد قرر مصيرهم وقضى عليهم بالابادة والفناء ، فلا عجب ان يصمموا في غمرة هذا الفزع على الدفاع عن صميم كيانهم ، وان يفضلوا الموت ببسالة في ميدان الشرف على انتظار فنائهم التدريجي كالجبناء الرعاديد . واني لعلى يقين تام من رسوخ هذه العقيدة في نفوسهم .

وقد ترك نصف عدد السكان من العرب في فلسطين داخل حدود الدولة اليهودية تحت رحمة اعدائهم الذين ينوون طردهم من ديارهم وبيوتهم ليحل فيها المهاجرون الجدد ، فليس لاحد ان يلومهم ازاء هذا المصير الفاجع اذا اصبحوا ثائرين واندفعوا الى النضال في سبيل الذود عن كيانهم . والعرب لا يقاومون سلطة شرعية ، بل يقاتلون جلاديهم الذين يعتبرونهم غزاة غرباء وفدوا الى فلسطين لانتزاع تراثهم وارواحهم .

اليهود يتمردون على السلطة — تمرد اليهود تمرداً عنيفاً ضد السلطة المشروعة لحماتهم المحسنين الكرماء ، وارتكبوا افظع الجرائم في تمردهم الوحشي ، ونشروا حكم الارهاب في سائر انحاء البلاد طيلة السنين الثلاث الاخيرة ، ولم يرفض الصهيونيون في الولايات المتحدة الاميركية ان يستنكروا هذه الفظائع المقترفة في فلسطين فحسب ، بل حبذوا اقترافها ضمنا واستخدموها كهراوة مسلطة فوق رأس بريطانيا ، واعلنوا بان قلوب اليهود الاميركيين ممتلئة بالافراح كلما نسفت مستودعات الذخيرة البريطانية أو السجون أو السكك الحديدية او المصارف وتطايرت انقاضها في اجواء السماء .

الصهيونيون معتدون — لم يقاتل العرب البريطانيين او اليهود في فلسطين قبل التاسع والعشرين من تشرين الثاني ، اما الصهيونيون فقد كانوا مصدر جميع الفتن والاضطرابات والفظائع المقترفة ، والصهيونيون كانوا وما برحوا هم المعتدون في نظر العرب وفي نظر القانون الدولي والانصاف منذ ثلاثين سنة . فقرار الجمعية العامة نفسه اذن يعد مسؤولا بحق عن الاضطرابات الحالية التي يشتبك فيها العرب واليهود .

ليس لمطلب اللجنة مبرر في الميثاق — ان المطلب الذي وجهته اللجنة الى مجلس الامن لاعداد وارسال قوة دولية كبيرة الى فلسطين ، بغية قمع كل مقاومة لتنفيذ توصيات الجمعية العامة ، لا يستند الى اي حجة او مبرر في ميثاق الامم المتحدة . واني لعاجز عن رؤية اي نص في هذا الميثاق يتضمن الاشارة بصورة مباشرة اوغير مباشرة الى سلطة الجمعية العامة في تنفيذ توصياتها بالقوة الحربية . ولو كان الامر كذلك لما ظلت التوصيات توصيات بل اصبحت اوامر او قوانين حكومية .

ليست الجمعية العامة حكومة عالية — ليست الجمعية العامة حكومة عالية ، وهي لا تتمتع بالسلطة التنفيذية التي تهيمن بها على شعوب العالم ، ولو كانت حكومة مركزية للعالم لوجب تنفيذ اوامرها واحترام قوانينها . ولكن من الواضح الجلي انها ليست حكومة ، وان مهمتها تقتصر على اسداء النصح ، والفرقاء الذين توجه اليهم هذه النصائح يقبلونها اذا كانت محقة عادلة لا تضر بحقوقهم الجوهرية .

وليس ثمة تأثير في هيئة الامم المتحدة اذا لم تقبل التوصيات ، فالحكومة التي تقصر في المحافظة على قوانينها الخاصة قد تنهار ، ولا يصح هذا الامر في منظمة دولية تتألف من امم مستقلة ذات سيادة كما هو حال الجمعية العامة .

تحديد استخدام القوة — لقد حدد استخدام مجلس الامن للقوة الدولية بصورة جلية في الفصل المخصص لهذا الموضوع ، وينص هذا التحديد على الحالة والزمن اللذين تستخدم فيهما هذه القوة ، والخطوات التي يجب ان يتخذها مجلس

لتحقيق غايته . والفصل السابع هو الجزء من الميثاق الذي يبحث عن هذه القضية، ونحن لا نجد فيه او في اي جزء آخر من الميثاق اقل اشارة لاستخدام القوة من قبل مجلس الامن او الجمعية العامة للمحافظة على النظام العام في اي بلد من البلدان، ويسمح لمجلس الامن باستخدام القوة فقط لصيانة واعادة السلام الدولي والامن وذلك بقمع الاعتداء الذي تقوم به دولة ضد اخرى . لقد اضطرب النظام العام ولا يزال مضطربا في اليونان وشمال الصين والهند والباكستان وامكنة اخرى على قياس واسع ، فلم يدر في خلد احد ان يطلب مساعدة حربية من مجلس الامن ، وللجمعية العامة ان تطلب الى مجلس الامن العمل في قضية فلسطين ضمن صلاحيته المحددة في هذا الفصل ، وكل طلب تقدمه الجمعية او غيرها من الهيئات يتجاوز هذه الصلاحية لا يمكن قبوله .

يجب ان يرد مجلس الامن طلب اللجنة — والخلاصة ان طلب اللجنة تأليف قوة دولية في الظروف الراهنة لا يستند الى مبرر قانوني في وظائف مجلس الامن، ويجب ان يرده المجلس او يلقيه في زوايا الاهمال . وعلاوة على ذلك لا يمكن الادعاء بان الطلب ينطوي على عرض حالة او خلاف امام مجلس الامن ضد اي دولة وفقاً للمادة ٣٥ من الميثاق المشار اليها آنفاً ، وليس ثمة طلب من هذا القبيل يحفز مجلس الامن الى اتخاذ الخطوات اللازمة بشأنه . ومن الواضح ايضاً بان مجلس الامن لا يستطيع اتخاذ تدابير للعقوبة وغيرها ضد اي دولة من الدول وفقاً للفصل السابع، قبل ان يتلقى شكوى رسمية من فريق ذي صلاحية ، وقبل البحث في الشكاية بحضور الطرفين بغية التثبت من التهمة (١) .

---

(١) وقد ادلى دولته بعدئذ ببيانات اخرى في مناسبات متعددة حول القضية الفلسطينية ، اهمها في مناسبة تقديم اقتراحه باحالة القضية الى محكمة العدل الدولية لاخذ رأيها القانوني بشأن دولة اسرائيل المزعومة ، وقد اشير الى هذه البيانات في مواضعها .

القسم الرابع

بيانات جامعة الدول العربية مع مقترحات برنادوت ودستور الدولة الفلسطينية المقبلة ونظامها الاداري

١ — بلاغ اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية المنعقدة في صوفر في ١٦ - ١٩ ايلول ١٩٤٧، وذلك في موعد انعقاد الدورة الثانية للجمعية العامة في الامم المتحدة

اولا — ترى اللجنة ان مقترحات لجنة التحقيق المنبثقة من الامم المتحدة تنطوي على هدر واضح لحقوق عرب فلسطين في الاستقلال، كما تنطوي على خرق لجميع العهود التي قطعت للعرب ولذات المبادىء التي تقوم عليها منظمة الامم المتحدة. وترى في تنفيذ هذه المقترحات خطراً محققاً يهدد أمن فلسطين، والامن والسلام في البلاد العربية جميعاً. ولذلك فقد وطدت العزم، تحقيقاً لاستقلال فلسطين وحريتها، ودفاعا عن كيان الدول العربية، على ان تقاوم بجميع الوسائل العملية الفعالة تنفيذ هذه المقترحات وتنفيذ كل تدبير آخر لايكفل تحقيق استقلال فلسطين كدولة عربية.

ثانياً — لقد سبق لحكومات الدول العربية ان حذرت لجنة التحقيق السالف ذكرها من مغبة التوصية باقامة دولة يهودية في فلسطين، وكاشفتها بما سيؤدي اليه ذلك حتما من اضطرابات تعم الشرق الاوسط باسره. ذلك ان عرب فلسطين لن يسلموا باي تدبير يكون من شأنه ان يقضي على وحدة بلادهم واستقلالها، بل انهم سيخوضون حربا لا هوادة فيها لدفع ذلك العدوان عن بلادهم، لا سيما وانهم يعرفون ان البلاد العربية جميعاً ستقف من ورائهم تناصرهم وتمدهم بالرجال والمال

والعتاد للدفاع عن كيانهم . وان الحكومات العربية نفسها لن تستطيع ان تكبت شعور شعوبها الثائرة من جراء الظلم الواقع عليها ، ولا ان تقف مكتوفة الايدي امام خطر يهدد البلاد العربية جميعا ، بل انها ستضطر الى مباشرة كل عمل جاسم يكون من شأنه ان يدفع العدوان ويعيد الحق الى نصابه .

ولن يكون موقف كهذا من جانب الشعوب العربية او حكوماتها امراً شاذاً، بعد ان ثبت لديها في مناسبات متعددة ان الصهيونيين انما يعتمدون في تسلحهم وحركاتهم الارهابية ونشاطهم الحربي للتنكيل بعرب فلسطين على مساعدات مادية ومعنوية تقدمها لهم بعض الحكومات الاجنبية وبعض الهيئات والمنظمات التي تشجعها تلك الحكومات ، فضلا عن ان مسألة نزع السلاح من اليهود ومقاومة نشاطهم الارهابي قد كانت موضع طلبات واحتجاجات متكررة من جانب الحكومات العربية لدى الحكومات الآنف ذكرها من غير ان تكلل هذه المساعي باية نتيجة حاسمة .

ثالثاً — ولذلك ترى اللجنة ان تكاشف الشعوب العربية جميعا بحقيقة المخاطر التي تحيط بقضية فلسطين ، وان تدعو كل عربي ان يقدر خطورة هذه المخاطر ، وان يقدم لفلسطين كل ما في وسعه من معونة وتضحية ، وقد اتخذت اللجنة من جانبها من التدابير الفعالة ما يكفل تحقيق الاهداف العربية .

٢ — قرار مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في لبنان بتاريخ ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ اي قبل اتخاذ القرار المشؤوم بتقسيم فلسطين

يرى مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في لبنان ، ان قرارات مؤتمر بلودان السرية التي كانت واجبة التنفيذ في حالة قبول تقرير لجنة التحقيق الانكليزية الاميركية والشروع في تنفيذ ذلك التقرير ، لا تزال قائمة واجبة التنفيذ في حالة تطبيق اي حل من شأنه ان يضر بحق فلسطين في ان تكون دولة عربية مستقلة .

وبالنسبة الى قرارات الحكومة البريطانية المعلنة اخيراً بعزمها على التخلي عن انتدابها على فلسطين وانسحابها منها بقواتها العسكرية وجهازها الاداري ، ونظراً

لوجود القوات الصهيونية ومنظماتها الارهابية التي تهدد سلامة العرب في فلسطين، يرى المجلس ان الحالة تستلزم من جانب الدول العربية اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين ، ولهذه الغاية يقترح المجلس ان يوصي حكومات الدول العربية بان تبادر الى اتخاذ هــذه الاحتياطات العسكرية على ان تيسر الدول المتاخمة لفلسطين للدول غير المتاخمة سبيل الاشتراك والتعاون في هــذا الواجب بالاتفاق بينها .

ويوصي المجلس تنفيذاً للقرارات السابقة باداء المعاونة الفعلية للعرب في فلسطين ، وتقويتهم وتعضيدهم للدفاع عن انفسهم وعن كيانهم ، وان ترصد فوراً دول الجامعة الاموال اللازمة لذلك على ان تتولى انفاق هذه الاموال لجنة خاصة .

٣ – البيان الذى اصدره رؤساء الحكومات العربية فى ١٨ كانون الاول ١٩٤٧ اثر اجتماعهم بالقاهرة

منذ تلاقت اغراض الاستعمار واطماع الصهيونية على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وعرب هذه البلاد في محنة تفرض القوة عليهم جماعات اجنبيــة عنهم تأتيهم من الغرب ومن الشرق بلغاتها وعاداتها ومذاهبها الاجتماعية ، ولا تلبث هذه الجماعات ان تنتزع من العرب بشتى الوسائل اراضيهم وموارد رزقهم وهي اليوم تسلبهم اوطانهم . وقد مدت الدولة المنتدبة هؤلاء الدخلاء بالمعونة فمكنتهم من انشاء جيش مدرب مسلح انقلب في السنين الاخيرة الى اداة ارهاب واداة شر على البلاد جميعاً بما عاثوا فيها من فساد . وقد بصرت حكومات الدول العربية الدولة المنتدبة وغيرها من الدول في مناسبات كثيرة بطرائق شتى وفي مؤتمرات متعددة بسوء المنقلب في فلسطين ، وكاشفتها العاقبة الوخيمة لعملها وعمل الصهيونيين وما يؤدي اليه من حروب وفتن بين المسلمين والمسيحيين من ناحية واليهود من ناحية اخرى تعم الشرق باسره وقد تمتد احقاباً طويلة .

ولما تفاقمت الحالة في فلسطين، وعجزت الدولة المنتدبة عن حفظ الامن والنظام،

عرضت امر الانتداب على هيئة الامم المتحدة، فأدت وفود الدول العربية في دورتي الجمعية العامة واجبها كاملا ، واظهرت حق العرب وبغي الصهيونية ، وانذرت بالعواقب الوخيمة اذا ماتجاهلت الجمعية مبادىء الحق والديمقراطية ، ولكن لشديد الاسف تنكرت الجمعية لذات المبادىء التي تضمنها ميثاقها ، فاوصت بتقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية فيها ، وهي بذلك قد هدرت حق كل شعب في اختيار مصيره وتقريره ، واخلت بمبادىء الحق والعدالة جميعاً ، وهي بعد قد رسمت للتقسيم حدوداً تجعله غير قابل للتنفيذ ، وتجعله ايضاً مصدر الاضطراب والفتنة ،فادخلت فيما اسمته بالدولة اليهودية اجود اراضي العرب واوسعها رقعة ،واكبر موارد الثروة الاقتصادية في البلاد وأخطرها شأناً ، ووضعت نصف مليون من العرب مسيحيين ومسلمين تحت نير الصهيونية وسيف ارهابهم،وهم انفسهم لايتجاوزون عدد العرب الذين يراد وضعهم تحت سلطان الصهيونية الدخيلة ، وذلك بعد ان نزعت الدولة المنتدبة من العرب سلاحهم ومكنت الصهيونية من رقابهم .

وقد استفز هذا الوضع الظالم الشرق باسره ، بل كثرة سكان العالم اجمع، فهبت الشعوب العربية والاسلامية جميعا مندفعة لازهاق الباطل واحقاق الحق وانقاذ عرب فلسطين المستضعفين في اراضيهم وديارهم . وحكومات دول الجامعة العربية تقف صفاً واحداً في جانب شعوبها في نضالها لدفع الظلم عن اخوانهم العرب وتمكينهم من الدفاع عن انفسهم، ولتحقيق استقلال فلسطين ووحدتها .

وقد قرر رؤساء وممثلو هذه الحكومات في اجتماعهم بالقاهرة ان التقسيم باطل من اساسه ، وقرروا كذلك عملا بارادة شعوبهم ان يتخذوا من التدابير الحاسمة ماهو كفيل بعون الله باحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب .وسيرى العالم استحالة اخذ العرب بالعنف واخضاعهم للقوة اياً كان مصدرها ، وسيرى العالم ان العرب حين دعوا الى التمسك بقواعد الحق والعدل وحين انذروا بعواقب المغامرة الصهيونية ، انما كانوا طلاب حق وعدل بين الناس جميعاً ،راغبين في استبعاد اسباب الفتن والاضطراب في الشرق الاوسط ، حريصين على اقرار السلام في ربوعه . وسيرى العالم كذلك ان الذين عملوا على تقسيم فلسطين دون

تدبر العواقب ، يتحملون وحدهم مسؤولية الفتن والاضطرابات التي اثاروها والتي لا يعلم مداها .

اما وقد تغلبت الشهوات والاغراض حتى في ساحة الامم المتحدة ، واغلقت ابواب الحق والعدل في وجوه العرب ، فانهم قد وطدوا العزم على خوض المعركة التي حملوا عليها وعلى السير بها حتى نهايتها الظافرة باذن الله ، فتستقر مبادىء الامم المتحدة في نصابها السليم ، وتسود في الاراضي المقدسة مبادىء العدالة والمساواة بين الناس اجمعين .

٤ — نص المذكرة التاريخية من دول الجامعة العربية الى العالم تبرر فيها دخول جيوشها الى فلسطين في ١٥ ايار سنة ١٩٤٨

١ — كانت فلسطين جزءاً من الامبراطورية العثمانية السابقة خاضعاً لنظامها وممثلا في برلمانها ، وكانت الاغلبية الساحقة لسكان فلسطين من العرب ، وفيها قلة يهودية ضئيلة تتمتع بما يتمتع به بقية السكان من حقوق ، وتتحمل مايتحملون من اعباء ، ولم تكن محل اي معاملة مجحفة بسبب عقيدتها الدينية ، وكانت الاماكن المقدسة مصونة وحرية الوصول اليها مكفولة .

٢ — ولقد كان العرب يطالبون دائما بحريتهم واستقلالهم ، ولما نشبت الحرب العالمية الاولى واعلن الحلفاء انهم يحاربون لتحرير الشعوب ، انضم العرب اليهم وحاربوا في صفوفهم لتحقيق امانيهم القومية ونيل استقلالهم ، وقطعت انكلترا عهداً بالاعتراف باستقلال البلاد العربية في آسيا ومنها فلسطين ، فكان للعرب اثر ملحوظ اعترف به الحلفاء في احراز النصر النهائي .

٣ — ولقد اصدرت انكلترا في عام ١٩١٧ تصريحاً ابدت فيه عطفها على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . ولما علم العرب به احتجوا عليه ، فطمأنتهم انكلترا مؤكدة لهم انه لايمس حق بلادهم في الحرية والاستقلال ، ولا يؤثر في الوضع السياسي للعرب في فلسطين . ورغم بطلان هذا التصريح من الناحية

القانونية ، فقد فسرته انكلترا بانه لايرمي الى اكثر من انشاء مركز روحي لليهود في فلسطين ، وانه لا يخفي وراءه مقاصد سياسية كانشاء دولة يهودية ،وبهذا ايضاً صرح زعماء اليهود .

٤ ـ ولما انتهت الحرب لم تف انكلترا بوعدها بل وضع الحلفاء فلسطين تحت نظام الانتداب ، وعهدوا به الى انكلترا بمقتضى صك نص على ادارة البلاد لمصلحة اهلها وتهيئتها للاستقلال الذي اعترف ميثاق عصبة الامم ان فلسطين اهل له .

٥ ـ ولقد سارت انكلترا بفلسطين سيراً مكن اليهود من اغراقها بسيول المهاجرين وساعدتهم على الاستقرار في البلاد ، رغم انه ثبت ان كثافة السكان في فلسطين تجاوزت مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المزيد من المهاجرين ، ولم ترع للسكان العرب مصالح ولا حقوقاً وهم اصحاب البلاد الشرعيون. فكانوا يتبعون مختلف الوسائل للاعراب عن قلقهم وغضبهم من هذه الحالة الضارة بكيانهم ومصيرهم ، ولكنهم كانوا يقابلون بالاعراض والسجن والتشريد .

٦ ـ ولما كانت فلسطين قطراً عربياً واقعاً في قلب البلاد العربية ، تربطه بالعالم العربي روابط عديدة روحية وتاريخية وستراتيجية ،فقد اهتمت البلاد العربية بل والشرقية حكومات وشعوباً بامر فلسطين ، واثارت قضيتها في المحافل الدولية ولدى انكلترا مطالبة بحلها وفق العهود المقطوعة والمبادىء الديمقراطية .

ولقد عقد بلندن عام ١٩٣٩ مؤتمر المائدة المستديرة لبحث قضية فلسطين واستنباط الحل العادل لها ، واشتركت حكومات الدول العربية فيه وطالبت بالمحافظة على عروبة فلسطين واعلان استقلالها . وقد انتهى هذا المؤتمر باصدار كتاب ابيض حددت فيه انكلترا سياستها تجاه فلسطين ، واعترفت فيه باستقلالها وتعهدت بوضع النظم المفضية الى ممارسة خصائصه ، واعلنت ان التزاماتها الخاصة بانشاء الوطن القومي اليهودي قد استنفدت لان هذا الوطن قد انشىء بالفعل .ولكن السياسة التي رسمها هذا الكتاب لم تنفذ ، مما ادى الى ازدياد الحالة سوءاً والى تفاقم الامور ضد مصلحة العرب .

٧ ــ وفي الوقت الذي كانت الحرب العالمية الثانية دائرة الرحى فيه ، اخذت حكومات الدول العربية تتشاور في توثيق تعاونها وزيادة اسباب تضامنها وضم صفوفها تأميناً لحاضرها ومستقبلها ، ومساهمة منها في اقامة صرح العالم الجديد على اسس ثابتة ، وكان لفلسطين في هذه المباحثات مكانها من الاهتمام والعناية . وقد انتجت هذه المباحثات انشاء جامعة الدول العربية اداة لتعاون الدول العربية على مافيه امنها وسلمها وخيرها ،واعلن ميثاق جامعة الدول العربية انفلسطين بلدمستقل منذ انسلخ عن الامبراطورية العثمانية ، ولكن مظاهر استقلاله ظلت محجوبة لاسباب خارجة عن ادارة اهله . وكان من المصادفات التي علقت عليها الدول العربية اكبر الآمال ان انشئت الامم المتحدة بعد ذلك بقليل ، وقد ساهمت في انشائها وفي عضويتها ايماناً بالمثل العليا القائمة عليها هذه المنظمة .

٨ ــ ومنذ ذلك الحين لم تدخر الجامعة العربية وحكوماتها وسعاً في ولوج كل سبيل ، سواء مع الدولة المنتدبة او مع الامم المتحدة ، لاستنباط حل عادل لقضية فلسطين قائم على الاسس الديموقراطية الصحيحة ، ومتفق مع احكام ميثاق عصبة الامم والامم المتحدة ، ويكتب له البقاء ويكفل الامن والسلم في البلاد ويفتح امامها سبيل التقدم والرخاء . ولكن الوصول الى مثل هذا الحل كان يرتطم دائماً بمطالب الصهيونيين الذين جاهروا بانشاء دولة يهودية بعد ان استعدوا بالقوات المسلحة وبالحصون والاستحكامات لمقابلة كل من يقف في سبيلهم بالقوة .

٩ ــ ولما أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ توصيتها الخاصة بحل قضية فلسطين على اساس انشاء دولة عربية واخرى يهودية فيها ، مع وضع مدينة القدس تحت وصاية الامم المتحدة ، نبهت الدول العربية الى ما ينطوي عليه هذا الحل من مجافاة لحق شعب فلسطين في الاستقلال الناجز وللمبادئ الديموقراطية ولاحكام ميثاق عصبة الامم والامم المتحدة ، واعلنت رفض العرب له ، وانه لا يمكن تنفيذه بالوسائل السلمية ، وان فرضه بالقوة يهدد السلم والامن في هذه الساحة .

ولقد صح ما توقعته الدول العربية وانذرت به ، فان الاضطرابات ما لبثت ان

عمت فلسطين ، فاصطدم العرب واليهود واخذوا في التطاحن والتقاتل وسالت دماؤهم ، وعندئذ اخذت الامم المتحدة تتنبه الى خطأ التوصية بالتقسيم وهي لا تزال تبحث عن مخرج من هذه الحالة.

١٠ ــ والآن وقد انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين من غير ان تنشأ في البلاد سلطة دستورية شرعية تكفل صون الامن واحترام القانون وتؤمن السكان على ارواحهم واموالهم ، فان حكومات الدول العربية تعلن ما يأتي :

اولا ــ ان حكم فلسطين يعود الى سكانها طبقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم والامم المتحدة ولهم وحدهم حق تقرير مصيرهم .

ثانياً ــ لقد اضطرب حبل الامن واختل النظام في فلسطين ، وأدى العدوان الصهيوني الى نزوح ما ينيف على ربع مليون من سكانها العرب عن ديارهم والتجائهم الى البلاد العربية المجاورة ، و كشفت الاحداث الواقعة في فلسطين عن نوايا الصهيونيين العدوانية ومآربهم الاستعمارية مما ارتكبوا من فظائع ضد السكان العرب الآمنين ، لا سيما في قرية دير ياسين وفي طبريا وغيرهما ، كما انهم لم يرعوا حرمة القناصل فقد اعتدوا على قنصليات الدول العربية في القدس .

وبعد ان انتهى الانتداب البريطاني لم تعد السلطات البريطانية مسؤولة عن أمن البلاد الا بالقدر الذي يمس قواتها المنسحبة وفي الجهات التي تكون فيها هذه القوات وقت الانسحاب ، كما اعلنت ذلك ، وهذا الوضع يجعل فلسطين خالية من كل جهاز حكومي قادر على اعادة النظام وحكم القانون الى البلاد وتأمين السكان على ارواحهم واموالهم .

ثالثاً ــ تهدد هذه الحالة بالانتشار الى البلاد العربية المجاورة حيث الشعور ثائر بسبب الاحداث الواقعة في فلسطين . وحكومات الدول الاعضاء في الجامعة العربية وفي الامم المتحدة يساورها شديد القلق وبالغ الاهتمام بهذه الحالة .

رابعاً ــ كانت هذه الحكومات ترجو لو ان الامم المتحدة وفقت الى استنباط الحل السلمي العادل لقضية فلسطين، وفق المبادىء الديموقراطية واحكام ميثاق عصبة

الامم والامم المتحدة ، فيسود هذا الجزء من العالم الامن والسلم والرخاء .

خامساً ـ ان حكومات الدول العربية مسؤولة عن حفظ الامن والسلم في ساحتها بوصفها اعضاء في الجامعة العربية ، وهي منظمة اقليمية بالمعنى الوارد في احكام الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة . وهذه الحكومات ترى في الاحداث الواقعة في فلسطين تهديداً للسلم والامن في ساحتها عموماً وبالنسبة لكل منها بالذات .

سادساً ـ لذلك، ونظراً لان أمن فلسطين وديعة مقدسة في عنق الدول العربية، ورغبة في وضع حد لهذه الحالة وفي منعها من ان تتفاقم وتتحول الى فوضى لا يعلم مداها احد ، ورغبة في منع امتداد الاضطراب والفوضى في فلسطين الى البلاد العربية المجاورة ، وفي سد الفراغ الحادث في الجهاز الحكومي بفلسطين نتيجة لزوال الانتداب وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه ، رأت حكومات الدول العربية نفسها مضطرة الى التدخل في فلسطين لمجرد مساعدة سكانها على اعادة السلم والامن وحكم العدل والقانون الى بلادهم وحقناً للدماء

سابعاً ـ تعترف حكومات الدول العربية ان استقلال فلسطين ـ الذي حجبه حتى الآن الانتداب البريطاني ـ قد اصبح حقيقة واقعة لسكان فلسطين الشرعيين، وهم وحدهم اصحاب الحق في تزويد بلادهم بالنظم والمؤسسات الحكومية ، بمطلق سيادتهم وسلطانهم ، وهم وحدهم الذين يمارسون خصائص استقلالهم بوسائلهم الخاصة دون اي تدخل خارجي من اي نوع كان بمجرد ان يعود الى البلاد الامن والسلم وحكم القانون . وعندئذ يقف تدخل الدول العربية وتتعاون دولة فلسطين المستقلة مع دول الجامعة العربية على كل ما فيه أمن وسلم ورخاء هذا الجزء من العالم .

وتؤكد حكومات الدول العربية في هذه المناسبة ما سبق لها ان أعلنته امام مؤتمر لندن والامم المتحدة ، من ان الحل الوحيد العادل لقضية فلسطين هو انشاء دولة فلسطينية موحدة وفق المبادىء الديموقراطية، يتمتع سكانها بالمساواة التامة امام القانون ، وتكفل للاقليات فيها جميع الضمانات المقررة في البلاد الديموقراطية

الدستورية ، وتصان الاماكن المقدسة وتكفل حرية الوصول اليها .

ثامناً ـ تعلن الدول العربيـة ، بما لا يقبل مزيداً من التأكيد ، ان هـذه الاعتبارات والاهداف هي وحدها التي اقتضتها ان تتدخل في فلسطين ، وانها لا يحدوها الا مجرد وضع حد للاحوال السائدة فيها ، ولهذا فهي وطيدة الثقة في ان يلقى عملها هذا تأييد الامم المتحدة باعتباره رامياً الى تحقيق اهدافها واعلاء مبادئها كما نص عليها ميثاقها .

٥ ـ النص الكامل لمقترحات الكونت برنادوت

١ ـ يقضي القرار الصادر من الجمعية العامة في ١٤ ايار عام ١٩٤٨ من بين ما يقضي به بان يبذل وسيط هيئة الامم المتحدة مساعيه « لوضع تسوية عادلة للحالة التي ستكون عليها فلسطين في المستقبل » .

٢ ـ وعلى ذلك فهدفي الاول كوسيط هو ان اقرر ، بعد استطلاع الآراء على الوجه الاكمل ، هل من الممكن التوفيق بوسائل سلمية بين شتى الآراء المتضاربة وبين موقفي الطرفين .

٣ ـ وقد تسنى بفضل ما ابداه كل من الطرفين من تعاون ، عقد هدنة بدأت في ١١ حزيران ، وهيأت جواً أكثر هدوءاً من ذي قبل واكثر صلاحيـة لمهمة الوساطة التي عهدت الي بها الجمعية العامة ، وفي هذا الجو الصالح تحدثت مع ممثلي الطرفين ووقفت على آراء في منتهى الوضوح عن موقف كل منهما ازاء مستقبل فلسطين ، كما أفدت من المعلومات التي زودني بها المستشارون الفنيون وهم الذين ندبهم كل طرف تلبية لطلبي .

٤ ـ اما المشكلات الاساسية الناجمة عن موقف الطرفين المتنازعين فانها تتصل بالتقسيم وانشاء دولة يهودية والهجرة اليهودية .

٥ ـ وقد محصت آراء الطرفين ووازنت بينها ، وانا ارى ان مهمتي كوسيط لا يدخل فيها وضع قرارات بشأن مستقبل فلسطين ، بل تنحصر في عرض مقترحات

يجري على اساسها البحث ، وربما تقدم مقترحات مضادة أملاً في وضع تسوية سلمية لهذه المشكلة الصعبة .

ويجب ان تكون هذه المقترحات على نحو يهيء اساساً معقولا يتسنى للطرفين بمقتضاه الاستمرار في مشاوراتهما معي املا في الوصول الى تسوية سلمية .

٦ ـ ولم يفتني ان الاحظ ما يدعيه كل من الطرفين من حقوق وما يجيش في صدره من امان وما يساوره من مخاوف وما يحفزه من اهداف ، ووضعت نصب عيني ايضاً الواقع في فلسطين، وقد اقتنعت على ضوء اعتبارات عملية واخرى تقتضيها العدالة انه يستحيل علي كوسيط ان ادعو أياً من الطرفين للتنازل عن موقفه تنازلا تاماً . وعلى هدي هذا التحليل ارى بارقة امل تبشر بتسوية تكفل لكل من الطرفين ضماناً كافياً فيما يتعلق بالعوامل الحيوية التي تؤثر في موقف كل منهما .

ولكن تحقيق هذا الامل يتوقف على رغبة الطرفين في سلوك جميع السبل المؤدية الى تسوية سلمية ، واستعدادهما لنبذ النضال المسلح كوسيلة لفض ما بينهما من خلاف .

٧ ـ ورغم النزاع الحالي فهناك عامل مشترك في فلسطين ، من حسن الحظ ان كلا من الطرفين قبله واكده ، ونعني به الاعتراف بالحاجة الى وجود علاقات سلمية بين العرب واليهود في فلسطين ثم مبدأ الوحدة الاقتصادية .

٨ ـ وعلى ضوء هذا العامل المشترك اقدم المقترحات لتكون اساساً للبحث ، وارى لزاماً علي ان اؤكد ان هذه المقترحات لا تقدم على اساس انها الحل الامثل او النهائي ، بل ان الغرض منها اولا وقبل كل شيء الوقوف على القواعد التي يمكن ان يقوم على اساسها البحث وتبذل الوساطة ، ثم معرفة صدى هذه المقترحات عند الطرفين . ومع ذلك فان كل مشروع تتمخض عنه المقترحات لا يكون عملياً الا اذا قبله الطرفان طوعاً ، فلا اكراه في اي مشروع .

٩ ـ وينبغي لي ان اوضح ما انوي القيام به بصدد الاجراءات التي ستتخذ في المستقبل . فاذا حدث وقبلت هذه المقترحات او غيرها مما يؤدي اليه استيضاح

الآراء ، لتكون اساساً للبحث فأمضي في المباحثات مادامت لازمة ومثمرة ، اما اذا رفضت هي او غيرها مما قد يتمخض عنها ولم تقبل اساساً للبحث، وانا شديد الرجاء في الا يحدث هذا ، فأبسط لمجلس الامن الظروف على الوجه الاكمل ، وسأكون في حل من ان اعرض على المجلس النتائج التي ارى انها مناسبة .

رودس في ٢٧ حزيران ١٩٤٨ الكونت فولك برنادوت

وسيط هيئة الامم المتحدة في فلسطين

نص مقترحات الوسيط

ويعرض الوسيط المقترحات التالية لتكون اساساً للمناقشة :

١ — ينشأ في فلسطين ، بحدودها التي كانت قائمة ايام الانتداب البريطاني الاصلي في عام ١٩٢٢ ، اي بما فيها شرقي الاردن ، اتحاد من عضوين ، احدهما عربي والآخر يهودي ، وذلك بعد موافقة الطرفين اللذين يعنيهما الامر على دراسة هذا الاقتراح .

٢ — تجري مفاوضات يساهم فيها الوسيط لتخطيط الحدود بين العضوين على اساس مايعرضه الوسيط من مقترحات، وعند ما يتم الاتفاق على النقط الرئيسية تتولى لجنة خاصة تخطيط الحدود نهائياً .

٣ — يعمل الاتحاد على تدعيم المصالح الاقتصادية المشتركة ، وادارة المنشئات المشتركة وصيانتها ، بما في ذلك الجمارك والضرائب ، والاشراف على المشروعات الانشائية ، وتنسيق السياسة الخارجية وتدابير الدفاع المشترك .

٤ — يؤدي الاتحاد وظيفته عن طريق مجلس مركزي وغيره من الهيئات الاخرى التي يتفق عضوا الاتحاد على انشائها .

٥ — لكل عضو سلطة الاشراف على شؤونه الخاصة ، بما فيه السياسة الخارجية وفقاً لشروط الاتفاقية العامة للاتحاد .

٦ — تكون الهجرة الى اراضي كل عضو محدودة بطاقة ذلك العضو على استيعاب المهاجرين ، ولاي عضو بعد عامين من انشاء الاتحاد الحق في ان يطلب

الى مجلس الاتحاد اعادة النظر في سياسة الهجرة التي يسير عليها العضو الآخر ، ووضع نظام يتمشى والمصالح المشتركة للاتحاد ؛ وفي حالة عدم مقدرة المجلس على اتخاذ قرار في هذا الشأن ، يستطيع اي عضو احالة المشكلة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الامم المتحدة ، ويجب ان يكون قراره مستنداً الى مبدأ الطاقة الاستيعابية ، ويجب ان يكون قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ملزما للعضو الذي اثيرت مشكلته .

٧ — كل عضو مسؤول عن حماية الحقوق الدينية وحقوق الاقليات على ان تضمن هيئة الامم هذه الحقوق .

٨ — تقع على كاهل كل عضو التبعة لحماية الاماكن المقدسة والابنية والمراكز الدينية ، وضمان الحقوق القائمة في هذا الصدد .

٩ — لسكان فلسطين الذين غادروها بسبب الظروف المترتبة على النزاع القائم الحق في العودة الى بلادهم دون قيد واسترجاع ممتلكاتهم .

رودس في ٢٧ حزيران ١٩٤٨ — الكونت فولك برنادوت

وسيط هيئة الامم المتحدة في فلسطين

ملحق للمقترحات

وجاء في برقية لوكالة الاسوشيتدبرس من ليكسا كسس ان الكونت برنادوت اردف هذه المقترحات بملحق جاء فيه :

بالاشارة الى الفقرة الثانية من المقترحات يبدو انه من الاوفق عرض مقترحات تكون اساساً لتخطيط الحدود بين العضوين .

١ — ضم منطقة النقب باكلها الى الاراضي العربية .

٢ — ضم منطقة الجليل باكلها او جزء منها الى الاراضي اليهودية .

٣ — ضم مدينة القدس الى الاراضي العربية ، ومنح الطائفة اليهودية فيها استقلالا ذاتياً لادارة شؤونها ، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الاماكن المقدسة .

٤ — بحث مركز يافا .

٥ — انشاء ميناء حر في حيفا ، على ان تشمل منطقة الميناء الحر مصانع تكرير البترول ونهاية خط الانابيب .

٦ — انشاء ميناء جوي في مطار اللد .

٦ — نص مذكرة الدول العربية برفض مقترحات الكونت برنادوت والمقترحات المقابلة التي عرضها العرب للابقاء على عروبة فلسطين

عزيزي الكونت برنادوت

لي الشرف ان ابلغ سعادتكم ان اللجنة السياسية للجامعة العربية قد تلقت رسالتكم المؤرخة في ٢٧ حزيران من عام ١٩٤٨ ، فدرست بعناية المقترحات التي تفضلتم بوضعها بوصفكم وسيطاً لهيئة الامم المتحدة بقصد الوصول الى تسوية سلمية للحالة المقبلة في فلسطين ، وقد طلب مني ان احيطكم علماً بما يلي رداً على رسالتكم التي تحمل التاريخ نفسه والموجهة الى وزراء خارجية الدول العربية .

١ — يسر اللجنة ان تلاحظ ماسجلتموه في بيانكم الافتتاحي الذي جاء مع مقترحاتكم بان الاتفاق على وقف القتال قد هيأ جواً هادئاً اكثر ملاءمة للمهمة التي عهدت بها هيئة الامم المتحدة اليكم ، وتحب اللجنة كذلك قبل ان تباشر تحليل مقترحاتكم التي قدمتموها تحليلا دقيقاً ، وتبدي آراءها بشأنها ان تؤكد لسعادتكم ان الدول العربية لا رغبة لها الا في التعاون معكم في سبيل وضع تسوية سلمية لمشكلة فلسطين ، وخلق اصلح جو ملائم لكم للقيام بمهمة الوساطة ، كما انها ترغب رغبة شديدة في اظهار نواحيها السلمية للعالم مما حملها على الموافقة على وقف القتال طبقاً للشروط التي اقترحتموها .

٢ — واتفق الطرفان على ان تراعى هذه الشروط بدقة كما تقرر ذلك حتى لايمكن ان يحدث في هذه الفترة تغييرات ما على مواقع الفريقين اللذين يهمهما الامر — وهي المواقع التي احتلها الفريقان عند وقف القتال في ١١ حزيران — قد يستفيد منها احد الفريقين على حساب الفريق الآخر . واحترمت الدول العربية هذه الشروط



الكونت فولك برنادوت وسيط الامم المتحدة في فلسطين يتحدث في مجلس الامن الدولي في ليك سكسس يوم ١٣ تموز ١٩٤٨ عن مهمته . ويظهر الى يمينه المستر تريغفي لي والى يساره الاستاذ فائز الخوري وزير سورية المفوض في واشنطن والاستاذ فارس الخوري مندوب سورية في منظمة الامم المتحدة .



خمسون من المراقبين الذين ارسلهم مجلس الامن الدولي الى فلسطين ساعة ركوبهم الطائرة من مطار « لاغوارديا » في نيويورك .



مشهد المؤتمر الاقليمي للعمل الذي عقد في استمبول في ٢٤ – ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ ومثل سورية فيه الدكتور ابراهيم الاسطواني والدكتور احسان الجوخدار . وفي الزاوية الدكتور الاسطواني يلقي خطبته باسم سورية في المؤتمر .



بعض مندوبي الدول الكبرى في احدى جلسات مجلس الأمن التي بحث فيها قضية فلسطين .

باخلاص وعناية فائقة ، وقد فعلت ذلك عن رغبة منها في ضمان تحقيق الغرض المنشود، ومع ذلك فقد اصر الفريق الآخر على عدم احترام هذه الشروط ومخالفتها وارتكب مخالفات متكررة . وقد لفتت الدول العربيـة ـ حين وقوعها ـ نظر سعادتكم اليها ، كما واصل اعماله الاستفزازية والاعتدائية في اجزاء مختلفة من البلاد .

ولاريب في ان مراقبيكم لابد قد سجلوا جميع هذه الاعمال التي عادت بفائدة كبيرة على الفريق الآخر ،حتى ان مئات من المهاجرين في سن الجندية قد دخلوا البلاد فضلا عن الكميات الكبيرة من الاسلحة والذخائر والمواد الحربيـة الاخرى التي تسربت اليهـا ، وفي الوقت نفسه بدأ هذا الفريق في تعزيز مواقعه وتحصينها ، واستولى فعلا على عدد من المواقع الستراتيجيـــة كما نجح في تموين بعض قواته المحاصرة ، وفضلا عن ذلك فقد عمدت القوات الصهيونية الى منع السكان العرب في المناطق التي تحتلها الان من جمع محصولاتهم، واستخدمت هؤلاء السكان في اقامة التحصينات الجديدة .

وتتعارض جميع هذه الاعمال مع شروط وقف القتـال ، كما تغير من مركز العرب في البلاد ، وان اللجنة لتنتهز هذه الفرصة لتسجل مرة اخرى هذه المخالفات لشروط وقف القتال وانتهاك حرمتها .

٣ ـ اشرتم الى ان المسائل الاساسية التي تتعلق بمشكلة فلسطين تتصل بالتقسيم وانشاء دولة يهودية وهجرة اليهود ، كما صرحتم بانكم درستم بدقة المواقف التي وقفها الفريقان وقدرتموها واستحسنتموها ، وفسرتم سعادتكم مهمة الوسيط بانهـا مهمة تتضمن تقديم المقترحات التي قد تتخذ اساساً للمحادثات المقبلة ، وان من الممكن وضع مقترحات مقابلة بغية الوصول الى تسوية سلمية للمشكلة ، كذلك اعلنتم انكم توخيتم في تحليلكم للمسألة العدالة وحسبتم حساب اماني ومخاوف واهداف الفريقين والحقائق المتعلقة بالموقف . وقد وصلتم الى نتيجة تتعارض مع مبادئ العدل ، ولا تتفق مع الاسس العملية ، وهي دعوة احـد الفريقين الى التنازل عن مطالبه تنازلا تاما، وانكم على ضوء هذا التحليل رأيتم ان تعطوا الفريقين ضمانات فيما يتعلق بالعوامل الحيوية التي تؤثر في مواقفهما ، وختمتم هذا التصريح بقولكم

ان هناك عاملا مشتركا يقبله الفريقان هو الاعتراف بضرورة انشاء علاقات سلمية بين العرب واليهود في فلسطين ومراعاة مبدأ الوحدة الاقتصادية واكدتم انكم وضعتم هذه الاعتبارات نصب اعينكم عند ما قدمتم مقترحاتكم .

٤ ـ وتذكر سعادتكم انكم صرحتم للجنة السياسية عند اجتماعها بالقاهرة في ١٥ حزيران من عام ١٩٤٨ بانكم قبلتم مهمة الوسيط دون ان تتقيدوا باي قرارات سابقة ، كما تذكرون بيانا بهذا المعنى أدليتم به امام اللجنة الفرعية الخاصة في اجتماعها الذي عقد في عام ١٩٤٨ حينما قلتم في نهاية جلسة بعد الظهر ان الاقتراحات التي ترون وضعها لا تقوم باي حال على اساس الحالة الراهنة في فلسطين .

وقد ادهشت المقترحات التي قدمتموها اللجنة السياسية لانها ليست الا صورة للقاعدة التي قام عليها مشروع التقسيم الذي ادى الى النزاع المسلح الحالي ، والذي يهدف الى تحقيق اماني فريق واحد ، بينما يتجاهل اماني العرب وحقوقهم وهم اصحاب البلاد الاصليون .

٥ ـ وفقا لرغبة سعادتكم عمدت اللجنة السياسية الى دراسة هذه المقترحات بعناية فائقة . وقد دهشت حقا ان تجد في مقدمة المسائل مسألة اعتبار اراضي مملكة شرق الاردن الهاشمية كجزء من فلسطين الامر الذي يقوم على اساس كاذب .

والواقع ان ربط هذه المملكة بمشكلة فلسطين لايتجاوز حدود الوساطة فحسب، بل يعد تأكيدا كذلك لزعم الصهيونيين الكاذب بان فلسطين تتضمن اراضي هذه المملكة ، وهو زعم لا يمكن قبوله على الاطلاق . ولا تستطيع اللجنة السياسية حقا ان تفهم الباعث على هذا التورط ، ولا الاسباب التي دفعتكم الى اعتبار هذه المقترحات تسوية ممكنة لمشكلة فلسطين، ولاسيا ان مملكة شرق الاردن الهاشمية دولة مستقلة ذات سيادة ، معترف دوليا بسيادتها، وفضلا عن ذلك فانها عضو اصلي في جامعة الدول العربية ، يضاف الى ذلك ان هذه المملكة كانت قبل انتهاء الانتداب بمدة طويلة دولة تتمتع بالحكم الذاتي، وحكومتها مؤلفة من شعبها ، بينما كانت فلسطين تحكمها في تلك الفترة الدولة المنتدبة .

ان مملكة شرق الاردن الهاشمية تعارض في تقسيم فلسطين وانشاء دولة يهودية فيها ، وقد دخلت جيوشها مع جيوش الدول العربية الاخرى فلسطين لكي تنقذ البلاد من الاعتداء الصهيوني، وتعيد الامن والسلام والنظام الى الاراضي المقدسة .

وقد اعلن دولة رئيس وزراء شرق الاردن الذي حضر اجتماعات اللجنة السياسية هذه الحقائق في التصريح التالي :

« اعتقد ان من واجبي ان اقول كلمة عن مقترحات الكونت برنادوت لانه قد تجاوز الحدود بربط مملكة شرق الاردن الهاشمية بمشكلة فلسطين بحجة انها تقع داخل حدود الانتداب كما حدد ذلك في عام ١٩٢٢ ، وهو زعم كاذب يتمسك به الصهيونيون ، وينادون به على الملأ في كل مناسبة على الرغم من ان بلادنا اصبحت دولة مستقلة ذات سيادة اعترفت دول عديدة باستقلالها كما انها عضو اصلي في جامعة الامم العربيـة . ومشكلة فلسطين هي المعلقة الآن ، فلا يجب ان نزج بمملكة شرق الاردن في هذه المشكلة او ان تكره على الاتحاد مع الدولة اليهودية .

« وموقفنا واضح أعلنا عنه في كل مناسبة ، ولا يمكن ان نسمح باقامة دولة يهودية في فلسطين كما يجب استبعاد فكرة التقسيم ، وان هدفنـا هو التعاون مع البلاد العربية الاخرى في سبيل تحريرها ، ومتى تحقق هذا الهدف فان تقرير نظام الحكم فيها في المستقبل سوف يكون من حق شعبها وان الكلمة الاخيرة ستكون لهذا الشعب وليس لدينا اي هدف غير ذلك ،وهذا هو موقفنا الذي يمثل رأي جلالة الملك الهاشمي وحكومته وشعبه » .

واللجنة السياسية تؤيد بقوة هذه الحقائق التي ادلى بهـا دولة رئيس وزراء شرق الاردن في بيانه ، كما ان الجميع متفقون عليها ، واللجنة اذ تضع بين ايديكم هذه الحقائق تعرب عن املها في ألا يخامر سعادتكم اي شك في دقتها .

٦ ـ ويمكن تلخيص المقترحات التي وضعتموها فيما يلي :

آ ـ تأليف اتحاد في فلسطين يشتمل على عضوين احدهما عربي والآخر يهودي مع موافقة الفريقين اللذين يهمهما الامر مباشرة ، وتعيين حدود الدولتين العضوين

في هذا الاتحاد بمساعدة الوسيط وان تكون اهداف هذا الاتحاد ومهمته تحسين المصالح الاقتصادية المشتركة مثل الرسوم الجمركية الخ .. والاشراف على تدبير المشروعات وتنسيق السياسة الخارجية ، والتدابير الخاصة بشؤون الدفاع المشترك.

ب ـ تكون الهجرة الى اراضي عضوي الاتحاد في السنتين الاولين من اختصاص كل عضو ، ومن ثم يحق لاحد الطرفين ان يطلب الى مجلس الاتحاد ان ينظر في سياسة الهجرة بالنسبة للعضو الاخر ، ثم يضع لائحة تتفق مع المصالح المشتركة للاتحاد ، وفي حالة ما اذا عجز المجلس عن الوصول الى قرار في هذه المسألة فتجب احالتها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الامم المتحدة الذي يكون قراره نهائياً طبقاً لمبدأ قدرة المنطقة الاقتصادية على استيعاب المهاجرين .

ج ـ حماية الاديان وحقوق الاقلية وصون الاماكن المقدسة والضمان التام لحرية الوصول اليها طبقاً للوضع الراهن .

د ـ بعض الاتفاقات الاقليمية التي قد تستحق الاهتمام .

٧ ـ والواضح ان هذه الاقتراحات باسرها تذهب الى تحقيق اماني الصهيونيين بشأن تقسيم فلسطين ، وانشاء دولة يهودية فيها ، فضلا عن المنافع التي تعود عليهم من الوحدة الاقتصادية التي اقترحتم ان تربطوا بها العضوين .

اما فيما يتعلق بالهجرة ،وهي موضع النزاع الاساسي بين الفريقين ، فان اقتراح سعادتكم لم يضمن تحقيق المشروعات الصهيونية كلها فحسب ، بل يتجاوز شروط مشروع التقسيم الذي اوصت به الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في اجتماعها الذي عقدته في ٢٩ تشرين الثاني من عام ١٩٤٧ .

والواقع انه بينما يقصر مشروع التقسيم الهجرة على جزء من فلسطين ـ وهو المنطقة التي عينت للدولة اليهودية المقترحة ـ فان اقتراح الاتحاد يفسح المجال على نطاق اوسع للهجرة في جميع انحاء فلسطين ، بل وفي مملكة شرق الاردن الهاشمية. وبهذا فان الاقتراح يعد ميزة لليهود وينطوي على التحيز ضد مصلحة العرب . واقترحتم سعادتكم عدا ذلك ان المسائل المعلقة بين عضوي الاتحاد بشأن سياسة

المجرة تحال الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الامم المتحدة لاتخاذ قرار نهائي ،وعلى هذا المجلس عند اتخاذ قراره ان يحسب حساب مبدأ قدرة المنطقة الاقتصادية على الاستيعاب .

ونظراً لان الهجرة هي محور الخلاف بين الفريقين فان الصهيونيين يستخدمونها كأداة فعالة لتحقيق مشروعاتهم السياسية وغيرها من البلاد العربية طبقا لمشروعهم المعروف « بيرنامج بيلتمور » ، فلا ريب ان تؤدي فكرة الاخذ بالاقتراح الى استمرار هذا النزاع .

بقي اقتراح الوحدة الاقتصادية بين عضوي الاتحاد ، وهذا دليل حقيقي على ان تقسيم فلسطين سياسيا هو حركة مصطنعة ، وان الغرض من الوحدة الاقتصادية هو معالجة عيوب التقسيم السياسي ونقائصة . والحقيقة المعروفة هي ان الصهيونيين لايستطيعون ان يحيوا حياة اقتصادية مستقلة عن العرب، فالوحدة الاقتصادية اذن ترمي الى حماية مصالح الصهيونيين واستغلال العرب، وهي حالة تختلف عن حالة عرب فلسطين الذين هم في موقف يستطيعون معه ان يحيوا حياة اقتصادية بفضل التعاون مع البلاد العربية .

وتذكر سعادتكم ان مشروع التقسيم الذي اوصت به اللجنة التابعة لهيأة الامم المتحدة قد نص على انشاء وحدة اقتصادية بين الدولتين العربية واليهودية لسبب بسيط هو ان البلاد لايمكن ان تزدهر اقتصاديا بدون هذه الوحدة ، وهذا معناه بوضوح ان البلاد غير قابلة للتقسيم اقتصادياً فكيف يمكن اذن تقسيمها سياسياً ؟

اما فيما يتعلق بحماية حقوق الاقلية وصون الاماكن المقدسة ، فان العرب مازالوا يعلنون ذلك وعملوا فعـلا على تحقيقه ، بل انهم اعربوا للدولة المنتدبة ، ثم لهيئة الامم المتحـدة عن استعدادهم لقبول جميع الضمانات اللازمة لتأكيد هذه الحماية .

وتقوم كذلك الاتفاقات الاقليمية المتعلقة بالاقتراحات على التقسيم ، وانشاء دولة يهودية من شأنها ان تؤدي الى العيوب نفسها التي انطوى عليها مشروع التقسيم الذي عين لليهود منطقة نصف سكانها من العرب الذين يملكون فيها معظم الاراضي متجاهلا حقوق العرب وامانيهم الطبيعية .

وتذكر سعادتكم ان مشروع التقسيم الذي اوصت به الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في العام الماضي قد رفض رفضاً باتاً من قبل العرب ، كما انه كان سبباً للاضطرابات الخطيرة التي ادت الى سفك الدماء والدمار في فلسطين ، كما حملت بعض مؤيدي التقسيم على التخلي عنه .

وقد فشل مجلس الامن نفسه بعد محاولة دامت شهوراً طويلة في ايجاد وسائل سلمية لتطبيق مشروع التقسيم ، واقترح حل لجنة التقسيم ، ودعوة الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة الى جلسة خاصة لاعادة بحث المسألة .

٨ — توخت اللجنة السياسية العناية الفائقة في بحث المقترحات التي قدمتموها املا في ايجاد علاج للامور الحالية ، وقد قارنت اللجنة بين هذه المقترحات والمبادئ والمثل التي توخيتموها كما سبق ان اشرتم في وضعها ، كذلك قابلت اللجنة بينها وبين التصريح الذي ادليتم به فيما يتعلق بانكم تضطلعون بمهمة الوسيط دون تقيد باي قرارات سابقة ، وان المقترحات لن تقوم على الحالة الراهنة في فلسطين .

ولسوء الحظ فان المقترحات جاءت مخيبة لامال العرب لانها ترمي الى تحقيق اماني الصهيونيين ، وتميل الى منحهم اكثر مما منحهم مشروع التقسيم الذي باء بالفشل . وفضلا عن ذلك فان هذه المقترحات لاتضمن للعرب تحقيق مطالبهم وبذلك دلت على انها لم تعن باسباب النزاع الحالي ، وانه لم تبذل محاولة لازالة تلك الاسباب ، بل على النقيض من ذلك فانها زادت الامور سوءاً على سوء بخلق اسباب اخرى من شأنها ان تزيد في خطورة الموقف ، ولا تقربنا من التسوية السلمية التي تضع حداً للاعتداء ، ولا تحمي الحقوق المشروعة ، ولا تضمن عودة القانون والنظام واعادة الامن والسلام والرخاء الى هذه المنطقة .

ولهذه الاسباب فان اللجنة السياسية يؤسفها اشد الاسف ان تصرح بانها لن تستطيع قبول هذه المقترحات كاساس مناسب للمحادثة .

واللجنة السياسية اذ ترعى رغبة الدول العربية الشديدة في التعاون الوثيق مع سعادتكم لمحاولة الوصول الى تسوية تكون خير ضمان لاعادة الامن والسلام الى

فلسطين ، تقترح الاخذ بالاقتراح المرفق بهذا كأساس للمفاوضات، وفضلا عن ان الاقتراح يقوم على مبادئ العدل والدمقراطية فانه يتفق لحسن الحظ الى حد كبير مع كثير من المبادىء والآراء التي تضمنها بيان سعادتكم الافتتاحي .

واني انتهز هذه الفرصة لاجدد لسعادتكم تقديري السامي .

المخلص

عبد الرحمن عزام

الامين العام للجامعة العربية

٧ – النص الكامل لرد الدول العربية على مد اجل الهدنة، وقد اذاعته الامانة العامة لجامعة الدول العربية في ٨ تموز سنة ١٩٤٨

اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية للنظر في الاقتراح الذي قدمه لها الكونت برنادوت وسيط هيئة الامم المتحدة لتمديد اجل الهدنة في فلسطين، وقد درست اللجنة هذا الاقتراح، كما علمت بالاسباب التي بنى عليها الوسيط اقتراحه.

وتود اللجنة ان تذكر الكونت ان الدول العربية لم تتدخل عسكرياً في فلسطين الا مضطرة ، استجابة للنداءات المتكررة التي كان يوجهها اليها السكان العرب الذين يكونون الكثرة الساحقة في فلسطين ، وذلك لوضع حد للمذابح التي ارتكبتها العصابات الصهيونية المجرمة ، وللعمل على اعادة الامن والسلام اللذين عكرت صفوهما تلك العصابات . وبالفعل تمكنت الجيوش العربية المحتلة من انقاذ الكثير من السكان العرب واعادة الامن والنظام والطمأنينة الى المناطق التي احتلتها .

وعلى الرغم من تمكن الجيوش العربيـــة من زمام الامور في فلسطين ، فقد استجابت لدعوة الوسيط لها بوقف القتال ليتمكن من القيام بالمهام التي انيطت به ، واظهاراً لحسن نيتها في التعاون مع منظمة الامم المتحدة لايجاد حل سلمي عادل لقضية فلسطين .

غير ان ما كانت تخشاه الدول العربية من وراء الهدنة قد وقع ، فاستمر اليهود

في اعتداءاتهم المتكررة على السكان العرب الآمنين ، ومضوا في تهريب الاسلحة والعتاد والرجال القادرين على حمل السلاح كما شاهد اعضاء لجنة مراقبة الهدنة ، كما استمر اليهود كذلك في امعانهم في اعتدائهم على السكان العرب ونهب امتعتهم وتشريدهم من بيوتهم واضطرارهم على القيام باعمال جبرية كبناء الاستحكامات وحفر الخنادق، وكانت الدول العربية قد ابلغت ذلك الى الكونت برنادوت ، كما ابلغته ايضاً ان تلك الاعمال المشينة خرق لقرار ١٩ ايار الذي اتخذته هيئة الامم بشأن الهدنة .

وقد كانت حوادث خرق الهدنة التي ارتكبها افراد العصابات الصهيونية كافية لحمل الجيوش العربية على مقابلة النقض بالنقض والعودة الى استئناف القتال ، غير انها صبرت على جميع تلك الاعمال حرصاً منها على ان تفسح المجال للوسيط كي يقوم بالاعمال التي القيت على عاتقه .

ولكن الدول العربية عادت فمنيت بخيبة الامل عندما تسلمت مقترحات الكونت التي بناها على التقسيم وعلى انشاء دولة يهودية في فلسطين وعلى الاعتراف بما سمي بالامر الواقع الذي خلقته العصابات الصهيونية . واننا لانظن ان الوسيط لايعلم ان النضال الحالي قائم ضد فكرة التقسيم وضد اقامة دولة يهودية فيها ، ولكنه ما لبث ان اتخذ من هذا اساساً لمقترحاته ، متجاهلا حقوق العرب . ان الصهيونيين ماضون في اقامة دولتهم الموهومة ، وليس في هذا مايشجع على استمرار وقف القتال من ايجاد حل سلمي .

وان الوسيط نفسه مقتنع تماماً ، كما ذكر في احدى المناسبات ، ان لاامل في اقناع اليهود بالتنازل عن دولتهم ، وهذا يعني ان وقف القتال لن يمكننا من ايجاد حل سلمي ، انما هو سيزيد العصابات الصهيونية امعاناً في اعتداءاتهم ، التي كان من جرائها ان اضطر اكثر من ربع مليون عربي عزل من السلاح الى ترك بيوتهم التي احتلها اليهود، واملاكهم التي نهبوها، والى الالتجاء الى البلاد العربية وهم لايملكون شيئاً

يضاف الى ذلك ان وقف القتال في فلسطين فتح باب فلسطين على مصراعيه امام العصابات الصهيونية كي تستورد الاعتدة والسلاح والقادرين على حمل

السلاح ، وان تمادى في عدوانها بالاستيلاء على الابنية والاموال والاديرة التي هي ملك للعرب .

وليس احب الى العرب من حقن الدماء والوصول الى حل سلمي للقضية، ولكن استحالة تخلي القلة اليهودية عن قبول تلك الاطماع واستغلال العصابات الصهيونية فترة الهدنة للمضي في تشريد السكان العرب واجبارهم على العمل ونهبهم لاموالهم، كل ذلك يحتم على العرب ان يستأنفوا القتال وان يتخذوا التدابير الكفيلة بوقف هذا العدوان .

غير ان هذا لن يعني اقفال الباب في وجه الوسيط ومحاولاته الوصول الى حل سلمي للقضية الفلسطينية .

٨ — دستور فلسطين كما اذاعته امانة الجامعة العربية في اليوم الثامن من شهر تموز سنة ١٩٤٨

اذاعت الامانة العامة للجامعة العربية نص مسودة الدستور الذي تنشأ على اساسه حكومة فلسطين المستقلة ، وفيما يلي النقاط الرئيسية منه :

١ — تقام في فلسطين حكومة موقتة تمثل المواطنين تمثيلا ديمقراطياً على اساس النسبة العددية للسكان .

٢ — تقوم الحكومة الموقتة بوضع قانون انشاء جمعية تأسيسية تضع سجلا للمواطنين لاجراء انتخابات حرة عامة .

٣ — تتولى الحكومة الموقتة الاعمال التشريعية ، وتكون مسؤولة عن اعمالها امام الجمعية التأسيسية ، وتقوم باجراء انتخابات لقيام حكومة شرعية.

٤ — يجب مراعاة المبادىء التالية :

أ — ان فلسطين دولة موحدة ذات سيادة .

ب — ان حكومة فلسطين حكومة ديمقراطية ذات سلطة مسؤولة امام هيئة تشريعية .

ج ـ ينص الدستور على ان تكفل الحكومة بتقديم ضمانات للاماكن المقدسة وحرية ممارسة العبادة فيها .

د ـ ينص الدستور على احترام الحريات الاساسية دون تمييز بين العنصر او الدين او النوع او اللغة .

هـ ـ ينص الدستور على احترام الجمعيات الدينيـة وعلى السماح للاقليات بفتح معاهد دينية خاصة بهم بشرط ان تخضع لمراقبة الحكومة المركزية .

و ـ يعترف الدستور باللغة العبرية كلغة رسمية في المناطق التي تسودها كثرة يهودية.

ز ـ ينص قانون الجنسية والتجنس على ان يكون طالب التجنس قاطناً شرعياً من سكان فلسطين ، اقام فيها مدة تعينها الجمعية التأسيسية .

ح ـ ينص الدستور على وجوب تمثيل السكان تمثيلا ديمقراطيا على اساس نسبتهم العددية .

ط ـ ينص الدستور على ان تكون السلطة التنفيذية والادارية مسؤولة امام الهيئة التشريعية .

ي ـ ينص الدستور على ان تمنح الهيئة التشريعية الحق للسلطات التنفيذية بانشاء محكمة عليا ، لها الحق بتقرير صحة او عدم صحة اي تشريع يصدر في البلاد .

ك ـ الضمانات الواردة في الدستور والمتعلقة بضمان حقوق الاقليات لا تكون خاضعة للتبديل دون موافقة القلة المعنية بكثرة من يمثلها في المجلس التشريعي .

٩ ـ مذكرة الجامعة العربية لمجلس الامن (١)

في منتصف ليل ٩ ـ ١٠ تموز سنة ١٩٤٨ ، بعث سعادة الامين العام للجامعة العربية الى الامين العام لمنظمة الامم المتحدة بالمذكرة التالية :

---

(١) ارسلت هذه المذكرة على اثر رفض الدول العربية اقتراح تمديد الهدنة واستئناف القتال في فلسطين .

يبدو من الانباء الصحفية التي تذاع في ليك سكسس ان موقف العرب ، فيما يتعلق بمسألة وقف اطلاق النار، غير واضح . لقد قبل العرب شروط الوسيط لعقد هدنة مدتها اربعة اسابيع وهم يعلمون كيف سيكون من الصعب عليه ان يضمن احترام هذه الشروط في المناطق اليهودية .

وعلى الرغم من ان العرب كانوا واثقين من هـذه الحقيقة ، وعلى الرغم من حوادث الاستفزاز المستمرة في جانب اليهود خلال فترة الهدنة ، فقد حافظوا على عهدهم وصبروا على تنفيذ شروط الهدنـة الى النهاية . ولقد قدمنـا الى الوسيط شكاوانا التي عددنا فيها حوادث انتهاك شروط الهدنة من جانب اليهود ،ونحن نؤمن كل الايمان بان استمرار الهدنة ، في الظروف القائمة ، يكلفنا غاليا .

وانه لما يصيب قضيتنا ويصيب هدفنا النهائي ، وهو استقرار السلام في الشرق الاوسط ، ببالغ الضرر ، ان نمنح خصمنا الفرصة الكاملة لتقوية جنوده وتنظيمهم ليواصل تحديه الدموي للشعوب العربية . ولقد اثبتت لنا تجاربنا الاخيرة انه بينما كانت سيول المهاجرين اليهود تتدفق على فلسطين خلال الهدنة بصورة واسعة النطاق لم يسبق لها مثيل ، كان اللاجئون العرب يخرجون جماعات من فلسطين فيزحمون معسكرات اللاجئين هاربين من اضطهاد الارهاب اليهودي ومن تعسف السلطات اليهودية ، ويزيد عدد اللاجئين العرب في اراضي الدول العربيـة على ربع مليون شخص ، وهناك عشرات الالوف منهم في المناطق التي تحتلها الجيوش العربية في فلسطين ، تركوا جميعا ممتلكاتهم لتسلبها العصابات الصهيونية .

لقد اثبتت لنا تجاربنا انهذا النوع من وقف اطلاق النار ليس نوعاً من الهدنة التي يتمتع فيها الطرفان بفوائد ومضار متساوية ، ان الهدنة بوضعها الراهن ليست عملية ، وهي في صالح جانب دون الآخر ، وعلى الرغم من كل ذلك فان العرب قد احترموا الى آخر دقيقة هدنة الاربعة الاسابيع التي طالب مجلس الامن بعقدهـا والتي وضع شروطها الوسيط . وتجديدنا لهذه الهدنة انما يصيبنا نحن بابلغ الضرر دون ان تكون لدينا الضمانات الكافية بان الهدنة ستنتهي باقرار السلام في الاراضي المقدسة او في الدول المحيطة بها .

وعلى كل حال فان في استطاعة الكونت برنادوت ان يواصل عمله محاولا ايجاد حل عادل دائم للمشكلة الفلسطينية . ولقد اعربت الدول العربية وشعب فلسطين عن استعدادهم الكامل للتعاون الى اقصى حد وبمنتهى حسن النية مع وسيط هيئة الامم المتحدة في سبيل ايجاد هذا الحل . ولقد اظهروا اعتدالهم وتسامحهم في استعدادهم حتى للتضحية ببعض امانيهم القومية .

ان على الكونت برنادوت ان يجد هذا الحل ، وعلى الصهيونيين ان يظهروا اعتدالا وتسامحا مماثلين حتى يصبح في الامكان التغلب على هذه الحالة المؤسفة في فلسطين .

ان العرب ، وهم اصحاب البلاد الاصليون الذين يكونون الاكثرية الساحقة في كل بقعة من فلسطين باستثناء مدينة واحدة هي تل ابيب ، هم اول من يتحمل المشاق من استمرار حالة الحرب في فلسطين ولهذا السبب فانهم يتلهفون الى السلام اكثر من اي شعب آخر في العالم . انهم يتطلعون الى العدالة من اي ناحية أتتهم، ويأملون ان يعثروا عليها ، وهم مازالوا يأملون ان يحققوا هذه العدالة عن طريق التطبيق العادل لميثاق الامم المتحدة .

١٠ – نظام الادارة المدنية الموقتة في فلسطين

اذاعت الامانة العامة للجامعة العربية في ليل العاشر من تموز سنة ١٩٤٨ . البيان التالي عن تحقيق مشروع اقامة ادارة مدنية في فلسطين ، وهذا نصه :

كانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد بحثت مشروع اقامة ادارة مدنية موقتة في فلسطين ، ووافقت على مايأتي ، بعد المشاورة والاتفاق مع الهيئات الفلسطينية ذات الشأن :

اولا – تؤلف في فلسطين ادارة مدنية موقتة لتسيير الشؤون المدنية العامة والخدمات الضرورية . على ان لايكون من اختصاصها في الوقت الحاضر الشؤون السياسية العليا .

ثانيا – يتولى جهاز الادارة هذه مجلس مؤلف من رئيس وتسعة اعضاء يشرف كل منهم على احدى الدوائر المدنية الآتية ويديرها :

١ – رئاسة المجلس والشؤون الادارية العامة – وتقوم هذه الدوائر بالواجبات التي كان يقوم بها السكرتير العام للحكومة الفلسطينية وتشرف على حكام المقاطعات والمدن والاقضية .

٢ – القضاء – تقوم هذه الدائرة بالاشراف على النيابة العامة والمحاكم المدنية في المدن والاقضية .

٣ – الخدمات الصحية – تشرف هذه الدائرة على المستشفيات والاسعاف والخدمات الصحية العامة والمحاجر الصحية وغيرها .

٤ – الشؤون الاجتماعية – تشرف على شؤون اللاجئين المنكوبين ودوائر المعارف والعمال الخ .

٥ – المواصلات – وتشمل الطرق العامة والمواصلات ودوائر البرق والبريد والهاتف .

٦ – المالية – وتشمل جميع مايتعلق بالشؤون المالية ودوائر ضريبة الدخل وضرائب المدن والقرى والجمارك ودائرة المراقبة العامة .

٧ – الاقتصاد الوطني – وتشمل جميع ما يتعلق بشؤون التموين والاستيراد والتصدير ودائرتي التجارة والصناعة .

٨ – الشؤون الزراعية – وتشمل جميع مايتعلق بالشؤون الزراعية ودوائر الاحراج والبيطرة ومصائد الاسماك وغيرها .

٩ – الامن العام الداخلي – وتشرف هذه الدائرة على كل مايتعلق بالبوليس النظامي وحفظ الامن والبوليس البلدي والاضافي والسجون والمليشيا الوطنية .

١٠ – شؤون الدعاية – وتشرف هذه الدائرة على الدعاية العامة والنشر والتوجيه الوطني والجرائد والمطبوعات والاذاعات اللاسلكية .

ثالثا – تشمل صلاحية مجلس الادارة المدنية هذه جميع المناطق المحتلة الان من

قبل الجيوش العربية ، او التي تحتل الى ان تشمل فلسطين العربية بأجمعها .

رابعا — يعين مجلس المديرين هذا مايحتاج اليه من موظفين من بين الموظفين العرب الذين انتهت خدماتهم بانتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين .

خامسا — تسير جميع هـذه الدوائر والخدمات الاجتماعية والخدمات الاخرى بموجب الانظمة والقوانين التي كان معمولا بها عند انتهاء الانتداب البريطاني الا ما كان منها يتعارض مع المصلحة العربية العامة .

سادسا — يجتمع هذا المجلس بعد تسمية اعضائه وتعيينهم بدعوة من رئيسه ، ويقرر في اجتماعه الاول مركز الادارة المدنية هذه ، ونظام المجلس الداخلي وطريقة سير العمل فيه .

سابعاً — تسير جميع خدمات هذه الدوائر المدنية لمصلحة جميع السكان ، ولمصلحة الجيوش العربية المحتلة .

ثامناً — تحدد من قبل مجلس الجامعة وحكومات البلاد العربيـة المختصة صلاحيات هذا المجلس واعضائه مع صلاحيات الحكام العسكريين الذين قد تعينهم الجيوش العربية المحتلة في المناطق المختلفة .

تاسعاً — يسترشد مجلس الادارة المدنية هذا بالقرارات او التوجيهات التي قد يصدرها مجلس الجامعة العربية او اللجنة السياسية .

عاشراً — اذا استقال احد اعضاء هـذا المجلس او توفي او انقطع عن العمل لسبب من الاسباب ، يرشح المجلس المذكور عضواً آخر لملء الفراغ ، بموافقة مجلس الجامعة او لجنته السياسية .

الحادي عشر — يصدر مجلس الجامعة قراراً بتأليف هـذا الجهاز الاداري ، وتعيين اعضائه ، ويطلب الى جميع اهالي فلسطين تأييده وتسهيل مهمته .

الثاني عشر — يحضر هذا المجلس في اول جلسة يعقدها في فلسطين ميزانيته العامة ، متوخياً الاقتصاد التام وتسيير الخدمات الضرورية بأقل عدد ممكن من الموظفين ، وتتوسع اعماله ودوائره المختلفة عند تنمية موارده المالية .

الثالث عشر ـ لما كان الجهاز الاداري هـذا لا يمكن ان يقوم بعمل الا اذا توفرت لديه الاموال اللازمة، وخصوصاً لتسيير الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها، والى ان تستقر الدوائر المالية ، وتعمل على مباشرة جمع الضرائب المختلفة ، يقرر مجلس الجامعة او لجنته السياسية اعطاء هذا الجهاز المدني قرضاً او سلفة او هبة ، على ان يعين المبلغ بالضبط عند مباشرة المجلس اعماله ، وتقديم مشروع ميزانية النصف الاول من سنته المالية .

تأليف مجلس الادارة

ويتألف مجلس هذه الادارة على النحو الآتي :

١ ـ رئاسة المجلس والشؤون الادارية العامة : احمد حلمي باشا .

٢ ـ الامن العام الداخلي : جمال الحسيني .

٣ ـ الشؤون الاجتماعية : عوني عبد الهادي .

٤ ـ الخدمات الصحية : الدكتور حسين فخري الخالدي .

٥ ـ المواصلات : سليمان طوقان .

٦ ـ القضاء : علي حسنة .

٧ ـ الاقتصاد الوطني : رجائي الحسيني .

٨ ـ شؤون الدعاية : يوسف صهيون .

٩ ـ الشؤون الزراعية : امين عقل .

واللجنة السياسية ، اذ تعلن هذا القرار ، ترجو ان يكون فاتحة عهد يتمكن الفلسطينيون فيه من تولي شؤونهم بانفسهم ، ومقدمة لممارستهم خصائص استقلالهم.

١١ ـ آخر ما توصلت اليه القضية الفلسطينية حتى ٣١ تموز ١٩٤٨

في ١٣ تموز عقد مجلس الامن جلسة استمع فيها الى تقرير مكتوب يقع في حوالي ٢٠ صفحة قدمه الكونت برنادوت واعقبه ببيان شفوي. وفيما يلي خلاصة هذا التقرير :

فقد استهله بقوله : الان من الآن مو كول اليكم وسعكم ان تقرروا ماتشاؤون ، اما رأيي فهو انه لا ينبغي لهيئة الامم ان تدع مشكلة فلسطين تعالج في ميدان القتال.

وجاء في التقرير ان الكونت يرى ضرورة مطالبة العرب واليهود بالكف عن اطلاق النار ، حتى اذا رفضوا عمد مجلس الامن الى استعمال القوة لوقف القتال . اما اذا لم يفعل فان القلاقل ستهدد الامن في الشرق الاوسط .

ثم تحدث الوسيط عن الهدنة فقال : انني اعتقد ان هدنة الاسابيع الاربعة قد نجحت اذ لم تقع خلالها حوادث واسعة النطاق ، كما انني اعتقد ان العرب واليهود لم يحصلوا على نتائج عسكرية مهمة بنتيجة الحركات الحربية التي جرت خلال فترة الهدنة.

اما من الوجهة العسكرية المحضة ، فانه من المؤكد ان الهدنة قد افادت اليهود ، وان اية هدنة من شأنها افادتهم في وقف الهجوم العربي عليهم ، وفي تقوية مراكزهم الدفاعية ، كما وفي تدعيم موقفهم السياسي . وان العرب ليدركون هذا تماما، ولعل هذا هو السبب في رفضهم تمديد الهدنة .

وقد اعترف الكونت في تقريره بان ٢٦٠ يهوديا قادراً على حمل السلاح قد تمكنوا من دخول فلسطين اثناء فترة الهدنة،ولكنه لم يستطع ان يحدد عدد الرجال والاعتدة التي انزلتها الى فلسطين السفينة « التالينا » ، واشار الى انه كان من المتعذر على مراقبيه الاشراف على الحدود الطويلة ما بين فلسطين والدول العربية .

ثم انتقل الكونت الى التحدث عن نواحي الخلاف الرئيسية ، فلخصها في مشروع التقسيم ، وهي قيام الدولة اليهودية ، استمرار الهجرة ووضع مدينة القدس. وقال انه ثبت ان لا امل في الوصول الى تسوية حول هـذا النشاط ما لم يظهر الفريقان رغبة اكيدة في التفاوض .

واستطرد الكونت فقال : ولقد طلبت الى العرب واليهود تمديد الهدنة فرفض العرب ووافق اليهود على تمديدها ثلاثين يوما اخرى ، ووضع الكونت المسؤولية على العرب في العودة الى اطلاق النـار عندما اجاب على سؤال وجهه اليه مندوب روسيا اذ قال : ان المسؤولية تلقى بالطبع على الجانب الذي رفض تمديد الهدنة

ولم يشر الوسيط الى الاسباب التي دعت العرب الى رفض تمديد اجل الهدنة .

واختتم الكونت تقريره بقوله : «والسؤال الآن هو ، هل ترغب هيئة الامم في ان يجري حل قضية فلسطين عن طريق استعمال القوة المسلحة ؟ ذلك ان استخدام القوة يهدد السلم في الشرق الاوسط ، بيد ان اتخاذ قرار سريع حازم قد يحول دون ذلك » .

ثم اعلن الكونت برنادوت ان تدخل مجلس الامن بشكل ايجابي يشكل حلا حاسما لقضية فلسطين واقترح :

١ ــ ان يصدر مجلس الامن امراً بوقف القتال .

٢ ــ تجريد القدس من السلاح بارسال قوة من الحرس الاممي لحراسة المدينة، واقترح ان يكون عدد هذا الحرس ما بين الالف والالفين .

٣ ــ التصريح بان مجلس الامن يطبق المادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق في حالة امتناع احد الفريقين من التقيد بالاوامر الصادرة اليه .

٤ ــ ان وقف القتال او تجريد القدس من الصفة العسكرية من شأنها الوصول الى الهدنة واستخدام الوساطة .

٥ ــ جميع ذلك يؤدي الى امكانية اجراء استفتاء عام بين الشعبين العربي واليهودي.

وبعد الاستماع الى تقرير الكونت والاقتراحات التي قدمها ، تقدم المندوب الاميركي لدى مجلس الامن بمشروع القرار التالي :

١ ــ يقرر مجلس الامن ان الحالة في فلسطين تعد تهديداً للسلم بمقتضى المادة ٣٩ في ميثاق الامم المتحدة .

٢ ــ يأمر مجلس الامن الحكومات والسلطات صاحبة الشأن طبقا للمادة ٤٠ من الميثاق بالامتناع عن اي عمل عسكري ، وتحقيقاً لهذه الغاية تصدر هذه الحكومات والسلطات اوامرها الى قواتها العسكرية بالتوقف عن اطلاق النار على ان يتم ذلك في موعد يقرره الوسيط لا يتجاوز ثلاثة ايام بعد اقرار المجلس للمشروع .

٣ ـ يعلن المجلس ان امتناع اية حكومة او سلطة عن تنفيذ هـذه الاحكام يؤدي الى وجود حالة تهدد السلم بالمعنى الوارد في الفقرة ٣٩ من الميثاق، الامر الذي يتطلب ان ينظر المجلس فوراً في اتخاذ اجراء آخر بموجب الفصل السابع من ميثاق هيئة الامم المتحدة .

٤ ـ يدعو المجلس كلا الفريقين الى التعاون مع الوسيط لحفظ السلام طبقا لقرار ٢٩ ايار سنة ١٩٤٨ .

٥ ـ يأمر مجلس الامن بوقف القتال فوراً في القدس، كما انه يصدر امره الى الوسيط بالاستمرار في جهوده لنزع الصفة العسكرية عنها وتجريدها من السلاح .

٦ ـ يصدر المجلس اوامره الى الوسيط لمراقبة الهدنة وتحري حوادث خرقها، ويقرر ان الهدنة ستظل سارية المفعول حسب قرار ٢٩ ايار الى ان يتوصل الى تسوية للقضية الفلسطينية .

وقد استمع المجلس بعدئذ الى رسالة وردت اليه من رئيس لجنة الهدنة الدولية الثلاثية في القدس تتضمن الكثير من الشكاوى ضد اليهود . وقد ورد في هـذه الرسالة ان اليهـود حاولوا ان يحتلوا بالقوة ديراً لطائفة الروم الكاثوليك في القدس، كما انهم يستمرون بالتبجح بانهم قادرون على احتلال القدس في خلال اسبوعين.

ثم عارض دولة الاستاذ فارس الخوري الاقتراح الاميركي باصدار امر بوقف القتال قائلا : « ان مجلس الامن لا يستطيع ان يصدر « اوامر » الى اية دولة من الدول لوقف القتال، انما هو يصدر « تواصي » فقط ، ثم انتقد اشـارة المندوب الاميركي الى ان العرب هم الذين رفضوا الهدنة بينما وافق عليها اليهود ، وقال : « ان هـذا القول يبدو صحيحاً للوهلة الاولى، غير ان العرب لم يرفضوا تمديد الهدنة الا تحت ظروف خاصة اعترف الوسيط نفسه بانها كانت قد افادت اليهود دون العرب » .

ثم اشار دولته الى ان فلسطين كانت حتى قبيل الحرب العالمية الاولى قطعة من سورية ، لذا فقد كان من الطبيعي ان تسارع الدول العربية الى نجدة سكانها العرب عندما رأوا ان هناك محاولة لابادتهم . الى ان قال : « لقد اعلن اليهـود قيام دولة

لهم في فلسطين، وهم يريدون ان يعترف العالم بهذه الدولة التي لا تستند الى نص قانوني . فهل في ميثاق منظمة الامم المتحدة ما يسمح لقلة ما ان تعلن استقلالها على الرغم من ارادة الكثرة ؟ وان لدينا امثلة على هذا ، ففي اليونان اعلنت قلة شيوعية قيام حكومة لها ،فكانت الولايات المتحدة اول من اعلن ان عملها ذاك كان غير قانوني . فهل لنا ان نسأل كيف يمكن للولايات المتحدة ان تقف موقفين متناقضين من قضيتين متماثلتين ».

ثم اشار دولته الى الهجوم العربي على فلسطين فقال : « لقد جاءت قلة الى فلسطين تطلب انشاء دولة مستقلة على الرغم من ارادة السكان الذين يؤلفون الكثرة ، مما ادى الى وقوع اضطراب في فلسطين ، وليتسنى ارجاع الامور الى نصابها قامت الجامعة العربية بصفتها مؤسسة اقليمية بالعمل المفروض عليها لاعادة السلام في منطقة حدودها » .

ثم تكلم عن وضع فلسطين بعد الانتداب فقال : لقد كان المفروض ان يقوم اهل فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطاني بادارة شؤون بلادهم موحدة مستقلة ، وميثاق هيئة الامم يؤيد هذا ، فبدلا من الاخذ بالميثاق واعطاء فلسطين حقها الطبيعي في تقرير مصيرها يسمح لقلة ان تأخذ جزءاً من البلاد وتعلن انشاء دولة فيه .

ان مثل هذا القرار ليخلق اضطرابات واسعة النطاق خصوصاً في البلاد ذات الجنسيات المتعددة . ففي الولايات المتحدة واميركة الجنوبية هنود يشكلون الكثرة، ومنهم من لهم في اراضيهم حق اقوى من حق اليهود، فهل نسمح لهؤلاء باقامة دولة لهم؟ وهل يتخذ المجلس قراراً باعتبار كل دولة تناهض هذا الحق معتدية ويطبق عليها الفصل السابع من الميثاق؟ واشار بعدئذ الى مساعي اميركا لتثبيت اقدامها في الشرق الاوسط، واتهمها بانها تريد خلق هذه الدولة لتستعملها جسر عبور الى الشرق الاوسط .

واشار دولته بعدئذ الى المصاعب التي تقاسيها الدول الصغيرة التي ما زالت محتلة فاشار الى ان هناك ٤ ملايين الماني في برلين يقاسون الام الجوع الان نتيجة لتضارب النفوذ بين الدول الكبرى ، وتساءل لماذا لا يحتج احد على هذا الوضع الشاذ .

وبعد ان حذر المجلس من اي تسوية غير عادلة لقضية فلسطين لايمكن ان تعتبر تسوية دائمة، عاد فكرر اقتراحه باحالة القضية الى محكمة العدل الدولية لتقرر:

١ ــ هل يتفق اعلان الدولة اليهودية مع القانون الدولي والعرف العام ؟

٢ ــ هل يشكل استعمال القوة من قبل اليهود اعتداءاً ام لا ؟

٣ ــ هل تشكل مقاومة العرب لهذا الاعتداء حالة ينطبق عليها الفصل السابع من الميثاق ؟

واعلن دولته في انتهاء كلمته ان العرب مستعدون للتقيد بما ستحكم به هذه المحكمة الدولية .

وفي ١٤ منه عقد مجلس الامن جلسة اخرى لمناقشة الاقتراح الاميركي الآنف الذكر ، فتكلم مندوب البلجيك وأوضح انه سيصوت الى جانب مشروع القرار الاميركي الذي يأمر بوقف القتال في فلسطين تحت التهديد بفرض العقوبات .وتكلم مندوب كندا بعد ذلك فاعلن انه يوافق على مشروع القرار الاميركي لانه ــ حسب زعمه ــ يحتوي على جميع العناصر الضرورية في الحالة الحاضرة لوضع حد للنزاع، وان البعثة الكندية تعترف اعترافاً كلياً بخطورة القرار الذي يدعى مجلس الامن لاتخاذه.

اما مندوب الصين فقد شجب الاقتراح الاميركي قائلا : « ان الاقتراح الاميركي لا يقدم حلا للعرب غير الحرب ، فقد اعطى احد الفريقين كل شيء ، بينما لم يعط العرب اي وسيلة لاستخلاص حقوقهم، ولذا فاني لا استطيع ان اوافق على هذا الاقتراح». ومن ثم اعلن عن موافقته التامة على المشروع الذي تقدم به ممثل سوريا .

ثم تكلم سعادة محمود فوزي بك مندوب مصر فقال : « ان الوسيط نفسه قد اعترف بان الهدنة قد افادت اليهود سياسيا وعسكريا على السواء بينما لم تفد العرب في شيء ، وان العرب لايستطيعون ان يوافقوا على اقرار هدنة في فلسطين دون قيد او شرط والى اجل غير مسمى . وان كنتم حقاً تريدون ان تحلوا قضية فلسطين حلا سلميا عادلا فاعرضو على العرب شروطا معقولة بدلا من ان تقفوا منهم هذا الموقف الشاذ الذي لاامل معه في الوصول الى شيء، وليس انتم الذين تضعون الشروط

وانما هم الذين يجب ان يضعوها . لقد قيل ان العرب رفضوا الهدنة غير ان احدا لم يتحدث عن الاسباب التي من اجلها رفض العرب الهدنة بالرغم عن ان الوسيط نفسه قد اعترف ببعضها . لقد قدمنا طلبا منذ امد بعيد ، اي منذ ٣ تشرين الاول من العام الماضي، للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية ، فماذا علمتم بهذا الصدد ؟ ان احدا لم يقم بعمل شيء ، انما تركت المسألة تسير كما يريدها البعض ان تسير دون القيام بأي عمل من شأنه تحسين الوضع ».

وقد اختتم ممثل مصر حديثه بقوله : « لذلك ارجو ان لا يتردد المجلس في قبول الاقتراح الذي قدمه ممثل سوريا . اجعلوا الهدنة مقبولة للعرب ولا تلجأوا الى تهديدهم ولا تحكموا على الاشياء وانتم في ثورة عصبية ولا وانتم مسرعون ».

ثم تكلم المندوب الروسي مدة اربعين دقيقة فقال ان موقف بلاده من قضية فلسطين واضح لا يحتاج الى تفسير . وقد حمل على مقترحات برنادوت لحل قضية فلسطين على اعتبار انها تناقض قرار الامم المتحدة بالتقسيم وانشاء دولتين عربية ويهودية ، كما ناهض اقتراح نزع السلاح قائلا ان قرار الامم المتحدة جعل للقدس نظاما دوليا خاصا تكلف لجنة الوصاية بوضعه، ولذلك يقترح تعديل الفقرة الواردة في المشروع الاميركي بشكل اصدار امر الى الفريقين المتحاربين بسحب قواتها المسلحة في الحال من القدس .

وحمل غروميكو على بريطانيا قائلا ان كل مواقفها تظهر بجلاء انها تعمل لالغاء قرار التقسيم، وتعرض لجلالة الملك عبد الله، واتهم العرب بانهم قضوا مدة الهدنة في اعداد العدة لاستئناف القتال . ومما قاله ان انشاء دولة يهودية مستقلة لا يشكل خطرا على الدول العربية، وتساءل هل يستطيع ٦٠٠ الف او ٧٠٠ او حتى مليون يهودي ان يشكلوا خطراً على ٢٦ مليون عربي . ورفض كذلك من المشروع الاميركي الفقرة التي تلقي مهمة رقابة الهدنة على عاتق الوسيط وقال : « ان الوسيط اظهر تحيزاً باختيار المراقبين كلهم من الاميركيين عدا مراقبين اثنين من كل من بلجيكا وفرنسا » .

وفي ١٥ منه استأنف المجلس مناقشته للاقتراح الاميركي فاعلن رئيس الوفد

الارجنتيني بشكل مفاجىء امام اعضاء المجلس انه سيدعم بعض النقاط الواردة في الاقتراح الاميركي التي عارضتها روسيا . وبذلك ضمن السبعة الاصوات الضرورية للموافقة على الاقتراح الاميركي .

ثم تكلم محمود فوزي بك مندوب مصر فأكد ان الدول العربية تعارض بشدة الاقتراح الاميركي قائلا ان الدول العربية لم ترفض تمديد الهدنة الا لانها كانت تعطي الفريق الاخر امتيازات كثيرة ، وناشد اعضاء مجلس الامن ان لاينحازوا الى جانب الصهيونيين . ثم ختم كلامه بقوله : « ان على منظمة الامم المتحدة ان تنصف بالعدل كي لايصبح هذا القرار وصمة في تاريخها .

والقى دولة الاستاذ فارس الخوري خطابا قويا انتقد فيه الاقتراح الاميركي، وقال انه لايستطيع ان يرى كيف يستطيع اي شخص توقع قبول البلاد العربية للاقتراح الاميركي ، ثم تساءل قائلا : ماذا يقترح المجلس عمله اذا ماأخفقت المحاولات الرامية لوقف القتال في فلسطين ؟ هل يستطيع مجلس الامن استخدام القوة وكيف ؟

وتكلم المندوب الاميركي فاورد ملاحظات عديدة على نصوص البند الثالث والسابع من اقتراحه ومسألة الاشراف على تنفيذ الهدنة، وفند اقوال المندوب الروسي فيما يتعلق بالاقتراحات الاميركية، وقال ان نزع سلاح القدس يعني سحب قوات الفريقين العسكرية منها .

واشار الى انه باعتبار عدم وجود قوة دولية في الوقت الحاضر لتجريد مدينة القدس من السلاح حالا فانه يقترح ان يتولى هذا الامر بوليس عربي ويهودي ، ووصف القرار الذي اتخذته هيئة الامم المتحدة في تشرين الماضي بشأن الاشراف على القدس ، انه لايتعارض مع اقتراحه الحاضر ، كما المح بذلك المندوب الروسي . وتطرق الى اشارة غروميكو حول عدم احترام قرار التقسيم، فقال ان الولايات المتحدة كانت ولا تزال من انصار قرار هيئة الامم المتحدة وهي تود لو يدعمه المندوب الروسي عمليا ايضا .

اما فيما يتعلق بالبند التاسع من الاقتراح الاميركي فقال: ان الهدنة يجب دعمها

والاحتفاظ بها حتى يمكن الوصول الى تسوية للقضية الفلسطينية .

وخطب المندوب اليهودي فعلق على بعض نصوص الاقتراح الاميركي ، وحمل على اقوال مندوب مصر بشأن الهجرة قائلا : ان هذه المسألة لا علاقة لها بقضية نصوص الميثاق ، واعلن استعداد السلطات اليهودية لوقف اطلاق النار في فلسطين، ثم تطرق الى بحث مسألة القدس فأبدى معارضة اليهود لوضعها تحت اشراف عالمي.

وبعد مناقشات طويلة قدم مجلس الامن الى التصويت الاقتراح الاميركي الخاص بفلسطين ، وقد رفض اقتراحا قدمه دولة الاستاذ فارس الخوري لانه لم يحرز الكثرة المطلوبة . ثم وضع الاقتراح الاميركي على التصويت فقرة فقرة فنالت الفقرة الاولى ٨ اصوات ضد ٢ ، وقد جاء فيها : « ان حكومة اسرائيل وافقت على تمديد اجل الهدنة بينما رفضتها الحكومات العربية » .

وكذلك تبنى المجلس الفقرة الثانية بعدد مماثل من الاصوات ، وقد جاء فيها : « ان مجلس الامن يقرر ان الحالة في فلسطين تشكل تهديداً للسلم استناداً الى المادة ٣٩ من الميثاق » .

وهنا اثيرت مناقشة جديدة ، فقد نص الاقتراح الاميركي على اصدار الامر بوقف القتال في مهلة تقل عن ثلاثة ايام ، لكن المندوب الكندي اقترح ان يكون الاقتراح الطف كأن يقال مثلا : « ان مجلس الامن يأمر بوقف القتال في مهلة قريبة يترك للوسيط ابلاغها الى اصحاب العلاقة » . ولكن الاقتراح الكندي سقط وفاز الاقتراح الاميركي دون تعديل بـ ٩ اصوات ضد صوت واحد . كما صدق على الفقرة الرابعة والخامسة والسادسة، وقد نصت على : « ان الامتناع عن وقف القتال قد يجر الى امكان فرض عقوبات ، وان جميع الحكومات مدعوة للتعاون مع الوسيط لابقاء السلم ، وان يوقف القتال دون قيد ولا شرط في ظرف ٢٤ ساعة ».

وابلغ هذا القرار الى الدول العربية في نفس اليوم ، فاجتمعت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية وتداولت في الامر من جميع وجوهه، واضطرت تحت ضغط سياسي شديد الى الانصياع لامر مجلس الامن، وتقدمت بمذكرة اشترطت

فيها لقبول الهدنة الجديدة الشروط الثلاثة التالية :

١ ـ وقف الهجرة اليهودية وقفاً تاما اثناء فترة الهدنة ، ٢ ـ ارجاع المشردين العرب الى اوطانهم وتأمينهم على اموالهم وارواحهم ، ٣ ـ تحديد وقت لانتهاء الهدنة .

ثم اصدرت البيان التالي :

« تلقت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرار مجلس الامن بتاريخ ١٥ تموز الجاري الذي يقضي بفرض وقف اطلاق النار في فلسطين الى ان يتوصل مجلس الامن الى ايجاد حل سلمي دائم لمشكلتها ، ولقد سبق للجنة ان بادرت فلبت دعوة مجلس الامن لعقد الهدنة السابقة من ١١ حزيران الماضي حتى ٩ تموز الجاري ، فأوقفت الدول العربية القتال في وقت كانت جيوشها فيه مالكة لناصية الموقف العسكري في فلسطين ، اثباتاً لرغبتهم في توطيد السلم وفي ايجاد حل سلمي عادل للقضية .

« وقد اقدم العرب على التمسك بشروط الهدنة التي قبلوها ، ووطدوا العزم الذي قطعوه على انفسهم ، برغم الانتهاكات المستمرة المتواصلة التي كانت تقوم بها العصابات اليهودية ، تمسكا من العرب بالسلم والامن الذي وجد من اجل المحافظة عليه مجلس الامن ، وان الحكومات العربية التي تعتبر تحرير فلسطين قضية قومية تقتضي كل التضحيات لا تهيب في سبيلها المصاعب التي يفرضها عليها ويكبدها اياها اي قرار ظالم . ولكن الحكومات العربية ، باعتبارها هيئة اقليمية عليها ان تشارك في حفظ السلم العالمي ، رأت وقف القتال مرة اخرى .

« وان اللجنة لتدرك وهي تتخذ هـذا القرار مافيه من مرارة والمومن احتمال وصبر ، ولكنها واثقة من ان ذلك لن ينال من عزمها الاكيد وايمانها العظيم بالنصر النهائي . وهي تعلن اعتزازها بالتضامن التام الذي ساد صفوفها ، وتعلن كذلك ان هذا الضغط الذي يوجهه اليها مجلس الامن والدول الكبرى ، من شأنه ان يزيد عزمهم على مواصلة الجهاد في سبيل الحق . وستظل الجيوش العربية مرابطة في مراكزها داخل الحدود الفلسطينية ، حاضرة لاستئناف عملها كلما دعت الضرورة الى ذلك ، الى ان تتحقق اهدافها التي دخلت فلسطين من اجلها .

«ولقد درست اللجنة كل ما يجب اتخاذه من تدابير عسكرية وسياسية لتحقيق تلك الاهداف، وستضطلع الحكومات العربية باعداد العدة لجميع التطورات والاحتمالات، وتهيب بالشعوب العربية ان تتلقى هذه الحوادث في جهاد مستمر نبيل لا ينتهي الا بالنصر النهائي».

وبعد رجوع الكونت برنادوت من الولايات المتحدة الاميركية جرت بينه وبين رجالات العرب مباحثات في مصيف عاليه اذاعت جامعة الدول العربية على اثرها البيان الرسمي التالي: «على اثر عودة الوسيط من ليك سكسس الى رودس دعا الامين العام لموافاته في مقره للتحدث في الشؤون المعهودة اليه من مجلس الامن، ولكن الامين العام للجامعة العربية اعتذر عن الحضور وذكر للوسيط ان الحكومة اللبنانية يسرها حضوره الى لبنان، فحضر الوسيط الى لبنان حيث حظي بمقابلة رئيس الجمهورية اللبنانية ووزير خارجيتها.

«وجرى البحث حول شروط العرب لقبول الهدنة وجعل القدس مدينة مفتوحة، وشرح الامين العام لجامعة الدول العربية وجهة نظر العرب بصورة عامة واتهام مجلس الامن، واشار الى ان هذا الاستفزاز الاجماعي لا يرفع من شأن مجلس الامن كهيئة عالمية، وتناول البحث امر جعل الهدنة دون تحديد اجل لها وعودة المشردين العرب وتأمينهم على ارواحهم واموالهم. وان عدم قبول هذه الشروط يضطر العرب لرفض شروط مجلس الامن التعسفية ويدفعهم لاستئناف القتال مهما كانت النتائج.

«واما بشأن تجريد السلاح في القدس فقد اعلم الوسيط ان العرب لا يوافقون على تموين مائة الف يهودي في القدس هم في حالة حصار بينما يبقى العرب في المناطق اليهودية مفتقرين للمواد الضرورية ومشردين، وقد اجاب الوسيط بانه سيأخذ هذا الامر بعين الاعتبار وسيرجع الى مجلس الامن في بعض الامور. واقترح الوسيط ان يشترك مساعده العسكري مع احمد حلمي باشا واحمد الشقيري في لجنة تجريد القدس من السلاح. اما بشأن ايجاد حل دائم لقضية فلسطين، فقد اعتذر عن البحث فيه واكد له العرب انهم يرفضون كل مشروع يستند الى التقسيم او اقامة دولة يهودية».

وفي مساء امس انتهت مباحثات الكونت برنادوت في عاليه، فغادرها الى حيفا حيث اجتمع بفريق من المراقبين الدوليين هناك وتباحث معهم في سير وقف القتال ومهمتهم الدقيقة في مراقبة الميناء، وينتظر ان يكون قد وصل صباح اليوم الى تل ابيب ليبحث مع زعماء اليهود تنظيم الهدنة ونزع سلاح القدس بصورة نهائية. وقد صرح يوم امس انه يسافر بعد تل ابيب الى القاهرة او رودس كما عاد يؤكد من جديد انه ليس في نيته مطلقاً نقل مقره من جزيرة رودس، الى اي مكان آخر، وقد اعرب عن امله في ان تطبق الهدنة في هذه المرة اكثر من المرة الماضية نظراً لوفرة المراقبين الموجودين لديه. وقد اعلن في حيفا يوم امس الى الصحفيين بانه سيذهب في اوائل آب المقبل الى جنيف لاعمال تتعلق بجمعية الصليب الاحمر.

وقد رفض عدد من رجالات العرب وبينهم احمد حلمي باشا الاشتراك في تجريد القدس من السلاح، كما ان اليهود تمردوا على مجلس الامن واعلنوا ان مدينة القدس مدينة يهودية بحتة.

واصدرت اللجنة العربية العليا مذكرة شجبت فيها فكرة تجريد مدينة القدس من السلاح اليكم نصها:

درست الهيئة العربية لفلسطين تجريد منطقة مدينة القدس من السلاح فرأت المشروع يتنافى ومصلحة العرب وينطوي على اشد الاخطار واسوأ النتائج، لذلك قررت رفضه جملة وتفصيلا، ودعوة الشعب العربي الفلسطيني الى عدم التعاون على اساسه. وقد استندت الهيئة في قرارها الى الاسباب التالية:

١ ـ ان المشروع يمهد لتدخل هيئة الامم المتحدة في شؤون مدينة القدس وادراتها بصورة دولية، وسلخها عن سائر فلسطين، وبذلك يتحقق القسم الاول من مشروع التقسيم الذي رفضه العرب.

٢ ـ ان تحقيق المشروع سيؤول حتما الى ازالة الصبغة العربية والاسلامية عن عاصمة البلاد.

٣ ـ ان اليهود يصممون على احتلال مدينة القدس باي ثمن، واقامة عاصمة ملكهم

فيها ، لذلك فان تجريد القدس من السلاح يتيح لليهود فرصة ذهبية لتحقيق احلامهم التي لاينفكون عنها، خصوصا وقد ثبت انه من غير الممكن عمليا نزع السلاح من اليهود.

٤ ــ انه لايمكن مطلقا الاطمئنان لليهود ، فهم لايحترمون نصوص اي اتفاق، ولا عهد لهم ولا ميثاق، ولا يعترفون الا بسياسة الامر الواقع .

وقدمت الهيئة العربية العليا مذكرة ضافية الى سعادة عبد الرحمن عزام باشا الامين العام لجامعة الدول العربية ضمنتها وجهة نظرها وآراءها ،وطلبت اليه رفض المشروع جملة وتفصيلا . وكذلك طيرت الهيئة العربية العليا لفلسطين الى صاحبي السمو الملكي الامير فيصل آل سعود وسيف الاسلام عبد الله واصحاب الدولة رؤساء الحكومات العربية البرقية التالية : « ان مشروع تجريد القدس من السلاح يؤول الى ازالة الصبغة العربية والاسلامية للمدينة وسلخها عن فلسطين واقامة ادارة دولية فيها، وبذلك يتحقق القسم الاول من مشروع التقسيم، بالاضافة الى انه لايمكن عمليا نزع سلاح اليهود فتتعرض المدينة المقدسة لاحتلالها، واننا نرجوكم باسم عرب فلسطين رفض ذلك المشروع جملة وتفصيلا حفظا للمدينة المقدسة ومحافظة على صبغتها العربية والاسلامية، ولن يوجد عربي فلسطيني واحد يقر ذلك المشروع».

وفي ٢٧ تموز سنة ١٩٤٨ عقد مجلس الامن الدولي جلسة خاصة بحث خلالها بعض التفاصيل المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية ، وقد ذكر السير الكسندر كادوغان مندوب بريطانيا في مجلس الامن انه سيثير مسألة اختطاف الرعايا البريطانيين الخمسة امام المجلس . وتكلم دولة الاستاذ فارس الخوري فطلب من اعضاء المجلس الموافقة على الاقتراح الذي تقدم به بشأن عرض شرعية حكومة اسرائيل على محكمة العدل الدولية، وتقدم مندوب كولومبيا بتعديلات على الاقتراح السوري وعارضه المندوب السوفيتي وقال ان محكمة العدل الدولية لاتستطيع تغيير القرارات التي اتخذهـا مجلس الامن الدولي .

وتكلم دولة الاستاذ فارس الخوري مندوب سورية، فحث اعضاء المجلس على ازالة المرارة التي شعر بها العرب من جراء المقررات السابقة للمجلس ، وكرر القول

بان الدول العربية ليست بمعتدية ،ثم اعلن اسفه ان تشغل هيئة الامم المتحدة بمسألة فلسطين في الوقت الذي تنصرف فيه الدول الكبيرة فعلا الى الاستعداد للحرب دون ان يقوم احد بعمل شيء في هذا السبيل . ومضى الاستاذ الخوري يقول انه قبل ان يكون لمجلس الامن الحق في استنكار عمل العرب واتخاذ عمل بموجب المادة السابعة فان عليه ان يقرر الوضع الراهن في فلسطين من الناحية القانونية . ثم تساءل دولته عما اذا كان لليهود الحق بادخال مهاجرين اجانب ، الى ان قال : « فليقرر مجلس الامن هذه المسألة قبل اتخاذ اي عمل آخر لكي يحافظ على كرامته في جميع انحاء العالم العربي » .

وتكلم مندوب كندا فقال انه لايستطيع تأييد الاقتراح السوري لان ذلك سيؤجل المحادثات الرامية الى ايجاد تسوية سلمية ، واعلن مندوب كولومبية انه يوافق مبدئياً على وجهات نظر سورية ثم اقترح تعديلا على الاقتراح السوري يقضي بأخذ رأي محكمة العدل الدولية اذا كان هذا الامر لايتعارض مع جهود الوسيط ، واعلن المندوب الارجنتيني بانه يؤيد التعديل الكولومبي والاقتراح السوري وقال انه لايعتقد بان طلب سوريا اذا ما تمت الموافقة عليه يتعارض مع جهود الوسيط . وعارضت الولايات المتحدة وروسيا الاقتراح السوري ، وتكلم المستر جب المندوب الاميركي فقال ان اخذ رأي محكمة العدل الدولية لامبرر له لان الجمعية العامة قد اعلنت عن رأيها سابقا ، وانه قد سبق لها ان رفضت الاقتراحات العربية لعرض هذه القضية على محكمة العدل الدولية ، واعلن بان الوفد الاميركي ليس على استعداد لتأييد الاقتراح السوري . وتكلم مندوب الاتحاد السوفيتي فعبر عن رفض حكومته اقتراح سورية المذكور ، اما المندوب الصيني فقد ايد الاقتراح السوري والتعديل الكولومبي الذي ادخل عليه . وخطب مندوب مصر فطالب بتأييد الاقتراح السوري لعرض مسألة شرعية حكومة اسرائيل على محكمة العدل الدولية ، والقى خطابا استعرض فيه النواحي القانونية لهذه المسألة وطالب بقية الاعضاء بالموافقة عليه . وتكلم المندوب اليهودي فاشار الى ان سورية التي تطالب بعرض مسألة اسرائيل على محكمة العدل عارضت سابقا باحالة مسألة اندونوسيا والنزاع المصري ـ البريطاني على

هذه المحكمة، وألح في ختام خطابه على رفض الاقتراح السوري .

وبعد ذلك طلب مجلس الامن الدولي اجراء التصويت على الاقتراح السوري بعد تعديل مندوب كولومبيا . وهنا تكلم الاستاذ فارس الخوري فقال انه يؤيد التعديل الكولومبي، واقترح ان يجري التصويت على اقتراحه والتعديل الكولومبي معاً،وقرأ سكرتير المجلس نص الاقتراح السوري مع التعديل الكولومبي. ثم جرى التصويت على الاقتراح السوري فصوتت ست دول اعضاء الى جانبه وامتنعت اربع عن التصويت وصوتت واحدة ضده،واعلن رئيس المجلس ان الاقتراح السوري لم ينل كثرة الثلثين ولذا فانه يعتبر مرفوضاً . وانتقل المجلس بعد ذلك الى بحث الشكوى التي تقدم بها المندوب البريطاني حول محاكمة الرعايا البريطانيين الخمسة من قبل اسرائيل .

١٢ — مذكرة الجامعة العربية بشأن الرد على قرار مجلس الامن بتاريخ ١٨ تموز سنة ١٩٤٨

سعادة المستر تريغفي لي سكرتير عام الامم المتحدة .

اتشرف باحاطة سعادتكم علما ان اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد اطلعت على قرار مجلس الامن الدولي الصادر في ١٥ تموز بشأن الموقف في فلسطين وكلفتني ان ابلغكم ما يأتي باسم حكومات الدول اعضاء جامعة الدول العربية :

١ — ان الحكومات العربية لفي عجب من موقف مجلس الامن ونزوعه الى اعتبار الحالة في فلسطين مهددة للسلام الدولي، وواقعة تحت احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وتهديده بفرض العقوبات على الدول العربية اذا هي لم تقبل من جديد وقف القتال في فلسطين ، هذا الموقف الذي لم يقفه مجلس الامن حتى الآن بصدد اية مشكلة من المشاكل التي عرضت عليه .

٢ — ولا يخفى انه عند انتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين في ١٥ ايار الماضي لم تكن هناك حكومة شرعية قائمة في البلاد ، ولم يكن مجلس الامن والجمعية العامة،

او ايها ، قد اتخذ خطوة ايجابية لسد الفراغ الناشىء كنتيجة لتخلي بريطانيا عن الانتداب . ولو لم تتدخل الدول العربية عسكريا في تلك اللحظة بناء على دعوة عرب فلسطين ،وهم الغالبية الساحقة من السكان ، لوضع حد للفوضى السائدة بفعل العصابات الارهابية ضد هؤلاء السكان ، لازدادت الحالة تفاقماً ،وخيف ان يختل الامن في الشرق الاوسط كله حيث الشعور تأثر في البلاد العربية المجاورة لفلسطين بسبب الاحداث الواقعة هناك .

٣ — ولقد عاد الامن والنظام فعلا الى كل منطقة دخلتها الجيوش العربية في فلسطين، وبدأت الحياة ترتد اليها،واخذ الاهالي ينصرفون الى اعمالهم وشؤونهم آمنين مطمئنين .

٤ — وانه لقلب للاوضاع الطبيعية ان يسمى المنقذ معتديا ، وان يوصف ما حققته الدول العربية من اعادة الامن وحكم القانون تدريجياً الى ربوع فلسطين بانه تكدير للسلام العالمي وخرق للميثاق . والحكومات العربية لا ترى تعليلا لموقف مجلس الامن الا في رغبة بعض الدول الكبرى في تمكين اليهود من فلسطين على حساب العرب والانسانية تحقيقاً لمآربها الخاصة . ونود ان نشير بهذه المناسبة الى ان الكسب الحقيقي للامم المتحدة انما يكون بوقوفها الى جانب الحق والعدل لا الى جانب عصابات ارهابية اعلنت نفسها دولة في فلسطين وعملت وما زالت تعمل على فرض نفسها على البلاد بالقوة والبطش ، مرتكبة في ذلك اشنع الجرائم من تقتيل وتعذيب وتشريد وتدمير ونهب وحرق وتسخير العرب في الاعمال الشاقة واعتداء على الاطفال والنساء والرجال بلا تمييز ولا رحمة ، تلك الجرائم التي تحاكي جرائم النازي في اوروبا، والتي من اجلها اقام الحلفاء المحاكم لينال مرتكبوها القصاص العادل . وكان من نتائج الارهاب الصهيوني ان اخرج مئات الالوف من عرب فلسطين من ديارهم وهاموا على وجوههم مشردين يطلبون النجاة في البلاد العربية المجاورة ، هذا بينما تفتح منافذ فلسطين للمهاجرين الاجانب من اليهود الذين اخذوا يحلون محل من شردوا من العرب .

٥ — ومن الظلم البين ان تمعن بعض الدول في تجاهل هذه الحقائق لكي تتهم

الدول العربية بالعدوان والخروج على احكام ميثاق الامم المتحدة . والدول العربية التي انضمت مغتبطة الى هذه الهيئة على انها اداة لصيانة الحق وبث العدالة في العالم، لتشعر الآن بالكثير من خيبة الامل . ولقد اثبتت الدول العربية حسن نياتها ومقاصدها وحبها الصادق للسلام بقبول قرار مجلس الامن الصادر في ٢٩ من نوار الماضي القاضي بوقف القتال في فلسطين لمدة اربعة اسابيع ، كما بينت في مذكرتها المشتركة المبلغة الى وسيط الامم المتحدة في ٧ تموز الجاري ، الاسباب التي ادت بها ، على كره منها ، الى رفض تمديد تلك الهدنة الاولى التي انتهت في صباح ٧ تموز .

٦ — وواضح من هذه الاسباب — والعرب على استعداد تام لقبول اي تحقيق دولي في هذا الشأن — ان الصهيونيين لم يراعوا الهدنة اطلاقا ، فنقضوها منذ الساعة الاولى واستمروا على نقضها يوما بعد يوم ، مستفيدين في ذلك من انعدام الرقابة تارة ومن عدم احكامها تارة اخرى . فهاجموا اثناء وقف القتال اماكن وقرى عربية عديدة في مختلف الساحات واستولوا عليها لتحقيق ميزات عسكرية واستراتيجية لقواتهم اذا ما استؤنف القتال ولزعزعة مراكز الجيوش العربية . وبالرغم من هذا العدوان وما صاحبه من اعمال بربرية تستفز الشعور ، استطاعت الدول العربية ضبط شعورها واعصابها احتراما لما اعلنته من قبول الهدنة . وقد ادى ذلك بالجيوش العربية الى بذل جهود جديدة وتحمل تضحيات اخرى في الارواح لاسترداد تلك الاماكن والقرى نفسها التي استولت عليها القوات الصهيونية بطريق الغدر ، مما يؤكد ان المخالفات المذكورة لم تكن تافهة كما قيل تصغيراً من شأنها .

٧ — وقد لفتت الحكومات العربية نظر مراقبي الامم المتحدة مراراً الى تلك المخالفات، وبالرغم من الوعد المعطى لها باعادة الاوضاع الى ما كانت عليه عند بداية وقف القتال، فانه لم يتم شيء ايجابي في هذا الصدد ، بل ابلغت هذه الحكومات قبيل نهاية الهدنة ، وعلى لسان مندوبي الوسيط، انه لما كانت المخالفات المشار اليها منسوبة الى الايام الاولى من الهدنة في وقت لم يكن الرقباء تسلموا مراكزهم في الساحات المخصصة لهم ، فانه لا يمكن التحقق من وقوعها وبالتالي ليس في الامكان

اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه ، ومؤدى ذلك ان على الدول العربية ان تتحمل قصور الرقابة او عدم احكامها . اما الطرف الآخر الذي لم يرع عهداً ولا ذمة فهنيئاً له بما كسب . فهل يمكن تصور حل اظلم من هذا الحل او تشجيع انجع من هذا التشجيع على الغدر ونقض العهود .

٨ — ولم يعد خافيا على مجلس الامن ولا على اعضائه ان الصهيونيين استغلوا الهدنة الماضية كذلك ليدخلوا الى فلسطين خلسة المئات من الشبان والرجال ممن هم في سن الخدمة ، وليزودوا انفسهم بمختلف الوسائل وبكميات وفيرة من الذخيرة والاسلحة، بما في ذلك الاسلحة الكبيرة التي كانت تنقصهم تماما ، كالمدافع الثقيلة والدبابات والطيارات ، وظهر ذلك واضحاً بمجرد استئناف القتال في صباح ٩ تموز .

وكانت السفن والمراكب التي استأجروها لجلب هذا العتاد تصل الى موانىء فلسطين لا خفية كما كان الحال في عهد الانتداب بل على مرأى من مراقبي الوسيط احياناً ، ودون ان يكون لدى هؤلاء الوسائل الكافية لمنعها ، ومن وراء ظهورهم احياناً اخرى . ولقد اعترف الوسيط نفسه امام مجلس الامن ان الصهيونيين انتفعوا من الهدنة من الناحية العسكرية ، وانه كان من العسير عليه وعلى مساعديه وعددهم محدود ووسائلهم محدودة كذلك بسط رقابة فعالة مجدية في جميع الاوقات وعلى شتى انحاء فلسطين .

٩ — ولم يكن باستطاعة الدول العربية بعد هذه التجربة القاسية وبعد ان لمست مبلغ الضرر الذي لحق بها وبعرب فلسطين من جراء هدنة الاربعة اسابيع كنتيجة لنقض الصهيونيين لها يوميا ، ان تقبل تمديدها بنفس الصورة والاوضاع ، وعلى العكس لم يكن اسهل واجدى على الصهيونيين من قبول هذا التمديد. ومع ذلك لم ترد الحكومات العربية ، بالرغم من اضطرارها الى استئناف القتال، ان تقفل الباب في وجه الجهود التي يبذلها الوسيط لايجاد حل سلمي عادل لقضية فلسطين ، والمقترحات التي يرى التقدم بها لهذا الغرض ، ولقد ذكرت ذلك صراحة في ردها على طلبه الخاص بتمديد الهدنة ، فكيف يمكن اعتبار هذه الدول اذن خارجة على الميثاق او مكدرة لسلام العالم .

١٠ — ويبدو ان مجلس الامن رغم تحامله الظاهر على العرب وتهديده بتوقيع الجزاءات على الدول العربية اذا هي رفضت وقف القتال من جديد، قد أخذ بدوره هو الآخر ان مخاوف هذه الدول من ناحية احترام الصهيونيين للهدنة الجديدة وشكواهم من نقضهم للهدنة الماضية ليست من نسج الخيال، اذ نص في قراره على تزويد وسيط الامم المتحدة بعدد كاف من المراقبين لضمان تنفيذ الهدنة الجديدة تنفيذاً فعالا صحيحا لا تكرر معه مآسي الهدنة السابقة، كما وافق على ايجاد هيئة للنظر في الشكاوى الخاصة بمخالفة احكام الهدنة وشروطها، ومن المقرر والمتفق عليه ان وقف اطلاق النار هو مقدمة لهدنة تمهد لايجاد الحل السلمي العادل لقضية فلسطين. ولن يكتب لهذه الهدنة اي نجاح في ادراك هذه الغاية الا اذا روعيت فيها شروط اتفقوا عليها مع وسيط الامم المتحدة، ولذلك ترى الدول العربية لزاما عليها ان تعلن منذ الان بما لا يقبل مزيداً من التوكيد ان هذه الشروط يجب ان تعالج الحالة التي كانت سائدة اثناء فترة الاربعة اسابيع - التي وقف القتال فيها اخيراً - بما يكفل منع تكرار ما وقع فيها من اعمال وانها كانت للشروط التي قبلها الجانبان وفي مقدمتها وقف الهجرة اليهودية وقفاً تاما اثناء فترة الهدنة. فالمعلوم ان الهجرة هي من اهم اسباب النزاع الحالي، ومن شأن استمرارها زيادة الموقف بفلسطين تفاقماً في الوقت الذي ادت اعمال العصابات الصهيونية الارهابية الى تشريد ما ينيف على ثلاثمائة الف عربي عن ديارهم، فيجب اعادة هؤلاء المشردين الى اوطانهم وتأمينهم على ارواحهم واموالهم اثناء فترة الهدنة. ولقد صرح الوسيط امام مجلس الامن ان وقف القتال يفيد الجانب الصهيوني وحده، ولذلك لا تستطيع الدول العربية قبول هدنة غير محدودة فيتعين تحديدها بأجل تبذل فيه محاولة اخيرة للوصول الى الحل السلمي المنشود.

١١ — وازاء اصرار مجلس الامن على اعتبار مواصلة القتال بفلسطين تكديراً للسلم الدولي، وتهديده الصريح بتوقيع الجزاءات على الدول العربية اذا هي رفضت وقف هذا القتال، لايسع حكومات الدول العربية، حتى لايسوء الموقف الدولي في الظروف الدقيقة الراهنة التي يجتازها العالم، الا ان تنزل على قرار مجلس الامن الخاص

بوقف القتال مرة اخرى بفلسطين ،وهي تعلن على الملأ ان وقف القتال بفلسطين لن يعيد السلم الحقيقي الى تلك الربوع ، بل ستظل النفوس قلقة والشعوب متحفزة مهما طال الزمن ، الى ان يوجد الحل العادل لقضيـة فلسطين ، وهي مازالت عند رأيها من ان اقتطاع جزء من فلسطين لانشاء دولة يهودية فيه بالقوة ، وبالرغم من العرب وهم الغالبية الكبرى من سكان فلسطين، لايدنينا من الحل العـادل المنشود ولا يخدم قضية السلام والديمقراطية ،ولذلك فهي ترقب بعين الحذر والقلق مايبذل من جهود في هيئة الامم المتحدة لتثبيت اركان دولة اسرائيل المزعومة .

وفي هذه المناسبة لاتستطيع الدول العربية الا ان تبدي شديد استغرابها لما جاء في قرار مجلس الامن من وصف العصابات الصهيونية بالحكومة الموقتة، فانه فضلا عما في هذا الوصف من خروج على الحياد الواجب على مجلس الامن التزامه بصدد النزاع الحالي ، فهو متناقض مع ماجاء في قرار المجلس السابق الصادر في ٢٩ مايو حيث نص على عدم الاخلال بحقوق ومطالب ومركز الجانبين ،ولذلك تبدي الدول العربية شديد احتجاجها وتحفظها الصريح ازاء ذلك الوصف ، والامة العربية في انتظار الحل العادل المنشود لقضيـة فلسطين على احر من الجمر، وحينئذ فقط يعود السلام الى ارض السلام .

الامين العام للجامعة العربية

الفَصْلُ الثّامِنُ عَشَرْ

الدورة الاستثنائية الثانية للنظر في القضية الفلسطينية
من ١٦ نيسان الى ١٥ أيار ١٩٤٨

في السادس عشر من شهر نيسان سنة ١٩٤٨ بدأت الجمعية العامة في فلاشينغ مادوز دورة استثنائية لاعادة النظر في القضية الفلسطينية ، وقد دامت هذه الدورة شهراً كاملا ، اي من ١٦ نيسان الى ١٥ ايار سنة ١٩٤٨ ، ولم تباشر الجمعية العامة اعمالها الرسمية حتى يوم الاثنين في ١٩ نيسان سنة ١٩٤٨ . وكان انعقاد هذه الدورة الاستثنائية بناءاً على قرار اتخذه مجلس الامن يدعو فيه الجمعية العامة لاعادة النظر في قضية فلسطين ومشروع التقسيم على ضوء ماحدث فيها من تطورات في السنة الماضية . وهذه الدورة الاستثنائية هي الثانية من نوعها ، فقد عقدت الدورة الاستثنائية الاولى في نيسان الماضي سنة ١٩٤٧ ، وكانت ايضاً مخصصة للبحث في مصير فلسطين السياسي .

عرض عام للقضية الفلسطينية

ولا بد بهذه المناسبة من ذكر خلاصة عن تطورات القضية الفلسطينية بين الدورتين الاستثنائيتين بقصد الالمام بالمناورات الدولية التي لعبت دورها على مسرح قضية

فلسطين في هذه الفترة من الزمن ، وانتهت باندلاع لهيب القتال بين العرب واليهود على نطاق واسع في الاراضي المقدسة .

عقدت الدورة الاستثنائية الاولى على اثر اعلام البريطانيين منظمة الامم المتحدة عن عدم مقدرتهم على معالجة المشكلة الفلسطينية ، وقد انقضى على انتدابهم عليها مايقرب من ثلاثين سنة كاملة ، وفي ذلك الحين اعلنت بريطانيا عن عزمها على انهاء الانتداب في اوائل سنة ١٩٤٨ . وفي بضع جلسات دامت ١٧ يوماً انشأت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الاولى لجنة تحقيق مؤلفة من ١١ عضواً من غير الدول الكبرى .

وبعد التحقيق المباشر في هذه القضية تقدمت اللجنة بمقترحين اثنين هما :

الاول ــ يمثل الكثرة التي اوصت بتقسيم فلسطين الى دولتين اثنتين عربية ويهودية مع المحافظة على الوحدة الاقتصادية ، وبنظام دولي خاص لمنطقة القدس .

الثاني ــ يمثل القلة التي اقترحت دولة متحدة مع مقدار كبير من الحكم الذاتي المحلي لكل من المنطقتين العربية واليهودية .

ولكن العرب واليهود معاً رفضوا المقترحين ، وحجة العرب ان فلسطين بلد عربي ، وهم كثرة ساحقة فيها ، ويسيطرون على الحكومة الفلسطينية ، ولذا فانهم يطالبون بجعلها دوله عربية مستقلة ، اما اليهود فاعتبروا مشروع التقسيم اقل مما يطالبون به من الوطن القومي ، وكان قد وعدهم به بلفور سنة ١٩١٧ ، ولكنهم قبلوا بالتقسيم باعتبار انه افضل من لاشيء .

وفي الدورة العادية الثانية تناولت الجمعية العامة توصيات لجنة التحقيق ، وبعد درسها مدة شهرين اوصت بالتقسيم وابراز الدولتين العربية واليهودية الى حيز الوجود في اول تشرين الاول سنة ١٩٤٨ . وقد وافقت الجمعية العامة على التقسيم بثلاثة وثلاثين صوتاً ضد ١٣ صوتاً وامتناع عشرة بلدان عن التصويت وتغيب دولة واحدة . وقد ايد التقسيم ثلاث من الدول الكبرى هي الولايات المتحدة وفرنسا والسوفيات . وماكاد يصدر قرار الجمعية العامة حتى هبت الدول العربية الى

مقاومته معلنة عزمها على عدم التعاون في هذا المشروع . وبعدما اعلن البريطانيون عن عزمهم على انهاء مدة الانتداب في الخامس عشر من شهر ايار سنة ١٩٤٨ ، اعلنوا ايضاً عن عزمهم على عدم التعاون في تنفيـذ مشروع لم يقبل به العرب واليهود معاً .

وحتى الدول التي وافقت على التقسيم اشار عددمن مندوبيها الى نقص التدابير اللازمة لتنفيذ المشروع ، واخذ هذا الشعور يزداد ، يرافقهازدياد في اعمال العنف في الاراضي المقدسة. ولم يكن بامكان اللجنة التي شكلتها الجمعية العامة لتنفيذمشروع التقسيم الذهاب الى فلسطين ماعدا عدداً قليلا منها . وقد اشار اعضاء هذه اللجنة في عدة مناسبات الى ان اعمال العنف ستزداد شدة واتساعاً فور انسحاب الدولة المنتدبة ،وان الحالة تستدعي وجود قوةدولية للمحافظة على السلام والنظام في الاراضي المقدسة . اما قوة الامن هذه فغير ميسورة لدى منظمة الامم المتحدة ، وقدمنيت بالفشل جميع المساعي التي بذلت لانشائها لعدم اتفاق الدول الكبرى بعضهـا مع بعض بشأنهـا .

ودعا مشروع التقسيم مجلس الامن للاضطلاع ببعض التبعات ، تاركا له امر التقرير عما اذا كانت حالة فلسطين الراهنة تهدد السلام العالمي ام لا ، فأرجأمجلس الامن النظر في القضية الفلسطينية حتى آذار المنصرم . وفي ٥ منه لم يتفق اعضاء المجلس على قبول الاقتراح الاميركي بان يتبنى مجلس الامن مبدئياًقرار التقسيم، وفي الوقت نفسه اصرت الولايات المتحدة على ان مجلس الامن لايملك السلطة لاستخدام القوة في فرض مشروع التقسيم .

وبالنظر لجميع هذه التطورات ، تقدمت الولايات المتحدة بمقترح لعقـد دورة استثنائية للجمعية العـامة لاعادة النظر في مستقبل فلسطين السياسي ، ووافق مجلس الامن على هذا المقترح ، فارسل الدعوة الى اعضاء الجمعية العامـة للاجتماع والرجوع عن قرار التقسيم ، وتبني مشروع جديد آخر يتطلب تبنيه كثرة ثلثي اعضاء الجمعة العامة .

الدورة الاستثنائية الثانية تباشر اعمالها رسميا

وفي التاسع عشر من شهر نيسان سنة ١٩٤٨ باشرت الجمعية العامة اعمالها رسميا بعد ان كانت في اجتماعها الافتتاحي السابق قد انتخبت الدكتور جوسي آرسي مندوب الارجنتين رئيساً للدورة الاستثنائية ، كما اختارت اللجنة التوجيهية المؤلفة من ١٤ عضواً ، وهم الرئيس ونوابه السبعة ورؤساء اللجان الرئيسية . وانتخب المسيو تيففو تسيانغ مندوب الصين رئيساً للجنة السياسة والامن .

اما نواب الرئيس فهم : وارن اوستن ـ الولايات المتحدة ، واندره غروميكو ـ الاتحاد السوفياتي ، واسكندر بارودي ـ فرنسا ، وارثر كريتش جونسون ـ بريطانيا العظمى ، وكارلوس هولغون دولافال ـ البيرو ، وغونار هاغلوف ـ اسوج ، وسليم سرير ـ تركيا .

واما اللجان ورؤساؤها فكما يلي :

١ ـ لجنة السياسة والامن ـ المسيو تسيانغ ـ الصين .

٢ ـ لجنة الاقتصاد والمالية ـ المسيو ماتيانزو ـ بوليفيا .

٣ ـ لجنة الثقافة والاجتماع والمساعي الانسانية ـ الدكتور بوير ـ غواتمالا .

٤ ـ لجنة الوصاية ـ السير كارل بيردسن ـ زيلندة الجديدة .

٥ ـ لجنة الادارة والموازنة ـ الدكتور فيلفيان ـ يوغوسلافيا .

٦ ـ لجنة القانون ـ السيد انتظام ـ ايران .

وتم انتخاب آرسي رئيسا للدورة الخاصة بدلا من تسيانغ باتحاد دول اميركا اللاتينية والدول العربية ، تؤيدها الولايات المتحدة وبريطانيا ، وذلك بواحد وثلاثين صوتا ضد ثمانية عشر . وفاز تسيانغ برئاسة اللجنة السياسية على هاغولد من اسوج ، وكان هذا قد ايد التقسيم بالاقتراع الذي جرى في تشرين الثاني الماضي . اما الارجنتين والصين فقد امتنعتا عن التصويت .

وقد خصص معظم الوقت في هذه الجلسة لاعادة النظر في قرار التقسيم

المعروف ، وصرح المستر اوستن مندوب الولايات المتحـدة ان بلاده ستطرح في نفس هذا الاسبوع اقتراحها بشأن الوصاية . ومن ثم احالت الجمعية العامة بعد اجتماع قصير قضية فلسطين الى اللجنة السياسية لدرسها واعطاء توصياتها بشأنها، على ان تنظر اللجنة السياسية ايضاً في التقرير الذي رفعته لجنة فلسطين التابعة للامم المتحـدة .

ووافقت الجمعية العامة ايضا بالاجماع على قبول بورما في منظمة الامم المتحدة، وهي العضو الثامن والخمسون في المنظمة .

وفي العشرين من شهر نيسان قدم وارن اوستن مندوب الولايات المتحدة الى اللجنة السياسية بياناً مسهباً يطلب فيه اقرار وصاية موقتة لجمعية الامم المتحدة على فلسطين ، ويدعو هذا الاقتراح مجلس الوصاية التابع للجمعية العامة الآنفة الذكر الى تعيين حاكم عام على فلسطين يفوض اليه عند الحاجة دعوة دول غير معينة بعد الى المساعدة على حفظ النظام . وقد ارفق تقديم بيانه هذا بقوله : « ان الولايات المتحدة مستعدة عند الضرورة للمساهمة فيما تدعو الحاجة اليه من قوة بوليسية لحفظ النظام، انما نشترط في مساهمتنا هذه على ان تكون الحكومات الباقية مستعدة لتقديم مثل هـذه المساعدة » .

اما بيان اوستن الآنف الذكر فقد كان عرضاً عاماً للقضية الفلسطينية اعقبه بقوله : « ان الولايات المتحدة لا تريد مواجهة الجمعية العامة بصيغة مفصلة لاتفاقية وصاية كاملة المواد ، اوان تقدم بطريقة رسمية شكلا خاصاً لاتفاق على وصاية. على اننا اعددنا بعض الاقتراحات المؤسسة في اكثرها على النظام الذي اعـد لمنطقة القدس ، وعلى اقتراحات قدمها بطريقة غير رسمية بضعة افراد من اعضاء مجلس الامن.

لقد اقترحت بضعة وفود ان تبقى نصوص الاتفاق عامة في تعبيرهـا ،وتكون اقصر من النص الذي اعد مفصلا لمدينة القدس . اما الوفد الاميركي فيقبل اية صيغة كانت للاتفاق الموقت الذي يرجو ان تتوصل هذه الهيئة اليه . ونعتقـد ان الاتفاق يجب ان يكون خاضعاً للامر بانهائه وختامه حالما يتم الاتفاق على حل دائم

للمشكلة الفلسطينية . ونعتقد كذلك انه ، مع وجوب اشراف مجلس الوصاية باسم جمعية الامم على الاتفاق ، يجب ان تتولى حكومة فلسطين ادارة الاعمال الحكومية الكبرى وفقاً لنصوص الاتفاق وبمقتضى التعليمات التي يرى مجلس الوصاية ضرورة لاعطائها . ويجب ان يرأس هذه الحكومة الفلسطينية حاكم عام يعينه مجلس الوصاية ويكون مسؤولا امام هذا المجلس .

ويفضل ان تشتمل حكومة فلسطين على مجلس اشتراعي منتخب بالطرق الديموقراطية ويقسم الى مجلسين ، ولكن اذا صعب تأليفه فوراً فنرى ان يفوض الى الحاكم العام الاشتراع بمراسيم . ويجب ان ينص اتفاق الوصاية على حفظ النظام والقانون في فلسطين مع تكليف الحاكم العام بالطلب عند الحاجة من دول تعين في الاتفاقية مساعدته على حفظ النظام . ونعتقد انه يجب على الاتفاق ان يسهل لحكومة فلسطين ان تستولي على الدوائر المركزية الحالية الضرورية لادارة الاحكام ، مع نص خاص على ما نظن يتعلق بالمهاجرة الى فلسطين على اساس يتفق عليه وخطة ترسم لشراء الاملاك في فلسطين. وفي رأي الولايات المتحدة ان مستوى المعيشة والدوائر العامة في فلسطين يجب ان تؤسس على نموذج تستطيع واردات فلسطين نفسها المحافظة عليه كيلا ينتظر من هيئة الامم ان تقوم بمساعدات واسعة.

ولا بد من مال لتنفيذ كل اقتراح صادر عن مجلس الوصاية لاتستطيع حكومة فلسطين تمويله ، فهذا المال في رأينا يجب استدراكه بمساعدات او قروض تستوفيها هيئة الامم من موازنة المساهمات الدولية في نفقاتها العامة . ونرى ان تعالج موازنة فلسطين منفصلة عن موازنة هيئة الامم .

ويجب ان يشتمل اتفاق الوصاية على ضمانات لحماية الاماكن المقدسة والمحافظة عليها في فلسطين ، والنظر في الخلافات الناشبة حولها ، كما يجب ان تؤكد الضمانات حرية الدخول الى فلسطين للحجاج الاجانب والاشخاص الذين يرغبون في زيارة الاماكن المقدسة ، مع الاخذ بعين الاعتبار ما يحتاج اليه حفظ النظام والضمانة العامين . وهذه النقاط وامثالها يجب ان تفحصها اللجنة المعينة من قبل هذه الهيئة لكي تستوفي اتفاق الوصاية الموقتة شروط الكمال .

ونحن لا نقترح ان تكون الوصاية الموقتة بدلا من مشروع التقسيم والوحدة الاقتصادية او من اي حل آخر لمشكلة فلسطين قد يتفق عليه العرب واليهود هناك، بل نعده تدبيراً طارئاً لتأكيد النظام العام وحفظ الادارة الحكومية . ان الهدنة والوصاية كليهما تتطلبان وقف الاعمال السياسية والعسكرية حقناً للدماء البشرية وتسهيلا لايجاد حل سياسي مقبل ، والهدنة والوصاية لا يمسان حقوق القومين ومطالبها وموقفها .

ويجب ان لا نقتصر على التدابير لحفظ النظام والقانون في فلسطين ، ولكن اذا رضيت منظمة الامم المتحدة ان تأخذ على نفسها مسؤولية الحكم الموقت هناك ، يجب ان تتخذ التدابير اللازمة للانعاش والتوسع الاقتصاديين في فلسطين لاجل منفعة جميع سكانها .

ويستدل من تاريخ البلاد الماضي على ان الشعوب فيها تستطيع أن تتعاون معا لاجل المنفعة العامة ، شرط ان يفسح لهم المجال لذلك . في جميع انحاء فلسطين استطاع العرب واليهود ان يتعاونوا معاً في المسائل الرئيسية ، كالري والتوريد ووسائل النقل والامور الصحية . فمن اولى واجبات الحكومة الموقتة تشجيع مثل هذا التعاون ، واذا شئنا ان نضع حداً لاهراق الدماء وجب علينا اتخاذ التدابير لاستبدال الاسلحة بالآلات . وهذه التدابير اقل نفقة وانجع من الاحتفاظ بقوة بوليسية ، فعند شعب يرغب في الحصول على امور الحياة العادية كتربية البنين وتحسين فلاحة الارض والالبسة والاغذية الكافية ، ينحصر السلم باستبدال السيارات العسكرية المصفحة بآلات الفلاحة والزراعة شأن كل شعب من شعوب الارض .

هنا تستطيع جميعة الامم المتحدة ان تحشد مواردها المتنوعة ، ذلك لانه لا يعنيها فقط معالجة النزاع الحالي والمحافظة على السلام ، بل ان المنظمة العالمية هذه واعضاءها مقيدون باحكام ميثاقها وهو تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي. ولنا الثقة انه عندما تتوقف اعمال العنف ، تسنح الفرصة للجانبين العربي واليهودي بمساعدة جمعية الامم المتحدة واللجنة المقترحة لتقدم الاقتصادي في الشرق الادنى

للعمل المشترك في مشروع توسيع اقتصادي في الاراضي الفلسطينية . فحينئذ يعطى اهتمام كبير لتدابير موجهة لتحسين واستخدام نهر الاردن ، وتجفيف المستنقعات القريبة منه ، وتحسين تربة الاراضي المجدبة ، واعادة الخصب اليها كما كانت في الازمنة الغابرة ، كما تعطى اهمية لغير هذه من المقترحات ، كفتح قناة من البحر المتوسط الى بحيرة لوط بحيث تجري المياه منه اليها فتستخدم لتوليد قوة كهربائية جبارة للشعب الفلسطيني ولغيره من شعوب البلدان المجاورة .

وقد يتم انشاء المشاريع العملية لاستخدام القوى الدفينة في المياه على وجه يبيح للمصرف الدولي للتعمير والتحسين تقديم المساعدة المالية. هذا وقد تهب منظمة التغذية والزراعة الى المساعدة المثمرة في اعادة الاراضي المجدبة الى الخصب، وقد يطلب الى المنظمة العالمية للاحوال الصحية ان تساهم في مكافحة خطر الملاريا حول نهر الاردن .

وقال في ختام بيانه : « ومع ان الولايات المتحدة تتعهد بالقيام بنصيبها من حمل جمعية الامم المتحدة لمهات الوصاية الموقتة فهي ـ اي الولايات المتحدة ـ غير مستعدة للعمل المنفرد في هذه القضية ، بل ان اشتراكنا مترتب على استعداد الحكومات الاخرى لتقديم مثل هذه المساعدة . انه لمن السهل جداً ان نشير الى الصعوبات ونبدي الاعتراضات على اي تدبير يتخذ في قضية مثل القضية الفلسطينية ، ولكنه من الصعب جداً ان نتقدم بمقترحات عملية مجدية لمعالجة القضية . نحن مجابهون اليوم بأشد المشاكل تعقيداً ، بمشكلة هي تحد خطير لجمعية الامم المتحدة ، ولا يمكن معالجة هذه القضية الا اذا كانت الدولة المنتدبة وكان العرب واليهود في فلسطين وجميع الدول الاعضاء في جمعية الامم المتحدة مستعدين للعمل الفعال المشترك في ايجاد حل رشيد يتلاءم وروح ميثاق الامم المتحدة » .

وبعد ان انتهى المستر اوستن من القاء بيانه شرع الاعضاء يدلون بآرائهم ، فكانوا بين مؤيدين ومعارضين ، غير ان المؤيدين كانوا قلائل جداً ، وقد استمعت اللجنة السياسية الى آراء سورية والاتحاد السوفياتي والصين وزيلاندة الجديدة واوستراليا .

ايد دولة السيد فارس الخوري مندوب سورية بتحفظ مشروع الوصاية ،

ولكنه هاجم بشدة مشروع التقسيم واصفاً اياه بانه خارج عن صلاحية الهيئة العامة الشرعية . واستطرد الى القول ان السلطة الادارية للوصاية على فلسطين يجب ان تتألف من ثلاثة بلدان وليس من جميع اعضاء منظمة الامم المتحدة .

وصرح السيد غروميكو مندوب السوفيات بانه سيقترع ضد الوصاية الموقتة مطالبا بتنفيذ قرار الهيئة العامة الاصلي بالتقسيم ، وادعى غروميكو ان الولايات المتحدة وبريطانيا قد تعاقدتا سراً على نسف مشروع التقسيم سعيا وراء تحويل فلسطين الى قاعدة حربية استراتيجية تخضع في اقتصادياتها الى المصالح الانكلو - اميركية .

وايد الدكتور تسيانغ - مندوب الصين ورئيس اللجنة السياسية الحالي - رأي الولايات المتحدة من ان التقسيم لا يمكن تنفيذه بالقوة ، على انه قال ان استعمال القوة للمحافظة على الهدنة والوصاية الموقتة باشراف الامم المتحدة لما ينال تأييداً ادبياً متيناً . وكان تسيانغ بوجه عام ميالا الى البرنامج الثلاثي المقترح من الجانب الاميركي ولا سيما الناحية المتعلقة بالتوسع الاقتصادي .

وطالب السير كارل بيرندين مندوب زيلندة الجديدة بالكلام الصريح ، ثم ذكر المندوبين بان بريطانيا العظمى قد كانت هدفاً لمعظم الانتقادات المرفوعة بشأن الحالة الحاضرة في فلسطين ، في حين ان المسؤولية في ذلك لم تقع عليها وحدها . وبعد ان كرر النصح بان مشروع التقسيم يستدعي اتخاذ تدابير لتنفيذه ، ردد تأييد زيلندة الجديدة لمشروع التقسيم مع اتخاذ الوسائل للتنفيذ . واوصى السير كارل المندوبين بالتفكير الصائب قبل التخلي عن مشروع التقسيم محذراً اياهم من الصدمة الشديدة التي تصيب جمعية الامم من التراجع بسبب التهديد واعمال العنف .

ونصح يوحنا هود مندوب استراليا الجمعية العامة بالاهتمام بالحلول المقدمة من قبل لجنة فلسطين للمضي بمشروع التقسيم ، ودرسها درساً عميقاً مسهباً بدلا من الاندفاع الى التصريح بآراء مستعجلة او الى التخلي عن المشروع . ثم طرح اقتراحا على اللجنة السياسية طالب فيه بتنفيذ قرار تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية ،

وان تنصرف لجنة فلسطين في الحال الى انشاء مجلسين حكوميين موقتين وقوتين عسكريتين للمنطقتين العربية واليهوديه للاضطلاع بمسؤوليات الادارة المدنية فيها على اثر انهاء البريطانيين لمدة الانتداب في الخامس عشر من ايار ودعوة الدول العربية الى منع مواطنيها من عرقلة مشروع التقسيم .

وحذر ارثر كريتش جونز وزير المستعمرات البريطاني اللجنة السياسية بقوله ان الهدنة بين العرب واليهود يجب ان يتم عقدها بالقريب العاجل ، والا غدت فلسطين ميداناً للنزاع والقتال ، واضاف قائلا : « يجب ان تكون الهدنة هدفنا الاول ثم ننظر في الحلول الاخرى لهذه المشكلة ومنها المقترح الاميركي للوصاية الموقتة ، على ان اي حل نتخذه يجب ان تسانده التدابير اللازمة لتنفيذه » . الى ان قال بصدد موضوع التنفيذ ما يأتي : « يجب على الجمعية العامة في معالجة هذه القضية ان تستخدم جميع ما لديها من الوسائل لمنع الحالة في فلسطين من التحول الى ما يهدد السلم العالمي ، وان كانت غير قادرة الآن على ايجاد حل نهائي لهذه المشكلة المعقدة التي طالما اعيت الدولة المنتدبة معالجتها » . واستطرد الى القول : « سيعاون وفد بريطاني الى اقصى حد ممكن الهيئة العامة في معالجة هذه القضية ، على ان هذا التعاون يكون خاضعا للقيود التي يتضمنها قرار حكومتي بانهاء الانتداب على فلسطين في الشهر المقبل ، واجلاء ما يتبقى من الجيوش البريطانية قبل اول آب القادم » .

وقال ايضا : « يجب على مؤيدي التقسيم ان يواجهوا الحالة الراهنة هناك بجرأة واخلاص أمستعدة حكوماتهم للمساهمة في تنفيذ التقسيم بالقوة على كثرة سكان فلسطين ؟ » . واضاف قائلا : « ان مواجهة الولايات المتحدة للحالة الراهنة في فلسطين هي التي حدت بالوفد الاميركي الى اقتراح سبيل جديد للعمل آملة الخروج من هذه الورطة بنجاح » .

وانكر جونز الاتهامات القائلة ان الادارة البريطانية في فلسطين تناصر العرب ضد اليهود قائلا ان الحكم في تلك البلاد انما كان يجب ان يقوم على حسن نيات الشعبين العربي واليهودي وتعاونهما . واخيراً دعا الدول الاعضاء الى فتح الابواب امام المشردين ، قائلا انه بمثل هذا العمل يعود الرجاء الى الوف اليهود ويخف السعي

الى اتخاذ فلسطين ملجأ يلجأون اليه .

وفي ٢٣ نيسان وافقت اللجنة السياسية على ان تتوقف عن بحث القضية بوجه عام لتنصرف الى بحث اقتراح تقدم به المسيو بارودي مندوب فرنسا يقضي بدرس التدابير الناجعة للمحافظة على مدينة القدس وعلى سكانها . وبعد نقاش طويل اتخذت اللجنة السياسية في ٢٦ منه قراراً باربعة واربعين صوتاً ضد صوتين تقدمت به فرنسا بالاشتراك مع اسوج ، يقضي بدعوة مجلس الوصاية لاتخاذ التدابير الفورية للمحافظة على مدينة القدس وسكانها ، بالتشاور مع البريطانيين والعرب واليهود بشأن هذه التدابير .

وقد اعترضت روسيا البيضاء والاتحاد السوفياتي واوكرانيا على هذا القرار على اعتبار ان هذا العمل يجب ان تقوم به الجمعية العامة وليس مجلس الوصاية . وقد وافقت الجمعية العامة في نفس اليوم على هذا القرار في اجتماع قصير بـ ٤٦ صوتاً ضد لاشيء وامتناع الكتلة السوفياتية عن التصويت .

مجلس الوصاية يدرس الاقتراح الفرنسي الاسوجي

وفي السابع والعشرين من شهر نيسان باشر مجلس الوصاية بدراسة الاقتراح الفرنسي الآنف الذكر بحضور المندوب الروسي الذي يحضر لاول مرة اجتماع مجلس الوصاية منذ تأليفه في شهر آذار سنة ١٩٤٧ (١) . واقترح المسيو غارو ومندوب

---

(١) ان رفض السوفيات حتى الآن الاشتراك في مجلس الوصاية كان قائماً على اعتراضهم عليه بان ترتيبه الحالي يخالف ميثاق منظمة الامم ولا يسري عليه مبدأ الاجماع اي حق النقض كما هو الحال في مجلس الامن . وقد ابلغ المسيو غروميكو الامين العام في المنظمة ان ممثل روسيا في مجلس الوصاية هو المسيو سيمون تسارابكين القائم باعمال الاتحاد السوفياتي في واشنطن ، وقد كان تسارابكين مندوباً للسوفيات في لجنة فلسطين التي اقترحت مشروع التقسيم ، وكان هو نفسه في طليعة الداعين الى التقسيم والمبشرين به .

فرنسا تأليف قوة بوليسية دولية اختيارية تقيم في القدس لحمايتها ويكون عددها الف رجل ، على ان تؤخذ هذه القوة بدون اي نظر الى مواطن افرادها الاصلية ، وان يمنع الفلسطينيون من اليهود والعرب على السواء من الاشتراك فيها في الوقت الحاضر .

وقال المندوب الفرنسي عند تقديم هذا الاقتراح ان القوة البوليسية المشار اليها تكون بالاكثر رمزية ، ويطلب من العرب واليهود ان يتعاونوا على ابقاء القدس خارج نطاق القتال . وعقد المجلس اجتماعاً خاصاً خلا فيه بمندوبي العرب واليهود للمفاوضة في افضل الطرق للمحافظة على القدس واماكنها المقدسة .

وقد اشار المستر تجونس الى خطورة الموقع الستراتيجي لمدينة القدس في نظر العرب واليهود على السواء ، مبدياً اعتقاده بان قوة البوليس المؤلفة من الف رجل التي اقترح مندوب فرنسا ارسالها الى مدينة القدس غير كافية لتحقيق الهدف الذي سترسل لتحقيقه ، ثم ارتأى ان المحافظة على مدينة القدس لا يمكن ان تتحقق الا عن طريق عقد هدنة تشمل فلسطين بمجموعها .

وتكلم السيد جمال الحسيني ممثل الهيئة العربية العليا فرفض المقترح الفرنسي بارسال القوة الدولية الآنفة الذكر ، واستطرد الى القول ان العرب لن يصوبوا النار اليها ولكنهم في نفس الوقت لن يتعاونوا معها .

وقال موسى شرتوك ممثل الوكالة اليهودية انه لا بد من انشاء قوة دولية كافية ، او من عقد هدنة شاملة لجميع القدس لوقاية المدينة من الخراب بصيرورتها ميداناً للمعارك .

وفي نفس اليوم ـ ٢٧ نيسان ـ اختلى رئيس مجلس الوصاية بكل من ممثل الهيئة العربية العليا وممثل الوكالة اليهودية بقصد اقناعها بتوقيع هدنة في القدس ، وقد نجح في مهمته هذه ، واعلن في اليوم التالي ـ ٢٨ نيسان ـ ان السيد جمال الحسيني والمسيو موسى شرتوك قد اتفقا على ان يقدما الى جماعتيها التوصية التالية :

أ ـ وقف جميع العمليات العسكرية واعمال العنف فوراً في مدينة القدس القديمة.
ب ـ اصدار الاوامر بايقاف اطلاق النار في اقرب وقت ممكن .

ج ـ ان تتولى رقابة سير الهدنة والاشراف على تطبيقها لجنة محايدة وان تقدم تقريراً بذلك الى مجلس الوصاية .

وفي الثالث من ايار استأنف مجلس الوصاية عمله، فقال رئيسه انه على اثر الاتفاق الذي تم بين السيد جمال الحسيني والمسيو شرتوك بشأن الهدنة في مدينة القدس القديمة ، صدر الامر الى القوات المتحاربة بايقاف اطلاق النار ضمن اسوار المدينة القديمة فقط . ثم اصغى المجلس الى بيان ادلى به المستر جان فلتشر كوك من رجال حكومة فلسطين اشار فيه الى ان هنالك مساع تبذل بواسطة السلطات البريطانية في فلسطين بالاشتراك مع ممثل الصليب الاحمر في القدس المسيو رينيار للوصول الى عقد اتفاقية جديدة بين العرب واليهود لعقد هدنة تعم مدينة القدس بمجموعها وليس المدينة القديمة فقط . وفي نفس الوقت تقدم المستر فلتشر كوك بمقترح بريطاني يدعو فيه الى تعيين مفوض بلدي محايد لمدينة القدس يختاره اليهود والعرب معاً ويقوم باعباء المصالح البلدية بعد انتهاء الانتداب . وعقد ممثلو الهيئة العربية العليا وممثلو الوكالة اليهودية اجتماعاً مع مجلس الوصاية في نفس النهار ، ووافقوا على اقتراح بتكليف المندوب السامي البريطاني الجنرال كاننغهام بتعيين هذا المفوض البلدي المحايد.

ثم عاد المستر تجوزن الى التشديد بطلب السعي لايجاد هدنة شاملة تعم فلسطين بمجموعها وليس مدينة القدس وحدها ، وفي نفس الوقت طلب اهمال الاقتراح الاميركي القاضي بعقد هدنة موقتة ، والنظر في اقتراح بريطاني جديد يدعو فيه الجمعية العامة الى تعيين سلطة دائمة محايدة في الاراضي المقدسة تكون مهمتها ممارسة المصالح الادارية والعامة بعد انتهاء الانتداب . ثم ارتأى تأجيل ايجاد حل للقضية الفلسطينية بوجه عام الى مابعد وقف القتال . وبرر ارجاع الجيوش البريطانية الى فلسطين لسبب واحد وهو تأمين سير الانتداب حتى ١٥ ايار وسحب الجيوش البريطانية قبل اول آب ، على ان لايؤثر هذا التدبير باي حال من الاحوال على الموعدين المحددين لانتهاء الانتداب وجلاء الجيوش .

وفي الخامس من شهر ايار صادق مجلس الوصاية بتسعة اصوات ضد لاشيء وامتناع فرنسا والاتحاد السوفياتي عن التصويت على تقرير يتضمن نتائج وتوصيات

عملية رفعه الى الجمعية العامة لدراسته واقراره ، وبذلك انتهت مهمته. وقد جاء في التقرير الآنف الذكر ما يأتي :

اولاً – بعد التشاور بين الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية وبين مجلس الوصاية ، صدرت الاوامر بايقاف اطلاق النار في مدينة القدس القديمة بين الفريقين المتحاربين ، ومازالت الهدنة نافذة .

ثانياً – يلفت مجلس الوصاية انظار الجمعية العامة الى التعهدات التي قطعتها كل من الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية على نفسها بشأن احترام الاماكن المقدسة والمحافظة عليها من قبل العرب واليهود .

ثالثاً – لقد احيط مجلس الوصاية علماً بان السلطة المنتدبة ترغب في تعيين ممثل بلدي محايد قبل ١٥ ايار يرضى عنه الفريقان العرب واليهود ، واذا وافقت الجمعية العامة على ذلك تكون مهمته بمساعدة الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية القيام باعباء الاعمال التي تقوم بها اللجنة البلدية ، ولذا فان مجلس الوصاية يوصي الجمعية العامة باعلام الدولة المنتدبة عن موافقتها التامة على اتخاذ هذا التدبير .

رابعاً – يدرك المجلس تمام الادراك ان هذا التدبير الموصى باتخاذه ليس كافياً لحماية المدينة وسكانها ، ويعتقد المجلس ايضاً بضرورة الاهتمام الكلي لاعداد ضمانة كافية للمحافظة على متروكات الحكومة الفلسطينية في القدس ولتأمين حفظ النظام والقانون بصورة فعالة في منطقة نفوذ البلدية خلال المدة الواقعة بين انتهاء الانتداب وبين ايجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية .

وفي السادس من شهر ايار عقدت الجمعية العامة بكامل هيئتها اجتماعاً تبنت فيه تقرير مجلس الوصاية الآنف الذكر ، وقبلت التوصية الرئيسية بخمسة وثلاثين صوتاً ضد لاشيء وامتناع سبع عشرة دولة عن التصويت ، وهي التي يكلف بموجبها الجنرال كننغهام المندوب السامي البريطاني بتعيين مفوض بلدي خاص لمدينة القدس يرضى عنه الفريقان العرب واليهود معاً .

وفي السابع من شهر ايار ابلغ المستر كريتش تجونس الامين العام لمنظمة الامم

المتحدة ، ان المندوب السامي البريطاني في فلسطين قد اخفق في مهمته ، لانه لم يستطع ايجاد الرجل الذي يقبل به العرب واليهود ليتولى العمل البلدي في مدينة القدس بعد انتهاء الانتداب ،وعلى الاثر اقترح الدكتور آرسي رئيس الجمعية العامة على السيد جمال الحسيني والمسيو موسى شرتوك ان يتفقا فيما بينهما على ايجاد الشخص المناسب لاملاء هذا المنصب . وفي الثالث عشر من ايار اعلن في مقر المنظمة ان العرب واليهود قد اتفقوا على تعيين المستر هارولد ايفانس من فيلادلفيا لاشغال هذا المنصب ، والمستر ايفانس شخصية محترمة من اتباع جماعة الكوايكرز في الولايات المتحدة الاميركية .

وفي نفس هذا اليوم ، الثالث عشر من ايار ، وقبل موعد انتهاء الانتداب بست وثلاثين ساعة فقط ، تقدم المندوب الاميركي باقتراح يقضي بتعيين مفوض للامم المتحدة في فلسطين بعد انتهاء الانتداب يقوم بمقام وسيط ، وقد شمل هذا الاقتراح فلسطين بمجموعها وتضمن النقاط التالية :

اولاً — يختار مفوض الامم المتحدة لجنة من اعضاء الجمعية العامة مؤلفة من ممثلي الخمسة الكبار اي الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى وفرنسا والصين .

ثانياً — ان يقوم بمهمة وسيط لدى السلطات المحلية في فلسطين من عرب ويهود في الامور التالية :

أ — تسهيل اعمال المصالح العامة اللازمة لحماية سكان فلسطين وتأمين رفاهيتهم .

ب — ضمان حماية الاماكن المقدسة والمراكز الدينية .

ج — المساعدة على ايجاد اتفاق بين الفريقين يتعلق بمستقبل فلسطين السياسي .

ثالثاً — ان يتعاون مع لجنة الهدنة في فلسطين التابعة لمجلس الامن ، وان يطلب عند الحاجة معاونة المنظمات والوكالات ذات التخصص والمنظمات الحكومية ذات الصفة الانسانية فحسب .

رابعاً — ان يقدم تقاريره الى مجلس الامن .

خامساً ــ ان تتوقف لجنة فلسطين التابعة لمنظمة الامم المتحدة منذ الآن عن ممارسة صلاحياتها ، وهي اللجنة التي سبق ان عينتها الجمعية العامة في دورتها العادية الثانية للاشراف على تنفيذ قرار التقسيم ، وهذا معناه دفن هذا المشروع الممقوت دفناً ابدياً .

وقد وافقت اللجنة السياسية على هذا الاقتراح في الرابع عشر من شهر ايار بخمسة وثلاثين صوتاً ضد ستة اصوات وامتناع عشرة اعضاء عن التصويت . وقد صوتت الكتلة السوفياتية ضد هذا الاقتراح ، وامتنعت الدول العربية وكولومبيا وفنزويلا وبعض الدول الاخرى عن التصويت . وكذلك وافقت اللجنة السياسية بخمسة عشر صوتاً ضد لاشيء وامتناع ٢٦ دولة عن التصويت باحالة اقتراح فرنسي-اميركي الى الجمعية العامة ، ويقتضي هذا الاقتراح بوضع مدينة القدس تحت وصاية الامم المتحدة لمدة سنة واحدة .

وفي الخامس عشر من شهر ايار ، وهو اليوم الذي انتهى فيه الانتداب البريطاني على فلسطين ، انفرط عقد الجمعية العامة بدون ان تعين موعداً آخر للاجتماع بعدان :

أ ــ وافقت على تعيين وسيط الامم المتحدة في فلسطين بواحد وثلاثين صوتاً ضد سبعة اصوات وامتناع ١٦ دولة عن التصويت .(١)

ب ــ رفضت الاقتراح الفرنسي الاميركي بشأن وضع القدس تحت وصاية الامم المتحدة بعشرين صوتاً ضد ١٥ صوتاً وامتناع تسعة عشر عضواً عن التصويت. وقد سقط هذا الاقتراح لانه لم ينل ثلثي اصوات المشتركين في التصويت .

وقد رافق انتهاء الدورة الخاصة للجمعية العامة اربعة احداث هامة حدثت في وقت واحد ، وهي :

---

(١) في العشرين من شهر ايار وقع اختيار الخمسة الكبار على الكونت برنادوت رئيس جمعية الصليب الاحمر السويدية ليكون مفوض الامم المتحدة في فلسطين ووسيط الهدنة في الاراضي المقدسة .

الاول ـ انتهاء الانتداب البريطاني في الدقيقة الواحدة بعد منتصف ليل ١٤/١٥ ايار سنة ١٩٤٨ .

الثاني ـ لعلان الدولة اليهودية المزعومة وتأليف حكومتها الموقتة التي كان أول عمل قامت به الغاء الكتاب الابيض البريطاني للسنة ١٩٣٩ الذي حدد الهجرة اليهودية .

الثالث ـ هجوم الجيوش العربية لحفظ الامن والنظام في فلسطين والاحتفاظ بها عربية بحتة .

الرابع ـ اعتراف حكومة الولايات المتحدة الاميركية بدولة اسرائيل المزعومة بعد اعلانها بدقيقتين اثنتين كانها كانت واياها على موعد سابق ، الامر الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الاعتراف بالدول الناشئة .

وقد صرح الدكتور تسيانغ مندوب الصين بهذا الصدد قائلا :

« لقد اضاف اعتراف الولايات المتحدة بالدولة اليهودية مشاكل وصعوبات جديدة الى ما لدى مجلس الامن منها ، مما يجعل وقف القتال او السيطرة عليه من قبل هذا المجلس متعذراً . ان افضل هيئة تصلح للعمل في فلسطين في الظرف الحاضر هي لجنة الهدنة القنصلية ، هذه الهيئة التي يرتكز تأثيرها على حيادها التام ، غير ان الولايات المتحدة بعملها هذا قد جعلت هذه اللجنة عديمة الجدوى وافقدتها تأثيرها » .

الفَصلُ التّاسِعُ عَشَرْ

متفرقات واحصاءات

اتماماً للفائدة من وضع هذا الكتاب ، ننشر في هـذا الفصل بعض القضايا والاحصاءات التي لا غنى عن نشرهـا ، وقد يحتاج القارىء الكريم الى الرجوع اليها عند الاقتضاء .

القسم الاول - قضايا متفرقة هامة

١ - الغاية من وجود مجلس الامن الدولي

لم يكن المقصود من مجلس الامن ان يصبح محكمة او مجلساً تحل فيـه جميع الخلافات الدولية وما ينشأ حولها من جدل ، ذلك لان الخلافات التي لها صبغة قانونية او قضـائية تحل في محكمة العدل الدولية . اما مجلس الامن فمهمته معالجة المشاكل السياسية والخلافات الدولية الاخرى ، التي ترفع اليه بعد ان يتعذر حلها بالطرق السلمية التي يشير اليها الميثاق ، وعلى هذا الاساس يعتبر مجلس الامن الملجأ الاخير لعرض المشاكل الدولية عليه وحلها فيه .

وليس من قبيل الصدفة ان يبتدىء واضعو الميثاق الفصل السادس منه بالمادة الثالثة والثلاثين التي يقولون فيها :

١ ـ ينبغي للمتنازعين في كل خلاف قد يؤدي استمراره الى تهديد السلم والامن الدوليين ، ان يسعوا لحله في بادىء الامر بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والمقاربة والتحكيم والتسوية القضائية ، واللجوء الى الجامعات او الاتفاقات الاقليمية ، او بغيرها من الوسائل السلمية التي يختارونها .

٢ ـ يدعو مجلس الامن ـ اذا رأى ضرورة لذلك ـ المتنازعين الى تسوية نزاعهم بوسائل كهذه .

وهذا تعبير آخر لروح الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الميثاق التي تنص على ان « يحل اعضاء المنظمة النزاعات الدولية التي تنشأ بينهم بالوسائل السلمية بحيث لا يتعرض السلم والامن الدوليان ولا العدل لخطر » . ويحق لمجلس الامن استناداً الى المادة المتقدمة ذاتها ان يدعو الى حل الخلافات بهذه الوسائل السلمية . والفكرة الاساسية في جوهر هذه المادة هي : « ان كل نزاع ، او كل حالة طارئة قد تؤدي الى نزاع ، يجب ان تحل اولا بين المتخاصمين اذا كان الوصول الى ذلك ممكناً على الاطلاق ، على انه اذا فشلت ـ من جهة ثانية ـ المساعي لحل الخلاف بالوسائل السلمية ، كما نصت على ذلك المادة ٣٣ الآنفة الذكر ، فيجب على الفريقين والحالة هذه ان يعرضا الخلاف على مجلس الامن ، كما قضت بذلك المادة ٣٧ من الميثاق ، فينظر المجلس المذكور بادىء ذي بدء فيما اذا كان الامر نزاعا او حالة او غير ذلك مما من شأنه تهديد السلم والامن الدوليين ، او انه يقترح حلولا معينة . غير ان مجلس الامن ، قبل ان يصل الى هذه المرحلة ، يجب ان يقتنع بان الجماعات المتخاصمة قد جربت فعلا جميع الوسائل السلمية المنصوص عنها في المادة ٣٣ بدون ان تؤدي تجربتها الى نتيجة .

كما انه باستطاعة المجلس ، استناداً الى احكام المادة ٣٦ ، ان يوصي باتباع اصول التسوية الملائمة او وسائلها قبل ان يعرض الخلاف عليه وفقا للمادة ٣٧ من الميثاق . وحتى في هذه الحالة ايضا يجب على مجلس الامن ان يقتنع بان احكام المادة ٣٣ قد طبقت جميعها . ويحق لمجلس الامن ، استناداً الى المادة ٣٨ من الميثاق ، ان يوصي

المتنازعين بناء على طلبهم بما يراه صالحا بفض النزاع سلما ، بدون ان تخل احكام هذه المادة باحكام المواد ٣٣ – ٣٧ من الميثاق .

٢ – النزاع والحالة في مجلس الامن

« النزاع » هو دعوى تقيمها احدى الدول بصورة مباشرة على دولة اخرى ، كالدعوى التي اقامتها ايران على الاتحاد السوفياتي . واما « الحالة » فهي ان توجه دولة ما من دول الامم المتحدة انظار مجلس الامن الى ماتقوم به دولة ثانية في بلاد دولة ثالثة ، مثال ذلك شكوى روسيا من وجود جيوش بريطانية في اليونان ، وشكوى اوكرانيا من تصرفات بريطانيا في اندونيسيا . وقد جاء في المادة ٣٥ من الميثاق انه يحق لكل عضو في المنظمة ان يوجه نظر مجلس الامن او الجمعية العامة الى « نزاع » او الى « حالة » يهدد وجودهما حفظ السلم والامن الدوليين .

ولتقرير الخلاف – فيما اذا كان نزاعا او حالة – علاقة وثيقة بالتصويت، فعندما تكون المشكلة القائمة « حالة » فان الدول ذات العلاقة المباشرة في المشكلة القائمة او الممثلة في مجلس الامن يحق لها التصويت على مايقدم في مجلس الامن من اقتراحات نهائية . واذا كانت من الدول الخمس الكبيرة حق لها تطبيق قاعدة الكثرة المنصوص عنها في المادة ٢٧ والفقرة ٣ التي تقول : « تتخذ مقررات مجلس الامن في سائر المسائل بتصويت ايجابي من قبل سبعة اعضاء ، على ان تكون بينهم اصوات جميع الاعضاء الدائمين » اي الدول الخمس الكبرى ، فتستطيع والحالة هذه اية دولة من الدول الخمس العظمى ان تستعمل « حق النقض » لسد الطريق في سبيل اتخاذ اي قرار نهائي . ومن جهة اخرى لا يحق للدولة ذات العلاقة المباشرة في المشكلة القائمة ان تشترك في التصويت اذا كانت هذه المشكلة نزاعا .

٣ – حق النقض *Veto Power* في مجلس الامن

من الامور المقررة انه لم يرد « حق النقض » البتة في ميثاق الامم المتحدة ، وكل مافي الامر ان هذا المبدأ نشأ من سوء فهم المقصود من المادة ٢٧ من الميثاق .

فقد جاء في الفقرة الثالثة من هذه المادة ـ وهي الفقرة التي فسرت هـذا التفسير الخاطىء ـ مايأتي : « تتخذ مقررات مجلس الامن في سائر المسائل ـ ماعدا المتعلقة منها بأصول العمل ـ بتصويت ايجابي من قبل سبعة اعضاء ، على ان تكون بينهم اصوات جميع الاعضاء الدائمين » ، وهذا الامتياز الذي منح بموجب هذه الفقرة للدول الخمس الكبرى ، وهي التي يتألف منها الاعضاء الدائمون في مجلس الامن ، كان موضوع مناقشة حادة طويلة في مؤتمر سان فرنسيسكو ، وذلك بسبب تخوف الدول الصغيرة من سوء استعماله في المواقف الدولية الخطيرة ، الامر الذي دفعها الى الاصرار على اخذ تصريح من الدول الخمس الكبيرة بقصدها من استعماله .

اما الغرض من استعمال « حق النقض » في ميثاق الامم المتحدة ، فهو المحافظة على سيادة الدول الذاتية من جور الكثرة ، غير ان هـذا الحق قد استعمل لغير القصد الذي اعطي من اجله ، وهكذا شلت اعمال مجلس الامن ، واصبح عاجزاً عن المحافظة على السلم والامن الدوليين لكثرة المرات التي استعمل فيها هذا الحق. فمنذ تشكيل مجلس الامن الى هـذا التاريخ استعملت روسيا وحدها هذا الحق ٢١ مرة ، وفرنسا مرتين ، واما بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية والصين فلم تستعمله ولا مرة واحدة .

اما الذين يعارضون في استعمال هذا الحق لانه يشكل في نظرهم خطراً دائماً فانهم يطلقون عليه اسم « حق النقض » ، واما الذين يؤيدونه ويتمسكون به فيطلقون عليه اسم « قانون الاجماع » . وقانون الاجماع هذا ليس وليد منظمة الامم المتحدة بل هو معروف في ميثاق عصبة الامم القديمة وعلى نطاق اوسع. ذلك لان المادة الخامسة من شرعة العصبة كانت تنص على ان القرارات التي تتخذ في الهيئة العامة او في المجلس تتطلب موافقة جميع الاعضاء عليها ، وهكذا فان هذا الحق الممنوح اليوم لأعضاء مجلس الامن الدائمين كان يتمتع به آنئذ جميع الاعضاء في عصبة الامم القديمة .

ومن البديهي ان استعمال حق النقض يجب ان ينحصر في القضايا الكبرى التي تهدد بنشوب حرب بين هذه الدول نفسها ، ولكنه لما لم يبق محصوراً ضمن هـذا

النطاق الضيق، ولما اصبح خطراً جاثماً على صدور الدول الكبرى والدول الصغرى على السواء، بسبب كثرة استعماله حتى في اتفه الامور، واصلت الدول الصغرى حملاتها ضده، ان لم يكن بقصد الغائه الغاء تاما، فعلى الاقل بقصد الحد من مفعوله، والحؤول دون تفاقم ضرره.

وبعد نقاش حاد وطويل دار بين المؤيدين والمعارضين في الدورة الاولى التي عقدتها الجمعية العامة في سنة ١٩٤٦، اتخذت في ١٤ كانون الاول من السنة نفسها القرار التالي: «ان الجمعية العامة، وقد اخذت بعين الاعتبار اغراض ميثاق الامم المتحدة ومبادئه، والخلافات التي نشأت عن تفسير المادة ٢٧ من الميثاق وتطبيقها، ترجو بالحاح من اعضاء مجلس الامن الدائمين ان يبذلوا قصارى جهدهم، بالمشاورة مع بعضهم البعض، ومع زملائهم اعضاء المجلس الآخرين، للتثبت من ان استعمال «حق النقض» لايعيق مجلس الامن من اتخاذ القرارات فوراً، ومن التوصل الى احكام حاسمة. وتوصي مجلس الامن بان يطبق في اسرع وقت ممكن اصول العمل والطرق التي تتفق مع الميثاق، الامر الذي يساعد على انقاص الصعوبات التي تقف في سبيل تطبيق المادة ٢٧ من الميثاق، ويؤمن لمجلس الامن ممارسة اعماله بصورة فورية فعالة».

وعلى الرغم من اتخاذ هـذا القرار لم تتبدل الحالة، فعاودت الدول الكرة في مهاجمة هذا الحق - الفيتو - اما لالغائه او للحد من مفعوله بحصره ضمن نطاق الغرض الذي وجد لاجله، حفظاً لقوة منظمة الامم المتحـدة وتعزيزاً لنفوذها الدولي، ولكنها بسبب تصلب روسيا في موقفها بتمسكها به مع الدول الاعضاء المؤيدة لها، بقيت هذه القضية معلقة، وبقي خطر «حق النقض» يهدد القرارات التي يتخذها مجلس الامن لمعالجة القضايا الدولية التي تهدد سلم العالم وامنه.

وقد لخص المستر اتلي رئيس وزراء بريطانيا العظمى الموقف بما يتعلق بحق النقض بقوله: «لقد اتفقنا في سان فرانسيسكو على خلق الفيتو، وانا متأكـد اننا سنستعمله فقط كملجأ اخير نلجأ اليه في القضايا الشديدة الخطورة التي قد تؤدي الى نشوب نزاع بين القوات الخمس الكبرى ليس الا. ولم يدر في خلدنا انه سيستعمل

بصورة متواصلة كلما كانت دولة خاصة على غير وفاق مع الدول الاخرى . وهـذا ماحدث مؤخراً ، فقد استعمل حق النقض في كل امر تافه ، الامر الذي جعـل مجلس الامن عديم الفائدة » .

وقد عالجت الجمعية العامة هـذه المعضلة في دورتها الثانيـة العادية ايضا ولم تتوصل الى نتيجة حاسمة بصددها ، فقررت احالتها الى الجمعية الصغرى التي خلقتها لمعالجتها ومن ثم تقديم تقرير بذلك الى الجمعية العامة في دورتها العادية القادمـة ، لعلها تجد حلا لها يضمن للعالم سلمه وامنه الى زمن طويل .

٤ – صندوق النقد الدولي

بالاضافة الى التفصيلات السابقة عن نشأة هذا الصندوق واهدافه وتشكيلاته، التي اوردتها في فصل سابق تحت موضوع « صندوق النقـد الدولي » ، احببت ان اعطي صورة عملية عن بعض ماقامت به هذه المؤسسة الدولية في خلال فترة قصيرة من الزمن ، كما جاء في بيان مديره المستر كميل كات الذي ادلى به الى مندوبي الصحف في مؤتمر صحافي عقد لهذه الغاية قال :

بدأ صندوق النقد الدولي أعماله بمديد المساعدة لفرنسا وهولندة ، وذلك ببيعه دولارات اميركية ، قيمتها ٢٥ مليون دولار لفرنسا ، وما قيمته ١٢ مليون دولار من الاسترليني والدولارات لهولندا . ان صندوق النقد الدولي الذي بدأ العمل في اول آذار لم يباشر معاملات اخرى غير هذه ، وليس لديه شيء من المعاملات قيد البحث الآن ، وان طلب اثيوبيا قد اعيد اليهـا لاسباب فنية وهو ليس قيد النظر في الوقت الحاضر .

ونوه في حديثه عن القرضين المار ذكرهما لفرنسا وهولندا ، ان ليس هنالك مايدعو الى التخوف من ان الصندوق « يفرط في نقوده » او « يكتنزها في خزائنه » فان تلك النقود قـد اكتتبت بها ٤٤ دولة مشتركة في عضوية الصندوق ، لـكي تستعمل في مساعدة البلدان عندما يلزم ذلك لتحقيق اهداف الصندوق . فان مصلحة

جميع البلدان ان يستخدم الصندوق نقوده لنجدة احد اعضائه في ازمة موقتة يعانيها من جراء حاجته للنقد الاجنبي .

ثم بين المدير الاسباب التي دعت الى مساعدة فرنسا ، ومنها الشتاء القارس الذي مر بها واضطرارها الى خفض مرتبات الخبز ، وحاجتها الى استيراد ماقيمته ٩٠ مليون دولار من الحنطة ، ثم نقص صادراتها بسبب الحرب، وحددت مقدرتها على تسديد هذا الدين في غضون اربع او خمس سنين .

واختتم حديثه قائلا بانه عاد اخيراً من زيارة اوروبا واستدل مما شاهده في بريطانيا وفرنسا وهولندا ونروج والدنمرك ولكسمبرج وبلجيكا على ان الناس في كل مكان يشتغلون بنشاط وجد لتعويض الوقت الذي ضاع في الحرب ، فهم لايقفون مكتوفي الايدي في انتظار مساعدات تأتيهم من الخارج ، بل يبذلون اقصى جهودهم للتغلب على الصعوبات المحيطة بهم بأنفسهم .

٥ — المصرف الدولي لاعادة العمران والانماء الاقتصادي

ننشر تحت هذا الموضوع ، لاظهار الناحية العملية التي يقوم بها هذا المصرف الدولي: اولا — خلاصة عن تقريره السنوي الثاني. ثانيا — تقريره المالي عن اشهر تموز وآب وايلول سنة ١٩٤٧. ثالثا — ارباحه في نهاية سنة ١٩٤٧. رابعاً — بعض الاساليب التي اقرها المصرف لحصر القروض التي يسلفها بالاغراض التي تسلف لاجلها .

اولا — خلاصة عن التقرير السنوي الثاني الذي رفعه رئيس المصرف الى لجنة المديرين في اجتماعهم السنوي الثاني المنعقد في لندن

لقد باشر المصرف الدولي في السنة الماضية عمله ، فعقد اربعة قروض بلغت ٤٩٧ مليون دولار . ولكي يؤدي المصرف رسالته حق تأدية، ويحقق الهدف الذي وجد من اجل تحقيقه ، يجب ان يوجه اهتمامه الى البرامج والمشاريع التي تعد باعظم انتاج ممكن وفي اقصر مدة ممكنة .

وجاء في التقرير ان معظم الطلبات لعقد قروض مع المصرف قد تقدمت بها دول اوروبيـة . وزيادة على القروض التي عقدت مع فرنسا وهولندا والدنمرك ولكسمبورغ، استلم المصرف طلبات من شيلي وتشيكوسلوفاكيا وايران والمكسيك وبولونيا خلال المدة التي يتناولها التقرير .

ويقول التقرير ايضاً ان عـدداً من سندات المصرف تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليون دولار ، قد طرحت في اسواق الولايات المتحدة وبيعت فيها . واشار التقرير الى ان عدداً من الدول الاوروبية يتخذ خطوات لابأس بها نحو مستواها الانتاجي قبل الحرب ، على ان العقبـات الرئيسية التي تقف في سبيل التعمير الاوروبي هي قلة المواد الغذائية والوقود واليد العاملة ، وهذه الامور الثلاثة تدفع اوروبا الى استيراد ضرورياتها من الخارج . وذكر التقرير ان مشروع مارشال بطبيعته وبعد مداه ، يؤثر في الدور الذي سيمثله المصرف في ترميم اوروبا ، على ان ادارته مستعدة لتقديم كل مساعدة ممكنة لاي نظام اداري يضعه مؤتمر باريس لاتخاذ التدابير للاصلاح والتعاون الاقتصاديين .

وقال التقرير : مع ان معظم الطلبات الملحة تقدمت بها دول اوروبية ، فان المصرف ينظر الآن باحتياجات اميركا اللاتينية وافريقيا وآسيا والشرق الاوسط . ولا يستبعد ان تصبح هذه الاحتياجات في مقدمة مايهتم به المصرف في وقت قريب. وجاء في التقرير ان عدد الاعضاء في المصرف قـد ازداد من ٣٨ الى ٤٥ ، لقبوله في العضوية كولومبيا وفنزويلا وتركيا وايطاليا وسورية ولبنان واستراليا .واستلم المصرف طلب دخول من فنلندا وهو مازال تحت الدرس .

ثانيا — تقريره المالي عن اشهر تموز وآب وايلول ١٩٤٧

اصدر المصرف الدولي تقريره عن الاشهر الثلاثة الماضية ، تموز وآب وايلول، جاء فيه ان الاشتراكات فيه قد زادت بمعدل ٢٠٠ مليون و ٦٠٠ الف دولار ،وبذلك اصبح مجموع الاشتراكات ٨ مليارات و٢٢٥ مليونا ومئة الف دولار . وجاء في التقرير ان لدى المصرف الآن ٤٨٠ مليون دولار لعقد قروض جديدة . وحصلت

هذه الزيادة في الاشتراكات باشتراك اوستراليا في ٢٠٠٠ حصة ، وباراغواي في ٦٠٠ حصة . وجاء في التقرير ايضاً ان مجموع الدخل للثلاثة الاشهر المذكورة بلغ مليونين و ٥٤٨ الفاً و ٧٤١ دولاراً ، وبلغت النفقات لنفس المدة ٣ ملايين و ٤١٦ الفا و ٤٢٦ دولاراً ، منها مليون دولار و ٢٦٧ الفا و ٩٠٢ نفقات اصدار السندات .

ولقد صادق المصرف على قروض قدرها ٤٩٧ مليون دولار . وقال غارنر نائب الرئيس ان المصرف الدولي هذا لاتخوله قوانينه الاشتراك في اسداء المساعدة العاجلة لاوروبا ، ولكنه يستطيع ان يهتم ببعض نواحي تلك الحاجة التي هي على جانب عظيم من الحراجة ولا يمكن سدها بطريقة اخرى . وفي تبيان اهداف المصرف الرئيسية قال : وان هذه المؤسسة الدولية يهمها بالدرجة الاولى الانتاج وتقدمه واعادة بنيانه واستخدام المخترعات الحديثة في اعماله ، وحتى في هذه الناحية تجد ان المال الذي لدى المصرف لايكفي الا لسد الحاجات الملحة » .

ثالثا — ارباح المصرف الدولي في نهاية سنة ١٩٤٧

اعلن المصرف العالمي في تقريره عن اشغاله في الربع الاخير من عام ١٩٤٧ ان ايراده فاق نفقاته لاول مرة في تاريخه ، فقد كان ايراده في هذه الاشهر الثلاثة ٤ ملايين و ٥١٣ الفا و ٦٩٤ دولارا ، يذهب منها لصندوق الاحتياط ٦٤٨،٢٣١ دولارا ، اما النفقات فبلغت مليونين و٥٤٧ الفا و٨٥٣ دولارا ، فبقي من الارباح الصافية ١،٣١٧،٦١٠ دولارات . ولهذا قال المصرف ان العجز الذي بقي في نهاية العام المالي الاخير اي ٣٠ حزيران ١٩٤٧ قد هبط هبوطا جوهريا وصار مأمولا التخلص منه تماما في ٣١ آذار ١٩٤٨ .

واعلن المصرف ايضا ان تعهداته الى ٣١ كانون الاول ١٩٤٧ بلغت ٤٩٦ مليون دولار مقابلها مدفوعات اكثر من ٣٠٠ مليون دولار ، وكان المقترضون فرنسا وهولندة والدانمرك ولكسمبورغ . ولا يزال المصرف يملك نقوداً ميسورة للقروض تبلغ نحو ٤٨٠ مليون دولار .

رابعاً ـ بعض الاساليب التي اقرها المصرف لحصر القروض التي يسلفها بالاغراض التي تسلف لاجلها

١ ـ بذل كل جهد ممكن لانعاش موارد الانتاج في الدول المراد اسعافها بدلا من توظيف مبالغ باهظة فيها لاجل اكتشاف موارد جديدة وانشاء مشروعات جديدة.

٢ ـ يجب ان يشترط في المساعدة الخارجية تعاون الشعوب القابلة لها على اتخاذ تدابير بعيدة المدى للتوحيد الاقتصادي فيما بينها ، ولتعميم الاصلاحات التي يقول جميع الناس انها جوهرية للانعاش. ويجب ان يكون الاصلاح عمليا محسوساً ، لا مقبولا وموعوداً بالنية الطيبة لاتمامه فيما بعد ، فالنية الطيبة لاتكفي .

٣ ـ يجب ان يعترف بان كل عضو قابل للاسعاف كما يعترف بازالة اي غرض يعطى من اجله او يجري التوزيع على اساسه .

٤ ـ يجب ان يوسع جداً مدى استخدام الاموال الاميركية في الشراء من بلاد غير الولايات المتحدة ، لان اعادة التجارة الى طبيعتها السابقة بين اميركا اللاتينية واوروبا وبين أوروبا وآسيا ، ومنها اندونيسيا ، عامل ضروري مهم جداً لا في اعادة ازدهار اوروبا وحدها فحسب بل ايضا في اعادة ازدهار العالم اجمع .

٥ ـ يجب على الدول المشتركة في منافع المشروع تأليف هيئة اوروبية لا تكتفي بعقد الاجتماعات للتراضي السياسي ، وذلك للاشراف الدائم بحرية تامة على التوزيع بمقتضى الحاجة الملحة الصحيحة .

٦ ـ يقدر موظفو المصرف الدولي ان قيمة اسعاف الولايات المتحدة لاوروبا في الاشهر الخمسة عشر ستكون ٦ مليارات وثمانمئة مليون دولار .

بناء على الغاية التي وجد المصرف لتحقيقها بامكان سورية وغيرها من الدول العربية المشتركة في عضويته ان تعقد قروضاً معه لتحسين وضعها المالي وتأمين القطع النادر اللازم لها ، لا سيما والمصرف يبذل اهتماما خاصاً في درس احتياجات الشرق الاوسط .

القسم الثاني - بعض الاحصاءات الهامة

١ - مؤسسة الاونرا

انهت هذه المؤسسة الدولية التابعة لمنظمة الامم المتحدة اعمالها ، وحولتها مع جميع ما يتبعها من تبعات ومسؤوليات جسام في الاغاثة واعادة العمران الى منظمة التغذية والزراعة الدولية التابعة ايضاً لمنظمة الامم المتحدة ، وذلك في ٣٠ حزيران سنة ١٩٤٧ . وقد جاء في تقرير مديرها العام الجنرال لويل روكس عن اعمال هذه المؤسسة منذ تأسيسها في سنة ١٩٤٥ حتى يوم اقفال اعمالها في ٣٠ حزيران سنة ١٩٤٧ انها انفقت في سبيل اغاثة الشعوب المحتاجة وعمران البلدان التي دمرتها الحرب ما قيمته بالدولارات ٣،٧٢٠،٠٠٠،٠٠٠ او بالجنيهات الانكليزية ٩٣٠،٠٠٠،٠٠٠ ، دفعت الولايات المتحدة الاميركية ٧٢ في المئة منها ، وبريطانيا العظمى ١٦ في المئة .

وبموجب هذا التقرير فان البلدان التي اغيثت بالاطعمة والثياب كانت كما يأتي:

البلد	مجموع اطنان الاطعمة والثياب وسواها
ايطاليا	٩،٩٢٨،٧٠٠
اليونان	٢،٦٦٧،٥٠٠
يوغوسلافيا	٢،٤٤٢،٧٠٠
الصين	١،٩٨٦،٧٠٠
بولونيا	١،٩٥٤،٤٠٠
تشيكوسلوفاكيا	١،٥٥١،٨٠٠
النمسا	١،٠٠٩،٣٠٠
اوكرانيا	٤٣٩،٦٠٠
البانيا	١٨٣،٦٠٠

البلد	مجموع اطنان الاطعمة والثياب وسواها
روسيا البيضاء	١٤٨,٢٠٠
الفيليبين	٤٤,٩٠٠
جزر الدوديكانيز (اليونان)	٣٤,٣٠٠
المجر	١٩,٩٠٠
كوريا	١١,١٠٠
الحبشة	٩,٨٠٠
فنلندة	٨,٥٠٠
سان مارينو	٢٠٠

وقبل ان تنهي مؤسسة الاونرا اعمالها شكل المجلس الاقتصادي الاجتماعي لجنة فنية اعدت تقريراً في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ قالت فيه ان ايطاليا والنمسا واليونان وبولونيا والمجر ويوغوسلافيا بحاجة ماسة الى مساعدات خارجية للحصول على اقل مقدار ممكن من الضروريات ، اي من الفحم والبترول والمواد الخام والمواد الكيماوية والآلات الزراعية وغيرها ، تبلغ قيمتها في سنة ١٩٤٧ فقط ٥٨٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، وانه لا يمكن تأمين اكثر من ٦٠ في المئة من هذه الحاجة الملحة .

الاعضاء في فروع منظمة الامم المتحدة الى ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٧

١ — **الجمعية العامة** (١)

الافغان والارجنتين واوستراليا والبلجيك وبوليفيا والبرازيل وروسيا البيضاء

(١) ان الوفود التي مثلت الجمهورية السورية في دورات الجمعية العامة قد كانت

وكندا والشلي والصين وكولومبيا وكوستاريكا وكوبا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك وجمهورية الدومينيكان والايكوادور ومصر والسلفادور والحبشة وفرنسا واليونان وغواتيمالا وهايتي وهوندوراس وايسلندة والهند وايران والعراق ولبنان وليبيريا واللكسمبورغ والمكسيك وهولندة ونيوزيلاندة ونيكاراغوا والنروج والباكستان(١) والباناما والباراغواي والبيرو وبولونيا وجمهورية الفيليبين والمملكة السعودية العربية وسيام واسوج وسورية وتركيا واوكرانيا واتحاد جنوبي افريقية واتحاد الجمهوريات السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية واليوروغواي وفنزويلا ويوغوسلافيا واليمن (١) وبورما . ومجموع اعضاء الجمعية العامة ٥٨ عضواً .

٢ – مجلس الامن الدولي (٢)

الصين (٣) وفرنسا (٣) واتحاد الجمهوريات السوفياتية(٣) والمملكة المتحدة(٣)

كما يلي : اولا – في الدورة الاولى ، دولة السيد فارس الخوري رئيس مجلس النواب رئيس ، والسادة الدكتور نجيب الارمنازي وزير سورية المفوض في لندن ، والدكتور ناظم القدسي وزير سورية المفوض في وشنطن ، والدكتور فريد زين الدين اعضاء والسادة حسني باقي وعصام الانكليزي وناظم مرهج وعلي حيدر الركابي سكرتيرون . ثانيا – في الدورة الخاصة لبحث قضية فلسطين، دولة السيد فارس الخوري رئيس ، والسيد نعيم الانطاكي نائب رئيس ، والسيدان الدكتور فريد زين الدين والدكتور قسطنطين زريق عضوان . ثالثا – في الدورة الثالثة، دولة السيد فارس الخوري رئيس ، ومعالي الامير عادل ارسلان وزير المعارف نائب رئيس ، ومعالي السيد فايز الخوري والدكتور نجيب الارمنازي والدكتور فريد زين الدين اعضاء ، والسيد عصام الانكليزي مستشار .

(١) قبلت الدولتان الباكستان واليمن في عضوية الجمعية العامة في ٣٠ ايلول ١٩٤٧ .
(٢) ينتخب في كل سنة ثلاثة اعضاء من الاعضاء غير الدائمين لمدة سنتين اثنتين .
(٣) الاعضاء الخمسة الدائمون في المجلس .

والولايات المتحدة الاميركية (١) والارجنتين (٢) وكندا (٢) واوكرانيا (٢) والبلجيك (٣) وكولومبيا (٣) وسورية (٣)، ومجموع اعضاء مجلس الامن ١١ عضواً.

ومندوب سورية الى مجلس الامن هو دولة السيد فارس الخوري رئيس مجلس النواب السوري. وقد اشغل دولته رئاسة مجلس الامن باسم سورية في شهر آب سنة ١٩٤٧ وحزيران سنة ١٩٤٨، وأبدى في ذلك منتهى الدراية والحزم والحنكة.

٣ — المجلس الاقتصادى الاجتماعى (٤)

اوستراليا (٥) والبرازيل (٥) والدانمرك (٥) وبولونيا (٥) واتحاد الجمهوريات السوفياتية (٥) والمملكة المتحدة (٥) وروسيا البيضاء (٦) ولبنان (٦) ونيوزيلاندة (٦) وتركيا (٦) والولايات المتحدة الاميركية (٦) وفنزويلا (٦) وكندا (٧) والشيلي (٧) والصين (٧) وفرنسا (٧) وهولندة (٧) والبيرو (٧)، ومجموع الدول الاعضاء ١٨ عضواً.

ويشغل رئاسة المجلس الاقتصادي الاجتماعي حالياً سعادة الدكتور شارل مالك وزير لبنان المفوض في وشنطون، وقد انتخبه الاعضاء رئيساً لهذه المؤسسة الدولية العظمى بالاجماع.

٤ — مجلس الوصاية الدولى

اوستراليا (٨) والبلجيك (٨) وفرنسا (٨) ونيوزيلاندة (٨) والمملكة

---

(١) من الاعضاء الدائمين في المجلس.

(٢) الاعضاء غير الدائمين الذين تنتهي عضويتهم في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٩.

(٣) الاعضاء غير الدائمين الذين تنتهي عضويتهم في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٨.

(٤) ينتخب في كل سنة ستة اعضاء لمدة سنتين اثنتين.

(٥) الاعضاء الذين تنتهي عضويتهم في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٥٠.

(٦) الاعضاء الذين تنتهي عضويتهم في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٩.

(٧) الاعضاء الذين تنتهي عضويتهم في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٨.

(٨) الاعضاء المكلفون بادارة اقاليم مشمولة بالوصاية.

المتحدة (١) والولايات المتحدة الامبركية (١) والصين (٢) واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (٢) وكوستاريكا (٣) وجمهورية الفيليبين (٣) والعراق (٣) والمكسيك (٣)، ومجموع الاعضاء ١٢ عضواً.

ويتألف مجلس الوصاية من اعضاء الامم المتحدة الآتي ذكرهم :

١ ـ الاعضاء المكلفون بادارة الاقاليم المشمولة بالوصاية، ٢ ـ الاعضاء الذين لايقومون بادارة اقاليم مشمولة بالوصاية، ممن ذكرت اسماؤهم في المادة ٢٣ من الميثاق. ٣ ـ الاعضاء الذين تنتخبهم الجمعية من الامم المتحدة، لمدة ثلاث سنوات بنسبة تجعل من مجموع اعضاء مجلس الوصاية قسمين متساويين عدداً، قسم يقوم بادارة اقاليم مشمولة بالوصاية وقسم لايقوم بهذه المهمة. اما الدول الاعضاء المكلفة حاليا بادارة اقاليم مشمولة بالوصاية فهي :

اولا ـ الولايات المتحدة الاميركية على جزر الباسيفيكي التي كانت تحت انتداب الامبراطورية اليابانية. ثانيا ـ المملكة المتحدة على الكاميرون والتوكولاند وتانجانيكا. ثالثا ـ نيوزيلاندة على صاموا الغربية. رابعا ـ فرنسا على الكاميرون والتوكولاند. خامسا ـ البلجيك على رواندا اوروندي، سادساً ـ اوستراليا على غينيا الجديدة وعلى نورو باسم اوستراليا ونيوزيلاندة والمملكة المتحدة بصفتها كانت مشتركة معاً بادارة هذا الاقليم.

٥ — محكمة العدل الدولية

جوليس باسديفان (٤) ـ فرنسا، الدكتور جوزيه كوستافو كوريرو (٤) ـ

---

(١) الاعضاء المكلفون بادارة اقاليم مشمولة بالوصاية.

(٢) هما عضوان طبيعيان في مجلس الوصاية بصفتهما عضوين دائمين في مجلس الامن الدولي.

(٣) الاعضاء الذين لايقومون بادارة اقاليم مشمولة بالوصاية.

(٤) الاعضاء الذين تنتهي عضويتهم في سنة ١٩٥٥.

السلفادور ، السير ارنولد دونكان مكنير (١) ـ المملكة المتحدة ، الدكتور أليجاندرو الفاريز(١) ـ الشلي ، الدكتور جوزيه فيلادلفو دي باروزا زفيدو(١) ـ البرازيل ، ايسيدروفابيلا الفارو (١) ـ المكسيك ، الدكتور هلج كلايستاد(٢) ـ النروج ، تشارلز دي فيشير (٢) ـ البلجيك ، غرين هـ . ها كوورث (٢) ـ الولايات المتحدة الاميركية ، الاستاذ سرجي بوريسوفيش كريلوف (٢) ـ اتحاد الجمهوريات السوفياتية، الدكتور ميلوفان زوريسيك (٣) ـ يوغوسلافيا ، جان ي. ريد (٣) ـ كندا ، الدكتور بوهدان وينيارسكي (٣) ـ بولونيا ، الدكتور عبد الحميد بدوي باشا (٣) ـ مصر ، الدكتور هسومو (٣) ـ الصين . ومجموع اعضاء محكمة العدل الدولية ١٥ عضواً .

ان محكمة العدل الدولية هي اداة قضائية رئيسية للمنظمة ، وتتألف من قضاة مستقلين ينتخبون ، بصرف النظر عن جنسيتهم، من الاشخاص المتمتعين بسمي مقام ادبي ، والحائزين الشروط المطلوبة كل في بلاده لممارسة ارفع المناصب القضائية، او ممن اشتهروا بالكفاءة في الحقوق الدولية من مشاوري الحقوق . وتتألف هذه المحكمة من خمسة عشر عضواً ، ولا يمكن ان تضم اكثر من عضو واحد من رعايا دولة واحدة ، وينتخب هؤلاء الاعضاء من قبل الجمعية العامة ومجلس الامن استناداً الى قائمة باسماء المرشحين تقدمها المجموعات القومية الى محكمة التحكيم الدائمة وفقاً لاحكام معينة نص عليها الميثاق .

---

(١) من الاعضاء الذين تنتهي عضويتهم في سنة ١٩٥٥ .

(٢) الاعضاء الذين تنتهي عضويتهم في سنة ١٩٥٢ .

(٣) الاعضاء الذين تنتهي عضويتهم في سنة ١٩٤٩ .

موازنة منظمة الامم المتحدة في السنتين ١٩٤٧ و١٩٤٨ وكيفية انفاقها وتوزيعها (١)

اولا — كيفية انفاق موازنة سنة ١٩٤٧ بالدولارات الاميركية وبصورة اجمالية .

١ — نفقات سفر الممثلين الى الجمعية العامة ، ونفقات سفر اعضاء اللجان المختلفة ١٠٢٢١٢٩ دولاراً اميركياً .

٢ — معاشات الموظفين ونفقاتهم ١٥٩٥٤٣٦٤ دولاراً اميركياً .

٣ — نفقات الاكتتابات لصندوق الموظفين الاحتياطي ، ولمشروع تقاعدهم الموقت ، وما يتبع ذلك من منافع ١٤٣٥٦٨٣ دولاراً اميركياً .

٤ — نفقات الخدمات المشتركة ٦١١٦٢٢٣ دولاراً اميركياً .

٥ — نفقات تأسيس المقر العام والاعدادات الاولية للموظفين ٢٩٧٤٩١٥ دولاراً اميركياً .

٦ — نفقات الاعمال الاستشارية بصدد الخير الاجتماعي العام ٥٥٤٨٤٢ دولاراً اميركياً .

٧ — نفقات محكمة العدل الدولية وسجلها وخدماتها المشتركة ٥٥٨٤١٢ دولاراً اميركياً .

المجموع : ٢٨٦١٦٥٦٨ دولاراً اميركياً .

---

(١) بلغت موازنة منظمة الامم المتحدة ، بموجب قرار الجمعية العامة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٧ — ٢٨،٦١٦،٥٦٨ دولاراً اميركياً لسنة ١٩٤٧ ، وقدرت بمبلغ ٣٤،٨٢٥،١٩٥ دولاراً اميركياً لسنة ١٩٤٨ .

ثانيا — كيفية تقدير انفاق موازنة سنة ١٩٤٨ بالدولارات الاميركية وبصورة اجمالية .

١ — نفقات دورات الجمعية العامة ومجالس المنظمة ولجانها المختلفة ٢٩٠٠٥٩٦ دولاراً اميركياً .

٢ — نفقات المؤتمرات الخاصة والابحاث والتحقيق ١١٥٤٧٥٨ دولاراً اميركياً .

٣ — نفقات الامانة العامة بدوائرها ومكاتبها المختلفة ٢٤٧٨٢١٤٦ دولاراً اميركياً .

٤ — الخدمات المشتركة (هاتف وبريد وابحاث ولوازم مكاتب واجرة نقل ومتفرقات) ٢٣٠٣٢٩٨ دولاراً اميركياً .

٥ — نفقات لرأس المال (اثاث ولوازم وراديو و كتب وسيارات وغير ذلك). ٧٤٣٢٠٠ دولار اميركي .

٦ — نفقات اللجان الاقتصادية وادارة منطقة تريستا والاعمال الاستشارية بصدد الخير الاجتماعي العام ٢٢٥٠١٨٦ دولاراً اميركياً .

٧ — نفقات محكمة العدل الدولية وسجلها وخدماتها المشتركة ٦٩١٠١١ دولاراً اميركياً .

المجموع : ٣٤٨٢٥١٩٥ دولاراً اميركياً .

ثالثاً — كيفية توزيع الموازنة على الدول الاعضاء بالنسبة المئوية .

الافغان ٠,٠٥ — الارجنتين ١,٨٥ — اوستراليا ١,٩٧ — البلجيك ١,٣٥ — بوليفيا ٠,٠٨ — البرازيل ١,٨٥ — روسيا البيضاء ٠,٢٢ — كندا ٣,٢٠ — الشلي ٠,٤٥ — الصين ٦,٠٠ — كولومبيا ٠,٣٧ — كوستاريكا ٠,٠٤ — كوبا ٠,٢٩ — تشيكوسلوفاكيا ٠,٩٠ — الدانمرك ٠,٧٩ — جمهورية الدومينيكان ٠,٠٥ — الابكوادور ٠,٠٥ — مصر ٠,٧٩ — السلفادور ٠,٠٥ — الحبشة ٠,٠٨ — فرنسا ٦,٠٠ — اليونان ٠,١٧ — غواتيمالا ٠,٠٥ — هايتي ٠,٠٤ — هندوراس ٠,٠٤ —

ايسلندة ٠٫٠٠٤ ـ الهند والباكستان (١) ٣٫٩٥ ـ ايران ٠٫٤٥ ـ العراق ٠٫١٧ ـ لبنان ٠٫٠٦ ـ ليبيريا ٠٫٠٤ ـ اللكسمبورغ ٠٫٠٥ ـ المكسيك ٠٫٦٣ ـ هولندة ١٫٤٠ ـ نيوزيلاندة ٠٫٥٠ ـ نيكاراغوا ٠٫٠٤ ـ نروج ٠٫٥٠ ـ البانامـا ٠٫٠٥ ـ الباراغواي ٠٫٠٤ ـ البيرو ٠٫٢٠ ـ الفيليبين ٠٫٢٩ ـ بولونيا ٠٫٩٥ ـ المملكة السعودية العربيـة ٠٫٠٨ ـ سيام ٠٫٢٧ ـ اسوج ٢٫٠٤ ـ سورية (٢) ٠٫١٢ ـ تركيا ٠٫٩١ ـ اوكرانيا ٠٫٨٤ ـ اتحاد جنوبي افريقية ١٫١٢ ـ اتحاد الجمهوريات السوفياتية ٦٫٣٤ ـ المملكة المتحدة ١١٫٤٨ ـ الولايات المتحـدة الاميركية ٣٩٫٨٩ ـ اليوروغواي ٠٫١٨ ـ فينزويلا ٠٫٢٧ ـ اليمن ٠٫٠٤ ـ يوغوسلافيا ٠٫٣٣ بورما ـ انضمت حديثاً ولم تحدد حصتها بعد .

انتاج البترول بملايين الاطنان (٣)

اصدر مكتب المطبوعات في مصلحة البترول العالمية منشوراً يتضمن الارقام الموقتة التالية عن انتاج البترول العالمي في السنتين ١٩٤٦ و ١٩٤٧ بملايين الاطنان ، وهي كما يأتي :

---

(١) تعهدت حكومة الهند بدفع مايصيبها ويصيب حكومة الباكستان من موازنة منظمة الامم المتحدة عن سنة ١٩٤٨ ، على ان يسوى هـذا الامر بين حكومتي الدولتين .

(٢) على هذا الاساس بلغ اكتتاب سورية في موازنة منظمة الامم المتحـدة عن سنة ١٩٤٧ مبلغ ٣٤٣٤٠ دولاراً اميركياً ، وعن سنة ١٩٤٨ مبلغ ٤١٧٩٠ دولاراً اميركياً .

(٣) ان الولايات المتحدة الاميركية هي في مقدمة بلدان العالم انتاجاً للبترول ، اذ انها تنتج ٦٠ بالمئة منه ، وتأتي بعدها فنزويلا التي تنتج ١٦ بالمئة ، فالاتحاد السوفياتي الذي ينتج ٦ بالمئة ، فالعجم الذي ينتج ٥ بالمئة ، فالمملكة العربية السعودية التي ـ

انتجت الولايات المتحدة الاميركية في سنة ١٩٤٦ مئتين واربعة وثلاثين مليوناً ومئتي الف طن ، وفي ١٩٤٧ مئتين وخمسين مليون طن ، وانتجت اميركا الوسطى والجنوبية في سنة ١٩٤٦ اربعة وسبعين مليوناً وخمسمائة الف طن موزعة على الكيفة التالية : فنزويلا ستة وخمسين مليوناً وسبعمائة الف طن ، والمكسيك سبعة ملايين طن ، وكولومبيا ثلاثة ملايين ومئتي الف طن ، والارجنتين ثلاثة ملايين طن ، وترينيداد مليوناً وسبعمائة الف طن . وفي سنة ١٩٤٧ واحداً وثمانين مليوناً وثمانمائة الف طن موزعة على الكيفيـة التالية : فنزويلا ثلاثة وستين مليوناً وخمسمائة الف طن ، والمكسيك سبعة ملايين ومئتي الف طن ، وكولومبيا ثلاثة ملايين وخمسمائة الف طن ، والارجنتين ثلاثة ملايين طن ، وترينيداد مليونين وتسعمائة الف طن ، والبيرو مليوناً وسبعمائة الف طن .

وانتج الشرق الادنى في سنة ١٩٤٦ خمسة وثلاثين مليوناً وستمائة الف طن موزعة على الكيفية التالية : العجم تسعة عشر مليوناً وخمسمائة الف طن ، والمملكة العربية السعودية ثمانية ملايين ومئتي الف طن ، والعراق اربعة ملايين وسبعمائة الف طن ، ومصر مليوناً وثلاثمائة الف طن ، والكويت ثمانمائة الف طن ، والبحرين مليوناً ومئة الف طن . وفي ١٩٤٧ انتج العجم تسعة عشر مليوناً وثمانمائة الف

تنتج ٣ بالمئـة ، وما تبقى من بلدان العالم تنتج بمجموعهـا العشرة بالمئة الباقية . وهكذا نجد ان زيادة انتاج سنة ١٩٤٧ ، البالغة ٣٤ مليوناً من الاطنان ، تعادل ٩ بالمئة زيادة عن انتاج سنة ١٩٤٦ ، و ٥١ بالمئة زيادة عن انتاج ١٩٣٨ البـالغ ١٣٨ مليون طن . اما انتاج البترول في الشرق الاوسط فقد زاد في عام ١٩٤٧ اثنين وتسعين بالمئة عنه في عام ١٩٣٨ . ويقال ان العـالم ، على الرغم من زيادة الـ ٣٤ مليوناً من الاطنان في انتاج ١٩٤٧ ظل بحاجة ماسة الى البترول ، وذلك للاسباب الرئيسية التالية :

١ ـ كثرة الطلب المتزايد بدون انقطاع ، ٢ ـ قلة وسـائل النقل ، ٣ ـ نقص المصافي لتصفية البترول الخام .

طن، والمملكة العربية السعودية اثني عشر مليون طن، والعراق نفس رقم ١٩٤٦ ، وكذلك مصر نفس رقم ١٩٤٦ ، والكويت مليونين وسبعمائة الف طن، والبحرين نفس رقم ١٩٤٦ . وانتجت اندونيسيا في سنة ١٩٤٦ ستمائة الف طن موزعة على الكيفية التالية : بورنيو البريطانية ثلاثمائة الف طن وكذلك جزر الهند الشرقية . وفي ١٩٤٧ مليونين وستمائة الف طن موزعة على الكيفية التالية : بورنيو البريطانية مليوناً وتسعمائة الف طن ، وجزر الهند الشرقية سبعمائة الف طن .

وانتج الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٤٦ اثنين وعشرين مليوناً وثمانمائة الف طن، وفي سنة ١٩٤٧ ستة وعشرين مليون طن . وانتجت رومانيا في سنة ١٩٤٦ اربعة ملايين ومئتي الف طن، وفي ١٩٤٧ ثلاثة ملايين وثمانمائة الف طن . وانتجت البلدان الاخرى في سنة ١٩٤٦ اربعة ملايين ومئة الف طن ، وفي سنة ١٩٤٧ اربعة ملايين ومئة الف طن .

وبلغ مجموع الانتاج العالمي في سنة ١٩٤٦ ثلاثمائة وستة وسبعين مليون طن. وفي سنة ١٩٤٧ اربعمائة وعشرة ملايين طن .

الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة	المساحة بالاميال المربعة	احدث احصاء للنفوس	نوع الحكم	العاصمة	عدد نفوس العاصمة
افغانستان	٢٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	ملكية	كابول مع المقاطعة	١٩٨٠٠٠٠
الارجنتين	١٠٨٤٠٠٠	١٤١٣٠٠٠٠	جمهورية	بونس آيرس	٢٤٥٧٤٩٤
اوستراليا	٢٩٧٤٥٨١	٧٤٩٩٠٠٠	دومينيون	كانبيرا	١٠٠٠٠
البلجيك	١١٧٧٥	٨٣٤٥٥٥٣	ملكية	بروكسل مع النواحي	٩٥٠٠٠٠
بوليفيا	٥٣٧٧٩٢	٣٧٢٣٠٠٠	جمهورية	لاباز	٣٠١٠٠٠
البرازيل	٣٢٧٥٥١٠	٤٦٢٠٠٠٠٠	جمهورية	ريوديجانيرو	١٧٨١٥٦٧
روسيا البيضاء	٤٩٠٢٢	١٠٣٦٧٩٧٦	جمهورية	منسك	٢٤٠٠٠٠
كندا	٣٦٩٠٤١٠	١٢٣٠٧٠٠٠	دومينيون	اوتاوا	١٥٤٩٥١
الشيلي	٢٩٦٧١٧	٥٣٩٠٠٠٠	جمهورية	سانتياغو	١٠١٥٧٩٦
الصين	٤٣١٤٦٩٧	٤٥٧٨٣٥٤٧٥	جمهورية	نانكين	١٠١٩١٤٨
كولومبيا	٤٤٨٧٩٤	٩٧٩٢٠٠٠	جمهورية	بوغوتا	٣٩٥٣٠٠
كوستاريكا	٢٣٠٠٠	٧٤٧٠٠٠	جمهورية	سان جوز	٥٢٠٠٠
كوبا	٤٤١٦٤	٤٧٩٧٠٠٠	جمهورية	هافانا	٥٦٨٩١٣
تشيكوسلوفاكيا	٤٩٣٥٨	١٢٠٠٣٠٠٠	جمهورية	براغ	٩٥٠٧٤٣
الدانمرك	١٦٥٧٥	٤٠١٢٠٠٠	ملكية	كوبنهاغن	٨٤٣١٦٨
جمهورية الدومينيكان	١٩٣٢٢	١٩٧٠٠٠٠	جمهورية	سيوداتروجللو (١)	٤٠٠٠٠ ٩٢٠٠٠
الايكوادور	٢٧٥٩٣٦	٣٢٤١٠٠٠	جمهورية	كوتيو	
مصر	٣٨٦٠٠٠	١٧٤٢٣٠٠٠	ملكية	القاهرة	١٣١٢٠٩٦
السلفادور	١٣١٧٦	١٩٧٨٠٠٠	جمهورية	سان سلفادور	١٠٥٠٠٠
الحبشة	٣٥٠٠٠٠	١٢١٠٠٠٠٠	امبراطورية	اديس ابابا	٧٩٠٠٠

(١) تروجللوسي كانت تعرف قبلا باسم سانتودومنغو .

الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة	المساحة بالاميال المربعة	احدث احصاء للنفوس	نوع الحكم	العاصمة	عدد نفوس العاصمة
فرنسا	٢١٢٦٥٩	٣٩٦٠٠٠٠٠	جمهورية	باريس	٢٨٩١٤٠٦
اليونان	٥٠٢٥٧	٧٧٨٨٠٠٠	ملكية	اثينا	٦٥٢٣٨٥
غواتيالا	٤٥٤٥٢	٣٥٤٧٠٠٠	جمهورية	غواتيالاستي	٢٢٥٥٥٣
هايتي	١٠٢٠٤	٣١٦٥٠٠٠	جمهورية	بورتوبرنس	٢٤١٥١٤٢
هوندوراس	٤٤٢٧٥	١٢٠١٠٠٠	جمهورية	تيغايكالبا	٣٤٣٧٢
ايسلندة	٣٩٧٠٩	١٢٧٧٧٠	جمهورية	رايكجافيك	١٠٠٠٠٠
هندوستان	١٥٨١٤١٠	٣٨٨٩٩٨٠٠٠	دومينيون	نيودلهي	٥٢١٨٤٩
الباكستان			دومينيون	كاراتشي	٣٥٩٤٩٢
ايران	٦٢٨٠٦٠	١٥٠٥٥١١٥	امبراطورية	طهران	٥٤٠٠٨٧
العراق	١١٦٠٠٠	٣٥٦٠٤٥٦	ملكيه	بغداد	٤٩٩٤١٠
لبنان	٣٦٠٠	٣٠٠٦٠٢٨	جمهورية	بيروت	١٨٠٠٠٠
سورية	٥٤٣٠٠	٣٠٠٦٠٢٨ (١)	جمهورية	دمشق	٣١١٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٣٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	ملكية	مكة والرياض	١٢٠٠٠٠ ٦٠٠٠٠
ليبريا	٤٣٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	جمهورية	مونروفيا	٣٦٠٠٠
اللوكسمبورغ	٩٩٩	٣١٠٠٠٠	دوقية	لكسمبورغ	٥٤٢٤٩
المكسيك	٧٦٣٩٤٤	٢٢٢٢٧٠٠٠	جمهورية	مكسيكوستي	١٧٥٤٣٥٥
هولندة	١٢٨٦٢	٩٤١٥٠٠٠	ملكية	امستردام	٧٩٣٥٢٦
نيوزيلندة	١١٣٣١٥	١٦٥٩٠٠٠	دومينيون	ولنغتون	١٤٩٨١٦
نيكاراغوا	٦٠٠٠٠	١٠٨٢٠٠٠	جمهورية	ماناغوا	٥٠٠٠٠
النروج	١٢٤٥٥٦	٣٠٤٠٠٠٠	ملكية	اوزلو	٢٥٣١٢٤
الباناما	٣٣٦٦٧	٦٢٢٠٠٠	جمهورية	باناما	٦٥٠٠٠

(١) ماعدا قبائل البدو التي يبلغ عدد افرادها ما يزيد عن ثلاثمائة الف نسمة تقريباً ، وهكذا يكون مجموع سكان سورية على وجه التقريب ٣٣٠٦٠٢٨ نسمة .

الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة	المساحة بالاميال المربعة	احدث احصاء للنفوس	نوع الحكم	العاصمة	عدد نفوس العاصمة
الباراغواي	١٤٩٧٧٠	١١٠٨٠٠٠	جمهورية	اسونسيون	٩٠٠٠٠
البيرو	٥٣٢٠٠٠	٦٨٣٨٠٠٠	جمهورية	ليما	٥٢٢٨٢٦
جمهورية الفيليبين	١١٥٦٠٠	١٦٣٥٠٠٠٠	جمهورية	مانيلا	٣٣٠٠٠٠
بولونيا	١٥٠٤٧٠	٢٣٩١١٠٠٠	جمهورية	وارسو	٤٧٧٠٠٠
سيام	٢٠٠١٤٨	١٥٧١٨٠٠٠	ملكية	بانكوك	٩٠٢٩٣٠
اسوج	١٧٣٣٤٧	٦٦٣٦٠٠٠	ملكية	ستوكهولم	٦٧١٥٢٥
تركيا	٢٩٤٤١٦	١٨٩٧١٣٠٠	جمهورية	انقرة	١٦٥٠٠٠
اوكرانيا	١٧٠٩٧٨	٣٨٩٦٠٢٢١	جمهورية	كياف	٨٤٦٢٩٣
اتحاد جنوبي افريقية	٤٧٢٥٥٠	١٢٣٣٦٠٠٠	دومينيون	بريتوريا	١٠٨٣٣٠
جمهوريات الاتحاد السوفياتي	٨٣٩٠٤٩٠	(١) ١٩٦٦٩٣١٨٢	جمهورية	موسكو	٤١٣٧٠١٨
المملكة المتحدة	٩٤٢٩٧	٤٧١٧٥٠٠٠	ملكية	لندن	٨٢٠٢٨١٨
الولايات المتحدة الاميركية	٣٧٤٣٥٣٠	١٤٠٨٤٠٠٠٠	جمهورية	واشنطن	٤٩٢٠٠٠
اليمن	٧٥٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	ملكية	صنعاء	٤٥٧٥٠
اليوروغواي	٧٢١٥٣	٢٢٥٠٠٠٠	جمهورية	مونتيفيدايو	٧٧٠٠٠٠
فنزويلا	٣٥٢١٧٠	٤١٨٩٠٠٠	جمهورية	كاراكاس	٣٧٧٤٣٤
يوغوسلافيا	٩٥٥٥٨	١٦٢٠٠٠٠٠	جمهورية	بلغراد	٤٠٥٠٠٠
بورما	٢٦١٦١٠	١٤٦٦٧١٦٤	جمهورية	رانغون	٤٠٠٤١٥

(١) يشمل هذا العدد روسيا البيضاء واوكرانيا ايضاً.

الدول غير الاعضاء في منظمة الامم المتحدة	المساحة بالاميال المربعة	احدث احصاء للنفوس	العاصمة	عدد نفوس العاصمة	نوع الحكم
ايطاليا	١١٩٨٠٠	٤٦٥٢١٠٠٠	روما	١٤٨٠٢٥٣	جمهورية
اليابان	١٤٦٦٩٠	٧٣١١٤٠٠٠	طوكيو	٣٢٧٦٠٠٠	ملكية
كوريا	٨٥٢٤٦	٢٤٣٢٦٠٠٠	سيبول	٩٣٥٤٦٤	جمهورية
اسبانيا	١٩٦٦٠٧	٢٧٢٤٦٠٠٠	مدريد	١٧٢٥٥٠٤	جمهورية
سويسرا	١٥٧٣٧	٤٤٠٣٠٠٠	برن	١١١٧٨٣	جمهورية
البورتغال	٣٥٤٦٦	٨٢٢٣٠٠٠	لزبونا	٧٠٩١٤٩	جمهورية
فلسطين	١٠٤٢٩	١٩١٢٠٠٠	القدس	١٤٠٠٠٠	تحت الانتداب البريطاني
سيلون	٢٥٣٣٢	٦٢٧٦٠٠٠	كولومبو	٢٨٤١٤٤	تحت الانتداب البريطاني
فنلندة	١٣٤٥٨٨	٣٨٧٧٠٠٠	هلسنكي	٣٢٧٦٢٧	جمهورية
ايرلندة	٢٧١٣٧	٢٩٨٣٠٠٠	دوبلن	٥٣١٧٤٩	جمهورية
المانيا	١٨٢٧٤١	٦٦٠٠٠٠٠٠	برلين	٤٣٣٢٢٤٢	جمهورية
البانيا	١٠٦٢٩	١٠٠٣٠٠٠	تيرانا	٣١٠٠٠	جمهورية
النمسا	٣٢٣٦٩	٧٠٠٩٠١٤	فينا	١٩٣٠٠٠٠	جمهورية
المجر	٢٥٨٧٥	٩١٠٦٢٥٢	بودابست	١٤٢١٣٩٧	جمهورية
الكويت	١٩٥٠	١٠٠٠٠٠	الكويت	٢٥٠٠٠	امارة
الكونغو البلجيكية	٩٠٢٠٨٢	١٠٤٢٥٢٣٥	ليوبولدفيل		مستعمرة
بهوتان	١٨٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	بوناخا		ملكية
بلغاريا	٤٢٨٠٨	٦٥٤٩٦٦٤	صوفيا	٤٠١٣٠٠	جمهورية
استونيا	١٨٣٥٣	١١٣٤٠٠٠	تاللين	١٣١٤٢٩	جمهورية
الهند الصينية	٢٨٦٠٠٠	٢٤٨٥٣٥٠٠	هانوي تونكين	١٣٥٠٠٠	تحت الانتداب
مراكش (تحت الانتداب الفرنسي)	١٧٢١٠٤	٧٩٩١٤٢٨	راباط (١)	٥٥٣٤٨	محمية
مراكش الاسبانية	١٨٠٠٩	٩٩١٩٠٠	تطوان	٤٨٠٠٠	محمية

(١) وهنالك قسم آخر داخلي من مراكش تبلغ مساحته ٢٢٥ ميلا مربعاً وعدد سكانه الف نسمة، فتكون مساحة مراكش ١٠٩٣٣٨ ميلا مربعاً وعدد سكانها ٩٠٨٣٣٢٨ نسمة .

الدول غير الاعضاء في منظمة الامم المتحدة	المساحة بالاميال المربعة	احدث احصاء للنفوس	العاصمة	عدد نفوس العاصمة	نوع الحكم
الجزائر	٨٤٧٥٥٢	٧٢٣٤٦٨٤	الجزائر	٢٥٢٣٢٠	محمية
تونس	٤٨٣١٣	٢٦٠٨٢١٢	تونس	٢١٩٥٧٨	محمية
ليبيا (مع طرابلس الغرب)	٦٧٩٣٥٨	٨٨٨٤٥٠	طرابس وبنغازي	٧٢٠٠٠ ٣٥٠٠٠	محمية
لاتفيا	٢٥٤٠٢	١٩٥٠٤٠٢	ريغا	٣٩٣٢١١	جمهورية
لتوانيا	٢٢٩٥٩	٢٨٧٩٩٥٩	فيلنا	١٩٦٣٤٥	جمهورية
موناكو	٧،٩٩	٢٥٠٠٠	موناكو (١)		امارة
نيبال	٥٤٠٠٠	٥٦٠٠٠٠٠	كاثماندا	٨٠٠٠٠	ملكية
اندونيسيا (وجزر الهند الشرقية)	٧٣٥١٦٨	٧٢٠٠٠٠٠٠	باتافيا	٤٣٧٠٠٠	جمهورية
رومانيا	٩١٥٧٤	١٥٦٨٦١٥٣	بوخارست	٩٨٤١٦٤	ملكية ثم جمهورية
سان مارنيو	٣٨	١٤٥٤٥	سان مارينو	٢٢٠٠	جمهورية
شرقي الاردن	٣٤٧٤٠	٤٠٠٠٠٠	عمان		ملكية
دولة الفاتيكان	١٦/١٠٠ من الميل المربع	١٠٢٥	مدينة الفاتيكان	١٠٢٥	كرسي البابوية
اندورا	١٩١	٥٢٣١	اندورا	٧٠٠	جمهورية
افريقيا الغربية الفرنسية	١٨١٥٧٦٨	١٦٠٠٠٩٤٣	دكر	٤٠٢٠٠	مستعمرة
التوكولاند	٢١٨٩٣	٧٨٠٤٩٧	لوم		وصاية فرنسية
الكاميرون	١٦٦٤٨٩	٢٥١٦٦٢٣	ياووندا		〃 〃
افريقيا الاستوائية الفرنسية	٩٥٩٢٥٦	٣٤٢٣٠١٥	برازافيل		مستعمرة
مدغسكر والكومورو	٢٤١٨٨٤	٣٧٩٧٩٣٦	تاناناريف		〃 فرنسية
الصومال الفرنسي	٩٠٧١	٤٩٦٨٥	جيبوتي		〃 فرنسية
〃 الانكليزي	٦٨٠٠٠	٣٤٥٠٠٠	برباره	٣٠٠٠٠	حماية انكليزية

(١) مونت كارلو مشهورة بالقمار وعدد سكانها ٢٢٤٧ نسمة .

الدول غير الاعضاء في منظمة الامم المتحدة	المساحة بالاميال المربعة	احدث احصاء للنفوس	العاصمة	عدد نفوس العاصمة	نوع الحكم
الصومال الايطالي	١٩٤٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	موكاديشو		حماية ايطالية
السودان	٩٦٩٦٠٠	٦٥٩٠٩٩٦	الخرطوم	٥٥٥٠٠	حماية انكليزية ـ مصرية
الارتيرية	١٥٧٥٤	٦٠٠٥٧٣	اسمره		حماية بريطانية
جاميكا في جزر الهند الغربية	٤٤٥٠	١٢٣٧٦٠٣	كنغستون	٢٤٩٥٠٠	بريطانية
برمود و ٣٥٩ جزيرة اخرى	١٩	٣٣٩٢٥	هملتون	٣٢٧٥	〃
فلندة الجديدة	٤٢٧٣٤	٣١٣٠٠٠	سانت جان	٤٧٥١٤	〃
افريقية الغربية البريطانية	٥٤٣٢٩٦	٢٨٤٢٣٦٥٠			〃
قبرص	٣٥٧٢	٣٩٣٢٤٩	نيكوسيا	٢٣٦٠٠	مستعمرة بريطانية
عدن والمحميات العربية الاخرى	١١٣٤٠٠	٦٠٣٣٨	عدن	٤٦٦٣٨	محميات بريطانية
افريقية الجنوبية البريطانية	٧٣٤٠٧٤	٣٩٢١٢٢٧			مستعمرة بريطانية
افريقية الجنوبية الغربية	٣١٧٧٢٥	٣١٦٧٦٥	لاغوس		تحت الوصاية البريطانية
افريقية الشرقية البريطانية	٧١٥٧١٥	١٥٠٥٥١٢٦	نيروبي	٢٤٥٠٠ ويشمل هذا العدد يوغاندا وتانجانيكا اللتين تحت الوصاية	
هونكون	٣٩١	١٥٦٨٦٦٤	فكتوريا	٣٧٧٦٥٩	مستعمرة بريطانية
مالطا	١٢٢	٢٧٩١٧٨	فاليتا	٢٢٧٧٥	〃 〃

ملاحظة : ١ – تبلغ مساحة الاراضي العربية فيدنيا العرب ٣٨٨٠٥٨٠ ميلا مربعاً وعدد السكان ٦٤٩٢٨٢٣٧ نسمة، ويتألف العالم العربي من البلدان التالية : مصر وسورية وفلسطين والعراق ولبنان والمملكة السعودية واليمن وشرق الاردن والكويت وعدن وليبيا ومراكش وتونس والجزائر والسودان.

٢ – تبلغ مساحة الامبراطورية البريطانية ١٣٣٣٢٠٥٤ ميلاً مربعاً وعدد سكانها ٥٥٦٢٨١٧٦٧ نسمة ، ويشمل هذا الاحصاء المملكة المتحدة وايرلندا وكندا واوستراليا ونيوزيلاندة واتحاد جنوبي افريقية والهند وسواها من المحميات والمستعمرات والبلدان التي تحت الوصاية .

٣ – لقد وردت احصاءات الدول الكبرى الاخرى في اماكنها المبينة في الاحصاء اعلاه .

الاوقات بالمدن الكبرى في العالم عندما يكون وقت الظهر في غربنوش (١)

اسم المدينة	اسم البلاد	الوقت	قبل الظهر او بعده
اديلايد	عاصمة جنوبي اوستراليا	٩،١٤	بعد الظهر
عدن	جنوبي بلاد العرب	٣،٠٠	« «
امستردام	هولنده	١٢،١٩	« «
بلطيمور	الولايات المتحدة الاميركية	٦،٥٤	قبل الظهر
برلين	المانيا	١٢،٥٤	بعد الظهر
برن	سويسرا	١٢،٣٠	« «
بومباي	الهند	٤،٥١	« «
بوسطن	الولايات المتحدة الاميركية	٧،١٦	قبل الظهر
برزبان	اوستراليا	١٠،١٢	بعد الظهر
بروكسل	البلجيك	١٢،١٧	« «
بودابست	المجر	١،١٦	« «
بونس ايرس	الارجنتين	٨،٠٨	قبل الظهر
بيروت	لبنان	٢،٠٥	بعد الظهر
بغداد	العراق	٢،١٠	« «
انقره	تركيا	١،٥٦	« «
اسطمبول	تركيا	١،٥٦	« «
القاهرة	مصر	٢،٠٥	« «
كلكتا	الهند	١،٥٣	« «
كانتون	الصين	٨،٠٠	« «
كايبتون	اتحاد جنوبي افريقية	١،١٤	« «
شيكاغو	الولايات المتحدة الاميركية	٦،٠٨	قبل الظهر
كولونيه	فرنسا	١٢،٢٨	بعد الظهر
كوبنهاغن	الدانمرك	١٢،٥٠	بعد الظهر

(١) يساعد هذا الاحصاء على فهم الاوقات في جميع انحاء العالم ، وبنوع خاص على معرفة مواعيد الاذاعات والاجتماعات الدولية وخلافها .

الاوقات بالمدن الكبرى في العالم عند ما يكون وقت الظهر في غرينوش

اسم المدينة	اسم البــلاد	الوقت	قبل الظهر او بعده
ديترويت	الولايات المتحدة الاميركية	٧،٠٠	قبل الظهر
دوبلن	ارلندة	١١،٣٥	« «
اندنبورغ	عاصمة اسكتلندة	١١،٤٧	« «
هامبورغ	هامبورغ	١٢،٣٩	بعد الظهر
كيوتو	اليابان	٩،٠٠	« «
ليبزغ	عاصمة سكسونيا في المانيا	١،٠٠	« «
لننغراد	روسيا	٢،٠٠	« «
لوس انجيلوس	الولايات المتحدة الاميركية	٤،٠٠	قبل الظهر
مدراس	الهند	٥،٢١	بعد الظهر
مدريد	اسبانيا	١١،٤٥	قبل الظهر
ملبورن	اوستراليا	٩،٤٠	بعد الظهر
مكسيكوستي	المكسيك	٥،٢٣	قبل الظهر
ميلان	ايطاليا	١،٠٠	بعد الظهر
مونت فيدايو	عاصمة اليوروغواي	٨،١٧	قبل الظهر
مونتريال	كندا	٧،٠٤	« «
موسكو	الاتحاد السوفياتي	٢،٤٠	بعد الظهر
مونيخ	عاصمة بافاريا	١٢،٤٦	« «
دمشق	سورية	٢،٠٥	« «
نانكين	الصين	٨،٠٠	« «
نابولي	ايطاليا	١٢،٥٨	« «
نيويورك	الولايات المتحدة	٧،٠٤	قبل الظهر
اوساكا	اليابان	٩،٠٠	بعد الظهر
باريس	فرنسا	١٢،١٠	« «
بيكين	الصين	٧،٤٦	« «
فيلادلفيا	الولايات المتحدة الاميركية	٨،٠٠	قبل الظهر
براغ	تشيكوسلوفاكيا	١،٠٠	بعد الظهر

الاوقات بالمدن الكبرى في العالم عندما يكون وقت الظهر في غرينوش

اسم المدينة	اسم البلاد	الوقت	قبل الظهر او بعده
كوبك	كندا	٧،١٥	قبل الظهر
ريودي جانيرو	الارجنتين	٩،٠٨	« «
روما	ايطاليا	١٢،٤٠	بعد الظهر
سان فرنسسكو	الولايات المتحدة	٣،٤٩	قبل الظهر
سانت لويز	«	٦،٠٠	« «
شانغهاي	الصين	٨،٠٠	بعد الظهر
سدني	اوستراليا	١٠،٠٥	« «
طوكيو	اليابان	٩،٠٠	« «
فينا	النمسا	١٠،٠٦	« «

الفهرس

صفحة

صفحة

تم طبع هذا الكتاب في ١٥ آب ١٩٤٨

